جامعة وهران 2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أطروحة

للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم السياسية : تخصص: علاقات دولية

التغير الإجتماعي وأزمة التحول الديمقراطى في الوطن العربي
مقارنة بين تونس ومصر [2010 – 2017م]

إعداد الطالب :

عباسي عبد القادر

إشراف الأستاذ الدكتور :

مرضي مصطفى

لجنة المناقشة

الأستاذ : حداد محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	رئيسا
الأستاذ : مرضي مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	مشرفا مقررا
الأستاذ : عباسة طاهر	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مناقشا
الأستاذ : صافو محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	مناقشا
الأستاذ : دريس نبيل	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة	مناقشا
الأستاذ : جمال زيدان	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	مناقشا

السنة الجامعية : 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا

صدق الله العظيم

يقول عماد الدين الأصفهاني

في مقدمة كتابه معجم الأدباء

" إنّي رأيتُ أنّه ما كَتَبَ أحَدُهُم في يَومِهِ كِتاباً إلا قالَ في غَدِهِ،لوغُيّرَ هذا لَكانَ أَحسن ولَو زُيِّدَ ذاكَ لَكانَ يُستَحسن، ولَو قُدِّمَ هذا لكانَ أفضل، ولو تُرِكَ ذاكَ لَكانَ أجمل، وهذا مِن أعظَمِ العِبر، وهو دَليلٌ على استيلاءِ النّقْصِ على جُملَةِ البَشر".

الإهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من بعطائهما خطوت أول طرق البحث والإنجاز والنجاح:

والدي ووالدتي الغاليين حفظهماالله وأطال عمرهما

وجزاهما عني خير الجزاء، على رعايتي وتربيتي وتعليمي، وإلى من ساندوني وسهلوا لي الصعاب، أفراد عائلتي صغيرا وكبيرا كل باسمه

كما أهدي هذا العمل الى روح أستاذي الطاهرة، **الأستاذ الدكتور: علي محمود أبو ليلة**، أستاذ النظرية الاجتماعية **بجامعة عين شمس بالقاهرة.**

وأسأل الله العلي القدير أن ينتفع بهذا العمل كل من قرأه وتصفحه.

عبد القادر عباسي

وهران:12 جانفي 2021

شكـــر وتقديـــر

أحمد الله على فضله، وأشكره على توالي نعمه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن اتبع هديه إلى يوم الدين، أما بعد:

يطيب لي بعد أن منَّ الله علي بفضله وكرمه بإنجاز هذا البحث، أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والاحترام إلى سعادة

الأستاذ الدكتور المحترم: مرضي مصطفى

المشرف على هذا البحث، الذي لم يبخل علي يوماً بوقته وجهده وفكره وآرائه السديدة، وملاحظاته وتوجيهاته النيرة، ونصائحه القيمة التي كان لها – بعد الله – أكبر الأثر في إتمام هذا البحث وإخراجه بهذه الصورة فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى

أعضاء لجنة المناقشة المحترمة كل باسمه.

عبد القادر عباسي

وهران:12 جانفي 2021

مقدمة

عاش العالم العربي منذ أواخر عام 2010، حالة من الانتفاضات والثورات والحراك الهادفة إلي إسقاط التسلط والاستبداد السياسي بنماذجه المتعددة، والدخول في عملية انتقال إلي انظمة ديمقراطية، ولو بنجاحات نسبية وإخفاقات متوقعة ومتعددة ومختلفة، وذلك حسب أوضاع البلدان ومستوي قدرات الجمهور والتكتلات الاجتماعية والسياسية الطامحة إلى الديمقراطية. وشهدت العديد من الدول العربية ثورات مفاجئة لم تكن مدروسة أو مخطط لها مسبقا، حيث كان من أهم نتائجها إسقاط أنظمة حكمت هذه الدول لمدة عقود فأكثر وتصدرت الثورة التونسية هذه الثورات، مما جعل رهانة كبيرة على مخرجاتها ونتائجها وإفرازاتها، في ظل إرثا كبيرة ورثته تونس من الاستبداد وغياب المؤسسات والأسس لقيام أي دولة ديمقراطية حديثة.

كما شهدت المنطقة العربية منعطف سياسي خطير بات يعرف بالربيع العربي وهو مصطلح أطلق على الأحداث التي أطيحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس ، وحسني مبارك في مصر ، والعقيد معمر القذافي في ليبيا ، وعلى عبد الله صالح في اليمن وجاءت إيديولوجيا التغيير في المنطقة العربية لعدة أسباب وعوامل داخلية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية كان لها دور مهم وحاسم في تغيير الأحداث، هذا بجانب وعوامل خارجية لا يمكن إغفالها اختلف الباحثون حول اهميتها في عملية التغيير، لأن البعض يرى أن الثورات العربية إندلعت من المحيط العربي الداخلي ولم يكن لأي عنصر خارجي دور في ذلك .

وقد نجحت ثورات الربيع العربي في إسقاط أنظمة الحكم في كل من تونس ومصر هذا الوضع سيؤدي إلى خلق علاقات جديدة ستلقي بظلالها على العلاقات الدولية لهذه البلدان مع دول أخرى في المجال الإقليمي أو الدول الغربية .

فدول الربيع العربي كانت لها علاقات خاصة مع الغرب خاصة الولايات المتحدة ، إضافة إلى علاقة كل من مصر وتونس بإسرائيل ، فمصر كانت لها علاقات دبلوماسية ودية مع تل أبيب بسبب إتفاقية كامب ديفيد الموقعة عام 1978 ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية الموقعة في مارس 1979، كما أن تونس أيضا قامت بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية على مستوى فتح مكاتب إتصال بين البلدين .

ووفقا لهذه التغيرات التي أحدثتها ثورات الربيع العربي على المستوى الداخلي ، سوف يكون هنالك تغيير للعلاقات الدولية التي تربط دول الربيع العربي، وبالتالي يكون هنالك سياسات خارجية جديدة تتماشي وتتوافق مع المصلحة الوطنية .

انطلقت الثورة التونسية بتاريخ 2010/12/17 م بعد قيام الشاب محمد البوعزيزي بإحراق نفسه، كردة فعل علي منع إحدي الشرطيات في السماح له بالبيع بعربته الخاصة بمدينة سيد بوزيد التونسية، وقد اكتسب هذا الحدث زخمة شعبية تونسية أدي إلى خروج الآلاف من التونسيين تطالب بإسقاط نظام الحكم، مما دفع الرئيس التونسي الأسبق زين العابدين بن علي إلي الهروب لخارج البلاد.[1]

وبعد هذا الحدث بدأت المرحلة الانتقالية في تونس بتعيين محمد الغنوشي الوزير الأول لنظام زين العابدين بن علي رئيسة مؤقت لتونس، ومن ثم تم تعيين رئيس مجلس النواب فؤاد المبزع بدلا منه وفقا للمادة 57 من الدستور التونسي، حيث تم الاتفاق بين القوي والأحزاب السياسية في تونس على إجراء انتخابات برلمانية. [2]

وبالفعل جرت انتخابات المجلس التأسيسي التونسي بتاريخ 2011/11/23 م والتي أفرزت خريطة حزبية جديدة أظهرت مجموعة من القوي والأحزاب لم تكن ذات حضور ووجود في المرحلة السياسية السابقة، حيث تصدر "حزب النهضة" أعلي نتائج بهذه الانتخابات وذلك بحصوله علي 89 مقعد من اصل 217 مقعد من مقاعد المجلس التأسيسي أي ما نسبته 41.47% "وحزب المؤتمر من اجل الجمهورية" علي 29 مقعدة بنسبة 9.68%، وحل ثالثا تيار العريضة الشعبية "بحصوله علي 26 مقعدا بنسبة 8%، حيث تمثلت مهمة المجلس التأسيسي بشكل رئيس في صياغة دستور جديد للبلاد. [3]

وبناء على ذلك اسندت مهمة إدارة المرحلة الانتقالية للمجلس الوطني التأسيسي وائتلاف الترويكا، وتم حصر مهام إدارة المرحلة الانتقالية في إقرار الدستور التونسي، وقانون الانتخابات البرلمانية والرئاسية خلال عام من استلام المجلس التأسيسي لمهامه، وقد شهدت هذه الفترة العديد من التجاذبات ما بين ائتلاف الترويكا وأحزاب المعارضة من جهة أخري، في ظل مظاهر العنف

1- عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة، بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، ط1، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص22.

2- عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة، بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، مرجع سابق، ص297.

3 – عبد اللطيف الحناشي، انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي، الإطار، المسار، والنتائج، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، آذار / مارس 2012، ص 22.

السياسي وحوادث الاغتيالات التي تمت في فترة حكم الترويكا، حيث تم اغتيال الناشط اليساري وزعيم تيار الوطنيين الديمقراطيين شكري بلعيد بتاريخ 6 شباط / فبراير 2011 [1] .

وبناء على ما تقدم يمكن القول أن تونس شهدت خلال المرحلة الانتقالية العديد من حالات المد والجزر والتجاذب والتنافر السياسي وحوادث الاغتيالات والعنف السياسي والذي تزامن مع إسقاط نظام حكم الإخوان المسلمين في مصر، بالاضافة إلى التدهور الاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة، ورغم ذلك استطاعت القوي والأحزاب التونسية على اختلافاتها من تجاوز هذه التحديات من خلال تحول ديمقراطي حقيقي تمثلت ملامحه في إقرار الدستور التونسي.

وأيضا ما حدث في مصر بعد ثورة 25 يناير وتباين مقتضيات التحول الديموقراطي وتسليم السلطة للعسكر واختلاف المجتمع الشعبي على فكرة تسليم السلطة للعسكر فيما اختلفت الاراء بينهم بما يسمى انقلاب لنظام الحكم والاخرون يرونه بأنه نوع من الديموقراطية والتحول السليم للسلطة ، ومن هنا ينطلق بحثنا حول أهمية ذلك الموضوع في آثر التحول الديموقراطي والتغيرات الاجتماعية في كل من دولتى مصر وتونس .

مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

مفهوم الثورة:

ورد في لسان العرب لابن منظور، أن كلمة ثورة باللغة العربية جاءت من الفعل يثور، ثار، ثورة، وتعني الهيجان، أو كثرة الغضب والاندفاع الكبير، ثار أي هاج، وثارت اعصابه بمعني فقد السيطرة عن أفعاله.[2]

1- أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس، الدرب الطويل نحو التوافق، العدد6، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص16.

2- جبران صالح علي حرمل، ثورات الربيع العربي، رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات، الواقع وسيناريوهات المستقبلن الحوار المتمدن، العدد 4068، بدون سنة ، منشور علي الرابط التالي:
http//www.ahewar.org/debat/show.art?aid=355286

وورد في المعجم العربي الأساس: ثار يثور ثورة وثورانا، ثائر الشئ هاج وانتشر اثار الغبار والدخان"، ثار ثائره: ثارت ثائرته: بلغ به الغضب مبلغ بعيدة اثارت ثائرته عندما علم بالتهم الباطلة التي وجهت إلي، ثور يثور تثويرا: الشئ هيجه واثاره.[1]

مفهوم الربيع العربي:

لقد تم استخدام مفهوم الربيع العربي للدلالة على الثورات العربية التي عمت بعض الدول العربية، وكان أول استخدام لكلمة الربيع في الفعل السياسي الحديث من الحراك الأوروبي عام 1848، وهو العام الذي صدر فيه البيان الشيوعي، ثم استخدم هذا المصطلح مرة أخري عام 1968 عندما دخل الجيش السوفييتي بجيشه إلي براغ للقضاء علي حركة الإصلاح التي شهدتها تشيكوسلوفاكيا[2]، والتي ابتدأت برومانيا ضد نظام حكم تشاوشيسكو مرورا بتشيكوسلوفاكيا، ويوغوسلافيا، وبولندا، وألمانيا الشرقية والتي كانت نابعة بالأساس من حالات القمع والديكتاتورية التي انتهجتها أنظمة الحكم الشيوعي في تلك الدول.[3]

وقد استخدم هذا المصطلح عربية للدلالة على الأحداث التي حصلت في المنطقة العربية بدءا بتونس فمصر وليبيا واليمن وسوريا، والتي رفع فيها الشعب شعار "ارحل وثورتنا ثورة سلمية"، لكن لماذا تم اطلاق هذا المصطلح على الثورات العربية، يجيب على هذا السؤال البروفيسور (ساسر) حيث يشير إلى أن مفهوم الربيع يمكن تأصيله بأنه أوروبي المنشأ، حيث يذهب بتأصيله بين ربيع ثورات أوروبا عام 1848م حتي ربيع براغ 1968م، وتتويجا بما عرف بربيع أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، والتي اسقطت أنظمة الحكم الشمولي ورافعة شعار "الديمقراطية والعلمانية" بمعني أن الغرب هو من أطلق هذا المصطلح " الربيع العربي" علي ما جري في المنطقة العربية، وهذا كان اقتداء بما يعرف تاريخية بربيع الأمم أو الشعوب، والذي استخدم في وصف عمليات الإصلاح التي تم انتهاجها وتطبيقها في تشيكوسلوفاكيا خلال عامي 66 إلى 68 من القرن العشرين، وهناك من يقول بأن أول من استخدم هذا المصطلح هي مجلة (فولان أفريز الأمريكية).[4]

1- المرجع السابق.

2- سهيل ادريس، آفاق التحول نحو الديمقراطية في بلدان الربيع العربي، جريدة الأخبار، 2014/ 09 /14 ، منشور علي الرابط التالي : asabmag **com**/**node**/507

3- جبران صالح علي حرمل، ثورات الربيع العربي، رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات، الواقع وسيناريوهات المستقبل، بدون سنة ، مرجع سابق.

4- المرجع السابق.

المجتمع المدني:

هو ما يشتمل عليه العديد من المكونات التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة الأعضائها، من بينها: المؤسسات الإنتاجية والطبقات الاجتماعية والمؤسسات الدينية والتعليمية والنقابات العمالية والاتحادات المهنية والروابط والأحزاب السياسية والنوادي الثقافية والاجتماعية، وهي روابط ومؤسسات اختيارية يدخلها الأفراد طواعية ولا تقوم عضويتها علي الإجبار، وتتمتع بالاستقلالية من النواحي المالية والإدارية والتنظيمية عن الدولة لتجسد قدرة أفراد المجتمع على تنظيم نشاطاتهم بعيدا عن الدولة. [1]

الحراك السياسي :

يشير مفهوم الحراك السياسي إلى الحالة السياسية التي تتسم بتزايد التغيير في موازين القوة ونمط توزيع السلطة، وسرعة تواصل الأفكار السياسية وانتشارها وكثافة التواصل فيما بين الأفراد، وهو ايضا صورة من صور التفاعل والتنافس والتدافع والنشاط السياسي السلمي بين مختلف القوي والتجمعات والتكتلات السياسية في بلد ما، سواء ما كان من هذه القوي داخل الحكم وفي السلطة وما كان منها في المعارضة وخارج السلطة والحكم، ويأخذ الحراك السياسي المقصود هنا صور السجال والحوار في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة وداخل قاعات البرلمان ومن فوق منابره وأثناء الحملات الانتخابية وخلال المظاهرات الاحتجاجية وغيرها، من مظاهر التعبير العامة بالطرق السلمية، والحراك السياسي المقصود هنا هو ذلك الذي يكون حرة وعفوية وإرادية في إطار من الحماية الدستورية ووفقا لقواعد اللعبة السياسية كما أقرتها كافة الأطراف السياسية من أحزاب وتكتلات سياسية ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في البلد المعني. [2]

1- خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاجتماعية، ط1، بيروت، دار الفكر اللبناني، 1995، ص 189.

2- عباس المرشد، ائتلاف شباب 14 فبراير... المجتمع الثاني و الزمن الجديد، الحراك السياسي الجديد، مركز البحرين للدراسات في لندن، 2012، منشور علي الرابط التالي:

http//www.best.org.uk/ar/studies/coalitionfeb/14/1581

الحزب :

الحزب هو منظمة اجتماعية متناسكة وموحدة ينتمي إليها الأفراد لتحقيق أهداف المجتمع الكبير عن طريق العمل الجدي والمثمر بين صفوف أعضائه، والكفاح من أجل استلام دفة الحكم والسلطة التي تمكن الحزب من ترجمة أفكاره ومعتقداته و أيديولوجيته إلى واقع عمل يستطيع تغيير المجتمع ودفعه إلى الأمام. وفي منتصف القرن التاسع عشر جاءت مرحلة نشوء الأحزاب السياسية، فظهرت أحزاب ذات منشأ فكري وطبقي متعدد اختلفت معه أسماء تلك الأحزاب وانظمتها وبرامجها وأدوارها، فكانت هناك أحزاب تقدمية وأخري رجعية وأخري قومية أو إقليمية وأخري اشتراكية أو برجوازية، وبصورة عامة يمكن اعتبار الحزب السياسي على أنه مجموعة من الأفراد تجمعهم فكرة معينة تدفعهم للعمل المتواصل في سبيل استلام السلطة أو المشاركة فيها لتحقيق أهداف معينة، وهو عبارة عن تنظيم ذو أهداف وطموحات سياسية وفكرية معينة، يعمل داخله مجموعة من الأعضاء حيث تتسع مساحة اهتمام الحزب لتشمل كل مرافق الحياة، التي يحاول إدراتها أو صياغتها أو التأثير عليها بالشكل الذي يتناسب وبرنامج عمله ونظامه الداخلي. [1]

المجتمع:

هناك تعريفات كثيرة لمصطلح المجتمع، وكل هذه التعريفات يتناول جانب من جوانب المجتمع وخواصه، الرئيسية كالعلاقات الاجتماعية أو النظم والضوابط السلوكية أو المجتمع والتفاعل الإنساني أو البقعة الجغرافية التي يعيش عليها الأفراد والجماعات، أو اللغة والتاريخ أو العادات والتقاليد والأهداف المشتركة التي يؤمن بها أبناؤه، لقد عرف المجتمع بأنه شبكة أو نسيج العلاقات الاجتماعية التي تقوم بين الأفراد وتهدف إلى سد حاجاتهم وتحقيق طموحاتهم وأهدافا ترمي إلى تحقيقها، غير أنها لا تتمكن من ذلك دون اتصالها وتفاعلها وتعاونها مع الأفراد والجماعات، ذلك أن الاتصال والتفاعل مع وحدات المجتمع الأخري هو الذي يؤمن حاجاتها ويسد مطالبها ويحقق آمالها وطموحاتها.

وهناك من عرف المجتمع بأنه مجموعة من الأفراد تقطن علي بقعة جغرافية محددة ومعترف بها، وتتمسك بمجموعة من المبادئ والمفاهيم والقيم والروابط الاجتماعية والأهداف المشتركة التي أساسها اللغة والتاريخ والمصير المشترك الواحد، ولعل هذا التعريف المصطلح للمجتمع الإنساني من أدق التعريفات المطروحة وأشملها وأكثرها علمية وواقعية فالتعريف يركز

1- قاسم محمد الحساني، الأحزاب السياسية ودورها في النظام السياسي، 2013، منشور علي الرابط . التالي: www.kitabat.com/ar.html

على أهم المعوقات والشروط التي ينبغي توافرها في المجتمع الإنساني كالسكان الذين يتكلمون لغة واحدة ولهم تاريخ مشترك ويؤمنون مصيرية واحدة ويعيشون علي بقعة جغرافية ملعومة ومحددة ومعترف بها سياسيا، علما بأن عامل توفر البقعة الجغرافية التي يعيش عليها أبناء المجتمع ليس شرطا أساسيا في وجود المجتمع، فهناك أبناء مجتمع واحد يعيشون في أقاليم جغرافية مختلفة، ومع هذا تربطهم روابط الألفة والانسجام نظرا لكونهم يتكلمون لغة المجتمع ويشعرون بانتمائهم القومي، ولهم تاريخ واحد وأهداف مشتركة متبادلة. [1]

– "الانتقال الديمقراطي" يشير مفهوم "الانتقال الديمقراطي" في أوسع معانيه إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي.

ومن المعروف أن هناك عدة أشكال أو أنماط لنظم الحكم غير الديمقراطية، فهي يمكن أن تكون شمولية أو تسلطية مغلقة، مدنية أو عسكرية، حكم فرد أو حكم قلة... الخ. كما أن هناك حالات ومستويات متعددة للنظام الديمقراطي الذي يتم الانتقال إليه.

فقد ينتقل نظام تسلطي مغلق إلى نظام شبة ديمقراطي يأخذ شكل ديمقراطية انتخابية ويمكن أن يتحول نظام شبه ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ليبرالي أو يكون قريبا منه. كما أن الانتقال إلى النظام الديمقراطي يمكن أن يتم من أعلى، أي بمبادرة من النخبة الحاكمة في النظام غير الديمقراطي أو الجناح الإصلاحي فيها، أو من أسفل بواسطة قوى المعارضة المدعومة بتأييد شعبي واسع، أو من خلال المساومة والتفاوض بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة لها، أو من خلال تدخل عسكري خارجي ، وكل ذلك يؤكد على مدى التعدد والتنوع في تجارب وخبرات الانتقال الديمقراطي. وبناء عليه، فإن مفهوم "الانتقال الديمقراطي" يشير من الناحية النظرية إلى مرحلة وسيطة ستشهد في الأغلب الأعم مراحل فرعية– يتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم أو انهياره، وبناء نظام ديمقراطي جديد.

وعادة ما تشمل عملية الانتقال مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية، والمؤسسات والعمليات السياسية، وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية...إلخ.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية قد تشهد صراعات ومساومات وعمليات تفاوض بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين.

1– علي عبد الواحد وافي، علم الاجتماع، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،بدون سنة ، ص 16.

وحسب كثير من الأدبيات السابقة، فإنه يمكن اعتبار عملية الانتقال الديمقراطي قد اكتملت متى ما توفرت عدة مؤشرات منها: وضع ترتيبات دستورية ومؤسسية بالتوافق بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين بشأن النظام السياسي الجديد وبخاصة فيما يتعلق بإصدار دستور جديد، وتشكيل حكومة من خلال انتخابات عامة تكون حرة ونزيهة، على أن تمتلك هذه الحكومة القدرة والصلاحية على ممارسة السلطة و إقرار سياسات جديدة تعكس حالة الانتقال إلى الديمقراطية، فضلا عن عدم وجود قوى أخرى تنازع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية صلاحياتها واختصاصاتها.

ونظرا لأن عملية "الانتقال الديمقراطي" هي عملية معقدة بطبيعتها، تتداخل في تشكيل مساراتها ونتائجها عوامل عديدة، داخلية وخارجية، فقد تكون مصحوبة بمرحلة جديدة تتمثل في ترسيخ النظام الديمقراطي، وقد لا يترتب عليها قيام نظام ديمقراطي في مرحلة ما بعد الانتقال، وذلك في حال حدوث ردة أو انتكاسة تقود إلى نشوب صراع داخلي أو حرب أهلية أو ظهور نظام تسلطي جديد .

كما أن مرحلة الانتقال قد تفضي إلى ظهور نظم سياسية هجين، بمعنى أنها نظم لا تعتبر غير ديمقراطية بالمعنى الكلاسيكي، شمولية أو تسلطية مغلقة، ولا تكون في الوقت نفسه ديمقراطية كاملة أو راسخة، أي تجمع بين بعض عناصر النظم غير الديمقراطية وبعض ملامح و عناصر الديمقراطية. وقد حدث هذا في كثير من الحالات لدرجة أن هذه النظم الهجين باتت تشكل ظاهرة على الصعيد العالمي.

وبناء عليه، يمكن القول: إن النظم التي تمر بمرحلة انتقال إلى الديمقراطية تنتشر على خط متصل، يقع على طرفه الأول النظام غير الديمقراطي في صورته النموذجية سواء أكان شموليا أو سلطويا مغلقا، مدنيا أو عسكريا، حكم فرد أو حكم قلة، ويقع على طرفه الآخر النظام الديمقراطي في نمطه المثالي، والذي تعد النظم الديمقراطية الليبرالية الراسخة في الدول الغربية أقرب النماذج إليه.

التحول الليبرالي: يعني اعادة توسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد من خلال تقديم عدد من الضمانات لحماية الفرد والجماعة من من تعسف السلطة كالافراج عن المساجين السياسيين وحرية التعبير، أما التحول الديمقراطي فيتجاوز هذه الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية

والجماعية، حيث يهدف الى تحقيق اصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من ناحية محاسبة النخبة وصياغة عملية صنع القرار في اطار مؤسسي ديمقراطي[1].

ولا يحدث التحول الليبرالي بالتزامن مع التحول الديمقراطي، لأن الحكام السلطويين قد يسمحون بحدوث التحول الليبرالي لزيادة شرعيتهم دون تغيير في هيكل السلطة، الا أنه يترتب على الحقوق والحريات التي يمنحها النظام زيادة المطالب الشعبية بالتحول الديمقراطي، واذا كانت تلك المطالب قوية بالدرجة الكافية قد ترغم السلطة على مزيد من التحول الديمقراطي الذي يعد مرحلة أعلى من مرحلة التحول الليبرالي، وبالتالي قد يساهم التحول الليبرالي في احداث التحول الديمقراطي وقد لايساهم ومع ذلك يعتبر خطوة نحو مزيد من الضغوط باتجاه تحقيق التحول الديمقراطي[2].

الاصلاح السياسي: هو أحد المفاهيم التي لم ترد بمفهوم محدد في العلوم السياسية، لأن مضمون الاصلاح يتفاوت من مجتمع لآخر ومن فترة زمنية الى فترة أخرى في نفس المجتمع، فاذا كان الاصلاح بصورة عامة يقصد به تقويم العوج والتغيير نحو الأحسن، فان الاصلاح السياسي يعني القيام بعملية التغيير في الأبنية المؤسسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي، بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام على التعامل مع المتغيرات والاشكاليات الجديدة والمتجددة باستمرار، والاصلاح هو تغيير من داخل النظام وبآليات نابعة من من داخل النظام، وبالتالي اذا كان الاصلاح السياسي يعني تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته الداخلية والخارجية، فان التحول السياسي يعني الانتقال من نظام سلطوي نحو نظام ديمقراطين يمكننا أن نبين مسافة الاختلاف بين المفهومين باعتبار التحول الديمقراطي مسار محدد المراحل والخطوات والنهايات، على عكس الاصلاح السياسي الذي يعبر عن آلية دائمة للتطوير وتحسين أداء النظام السياسي بشكل مستمر[3].

التعددية السياسية: يتضمن مفهوم التعددية السياسية السماح بتعدد الأحزاب والتنظيمات والجمعيات السياسية ، وتأمين حقها في الوجود المشروع والمشاركة في العمل السياسي إستنادا إلي أسس وقواعد دستورية مع الإلتزام بمعايير التنافس السلمي وحل الخلافات والصراعات بالطرق السلمية دون اللجوء إلي العنف ، وبالتالي القبول بالتعددية السياسية والفكرية في المجتمع وما يعكسه ذلك من تعدد في الرؤى والمصالح والأفكار ، وبالتالي تتضمن التعددية السياسية كلا من

1 – مصطفى بلعور ،التحول الديمقراطي في التنظيم السياسة العربية ، دراسة حالة النظام االسياسي الجزائري (1998–2008)، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية دورة علام 2008–2009 ، ص 30.

2 – مصطفى بلعور ، مرجع سابق ،ص 30.

3 – مسلم بابا عربي ، محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي ، مجلة الدفاتر السياسية والقانون ، ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ورقلة، العدد 09 ، ، جوان 2013، ص 241.

التعددية الحزبية ، النقابية والإعلامية وغيرها ، وهي تشكل عناصر أساسية للديمقراطية ، إلا أن إقرار التعددية السياسية لا يعني بأي حال من الأحوال تحولا ديمقراطيا حقيقيا ، لأن الديمقراطية ذات متطلبات وأبعاد إقتصادية ، إجتماعية ، ثقافية ، سياسية ، قانونية وغيرها ، وقد تستخدم التعددية السياسية في بعض النظم مجرد واجهة شكلية [1] .

الاشكالية:

رغم ظاهرة التغير الاجتماعي التي عرفتها تونس ومصر عبر فترات زمنية مختلفة إلا ان عملية التحول الديمقراطي لا زالت تصطدم بمجموعة من الأزمات و المعقيات ، خاصة بعد قيام ثورات الربيع العربي ، **فما هي طبيعة التجربة التونسية والمصرية في عملية التحول الديمقراطي وما طبيعة الأزمات والمعيقات التي تعرفها هذه العملية بعد الربيع العربي، رغم ظاهرة التغير الاجتماعي بالبلدين ؟**

التساؤلات الفرعية:

1) كيف يلعب التغير الاجتماعي دوره في عملية التحول الديموقراطي بالبلدين ؟

2) ما هو دور المؤسسات العسكرية في الحياة السياسية الخاصة بالدولتين ؟

3) كيف عالج الدستور المصري والتونسي مدنية الدولة والتعددية الحزبية وحرية المرأة والإعلام ؟

4) ما هي أهم تداعيات الأوضاع الإقليمية والدولية علي التجربة الديمقراطية في مصر تونس في تلك الفترة الزمنية المحددة ؟

5) ماهي المعايير التي يجب توافرها حتى يتم الحكم على نظام سياسي بأنه ديمقراطي وما مدى توافر هذه المعايير في التجربة الديمقراطية التونسية والمصرية ؟

6) ما مدى قابلية الثقافة السياسية والقيم السائدة في المجتمع التونسي والمصري لتقدم التحول الديمقراطي أو إعاقته؟

1 – مصطفى بلعور ، مرجع سابق ، ص ص 30–31.

فرضيات الدراسة:

تفترض الدراسة بأن الديمقراطية نجحت في الجمهورية المصرية والتونسية نتيجة الثورة الشعبية، وتعززت بفعل السلوك السياسي الذي امتازت به القوي والأحزاب السياسية والذي اتضح من خلال الشراكة والتعددية الحزبية ما بين القوي المختلفة، وتمكنت من خلال ذلك أن تدشن تحولا ديمقراطية برزت ملامحه في إقرار الدستور التونسي وكذلك المصري وما تضمنه من التأكيد على مدنية الدولة وإسقاط قانون العزل السياسي والتداول السلمي للسلطات في البلدين، وعليه يمكن طرح الفرضيات التالية:

1- يلعب التغير الاجتماعي دورا مهما في عملية التحول الديمقراطي في كل من تونس ومصر.

2- أثرت الحركات الاحتجاجية وثورات الربيع العربي على العملية الديمقراطية في كل من تونس ومصر رغم تعا مل النظام السياسي معهما بقساوة.

3- عرفت تونس ومصر نوعا من الانفتاح الديمقراطي رغم وجود مجموعة من المؤشرات المختلفة في البلدين توحي بذلك.

4- شهدت تونس ومصر مجموعة من الإصلاحات السياسية بعد الربيع العربي بدورها أثرت عبى التجربة الديمقراطية في البلدين.

5- هناك مواطن التشابه والاختلاف بين الثورتين التونسية والمصرية، رغم وجود نقاط التشابه والاختلاف في الأسباب المؤدية لقيام هاتين الثورتين.

6- لعبت القنوات الإعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي دورا مهما في قيام الثورتين التونسية والمصرية رغم موقف الدولتين منهما.

7- رغم قيام الثورتين التونسية والمصرية إلا أن عملية التحول الديمقراطي لازالت تعرف مجموعة من الأزمات والمعيقات بالبلدين.

حدود الاشكالية:

المجال الزمني: تتناول خذه الدراسة بحث الاشكالية المطروحة في اطار زمني يمتد من فترة 2010 الى غاية 2017 بحيث في هذه الفترة اندلعت كل ثورات الربيع العربي بدءا بالثورة التونسية والمصرية 2011 التي شهدت من خلالها أحداث هامة واحتجاجات هزت المنظومة السياسية والاجتماعية في البلدين، مع الاشارة الى الخلفية التاريخية للنظام السياسي السابق كون العديد من المعطيات الحالية لها امتدادات تاريخية.

المجال المكاني: ينحصر المجال المكاني للدراسة في دولتي تونس ومصر كونهما شهدتا انطلاق الثورات اعربية وأبرز الأحداث بهما.

المجال الموضوعي: ركزت الدراسة في مجالها الموضوعي بدراسة وتحليل التغير الاجتماعي وتأثيره على العملية الديمقراطية بالبلدين دون تجاهل أو نسيان العوامل الداخلية والخارجية وأثرها على العملية الديمقراطية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلي تحقيق عدة أهداف، أهمها:

1) معرفة أهم الأسباب التي تقف عائق أمام التداول السلمي للأحزاب السياسية على السلطة.

2) دراسة الدور الذي قامت به المؤسسات العسكرية في الحياة السياسية التونسية والمصرية.

3) تبيان كيفية معالجة الدستور التونسي والمصري لقضية مدنية الدولة، والتعددية الحزبية وحرية المرأة والإعلام ، أي ما يخص أشكال التحول الاجتماعي والسياسي في البلدين .

4) تحليل أهم تداعيات الأوضاع الإقليمية والدولية على مصر وتونس في الفترة الزمنية المحددة.

5-معرفة مراحل ومؤشرات العملية الديمقراطية والتغير الاجتماعي في البلدين.

6-معرفة معيقات التحول الديمقراطي في البلدين.

7-معرفة دور تكنولوجيا الاعلام والاتصال ومواقع التواصل الاجتماعي في قيام الثورتين بالبلدين.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول أولي الثورات العربية التي أطاحت بالأنظمة السابقة، عطفا علي ما شهدته تونس ومصر من صراعات وتجاذبات سياسية داخلية وتأثيرات إقليمية ودولية كادت أن تعصف بالثورة التونسية والمصرية، إلا أن الثورات التي قامت بها الدولتين.واستطاع كل منهما أن تنتقل بشكل حداثي وتأسس لدولة ديمقراطية جديدة.

مناهج الدراسة:

نظرا لطبيعة هذه الدراسة، فقد اعتمد الباحث بشكل رئيسي على:

1 – المنهج التاريخي:

باعتباره يبحث في الحداث التاريخية الماضية ويصف الظواهر والحقائق لغرض الوصول الى معرفة الظروف التي أحاط بشأنها موضوع الدراسة عبر مختلف المراحل الزمنية، وبدراسة الحاضر من خلال دراسة ظواهره وأحداثه وتفسيرها بالرجوع الى أصلها وتحديد التطورات التي تعرضت لها، فمن خلال هذا المنهج يمكننا ابراز أهم مراحل ومسار التحول الديمقراطي في تونس ومصر، منذ انطلاق الانتفاضات الشعبية 2011، مع توضيح الخلفية التاريخية للعوامل المؤدية للتحول الديمقراطي، كما يساعدنا على كشف العلاقة التفاعلية بين العوامل الداخلية والخارجية لعملية التحول الديمقراطي.

2 – **المنهج الوصفي التحليلي:**

لما لهذا المنهج من مزايا وخصائص تساعده على تحليل المضمون العلمي للدراسة، إذ يتعامل هذا المنهج مع المشكلة وطبيعتها، ويعمل ايضا علي قياس مستوي متغيراتها ومعرفة أسبابها ، واتجاهاتها، هادفة إلي سبل أغوار المشكلة للتعرف على حقيقتها على أرض الواقع.

ويعتمد هذا المنهج علي وصف مجموعة الأحداث التي عصفت بالجمهورية التونسية والمصرية، وبالتحديد بما يتعلق بالثورة التونسية ومطالبها التي قامت بإسقاط نظام زين العابدين بن علي، وما تبعه من قيام ثورات في باقي البلدان العربية والتي من أهمها دولة مصر لما لها من مكانة كبيرة . وكذلك ما تبع هذه الثورة من تحولات وتغيرات ساهمت في التحول الديمقراطي في تونس ومصر ، من خلال ما تضمنته من تداول السلطات وإقرار الدستور التونسي الجديد والتعددية الحزبية التي عاشتها الحياة السياسية الجديدة.

3 – المنهج المقارن:

وهو عبارة عن الخطوات التي ينتهجها الباحث في مقارنته للظواهر محل الدراسة لمعرفة العناصر التي تتحكم في أوجه الشبه والاختلاف بهدف الوصول الى تعميمات وايجاد التفسير العلمي لها، وتعتمد الدراسة بشكل كبير على المنهج المقارن في ابراز الخصائص المشتركة والتباين في التحولات الديمقراطية في هاتين الدولتين واكتشاف أهم المتغيرات المتحكمة في مسارها.

اقترابات الدراسة:

–**اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع:** ظهر هذا الاقتراب مع نهاية الخمسينات وبداية الستينات على يد " جويل ميجدال" بعد انتقاده للدراسات التي تناولت العالم الثالث وخاصة عملية التغيير فيه، كونها أهملت أدوار المجتمع، فجاء " جويل ميجدال" باقترابه هذا الذي يركز على تحليل العلاقة التفاعلية بين الدولة والمجتمع من خلال التنافس بين المؤسسات الرسمية والتنظيمات غير الرسمية حول من يصنع القواعد ومن يفرض الحقوق ومن يمتلك سلطة الضبط، وتوصل الى نتيجة مفادها أن الدولة لاتنفرد وحدها بممارسة الحكم والضبط الاجتماعي، وقدم هذا الاقتراب برنامجا بحثيا لدراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع ويعد مدخلا لتحليل ومقارنة النظام السياسي، وتعتمد الدراسة على هذا الاقتراب لأنه يساعد في تحليل علاقة حركة تنظيمات المجتمع المدني والأحزاب والسلطة السياسية، من خلال الصراع أو الخضوع، فالوحدات الأساسية التي ارتكز عليها "جويل ميجدال" كالمشاركة والمنظمات الرسمية كلها وحدات نستخدمها لابراز طبيعة العلاقة بينها وبين الدولة ومن ثم تحديد درجة تأثيرها في عملية التحول الديمقراطي.

– **اقترابات النخبة:** وتتوزع اقترابات النخبة على أربعة اتجاهات أساسية، تبعاً لركائز القوة، الأول تنظيمى ويقف على رأس مبدعيه موسكا وميشلز، اللذان أرجعا قوة النخبة إلى قدراتها التنظيمية الفائقة، والثانى نفسى، ورائده باريتو ويرى أن أفراد النخبة متفوقون على بقية الناس فى السمات النفسية والذكاء العقلى. والثالث اقتصادى، ومن أهم رواده بيرنهام، الذى يؤكد من يسيطر على وسائل الإنتاج أو يديرها هو من له الغلبة، أما الرابع فمؤسسى، ومن أبرز المتحمسين له ميلز، الذى يعتقد أن القوة تكمن فى وجود منظمات رئيسية فى المجتمع تتدرج فى المكانة، ومن يجلسون على رأسها، أو يتولون مناصب عليا بها، هم «نخبة القوة» المتحكمة و من أهم اقترابات رئيسية لدراسة النخبة السياسية هى:

أولا: اقتراب الملاحظة التاريخية: وهو أقدمها حيث استخدمه كل من باريتو وموسكا، ويعتمد على مهارة الباحث والمصادر التي يستطيع الوصول إليها لتحديد من يمكن أن يندرج في إطار النخبة.

ثانيا : اقتراب المناصب: ويتم من خلال تحديد عدد من المناصب الرئيسية في المجتمع التي يعتبر من يشغلها ضمن أعضاء النخبة.

ثالثا: اقتراب صنع القرار: أن كل من يشارك في صنع القرار السياسي هم أعضاء النخبة.

رابعا : اقتراب السمعة: ويقوم على أساس أن من يشتهر عنهم أنهم أعضاء في النخبة فهم النخبة

إقتراب صنع القرار: ويقوم هذا الاقتراب على أن المشاركة فى صنع القرارات الرئيسية فى المجتمع ما هو إلا دليل على إمتلاك القوة السياسية فى ذلك المجتمع .وعلى دراسة حالات محددة تعتبر أساسية ومفتحية فى تحديد نخبة الحكم فى أى مجتمع, ولك من خلال تحليل متصل لعملية صنع القرار ومعرقة من يقوم بها .

– **الاقتراب المؤسسي:** يمكن القول إن الاقتراب المؤسسي قد مر بمرحلتين: المرحلة التقليدية التي كان الاهتمام فيها منصبا على الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وكانت الدراسة تطبع بالطابع الشكلي الذي يهتم بالمؤسسات الرسمية، وتغلب فيه النظرة الوصفية والتاريخية والدستورية، ويتجاهل هذا الاقتراب عموما السلوك السياسي السياق الاقتصادي والاجتماعي والإيديولوجي الذي تتحرك فيه المؤسسات، والمرحلة الثانية التي انبعثت فيها المؤسسة الحديثة.

ويعتمد اقتراب المؤسسة شرح التفصيل الوصفي للمؤسسة من حيث:

أ. الهدف من تكوينها، هل تأسست من أجل تحقيق غرض عام أم مكاسب خاصة.
ب. مراحل تطورها، وما هي العوامل التي كانت لها الأدوار الحاسمة والتأثيرات الكبيرة في شكل المؤسسة.
ت. تجنيد الأعضاء في المؤسسة.
ث. الوسائل التي تستخدمها المؤسسة من أجل المحافظة على بقائها.
ج. هياكل المؤسسة وأبنيتها أي مما يتكون هيكل المؤسسة.
ح. علاقة المؤسسة لغيرها من المؤسسات.
خ. اختصاصات المؤسسة وثقلها / التنظيم الداخلي.

وقد حدد الدارسون أربع مستويات للمؤسسة ومستوياتها:

1. التكيف

2. التعقيد

3. الاستقلالية

4. التماسك[1]

. الاقتراب القانوني: يركز الباحث في هذا المنهج على دراسة الأوضاع الدستورية في الدولة من حيث علاقات أجهزة الحكم ومؤسساته ببعضها واختصاصاتها ووظائفها من حيث علاقة أجهزة الحكم ومؤسساته ببعضها واختصاصاتها ووظائفها ونظمها الرقابية كما تهتم هذه الطريقة بدراسة الحقوق والالتزامات التي ينشئها الدستور ويقرها للأفراد. وهذا يعني أن المنهج القانوني يركز على البحث في موضوع الدولة، وأنواع الدول من حيث أشكالها وحكوماتها وبالتالي فهو يركز دستورية مؤسسات الدولة المختلفة، ولا ينصب اهتمامه على دراسة الظاهرة، كلا منعزلا عن دراسة قانون معين أي دراسة لموضوع سياسي لا بد وأن تتم من خلال مدخل قانوني[2].

وعلى الرغم من ذلك يبقى هذا المقترب قاصرا في تحليله لعدم تركيزه على الأعمال والنشاطات غير الرسمية.

أدبيات الدراسة:

لا يمكن لبحث أو دراسة ما أن تنشأ من العدم، بل لابد من وجود خلفية ومرجعيات متنوعة الموضوع الدراسة، ومن هنا كانت ضرورة اللجوء والبحث والتمحيص عن موضوعات مشابهة، أو موضوعات تناولت موضوع الدراسة سواء عن طريق إشارات أو غير ذلك، وللأمانة العلمية فقد وجد الباحث بعض الدراسات التي قد تناولت موضوع التحولات الديمقراطية في الجمهورية التونسية، ومن هذه الدراسات:

أولا: دراسة بعنوان: ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، من المنظومة إلى الشبكة"

1- مصطفى شلبي "المنهجية في التحليل السياسي" الطبعة الأولى 1997، ص 120/119.
2- احمد البوز "محاضرات علم السياسة" كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال الرباط، الموسم الجامعي 2014/2013، ص69.

تم كتابة هذا الكتاب خلال أعوام 2010، 2011، ويتحدث فيه الكاتب عن ثورات الربيع العربي التي حدثت في الدول العربية، حيث يركز الكاتب على المآلات والنتائج والنماذج التي انتجت تلك الثورات.

فقد قام الكاتب بتأصيل ثورات الربيع العربي، كثورات انطلقت بغية تحطيم الأصنام الفكرية، وليس لمجرد الاحتجاج ضد حالات والفقر والجوع التي تعيشها تلك البلدان، فقد حملت الثورات أهداف ظاهرية وهي العيش والكرامة، ولكنها حملت في باطنها رفض للصورة التقليدية للحاكم الديكتاتوري الفاسد، وقد نجح الكاتب في تبيان العديد من الشواهد علي صحة فرضيته، فتحسين الظروف المعيشية وإعادة الاعتبار للمواطن، لا تأتي من خلال التخلص من الأصنام المسببة لتلك المآسي والكوارث التي يمر بها ويعيشها العالم العربي فالتخلص من الحاكم ليس شرطا أن يكون من خلال التغيير الفيزيقي للحاكم، بل يمكن أن يحدث عبر التغيير الأيديولوجي أو السياسي، ويأتي ذلك عن طريق المراجعات الفكرية والرجوع إلى النظرة الرشيدة للحكم في الدولة، وهذا لم يحدث في ثورات الربيع العربي والكثير من الثورات في العالم، فقد ارتبطت الأيديولوجيات الفاسدة، ارتباطا كلية بكينونة الحاكم الفيزيقية، مما جعل التخلص منه قرارا لا مفر منه، وهذا ما حصل في تونس ومصر وليبيا واليمن.

لقد قام الكاتب بتفصيل وتشريح ثورات الربيع العربي تفصيلا كيانية ومعرفية، حيث ام الكاتب بالحديث عن الثورات العربية بمركباتها السياسية والاجتماعية والنفسية والثقافية، وافرد لكل محور العديد من المقالات التي يفصل ويشرح فيها كل مكون على حدة، مما يمكن القارئ من قراءة الثورة من عدة أوجه، وبذلك يدعم الكاتب تنظرياته حول جوهر الثورات الحقيقي وهو التغيير الشامل من كافة النواحي السياسية والاجتماعية والفكرية، وليس العيش والفقر فقط.

أيضا قام الكاتب بمعالجة تأثيرات العولمة وما فتحته من الإمكانيات الكبيرة بأدواتها الكثيرة والفائقة، حيث أصبحت العولمة لا غني عنها في فهم الواقع وإدراته وتغييره، فقد غيرت العولمة نظرة الإنسان إلى نفسه وبدلت موقعه في العالم، سواء تعلق الأمر بالسلطة والقوة والحرية، أو بالثقافة والهوية.

وفي نهاية الكتاب، وجه الكاتب نقدا حادا إلى النخب الثقافية التي اقتصر دورها علي التنظير دون أي فعل حقيقي، على عكس ما كانت عليه النخب الثقافية السابقة، فقد كانت هذه النخب في الماضي هي التي تقود الثورات، وقام الكاتب بمهاجمة النخبة المثقفة ورأي بأنهم لم يقوموا بدورهم فحسب، بل وصل به الأمر لاتهام هذه النخبة بالوقوف مع الظلم ومساندته وإطالة

عمره، بسبب تقاعسهم واكتفائهم بالشعارات التي يغلب عليها التمسك بأنظمة حكم شمولية فاسدة، وهذا ينطبق نوعا ما على طبقة المثقفين التي تري في النموذج الناصري النسبة إلي جمال عبد الناصر" الحل الأمثل، في الوقت الذي اتسم فيه عصر عبد الناصر بالدكتاتورية القمعية والشعارات الشوفينية، ولم يقدم شيئا ملموسا وحقيقيا باتجاه نهضة مصر.

ثانيا: الثورة التونسية المجيدة.

- بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها: [1]

تناول الكاتب الثورة التونسية من شتي أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأصل من خلال هذه الدراسة الثورة في سياقاتها المحلية والإقليمية والدولية، مشيرا بذلك لمختلف الحيثيات وردود الفعل والمواقف التي رافقت هذه الثورة التي فاجأت الجميع، وبضمهم أولئك الذين تمردوا دون تخطيط مسبق لقلب النظام الحاكم في تونس، واجتهد الكاتب في إعادة ترتيب يوميات الثورة وأحداثها، والعمل علي تصفيفها وإخراجها من ناحية التأليف والتوثيق في مرال ضمنها ما استجد من أحداث فارقة في مختلف الأيام الحاسمة في الثورة التونسية، من تاريخ 2010/12/17م حتي اليوم الذي هرب فيه "زين العابدين بن علي" من البلاد بتاريخ 2011/01/14م وسائر ما وقع بعد ذلك التاريخ من معادلات معقدة وصعبة، بغرض الحفاظ على مكتسبات الدولة ومؤسساتهان مع التسريع في تنقيتها من شوائب النظام السابق ورمزوه وعلى رأسهم "زين العابدين بن علي": لقد قام الكاتب بدراسة الثورة التونسية بالتزامن مع الجسد العربي المنهك والمتهاوي استبدادا وفقرة ومهانة وجوعا فقد كانت الثورة التونسية عضوة اشتكي منه آخر، فتداعي له باقي الجسد بالتمرد والانتفاضة، حيث انطلق التحليل بعملية تسلسل تاريخي للوضع السياسي العربي، رأي من خلال أن ما حدث في تونس بين عامي 2010-2011 وثيق الصلة بالسياق الاجتماعي - التاريخي (السسيو تاريخي) والتي ترجع بدايات تفاصيله إلى سبعينيات القرن العشرين، وحقبة استقرار أنظمة الاستبداد العربية في الحكم دون انقلابات عسكرية، وتوضيح أزمتها منذ تلك التواريخ، وهي مرحلة بدت للكاتب وكأنها مرحلة أشرفت على النهاية.

وقد وفق الكاتب في تفكيك بنية الاستبداد السياسي العربي الذي وثقت حلقاته واشتدت في العقود الأخيرة بصيغ واشكال كثيرة، حيث انكشف مضمون هذا الاستبداد العربي بفضل الثورة

1- عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة، بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، ط1، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

التونسية، فكشفت تلك الثورة عن الكثير من الاستعدادات الكامنة في العديد من المجتمعات العربية للثورة، وهي ما أطلق عليه الكاتب بالقابلية للثورة، بحيث رأي الكاتب أنها قابلية تحركها وتصنعها إلى جانب جملة من العوامل الأخري، فكانت تونس أشبه بدولة بوليسية لم يتح فيها للمواطنين فسحات من حرية الإعلام، مقابل إتاحة فسحات مزيفة من العمل السياسي والنقابي.

مثلت محاولة الكاتب لفهم الثورة التونسية محاولة لفهم شاملة لظاهرة الثورة، فقد تناول الكاتب هذه الثورة بوصفها ثورة تقاطعت فيها الأوضاع السياسية والاجتماعية بالأوضاع الاقتصادية، فكانت الثورة التونسية عبارة عن ظاهرة اجتماعية بامتياز، ولمعرفة أسباب انطلاق شرارة الثورة التونسية، فقد استعان الكاتب بالتاريخ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الحديث لتونس، متتبعا بذلك خيوط نسج العوامل البعيدة والقريبة لانطلاق شرارة الثورة، وارتكز جوهر البحث والتحليل على قراءة أفقية يفصل فيها الكاتب القول حول طبيعة العلاقة المتوترة من تضييق المساحات الحرية علي المواطنين، وتشديد الحصار على دوائر الفعل السياسي المضاد والمعارضة الحقوقية، مقابل تنامي الاستبداد من قبل النظام الحاكم.

فقد ركز ذلك التحليل على قراءة عمودية للواقع الاجتماعي والاقتصادي لعقود من تذبذب سياسات التنمية وتوجيهاتها المختلفة في تونس منذ الاستقلال، بدءا من تطبيق الاشتراكية الدستورية، ثم الاعتماد على سياسات الانفتاح الاقتصادي وتوخي برامج التعديل الهيكلي، وما أعقبها من تطورات أخري بعد ذلك من خلال اعتماد الليبرالية الاقتصادية الجديدة.

ثالثا: تونس:

ثورة المواطنة ، ثورة تونس بلا رأس":[1] تحاول هذه الدراسة أن تجيب على سؤال كيف استطاعت الثورة أن تسير بلا رأس إلي اللحظة الفاصلة بتاريخ تونس وهروب الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي.

ويقول الكاتب أن الثورة التونسية حققت إنجازها رغم أنها كانت بلا قيادة لأسباب خاصة بالحالة التونسية، من بينها أن المحرك الرئيس للتغيير هو الشباب.

اضافة إلى أن الثورة بدت في مرحلتها الثانية أكثر تأطيرة وتوجيها من مرحلة احتجاجات سيدي بوزيد، والعامل الآخر هو التحاق قوي المجتمع المدني والأحزاب بالثورة وأبرزها الاتحاد العام التونسي للشغل الذي أسهم في زيادة الزخم الجماهيري وصمود القوي والفعاليات في الشارع إلي أن أجبر بن علي علي الهرب.

وأكد الكاتب أن تفشي الفساد خلال حكم بن علي وسيطرة عائلة الطرابلسي علي 40% من اقتصاد البلاد قوض الصورة التي سعي النظام والغرب إلي نسجها عن التطور الاقتصادي في تونس، فيما كانت البطالة تنهش جسد المجتمع، خاصة في المناطق الداخلية التي وصلت فيها نسبة العاطلين ممن بلغوا سن العمل إلي 50%، وتمثل سيد بوزيد والقصرين، حالات صارخة للفقر المدقع والمعاناة المستمرة من البطالة.

واعتبرت الدراسة أن الثورة محفزات أسهمت في استمرارها ونجاحها في إسقاط النظام وهروب الرئيس بن علي، من بينها الاعتماد علي وسائط الإعلام الإلكتروني خاصة مواقع التواصل الاجتماعي، التي مثلت حلقة تواصل ضمنت وصول صوت المحتجين إلى قطاع كبير من الشباب التونسي، بالإضافة إلى العالم الخارجي.

كما تشير الدراسة إلى أن غلبة الطابع العائلي علي أسلوب حياة الناس في منطقة سيد بوزيد حيث اندلعت شرارة الثورة، كان له دور، مشيرة إلى مساهمة عائلة البوعزيزي الكبيرة في إبقاء حركة الاحتجاج قائمة لأطول فترة ممكنة.

1- العربي صديقي، تونس، ثورة المواطنة .. ثورة تونس بلا رأس"، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011.

وتضيف الدراسة ما تسميه العفوية والدافعية الذاتية، لأن أغلب من خرجوا في هذه الثورة هم من الشباب غير المنتمي إلي التيارات السياسية، اضافة إلى أن أزمة الثقة بين بن علي والشعب ساهمت في إشاعة مشاعر اليأس من و عود بن علي في خطاباته الثلاثة قبل هروبه.

كما تؤكد الدراسة أن عصا الأمن الغليظة التي استخدمها بن علي التحويل تونس إلي جدر أمنية خلق حالة من الجمود السياسي والإحباط الاجتماعي وضعف مستوي إنتاجية الفرد، وولد أزمات متلاحقة على رأسها البطالة والبؤس الاجتماعي وعزوف عن المشاركة السياسية الفاعلة في الحياة العامة.

وخلص الكاتب في دراسته إلى أن الثورة التونسية تؤكد حقيقة أن الشعب لا يمكن تدجينه وقمعه مدي الحياة، ولابد من حدوث لحظة "الإرادة".

وختم يقول إن ثورة تونس تجدد الأمل في ديمقراطية عربية تأتي من داخل الوطن العربي، وتثبت بما لا يدع مجالا للشك أن العرب قادرون على التغيير وحدهم لا عبر الغرب، في حين أن التجربة الدموية التي قادتها الولايات المتحدة في العراق لم تأت بالديمقراطية بقدر ما جاءت بالخراب والدمار.

رابعا: دراسة بعنوان "ثورة تونس": الأسباب والسباقات والتحديات".[1]

يتألف هذا الكتاب من مجموعة أوراق قدمت في مؤتمر علمي عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في 2011/04/18 تحت عنوان "الثورة والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية، وقد تميز هذا المؤتمر بالأوراق العلمية الرصينة التي أعدها باحثون عرب جاء أغلبهم من تونس، وكذلك بمشاركة شبان مثقفين كانوا ناشطين في الثورتين المصرية والتونسية ايضا، قدموا شهادات حية عن تجاربهم في كلتا الثورتين.

تعالج الأوراق شتي أوجه الحراك التونسي، وتتناول منظومة التسلط في النظام السياسي قبل الثورة، موصولة بقراءات للخلفيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومتناولة الأحزاب والمنظمات الوطنية، مرورا بدور كل من الإعلام والجيش، ووصولا إلي تحديات الانتقال الديمقراطي والتفاعلات العربية للثورة.

1- محمد مالكي وآخرون، ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات، ط1، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

خامسا: دارسة بعنوان : من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين، الإسلام السياسي في تونس:[1]

يعالج هذا الكتاب التغييرات الجذرية في طرح العديد من القضايا، ومن هذه القضايا العلاقة بين السلطة والإسلاميين والمجتمع التونسي بشكل عام بعد الثورة التونسية، فالثورة التونسية تميزت عن غيرها بأنها كانت ثورة لم يفجرها المثقفون أو السياسيون، إنما كانت حدثا قام به الشباب التونسي، وهذا الشباب لا يمتلك أي أيديولوجيا، وهذا معطي ثقافي جديد سوف يؤثر في مستقبل تونس، ويمكن أن يؤثر في البلاد العربية والإسلامية، ويفرض هذا المعطي دراسته وبحث مجمل الآراء الاستشرافية الواردة في هذا الكتاب قراءة ديناميكية، أي أن الكتاب سوف يقوم بالربط بين الآراء الاستشرافية وبين التطورات القادمة للأحداث في تونس.

فما جاء في هذا الكتاب من مقاربات يتفق علي أمر اساسي: هناك أزمة ثقة بين الإسلاميين ومجتمعاتهم، وهذه الأزمة عقدت من قضية التغيير، بل أخرته حتي كتابة هذا الكتاب، وعليه فإن رهان النموذج التونسي هو ألا يفضي في الحاضر أو المستقبل إلى سيناريو جزائري أو إيراني، فالسيناريو الأول مشابه للتغيير الذي حصل في أوروبا الشرقية بعد سقوط جدار برلين، وهو انتفاضة الشعب لينفتح على النظام الديمقراطي السائد في معظم بقاع الأرض، أما السيناريو الآخر فهو التغيير باسم الإنقاذ من التطرف الديني.

سادسا: دراسة بعنوان : المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق:[2]

تناول الكاتب في دراسته هذه ملامح المشهد السياسي التونسي بعيد انتخابات المجلس التأسيسي التي حصلت بتاريخ 2010/10/23، حيث تطرق الكاتب في هذه الدراسة إلي أبرز القوي والأحزاب السياسية التي أفرزتها هذه الانتخابات، حيث أشارت إلى وجود القوي والأحزاب السياسية في جبهتين سياسيتين هما: قوي المعارضة الليبرالية التي تمثلت في الاتحاد من أجل تونس، وقوي المعارضة اليسارية التي ضمت الجبهة الشعبية وتلخصت مطالب المعارضة في تحقيق الأمن والاستقرار، ومكافحة الإرهاب والانفلات الأمني، اضافة إلي الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، والدعوة الي استقالة إئتلاف الترويكا في محاولة منها إلي استمالة الجيش التونسي لتحقيق مآربها ومطالبها، وذلك بالتزامن مع الإطاحة بنظام حكم الإخوان المسلمين في مصر بتاريخ

1- محمد الحداد وأخرون، من قبضة بن علي إلي ثورة الياسمين.. الإسلام السياسي في تونس، ط3، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011.

2- أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس، الدرب الطويل نحو التوافق، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياساتن 2014.

2013/07/03 أما الجبهة الثانية فقد تألفت من إئتلاف الترويكا الحاكم الذي ضمن حزب النهضة ذو المرجعية الإسلامية، والأحزاب العلمانية المتمثلة في حزب التكتل من أجل العمل والحرية، اضافة إلي حزب المؤتمر من أجل الجمهورية.

كما أشار الكاتب إلى أسباب الأزمة السياسية التونسية، والتي اعتبر بأنها جاءت بسبب تراكمات الوضع الانتقالي، وقد تمثلت هذه الأسباب في تجاوز المدي الزمني للمرحلة الانتقالية، والتنازع في صلاحيات المجلس التأسيسي، وصياغة الدستور الجديد للبلاد والجدل المتعلق بشرعية روابط حماية الثورة، إلى جانب تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي، عدا عن الخطاب الإعلامي التحريضي، وارتفاع وتيرة ظاهرة العنف السياسي وأخيرة انعكاس الوضع المصري علي المشهد السياسي التونسي.

دراسة الدليمي (2011) وعنوانها "الفيسبوك والتغير في تونس ومصر".

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب الأحداث في تونس ومصر، ودور الفيس بوك فيها، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي ساهمت في إنجاح ثورتي تونس ومصر، لأنها سهلت من عملية التواصل بين الناس واختصرت المسافات بينهم، وأن هذه الوسائل عملت على إثارة وعي الجمهور وتوجيهه نحو سلوكيات معينة، بزيادة المعلومات المرسلة للتأثير على القطاعات المستهدفة من الجمهور، وبينت أن تنظيم الاحتجاجات عبرالفيسبوك) وغيره من مواقع التواصل الاجتماعي لأحداث التغيير الاجتماعي من خلال نشاطات قليلة الكلفة، أدى إلى تعريض المشاركين في هذه الاحتجاجات إلى خطر التهديد بالعنف، و إلى الاستخدام الفعلي للعنف أيضا.

دراسة Christopher Wilson & Zeynep Tufekci (2012) : وعنوانها " الإعلام الاجتماعي وقرار المشاركة في الاحتجاج السياسي : ملاحظات من ميدان التحرير"

اعتمدت الدراسة على معطيات المسح الاجتماعي للمشاركين في احتجاجات ميدان التحرير في مصر، حيث رأت الدراسة أن أهم دوافع التظاهر لدى المتظاهرين أن الإعلام الاجتماعي، بصفة عامة، الفيسبوك على وجه التحديد لعب دورا مهما في إمدادهم بمصادر جديدة للمعلومات لا يستطيع النظام أن يتحكم فيها بسهولة .

ولقد سعت الدراسة بقوة وحسم إلى تحديد كيف يصوغ المواطنين قراراتهم الفردية حول المشاركة في الاحتجاجات أو منطقية هذه الاحتجاجات وفرص نجاحها .

وفي هذا الإطار ترى الدراسة أن الناس يتظاهرون بعد أن تعرفوا على الاحتجاجات أو من خلال اتصالاتهم الشخصية مستخدمين الفيسبوك ، والمكالمات الهاتفية، أو المناقشات المباشرة.

ومن خلال التحكم في العوامل الأخرى ، فإن الإعلام الاجتماعي يستخدم التزايد الحاد في الاختلافات بين من حضروا أو شاركوا في احتجاجات اليوم الأول .

ولقد كشفت الدراسة أن نصف من شملهم الاستطلاع قد أنتجوا، ونشروا صورة من المظاهرات من خلال الفيسبوك بالأساس .

الدراسات السابقة :

– **دراسة أحمد باي**" آفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية، دراسة مقارنة لحالتي الجزائر ومصر" أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2008، الجزائر، حاول الباحث من خلالها التعرض الى ملامح التحول الديمقراطي في كل من مصر والجزائر مع محاولة اجراء مقارنة بينهما، وركز الباحث في أطروحته على الضغوطات الخارجية، خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001، حيث أصبحت المنطقة العربية بؤرة اهتمام دولي منقطع النظير وهو ما عكسته تلك المبادرات الأمريكية والأوروبية في المنطقة، أما الجديد في هذه الدراسة هو محاولة الالمام بجوانب عملية التحول الديمقراطي بتبني منهجية مقارنة للظاهرة وتفاعل مجموعة من المتغيرات، والتطرق للتحولات الديمقراطية الجديدة في كل من تونس ومصر واستخلاص مدى نجاح التجربتين.

صعوبات الدراسة:

ان كل شئ يبدو سهلا عن اختيارنا لموضوع الدراسة، لكن تعترض كل قائم بدراسة عملية صعوبات ومشاكل تصادفه، وتعتوه عقبات تختلف وتتعدد تبعا لأهمية الموضوع المدروس واختلاف الجوانب التي تتناولها.

ولا شك أن موضوع دراستنا، قدا اجتمعت فيه معظم الصفات المذكورة، لذلك صادف هذا البحث صعوبات جمة في مختلف مراحل اعداده والتي يمكن حصر أهمها في جملة من النقاط التالية:

1–نقص المحاولات في الدراسات السابقة للاستناد عليها في بعض مراحل الدراسة، خاصة فيما يتعلق بثورات الربيع العربي.

2-نقص الكتابات الأكاديمية المتعلقة بالربيع العربي والثورات العربية .

3-صعوبة التنقل الى ميدان الدراسة (تونس ومصر) وتكلفة التنقل اليهما وتحمل الباحث عبئهما ماديا.

4- نقص الدراسات الميدانية المتعلقة بموضوع بحثنا.

5- قلة الأبحاث أو الدراسات المقارنة المشابهة لموضوعنا.

6-قلة المصادر والمرجع المتعلقة بتحليل بنية النظامين التونسي والمصري.

7- خصوصية الموضوع تجعل الباحث يتعامل بحذر معه.

8- عدم تجاوب المبحوثين مع الباحث وامتناع البعض عن ملء الاستمارات أو بمقابل مادي، مما دفع بنا بإلغاء الدراسة الميدانية.

تقسيمات الدراسة:

بناءا على الخطة المتبعة لدراسة الموضوع تم تقسيم الدراسة منهجيا إلي سبعة فصول وكل فصل تناول جانب معين من دراسة، ففي الفصل الأول تطرقنا إلي الإطار النظري للتغير الإجتماعي والتحول الديمقراطي حيت تطرق الباحث هذا الفصل إلي خمسة مباحث كل مبحث ينقسم إلي أربعة مطالب في المبحث الأول الإطار النظري للتغير الإجتماعي ، والمبحث الثاني تناول نظريات التغير الإجتماعي أما المبحث الثالث فتناول الإطار النظري للتحول الديمقراطي والمبحث الرابع تطرق إلي عمليات التحول الديمقراطي.

أما الفصل الثاني جاء تحت عنوان ثورات الربيع العربي والحركات المطالبة بالتغيير، وهو بدوره ينقسم الى خمسة مباحث وكل مبحث تندرج ضمنه خمسة مطالب، فالمبحث الأول تناول مفهوم الثورة والحركات المطالبة بالتغيير والمبحث الثاني تناول ثورات الربيع العربي، في حين تناول المبحث الثالث، الحراك الاجتماعي والحركات الاجتماعية، أما المبحث الرابع هو الآخر تناول بدوره الخلفية التاريخية للحراك السياسي العربي خلا 2010-2017.

أما فيما يتعلق بالفصل الثالث، فقد عنون بعنوان: عمليتا التحول الديمقراطي والتغير الاجتماعي في تونس ومصر، هو الآخر تم تقسيمه الى خمسة مباحث، كل مبحث تناول جزء معين من الدراسة، فالمبحث الأول والثاني تناولا التحول الديمقراطي في تونس ومصر بعد قيام

الثورة التونسة، اما فيما يتعلق بالمبحث الثالث والرابع فبدورهما تطرقا الى التغير الاجتماعي في تونس ومصر.

في حين الفصل الرابع من الدراسة تطرق الى الاصلاحات السياسية والاجتماعية المصاحبة لعملية التحول الديمقراطي في تونس ومصر بعد الربيع العربي، فالمبحثين الأول والثاني تناولا في طرحهما التعديلات الدستورية المصاحبة لعملية التحول الديمقراطي في تونس ومصر بعد قيام الثورتين في البلدين، أما المبحثين الثالث والرابع تطرقا الى مظاهر ومؤشرات التحول الديمقراطي في تونس ومصر.

أما الفصل الخامس، فقد تناول مقارنة بين التجربة الديمقراطية والتونسية والمصرية بعد قيام الثورتين في البلدين، فالمبحثين الأولين من الفصل تناولا، خصائص التجربة الديمقراطية في البلدين، في حين تطرقنا في المبحث الثالث الى مواطن التداخل والاختلاف بين التجربتين الديمقراطيتين التونسية والمصرية، لنتناول بعدها ادراة العملية الديمقراطية في تونس ومصر في المبحث الرابع.

بعد هذل الفصل تطرقنا الى الفصل السادس والذي عنون بدوره بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ودورها في قيام الثورتين التونسية والمصرية وموقف الدولتين منهما، فتطرقنا في المبحثين الأول والثاني من الأطروحة الى دور الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في قيام الثورتين التونسية والمصرية، أما المبحثين الثالث والرابع بدورهما تطرقال الى حرية الرأي والتعبير في التشريع المصري والدستور التونسي.

أما الفصل السابع والأخير من الدراسة تناول، معيقات التحول الديمقراطي في تونس ومصر بعد الثورتينن ، فالمبحثين الأولين تناولا معيقات التحول الديمقراطي في البلدين،أما المبحث الثالث من الفصل تناول الوضع الاقتصادي والاجتماعي وأثره على العملية الديمقراطية في تونس، في حين تناول المبحث الرابع من الفصل المواقف الاقيليمية والدولية من الانقلاب العسكري في مصر.

الفصل الأول
الإطار النظري للتغير الإجتماعي والتحول الديمقراطي

المبحث الأول : التغير الاجتماعي.

التغير ظاهرة طبيعية تعتمد عليها جميع مظاهر الكون وشؤون الحياة المختلفة، إذ قال الفيلسوف اليوناني هيرقليطس إن قانون الوجود يتميز بالتغير، والاستقرار، وظاهرة التغير أوضح ما تكون في كل نواحي الحياة الاجتماعية، وهذا ما أدى إلى القول بأنه ليس هناك مجتمعات ولكن الموجود تفاعلات وعمليات اجتماعية متغيرة دوماً ومتفاعلة باستمرار.

لقد صنف علماء الاجتماع مفهوم التغير الإجتماعي إلى عدة مصطلحات ومفاهيم كلها مرتبطة ومشتقة منه وإن اختلفت في المضمون، مثل مفهوم **التطور الاجتماعي**، والتقدم الاجتماعي، التغير الثقافي، والنمو والتنمية، والتحديث. ميز علماء الاجتماع بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي، فالأول هو الذي يطرأ على العلاقات الاجتماعية، والثاني يعتري القيم والمعتقدات والمثل والرموز الشائعة في المجتمع، والواقع يشير إلى صعوبة الفصل بين هذين النمطين من التغير، وذلك يرجع للارتباط الشديد بين مفهوم الثقافة والمجتمع، يشير التغير الاجتماعي إلى التحول في أشكال التفاعل الاجتماعي والاتصالات الشخصية، فى حين أن التغير الثقافي يشير إلى التغير مع وجود أفكار متعددة من المعتقدات والقيم والمعايير، ويشمل التغير الثقافي جميع التغيرات التي تحدث في فروع الثقافة مثل الفن والعلوم والتكنولوجيا، مع التغيرات في أشكال التنظيم الإجتماعي وقواعده، وبهذا يكون التغير الإجتماعي نتيجة من نتائج التغير الثقافي.

ان التنمية تشير إلى الجهود المبذولة التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية الضرورية لنمو المجتمع، وعرفته الأمم المتحدة بأنه مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من الناحية الإقتصادية والإجتماعية .

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للتغير الاجتماعي.

من الناحية التاريخية، فإن فكرة التقدم تعود إلى عصور قديمة، فأول من استعمل هذا المصطلح هو لوكريتس عام 60ق.م إلا أن نظريات التقدم الاجتماعي لم تصبح موضوعاً من موضوعات البحث الاجتماعي ومنذ بداية القرن السابع عشر، فقد ذهب كل من بيكون وديكارت إلى أن الإنسان بمقدورهأن يحقق تقدماً غير محدود عن طريق مجهوداته وإراداته[1]، كما يرى فونتينل (1657) أن تجمع المعرفة الإنسانية يساعد في التقدم المستمر للإنسان، ويتفق معه كل من بودان وكوندرسه وكونت.

بدأت تظهر نظريات التقدم الاجتماعي بظهور الثورة الصناعية التي أدت إلى ظهور فلسفة التقدم بوجه عام، وقد وضعت السيدة جون مارتن كتاباً بعنوان هل البشرية تتقدم؟ ، وعرف هوبهاوس التقدم بأنه "نمو اجتماعي للجوانب الكمية والكيفية في حياة الإنسان"، ويعد هوبهاوس تصوراً قيمياً أو ذاتياً ينبع من الملاحظة، وأن التصور يمكن أن يكون في بعض الأحوال تقدماً، وفي بعضها الآخر تخلفاً.ويعرف كاريف التقدم بأنه: " تطور تدريجي يدل على نمو المجتمع، وتصاحبه مؤشرات تدل على مداه"، وأوجه التقدم عديدة: فالأفكار والنظريات تدل على تقدم المجتمع وأيضا الزيادة السكانية، فزيادة السكان مسألة مختلف عليها هل هي تقدم أم تخلف.

هذا المفهوم يشير إلى حالة التغير التقدمي الذي يرتبط بتحسن دائم في ظروف المجتمع المادية وغير المادية، ويسير التقدم نحو هدف محدد أو نقطة نهائية، ويرتبط هذا المفهوم برؤية عملية التحول الاجتماعي بوصفها عملية ترمي إلى هدف يتحقق فيه المجتمع المثالي، فالتقدم يعني أن كل صورة من صور المجتمعات أفضل بالضرورة من السابقة.

ويرتبط مفهوم التقدم بحكم قيمي لا بد أن يحدث في الطريق المرغوب لتحقيق مزيد من الإشباع والرضا. وارتبط التقدم ببعض نظريات القرن التاسع عشر سواء في فلسفة التاريخ أو في مجال الاجتماع ، حيث أكدت هذه النظريات على أن التاريخ يسير في خط تقدمي، وأوشك أن يبلغ ذروته، بعد الثورة الصناعة والديمقراطية.

1- علي حسن القريشي، ***التغير الاجتماعي*** ، ط 1، دار الزهراء للإعلام العربي القاهرة ، 1989، ص12.

مفهوم التقدم لم يعد يستخدم إلا للإشارة إلى وجهة التغير الاجتماعي عندما يكون هذا التغير سائراً في خط تقدمي، ومن جراء التطورات في العلوم الاجتماعية تم هجر هذا المفهوم[1] .

أن فكرة التقدم التي كانت تطرح من الفلاسفة والاجتماعيين، لا تتطابق مع واقع تقدم المجتمعات، حيث بقيت فكرة التقدم سائدة عند المفكرين حتى وضع أوجبيرن كتابه التغير الاجتماعي عام 1922م فبدأت فكرة التغير الاجتماعي تحل محل فكرة التقدم الاجتماعي. إذ يحمل الأول معنى التحسن المستمر نحو الأمام، أي السير في خط تصاعدى، في حين أن التغير قد يكون بالتقدم أو التخلف، وبالتالي يكون مصطلح التغير أكثر علمية، ويتوافق وواقع المجتمعات، فالمجتمعات ليست دائماً في تقدم مستمر وإنما يصيبها التخلف أيضاً.

المطلب الثانى: مفهوم التغير الاجتماعي.

التغير الاجتماعي هو التحول الذى يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية، سواء كان في البناء أو الوظيفة خلال فترة محددة. والنظم في المجتمع مترابطة ومتداخلة ومتكاملة بنائياً ووظيفياً فأى تغير يحدث في ظاهرة يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب أغلب جوانب الحياة وبدرجات متفاوتة. [2]

تعرض كل من جيرث وملز إلى تفسير التغير الاجتماعي واعتبر التغير الاجتماعي هو التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وهو كل ما يطرأ على النظم الاجتماعية وعلى قواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة معينة من الزمن. بينما ذهب جنزبرج إلى أن التغير الاجتماعي هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي وفي شكل النظام الاجتماعي، والأفراد يمارسون أدواراً اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن، أي بمحاولة تحليل مجتمع في ضوء بنائه القائم وجب أن ننظر إليه من خلال لحظة معينة من الزمن بملاحظة اختلاف التفاعل الاجتماعي الذي حدث له. [3]

ويعرف **جنربرج** التغير الاجتماعي بأنه"ذلك التغير الذي يحدث في طبيعة البناء الاجتماعي كالزيادة أو النقص في حجم المجتمع أو في النظم والأجهزة الاجتماعية كما يشمل التغيرات في المعتقدات والمواقف. بينما يعرف أرنولد التغير الاجتماعي: هو نمط من العلاقات الاجتماعية والأشكال الثقافية في وضع يظهر عليها التغير أو الاختلاف خلال فترة محددة من الزمن وأن التغير يخضع لعوامل موضوعية بمعنى أنه لا يحدث عشوائياً ولا إرادياًولكن وفق ضوابط وقواعد

1- حسين عبد الحميد، التغير الاجتماعي والتنمية السياسية، المكتب الجامعي، الإسكندرية، 1988، ص12- 45 .

2 - Mitchell G. Duncan: A dictionary of sociology, Lontdlege & Kegan paul.London 1968.

3 - Robert A.Nisbet, Social change and history, oxford university press, London, 1969, pp 15-20.

معينة. أما **جي روشي** فيعرف التغير الاجتماعي بأنه: كل تحول في البناء الاجتماعي يلاحظ في الزمن وغير مؤقتسريع الزوال لدى فئات واسعة من المجتمع ويسبب تغير مسار حياتها [1] .

إن مصطلح التغير الاجتماعي مصطلح حديث نسبياً بوصفه دراسة علمية، ولكنه قديم من حيث الاهتمام به، فقد كانت النظرة في القديم تقوم على الملاحظة الخارجية للتغير ومقارنة أجزاء الثقافة التي تتغير ببطء وسريعة التغير، وقد أخذت الدراسات الاجتماعية في التغير مساراً علمياً بعد وضع وليم أوجبيرن كتابه المعروف بالتغير الاجتماعي عام 1922م.

لقد كانت نظرة العلماء للتغير حتى القرن الثامن عشر نظرة تشاؤمية مبنية على الخوف من المستقبل واعتبار أن حالة المجتمعات في القديم أفضل من الحالة الراهنة والمستقبلية، لكن العلماء أخذوا ينظرون بعد ذلك التاريخ بنظرة تفاؤلية معتبرين حالة المجتمعات الراهنة أفضل من سابقتها، وأن العصر الذهبي على حد قول سان سيمون أمامنا وليس خلفنا [2] .

وقد لخص بعض الباحثين أوجه قصور مفهوم التقدم الاجتماعي في :

1) أنه يعاني من التحيز القيمي، أن المفهوم يتصف بالتحيز القيمي.
2) عدم استيعاب المفهوم لكل جوانب التغير، بل جانب واحد منه وهو التغير التقدمي.
3) المفهوم يقوم على افتراض يصعب التحقق من صدقه وهو أن الحياة الاجتماعية تميل إلى أن تتغير بشكل أفضل، وأننا لا نستطيع أن نحدد الأفضل، وأن هذه الأمور نسبية.

المطلب الثالث: عوامل التغير الاجتماعي.

لقد أصبح واضحا أن التغير الاجتماعي عملية تتوقف على تفاعل عوامل عديدة, مثل التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد والدين ، وليس لعامل واحد ترجيح أو الأفضلية على العوامل الأخرى في حد ذاته. وان كان يذهب بعض العلماء الى ان التكنولوجيا هي الاساس لكل التغيرات في العلاقات الاجتماعية[3]، كما يذهب آخرون الى إن التنافر بين الطبقة التي تمتلك أدوات الإنتاج والطبقة التي لاتمتلك هو الأهم, وأيضا وضع البعض العوامل الأيديولوجية أو الدينية على إنها تؤدي للتعديلات الأساسية في الدور والمكانة.

1- محمد عمر الطنوبي،التغير الإجتماعي،منشأة المعارف بالإسكندرية جلال حزي وشركاه، جامعة الإسكندرية، جامعة عمر المختار ليبيا،1996، ص52.

2- محمد الدقس، التغير الإجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1987، ص15.

3- نورهان منير حسن، القيم الاجتماعية والشباب، ط 1، دار الفتح الإسكندرية، 2008، ص33.

أولاً: العوامل الخارجية التي لا دخل للإنسان فيها:

أ- العوامل الفيزيقية (البيئية):

تحدث البيئة تاثيرا كبيراً في الحياة الاجتماعية من حيث تطورها ونظمها، فالناس عليهم تنظيم أنماط حياتهم حسب ظروف الطقس وتقلباته،كما أنها تحدد نشاطهم زراعى أو رعي أوتجارة، ولا يعني ذلك أن العوامل الفيزيقية هي العوامل الأساسية لإحداث التغير، فقد أدى ظهور البترول إلى إحداث تغيرات اجتماعية بعيدة المدى، بالرغم من أنه اكتشف بجهود بشرية، أن ارتباطه بالطبيعة قد أثر على مسار التطور في المناطق التي اكتشف بها، وأيضاًأدت الظروف البيئية كالزلازل والبراكين والفيضانات إلى اختفاء مجتمعات بأسرها.

العوامل الفيزيقية ودورها في إحداث التغير:

1) **المناخ:** الحرارة الرطوبة الرياح الأمطار.
2) **التغيرات الجيولوجية والجغرافية:**مثل التصحر.
3) **توفر الموارد الطبيعية:** البترول الغابات المعادن أو نفاد هذه الموارد.
4) **الطاقة الكامنة في المادة:** الطاقة الذرية والطاقة الشمسية.
5) **التعرض للكوارث البيولوجية:**مثل الأوبئة والأمراض.
6) **التعرض للكوارث الطبيعية:**مثالالفيضانات والزلازل والبراكين و الأعاصير.
7) **الموقع الجغرافي:**ويعنىالقرب أو البعد من مصادر الطاقة أو الطرق العامة أو البحار.
8) **تلوث البيئة:**وذلك بفعل عوامل طبيعية أو صناعية.

ب- العوامل الديموجرافية:

مثل حجم السكان ومعدلات نموهم وهجرتهم والخصوبة إلى غير ذلك من العوامل الديموجرافية الأخرى[1].

ج- العوامل الثقافية:

وسائل الاتصال تعمل على نشر الثقافات، فالمجتمعات التي تقع عند مفترق الطرق، كانت وما زالت دائماً مراكز للتغير، حيث أن معظم السمات الثقافية الجديدة تنتقل من خلال الانتشار،فهذه المجتمعات الوثيقة الاتصال بغيرها من المجتمعات، هي أكثر تعرضاً للتغير السريع.

1 – Held, David. "Models of Democracy".Polity press Inc, Cambridge, 1998. P.283-299.

والاتصال بين المجتمعاتله دور بالغ الأهمية في تنشيط العمليات الاجتماعية ويضيف بعداً دينامياً على البناء الاجتماعي القائم.

وهذا الاتصال يعنىتلك العملية التي تنتقل بواسطتها الفكرة أو الاختراع من المرسلحتى تصل إلى المستقبل.

ورغم أن الاتصال والتغير الاجتماعي ليسا مترادفين،إلا أن الاتصال هو العنصر المهم والفعال خلال عملية التغير الاجتماعي[1].

د- عوامل التحديث:

يشير هذا المفهوم إلى نموذج محدد للتغير يظهر في المجتمع، وأن التحديث عملية معقدة تستهدف إحداث التغيرات في مناحى الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والإيديولوجية.

ويلعب التحديث دوراً هاماًفي عملية التنمية المصحوبة بالتغييرالمستمر في النظم الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع، والتي تتطلب تغيرات في التزامات الأفراد الاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية، فالتحديث هو أحد عوامل التغير الاجتماعي، ويرتبط به أشكال عديدة كالتحديث الزراعي والصناعي والاجتماعي، وبالتالي يتطلب ذلك انتهاج قيم جديدة لم تكن موجودة سابقاً[2].

هـ- العوامل الاقتصادية:

وتتمثل فى شكل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ونظام الملكية السائد في المجتمع والتصنيع، وهىعوامل تلعب الدور الأهمفي إحداث ظاهرة التغير الاجتماعي، وترتبط العوامل الاقتصادية بعوامل أخرى كالسكان والبيئة والتكنولوجيا، وللعوامل الاقتصادية السبق في التعجيل بسرعة التغير.

ثانياً: العوامل الداخلية، التي من داخل المجتمع ذاته:

1) النظام السياسي:

النظام السياسي لم يلعب دوراً في المجتمعات البسيطة زراعية كانت أم رعوية ولم يكن يحقق في هذه المجتمعات درجة من الاستقلال تمنحه القدرة على الحركة والتأثير، وكانت هذه المجتمعات بأكملها مجتمعات استاتيكية بطيئة التغير، ولقد ظهر دور النظام السياسي في التغير الاجتماعي بعد ظهور النظم السياسية المنفصلة عن المجتمع المدني، وقد أصبحت هذه النظم هي

1- السيد عبدالعاطي السيد،المجتمع والثقافة والشخصية ، دارالمعرفة الجامعية، القاهرة، بدون سنة. ص212

2- محمدعاطف غيث،التغير الإجتماعي والتخطيط، دارالمعارف ط 2-القاهرة،1966 ،ص125

التي تشرع لهذا المجتمع المدني، وترسم السياسات لتنظيم عملية التغير الاجتماعي، وتحاول جاهدة أن تستخدم كل طاقات المجتمع لتنفيذ هذه السياسات.

ويقوم النظام السياسي في أي مجتمع بتنظيم العلاقات الخارجية، كما يقوم بوضع إستراتيجية عامة تستهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار والأمن، وحيثما كان النظام السياسي قوياً استطاع أن يكون فاعلاً في إحداث التغيرات الداخلية وضبطها.

النظام السياسي له دور سلبي في إحداث التغير ويرتبط ذلك بطرفين:

1. أن يكون النظام السياسي تابعاً لنظام آخر ينفذ سياساته دون مراعاة للمصالح الداخلية.
2. أن يتصف النظام السياسي بأنهنظاماً عدوانياً يمارس التهديد العسكري للدول الأخرى[1].

ثالثاً: العوامل التكنولوجية:

التقدم التكنولوجي يؤثر تأثيراً كبيرأعلى المجتمعات، وأيضاًللاختراعات الحديثة أثرها في إحداث تغيير كبير في المجتمعات الإنسانية، وقناعة أوجبرن بدور التكنولوجيا في المجتمع الحديث هي التي دعته يعتبرها عاملاً أول في التغير الاجتماعي، وفي التخلف الثقافي أيضاً، ويضيف:أن التكنولوجيا تؤدي إلى التغير الاجتماعي كما أنها تؤدي إلى الاختراعات الاجتماعية أيضاً.

معظم التغيرات الاجتماعية ليست ناتجة عن التغير في العمل أو في الدولة حسب رأى شنيدر ولكن نتيجة للتغيرات التكنولوجية، ويلاحظ: أنه باستمرار التغير التكنولوجي يستمر التغير الاجتماعي، وأن أي اختراع جديد قد يغير الأساس الاقتصادي للمدينة ويوزع آلاف العمال.

والتغير الاجتماعي يعتمد على تغير الأفكار الرئيسية للمجتمع والتي يتفرع عنها أنظمة تنظم العلاقات بين الأفراد والجماعات، والتقدم التكنولوجي ليس عاملاً أساسياً وحيداً في إحداث التغير الاجتماعي، ولا يمكن التعبير باصطلاحات معينة عن التأثير المباشر لهذا العامل، وأن هناك عوامل أخرى تحدث التغير.

1- حسين عبد الحميد، التغير الاجتماعي والتنمية السياسية، المكتب الجامعي، الإسكندرية، 1988، ص12-45.

رابعاً: العوامل الفكرية والفلسفية:

تحدث التغيرات الاجتماعية نتيجة للعديد من الافكار، ينتج عنها إدامة تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات، مثل الفكر الماركسي و تأثيره في بناء روسيا، وقد كان للحركات الفكرية التي سادت العالم أثر كبير في الحياة الاجتماعية وفي التغير الاجتماعي، ويرى علماء الاجتماع أن الإيديولوجية تتكون من عناصر أربعة كما يلى:

أ. أفكار يعتنقها الناس عن البناء الاجتماعي والعمليات الداخلية بما في ذلك عمليات التغير الاجتماعي الدائرة في المجتمع، والمركز الدولي الذي يحتله هذا المجتمع.

ب. أفكار يعتنقها الناس عن تاريخ هذا المجتمع.

ج. تقييم ما يعتنقونه من حقائق.

د. قيم وأهداف ارتضتها القوى الشعبية للمجتمع الذي تنتمي إليه.

ويرى ماكس فيبرأن العوامل الفكرية أثر كبير في التغير الاجتماعي، فالتغيرات الاقتصادية ينشأ عنها تغيرات اجتماعية، و تغيرات ثقافية.

ويضيف أوجست كونت وماكس فيبر أن العوامل الفكرية هي العوامل الحاسمة في التغير.

المطلب الرابع: مراحل التغير الاجتماعي:

يرى هربرت ليونبرجر أن هناك الكثير من **المراحل** التى يمر بها الفرد قبل أن يعمل بالنمط الجديد وهي [1] :

1. **الإحساس:** وتتمثل في أول سماع أو معرفة بالموضوع الجديد.
2. **مرحلة:** وهي مرحلة تجميع المعلومات الخاصةبالموضوع الجديد بغرض تحديد فائدته.
3. **التقييم:** اختبار المعلومات وتفسيرها في الظروف السائدة، ومدى ملائمتها.
4. **المحاولة:** اختبار الفكرة و كيفية تطبيقها.
5. **التبني:** التسليم بالموضوع الجديد واعتماده، ليتبع النمط السائد.

وتلك المراحل السابقة لا تكون مرتبة، ومن المحتم لأن يطرأ عليها تغيير بإضافة عناصر ، أو حذف بعضها، وقد تتداخل بعض المراحل مع الأخرى[2].

1- عبدالله محمدعبد الرحمان،علم الإجتماع النشأة والتطور، دارالمعرفةالجامعية، ،الأسكندرية1999 .

2- عبدالهادي الجوهري وآخرون،دراسات فيا لتنمية الإجتماعية،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،1999 ، ص18.

ويرى عاطف غيث أنه يلاحظ أربع مراحل في العملية الاطرادية للتغير بوجه عام:

1) تنتشر سمة أو عنصر جديد خلال النسق من مركز الأصل سواء أكانت هذه السمة أو العنصر الجديد اختراعاً داخل الثقافة الواحدة، أم استعارة من ثقافة أخرى نتيجة لعملية الانتشار وتتداخل عوامل عديدة في التأثير على معدل الانتشار، ويعتمد ذلك على مدى قوة تأثير السمات الجديدة وعلى تقبلها.
2) يحدث صراع لدى السمات القديمة من قبل السمة الجديدة، من أجل البقاء، وقد تكمل أو تنمي السمات الأخرى الكائنة للنسق الثقافي، لأنها تعمل على مراجعة كفاءة الوظائف القائمة لعناصر النسق.
3) يثير انتشار العناصر الجديدة تغيرات توافقية في السمات المتصلة به، وقد يعاد تنظيم مظاهر الثقافة القائمة أحياناً لتتمكن من مواجهته أو امتصاص هذه السمة الجديدة.
4) يأخذ العنصر الجديد مكانه في النسق الثقافي، ما لم يتعرض إلى صراع في حال دخول تجديدات أخرى، تضاف إليه في فترات تطول أو تقصر، وفي حال كثرة دخول أدوات جديدة فإن ذلك يؤدي إلى صراع الأدوات السابقة لعدم استعمالها استعمالاً كافياً، كما أن للنمط المتغير أربع خصائص هي:

1) **الشكل:** الذي يمكن أن يلاحظ ويدرس فيه ومن خلاله التغير.
2) **المعنى:** له ارتباطات ذاتية وعاطفية في الثقافة نفسها.
3) **الاستعمال:** أن يكون استعمال النمط الثقافي يمكن ملاحظته من الخارج.
4) **الوظيفة:** أن يؤدي عملاً، مترابطاً مع الأجزاء ويستدل على ذلك من خلال الإطار العام.

ولذا فإن عملية التغير تتضمن تلك الخصائص، وتعتمد على عملية القبول وعلى مدى التكلفة، ففي حال عدم توفر الإمكانيات اللازمة للأخذ به،لن تتم عملية القبول.

يرى **ولبرت مور** أن خصائص التغير تتمثل في[1]:

1) السرعة هي سمة غالبة على التغير الاجتماعي المعاصر.
2) الترابط المتغير فى الزمان والمكان بحيث يتتابع حدوثه بدون انقطاع.
3) النوع المخطط نتيجة لزيادة تدخل وتحكم الدول المعاصرة.
4) التكنولوجيا التي تكسب خبرات جديدة للفرد والمجتمع.

1- عبدالله محمد عبدالرحمان: **علم الإجتماع النشأة والتطور**، دارالمعرفة الجامعية، ،الأسكندرية1999 .ص89

المطلب الخامس :المفاهيم المصاحبة للتغير الاجتماعي.

ذكرنا من قبل أن مفهوم التغير الاجتماعي قد ظهر لمواجهه أوجه القصور في المفهومات الأخرى الدالة على عملية التحول الاجتماعي . ومع هذا فذلك لايعني أن مفهوم التغير قد قضى على هذه المفهومات حال ظهوره . إذ ظلت هذه المفهومات تستخدم ، وأصبحت تدل على ظواهر خاصة في عملية التغير الاجتماعي الشاملة . أن هذه المفهومات تشترك في خاصيه واحده ، تتمثل في أن لكل منها ظروف خاصه وسياق خاص ظهرت فيه . وأن معظم التعريفات تشير إلى جوانب من التغير الاجتماعي ، وأن أي منها لا يستغرق عملية التغير في شموليتها وعموميتها . وسوف نحاول فيما يلي أن نعرض لأهم المفهومات ذات الصلة بمفهوم التغير الاجتماعي ونختتم هذا العرض بتوضيح أبرز الخصائص التي تميز مفهوم التغير الاجتماعي عن هذه المفهومات .

1- مفهوم التقدم: يشير هذا المفهوم إلى حالة التغير التقدمى الذي يرتبط بتحسن دائم في ظروف المجتمع المادية واللاماديه . ويسير التقدم نحو هدف محدد أو نحو نقطة نهائية ، ويرتبط هذا الهدف دائما بنوع من الغائية . بمعنى أنه يرتبط برؤية تنظر إلى عملية التحول الاجتماعي بوصفها عملية تقدمية ترمي إلى غاية يتحقق فيها . المثل الأعلى ، أو المجتمع المثالي ، . وغالبا ما يكون هذا المثل الأعلى أو المجتمع المثالي أفضل من كل الصور السابقة عليه ، فالتقدم يعني أن كل صورة من صور المجتمعات أفضل بالضرورة من سابقتها .

بناء على ذلك فإن مفهوم التقدم يرتبط بحكم قيمي . فالتغير لابد أن يحدث في الطريق المرغوب فيه والذي يحقق مزيدا من الاشباع ومزيدا من الرضا[1]. ولقد ظهر مفهوم التقدم في سياق خاص ، حيث ارتبط ببعض النظريات في القرن التاسع عشر سواء في مجال فلسفة التاريخ (كما في نظرية كوندرسيه) أو في مجال علم الاجتماع (كما في نظرية أوجست كونت).

وقد أكدت هذه النظريات على أن التاريخ يسير في خط تقدمي ، كما افترضت النظريات أن التاريخ قد أوشك على أن يبلغ ذروته بعد أن قامت الثورة الصناعية والثورة الديموقراطية . ومما يذكر أن هذا المفهوم لم يعد يستخدم إلا للاشارة إلى وجهة التغير الاجتماعي عندما يكون هذا التغير سائرة في خط تقدمي . ومن إجراء التطورات في العلوم الاجتماعية تم هجر هذا المفهوم . بل أن هذا المفهوم – كما يذهب بوتومور – قد تعرض للنقد منذ نهاية القرن التاسع عشر–[2] ، ولعل هذا قد نتج عن ادراك لأوجه القصور التي يعاني منها هذا المفهوم والتي يمكن حصرها في:

أ– أنه يعاني من التحيز القيمي ، أن المفهوم غائى ويتصف بالتحيز القيمي .

ب– عدم إستيعاب المفهوم كل جوانب التغير ، بل جانب واحد منه وهو التغير التقدمي .

1 -Vago,S,Social Change, Holt, Rinehart and Winston,New york,1980.

2- بوتومور،ت،ب، تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهري و آخرين ،الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، 1980.ص 339.

ج- أن المفهوم يقوم على افتراض لا يمكن التحقق من صدقه ويتمثل هذا في القول بأن الحياة الاجتماعية تميل إلى أن تتغير بشكل أفضل . وأن هذا افتراض يصعب تحقيقه طالما أننا لا نستطيع أن نحدد ما الأفضل ومن وجهة نظر من ؟ لا سيما وأن هذه أمور نسبية لا يمكن التوصل بشأنها إلى حكم يقينى .

2- مفهوم التطور : يشير مفهوم التطور إلى التحول المنظم من الأشكال البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيدة . وهو يستخدم لوصف التحولات في الحجم والبناء ، كما يشير إلى العملية التي تتطور بها الكائنات الحية من اشكالها البسيطة والبدائيه إلى صورها الأكثر تعقيدا . ولقد تأثرت العلوم الاجتماعية في استخدامها لهذا المفهوم بالعلوم الطبيعية ، وخاصة علم الأحياء ، كما تأثرت أكثر بنظرية داروين عن تطور الكائنات الحية . ولذلك فان استخدامات هذا المفهوم في وصف التحولات التي تطرأ على المجتمعات قد عكست هذا التأثر . ومن ثم فقد شبه المجتمع بالكائن الحي في نموه وتطوره ، بل أن هذه المماثلة العضوية امتدت إلى تشبيه التطور في الحياة الاجتماعية بالتطور في المستوى البيولوجي للكائنات الحية . فالحياة الاجتماعية تتطور من البسيط إلى المركب كما تتطور الكائنات الحية ، والحياة الاجتماعية تخضع في تطورها لمبدأ الصراع ومبدأ البقاء للأقوى كما هو الحال في الحياة الطبيعية للحيوانات .

لقد تركت فكرة التطور – تأثيرا كبيرا على نظريات علم الاجتماع والانثروبولوجيا ، بل أنها لم تهمل كثيرة مثلما حدث الفكره التقدم . ورغم أن وعى علماء الاجتماع بأوجه القصور التي عانت منها الصياغات التطورية الأولى إلا أنهم لم يتخلوا تماما عن مفهوم التطور . وأصبح المفهوم يشير إلى التغيرات واسعة النطاق في حياة المجتماعات أو الحضارات . لقد تم تخليص المفهوم من شوائب المماثلات العضوية القديمة حيث استطاع العلماء أن يدركوا مواطن الضعف الكامنة في المماثلة بين التطور البيولوجي والتطور الاجتماعي[1]. وحينئذ بدأ يستخدم للاشارة إلى أشكال خاصة من التغير الاجتماعي طويل المدى . ومن هنا تتحدد علاقته بمفهوم التغير الاجتماعي . فمفهوم التطور يشير فحسب إلى نمط خاص من التغير ويعني ذلك أننا لا يمكن أن نستخدم مفهوم التطور لوصف كافة أشكال التغير. فهذا المفهوم ظهر كما أوضحنا في ظروف خاصه ، وانتشر استخدامه مثل مفهوم التقدم – في القرن التاسع عشر . واذ أبقى بعض علماء الاجتماع عليه حتى الآن ، فإنهم لا يخلطون بينه وبين مفهوم التغير الاجتماعي بل أنهم يعتبرون أن مفهوم التغير الاجتماعي أكثر شمولا منه .

3- مفهوم النمو : يشير هذا المفهوم إلى نوع معين من التغير وهو التغير الكمي . ومن أمثلة التغيرات الكمية التي يعبر عنها مفهوم النمو التغيرات التي تطرأ على حجم السكان وكثافتهم ،

1- بوتومور،ت،ب، تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهري و آخرين ،الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، 1980.ص 330.

والتغيرات في أعداد المواليد والوفيات ، ومعدلات الخصوبة وكذلك التغيرات في حجم الدخل القومي ونصيب الفرد منه ، والتغيرات في أنواع الانتاج المختلفة كالتغير في الانتاج الزراعي أو الصناعي . وتشترك كل هذه التغيرات في أنه يمكن قياسها كمية . ولذلك فإن مفهوم النمو اكثر انتشارا في الدراسات السكانية والاقتصادية .

ويرتبط مفهوم النمو بمفهوم التغير ارتباطا وثيقة ، ذلك أن التغير الاجتماعي اله جوانب عديدة، وأحد هذه الجوانب هي الجوانب الكمية التي يمكن أن تقاس من خلال معدلات النمو التي تعتبر أحد المؤشرات الهامة للتغير الاجتماعي . فالتغير في حجم السكان أو في تركيبهم والتغير في حجم الناتج القومي يمكن أن تعد مؤشرات التغير الاجتماعي . ولكن وجود هذه المؤشرات وغيرها لا تعبر عن كل جوانب التغير الاجتماعي ، فدراسه التغير الاجتماعي تحتاج إلى بيانات اكثر تفصيلا حول التغيرات الكيفية في العلاقات الاجتماعية وفي الثقافة والقيم .

4 – مفهوم التنمية : يعني هذا المفهوم في معناه الحرفي عملية . التفتح التدريجي ، أو . النضج الكامل لجزئيات شئ ما ، أو نمو لما هو كائن داخل البذرة الأصلية. وبهذه الطريقه فان مفهوم التنمية Development يشير إلى عملية ارتقاء تدريجى كارتقاء نمو الطفل أو الشخصية . ولكن المفهوم في استخدامه العلمي يعني شيئا مختلفة إلى حد ما. فقد ارتبط مفهوم التنمية بالتفرقة بين نوعين من المجتمعات: المجتمعات الصناعية، والمجتمعات النامية التي ماتزال مجتمعات ريفية وزراعية . وفي ضوء التفرقة أصبح مفهوم التنمية يشير إلى عملية التغير التدريجي سواء ارتبط هذا التغير بتغيرات اقتصاديه كمية يمكن قياسها أو ارتبط بتغيرات في المعرفة والسيطرة على الطبيعة وتنمية قوى الأنتاج البشرية[1] .

و من هذا يشيرمفهوم التنمية إلى أنواع من التراكمات المادية وغير المادية، والتي تحدث عبر الزمن . وهذه التراكمات قد تحدث بشكل تلقائي نتيجة لجهود قوى اجتماعية فاعلة في المجتمع كوجود طبقة لرجال الأعمال ، أو لوجود تنظيم سياسى فعال ، أو حتى بطبقه عمالية ماهرة . وقد تحدث أيضا بشكل مقصود نتيجة لسياسات وخطط مدروسه . وغالبا ما تحدث عملية التنمية الاجتماعية من تفاعل القوى التلقائية في المجتمع مع الجهود التخطيطية لصناع السياسه .

ويرتبط مفهوم التنمية بمفهوم التحديث والذي يعني التحول من نمط المجتمع الذي يعتمد على تكنولوجيا تقليدية وعلاقات تقليدية ونظام سياسى تقليدي إلى نمط متطور تكنولوجيا واقتصادية وسياسة . وغالبا ما تفهم عملية التحديث في ضوء مقارنة المجتمعات التقليدية بالمجتمعات الغربية التي قطعت شوطا في طريق النمو الاقتصادي والاستقرار السياسى[2] , ويعتبر التحديث عملية تتحقق من خلالها التنمية الاجتماعية . فهى العملية التي تخلق من الظروف ما يجعل المجتمع

1- بوتومور،ت،ب، تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهري و آخرين ،الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، 1980.ص 337.
2 -Moore,W.E. '' Social Change, Englwood Cliffs , Prentice –Hall ,.N.J, 1974 ,p94.

يحقق غاية التنمية . إما هذه الظروف فهي خلق النسق الاجتماعي المستقر الذي يحقق تطورة وديناميةداخليه دون أن ينهار – ؛ وتحقيق درجة من التباين والمرونة في البناء الاجتماعي ؛ وخلق الاطار العام الذي يوفر المهارات والمعرفة اللازمة لتحقيق ذلك . ومن الواضح أن مفهوم التنمية ومفهوم التحديث يمكن أن يكون لهما علاقة وثيقة بعملية التغير . فالتحديث والتنمية يحدثان تغيرة اجتماعية . ولكن المفهومين ليسا بديلان المفهوم التغير الاجتماعي ،لأنهما يعبران عن حاله خاصة تتعلق بتحول المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات نامية أو حديثة . أما التغير فهو يشتمل على هذه العملية وعمليات اخرى عديده تتصل بتحول المجتمعات انه مفهوم اشمل من مفهوم التنمية وله أبعاد أكثر اتساعة.

حددنا فيما سبق أهم المفهومات المرتبطة لمفهوم التغير الاجتماعي . ومن الواضح أن لكل مفهوم من هذه المفهومات معنى خاص ويرتبط بظروف خاصة . لهذا فان مفهوم التغير الاجتماعي هو المفهوم الذي يمكن أن يحتويها جميعا دون أن يكون متحيزا أو منتمية إلى تراث خاص . ولعل هذا هو السبب الذي دفع وليام أوجبن إلى استخدام مفهوم التغير الاجتماعي ، فضلا عن شمولية هذا المفهوم ، فإنه مفهوم حيادى . وهذا ما أكده روبرت ماكيفر، وشالزبيدج عندما أكدا على أن و تغيير التغير الاجتماعي تعبير محايد تماما ، ولا يتضمن شيئا سوى الأختلاف ، بمرور الوقت ، في الموضوع الذي يشير إليه ، وحين نتحدث عن تغير اجتماعى فاننا لا نعني الإشارة إلى أي قانون أو أي نظرية أو أي اتجاه أو حتى أى استمرار.

المبحث الثاني : نظريات التغير الإجتماعي.

تأتي صعوبة دراسة التغير الاجتماعي من أن المجتمعات الإنسانية تسير على وتيرة واحدة في تغيرها، وبطريقة متشابهة مع بعضها، فلكل مجتمع ظروفه الخاصة التي تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى، تلك الظروف المتعلقة بنظامه الاجتماعي والثقافي بوجه عام. [1]

الاهتمام بالأسرة يعني الاهتمام بكل المجتمع، فإذا نشأت هذه الأسرة على أسس وقواعد ثابتة راسخة من القيم والفضائل فإنها بذلك تبني مجتمعات قوية متماسكة لا تؤثر فيها عواصفً الزمن ومتغيرات الأحداث . وإذا أهملت الأسرة دورها في مجتمع التربية والتقويم فإن الافراد يخرجون من هذه الأسرة لا يمكن أن يساهموا في بنائها بل يكونوا عوامل هدم وتخريب، ولا يمكن أن تنشأ المجتمعات بهذه العناصر الهزيلة .

1 – https://books.google.com.eg/books?

المطلب الأول:النظريات الحتمية.

لم تتوقف النزعة الحتمية عند تفسير التطور الاجتماعي في مراحل جامدة فقد، بل امتدت أيضاً إلى عوامل التغير الاجتماعي ولقد شاع هذا الأسلوب في تفسير التغير الاجتماعي ووجد له مؤيدين وأنصاراً و تكونت نظريات تدعي حتمية هذا العامل أو ذاك، ويشرح ماكيفر معنى الحتمية في قوله (نحن نعني بالنظريات الحتمية أي بمذاهب تفسير السلوك الإنساني والتغيرات فيه، تفسيراً أولياً فى الظروف البيئية والخارجية والمادية) وهذا التفسير يعتريه القصور إذ يغفل النظريات الحتمية التي تنادي بعامل أو آخر من عوامل الثقافة اللامادية[1] .

1- نظرية الحتمية البيولوجية:

وهى ترجع التغيرات الاجتماعية إلى الاختلافات الوراثية في الذكاء والقدرات والإمكانيات، ويندرج تحتها أيضاً الحتمية العنصرية التي ترجع الاختلافات بين المجتمعات إلى الاختلاف في الأصول السلالية، وأيضأ يتفرع منها الحتمية السيكولوجية التي تفسر التغييرات الاجتماعية في ضوء الدوافع أو الغرائز ويمكن إلحاق المدرسة الدارونية بالحتمية البيولوجية حيث أنهم يرون أن المجتمع يتطور طبقاً لقوانين التطور البيولوجي، وأنه يعبر عن صراع مستمر من أجل البقاء الذى هو للأصلح [2] .

2-نظرية الحتمية الجغرافية:

وهى تفسر التغير الاجتماعي بأنه استجابة للعوامل الجغرافية مثل المناخ والتربة والموقع وما إلى ذلك من الحقائق الجغرافية، وهذه النظرة هى امتداد لما ذهب إليه كل من أرسطو ومنتسكيو للأنظمة الاجتماعية والسياسية أنها نتاج مباشر للظروف الجغرافية في المناطق المختلفة، ومن أشهر المتشيعين لها تافت وهنتنجتون[3].

1 − Rand Me Nally College Pnb. Appeibaum. R.P.:Theories of social change. Cpmp. U.S.A 1970 pp.121-122.

2 − Revolution. Routledge, 1959.pp. Smelser,N.; Social chanae in the Ldastrial 71-80

3 − London. 1959. pp. 61-78 Hornell Hart, Social theory and social change .

3-نظرية الحتمية الاقتصادية:

كما عند سمنر وكيلر ومورجان، ولكن الحتمية الاقتصادية في أعلى مراحلها وأوضح صورها تتمثل عند كارل ماركس، فهو يرى أن العامل الاقتصادي هو العامل الأساسي في تحديد بناء المجتمع وتطوره. [1]

4-نظرية الحتمية التكنولوجية:

وهى ترى أن أصل كل تغير اجتماعي هو استجابة للتغير في الوسائل التكنولوجية وأن التغيرات الاجتماعية التى تحدث في أي مجتمع هي للحاق بالتغير التكنولوجي. [2]

5-نظرية الحتمية الإيديولوجية:

وهى ترى أن نسق المعتقدات هو الذي يتحكم في التغيرات الاجتماعية وتطور المجتمع، فهذا النسق هو الذي يحدد المرغوب والمسموح والممنوع (فيرى ماكس فيرى أن) نشأة الأخلاق البروتستانتية هي التي أوجدت الصناعة الحديثة والأشكال الرأسمالية للحياة الاقتصادية.

إن هذه النظريات الاجتماعية في محاولتها لتفسير التغير الاجتماعي بعامل واحد وتصوره في نمط محدد عام وأبعدت أي عامل من عوامل التحكم الإنساني الواعي المقصود، فهي تعارض وجهة نظر لستر وارد وتشارلز من أمريكا ولدفيج شتاين من ألمانيا، وهوبهوس من بريطانيا الذين كانوا يرون أن المجتمع يتقدم بفضل الجهود المقصودة الرتيبة المتواصلة، وبمعنى آخر عن طريق التخطيط الدقيق[3].

ورغم أن النظريات الحتمية قد أبرزت عناصر هامة في عملية التغير الاجتماعي إلا أن إرجاعها التغير إلى عامل واحد واعتباره نظام شامل ومحدد لشرح جميع التغيرات الهامة في المجتمعات دون اعتبار لظروف الزمان والمكان والتراث الاجتماعي أدت إلى الانحراف عن حقائق علمية اجتماعية واضحة.

ورغم أن العلوم الاجتماعية لم تصل في تطورها إلى الحد الذي يوضح العلاقات الصحيحة، ومن هنا فقبول تفسير حتمي خالص هو بالتأكيد سوء فهم للتعقيد المتناهي للعلاقات بين الحياة والبيئة، تلك البيئة التي لا ينبهها فقط فنون الإنسان ووسائله الفنية ولكن أيضاً معتقداته ورغباته

1 − Rand Me Nally College op.cit. pp.121-122.

2- محمدالدقس،التغير الاجتماع يبين النظرية والتطبيق دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،الأردن، 1991 ص22 .

3 − London, Heinemann, Educational Percy. Cohen Modern Social Theory. Books. Ltd. 1968. pp. 216-219.

ومخاوفه وتطلعاته، وفي الواقعأن نظرية عامة عن عمليات تغير النظم الاجتماعية غير ممكنة في الحالة الحاضرة للمعرفة، والسبب بسيط، أن مثل هذه النظرية سوف تتضمن معرفة كاملة عن قوانين عملية النسق وعن هذه المعرفة التلا نملكها. [1] وبعض النظريات الحتمية، وعلى وجه الخصوصالحتمية البيئية التي تدعي الموضوعية في تفسيرها للتغير الاجتماعي، تتصور أن من الموضوعية إخراج العامل الإنساني من هذه الموضوعية.

التغير الاجتماعي نفسه لا يسمح بسبب واحد، إذ أن كل عنصر في المجتمع يؤثر في الآخر، وهكذا التغير الاجتماعي ليس له سبب واحد، وبالمثل ليس هناك نظرية للتغير وحيدة ، فلقد حاول الكثيرون إقامة الحقيقة العظي الضخمة للتغير الاجتماعي على سبب واحد مثل التجديدات التكنولوجية أو التطلعات الدينية، لا نظرية من هذه النظريات كافية للإحاطة بالحقيقة المعقدة للتغير الاجتماعي.

المطلب الثانى: النظريات التطورية.

يعتبر التغير الاجتماعي من المفاهيم التي احتلت مكانة محورية في بناء النظرية السوسيولوجية المعاصرة بنماذجها المتباينة، حيث ترجع أهمية هذه المكانة إلى أبعاد تاريخية ومعاصرة، إذ يذكر تاريخ النظرية السوسيولوجية أنه منذ قيام فكر التنوير ظهرت الدعوة الجادة من أجل التطور والتقدم. في هذه المرحلة ظهرت تيارات فكرية عديدة، بعضها حاول تشخيص التطور الاجتماعي من حيث عوامله أو قوته الدافعة، أو مساراته، أو طبيعته، أو غاياته التي ينشدها. بينما نظر البعض الآخر إلى حركة المجتمع في التاريخ باعتبارها سعياً حثيثاً إلى المثال الذي ينبغي أن يكون. بيد أنه أياً كانت طبيعة التيارات التي انبثقت عن التنوير، والتي انصب اهتمامها بالتطور أو التقدم، فإنه قد توافر لديها إيمان راسخ بأن حركة المجتمع والانسان في التاريخ تستهدف توسيع نطاق كل ما هو إنساني، إذ تؤدي هذه الحركة إلى اتساع نطاق الحرية، والفكر العقالني، والمعرفة العلمية، وسيطرة الإنسان على الطبيعة، وهو الأمر الذي افترض ضمنياً أن التغير والتغيير يكون عادة في مصلحة الإنسان.

تعتبر النظرية التطورية من النظريات الحديثة حول دراسة نمو الأسرة، ويرجع ظهورها بشكل متكامل لأول مرة إلى سنة1930،ويظهر اختلافها عن أي نظرية أخرى في محاولتها التوفيق بين الاتجاهات المتعددة في النظريات الأخرى، ولهذا فهي تعتبر نظرية واسعة النطاق لأنها تشمل

1- محمدعلي محمد وآخرون: **دراسات في التغير الإجتماعي**، دارالكتب الجامعيةالأسكندرية، 1974 ،ص35 .

التحليل في المدى القصير وفي المدى البعيد لذلك تكمن أهميتها في التوفيق بين مختلف الاتجاهات المتعددة حول موضوع الأسرة .وفى الخمسينات والستينات من هذا القرن كانت أكثر النظريات فائدة بشأن فهم ديناميات الحياة الأسرية هي التي درست تطور الأسرة، ولقد وجهت هذه النظرية الأنظار إلى التغيرات الدائمة في كل أسرة على مدى حياتها فلقد فسرت هذه النظرية التغيرات بديناميكيات التفاعلات في نظام الأسرة، ولم تهمل النظرية تأثير البيئة الاجتماعية، ولكنها تم أخذها في الآعتبار أولا لتفسير أن العوامل الخارجية تؤثر في التغيرات الناشئة عن القوى الداخلية، فهذه النظرية ترى أن الركود الاقتصادي، كان له أهمية من حيث كيفية تعديله لدور التنقلات المعتادة في الأسرة مثل تعجل الزوجة الأم لعودتها إلى العمل وكيف استقل الأولاد في فترة مبكرة من حياتهم .وأيضاً تشارك النظرية التطورية النظرية الوظيفية في فكرتها الأساسية بأن هناك متطلبات معينةتوصف بأنها جوهرية لا بد أن تتوافر من أجل وجود الأسرة وبقائها واستمرارها، والتغير في أي جزء من أجزاء النظام يؤدي إلى تغير في أجزاء النسق الأخرى، وتؤكد على أهمية الأوضاع والأدوار والعمليات التفاعلية ولكنها تمتاز عن غيرها بميزة وحيدة وهي محاولتها التمسك ببعدها الزمني، أي أنها تحاول تفسير تغير أنماط التفاعل بين أعضائها بمرور الزمن ويعتبر مفهوم دورة حياة الأسرة المفهوم الرئيسي، أو الأداة الرئيسية لهذا التحليل، وتم استعمالمفهوم دورة حياة الأسرة كمتغير مستقل أو عامل متحكم لتفسير بعض الظواهر الأسرية مثل نظام الإنفاق، مستوى المعيشة،ونماذج الاستهلاك الأسري.

المطلب الثالث :النظريات البنائية الوظيفية.

إن النظام يتكون من أجزاء ترتبط ببعضها البعض ولكل منها وظيفة معينة ومحددة تحديدا دقيقا، تؤديها من أجل البناء الكلي الذي تتشكل منه من خلال هذه الوظائف على تدعيمه واستمراره، وتصور أداء الوظائف بهذا الشكل معناه أن هذه الأجزاء تعمل بصورة تكاملية بحيث يمكن تسميته للنسق أن يحقق التوازن عندما تؤدي الأجزاء المكونة لذلك وظائفها بفعالية وبلا توازن في النسق، لأن الجزء هو في الحقيقة معوق وظيفي عند الحالة وبالتالي يمكن أن يغير التوازن

يتألف نظام الأسرة من وحدات تقوم بوظائف محدودة كوظيفة الإنجاب والتكاثر، والتربية وغيرها،وتؤدي في النهاية إلى تكامل النظام الكلي للأسرة التي تعمل داخل الإطار العام للمجتمع

بكل الأشكالوالأنواع المتغيرة. فالحركة والتغير والتجديد المستمر عند تالكوت بارسونز هي حقائق لا يمكن إغفالها .

وبشكل عام فإن هذه النظرية عند دراستها للأسرة أنها تتميز بمراحل وكل مرحلة من هذه المراحل تختص بدورة من حياتها بمهام ويكون من المحتم على الأسرة كبناء وظيفي أن تقوم بها لكي تحدد مجال تنميتها بداخل المجتمع ككل، ولكي تستمر الأسرة في النمو كوحدة فهي في هذهالحالة تحتاج إلى الإشباع من متطلبات بيولوجية وثقافية ومطامح شخصية وقيمية.

المطلب الرابع : النظريات المادية التاريخية.

عند تناول الماركسية علىالصعيد الاقتصادي، لا يمكنالفصل بينوجهها المذهبي، المتمثل في الاشتراكية والشيوعية الماركسية، ووجههاالعلمي المتمثل في المادية التاريخية، أو المفهوم المادي للتاريخ، الذي زعمتالماركسية أنها حددت فيه القوانين العلمية العامة، المسيطرة على التاريخالبشري واكتشفت في تلك القوانين النظام المحتوم لكل مرحلة تاريخية منحياة الإنسان، وحقائقها الاقتصادية المتطورة على مر الزمن، كما أن الترابط الوثيق بين المذهب الماركسي، والمادية التاريخية،يتمثل في أن الماركسية المذهبية، ليست في الحقيقة إلا مرحلة تاريخية معينة، وتعبيرمحدود نسبياً عن المفهوم المادي المطلق للتاريخ، فلا يمكن أن نصدر حكماًفي حق الماركسية المذهبية، بصفتها مذهباً له اتجاهاته و خطوطه الخاصة،إلا باستيعابالأسس الفكرية التي ترتكز عليها، ويحددالموقف منالمادية التاريخية، بوصفها القاعدة المباشرة للمذهب، والهيكل المنظم لقوانينالاقتصاد والتاريخ،التي تملي– في زعم الماركسية– على المجتمع مذهبهالاقتصادي، وتصنع له نظامه في الحياة طبقاً، لمرحلته التاريخية وشروطهالمادية الخاصة.والمادية التاريخية إذاً أدت امتحانها العلمي، ونجحت فيه، كانت هيالمرجع الأعلى في تحديد المذهب الاقتصادي، والنظام الاجتماعي، لكلمرحلة تاريخية من حياة الإنسان. وأصبح ضرورياً أن يدرس كلمذهب اقتصادي واجتماعي، من خلال قوانينها، وفي ضوئها. كما وجبأن يرفض تصديق أي مذهب اقتصادي واجتماعي، يزعم لنفسه القدرة على استيعاب عدة أدوار تاريخية مختلقة، كالإسلام، المؤمن بإمكانية إقامة المجتمع، وعلاقاته الاقتصادية والسياسية على أساسه بغض النظر عن ما طرأعلى المجتمع من تغيير في شروطه المدنية والمادية، خلال أربعة عشر قرناً،ولأجل هذا يقرر انجلز– على أساس المادية التاريخية– بوضوح[1]:

1 – Nancy F.Partner , History and Histriograph , Encarta Reference Library ,.2003

أن الظروف التي ينتج البشر تحت ظلها، تختلف من قطر لآخر. وتختلف في القطر الواحد من جيللآخر.لذا فليس من الممكن أن يكون للأقطار كافة،وللأدوار التاريخية جمعاء، اقتصاد سياسي واحد.

واذا فشلت المادية التاريخية في أداء مهمتها العلمية المزعومة، وثبتلدى تحليلها أنها لا تعبّر عن القوانين الصارمة الأبدية، للمجتمعات البشرية، فالطبيعي عندئذ أن تنهار الماركسية المذهبية، المرتكزة عليها. ويصبح منالممكن علمياً عند ذلك، أن يتبنى الشخص المذهب الذي لا تقره قوانينالمادية التاريخية، كالمذهب الإسلامي،ويدعو إليه،وأن يزعم له منالعموم وقدرة الاستيعاب، ما لا يتفق مع منطق الماركسية في التاريخ.ولهذا نجد لزاماً على كل باحث مذهبي في الاقتصاد،أن يلقي نظرةشاملة على المادية التاريخية، لكي يبرر وجهة نظره المذهبية، ويستطيع أن يحكمفي حق الماركسية المذهبية، حكماً أساسياً شاملاً.

نظريات العامل الواحد :

المادية التاريخية طريقة خاصة في تفسير التاريخ، وتتجه إلى تفسيره بعاملواحد وليس هذا الاتجاه في المادية التاريخية فريداً من نوعه، فقد جنحجمهور من الكتاب والمفكرين، إلى تفسير المجتمع والتاريخ بعامل واحد،من العوامل المؤثرة في دنيا الإنسان، إذ يعتبرونه المفتاح السحري الذي يفتح مغاليق الأسرار، ويمتلك الموقف الرئيسي في عمليات التاريخ. ويفسرونالعوامل الأخرى على أنها مؤثرات ثانوية، تتبع العامل الرئيسي في وجودهاوتطورها، وفي تقلباتها واستمرارها.

ومن تفسيرات التاريخ للعامل الواحد: المفهوم الجغرافي للتأريخ،الذي يعتبر العامل الجغرافي والطبيعي أساساً لتأريخ الأمم والشعوب، فيختلف تأريخالناس، باختلاف ما يكتنفهم من العوامل الجغرافية والطبيعية،لأنها هي التيتشق لهم طريق الحضارة الراقية، وتوفر لهم أسباب المدنية، وتفجّر فيعقولهم الأفكار البنّاءة، وتوصد في وجوههم الأبواب، وتفرضعليهم السير في مؤخر القافلة البشرية أحياناً أخرى، فالعامل الجغرافي هو الذييكيّف المجتمعات، بما يتفق مع طبيعته ومتطلباته.وهناك تفسير ثالث بالعامل الواحد، نادى به بعض علماء النفس قائلاً:إن الغريزة الجنسية،هي السر الحقيقي الكامن وراء مختلف النشاطاتالإنسانية،التي يتألف منها التاريخ والمجتمع فليست حياة الإنسان إلا سلسلةمن الاندفاعات الشعورية، أو اللاشعورية عن تلك الغريزة[1].

1- جنات، زهير،الفردانية في سوسيولوجيا ريمون بودون، العمق النظري والمرتكزات المنهجية، انظر www.uluminsania.ne

المطلب الخامس : النظريات السيكو اجتماعية.

يعتبر التغير الاجتماعي من أهم موضوعات علم الاجتماع الحديث،الذي يقترن بالتغيرات والتحولات البنيوية التي تحدث في جميع المجتمعات. فالتغير هو سنة الحياة وهو قانون طبيعي واجتماعي يتحكم في جميع أوجه وعناصر الحياة المادية والمعنوية حسب الزمان والمكان،بالرغم من أن العناصر المادية هي أسرع في درجة التغير من العناصر المعنوية، وكذلك على المستوى الشخصي والثقافي والاجتماعي، حيث لا يوجد شيء ثابت ومستقر، فكل مجتمع يتغير ويتبدل من شكل إلى آخر، حتى المجتمعات التقليدية قد تغيرت وتطورت ولو نسبياً.

بناء النظرية السوسيولوجية :

1- الملاحظة: تتكون النظرية عن طريق الملاحظة وهي أساس كل علم، ثم تنتظم هذه الملاحظة الفردية إلى التشابه والاختلاف عن طريق المقارنة وبعدها تخضع للحساب والمعالجات الإحصائية.

2- التعميم : ويعرض فى شكل قوانين اجتماعية ، بحيث يمكن التنبؤ بنتيجة محددة .

3- النظرية :- هي مجموعة من القضايا **التي تتوافر فيها الشروط الآتية** [1]:

أ. ينبغي أن تكون المفاهيم التي تعبر عن القضايا محددة بدقة .
ب. يجب أن تكون القضايا منّسقه مع بعضها.
ج. أن توضع في شكل يمكن اشتقاق التعميمات اشتقاقا استنباطياً.
د. أن تكون هذه القضايا خصبة ومثمرة.

1- عبد الله كبار, النخبة الجامعية والمجتمع المدني في الجزائر (قراءة سوسيولوجية في جادلية الواقع والممارسة)، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد11 ،2013، ص216 وما بعدها، متاح على , despace.univ-ouargla.dz تاريخ الإطلاع 12-4-2016.

الأطر النظرية المفسرة للسلوك النفسي الاجتماعي.

الإطار النظري	الرواد	المبادئ والمفاهيم الأساسية	تفسير السلوك	التفسير النفسي الاجتماعي
المثير(البيئة) والاستجابة(السلوك)	بافلوف، ثورندايك، واطسون، سكينر،	أسبقية البيئية الاجتماعية على العوامل الوراثية من حيث الأهمية في التعلم (المثير، الاستجابة، الثواب، العقاب)	بيئة اجتماعية تتضمن صدمات تعمل كعوائق ومسببات لانطفاء السلوك الضار وغير المفيد وتعلم الابتعاد عنه وتحاشيه، كما تتضمن مكافآت وتعزيزات لتثبيت السلوك النافع وتكوين العادات الصحيحة والمقبولة اجتماعيا وتؤدي إلى الارتياح النفسي.	فالتعزيز الايجابي للموقف التعليمي بالمكافأة والإثابة سيؤدي حتما إلى تثبيت السلوك المتعلم وتدعيم استمراره، والتعزيز السلبي يؤدي إلى الانطفاء بالعقاب بمختلف أشكاله المادية والمعنوية
نظرية المجال	**كيرت ليفين**	وحدة العوال البيئية والنفسية في حدوث السلوك= (الفرد× البيئة) (الموقف، الإدراك، المجال الحيوي)	لا بد من معرفة الموقف الراهن الذي يعيش فيه الطفل، والمتكون من الطفل والبيئة كطرفين في معادلة السلوك المتعلم	فالموقف التعليمي ككل المواقف والأحداث في نظر ليفين هو عبارة عن كلية متفاعلة من العناصر تقع في مجال وزمان معين يستدل عليه من خلال معطيات التحليل النفسي،

				والاختبارات الآنية للوقوف على الحالة الراهنة، والاستمرارية في الزمن
نظرية التحليل النفسي	**فرويد، آدلر**	وقائع أسطورة أوديب(الجهاز النفسي للفرد) (التوحد، التقمص، التماهي، الغيرية، الإسقاط، التجاذب)	مكونات الشخصية الفردية لا تنشأ إلا من خلال تفاعل الذات بالمجتمع والبيئة ولا يمكن فهمها إلا من خلال أصولها الاجتماعية المكتسبة ولا تكفي المعطيات الوراثية وحدها لتفسير ديناميتها .	يتوقف نمو التلميذ على ما تتيحه التربية من فرص في تحقيق الهوية الشخصية
نظرية التعلم الاجتماعي(التوجه السلوكي والمعرفي الاجتماعي)	**جوليان روتر، باندورا**	تفسير السلوك بناء على المتغيرات الشخصية والموقفية معا(المحددات النفسية والاجتماعية للسلوك). (الحاجات النفسية كالحاجة إلى السيطرة والحاجة إلى الاستقلال والحاجة إلى	الموقف النفسي في نظرية التعلم الاجتماعي هو مجموعة تصورات ذاتية للتلميذ أو المعلم تعكس إدراكه تجاه نفسه وتجاه المواضيع والأشياء والآخرين هي أهم ما يؤثر في توقعات الفرد أو هي القدرة الكامنة وراء حدوث السلوك .	فاجتهاد الفرد (طالب أو عامل أو ...) في انجاز مهامه يتوقف إلى حد كبير على توقعات الفرد واقتناعه بأن الاجتهاد يؤدي إلى نتائج مرضية

		الآخرين والحاجة إلى الحب والحاجة إلى تحقيق الذات، والحاجة إلى الراحة الجسمية)		
نظرية الضبط	**جوليان روتر**	يختلف الأفراد في طرق الإشباع تبعا لاختلاف المدركات الحسية، وتكون الخبرات السابقة، وبنية المستودع الدماغي (في ضوء احترام رغبات الآخرين) (الحاجة والتوقع والتنبؤ والعزو السببي والدافعية الداخلية والجدارة والمهارة والكفاءة)	يكون سلوك الفرد في اعتقاد الشخص موجه إما بفعل قوى خارجية وإما أن يكون موجه بفعل قوى داخلية	التصور الذاتي لكل من المعلم والتلميذ يوثر على علاقاتهما فالفشل في تحقيق الانتماء وتحقيق الذات مثلا، يعود إلى حالات الملل والنفور، وفتور العلاقات والتواصل الاجتماعي والوجداني داخل القسم، وهي حالات ناشئة أساسا من تداعيات الطرق التربوية التلقينية القائمة على الضغط والإكراه في معظم الأحيان

المبحث الثالث : الإطار النظري للتحول الديمقراطي.

لقد خضع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية لمحاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي تبدت من خلال الاهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات بهذا الموضوع. إن مختلف الدراسات رغم اهتمامها بالعديد من المواضيع،إلا أن طبيعة مفهوم التحول الديمقراطي الذي اتسم بالاتساع والشمول إلى جانب ضرورة صياغة تعريف إجرائي له فرض المزيد من الاهتمام بتأصيل هذا المفهوم.إن محاولة التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي تستدعي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح، فكلمة التحول لغة تعبر عن تغير نوعي في الشيء أو انتقاله من حالة إلى أخرى. يشير لفظ التحول إلى التغير أو النقل، فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكانه إلى آخر أو غيره من حال إلى حال، و عن الشيء يقال تحول عنه إلى غيره، و تحول فلانا بالنصيحة و الوصية و الموعظة، بمعنى توخى الحالة التي ينشط فيها لقبول ذلك منه.

المطلب الاول: مفهوم التحول الديمقراطي.

يُعد مفهوم «التحول الديمقراطي» من أكثر المفاهيم شيوعاً فى الوقت الراهن سواء على المستوى الأكاديمى أو السياسي، وهو يشير إلى عملية الانتقال أو التحول من نمط أو صيغة حكم غير ديمقراطي– مدنى أو عسكري– إلى نمط أو صيغة حكم ديمقراطي.وقد جرت عملية التحول الديمقراطى منذ انطلاق ما يُعرف بـ«الموجة الثالثة» التى شهدها العالم منذ سبعينيات القرن العشرين، جرت من خلال أساليب وطرق عديدة.فهناك نمط التحول من أعلى، أى الذى تقوم به وتهندسه النخبة الحاكمة فى النظام غير الديمقراطى أو الجناح الإصلاحى فيها كما هو الحال فى كل من إسبانيا والبرازيل.وهناك نمط التحول من أسفل، وهو الذى يتم بضغوط واسعة من قبل قوى المعارضة المدعومة بتأييد شعبى كبير مثلما حدث فى كل من البرتغال، والأرجنتين، ورومانيا. وهناك نمط التحول من خلال عمليات المساومة والتفاوض بين النخبة الحاكمة والقوى المعارضة لها على نحو ماحدث فى جنوب أفريقيا، والسلفادور، ونيكاراجوا، وهناك نمط التحول من خلال تدخل عسكرى خارجى على غرار ماحدث فى جرينادا [1] .

تؤكد التجارب المقارنة للتحول الديمقراطى على الصعيد العالمى على أن هذه العملية لاتسير فى اتجاه واحد. ففى بعض الحال إلى أفضى التحول إلى تأسيس نظم ديمقراطية مستقرة جسدت ما يُعرف بـ«عملية ترسيخ الديمقراطية»، وفى حالات أخرى حدثت ردة أو انتكاسة قادت

1– حسنين إبراهيم: **التحول الديمقراطى من منظور عربى** ، http://democracy.ahram.org.eg/News/426.aspx

إلى ظهور نظم تسلطية جديدة، وفى حالات ثالثة تمخضت عملية التحولالديمقراطى عن ظهور نظم سياسية هجين تجمع بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة بين بعض سمات النظم الديمقراطية وبعض سمات النظم غير الديمقراطية.وبصفة عامة، فقد أصبح من المؤكد أن عملية التحول إلى نظم حكم ديمقراطية، وترسيخ هذه النظم هى فى الأغلب الأعم عملية معقدة، تتداخل فى تشكيل مساراتها وتحديد نتائجها جملة من العوامل الداخلية والخارجية التى يتفاوت تأثيرها من حالة إلى أخرى .كما أكدت خبرات وتجارب التحول الديمقراطيعلى الصعيد العالمى خلال العقود الأربعة الماضية على أن هناك بعض القضايا والإشكاليات الكبرى التى تواجه عمليتى التحول الديمقراطى وترسيخ الديمقراطية، وأن درجة النجاح فى تحقيق هاتين العمليتين تتوقف فى جانب هام منها على مدى الفاعلية فى معالجة هذه القضايا والإشكاليات على النحو الذى ينهى أو يحد من تأثيراتها السلبية عليهما. والهدف من هذه الدراسة الموجزة هو تسليط الضوء على بعض قضايا وإشكاليات التحول الديمقراطى على الصعيد العالمي، والنظر إلى أهم دلالالتها فى السياق العربي، حيث تشهد دول عربية عديدة إرهاصات ومحاولات للتحول الديمقراطى فى أعقاب موجة الثورات والانتفاضات التى اجتاحت الوطن العربى منذ أواخر عام 2010، والتى أطاحت بنظم تسلطية عتيدة، وأجبرت نظماً أخرى على تقديم تنازلات هامة على صعيد عملية الإصلاح السياسى والتحول الديمقراطي.

المطلب الثانى: الإتجاهات النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي.

اختلفت الآراء حول المعايير المثلى التي يمكن الرجوع لها في تحديد الوسائل اللازمة للحفاظ على حقوق الفرد داخل المجتمع وخارجه. والنقاش العلمي والفلسفي أخذ حيزاً وافراً في التشخيص النظري،فالفكر السياسي القديم تناول مسألة الدولة ذات النظام المتوافق مع أفراد المجتمع، حتى انتهت الأفكار بأن الديمقراطية هي أمثل سبيل لشرعية النظام، فهي التي تحافظ على حقوق الجميع دون تمييز والمفهوم الديمقراطي الذي انتهى بأنواع (الديمقراطية المباشرة، وشبه المباشرة، النيابية) لا يمكن أن يعيش دون ثقافة أساسها سيادة الفرد، الذي هو جزء من الجماعة والمجتمع.

اتجاهات التحول الديمقراطي:

1. الإصـــلاح لا يتم إلا في ظروف الأزمة ، ســـواءً كانت أزمة خارجية ناجمة عن تهديدات خارجية تهدد الكيان الســـياســـي للدولة، أو نتيجة ظروف داخلية ،وســـواءً، كانت ظروف اقتصادية صعبة، أو أوضاع سياسية داخلية مضطربة، أو مزيج منهاو التي تؤرق النظـــام السياسي، وتهدد استقراره و بقائه. فالأزمة هي البيئة المناسبة لاتخاذ إجراءات، أو تدابير، أو مبادرات إصـــلاحية، وذلك لتجنب نتائج أكثر خطورة، فالأزمة هي المناخ الذي يولد فيه الإصلاح والتغيير.

2. أغلب قادة أو دعاة الإصـــــلاح لديهم أيدلوجية معينة، ينطلقون منها في تبني أفكار إصـــلاحية، وفى الغالبتنشـــأ أيدلوجيات جديدة لتحل محل القديمة، يتبناها قادة الإصـــلاح والتغيير، ولكن هذا لا يمنع أن يتم الإصلاح بمعزل عن أيدلوجية معينة، أو يكون استجابة لظروفتخالف رؤية وأيدلوجية صـــانع القرار وأيدلوجيته، أو متبني الإصـــــلاح. أى يكون الإصلاح في هذه الحالة استجابة لظروف أو ضغوط معينة.

3. الحكومات الإصلاحية و دعاة وقادة الإصلاح دائماً يجدون صعوبة في التأييد الجماهيري الواسـع وربما تسـتمر للإصـلاح، وخصـوصـاً الإصـلاح الجذري السـريع. فعادة تبارك الجماهير الإصلاح والتغيير في البداية، ثم سرعان مـــا يدب اليأس والإحباط في صفوفها، فتبدأ بالتخلي عن مباركة الحركات وتأييدهـــــا. و للإصـلاحعواقبقد تصـل إلى حد فقدان السلطة السياسية، مثلما حدث مع غورباتشوف في الاتحاد السوفياتي سابقاً، أو مارغريت تاتشر في بريطانيا، وهذا ما يحدث ضمن حسابات العديد من الزعماء العرب الحاليين في حالة مسايرة التزامات التحول الديمقراطي.

4. ولا توجد ضمانات كافية بأن الإصلاحات التي تتخذ يمكن أن يكون لها صفة الاستمرارية، أويمكن أن يتم التراجع عنها. بمعنى أنها إصلاحات مرنه. فالتراجع عن الإصلاح يمكن أن يحدث نتيجة ظروف داخلية أو خارجية.

إن الإجراءات اللازمة للإصـلاح السياسـي في الدول العربية يجب أن تنفذ تدريجيا لخدمة قوة بنـاء التحول الديمقراطي، وذلك لأن الديمقراطية بحاجة إلى ركائز تتماشـــى مع مواجهة التحديات، من خلال التركيز على التطوير الثقافي والتعليمي والاقتصـــادي. فالتحول الديمقراطي يجب أن يكون محوره ذاتياً، وضـرورة الوعي بأن الدول الكبرى، حينما تطرح مشـاريعها المختلفة، مثل: مشـروع الشـرق الأوسـط الجديد لا تأخذ بالخصـوصـية المجتمعية بما تطرحه من برامج

إصلاحية. بل يجب أن ندرك بأن تجسيد مصالحها الذاتية هي الغايةالرئيسية، وعليه، فإن أسس التحول الديمقراطي ومرتكزاتـــه في العالم العربي تستدعي أن تقوم على إرادة ذاتية لكافة مكونات النظام في الدولة، وإن الإعداد اللازم لقيام المجتمع الديمقراطي، يســـتدعي كذلك وضـــع استراتيجيات تحيي فيها فكرة الإصلاح الدستوري والقانوني، والاهتمام بتفعيل قيم الحرية، واحترام لغة الحواربغرضظهور عامل الثقة بين مؤسسات النظام والأفراد، مع تمكين مؤسسات المجتمع المدني، بما فيها الأحزاب، لتكون قوية حتى يتحقق التوازن بين حقوق الدولة وحقوق الأفراد وكافة المؤســـسات. لذا، تنتهي الدراســـة إلى تأكيد وجهة النظر التي تؤمن بأنه على الرغم من وجود أســـس ومرتكزات نظرية، وأخرى ما زالت لازمة لتفعيل مســـيرة التحول الديمقراطي المنشـــودة في الوطن العربي، إلا أنها تظل رهينة الإرادة الســـياســـية المتواصـــلة، لكونها تحكم عملية صـــنع القرار ،والتأكيد على أن تواصـــل الإرادة يحتاج دوماً إلى تأطير اســـتمرارية النشـــاط المجتمعي المطالب بالإصلاح السياسي.

المطلب الثالث :المفاهيم المشابهة للتحول الديمقراطي.

طرح مصطلح **الإصلاح السياسي** بشكل واضح في الأوساط الأكاديمية الغربية عقب نهاية الحرب الباردة، وذلك بالتزامن مع انهيار الإتحاد السوفياتي وثورات أوروبا الشرقية، في إطار حركة الانتقال من نظم سياسية تسلطية إلى نظم سياسية تأخذ بالأشكال المؤسسية للديمقراطية اللبرالية . موسوعة السياسة تعرف الإصلاحبأنه" تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية، دون المساس بها. والإصلاح بخلافالثورة – هو تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام . فالإصلاح من هذا المنطلق عملية تتم داخل النظام القائم، للحيلولة دون الثورة أو لتأخيرها "آلياته ودون المساس بأسسه، تفاديا لانفجار الوضع. فهي أشبه ما تكون بالخطوة الإستباقية التي تباشرها النظم التسلطية لتجنب حدوث ثورة قد تحدث تغييرات جذرية في بنية نظام الحكم . لكن بداية من تسعينيات القرن العشرين لوحظ شيء من التغيير في مضامين مصطلح الإصلاح السياسي، حيث ذهب " البعض إلى أن الإصلاح "يمكن النظر إليه على أنه التغيير فيأنماط وسلوكيات قائمة بشكل جذري أو تدريجي ، خلال فترة زمنية محددة، على جماعة بشرية . " ويبدو الإصلاح ذو أبعاد عديدة تشمل المنظومة القيمية للمجتمع وبنية مؤسسات الحكم، زيادة على أنماط السلوك وعلاقات السلطة، وهو ما يعطي انطباعاً واضحاًعلى كون عملية الإصلاح المقصودة في الواقع، هي تلك التي تم من خلالها تحول جزء من دول أوروبا الشرقية إلى نظم سياسية على شاكلة النظم الديمقراطية الغربية، وما تبع ذلك من تغيير متعدد الجوانب أدى إلى قيام تجارب ونماذج على غرار الأنماط الغربية اللبرالية . وبالعودة

إلى الأدبيات التي اهتمت بالموضوع في المنطقة العربية ، نجد أن تردد مفهوم الإصلاح بكثرة في الخطاب الرسمي خصوصا الخطاب الأمريكي الموجه للمنطقة، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمر 2001 قد أعطى للموضوع أهمية بالغة في الوسط الأكاديمي، مما عجل بمحاولة صياغة تعريف للمصطلح سواء بالاعتماد على المراجعات الغربية للموضوع أو استحضار الدلالات الفكرية للنصوص التراثية، أو البحث عن تركيبة توفيقية تحافظ على المضامين الأساسية للنظرة الغربية وتعطي تصوراً ذا خصوصية بالنسبة للمنطقة العربية . والإصلاح السياسي كمفهوم نظري في علم السياسة يمكن تعريفه بالمعنى التاريخي على أنه أي تدبير يكون من شأنه دعم الشرعية السياسية، تطوير الإطار المؤسسي ودعم الاستقرار السياسي في مجتمع ما، فمفهوم الإصلاح السياسي بالمعنى المثار حالياً هو مجموعة من الإجراءات والخطواتالتى تهدف إلىالانتقال من نظم حكم تتسم بالتسلط إلى نظم حكم تقوم على المشاركة والتمثيل . "ويمكن تعريف الإصلاح السياسي بأنه "عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية داخل دولة ما في إطار النظام القائم وبالوسائل التي يتيحها واستنادا لمفهوم التدرج . "أى تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخلياً، إقليمياً ودولياً فالإصلاح حركة تنبع من داخل النظام تتسم بالشمول والواقعية، وتأخذ نمطالشفافية والتدرج وتركزعلى المضمون لا الأشكال[1] ، وهو ما يؤكد نسبية المفهوم ومرونته .فأي تحسين في الأوضاع السياسية التي يعرفها الوطن العربي من قبيل إتاحة حريات التعبير أو التنظيم للمواطنين يعتبر إصلاحا، فليس المطلوب من وجهة نظر هؤلاء القادة أن يكون هناك تطور ديمقراطي في الدول العربية، وإنما يكفي أن يكون فيها إصلاح سياسي .وفي ذات الاتجاه تؤكد "وثيقة الأسكندرية" على الطابع المرن لمفهوم الإصلاح السياسي الذي يمكن فهمه في أطر فكرية ومجتمعية مختلفة، فالوثيقة تقر أن المفهوم "يقصد به جميع الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدما وبدون إبطاء وتردد، وبشكل ملموس في طريق بناء النظم الديمقراطية . "على عكسذلك هناك إتجاه أكاديمي عربي يركز على ضرورة ضبط مفهوم الإصلاح السياسي وإعطائه مضمون واضح يبعده عن التوظيف السياسي الانتقائي الرامي للالتفاف حول المطالب الملحة لعملية الإصلاح" ويمكن القول بأن الركيزتان التوأم لإصلاح الحكم هما دولة كفوءة ومجتمع مدني مؤثر، وعليه فإن برنامج الإصلاح ينبغي أن يتضمن إصلاح جوهر نظام الحكم[2] نظام التمثيل، التشريع، سيادة القانون والمشاركة وتفعيل صوت الشعبفي ذات الإتجاه ، فالإصلاح السياسي ليس مسار مفتوح النهاية، بل يهدف إلى تحقيق غايات ومرامي محددة،

1- دفاتر السياسة والقانون العدد التاسع/ يونيو 2013،لوصف التغييرات الحاصلة أو المأمول حصولها في المنطقة العربية.

2- توفيق إبراهيم، حسنين، النظم السياسية العربية : الإتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005،ص92 .

يجب التأكيد عليها منعاً لأي توجيه في غير وجهته الصحيحة، الإصلاح السياسي يعني القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها وفكرها، وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي، وذلك بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة والمتجددة .إن التأكيد على كون الإصلاح السياسي هو عملية تغيير من داخل النظام و بالآليات التي يتيحها تطرح بالنسبة للنظم العربية إشكالية أساسية تتعلق بعمق الجمود والركود التي تعانيه هذه الأنظمة ما يجعل من الصعوبة مباشرة الإصلاح من داخل النظام، فالخوف من فقدان بعض المكتسبات المادية والرمزية، قد يدفع المنتفعين وذوي المصالح إلى المقاومة الشديدة لمسار الإصلاح.

قبل الحديث عن مفهوم التحول الديمقراطي، من المفيد أن نتطرق إلى معنى التحول ومعنى الديمقراطية وأخيرا المفاهيم المتداخلة مع مفهوم التحول الديمقراطي.

– **معنى التحول:** يدل لفظ التحول إلى التغيير أو التنقل، فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكان إلى آخر أو غيره من حال إلى حال ، ويقال تحول أي تنقل من موضع إلى آخر، ويقابل كلمة تحول في اللغة الفرنسية "transition" بمعنى المرور أو الانتقال من حالة معينة أو مرحلة معينة أو مكان معين إلى مرحلة أو مكان آخر.

بالرغم من تشابه بعض المفاهيم مثل التقدم والتطور والتغير والنمو، إلا أن كثيرا من الباحثين وخاصة علماء الاجتماع حرصوا على ضرورة التفريق بين مضامينها واستعمالاتها فمثلا التقدم: هو عملية تحول تتضمن السير إلى الأمام، في حين أن التطور لا يعني بالضرورة التقدم والسير بخط إيجابي ، فقد يتضمن التقهقر والتراجع نحو خط سلبي، أما التغير سواء إلى الأحسن أو إلى الأسوء يبقي ظاهرة طبيعية تخضع لها جميع ظواهر الكون.

ويعتبر علم الاجتماع من أولى ميادين البحث العلمي التي أخضعت مفهوم التحول والتغير للدراسة، بحيث يعرف "مصطفى الخشاب" التغير الاجتماعي: "بأنه كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء كان ذلك في البناء أو في الوظيفة خلال فترة زمنية معينة " كما تحدث عملية التحول والتغير في العلوم الأخرى ومنها علم السياسة، إذ نجد أن النظام السياسي يخضع لعمليات تغيير مستمرة سواء كان التغيير سلميا في إطار النظام القائم أو تغييرا بالعنف مما يؤدي إلى قلب النظام وتغييره.

– **مفهوم الديمقراطية :** تعتبر اليونان بالنسبة للفقهاء الدستوريين بمثابة الوطن الأم للديمقراطية من الناحية الفكرية والمكانية، فهي كلمة يونانية الأصل مركبة من كلمتين : "ديموس" وتعني الشعب، و"كراتوس" وتعني الحكم أو السلطة، أي أن الديمقراطية بالمفهوم اليوناني الأصلي تعني حكم الشعب أو سلطة الشعب.

ولم تستقر الديمقراطية على تعريف واحد ودقيق يصلح لكل زمان ومكان ، فقد أنتجت التجارب الديمقراطية عبر العصور التاريخية مجموعة من المبادئ والقواعد توصف بأنها ديمقراطية، فإن كان المفهوم التقليدي للديمقراطية (حكم الشعب) قد تناسب في فترة معينة مع البيئة التي نشأ فيها (أثينا)، فإن التطورات والتحولات المعرفية قد عملت على حصر هذا المفهوم، الأمر الذي جعله يتراجع أمام فواعل جديدة شكلت عناصر جديدة لمفهوم الديمقراطية في الدول الحديثة، مما جعلها نتيجة لذلك تعبيرا يخالف المفهوم التقليدي .

إن الديمقراطية المعاصرة هي تعبير عن منهج اتخاذ القرارات العامة من قبل الملزمين بها ، وهذا المنهج ضرورة يقتضيه التعايش السلمي بين أفراد المجتمع وجماعاته، يقوم على مبادئ ومؤسسات تمكن الجماعة السياسية من إدارة أوجه الاختلاف في الآراء وتباين المصالح بشكل سلمي ، وبالتالي تمكن المجتمع من السيطرة على مصادر العنف .

وبإمكان الديمقراطية الوصول إلى ذلك عن طريق ضبط الممارسة السياسية بواسطة دستور يراعي الشروط التي تتفق عليها القوى والأطراف المؤثرة في المجتمع ، وتجمع عليها الجماعة السياسية إجماعا كافيا .

ويرى **روبرت أدال** أنه من الأفضل إعادة تعريف الممارسة الديمقراطية المعاصرة بأنها نظام حكم الأكثرية، والذي يتميز مقارنة بمبادئه من أنظمة الحكم الموجودة اليوم بخاصيتين: الأولى اتساع حق المواطنة ليشمل كافة من طرف الناخبين وبنسبة عالية، والثانية أن يتضمن حق المواطنة حرية الأفراد في الاختيار ومحاسبة ممارسي السلطة ومعاقبتهم إن اقتضى الأمر من عدم التصويت عليهم.

وعليه ، فإن ما يتطلبه الحكم الديمقراطي في مفهومه المعاصر حسب روبرت أدال هو آلية الوصول إلى السلطة ، وهي الانتخاب كحق تتضمنه المواطنة والمشاركة السياسية التي تتكفل بدمج مختلف الجماعات في العملية السياسية ، كما أشار روبرت أدال إلى المتطلبات المؤسسية الكفيلة بحماية الحريات العامة وتأكيدها على غرار حرية التعبير والنقد، وحق الحصول على المعلومات، حرية التنظيم المستقل ،حق تكوين الأحزاب، والانضمام إلى الجماعات .

إن نظام الحكم الديمقراطي نظام تحكمه إجراءات تعبر عن التزامه بعدد من المبادئ التي تنبثق عنها مؤسسات دستورية تضمن مشاركة أفراد الجماعة الديمقراطية في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة، وهذا ما يميز النظام الديمقراطي عن غيره من نظم الحكم الأخرى والتي تتخذ القرارات الجماعية فيها من قبل فرد أو ملك أو أقلية محددة،أي وجود حكم مطلق دون ضوابط دستورية ومشاركة سياسية.

ومنه يمكن أن نضبط أهم الأسس التي تقوم عليها النظم الديمقراطية في النقاط التالية:

– التعددية السياسية التي تعتمد على الأحزاب السياسية والجماعات، فيخلق نوعا من التنافس سواء كان سياسيا بين الأحزاب أو مصلحيا بين الجماعات، وكلاهما يضمن المشاركة في السياسة العامة.

– القرار السياسي هو ثمرة التفاعل بين كل القوى السياسية ذات العلاقة بمجال القرار أو موضوعه.

– دولة القانون هي الإطار الذي يمكن من خلاله تحقيق المثل العليا للديمقراطية، وأساس هذه الدولة وجود دستور ، والفصل بين السلطات، وخضوع الحكام للقانون وتنظيم الرقابة على الهيئات العامة.

ومن أكثر التعريفات شيوعا للديمقراطية، تعريف "**جوزيف شومبيتر**" في دراسته الرائدة "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية" يقول: " إن النهج الديمقراطي هو اتخاذ التدابير المؤسساتية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات " ، وهو تعريف يركز في الأساس على التنافس الانتخابي كمتغير جوهري للديمقراطية.

*** أشكال الديمقراطية :**

أ– الديمقراطية المباشرة :

وتسمى عادة بالديمقراطية النقية، وهي الأقل شيوعا في العالم اليوم وتمثل النظام الذي يصوت فيه الشعب على قرارات الحكومة، مثل المصادقة على القوانين أو رفضها ، وتسمى بالديمقراطية المباشرة لأن الناس يمارسون بشكل مباشر سلطة صنع القرار من غير وسطاء أو نواب ينوبون عنهم.

وتاريخيا كان هذا الشكل من أشكال الحكم نادرا لصعوبة جمع الأفراد المعنيين في مكان واحد من أجل عملية التصويت على القرارات، ولهذا فإن كل الديمقراطيات المباشرة كانت على شكل مجتمعات صغيرة نسبيا ، وعادة ما كانت على شكل دولة المدينة وكانت أثينا القديمة هي أشهر هذه الديمقراطيات، أما العصر الحالي فتعتبر سويسرا هي الدولة الأقرب إلى هذا الشكل من الديمقراطية.

ب- الديمقراطية غير المباشرة :

وهي نظام سياسي يصوت فيه الشعب على اختيار أعضاء الحكومة الذين بدورهم يتخذون القرارات التي تتفق مع مصالح الناخبين ، وتسمى كذلك بالديمقراطية النيابية لأن الشعب لا يصوت على قرارات الحكومة، بل ينتخب نوابا يقررون نيابة عنه، وقد شاع هذا الشكل من الحكم الديمقراطي منذ ظهور الديمقراطية بشكلها المعاصر في القرن 18 م و19 م،وقد شهد القرن العشرين تزايدا كبيرا في أعداد نظم الحكم الديمقراطي غير المباشر أو النيابي،وصار غالبية سكان العالم يعيشون في ظل حكومات ديمقراطية نيابية، والتي يطلق عليها في عالم اليوم "الجمهوريات".

وبالإمكان تقسيم الديمقراطية إلى ديمقراطية ليبرالية وديمقراطية غير ليبرالية، فالأولى تكون فيها السلطة الحاكمة خاضعة لسلطة القانون ومبدأ فصل السلطات، ويضمن دستور الدولة للمواطنين (بما فيهم الأقليات) وحقوقا لا يمكن انتهاكها ، أما الثانية فلا توجد فيها حدود تحد من سلطات النواب المنتخبين ليحكموا كما يشاءون، ومع أن تعريفات الديمقراطية وآليات تحقيقها متنوعة من بلد إلى آخر ومن فترة إلى أخرى، إلا أن هناك إجماع نسبي في عالم اليوم بأن نظام الحكم الجيد يعني نظام الحكم الديمقراطية ، وشكل الديمقراطية الذي تختاره دولة ما يتوقف على تاريخها .

د- مرحلة النضج الديمقراطي: تهدف إلى تحسين الأداء الديمقراطي برفع المشاركة لدى المواطنين بحيث تحقق الرفاهية الاجتماعية .

يرتبط مفهوم التحول الديمقراطي بالعديد من المصطلحات المتشابهة والقريبة منه في معناه كالانتقال الديمقراطي والتحول الليبرالي والإصلاح السياسي والتعددية الحزبية، وفي الوقت الذي نلحظ أن هذه المفاهيم تمتاز بقدر من التداخل والتقاطع نراها تتمتع في الوقت نفسه بقدر من بعض الاختلافات الجزئية والتفصيلية، وهذا ما سنحاول الإشارة إليه كالتالي:

أ – **الانتقال الديمقراطي:** يعتبر مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي تتسم بتنوع أشكالها ، وفي إطارها يتم صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بالطرق سلمية تنتهي بوضع دستور ديمقراطي وتنظيم انتخابات حرة وتوسيع نطاق المشاركة السياسية، إذ يعيد مفهوم الانتقال الديمقراطي النظر في مفهوم الثورة بوصفه تعيينا نظريا لمنهج التغيير وأدواته الوظيفية، كما يمثل قطيعة مع إستراتيجية الثورة في أساليبها وفي منهجها واستمرارية لها في مضمونها الاجتماعي والسياسي بوصفها تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي والاجتماعي ، والانتقال الديمقراطي حالة فاصلة يختلف عن التحول الديمقراطي الذي يعد حالة مستمرة .

المطلب الرابع :عوامل التحول الديموقراطي.

فى خضم التطورات التي يعيشها العالم اليوم عبر الزخم الإعلامي الرهيب والتطور التكنولوجي الكبيرفي مجال الإتصال، أصبح من الصعب عزل أي حراك شعبي عن واقعه الإجتماعي والإقتصادي والسياسي، بل وحتى الثقافي والأخلاقي ، هذه العلاقة الوطيدة التي فشلت الأنظمة السياسية التسلطية في تفكيكها تميزت في أحداثالربيع العربي ببروز العديد من العوامل المؤثرة فيها، هذه الأخيرة التي تميزت بتنوعها وتعددها بين ما هو محلي واقليمي ودولي عالمي، والنموذج التونسي في في هذا السياق الثوري كانت له العديد من العوامل التي أثرت في تجربته، سنحاول التطرق لها من خلال هذه الورقة[1].

أولا : العوامل المحلية المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي:

تنقسم هذه العوامل المحلية التي أثرت بشكل مباشر في إحداث التحول الديمقراطي في نمط التحول عبر القاعدة من خلال الحراك الشعبي الذي أدى إلى إسقاط النظام التسلطي إلى عوامل سياسية و إجتماعية وإقتصادية **وتتمثل في :**

1– عز الدين عبد المولى، " دور الإعلام في ثورة الشعب " ، ملفات الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية، مركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة ، ص 14.

1-العوامل السياسية:

لا يمكن تحقيق إستقرار سياسي إلا عبر خلق توازن بين النظام السياسي وبيئته الإجتماعية، وأي إخلال بهذا التوازن سوف يؤدي بشكل مباشر إلى حدوث أزمات نتيجة سوء ديكتاتوريات ومن أجل تفادي مثل هذا السيناريوا يجب على النظام السياسي تحقيق أربعة أبعاد أساسية :[1]

أ. أن يعكس النظام السياسي قيم المجتمع المختلفة
ب. أن تعكس سياسات النظام مصالح وأهداف الجماعات والطبقات المؤثرة في المجتمع
ج. أن يوجد النظام السياسي قنوات إتصال تربط بين أجزاء الجسد المجتمعي
د. أن تعكس نخبة القوى المجتمعية المختلفة
هـ. وما حدث في تونس من خلال الحراك الشعبي كان نتيجة خدمية لعدم قدرة النظام السياسي السابق على خلق من هذه التوازنات المجتمعية،كا هذا بالإضافة إلى مجموعة من العوامل المحلية الأخرى،كان سببا في التحول الديمقراطي نستعرض منها:
و. توسع الفجوة بين الخطاب السياسي والواقع الإجتماعي
ز. إنهيار شرعية النظام السابق نتيجة عدم قدرته على إيجاد حلول للمشكلات المجتمعية.
ح. الحضور المكثف للحزب الحاكم، وقمعه لجميع أنواع المعارضة.
ط. طرح مشروع يكرس مبدأ الرئاسة مدى الحياة والحكم الفردي.
ي. ضعف الأحزاب السياسية المعارضة، وعدم تعبيرها عن مصالح الشباب.
ك. تغيب النزاهة الإنتخابية.

2-العوامل الإجتماعية:

العامل الإجتماعي لعب دوراًمفصليا في التأثير على التحول الديمقراطي في تونس، من خلال مجموعة من المشكلات المطروحة بشدة في الساحة السياسية في تونس وتتمثل في:

1- ناجي عبد النور ،" الحركات الإحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياس " ، مجلة المستقبل العربي ،ع : 387 ، 2011 ، ص 138.

أ- **البطالة:** زادت بطالة الشباب خاصة بين خريجي الجامعات والمعاهد في الفترة التي سبقت الحراك الشعبي حيث تزايد عدد العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات، وفي ظل الظروف المزريةأصبحت البطالة بمثابة القنبلة الموقوتة داخل المجتمع. [1]

ب- الظلم الإجتماعي:

الشعور الذي كان يتأجج في نفوس طبقة كبيرة من المجتمع نتيجة إستحواذ مجموعة من العائلات على مقدرات البلاد الإقتصادية، جعل نوع من الكراهية يخيم على العلاقة بين سائر عموم طبقات المجتمع وبين العائلات الحاكمة. [2]

ج-غياب العدالة الإجتماعية:

أدى فشل السياسة التنموية في تونس بشكل مباشر إلىظهور فوارق إجتماعية أو ما يسمى بالطبقية المجتمعية و بالتالي إستفادت طبقات معينة من المجتمع على حساب طبقات أخرى ، بالإضافة إلىتأثرالطبقة الوسطى في ظل غلاء المعيشة وصعوبة العيش في المدن الكبرى[3] .

3-العوامل الأقتصادية:

العامل الإقتصادي هو أرضية خصبة لتنامي الحركة الإحتجاجية والتي تحولت إلى حراك شعبي حيث أن الضغوط الكبيرة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين، وتتبع ذلك إجراءات خاصة ما تعلق بزيادة الضرائب وتقليص الإنفاق العام وتخلي الدولة عن سياسة التوظيف، لحقت أضراراًبالفقراء والمهمشين بالإضافة إلى زيادة الهوة بين الطبقات، وإزدياد حدة التناقضات والإختلالات داخل المجتمع[4].

1- روضة بن عثمان،" تستطيع أن تثور لكنك لا تستطيع أن تحكم " ، تقرير مقدم لمؤتمر الإتحاد الإفريقي ، بريتوريا : مركز معهد الدراسات الأمنية ، ص5.

2- ناجي عبد النور ، مرجع سبق ذكره ، ص 141.

3- المرجع نفسه ، ص 142.

4- المرجع نفسه ، ص 142.

ثانيا : العوامل الإقليمية المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي :

طرأت العديد من المتغيرات الإقليمية على الساحة العربيةوالتى كان لها دور كبير في التأثير على عملية التحول الديمقراطي نذكر منها:

التضييق الكبير المفروض على الشعب على المستوى العربي خاصة فيما تعلق بالقيود الإدارية والرسوم النقديةوالمضايقات الحدودية التي تعيق التنقل إلى بلدان العلم العربي بغرض العمل أو التجارة والتي تعتبر المصدر الرئيسي لرزق الكثير من البلدان الحدودية، وهو ما أدى إلى زيادةالحراك الإجتماعي، فعلى سبيل المثال الرسوم التي فرضتها الجماهيرية الليبية على دخول أبناء الشعب التونسي إلى الجماهيرية[1] .

الاختلاف في نسبة الإنفتاح على الحريات بين تونس والجزائر حيث تشهد الجزائر في هذا الإطار مستوى مقبول من الإنفتاح في مجال الحريات العامة والخاصة، وذلك بالعودة إلى التقارير الدولية التي تنفي وجود معتقلات سرية في الجزائر وعدم وجود سجناء للرأي والكلمة بالإضافة إلى جو الحريةيساعد المعارضة على النشاط ولو بنسب ضعيفة، في حين يختلف الوضع تماما في تونس من ناحية الإنقلاب وملاحقة النشطاء بالإضافة إلى معارضة مشتتة في أوروبا مثل حركة النهضة وعدم وجود حريات في المنابر الإعلامية، بالإضافة أيضا إلى سيطرةالمؤسسة الأمنية على الساحة، بحيث أصبحت تشكل هاجس المواطن التونسي وترعبه كل هذا التباين الإقليمي بين الشعب التونسي ونظيره الجزائري سبب نوع من الضغوط النفسية ساهمت بشكل كبير في إشعال فتيل الحراك الشعبي الذي أسقط النظام ومهد الطريق أمام الإنتقال الديمقراطي[2] .

ساهم الإختلاف في النظام الإقتصادي في الحراك الشعبي الذي سارع في وتيرة التحول الديمقراطي على إعتبار عدم القدرة على التصدي للحراك الشعبي بواسطة شراء السلم الإجتماعي، وهو ما حدث في الجزائر من خلال جملة البرامج والمشاريع الموجهة للشباب، وسياسات التشغيل

1- المرجع السابق ، ص 143

2- تقرير الإجتماع التشاوري الثالث لمجلس الممثلين ، كوبنهاغن : المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان ، 2012، تم الإطلاع عليه في يوم 2014/04/10 - الساعة 14:40. ومتاح علي الرابط التالي: www.emhrf.org

والسكن المنتهجة والتي ساعد دخل البترول في إنجاحها، ما أجل التحول الديمقراطي إلى أجال غير مسماة في حين قرب في اجالها في تونس[1] .

ثالثا: العوامل الدولية المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي :

العوامل الدولية تعتبر من أهم المؤثرات على مسار التحول الديمقراطي في أي مجتمع، وهي في نفس الوقت دافع أساسي وسبب حقيقي يدفع الشعوب إلى المطالبة بالديمقراطية كآلية للحكم ونمط للحياة .

المطلب الخامس : آليات التحول الديمقراطي ومؤثراته.

لم يتحقق حتى الآن الانتقال الديمقراطي للسلطة ولم يتم الأخذ بقواعد التداول السلمي في الغالبية الساحقة من أنظمة الحكم في البلدان العربية، حتى لو اعتمدت تلك القواعد، فإن الكثير من العقبات تعترض طريق ضبط آليات الانتقال، لاسيما في ظل غياب مؤسسات دستورية ورقابية، اضافة إلىضعف القضاء ومحاولات الهيمنة عليه أو توجيهه، بحيث لا يتمكن من القيام بدوره لحماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية، وردع السلطات التي تتغوّل على القوانين والأنظمة أو تتجاوز على قواعد العدالة.

آليات التحول:

إذا كانت البلدان العربية تشترك في الإشكاليات، فإن لكل بلد خصوصيته، لاسيما باختلاف تركيبته الاجتماعية والفئوية والدينية والطائفية والمذهبية والإثنية، الأمر الذي اتخذت فيه مسارات التغييرات أشكالاً وطرقاً مختلفة في طبيعتها ، وإنْ جمعتها بعض المشتركات، لاسيما المطالبة بالحريات والكرامة ومحاربة الفساد .وحين عجزت المؤسسة السياسية والدستورية عن تحقيق التحوّل السلمي للديمقراطية، وفقاً لآليات التداول، فقد اندلعت الحركات الشعبية ، لاسيما بقطع الطريق على الحاكم بالنزول إلى الشوارع والساحات العامة والتظاهر احتجاجاً على شحّ الحريات وتردّي الوضع الاقتصادي والتخلف الاجتماعي الذي ظلّت المنطقة العربية تعانيه، على الرغم من الواردات الهائلة التي تدخلها سنوياً، والتي تم تبديد الكثير منها، لدرجة أن دولاً مثل ليبيا والجزائر والعراق،وهي بلدان نفطية غنية، ظلّت شعوبها أقرب إلى الفقر، بل بعض الشرائح دون خط الفقر، بسبب

1- عزمي بشارة ،" أسباب إندلاع الثورة التونسية " ، برنامج في العمق ، الجزيرة ، بث يوم الإثنين 2011/01/17 على الساعة 19:05 بتوقيت غرينتش.

سياساتها غير العقلانية وتبديد المال العام وتخصيص ميزانيات هائلة لشراء الأسلحة، فضلاً عن سوء توزيع الثروة وغياب العدالة الاجتماعية .[1]

المنطقة العربية ظلّت تعاني عدم اعتماد آليات الانتقال الديمقراطي السلمي، وبرر الحكام تمسّكهم بالسلطة بذرائع ومزاعم مختلفة،ولا فرق في ذلك سواءً كانت الأنظمة ملكية أو جمهورية، بل إن النظر إلى الديمقراطية من جانب الأنظمة السياسية السائدة كان أقرب إلى الاتهام باعتبارها "صناعة غربية" يراد بها استهداف بلدان المنطقة وتدميرها، ولعل مثل هذا التصوّر ربط كل شيء بما فيه الرغبة في التغيير وظهور الانتفاضات الشعبية وهى"مؤامرة" مدعومة من الخارج، حيث أسهم الغرب في تدريب بعض الأفراد، ليقوموا بتهييج الشعوب العربية . هكذا يختزل بعض الحكام أو من يقوم بالدفاع عمّا هو قائم بحجة عدم معرفة البديل، حركة الشعوب أحياناً، ليحشرها لتدخل في متاهات أو تصوّرات سياسية أو أفكار مسبقة، خصوصاً عندما يتم التمسك بالمواقع والتشبث بالمصالح، ولا يتم النظر إلى الشعوب بديناميكيتها وتفاعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية في داخلها، خصوصاً عوامل التغيير، التي كانت تختمر ببطء وبعمق، حتى وإنْ بدت كأنها مخدّرة لمرحلة دامت بضعة عقود من الزمان في ظل أنظمة تسلطية، روّضت حركتها وأجهضت تطلعاتها، لكنها عندما اقتنصت اللحظة الثورية لم تدعها تفلت من بين يديها .

وأولى دلالات عدم اعتماد الآليات الديمقراطية في الانتقال السلمي هو عدم وجود دستور ديمقراطي، أو رغبة في إجراء تعديلات دستورية تسمح للقيام بعملية الانتقال الديمقراطي ضمن آليات معروفة وعامة مع أخذ خصوصية كل بلد ومراعاة خلفياته الثقافية، والدلالة الثانية هي غياب قوانين انتخابية معتمدة لقاعدة التمثيل النسبي، فضلاً عن تزوير الانتخابات أو التلاعب بها ، وإنْ كانت لا توجد قاعدة كاملة، إلاّ أن قاعدة التمثيل النسبي أقرب إلى عدالة التمثيل في البرلمانات . وإذا كانت المهمة الأولى للمواطن هي انتخاب من يمثله عن طريق انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، فإن ذلك يعني مقدمة الطريق للمشاركة في إدارة الشؤون العامة من خلال المراقبة وحق التعبير بالوسائل المختلفة، خاصة عبر وسائل الرأي العام المتنوعة والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، وفي ظروف معينة يمكن اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي للوقوف على رأي الشعب إزاء قضايا معينة ومصيرية.[2]

1- عبد العظيم محمود حنفي, استراتيجيات الانتقال الديمقراطي, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات, تاريخ النشر 12-3-2013, متاح على. www.dohainstitute.org

2- محمد عز العرب, "المتغيرات الوسيطة" للعلاقة بين التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي, مجلة الديمقراطية, العدد 55, تاريخ النشر 31-8-2014, متاح على :democracy.ahram.org.eg

والانتقال الديمقراطي، من خلال انتخابات حرّة ونزيهة، كان لا بدّ من استكمال ذلك من خلال تحقيق استقلال القضاء، الذي من دونه لا يمكن إقامة الدولة القانونية والدستورية ذات المؤسسات الديمقراطية. ولعل غياب قضاء نزيه ومستقل هو المشكلة التي تشترك فيها الغالبية الساحقة من الدول العربية، بغض النظر عن أنظمتها، سواءً كانت ، جمهورية أم ملكية، رئاسية أم برلمانية . والتحديات الأساسية التي تواجه التحوّل الديمقراطي، مثل ضعف الثقافة السياسية أو تشوّهها، خصوصاً الثقافة الحقوقية والقانونية بشكل خاص، وينعكس هذا على فلسفة التربية التي تقوم بها الدولة سواءً إزاء مبدأ المشاركة أو مبدأ المساواة وعدم التمييز أو مبدأ المواطنة الكاملة، التي لا تقتصر على حق الانتخاب وإنما تقوم على المشاركة، بحيث تشمل الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا يزال حق المشاركة محجوباً في الكثير من البلدان العربية، كما أن المواطنة لا تزال ناقصة أو على درجات،حيث أن المواطنة لا تستقيم مع الفقر.

إن غياب المفهوم السليم للتنمية الإنسانية الشاملة بمعناها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني والنفسي المتوازن، يعتبرركناً أساسياً للتطور، يشكل أحد عناصر ضعف عملية التحوّل الديمقراطي، خصوصاً في إطار آليات التحوّل السلمي. وبدون تنمية متوازنة في مناطق الحضر والريف، وبين المركز والأطراف، ولاسيما مشاركة واسعة لا يمكن الحديث عن تنمية شاملة، تتطلب تحقيق قدر من الديمقراطية الاجتماعية وتحرير الفرد والمجتمع من وسائل الضغط المختلفة التي تعوق إطلاق طاقاته وإمكاناته. وذلك يتطلب المساواة وتكافؤ الفرص، ويستهدف تقليص الفوارق الاجتماعية والتفاوت الطبقي . [1] أن التربية السليمة تتطلب إعادة النظر في المناهج والأنظمة والبرامج (السائدة) بما يكفل بناء العقل السوي المنفتح على الآخر والقادر على استيعاب عملية التغيير والإسهام فيها وذلك بالاستفادة من الإطلاع على تجارب الآخرين واعتماد الأساليب السلمية لتحقيق ذلك، لا سيما بالاعتراف بحقوق المرأة وحقوق الطفل ونبذ التمييز من أى نوع، وكل ذلك يسهم في معالجة النقص الكبير في الثقافة الديمقراطية وفي التربية المتوازنة، وعبر آليات معتمدة للتحوّل الديمقراطي .

1- يوسف البمراوي, التحول الديمقراطي في العالم العربي, تاريخ النشر 1-2-2011, متاح علىwww.alnad.net

المبحث الرابع :عمليات التحول الديمقراطي.

قضيّة التحول الدّيمقراطي شكّلت ما يعرف بالدمقرطة، مبحث أساسي وهامفي علم السّياسة منذ النّصف الثّاني من سبعينيات القرن العشرين. وعلى أثر هذا الدّفع باتجاه الديمقراطية ظهرت دراسات وكتب وبحوث، ركزتاهتمامها بهذه العمليّة فتناولتها بمختلف جوانبها، بدءاً بالأسباب الدّاعية لهذا التّحول، مروراً بطرق التحوّل، وانتهاءً بطبيعة النّظم السّياسيّة بعد حدوث هذا التّحول وجاءت هذه الدّراسات بالتزامن مع "الموجة الثّالثة للتحوّل الدّيمقراطي"، والّتي انطلقت منذ منتصف سبعينات القرن العشرين من (إسبانيا، اليونان، البرتغال) ثم امتدت خلال عقدي الثّمانينات والتّسعينات لتشمل العديد من بلدان أميركا اللاتينيّة وآسيا وافريقيا وشرق وسط أوروباإن عملية التحوّل الديمقراطي من الناحية النظرية هي عمليّة الإنتقال من النّظم التّسلطيّة إلى أخرى غير تسلطيّة أو تعدّديّة، والتّخلص من نظم الهيمنة نحو صيغ أكثر ديمقراطيّة في الحكم يكون عمادها مبدأالتحول الديمقراطي والمساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في الحياة العامة، وتوسيع هامش الحريّة واحترام حقوق الإنسان،أما من الناحية العملية فمن خلال مجموعة من المؤشّرات الهامة تساهم في قياس درجة هذا التحوّل، فتعرّف هذه الظاهرة من خلال الإتجاه العملي على أنّها تراجع نظم الحكم غير الديمقراطية لتحلّ محلّها نظم حكم ديمقراطيّة، وتعتمد على ثلاث مبادئ أساسيّة يمثل توافرها المعيار الأساسي لقياس مستوى التحوّل وهي:

1- مبدأ الحريّة التنظيميّة والفكريّة: ويشمل حقّ التنظيم الحزبي ،وحرية التعبير، والتعددية السياسية. [1]

2- مبدأ التّداول السّلمي للسلطة: طبق قواعد قانونيّة وإجرائية معروفة، ومحدّدة بما فيها حق الأغلبية في تسلّم مسؤولية الحكم من خلال الإنتخابات العامة الحرة النزيهة والمباشرة، ومنع احتكار السلطة من قبل شخص أو جماعة. [2]

1- فيصل سعيد قاسم المخلافي ,المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجمهورية اليمنية 1990-2006 , رسالة دكتوراة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة ,2010.

2- حسنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات،بدون سنة ، ص 201.

3- مبدأ المساواة: يتضمّن المساواة وتكافؤ الفرص أمام الجّميع، ويجعل من القانون الصّادر عن السّلطة التشريعيّة المنتخبة المرجع الرئيسفي التعامل بين جميع أفراد الشّعب فيما بينهم .وتطبيق هذه المبادىء. [1]

المطلب الأول: بناء المؤسسات السياسية في المجتمعات.

تعرف المؤسسات بأنها مجموعة من القواعد والأدوار والمعايير المتمحورة حول هدف يُلبي حاجات معينة لمنتسبيها. بمعني يمكن النظر للمؤسسات علي انها مجموعة من العلاقات الانسانية الدائمة والمستقرة نسبياً للأفراد الذين تجمعهم مصالح وأغراض مشتركة. وبمعني آخر نستطيع فهم المؤسسات علي أنها كل الهياكل التنظيمية والإجراءات الدائمة للنظام السياسي التي تُوجه وتُقيد وتُراقب سلوكيات وتصرفات المواطنيين في الدولة, وهي أيضاً الركائز والأسس التى يقوم عليها المجتم، وتتمثل خصائص المؤسسات السياسية في:

(أ) الوجود: بمعني أين يمكن أن توجد المؤسسات السياسية؟ وهنا يمكن القول بانه ليس بالضرورة ان توجد المؤسسات السياسية فى مكان أومقر أومبني واحد بل من الممكن أن توجد في أماكن متعددة أو كروابط ينتمي لها أفراد متواجدونفي أماكن مختلفة ودون أن يكون لها مكان معين. ومثال هذا رابطة القبيلة أوالعشيرة أوالشعب. [2]

(ب) التفاعل: من المتعارف عليه إنه من طبيعة المؤسسات السياسيةالتعامل بفاعلية مع قيمها وقواعدها وعاداتها مما يقود في النهاية لتكوين ثقافة سياسية خاصة وعقلية قادرة وفريدة لكل مؤسسة من هذه المؤسسات. وطبقاً لهذا الفهم يمكن إستخلاص أن المؤسسات هي مُكون أساسي وضرورة من ضروريات تجسيد وتفاعل القيم في كل مجتمع وبدون هذا المُكون لا يمكن لأي شعب تطبيق المبادىء والقيم التى يؤمن بها ولا الشعارات التى يرفعها التطبيق الصحيح.

(ج) الإنتماء: أن تقوم المؤسسات بتعريف وتحديد نوع وطبيعة الانتماء الذي تسعي الي توفره في أعضائها. وبمعني آخر تشترط المؤسسات علي أعضائها أن ينتموا ويحترموا ويلتزموا بكل النظم والإجراءات والاعراف التى ثم وضعها والاتفاق عليها لكي تستطيع القيام بدورها علي أحسن وجه.

1- هايل ودعان الدعجة، مفهوم التحول الديقراطي،جريدة الرأي،بدون سنة، ص 2.

2 - http://mohamedberween.blogspot.com.eg/2011/11/2-2_7509.html

وظائف المؤسسات :للمؤسسات السياسية اليوم وظائف ومهام عديدة ومتشعبة لعل من أهمها[1] :

(1)التمكين: هو القيام بمساعدة الدولة والمجتمع علي إيجاد القيم المناسبة وترسيخ القواعد العامة ووضع وتحديد خريطة المشهد السياسي الذى يعمل فيه المنتمون لها .

(2)التوفيق: هو محاولة القيام بعملية التقريب والملاءمة وبناء الجسور بين القيم المتناقضة في المجتمع. أى قيام هذه المؤسسات بعملية الجمع بين القيم المتنافسة والمتصارعة أحياناًمثل محاولة التقريب بين قيمة "الحرية" من جهة وقيمة "المساواة" من جهة آخري وأيضا عملية مزج مفهوم "النظام الاجتماعي" مع مبدأ "حق الحرية." أضف لذلك قيام المؤسسات بمحاولة نقل المعرفة والخبرة والثقافة السائدة في المجتمع من عبر الأجيال .

(3)التنظيم: ويقصد بهاعملية تنظيم المواطنيين فى الدولة ووضعهم في مهام مختلفة وهياكل متنوعة تختلف بختلاف القواعد والاعراف والقيم التى تتضمنها هذه المؤسسات وأساسها المقدرة والكفاءة والعلم. ويقصد بالتنظيم هنا وجود لوائح ونظم داخلية لهذه المؤسسات تُشكل الأساس الذى يقود لنجاحها أوفشلها. والهدف الأساسي من التنظيم هو إعداد وتخطيط وتنسيق ومراقبة الأنشطة بحيت يتسني للافراد الحصول علي السلع والخدمات والنشاطات التي يحتاجونها في الوقت والمكان المناسب .

(4)الترشيد: ويقصد به قيام المؤسسات الحديتة بعملية توجيه النمو والتطور في الدولة وتحفيز المواطنيين علي أداء واجباتهم من خلال إعطاء معني وهدف للأنشطة التى يقومون بها. ويمكن إعتبار المؤسسات السياسية ومكوناتها في أي مجتمع العمود الفقري والمصدر الرئيسي للنمو والتطور بكل أبعاده وخصوصا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن هذا يمكن استنتاج أن من أهم الأسباب التىأدتللفقر والتخلف والجهل فيما يُعرف اليوم بـ "دول العالم الثالث"هو عدم وجود مؤسسات حديتة ومتطورة بجانب قيام الانظمة الدكتاتورية بإصدار قوانين وقيود تعوق العمل المؤسسي وتُجرم كل الأعمال الجماعية التى لا تخدم مصالحها حتى ولو كانت مُفيدة .

(5)المشاركة: هى ضرورة وجود المؤسسات المناسبة لنجاح أي عملية مشاركة سياسية حقيقية في أي دولة. بمعني أن غياب هذه المؤسسات العصرية والمناسبة سيؤدى حتماًإلى إنتشار ظواهر سلبية عديدة من أهمها الفوضي والغش والرشوة والمحسوبية والفساد ومن ثم عرقلة النمو والتطور

1 –http://kelaa.ibda3.org/t162-topic

وفي النهاية وجود نظام حكم دكتاتوري مستبد. ووجود هذا الوضع في أي دولة يُجبر المواطنيين الي اللجوء الي مؤسساتهم التقليدية لتحقيق مصالحهم وأهدافهم الشخصية .

(6)المشروعية: بمعني رغبة أي شعب أن يجعل عامل "القوة السياسية" نصيرا للحق والعدل وليس ضدهما لابد عليه ان يقوم ببناء مؤسسات حديتة وقادرة ومناسبة من جهة وأيضاً العمل الجاد من أجل تطوير المؤسساته التقليدية في المجتمع من جهة آخري. بمعني أن وجود المؤسسات في أي مجتمع هوشرط أساسي وضروري لإضفاء المشروعية علي تصرفات الدولة. وعليه يمكن القول بإن بناء وتطوير المؤسسات السياسية هو أهم ما يفرق ويميز الدول المتقدمة اليوم عن الدول المتخلفة .

(7)الإستقرار: هو عملية تحقيق الإستقرار والحافظ علي مكونات المجتمع المختلفة وإتاحة الفرص للجميع لتحقيق أهدافهم المشروعة داخل أطر وآليات الدولة المعترف بها. وذلك لأن الاستقرار في أي مجتمع هو ركيزة هامة من ركائز وشروط النمو وبدونه لا تستقيم الحياة بشرط ألا يكون ثمن هذا الاستقرار التضحية بالقيم الإنسانية الأخري وخصوصاًالعدل والأمن والحرية .

أنواع المؤسسات السياسية:

(1) الدستورية:

فوجود الدستور في حدّ ذاته من أهم المؤسسات لبناء وإستقرار أي دولة حديثة وذلك لأن الدستور هو التعبير والتجسيد الحقيقي لإرادة الشعب ومن أهم أسس ومُكونات الدول. وهو الوثيقة التى يجب الرجوع اليها لمعرفة الإجابة علي السؤال "من يحكم ... وكيف؟" بمعني آخر أن الدستور هو التعبير الأساسي والجوهري وهو الإتفاق الذي لابديل عنه لتحديد الكيفية التى يتم بها حكم وتنظيم مجتمع ما. فالكل يعلم بأن التنظيم الإداري وهياكل السلطة والاجراءات العامة التى تصدرها الدولة هي فى الحقيقة جوهر وإنعكاس لمفهوم الدستور سواءً كان هذا الدستور مكتوباً أوغير مكتوب. وعليه يمكننا إعتبار وجود الدستور أوغيابه مؤشر أساسي ومهم علي مكانة وقيمة وأهمية المؤسسات فى أي مجتمع.

نلاحظ انه لا قيمة لوجود دستور مهما كان رائعا بدون وجود مؤسسات عصرية تقوم بترجمته علي أرض الواقع. ومن جهة آخر لا فائدة من وجود مؤسسات اذا لم تكن منطلقة من الدستور ومحكومة بالقانون.

كذلك ضرورة النظر الي الدستور والمؤسسات علي أنهما وجهان لعملة واحدة ولا يمكن فصلهما. أى لا يمكن وجود دولة دستورية عادلة إلا إذا كانت دولة مؤسسات , ولا يمكن لدولة دستورية أن تستمر بفاعلية وتأثير إلا إذا تم تجسيدها في شكل مؤسسات حديثة ومتطورة.

(2)الحكومية :

ان أهم وظائف صنع السياسات والقرارت في جميع المجتمعات الحرة والمتقدمة اليوم قد تمتقسيمها الي ثلاثة أنواع رئيسية هي:

(أ) التشريعية: وهى تشمل كل السلطات التى من حقها صناعة السياسات والقرارات في الدولة.

(ب) التنفيدية: وهى تتضمن كل السلطات التى من واجبها تنفيد السياسات والقرارات في الدولة.

(ج) القضائية: وهى تشمل كل السلطات التى من حقها تفسير معني السياسات والقرارات. بالإضافة الي هذه السلطات الثلاث هناك مؤسسات حكومية آخري عديدة كمؤسسة الانتخابات التي أصبحت مؤسسة من أهم المؤسسات وخصوصاًفى الدول المتقدمة. وهناك علي سبيل المثال لا الحصر مؤسسات آخري كالجيش والبوليس والأمن والضرائب التي أصبحت أيضاً من أهم المؤسسات فى كل الدول الحديته. وبإختصار شديد يمكن القول بأن وظيفة المؤسسات الحكومية هى بالدرجة الاولي وضع وتنفيد السياسات وتفسير القوانين وتحديد اللوائح وفرض القيود الدستورية التى تؤدي الي توفير العدل والإستقرار والأمن فى الدولة.

(3)الأهلية :

هو ما يُعرف اليوم بمؤسسات المجتمع المدني فهي عبارة عن المنظمات غير الحكومية وتشمل كل المؤسسات التطوعية التي يؤسسها الافراد في المجتمع والتي يمكن أن تأخذ أشكال متعددة وأحجام مختلفة. بمعني تقوم هذه المؤسسات بإستعاب كل النشطاء الغير عاملين في مؤسسات الدولة والذين يطالبون بحقوقهم ويعبرون عن أفكارهم وآرائهم في كيفية بناء المجتمع وتطويره. ولعل من أهم هذه المؤسسات اليوم الاتحادات والنقابات والجمعيات والروابط وكل قوى الشعب العاملة الموجودة في المجتمع ماعدا المؤسسات الحكومية أوالمؤسسات الاقتصادية والتجارية.

(4)الاقتصادية :

تعرف المؤسسات الاقتصادية بأنها مجموعة من الأنماط والأساليب والأدوار والمعايير والانشطة التى تنظم إنتاج وتبادل وتوزيع وإستهلاك السلع والخدمات في مجتمع ما. ويشمل هذا النوع من المؤسسات كل المنظمات (حكومية أوخاصة) التجارية والمالية كالأسواق والشركات والمراكز التجارية التي تنتج وتصنع وتوزع السلع والخدمات في المجتمع. فهي كل المؤسسات التي تسعي إلي تأمين حاجات المواطن

(5)الإجتماعية :

هذا النوع من المؤسسات يشمل كل المنظمات الإخري الغير حكومية ولا الأهلية ولا الإقتصادية. وفي العادة تتكون كل مؤسسة من هذه المؤسسات الاجتماعية من مجموعة من النظم والمعتقدات والعادات والممارسات التي تحدد كيف يمكن لإعضاء هذه المؤسسة التعامل مع بعضهم وتلبية احتياجاتهم الأساسية في المكان الذي هم فيه. ولعل خير مثال علي هذا النوع من المؤسسات هو وجود الروابط التقليدية وخصوصاًالأسرة والقبيلة والعشيرة والطائفة والنوادي والاسواق .

(6)التعليمية : وتشمل المؤسسات التعليمية نوعين وهما :

(أ)**الرسمية:** كالمدارس والمعاهد والكليات والجامعات والبرامج التعليمية المتخصصة للتدريب المهني والتقني.

(ب)**غير الرسمية:** كقيام الدولة بتوفير أنواع مختلفة من أماكن التعليم الغير رسمية في كل أنحاء الوطن والتى لعل من أهمها المكتبات العامة, والمسارح, والمراكز العلمية والثقافية, والمتاحف, والمشاريع التعليمية والتطوعية. ومن أهم وظائف المؤسسات التعليمية عموماً هو تقديم المعرفة وإعداد المهارات الضرورية لبناء الدولة وتقدم المجتمع وأيضا للمحافظة علي الثرات والثقافة والعمل علي نقلها عبر الأجيال .

(7)الدينية :

وتلعب الدور الرئيسي والأساسي في كل مجتمع في تربية وتعليم الانسان وذلك لان التدين ضرورة إنسانية ولا يمكن ان تجد مجتمع يخلو من هذه الظاهرة مهما كان نوعها أودورها. ومن أهم وظائف هذا النوع من المؤسسات هو مساعدة الأنسان علي تلبية رغباته وحاجاته النفسية والروحية ومساعدته علي إيجاد الإجابة علي الأسئلة الفلسفية العديدة التى لعل من أهمها "ماهو الانسان؟" و"ما معني الحياة؟" و"لماذا وجد هذا الانسان علي هذه الارض؟".

(8) الإعلامية :

يشمل هذا النوع من المؤسسات كل وسائل الاتصال المكتوبة والمقرؤة والمشاهدة والمسموعة والتى لعل من أهمها اليوم الصحف والمجلات والراديو والتلفزيون والافلام وجميع التسجيلات والكتب والانترنت وكل وسائل الاتصال الإكترونية الأخري.

ومن أهم وظائف الإعلام اليوم[1]:

(أ) يُمكن الإعلام الناس من الحصول علي المزيد من المعلومات بطرق وأساليب مختلفة عن الأحداث التى تدور في العالم.

(ب) يقوم الإعلام بتقديم خدمات الترفيه ونشر الأخبار والمعلومات المتعلقة بذلك للأفراد.

(ج) يعتبر الإعلام اليوم من أهم عوامل تنشئة وتربية الأفراد في كل المجتمعات وبواسطته يستطيع الأفراد التعلم والتفاعل والتواصل مع بعضهم بغض النظر عن المكان الذى هم فيه.

(د) يلعب الإعلام دورأهام وحاسم في تشكيل وتوجيه الراي العام في الدول.

(هـ) يقوم الإعلام بدور هام وضروري جدا هو مراقبة تصرفات السلطات وسلوكيات السياسيين ووضع ضغوط عليهم ومحاسبة أعمالهم وتصرفاتهم.

فيتضح جليا أهمية وضرورة المؤسسات الإعلامية في بناء وتطوير أي دولة عصرية. وعليه فلابد من الإهتمام بهذه المؤسسات والتأكيد علي إستقلاليتها، ونتيجة لأهمية المؤسسات

1 –http://www.bna.bh/portal/news/550455

الإعلامية يعتبرها علماء السياسة اليوم "السلطة الرابعة" في تركيبة النظام السياسي لكل دولة تريد أن تكون حديثة ومتقدمة .

المطلب الثاني :حرية الرأي والتعبير فى المواثيق الدولية والتشريعية.

الحق في حرية الرأي والتعبير يتضمن حريتين متلازمتين يستحيل الفصل بينهما أو ممارسة إحداهما دون الأخرى، حرية الرأي وحرية التعبير، وإن ضمان ممارسة هذا الحق بمثابة الركن والأساس لبناء المجتمعالديمقراطي وتطويره و بقائه" وهو وسيلة وليس غاية...الهدف الرئيسي من حمايته وضمان تمتع الأفراد به،هو تثوير الأفراد في التمتع وشحذ هممهم وطاقاتهم، وإشراكهم في إدارة الحياة العامة في البلاد وضمان الحكم السليم بمتابعة ما يحدث وإبداء الرأي فيه"، ولتحديد مفهوم حرية الرأي والتعبير في ظل الشرعة الدولية، لابد من تحديد المعايير الدولية التي تشكل الأساس القانوني الدولي لحرية الرأي والتعبير، كما جاءت بكل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان1948، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966،وبمقارنة مضمون المواد الناظمة لهذه الحرية على صعيد الإعلان العالمي والعهد الدولي، يمكن القول أن هناك تماثلاً شبه كامل بين تلك المعايير التي تناولتها المادة 19من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وتلك الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولعل الفارق الوحيد فى هذا الخصوص هو التوسع الذي تميز به العهد الدولي حال استعراضه لمضمون هذا الحق[1].

1) لكل إنسان الحق في اعتناق آراء دون مضايقة "، رسخت هذه الفقرة من المادة 19 المذكورة لمفهوم حق الإنسان فى حرية الرأي كمعيار ومبدأ قانوني دولي دون استثناء أو قيد عليه، وأكدت على حقيقة أن الإنسان كائن إجتماعي، عاقل مفكر، له مطلق القدرة و الحرية على اعتناق ما يريد، وما يراه صحيحاً من المعتقدات والأفكار والآراء والتوجهات، وذلك دون إجبار أو إكراه من أي جهة كانت، بما في ذلك الأفراد والجماعات السياسية والدولة، (ومن الأمثلة على هذه الضغوط: السياسية أو الأمنية أو المالية أو الإجتماعية) وفي أي مجال سواءًالديني أو الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي وغيرها، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الحق في حرية الرأي لا يمكن ممارسته استقلالاً، فالإنسان مدني بطبعه، وأن اعتناق الآراء لا يكون من

1- نزار أيوب،حرية الرأي والتعبير في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية،دراسة في ضوء المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والتشريعات الفلسطينية رام الله: مؤسسة الحق، 2001 ، ص32 .المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، سلسلة الدراسات رقم1، ص 24.

فراغ، إذ لابد له من مدخلات تتمثل في التماس الأفكار والمعلومات وتلقّيها بحواسه ، لذلك كان التلازم والتكامل بين حرية الرأي وحرية التعبير[1].

2) نصت المادة المذكورة على أن "لكل إنسان حق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق الحريةفي التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقّيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود سواءً في شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأي وسيلة أخرى يختارها ."ورسخت هذه الفقرة مفهوم حق الإنسان بحرية التعبير كمعيار ومبدأ قانوني دولي، ونظراً لخصوصية التلازم والتكامل بين حرية الرأي والتعبير.

وتناولت هذه الفقرة كلا الحريتين بإعتبارهما حق واحد، فالتماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقّيها مدخل لحق الإنسان في صياغة آرائه وأفكاره ومعتقداته بحرية، وبأي طريقة كانت شفاهة أو كتابة أو فناً أو احتجاجاً أو مظاهرة أو مسيرة أو غيرها من الطرق وللإنسان مطلق الحرية في سماع الآخرين والإنصات لأقوالهم، والتعبير يجوز تقييدها مع الأخذ في الاعتبار أن الأصل في التشريع سواءً الدولي أو المحلى الخاص بحقوق الإنسان والحريات العامة هو السماح وأن الاستثناء هو التقييد .وبناءً على ذلك ، فإن حرية التعبير وإن لم تكن مطلقة فإن القيود الواردة عليها في هذه الفقرة ، كمعيار دولي، يجب أن تكون في أضيق الحدود، لضبط ممارسة الأفراد لها وللحيلولة دون استغلالها بشكل مخالف للغاية والأهداف التي أُقرت من أجلها، وهو الوصول إلى توازن منصف بين حقوق الفرد وحرياته في مجتمع ديمقراطي، كما أنهمؤشر على احترام الدولة لهذا الحق لأن التفاعل بين مبدأ حرية الرأي والتعبير وهذه القيود يوضح النطاق الفعلي لحرية الفرد، وأن تكون تلك القيود محددة بنص القانون وضرورية لتحقيق أهداف وغايات محددة هي[2]:

أ- احترام حق الآخر وسمعته ، وهو مبدأ يفرض احترام حقوق الآخرين ، فلا يجوز لأحد أن يبرر انتهاك حقوق الآخرين استناداً إلى حقوقه الخاصة، وفي مجال حرية الرأي والتعبير فإن الهدف الأساسي لممارستها هو إنارة الرأي العام، وتزويدهبالمعلومات المفيدة وليس التعرض لسمعة الآخرين وسبهم وإذاعة الأخبار الواردة عنهم.

ب- حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة، وهي مفاهيم تشترك جميعا في كونهانسبية ومرنة وفى تغير و تطور طبقاًلما يسود من حضارة وثقافة وتقاليد.

1- نص المادة 19 من العهد الدولي بالدراسة والتحليل لتحديد المفهوم والمعايير الدولية لحرية الرأي والتعبير.

2- عبد الله خليل، الحماية القانونية للصحفيين وأخلاقيات العمل الصحفي، منشور على الصفحة الالكترونية: www.cdfj.org ، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان- سلسلة الدراسات رقم 1، ص 24.

المطلب الثالث : المواطنة ودورها في دعم المشاركة السياسية.

تحقيق الاستقرار والتضامن الاجتماعي ودعم مبدأ المواطنة :يرتبط التكامل الاجتماعي– السياسيبالمشاركة السياسية: [1] وذلك من خلال التأكيد على قيمة المساواة في الحقوق والواجبات داخل المجتمع، ويتوقف تحقيقها على نجاح النظام السياسي في إنجاز مجموعة من العمليات المرتبطة والمتداخلة معاً في آن واحد كتلك المتعلقة بالتغلغل الجغرافي للنظام في كل أقاليم الدولة وبسط سيطرتها وسلطتها عليها، وكذا العمل على تخطي الفجوة بين الصفوة السياسية والجماهير من جهة وداخل صفوف الصفوة ذاتها من جهة أخرى، بالإضافة إلىإدماج مختلف الطبقات والجماعات العرقية والسوسيوثقافية داخل المجتمع لتتفاعل مع النظام في إطار هوية وطنية واحدة تؤكد على مفهوم الولاء والانتماء إلى الأمة والدولة الوطنية التي تمثلها بما يضمن دعم واستمرار البناء الكلي للمجتمع وتحديثه، وتتأكد قيم المساواة والحقوق والواجبات في النظم التعددية خاصة إن عرفت ما يسمى بظاهرة "الائتلاف "وتجميع الأحزاب في جبهة وطنية واحدة من أجل تحقيق أهداف وطنية مشتركة ويعمل هذا على تطوير نسق الثقافة السياسية بحيث تصبح تنطوي على قيم المساواة كمعيار أساس، وكذا تطوير القدرة التوزيعية للنظام السياسي، وتطوير قاعدة التوزيع في المجتمعات وبنائها على أساس"التكافؤ والعدالة " وهذا يتطلب استحداث برامج وعمليات التنشئة الاجتماعية السياسية المناطة للأحزاب, كما أن التوغل الجغرافي يحقق التكامل الإقليمي والذي يساعد على التكامل الاجتماعي– السياسي سواء في صفوف الصفوة الحاكمة أو بين صفوف الجماهير أو بين الإثنين معاًمن خلال تطوير شبكة اتصالية قوية وفعالة تعمل على تعميق الوعي بالهوية الوطنية الموحدة بين مختلف الطبقات والجماعات.

صور المواطنة.

عمل علماء الإجتماع على حصر صور المواطنة الجديدة التي أبرزتها التطورات العالمية الراهنة، ومن أبرزهم جون يوري أستاذ علم الإجتماع في جامعة النكستر في بريطانيا. وله دراسة مهمة منشورة عن العولمة والمواطنة ذكر فيها أن هناك صوراً جديدة ابتدعت للمواطنة هي بإيجاز [2]:

1– اسماعيل علي سعد، علم الاجتماع السياسي بين السياسة والاجتماع، الأسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص384 – 389 .

2– عبد هللا محمد الفوزان، دستور مدني، المواطنة والتحديات المعاصرة صحيفة عكاظ، مارس،العدد 2111، على الرابط http://www.okaz.com.sa/okaz/osf//C.

1-**المواطنة الايكولوجية:** أو البيئية وهي تتعلق بحقوق والتزامات موطن الأرض.

2- **مواطنة الأقلية:** وهي تتضمن حقوق الدخول في مجتمع ما والبقاء في هذا المجتمع .

3- المواطنة الكوزموبوليتانية: وهي تعني كيف ينمي الناس اتجاها إزاء المواطنين الآخرين والمجتمعات والثقافات الأخري عبر الكوكب .

4-المواطنة المتحركة: وهي تعني بالحقوق والمسئوليات للزوار لأماكن أخري ولثقافات أخري .

أهمية المواطنة في الحياة الإنسانية[1] : المواطنة تتناول المواطن باعتباره الهدف الأسمى من عملية الصالح وأن استقرار الوطن وتنميته لا يتحقق إلا من خلالإصلاح أول لبنة من لبنات تحقيق الوحدة الوطنية وهو الفرد ومن هنا تأتي أهمية المواطنة في الحياة الإنسانية،والمواطنة كمبدأ اجتماعي وقانوني وسياسي ساهم في تطور المجتمع الإنساني بشكل كبير إضافة إلى الإرتقاء بالدولة إلى المساواة والعدل والى الديمقراطية والشفافية، والإنصاف، والشراكة الحقيقية وضمان حقوق وواجبات المواطن.حفظ حقوق المواطن، وتوجب عليه واجباتنحو غيره من المواطنين وتجاه دولته، بمعنى أنها تحفظ للدولة حقوقها تجاه المواطنين. وتؤدي إلى رفع الثقة بين المواطن والدولة.

1- الإعتراف بالتنوع والتعدد العقائدي والعرقي واللغوي والديني والسياسي والثقافي والطائفي والإقتصادي والإجتماعي ...الخ وترتفع عنه في العلاقة بين المواطن والدولة.

2- تمّكن المواطن من تدبير الشأن العام من خلال النظام الانتخابي ناخباً ومنتخباًللمؤسسات المنتخبة التي تعبر عن دولة القانون والمؤسسات. ومن خلال العضوية في منظمات وهيئات المجتمع المدني .

3- تحدد منظومة القيم والسلوك وإكتساب المواطنة والتربية عليها .

4- تضمن حقوق الإنسان في المجتمع والوطن والدولة؛ لكونها تنتقل بالحق الإنساني إلى حق المواطنة عبر تشريعه وتقنينه، كما أن الإهتمام بقضية المواطنة يفرضه تزايد المشكلات العرقية والدينية المنتشرة، والمتتبع لتاريخ المواطنة سيجد أنها واسعة من أقطار العالم وتفجر العنف الإبادة الدموية كانت نتيجة لثلاث تحولات متداخلة ومتكاملة **مرت بها التغيرات السياسية وهي:**

1- الحبيب، فهد إبراهيم،(1426هـ)، الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة. دراسة مقدمة للقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي – الباحة، المملكة العربية السعودية، ص135.

أ. إرساء حكم القانون واقامة دولة المؤسسات.

ب. المشاركة السياسية وتداول السلطة سلمياً.

ج. تكوين الدولة القومية .

واستخلص الباحث أن المواطنة هى إنجاز بشري بغض النظر عن تاريخه العميق إلا أن تنمية المواطنة بمفهومها السابق إنما هو انتاج بشري خاضع لأمرين في غاية الأهمية لا يمكن للمواطنة النجاح بدونهما وهما :

1- المشاركة في الحكم من خلال عملية ديمقراطية تقوم على أساس مشاركة الفرد في ممارسة حقه في الترشيح والتصويت.

2- المساواة بين جميع أبناء الوطن وضمان الحقوق وأداء الواجبات . مما سبق يتبين لنا أن تحقيق مبدأ المواطنة يساهم في رفع مستوى الإستقرار في الدول حتى تعرف باسمدولة المواطنة(وتعني : الدولة القائمة على أساس مدني ومصدرها يستند على الشرعية وأليات ممارسة السلطة فيها آليات ديمقراطية تستند على عقد اجتماعي).

المطلب الرابع : أنماط التحول الديمقراطي.

يقصد بها تلك الأشكال التي اتخذتها عملية التحول الديمقراطي، و الإجراءات التي اتبعت للإطاحة بالنظام عير الديمقراطي، و مع الصعوبة البالغة في تبيان كل حالة من حالات التحول الديمقراطي منفرد، بوصف أن كل حالة لها مسارها و خصائصها المستقلة، تسعى الدراسة في هذا إلى التمييز بين ثلاثة مسارات رئيسية للتحول، مع العلم بأن حالة واحدة قد تتضمن مزيجا من أكثر من مسار للتحول على المستوى النظري، و يمكن التمييز بين ثلاثة مسارات هي: التحول من أعلى، التحول من خلال التفاوض، التحول من خلال الشعب.[1]

1- المسار الأول: التحول من أعلى.

و يتضمن تحول النظام نحو الديمقراطية بمبادرة من قادة النظام أنفسهم الذين يلعبون دورا حاسما في إجراء هذا التحول، و الذي يعني أن قادة النظام السلطوي أو الشمولي هم الذين يلعبون دورا حاسما في إنهاء نظاما غير الديمقراطي و تحويله إلى نظام آخر ديمقراطي.

و يمكن التمييز بين القيادة السياسية المدنية و القيادة العسكرية للنظام غير الديمقراطي، و من ثم يمكن التمييز بين مسارين فرعيين:

1 - https://www.facebook.com/aliabbas213/posts/755408407819702/

1) الأول يتضمن مبادرة من قبل قيادة سياسية مدنية.

2) الثاني يتضمن مبادرة من جانب قيادة عسكرية حاكمة.

2- المسار الثاني: التحول من خلال التفاوض.

يحدث هذا التحول عبر مسار التفاوض عندما ينخرط النظام السلطوي في حوار مثمر مع القوى السياسية و الاجتماعية المختلفة، و ذلك رغبة في وضع أسس مشتركة لإنهاء النظام السلطوي و إقامة نظام ديمقراطي بديل.

و من بين العوامل المهمة التي تدفع قادة النظام السلطوي إلى الدخول في مفاوضات مع القوى المعارضة احتمال أفول نجم النظام السياسي أو أفول نجم إيديولوجيته، و التردي الاقتصادي الذي قد يصل إلى حد الإفلاس، أو ضغوط خارجية متزايدة .

أما بالنسبة للعوامل التي قد تدفع بالقوى السياسية و الاجتماعية المعارضة إلى الدخول في الحوار فقد تتمثل في افتقادها للقوة الكافية للإطاحة بالنظام القائم قسرا، مما قد يدفعها إلى قبول التفاوض على أمل التوصل إلى ميثاق يرضي كافة الأطراف ذات الثقل.

و قد تعددت الحالات التي شهدت هذا المسار و أبرزها وضوحا حالة جنوب إفريقيا كمثال للتفاوض خلال عامي 1989- 1990 بعد سنوات من الكفاح المسلح ضد العنصرية.

و لضمان نجاح الميثاق الذي يتم التوصل إليه عبر التفاوض ينبغي بالضرورة أن يكون ميثاقا شاملا لا يستبعد أيا من الفاعلين السياسيين ذوي الثقل، فيصبح الميثاق بمثابة سياج لعدم الإضرار بمصالح أي طرف، فهو بناء هرمي يعتمد أعلاه على أسفله، و يشتمل على عدة مكونات، فثمة اتفاق بين القيادات العسكرية و المدنية حول شروط إقامة حكم ديمقراطي تتحقق فيه السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، و هناك اتفاق بين الأحزاب السياسية على التنافس وفقا لقواعد الحكم الجديد، و إقامة اتفاق بين أجهزة الدولة و تنظيمات رجال الأعمال و الاتحادات التجارية لاحترام الحقوق و إعادة توزيع المنافع، و من ثم إقامة ترتيبات مؤسسية جديدة تتفق و الإطار الديمقراطي المرغوب.[1]

1- توفيق ، المديني ، تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية ، الطوباوية الأصولية في السلطة ، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2013 ، ص312-313

3- المسار الثالث: التحول من خلال الشعب.

يقصد بذلك أن التحول الديمقراطي يأتي في أعقاب صراعات عنيفة و انتشار أعمال الاحتجاجات من جانب التنظيمات الشعبية و الإضرابات العامة عير المنظمة، و قيام بعض أعمال العنف من جانب القوى الاجتماعية الرافضة للوضع القائم، فتستسلم القيادات السلطوية للضغوط و تبدأ الإصلاحات المطلوبة منعا لتفاقم الموقف سعيا لاحتواء الأزمة التي فجرتها المطالب الشعبية.

و قد تعددت النماذج التي شهدت اضطرابات سبقت عملية التغيير السياسي منها مالي و الجزائر، كما قد تنجح الحركات الاجتماعية الغاضبة في إقصاء قيادة لا تحظى بالقبول و الشرعية على غرار ما شهدته الفلبين التي أجبر فيها الرئيس " جوزيف أسترادا " على التناماوال عن منصبه تحت وطأة التظاهرات الشعبية العارمة التي تطالب بملاحقته قضائيا على مخالفات مالية و انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبها أو شارك مع قيادته في ارتكابها.

و هكذا تتعدد أنماط التحول الديمقراطي، و تجدر الإشارة إلى أن سائر عمليات التحول مع تميزها بالتعقد و تعدد المراحل قد تشهد واقيا تداخل أكثر من مسار من المسارات السابقة لإحداث عملية التحول الديمقراطي أو البدء فيها .

أ. و قد يحدث التحول في أعقاب ثورات اجتماعية.
ب. و قد يحدث التحول تحت سلطة الاحتلال أو بالتعاون معه.
ت. قد يحدث بعد انهيار النظم الاستبدادية إما لموت الحاكم المستبد أو لهزيمة عسكرية تفقده شرعيته.
ث. أو يحدث نتيجة الانفتاح السياسي الذي يقضي إلى مطالب ديمقراطية.

المطلب الخامس : علاقة التحول الديمقراطي بالتحول الليبرالي.

بالرغم من وجود علاقة بين مفهومي التحول الديمقراطي والتحول الليبرالي، فإن التعريفين غير مترادفين، حيث يشير الأخير إلى إعادة تعريف وتوسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد من خلال تقديم عدد من الضمانات لحماية الفرد والجماعة من تعسف الدولة، وتتضمن تلك العملية الإفراج عن المسجونين السياسيين والسماح بالتعبير عن الرأي في عدد من القضايا ذات الاهتمام العام، والحد من الرقابة على الانتخابات والتدخل فيها لصالح مرشحي الحزب الحاكم، وفتح قضايا معينة للنقاش العلني وتخفيف حدة الرقابة على الصحف وإجراء انتخابات نزيهة لبعض المناصب القيادية.

أما التحول الديمقراطي فيتجاوز هذه الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية والجماعية، حيث يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرًا أكثر اتساعًا من محاسبة النخبة وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي[1].

وعلى ذلك فإن عملية التحول الديمقراطي لا تعتبر مرادفة لعملية التحول الليبرالي على الرغم مما قد يوجد بينهما من ارتباط؛ فالتحول الليبرالي عملية تتميز بتخفيف القبضة الحكومية على المجتمع وإضفاء قدر من المرونة بزيادة مساحة الحرية، لكن القبضة الحاكمة لاتزال هي نفسها وتستطيع أن تتراجع في قدر الحرية الذي منحته، في حين أن حرية اختيار القيادة السياسية هي جوهر عملية التحول الديمقراطي، وذلك من خلال انتخابات دورية تشهد تبديلاً ما بين مواقع الحكومة والمعارضة.

وتنشأ العلاقة بين التحول الليبرالي والتحول الديمقراطي من حقيقة أن الأول قد يسهم في إحداث الأخير، فالتحول الليبرالي يدفع بالمزيد من الضغوط في اتجاه تحقيق تحول ديمقراطي والذي يراه البعض مؤشرًا إلى تحقيق درجة عالية من المساءلة للنخبة الحاكمة مع إيجاد مؤسسات تكفل مشاركة شعبية حقيقية في عملية صنع القرار، ويتم التوصل إلى القرارات التي تحقق مصلحة فئات المجتمع كافة من خلال المساومة والحلول الوسط وصولاً إلى ما يسمى بالميثاق السياسي والذي بمقتضاه يتم التوصل إلى قواعد محددة تحكم ممارسة السلطة على أساس كفالة ضمانات متبادلة للمصالح الحيوية في المجتمع. وفي صلب هذا الميثاق وسعيًا للوصول إليه توجد عملية التفاوض الموصلة لحل وسط يحوز رضا أفراد المجتمع كافة ويزيد من شرعية النظام القائم.

وبالتالي فإنه بدون ما تتيحه الليبرالية من حماية واحترام لحقوق الأفراد والجماعات فإن الديمقراطية ستتعرض لمخاطر الارتداد بها إلى ديمقراطية شكلية، وفي جانب آخر فإنه بدون تحمل الحكومة للمسئولية إزاء الجماهير وحماية حقوق الأقليات فإن الليبرالية يمكن التلاعب بها والارتداد بها مرة أخرى إلى السلطوية. [2]

خلاصة الفصل:

التطور هو التغيير الطبيعي للمجتمع، وعملية النمو هى الزيادة الطبيعية في جانب اجتماعي محدد، مثل الزيادة السكانية ولا يرتبط مفهوم النمو بحكم تقويمي، بل يعبر فقط عن الزيادة الطبيعية من الناحيةالإجتماعية، وقد أصبح هذا من المفاهيم المركزية في عملية التنشئة بما يرتبط

1 - Fareed Zakaria, "The Rise of Illiberal Democracy", Foreign Affairs, November/ December 1997.

2-بلقيس أحمد منصور أبو إصبع، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن. 1991-2001، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003، ص 23

بالنمو الجسماني والعقلي والوجداني .فالنمو يعنىالنضج التدريجي المستمر للكائن وزيادة حجمه الكلي أو أجزاء منسلسلة من المراحل الطبيعية وهو تغير كمي، ومثال ذلك حجم السكان وكثافتهم والتغير في أعداد المواليد والوفيات، وهذا يختلف عن التنمية في كونه تلقائيا، بينما التنمية عملية إرادية مخططة من الناحية النظرية،ومفهوم التنمية بمعناه العام يشير إلى محاولة الإنسان تغيير الواقع وظروفه وذلك لتحقيق وضع مستقبلي تم تصوره مسبقا، فعملية التغير هنا أساسها الإرادة الإنسانية وما يرتبط بها من وعي ودراية وقدرات وتخطيط وأساليب مختارة وتنظيمات، فالتنمية عملية مدروسة يهدف الإنسان منها الى تحقيق غاياته.

الفصل الثاني
ثورات الربيع العربي والحركات المطالبة بالتغيير

المبحث الأول :مفهوم الثورة والحركات المطالبة بالتغيير.

ليس هناك تحديد علمي واضح وقاطع لمفهوم الثورة، وكل ما هناك هو محاولاتٍ يصعب أن تصل إلى مستوى التعريف العلمي. فالكلمة دارجةٌ فيالاستخدام اليومي،وحتى فيالكتابة التاريخية، أطلقت كتسمية على عدد كبير من الظواهر المختلفة فيشهدتها، والتي تخرج من أي تحرك مسلح ـ أو حتىغير مسلح ضد نظام ما، إلى التحركات التي تهدف إلى إسقاط النظام

في اللغة العربية: استخدم هذا التعبير لوصف التحركاتٍ الشعبية مثل "ثورة الزنج"، وثورة القرامطة، وقد استخدمها العرب فى القرن العشرين المتأثرين بثورات عصرهم لفهم الماضيبمفاهيم الحاضر، وفي محاولة للارتباط بتراث ثوري مفترضأن يكتب كأنه سيرة نضال المضطهدين،فكمايوجد ثورة الزنج والقرامطة يوجد ثورة عمر المختار، وثورة الريف بقيادة محمد بن

وهذا أيضا هو نهج ثوارالقرن التاسع عشر الأوروبيين الذين اطلقوا كلمة "ثورة" على تمرد العبيد بقيادة سبارتاكوس في روما القديمة "ثورة العبيد". وأيضاً نهج اليسار الألماني منذ كارل ماركس الذين سموا الحركات الدينية بقيادة توماس منتسر" ثورة الفلاحين" ،بينما وضعها المؤرخون الأوربيون فيإطار مفهوم "الإصلاح" أو الحركات الدينية التيتولدت منه بوصفهيشمل عملية متعددة الأبعاد والظواهر من حركات دينية واجتماعية واحتجاجية وثورية، وهذ ايشير إلى الاختلاف بين نهج المفكر ونهج المؤرخ. [1]

وقد استخدم لفظ ثورة أيضاً في وصف التمردات الشعبية الذي جاء بشكل متأخر متأثراً بالأيديولوجيات الثورية في القرن العشرين، ثم تحويل مفهوم الثورة على الديكتاتوريات والنفوذ الأميركي ليأتي من أمريكا اللاتينية إلى مصطلح رئيس في السياسة لمثقفي اليسار فيالعالم الثالث عموما.

والمؤرخون العرب القدماء استخدموا كلمة "ثورة"،بل استخدموا كلمات مثل "خروج" و"فتنة". والفتنة هي الصراع الأهلي الذييمس بالعنف التوازن السياسيالاجتماعيالقائم بين الجماعات الأهلية، وربمايرتبط ذلك بالمفهوم الإسلامي لوحدة الجماعة واستقرارها وارتبطت بدورها بتعزيز ديناميات التمصير،وتعنى بناء المدن المستقرة وخططها مقابل نمط المجتمع

1– إيمان أحمد رجب (محرر)، "المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية"،اتجاهات نظرية فيتحليل السياسة الدولية،ملحق مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،العدد: 184أبريل2011، ص ص10-12 .

البدوي العربي المنقسم والمضطرب،ولهذا فإن مفهوم المؤرخين العرب لمايصفه المؤرخون المعاصرون بـ"الثورة" خاضع للسياق الذيحكم إنتاجه، وهو اعتبار الخروج على الجماعة تقويضاًللعمران،والخروج على الجماعة أو الأمة هى الأصل في ذم الخوارج ،أما الخروج على السلطان الغاشم فقد اختلف بشأنه،فالبعض اعتبره خروجا على الجماعة، والبعض اعتبره أمراً مشروعاً، بل وواجباً في بعض الأوقات .

ولعل أقرب كلمة إلى مفهوم الثورة المعاصرة هي "الخروج"، فهو خروج من البيت إلى الشارع أو الميدان طلباً للحق،أو دفعاً للظلم. وهنا مغادرة الصبر والشكوى والتذمر وحالة عدم الرضا فيالحيز الخاص، وحملها إلى الحيز العام.

المطلب الأول: التطور التاريخي لأهم الثورات والحركات المطالبة بالتغيير.

لقد شغلت ظاهرة الحركات الاجتماعية اهتماما بالغا فى الآونة الأخيرة من قبل الاكاديمين والباحثين . نظراً لطبيعة الدور الذى باتت تلعبه الحركات الاجتماعية فى عالمنا العربى فظاهرة الحركات الاجتماعية هى ظاهرة عرفها القاموس العربى منذ فترة قصيرة نسبياً لم تسمح ببلورة رؤية علمية متكاملة حول هذه الظاهرة باعتبارها جديدة على الواقع السياسى ،إلا أن التجربة العملية لعدد من هذه الحركات أثبتت مدى قدرتها على التأثير داخل المجتمع بما لديه من رؤى وأدوات استطاعت من خلالها أن تلعب دوراً فاعلاً على الساحة السياسية وبرز ذلك الدور فى عدد من المواقف التى اتخذتها الحركات الاجتماعية ومن أشهر الثورات في التاريخ:

1-الثورة الإنجليزية (1642-1660م):

الثورة الإنجليزية: حيث عاشت انجلترا منذ العقد الرابع من القرن السابع عشر،وأهم أسباب قيام الثورة ترجعإلى عدة أسباب دينية وسياسية ساعدت على اندلاع الثورة، فقد طرح الملك جاك الأول أفكاراً سياسية تدعو إلى الملكية المطلقة وفرض على البرلمان آراء حول الحق الإلهى والوراثى في الحكم على اعتبار أن الملك ليس مسؤولًا إلا أمام الله وليس مسئولًا أمام رعاياه بجانب أن الملك لا يُمكنه الخضوع للقانون كونه هو القانون.

مقدمة كبيرة ثم تحدث عن جيمس الثاني وإعلان الحقوق الانجليزى ومن أثار الثورة سواء على المستوى الاقتصادى والاجتماعى أو حتى السياسى، **والتي من أهمها:**

أ. القضاء فعليًا ونظرياً على فكرة حق الملوك الإلهي.

ب. البرلمان أصبح هو صاحب الكلمة العُليا في شئون الحكم.

ج. تطلع شعوب أوروبا إلى تحقيق نظام الحكم البرلمانى كما شاهدوه في النموذج الإنجليزي.

د. الثورة الأمريكية (1775-1783).

2-الثورة الفرنسية(1789-1799):

وبدأت الثورة الشعبية الفرنسية عام 1789م فهي أول ثورة ليبرالية في التاريخ واتفق المؤرخون على أنها جاءت نتيجة للحروب المتصلة التي عرفتها أوروبا منذ القرن الثاني عشر الميلادى، وبعد ذلك بدا التسلسل المنطقى لفرنسا ما قبل الثورة وهي الأسباب التي أدت إلى قيام الثورة، حيث كان يتكون من طبقتين الشعب وطبقة النبلاء والمتصلين بالبلاط والكنيسة، وكانت طبقة لها امتيازات ومعفاة من الضرائب على عكس طبقة الشعب من المعدمين. وبعد ذلك المستوى الثقافى قبل الثورة واوضح أنها احتلت المكانة الاولى عالمياً في عالم الفكر الغربى وذكر أهم المفكرين أمثال لوك وليبنتز وفولتير وجان جاك روسو، مدى دورهم في التحول الثقافى.ويأتى بعد ذلك الوضع السياسى ومدى كره الشعب لزوجة الملك لويس السادس عشر، وأكد جهود المخلصين من أمثال تيرجو الذي أراد إصلاح الشؤون العامة للدولة وإصلاح نظام الضرائب وتوفير حرية التجارة في الداخل والخارج وتطبيق أفكار العدالة والإنسانية.

3-الثورة العرابية(1881-1882م):

هى ثورة شعبية مصرية بزعامة أحمد عرابى، هدفت إل ىخلق حياة نيابية دستورية في مصر، وأطلق عليها في حينها هوجة عرابى والعصيان العسكرى، فالثورة العرابية هي حركة وطنية ووثبة من وثبات التحرر ونوضح هنامطالب عرابى من الخديوى **والتي تمثلت في :** [1]

أ. تشكيل مجلس نواب من نبهاء الأمة المصرية.
ب. تعديل القوانين العسكرية بحيث يكون هناك مساواة.
ج. تعيين الموظفين بغض النظر عن الجنس والمذهب.
د. تعيين ناظر الجهادية من أبناء مصر وذلك لما تنص عليه القوانين العسكرية الموجودة.
هـ. زيادة عدد الجيش إلى 18 ألف جندي.

4-الثورة العربية(1916-1925):

عقد مؤتمر باريس العربى لمناقشة قضية الانفصال عن الحكم العثمانى، والانتقال بعد ذلك إلى الحرب الكبرى ، كما شكل جمال باشا ديوان عالية من هيئتين، هيئة تحقيق وهيئة قضاة، والجهود التي بذلها إبان وجوده في دمشق للإنفصال عن الدولة العثمانية، ولإنشاء سلطنة تشمل البلاد التي كان يتولى أمرها، وعرض بعد ذلك طريقة الإعداد للثورة إلى أن وصل إلى انفجار الثورة وبدأت الشرارة الأولى للثورة العربية في مكة يوم10 يونيو 1916، بأن قام عدد من جنود الشريف حسين بمهاجمة القشلاق العسكرى في جرول قبيل الفجر، وكان الجنود الترك وقتها يقومون بآداء التمارين الرياضية وبدون أي استعداد للقتال، وفي نفس اليوم كان قوة من أربعة آلاف جندي تابعه لشريف حسين تابعة للحامية التركية في جدة، وفي13 يونيو اشتركت ثلاث بوارج بريطانية في ضرب معسكرات الحامية التركية بجدة، وفي14يونيو حامت الطائرات البريطانية فوق معسكرات الترك، وألقت منشورات تطالبهم بالاستسلام ، وتم ذلك يوم 16 يونيو، حيث رفعت حامية جدة راية التسليم، وكان عددهم 1346 جنديا و47 ضابطا، وعدداً من المدافع والبنادق وبعض الذخائر. وقام بعض صدى هذه الثورة في فرنسا والذي قوبل بارتياح شديد، ثم عرض جمال باشا والحلفاء وتأمر الحلفاء ضد العرب ، والكعكة العثمانية ثم عرض اتفاقية (سايكس- بيكو) والانتقال إلى الثورة في الحجاز، ولورانس العرب ودور الجانب المصرى المتمثل في عزيز المصرى الذي كان من رواد الحركة القومية العربية، وجبل الدروز، والحملة في سوريا والإبادة الجماعية ثم جلاء الترك عن الحجاز والوعود الكاذبة وعرض وعد بلفور.

5-الثورة الروسية(1917-1923م):

1- حسن حافظ ، الثورة العرابية في الميزان ، مطابع الدار القومية ، القاهرة ،1999، ص6.

هي أحد الأحداث الكبيرة في القرن العشرين بالنظر إلى نتائجها، وهذه الثورة تنسب إلى الزعيم الروسى (لينين) ، ونتعرض لحياة لينين بداية من كتابات كارل ماركس وانجلز، وحياته في بتروجراد ثم لينين في وأوروبا،والمشروع الذي أعد له لينين وهو مشروع الاصلاح الزراعى لتقديمه إلى المؤتمرالثنائي للحزب، وتم إعداد تفسير في ملزمة سميت (إلى الفلاحين الفقراء)، ثم البلاشفة والمناشفة، وظهور تروتسكى وهو رجل الحركة السرية في روسيا،وظهور حزب(الكاديت) وظهور أول دستور في تاريخ روسيا،وقصة هروب لينين وأعوانه وحالة من السطو والنهب والسرقة والصراع بين البلشفيك والممنشفيك. [1]

6-ثورة فلسطين الكبرى (1936-1939م):

شهدتها فلسطين في السنوات ما بين عامى 1936 و1939 وشملت جميع أنحائها، وكانت الأطول عمراً وقياساً على الثورات والانتفاضات التي سبقتها، ثم وضع فلسطين ما قبل الثورة واضراب الجو السياسى في فلسطين، وهناك أسباب للثورة التي عبرت عن روح التضحية والفداء والمثابرة والإصرار على الحقوق التي تميز بها أبناء فلسطين، وعرض مطالب الشعب الفلسطينى **والمتمثلة في كل من:**

أ. ايقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين.
ب. منع انتقال الأراضى العربية إلى اليهود.
ج. إنشاء حكومة وطنية مسئولة أمام مجلس نيابى.

وهناك الاضراب الذى دخلت فيه فلسطين،مع تقرير لجنة بيل خلال الفترة منأكتوبر 1936 حتى سبتمبر 1937م.

7-الثورة الصينية (1949م):

هى بالنسبة للماركسين تعتبر ثاني أعظم حدث في التاريخ البشرى بعد ثورة 1917 البلشفية، لأن ملايين البشر الذين كانوا عبيداً للامبريالية تمكنوا من إسقاط الاستغلال الامبريالى والراسمالى،ودخول مسرح التاريخ العالمى،وكانت الثورة الصينية الاولى لسنة 1925- 1927،ثورة بروليتارية حقيقية، لكنها اجهضت بسبب سياسات ستالين وبوخارين الخاطئة.

8-ثورة 23 يوليو :

1- أحمد حسن البرعي، الثورة الصناعية واثارها الاجتماعية والقانونية، دار الفكر العربى، القاهرة، 1982، ص29 .

أعادت حكم مصر لأبنائها بعد قرون عديدة من حكم الأجانب لها على مدى قرون من الزمن، ودور الضباط الأحرار بداية من ليلة الثورة بقيادة جمال عبد الناصر (قائد التنظيم) **وتمثلت مبادىء ثورة يوليو في كل من :**

أ. القضاء على الاقطاع.
ب. القضاء على الاستعمار واعوانه.
ج. القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم.
د. إقامة حياة ديمقراطية سليمة.
هـ. إقامة جيش وطنى قوى.
و. إقامة عدالة اجتماعية. وعرض بعد ذلك إنجاز الثورة سواء على المستوى الاجتماعى والاقتصادى أو السياسى.

9-الثورة الجزائرية(1954-1962م) وقد تمت الثورة على أربعة مراحل وهي :

أ. المرحلة الأولى (1954-1956).
ب. المرحلة الثانية (1956-1958).
ج. -المرحلة الثالثة (1958-1960).
د. المرحلة الرابعة (1960-1962)، وأول رئيس للجزائر بعد استقلالها (أحمد بن بلة)، الذي انتخب في 15 سبتمبر 1963م.

10- الثورة اليمنية (1962-1970):

اليمن اصطلاحاً تعنى أرض الجنوب ، عكس الشام التي تعنى عند العرب أرض الشمال ، وانفصلت اليمن عن الخلافة العباسية عام 897 م، ثم سيطر العثمانيون على بعض أجزاء من اليمن عام 1715م، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والتي بدأ فيها حالة الحراك السياسى والتي كان أولها عام 1948م الذي قام به عبدالله الوزير وانتهى بفشله، وصولاً إلى موت الإمام حميد الدين ، وانفجار الثورة، والركائز الأساسية الخمسة لقيام الثورة والمتمثلة في :

سيقوم الجيش بالانقلاب، سرعة الانتهاء من بناء ميناء الحديدة لاستيراد الاسلحة الثقيلة التي تختلف عن الأسلحة الموجودة في أيدى القبائل، إنشاء طريق بين الحديدة وصنعاء لضمان الوصول للعاصمة سريعا لحمايتها، إعلام قادر على التبشير بمبادىء الثورة. وفي صباح يوم

الأربعاء 26سبتمبر 1962م، والتي أعلنت فيه إذاعة صنعاء البيان الأول للثورة ،وفيها أهداف الثورة والتي تمثلت في :

أ. القضاء على النظام الفردى .
ب. القضاء على النفوذ الاجنبى.
ج. إنهاء الحكم الملكى وإقامة حكم جمهورى ديقراطى إسلامي، أساسه العدالة الاجتماعية في دولة موحدة تمثل إرادة الشعب.

11- الثورة الإسلامية في إيران(1979-1988م):

قامت سنة 1979 ، وحولت إيران من نظام إمبراطورى، تحت حكم شاه محمد رضا لتصبح جمهورية إسلامية عن طريق الاستفتاء، وكان مفجرها هو آية الله الإمام الخمينى، وأسباب الثورة ، ثم النجاحات التي حققها الخمينى، والتعريف بالخمينى ذاته، وما هو طريقه إلى الثورة ، والأوضاع في إيران قبل الثورة ، ودور الاحتجاجات ودور الولايات المتحدة وموقفها ازاء هذه الثورة، وخروج الشاه، وتسليم الخمينى السلطة، ما هي سياسة الخمينى والتي استشعر الديمقراطين فيها بخيبة أمل من هذه السياسة والعلاقة بين إيران والغرب ، والانقلاب وكيف كان محاولة فاشلة ، والحرب بين إيران والعراق، وحال إيران بعد الثورة، والنظر إلى الثورة الإيرانية على أنها المسؤولة عن بدء حقبة الأصولية الخمينية، من حزب الله إلى تنظيم القاعدة إلى الجماعات الجهادية المتنوعة،وعلى المستوى الداخلى في إيران نفسها، لقيت بعض أهداف الثورة العامة نجاحات معقولة، في حين أهدافا أخرى مثل زيادة الحرية السياسية والمساواة الاقتصادية والاكتفاء الذاتى وتثقيف الجماهير لم تلق أي نجاح.

التّعريف المعاصر فهو التغيير الذي يحدثه الشّعب من خلال أدواته "كالقوّات المسلحة" أو من خلال شخصيّاتٍ سياسية؛ لتحقيق طموحاته، وتغيير نظام الحكم لتلبية هذه الطموحات، ولتنفيذ برنامج من المنجزات الثّوريّة غير الاعتياديّة. والمفهوم الشعبي للثّورة هو أنّها تعني الانتفاض ضد الحكم الظّالم. كما قد تعني الثورة في معنى آخر التطور البليغ أو كما هو متعارف عليه في مجال التكنولوجيا والعلوم التطبيقة؛ حيث يستخدم مصطلح (ثورة) في الإشارة إلى ثورة المعلومات والتّكنولوجيا أنواع الثورة الشعبيّة، مثل: الثّورة الفرنسيّة عام 1789، وثورات أوروبا الشرقيّة عام 1989، وثورة أوكرانيا المعروفة بالثّورة البرتقالية في نوفمبر 2004. الثورة العسكريّة: وهي الّتي

تسمّى انقلاباً، مثل: الانقلابات الّتي سادت أمريكا اللاتينية في حقبتي الخمسينيّات والستينيّات من القرن العشرين [1] .

بناءً على التجارب العالمية في حالتى "تونس ومصر" تقوم وسائل الإعلام بإثارة وعي الجمهور عن طريق الحملات الإعلامية التي تستهدف تكثيف المعرفة لتعديل السلوك بزيادة المعلومات المرسلة، للتأثير على القطاعات المستهدَفة من الجمهور، وتدعم الرسائلَ الإعلامية بالاتصالات الشخصية،و الاستمرار في عرض الرسائل في وسائل الاتصال، عندها يصبح الجمهور مهتماً بتكوين صورة ذهنية عن طريق المعلومات والأفكار، وهنا تسعى الجهة القائمة بالاتصال إلى تكوين صورة ذهنية لربط الموضوع بمصالح الجمهور وتطلعاته. وفي خطوة لاحقة تبدأ الجهة المنظمة بتصميم رسائل جديدة للوصول إلى نتائج سلوكية أكثر تحديداً كاتخاذ قرار، ثم تأتي مرحلة صناعة أحداث معيَّنة لضمان استمرار الاهتمام بالموضوع وتغطيتها إعلامياً وجماهيرياً، ثم حثِّ الجمهور على اتخاذ فعل محدد معبِّر عن الفكرة، عن طريق الدعوة لتبنِّي الأفكار التي تركز عليها الرسائل الاتصالية.

المطلب الثاني: تعريف الثورة والحركات المطالبة بالتغيير.

تحدث الثورة نتيجة وجود مقدمات وشروط محددة تبرز في إطار تطور المجتمع, تؤدي إلى وجود تناقضات أساسية تتحدد في التناقض بين الطابع االجتماعي لإلنتاج وشكل التملك الخاص, ويؤدي ذلك إلى اتساع الشعور بالظلم والاستغلال الذي يمارس من قبل فئة قليلة مالكة, وتؤدي هذه التناقضات إلى أزمة سياسية عميقة تحمل معها نشوء حالة ثورية تتجسد بنشاط الجماهير السياسي الواسع من خلال التمرد على الواقع بأشكال ومظاهر متعددة مثل المظاهرات والاجتماعات المعبئة والاعتصام, فالحالة الثورية هي تعبير عن التناقضات الموجودة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وهي تمثل ذروة تفاقمها.

و الثورة هي عبارة عن أسلوب من أساليب التغيير الاجتماعي تشمل الأوضاع والبنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعملية التغيير لا تتبع الوسائل المعتمدة في النظام الدستوري القديم للدولة وتكون جذرية وشاملة, تؤدي إلى انهيار النظام القائم وصعود نظام جديد ويفترض أن يكون تقدمي قياسا بسابقه, ويترتب على نجاح الثورة سقوط الدستور وانهيار النظام الحكومي القائم ولكن لا تمس شخصية الدولة ومؤسساتها وكادرها في مختلف المجالات, ولا تؤدي إلى إنهاء العمل بالتشريعات السابقة عليها بطريقة فوضوية, وخاصة الإيجابية منها وذات الصلة بالحياة

1- صلاح الامام،أشهر الثورات في التاريخ،مكتبة جزيرة الورد،القاهرة،2011،ص39.

العامة، فليست كل ما في النظام القديم هو بالي ويستحق السحق والإبادة, فهذا نوع من السلوك ألتدميري للدولة برمتها وإعاقتها من العمل مجددا .[1]

والثورة كذلك هي "الإطاحة بالنظام السياسي والاقتصادي السائد الذي يقوم على الاستغلال. إنها تعني بناء نظام جديد يرفع إلى أعلى مستوى رخاء القسم الأعظم من الجماهير، والذي ينتج أقصى قدر من حقوق الإنسان والحرية، التي تستبدل أخالق السادة الكنسية والدولتية بأخرى تقوم على الحرية والمساواة والتضامن" .

وتختلف الرؤى لمفهوم الثورة بسبب تنوع الفهم للمصطلح وتنوع إقترابات المفكرين منه، كل حسب أيديولوجيته وحسب اختصاصه، فنجد من يستخدمه للدلالة على تغييرات فجائية وجذرية تتم في الظروف االجتماعية والسياسية، أي عندما يتم تغيير حكم قائم وتغيير النظام الاجتماعي والقانوني المصاحب له بصورة فجائية، وأحيانا بصورة عنيفة .

كما يستخدم المصطلح للتعبير عن تغييرات جذرية في مجالات غير سياسية كالعلم والفن والثقافة لأن الثورة تعني التغيير، واستخدم مفهوم الثورة بالمعنى السياسي في أواخر القرون الوسطى، كما يستخدم في علم الاجتماع السياسي لإلشارة إلى التأثيرات المتبادلة للتغييرات الجذرية والمفاجئة للظروف والأوضاع الاجتماعية والسياسية. وتعرفها موسوعة علم االجتماع بأنها: "التغييرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، تلك التغييرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا وجوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وإيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية[2].

بناء على ما ذهب إليه جمهور المنظرين في علم الاجتماع الغربي، نجد أن من أهم الحركات في عالمنا المعاصر نجد؛ (الحركة العمالية، الحركة الفلاحية، الحركة الطلابية، الحركة النسوية ، والحركة الثقافية) ويرجع الاهتمام بهذه الفئات لعدة أسباب، أهمها:

1) ما تتبناه من أيديولوجيات.
2) ما لأفرادها وقادتها من نوايا وأفكار.
3) شمولها أغلب الشعوب والمجتمعات.

1- مولود زايد الطيب، علم االجتماع السياسي، ليبيا: دار الكتب الوطنية، 1119 ،ص33.
2- شعبان الطاهر االسود، علم االجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية .1119 ،ص 46-47 .

أما الثورة فهي وليدة سياق اجتماعي خاص بكل مجتمع ودولة، ولا يمكن فهم الثورة إلا من خلاله. ومهما حاول المنظِّرون إعطاء قوانين ثابتة (للثورات) والتنظير لها، فإن كل ثورة تبقى متفردة عن غيرها من خلال أسبابها وظروفها الخاصة، لكن اجتهادات المفكرين من مختلف التيارات ساهمت وتساهم في فهم (الثورة) كظاهرة إنسانية .

يُلاحظ أن هذا المفهوم قد برز في إطار سياق تاريخي معين رافقه وجود نظم حزبية وسعي لتمثيل مصالح معينة مع وجود نظم اقتصادية وثقافية في الدول الرأسمالية المتقدمة. بعبارة أخرى أخذ هذا المفهوم في البروز في إطار سياق تاريخي معين اتسم بمجموعة من السمات المهمة والتي نوردها على النحو التالي:

أ. الاتساع الكبير لدور الدولة في تلك المجتمعات الرأسمالية المتقدمة.
ب. فقد النظام الحزبي القدرة على تقديم بديل حقيقي للتغير السياسي والاجتماعي في هذه المجتمعات.
ت. تمثيل المصالح في هذه المجتمعات أصبح يتسم بالإدماجية، أي أن التعبير عن المصالح يتم عن طريق ممثلين معتمدين بعينهم لعدد من القوى الاجتماعية.
ث. تتصل هذه السمة بنموذج النمو الرأسمالي ودرجة هذا النمو، فقد كان نموذج المجتمع والدولة السائد في البلدان المتقدمة يتمتع بقدر من الشرعية، اذ كان في مقدور الاقتصاد أن يوفر فرص العمل والدخل اللائق للأغلبية الساحقة من المواطنين دون أن يقترن ذلك بنفقات اجتماعية ضخمة.
ج. تعتبر هذه السمة، سمة ثقافية، حيث ارتبط نموذج المجتمع البرجوازي بقيم معينة منها الانجاز والتنافس والفردية والاهتمام بتراكم الثروة.

في ظل الظروف السابقة ظهرت الحركات الاجتماعية الحديثة. وهي تختلف عن الحركات الاجتماعية التقليدية في كونها لا تستهدف أساساً الوصول إلى السلطة. وإنما سعيها الحثيث يرمي إلى ترجمة عدد من القيم إلى واقع اجتماعي على المستوى المحلي. أو على مستوى المجتمعات الصغيرة دون أن تعبأ – على الأقل في الأمد القصير – بترجمة هذه القيم على مستوى النظام السياسي ككل.

و نظرا للتقارب في التعريف إتضح لنا أنا للثورة و الحركات المطالبة للتغيير كثير من التشابهات و مما أدى إلى المزاوجة بين المفهومين؛ فالحركة الاجتماعية تنظيم اجتماعي له هياكله ومؤسساته التنظيمية ويهدف إلى تحقيق أهداف بعينها، ومن وسائل هذه الحركات الثورة والتي

يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق وتجسيد أهدافها، لذلك قد نجد في الثورة الواحدة حركات اجتماعية مختلفة ومتنوعة الأهداف والاختصاصات، تشترك في إشعال الثورة .

المطلب الثالث: أسباب قيام الثورات والحركات المطالبة بالتغيير.

إن الثورة إفراز لواقع اجتماعي، وهذا الواقع يختلف من مجتمع إلى آخر، لذلك لا يمكن الجزم بأسباب محددة بعينها تتوفر في كل الثورات، لأن كل ثورة هي وليدة سياق معين، لذا تتعدد الأسباب بتعدد الظروف.فمنذ القديم شغلت الثورة الفلاسفة والمفكرين وبحثوا عن أبرز عواملها، فنجد أرسطو أفرد للثورة الفصل السابع من مؤلفه الشهير "السياسة"، حيث يعتقد أن أسباب قيام الثورة تعود إلى عدم المساواة كما أن أرسطو يرجع أسباب قيامها إلى عنصر أساس وهو عدم الرضا عن الوضع القائم، وقد اعتبر هذا هو العلة العامة التي تهيئ النفوس للثورة. وهناك من يحصر أسباب الثورة في العوامل الاقتصادية، ومن أبرز المنادين بهذا سان سيمون وماركس وكل اليساريين، إذ يرى سان سيمون أن التطور التاريخي للجماعات البشرية هو صراع دائم بين الطبقات الاقتصادية في المجتمع، بين من يملكون ومن لا يملكون، أما ماركس فيعتقد أن جميع الثورات مهما اختلفت أشكالها ذات طبيعة واحدة، فالثورة حسبه مرحلة طبيعية وحتمية في حياة المجتمعات، ويؤكد ماركس على علاقات الإنتاج والتوزيع والتي تؤدي إلى سلسلة من الثورات تنتهي بثورة البروليتاريا. وفي نفس الاتجاه نجد لينين ومن بعده دعاة نظرية التخلف، يؤكدون على أن التخلف عامل حاسم للتغيير، وبالتالي تصبح الثورة حتمية، حيث إن القهر والسخط الملتهب يمكن أن يخلق جوًا ثوريًا[1]، ويذكر علماء النفس عدة أسباب تهيء الأذهان للثورة منها:

أ. وجود الأوضاع الظالمة في المجتمع
ب. إحساس الأفراد بالظلم الواقع عليهم.
ج. الظلم الاجتماعي الناتج عن استئثار قلة من الناس بخيرات البلاد
د. نظام الحكم العبودي الذي يؤدي إلى الكبت والقهر، و من ثم الانفجار في وجه هذا الواقع.

1- محمد سيد بركة 2012: **الثورات مفهومها وأسبابها**، http://magazine.islamtoday.net/art.aspx?ID=593.

المطلب الرابع: المفاهيم المشابهة للثورة والحركات المطالبة بالتغيير.

1-النزاع والصراع:

يعتبر مفهوم النزاع من أبرز المفاهيم المشـــابهة للصـــراع، حيث تبدو للوهلة الأولى إشـكالية ترجمة مفهوم conflit أوConflict باللغتين الفرنسـية والانجليزية ،إلى اللغة العربية، إذ تعد أول تحد أمام الباحث فيما يخص التمييز بين مصطلحي الصراع والنزاع. وفسر ابن منظور تمييزه بين الصـراع والنزاع، في معجمه "لسـان العرب"، فهو يرى أن التنازع هو التخاصـم ونزاع القوم هو خصـامهم، أما الصـراع والمصـارعة فيدلان على المجابهة الحادة حيث يجب على واحد أن يصرع الآخر. كما أن العديد من الموسوعات الأجنبية تأخذ بهذا التمييز إذ تعتبر أن الصراع ينطوي على "جدال عنيف" أو "كفاح ضـــد الغير،" في حين يشـــير النزاع إلى "الاختلاف" أو "التعارض" أو"التنافس في الأفكار،" وهذا يعني أن النزاع هو مرحلة سابقة للصراع وقد لا يتحول إلى صراع.

ويعرف البعض" الصراع بأنه تعارض في المصالح، في حين أن النزاع هو التعارض في الحقوق القانونية،" كما تختلف أســـاليب التعامل مع كل موقف فقد يتم احتواء الصـــراع بمعنى الإحاطة به والسيطرة عليه وحصره ومنع انتشاره، أما النزاع فقد تتم تسويته بالتوصل إلى حلول قانونية وسياسية.

يمكن القول إن النزاع أقل حدة وشمولا من الصراع فالنزاع هو الخلاف بين اتجاه دولتين أو أكثر حول مســـائل أو قضـــايا محددة ويمكن أن ينشـــأ بين الأفراد والجماعات داخل الدولة الواحدة، أما الصـــراع فهو تناقض الإرادات الوطنية والقومية، أو هو تناقض الإرادات الكبرى المتعلقة بأهداف الدول وإمكانياتها واســـتراتيجياتها بعيدة المدى. حيث ذهب العديد من الباحثين والمختصـــين العرب في هذا الاتجاه لإيضـــاح هذا التمييز والأخذ به، حيث يرى كمال حماد أن مفهوم النزاع عموما يتناول" خلاف حاد وتاريخي حول منافع محددة مثل حدود، مياه، أو ثروات طبيعية بين دولتين يكون موضـوعها أحد المصـالح الحيوية، وفى الغالب يكون النزاع بين الدول حول الحدود، ويتشـعب النزاع أو يتقلص نظرا للتدخل الخارجي فيه. أما مفهوم الصـراع فيتناول الوجود الآخر ســواءً كان شــعباً أو دولة، ويمكن أن يكون موضــوع الصــراع حدوداً أو ثروات طبيعية، ولكن يتناول بعداً إيديولوجيا أودينياً أوعقائدياً."

2-النزاع والتوتر:

كما يعرفه عبد العزيز جراد، بأنه أول مرحلة للنزاع بأنه " شئ يهدد بالقطيعة."[1] وهو يشير إلى حالة القلق وعدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر وقد يكون التوتر سابقاً وسبباًللنزاعات والأزمات الدولية أو نتيجة لهذه النزاعات، حيث من الممكن أن تتصاعد حدة هذا التوتر لتصل إلى حد تتحول معه الأزمة إلى نزاع قد يكون مسلحا ، إذا لم يتم احتوائه سلمياً.

أ- **التوتر هو:** " مواقف نزاعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء إلى القوة...".

والتوتر يختلف عن النزاع، حيث يشير التوتر إلى حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام. و التوتر حالة تسبق النزاع وكثيرا ماترافقانفجار النزاع، كما أن أسباب التوتر في الغالب هي مرتبطة بأسباب الصراع، كما أن التوترات إذا تحولت إلى شكل خطير قد تكون بدورها عاملا مساعدا أو رئيسا لحدوث النزاع.والتوتر يعتبر بداية لحالة النزاع، و لا يتعارض وجوده مع وجود حالات التعاون (العلاقات الجزائرية المغربية حاليا).

ب- **النزاع :** بينما النزاع هو حالة صراعية لا تتضمن علاقات تعاون.والتوتر كمرحلة سابقة للصراع لا يؤدي وحده إلى الصراع وإنما ذلك يعود إلى ميل الأطراف لاستخدام أو إظهار سلوك الصراع، بمعنى أن الشك والريبة وعدم الثقة بين الأطراف غير كافية لتوليد الصراع بين الأطراف، وإنما المهم الموقف المتعارض لأطراف النزاع، ويذهب هولست يإلى أن العداوة والريبة والشك لم تكن شروطا كافية لحدوث صراع أو أزمة. أي أن التوتر قد لا يتحول إلى صراع إذا تمكن الأطراف من الحد من شدة التعارض في المواقف.

3-الأزمة :

عرف "**تشارلز ماكليلاند**" الأزمة بأنها " عبارة عن تفجرات قصيرة، تتميز بكثرة و كثافة الأحداث فيها، و تتميز بالسلوك المتكرر، فكل أزمة تأخذ مساراً مماثلاً لغيرها"، ويعرفها تشارلز هيرمان بأنها "تهديد كبير ومفاجئ في وقت قصير". [2] ، وتعرف الأزمة بأنها "تحول فجائي عن السلوك المعتاد، بمعني تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم والمصالح الجوهرية للدولة، مما يستلزم ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت محدود وفي ظروف من عدم اليقين وذلك حتى لا تتفجر الأزمة في شكل صدام عسكري أو

1- عبدالعزيز جراد، العلاقات الدولية ،الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،1992، ص.95.

2- حسن بكر أحمد، إدارة الازمة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام، القاهرة، 2005، ص67 وما بعدها.

مواجهة."ويعرفها أيضاً **جون سبانيير** بأنها "موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الوضع الذي تقاومه دول أخرى، مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال اندلاع الحرب.".من التعاريف للأزمة الدولية أيضاً أنها "موقف مؤثر جداً في العلاقات بين طرفين متخاصمين ولا يصل إلى مرتبة الحرب، بالرغم من قوة المشاعر العدائية بين الأطراف."

وللأزمة عناصر منها:

أ. **عنصر المفاجأة:** أى أن الأزمة لا تكون متوقعة بالنسبة لصانع القرار.

ب. **عنصر التهديد:** أن درجة التهديد التي تواجه وحدة صنع القرار كبيرة.

ج. **عنصر الزمن:** يقصد به محدودية وقت الاستجابة للأزمة، فصانع القرار لا يملك متسعا من الوقت للتعامل مع الأزمة بحكم أنها مفاجئة.

إن الأزمة هي تعبير عن وضع نزاعي مؤقت يحمل طابع التهديد والمفاجأة، بالإضافة إلى كثرة الأحداث التي قد تصل بالأزمة إلى الحرب إذا لم تتم إدارتها بشكل جيد. كما تعبر على أنها نقطة تحول هامة في مسار الصراع تعبر عن رغبة طرف من الأطراف في إنهاء حالة الخلاف لصالحه، وذلك بإتباع سلوك مفاجئ وغير متوقع ، يفهمه الآخر على أنه تهديد مباشر لوجوده، وقد يعمق من حجم التضارب الموجود مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال اندلاع الحرب.

المطلب الخامس: نماذج عن الثورات والحركات المطالبة بالتغيير.

إنّ الحالة التونسية تمثّل حالة لفهم تطوّر الأحداث في الوطن العربي، وفهم أسباب قيام الثورات في الوطن العربي رغم صعوبة التأريخ لأحداث مرّ عليها وقت قصير، موضّحاً أن التحليل والفهم النّخبوي والأكاديمي الواقع على عاتق التونسيين في هذه المرحلة، حيث ساد في بداية الثورة التونسية، اعتقادٌ خاطىء بأنّ ما جرى خصوصية تونسية وليس عربية مردّها نزعة تربط تونس بأوروبا وبتطور المجتمع المدني في ذلك البلد. لكن ما جرى في تونس متّصل موضوعيا بالوطن العربي عموماً، وأن هناك نهاية مرحلة في المنطقة كانت قد تمّت وبدأنا مرحلة جديدة دون وضوح عناصرها، ولم يكن هناك تنبّؤ علمي واضح بما سيحدث بعد انسداد الأفق الذي ميز النظم السياسية العربية.

ما حدث في تونس ومصر ودول عربية أخرى، يدلّ على القاسم المشترَك في الوطن العربي بنشوب الثورات، أمّا الاختلاف فيكمن في التفاصيل الثانوية؛ فحالة تونس توصف بأنها تلك الدولة المركزية الممتدة رغم تغيرات في تطابق تاريخها مع الجغرافيا، والتحديث الذي خضعت له في

عهديْ بورقيبة وبن علي، وفصل مؤسسات المجتمع الأهلي عن مؤسسات الدولة الحكومية، ووضوح الأشكال والأدوار، أدى إلى الفصل بين الدولة ونظام الحكم، خاصّة عندما يتصرف الجيش باعتباره ممثلاً للدولة وليس للنظام أو لسلطة الفرد أو للأسرة الحاكمة، وهذه تعدّ خصوصية تونسية بامتياز وفي مصر أيضاً، حيث هناك فصل بين الدولة والنظام؛ ما أدى إلى سعة الإطاحة برأسيْ النظام في البلدين.

ولا يوجد تجانسٌ مجتمعي يسمح بتكرار حالتيْ تونس ومصر، لأنه ليس هناك فصل مؤسّسي واضح في كل دولة عربية". والاعتماد على العصبيات وروابط الدم لضمان الولاءات في الجمهوريات العربية، كان سببه الاستبداد، وهناك صفة أخرى مشتركة بين الأنظمة العربية، تتمثّل في قيام قادة الأمن بأدوار سياسية، وهذه صفة من صفات الانحلال السياسي المشترك بين عدد من الأنظمة العربية، موضّحا أنّ "ما كان يجري في الظلام بدأ يجري في العلن ويُفاخر به. وقد ترافق ذلك مع فساد علني أصبح يوصف بأنه نجاح". وذكر أنه من الصفات المشتركة بين الأنظمة العربية صعود طبقة رجال أعمال جدد لم يأتوا من رحم الطبقة البرجوازية، بل عبْر التقرب إلى الحاكم والارتباط العضوي به. [1]

الربيع اليمني والثورات الشبابية:

كثف الحراك الجنوبي في العام 2007م حملة للمطالبة بالحكم الذاتي أو الاستقلال عن الشمال اليمني، بحجة أن شكواهم الاقتصادية والسياسية ما زالت لا تجد حلولاً، وفي الفترة من 2004 إلى 2010م خاضت قوات الحكومة في محافظة "صعدة" شمال اليمن ستّ جولات من النزاع المُسلح مع متمردين معروفين باسم "الحوثيين"، الذين اتهموا الحكومة بالتمييز السياسي والديني بحقهم، وبدأت تتنامى حالة الغضب الشعبي بسبب البطالة والفساد الحكومي، إلى أن وصلت إلى حالة غير مسبوقة في أواخر العام 2010م بعد أن اقترح الرئيس "صالح" تعديل قوانين الانتخابات والدستور حتى يُتاح له الترشيح مرة سابعة لدى انتهاء رئاسته في عام 2013م، وفي كانون ثاني 2011م وبعد أن ألهمت التظاهرات الشعبية في تونس ومصر اليمنيين، خرج الآلاف منهم إلى الشوارع للمطالبة بوضع حد لحُكم "صالح" القائم منذ 33 عاماً، وبحلول شهر شباط تزايد عدد المتظاهرين ليصل إلى مئات الآلاف، وعلى إثر هذا التطور قامت القوات

1- خليل العناني،الثورة المصرية...التداعيات الإقليمية والدولية، مجلة شئون عربية، جامعة الدول العربية، العدد 145ربيع2011،ص73.

الحكومية والقوى الموالية لها بالرد على المظاهرات السلمية بشكل دموي على الأغلب، لاسيما في العاصمة صنعاء وعدن.

إلا أنها اكتسبت وزنًا وشعبية بمرور الوقت، خاصة مع انضمام عناصر مهمة من النخبة السياسية والعسكرية إلى المتظاهرين، وحدوث المزيد من الانشقاقات والاستقالات شملت أعضاء بارزين من عائلة الرئيس وحلفائه، وإن المُتتبع لحزمة المطالب/ الأهداف التي نشـــأت من أجل تحقيقها ثورة اليمن الجديدة، يراها قد اختلفت من حين إلى آخر، حيث كانت الأهداف المعلن عنها في شـباط 2011 مختلفة عما جاء لاحقاً، فقد تضـمن البيان الذي أصـدره تحالف أحزاب اللقاء المشـترك "المعارضـة الرئيسـة في اليمن" في 14 شـباط سـتة مطالب يجب على الحزب الحاكم (المؤتمر الشـعبي العام) الاسـتجابة لها، ثم ظهرت في 30 أذار 2011 مجموعة أخرى من المطالب، وأخيرًا، أعلنت أحزاب المعارضة اليمنيّة في تكتّل "اللقاء المشترك" أنها أقرّت في 2 نيسـان 2011، رؤية مشـتركة في مسـألة انتقال السـلطة في اليمن ضـمت عددًا من المطالب، والجدول رقم (4) يبين مجموعة المطالب التي طالبت بها الثورة:

والجدول التالي يوضح التغير في مطالب الثورة اليمنية

14 شباط/فبراير 2011م	30 آذار /مارس 2011م	2 نيسان/ أبريل 2011م
1. بناء الدولة اللامركزية لجميع أبناء اليمن والتي تسودها العدالة والمساواة، والاعتراف بالقضـية الجنوبية وحلّها حلاً عادلاً. 2. الوقف النهـائي للحروب في "صعدة" في شمال اليمن. 3. التوزيع العادل للثروة، وحلّ المسألة الاقتصـادية لتحقيق العدالة والمسـاواة في التوزيع بمـا في ذلـك الوظيفـة العامة. 4. حلّ مشـكلة البطالـة، وتوازن الأجور والأسعار. 5. القضـاء على الفسـاد، وبناء المؤسـسـات الوطنية بعيداً عن المحسوبية وعلى أساس وطني بعيداً عن الولاءات، ووفقاً للكفاءات. 6. ضـرورة جعل مواجهة الإرهاب قضـية وطنية بعيداً عن التوظيف	1. تنحّي الرئيس علي عبد الله صالح عن السلطة. 2. فرض حظر على مشـاركة عائلته في الشـؤون المدنية والعسكرية. 3. إبطال العمل بالدسـتور الحالي. 4. تأليف مجلس وطني مؤقّت من خمسـة أعضـاء لا علاقة لهم بنظام عبد الله صالح على أن يكون بينهم ممثّل للشـباب، وإعلان فترة انتقالية مدّتها ستّة شـهور يحلّ فيها البرلمان ومجلس الشورى. 5. يعيَّن المجلس تكنوقراطيا لتأليف حكومة مؤقتة.	1. يعلن الرئيس تنحّيه عن منصـبه، وتنتقل سلطاته وصلاحياته لنائبه. 2. يعمل النائب، فور تولّيه السـلطة، على إعادة هيكلة الأمن القومي، والأمن المركزي، والحرس الجمهوري، بما يضـمن تأديتهم لمهامهم وفقا للدسـتور والقانون تحت قيادات ذات كفاءة ومقدرة بمعايير وطنية ومهنية بعيدا عن معايير القرابة والمحسوبية وتخضع لسلطة وزارتيْ الداخلية والدفاع. 3. يتم التوافق مع الرئيس المؤقّت (النائب سـابقا) على صـيغة للسـلطة خلال الفترة الانتقالية تقوم على قاعدة التوافق الوطني: بحيث يتم التالي: – تشـكيل مجلس وطني انتقالي تمثَّل فيه كلُّ ألوان الطيف السـياسـي والاجتماعي وشـباب السـاحات ورجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني والمرأة على أن يشـمل كل مناطق اليمن.

والاستثمار، لأن هذه الآفة تهدّد استقرار البلد، ولا بد من أن تجنَّد لمواجهتها جميع الإمكانات الوطنية بصورة مختلفة عمّا يجري اليوم.	6. استعادة الممتلكات العامة والخاصة المنهوبة والإفراج عن السجناء السياسيين. 7. إلغاء وزارة الإعلام وتمكين الصحافيين من ممارسة مهنتهم بحرية. 8. تفكيك أجهزة أمن الدولة والمخابرات ومجلس الدفاع وتأسيس منظمة أمن وطني بدلاً منها تحت إشراف وزارة الداخلية، 9. حلّ المجالس البلدية والمجلس الأعلى للقضاء، وإقالة المدّعي العام، وإنشاء محكمة دستورية عليا.	– تشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقّتة تترأّسها المعارضة، وتمثل فيها أطراف العمل السياسي وشباب الساحات – تشكيل مجلس عسكري مؤقّت من القيادات العسكرية المشهود لها بالكفاءة والنزاهة وتحظى باحترامٍ وتقدير في أوساط الجيش– تشكيل لجنة عليا للانتخابات والاستفتاءات العامة تتولى: إجراء الاستفتاء على مشروع الإصلاحات الدستورية، وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية بحسب الدستور الجديد. – تأكيد حقّ التعبير السلمي وحرية التظاهر والاعتصامات.

ومع اندلاع الاحتجاجات المطالبة برحيل الرئيس "صالح"، التي شاركت فيها أحزاب المعارضة المنضوية في إطار تكتل "اللقاء المشترك"، خرجت مسيرات ومظاهرات غاضبة في أكثر من 17 محافظة، وقد تعاملت قوات الأمن وقوات الحرس الجمهوري بعنف معها ويرجح أن أكثر من 500 متظاهر ومتظاهرة سقطوا قتلى في ذلك القمع، إضافة إلى آلاف الجرحى الذين أصيب معظمهم بعاهات وإعاقات دائمة، ومن أبرز الأحداث المصاحبة للثورة:

1. شهد عام2011، انخراطًا آخر لعقد تحالف قديم بين "آل الأحمر" و"علي عبد الله صالح"، تمثل في انضمام زعيم قبيلة "حاشد"، الشيخ صادق الأحمر كبرى القبائل اليمنية، التي ينتمي إليها "صالح" نفسه، إلى الثورة، وقد شهدت منطقة الحصبة في صنعاء أسوأ المواجهات المسلحة بين القوات الموالية لصالح والمسلحين القبليين من أنصار الأحمر، وخلفت تلك المواجهات، عشرات القتلى والجرحى في صفوف الطرفين، إضافة إلى دمار هائل في مناطق القتال أدى إلى نزوح آلاف الأُسر من منازلها، وقد تطورت المواجهات لتشمل القوات العسكرية الموالية والأخرى المنشقة.
2. "الانقلاب الجوهري" لمحافظة تعز ضد نظام الرئيس "صالح" وهي المحافظة التي انطلق منها "صالح"، حينها عندما كان قائدًا للواء محافظة تعز، نحو العاصمة صنعاء ليمسك بمقاليد الحكم رئيسًا أواخر عام 1978م، فقد تحولت هذه المحافظة إلى "أيقونة" للثورة المناهضة

لصـــالح بعد تأييد مطلق لعدة عقود، وباتت هذه المحافظة هي الأكثر في الحضـــور الشـــعبي المناهض لحكم صالح.

3. ومن أهم الأحداث التي شـــهدتها اليمن في 2011، محاولة الاغتيال التي تعرض لها الرئيس "صـــالح" في الـــــ3 من حزيران، ورغم أن الاتهام لم يوجه رســـمياً لجهة معينة، فإن صـــالح والمسؤولين الموالين له أشاروا بأصابع الاتهام إلى خصومه في الجيش المنشق ورجال القبائل الذين كانوا متحالفين معه خلال العقود الماضية.

واستمرت أعمال العنف في اليمن، إلى أن وقع الرئيس اليمني "صـالح" في الرياض في الثالث والعشـــرين من نوفمبر 2011م على اتفاق نقل الســـلطة في اليمن في ضـــوء المبادرة الخليجية، إذ اتفقت الأطراف على تشـــكيل حكومة وحدة وطنية خلال 14 يومًا وإجراء انتخابات رئاســـية خلال 90 يومًا، وجرت مراســـم التوقيع بحضـــور عبدالله بن عبدالعزيز ملك الســـعودية والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، ووفد من المعارضـــة اليمنية، كما وقع على الاتفاق وزير الخارجية الإماراتي لكون بلاده ترأس الدورة الحالية لمجلس التعاون الخليجي، ورحبت الولايات المتحدة الأمريكية بالتوقيع عدّها أوباما "خطوة مهمة إلى الأمام للشـــعب اليمني الذي يســـتحق فرصة تقرير مصيره"، وفي 25 شباط 2012م انتهى حكم "صالح" رسمياً.

وفي الحادي والعشرين من شباط 2012م صوت اليمنيون على انتخاب المُرشح الوحيد "عبد ربه منصـــور هادي" رئيسًـــا انتقاليًا للبلاد لمدة عامين، وجرت هذه الانتخابات وفقًا لأحكام الفقرة (و) من المادة (108) من الدستور الناصة على أنه: "يعتبر رئيسًا للجمهورية من يحصل على الأغلبية المطلقة للذين شـــاركوا في الانتخابات"، وأحكام المادة (70) من قانون الانتخابات العامة والاستفتاء التي تنص على أنه: "يعدّ رئيسًا للجمهورية من يحصل على الأغلبية المطلقة للذين أدلوا بأصـــواتهم في الانتخابات الرئاســـية"، وبالتالي، فإنه عند احتســـاب إجمالي من أدلوا بأصواتهم يوم الاقتراع وعددهم (6660093) ناخباً وناخبة من مجموع المسجلين (10243364) فإن نسبة المشاركة بالانتخابات تكون (65%)، أما نسبة فوز "عبد ربه" فتكون باحتساب نسبة الأصوات الصحيحة التي حصل عليها والبالغة (6635192) من إجمالي الأصوات الصحيحة المُدلى بها والبالغة (6651166) ومن ثم يكون قد حصـــل على نســـبة (99.8%) وهي أغلبية مُطلقة تتوافق مع النصين الدستوري والقانوني وبهذا يكون الدافع الأساسي للربيع العربي في اليمن هي المطالب السياسية للتحولات بعكس الحالات الأخرى في تونس ومصر وليبيا.

المبحث الثاني : ثورات الربيع العربي.

بعد فترة طويلة من السكون والجمود، وعلى عكس المتوقع، اندلعت في أكثر من بلد عربي ثورات شعبية أسقطت أنظمة، وهزت عروش لأنظمة أخرى،وخلقت واقعا جديداًعلى المستوين السياسي والإجتماعي لم تكن سرعة تشكّله وعمق تحولاته تخطر على بال أكثر المراقبين، ففي أواخر عام 2010 ومطلع 2011 اندلعت موجة عارمة من الثورات والاحتجاجات في مُختلف أنحاء الوطن العربي بدأت بحرق **محمد البوعزيزي** والثورة التونسية التي أطلقت وتيرة الشرارة في كثير من الأقطار العربية وعرفت تلك الفترة بربيع الثورات العربية. ومن أسباب قيام هذه الاحتجاجات المفاجئة انتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المَعيشية، والتضييق السياسيّ وسوء الأوضاع عموماً في البلاد العربية[1].

انتشرت الاحتجاجات بسرعة كبيرة في أغلب البلدان العربية، وفيهانشبت تصادمات بين قوات الأمن والمُتظاهرين وأدت إلى وقوع قتلى من المواطنين ورجال الأمن. و تميزت هذه الثورات بظهور هتاف شهير في كل الدول العربية وهو: "الشعب يريد إسقاط النظام".ولقد أثبتت الأحداث أن هذه الأنظمة غاية في الضعف والهشاشة، وتبين أنَّ العقلية البوليسية القمعية عاجزة عن تخويف الشعوب بشكل دائم، فحركة الشارع فاقت في قوتها وصلابتها وتجاوبها مع الأحداث قدرة الأنظمة والأجهزة الأمنية[2].

شكلت الثورات الشعبية العربية نقلة نوعية في أسلوب الجماهير المطالبة بحقوقها، إذ أنه منذ العصور القديمة ارتبط مفهوم الثورة بالعنف والدماء، سواء من جانب الجموع الثائرة، أو من طرف السلطة الحاكمة،ونحن نشهد اليوم شكلاً جديداً للثورات العربية،بعيداً عن أسلوب الانقلابات العسكرية، وبعيداً عن عنف الثوار تجاه السلطة, فيبدو أن الجماهير العربية اختارت هذا الأسلوب الراقي بعد تيقنها أن الثورة السلمية أهم من العنف .وقد شاركت كافة فئات وشرائح المجتمع في فعاليات الثورة منذ يومها الأول، و فئة الشباب كان لها حضوراً مميزاً، إلا أن كافة أبناء الشعب كان لهم دور هاما، وقد اختفت النزعات الطائفية والقبلية ، وحلت محلها روح التوحد .

1- عبد الغنى سلامه، عصر الثورات العربية الأسباب والتداعيات، متاح على:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

2- أحمد بن عبدالرحمن الصويان، زمان الفرد يا فرعون ولى، متاح على:
http://albayan.co.uk/article.aspx?id

المطلب الأول: التعريف بثورات الربيع العربي.

تلعب الثورات دوراً هاماً فى حياة الأمم رغم إرتباط العديد منها بالعنف والفوضى قبل استقرار النظام الجديد ونجاحه النسبى أو المطلق فى تحقيق أهدافه , فإن الثورات من ناحية تحقق نقلة نوعية وكمية فى مجتمعاتها من حيث طبيعة العلاقات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية بما يهدف إلى ادماج أعداد أكبر من المواطنين فى تلك المنظومة. كما تتهم الاتجاهات المرتبطة بدراسة الثورات بعدم القدرة على التنبؤ بحدوث الثورة فى مجتمع ما.

تختلف تعريفات الثورةمن حيث محاور التركيز والإنطلاق , فهناك من جعل استخدام العنف مكوناً أساسياً من مكونات الثورة , والآخرون ركزوا على نتائج العمل الثورى ودرجة مستوى التغيير الذى يمكن تحقيقه داخل المجتمع. وهناك من يقول إن الثورة " رفض للوضع القائم فهى تحرك السلوك السياسى وهى فعل إختيار ورفض من خلال عمل عنيف". **ويرى الاخرون أن الثورة** "تغير يتميز بالعنف كوسيلة ويهدف إلى اهداف عديدة محددة."

ويمكن القول إن الثورة هي التغيير الأساسى السريع والداخلى والعنيف فى القيم والمبادىء المهيمنة داخل المجتمع وفى مؤسساته السياسية والهياكل الاجتماعية والعلاقات الاقتصادية والقيادة والنشاط الحكومى والسياسات بمعنىأنها إنهيار النظام الاجتماعى والاقتصادى والسياسى الموجود وسط محاولات لبناء وتكوين بديل اخر جديد[1].

وهناك فريق آخر لا يعطى للعنف أهمية كبيرة فى قيام الثورات, فهم يروا أن العنف بما يصحبه من أعمال شغب واضطربات وتفجيرات وإغتيالات سياسية فهو فى حد ذاته لايشير إلى قرب وقوع ثورة, وأكثر الردود ذيوعاً على الاضطربات الداخلية الخطيرة ليست الثورة على الاطلاق وإنما السيطرة العسكرية، ومن الممكن النظر إلى العنف باعتباره عرضاً لتلاشى فاعلية وشرعية الحكومة، وفى الغالب الأعم لا يتنج عن العنف شىء شرعى ذو أهمية كبيرة إذا اتجهت القيادة إلى التهدئة والتعامل مع المشكلات التى كانت سسبباً فى الاضطربات وفى حال افتقاد الحكومة الحكمة ومحاولة إسكات الساخطين فإنها قد تزيد الأمر سوءاً.

إن ثورات الربيع العربى لم يمثل العنف بها مكوناً اساسياً لقيامها وان هناك إتجاه سلمى ظهر للتعبير عن رفض السياسات والانظمة مثل الاحتجاجات السلمية والمظاهرات والاعتصامات.

1- إيمان أحمد رجب، المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية"،السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام، العدد184، أبريل2011، ص10.

يمكن تعريف الثورة تعريفا شاملا بأنها " عملية تغيير سريع وجذرى للنظام السياسي ممايؤدى للإطاحة بالنظام القديم والنخبة التابعة له". وهنا لابد من التفريق بين انهيار النظام وانهيار الدولة , حيث يثور تساؤل هام وهو "هل من الممكن أن تؤدى الثورة إلى إنهيار النظام والدولة معاً؟" خاصة وأن هناك إتجاهين رئيسيين, يرى الاتجاه الأول أن الثورة هى عملية تستهدف النظام السياسى دون المساس بالدولة ذاتها , حيث من الممكن أن ينهار النظام السياسى دون أن تنهار الدولة , كما أن انهيار الدولة ليس مرتبطا بالضرورة بالثورة.

ويرى الاتجاه الثانى أن فكرة إنهيار الدولة مرتبطة بالثورة , فإنهيار الدولة القديمة هو المرحلة الأولى للثورة,ويتم خلالها تغيير النظام ككل ,وطرح أفكار جديدة حول الدولة ومؤسساتها الرئيسية.ففكرة الدولة ذاتها وتعريفها من الناحية الايديولوجية والقومية تكون محط تغيير. وبالنظر الى الوضع فى مصر وتونس فأن الخط الفاصل بين النظام والدولة ضعيف جداً, والزخم الثورى ربما يؤدى إلى بدء إنهيار الدولة ذاتها[1].

القوى المحركة للثورات:

فى كل مكان تقريبا يوجد مفكرون ساخطون على الأوضاع القائمة, لأنهم على درجة عالية من التعليم ويمتلكون افكاراً متنوعة, بعضها ينطوى على قدر كبير من المثالية. إلى جانب ذلك يكون للوعاظ والمدرسين والمحامين والصحفيين وآخرين ممن يتعاملون مع الافكار حصة فى إنتقاد النظام. فإذا كان كل شىء يسير على مايرام فلن يكون هناك الكثير ليتحدثوا أو يكتبوا عنه. وهؤلاء المفكرين نادراً مايكونون من الأثرياء. رغم أنهم أحيانا مايكونون ميسورى الحال, وربما يشعرون بالإستياء من الأفراد الأغنى منهم وليسوا بنفس درجة ذكائهم مثل رجال الاعمال والمسئولين الحكوميين.

إن القوى المحركة للثورة فى مصر وتونس تمثلت فى الطبقة الشعبيةالتى تتكون من أفراد الشعب الذين استطاعوا إدراك خطورة ما تمر به البلاد من ظلم وإستبداد ونهب لثرواتهم واستطاعوا أيضاً أن يشعروا بالفقراء وبما يعيشونه من قحط وذل وهوان , أيضاً تمثلت القوى المحركة للثورة فى كلتا البلدين فى الشباب الذين يتراوح اعمارهم مابين 15 إلى 34 عاماً, ولكن هذا لايعنى أن الفاعل الوحيد فى ثورتى مصر وتونس هم الشباب وإنما شاركت جميع طوائف الشعب ولكن أكثرهم ظهوراً عنصر الشباب.

1 – Baredine Arfi, "State Collapse in New Theoritical Framework :TheCase of Yugoslavia", International Journal of Sociology, vol.28, No.3,Fall 1998,pp16-17

مراحل الثورة : تمر ثورات الشعوب عادة بأربع مراحل مترابطة ومتداخلة وهي:

– **الأولى** : وتتمكن الثورة فيها من تعطيل وظائف الدولة الإدارية والأمنية والسياسية وإحداث إخلال بالنظام العام وتوقف الحكومة عن فرض القانون وهيبة الدولة.

–**الثانية** : مرحلة انتقالية تحاول فيها الثورة فرض سيطرتها وإدارتها لشؤون الدولة والمجتمع إلا أن هذه المرحلة تشهد شراسة القوى المضادة للثورة حيث تستخدم كل ما هو متاح وممكن للتخريب والتدمير وإثارة المشكلات الطائفية أو المذهبية.

–**الثالثة** : فيها تتمكن الثورة من تحقيق أهدافها تدريجيا والسيطرة على القوى المعادية للثورة والقدرة على تسيير شؤون الدولة المالية والاقتصادية والخدمية والأمنية والعلاقات الدولية والاستجابة لمطالب فئات الشعب المختلفة.

وفي هذه المرحلة تواجه الثورة إرثاً تاريخيا ضخماً من المظالم في مجالات التأمينات والأجور والمشكلات الصحية والتعليمة والسكنية والفساد المالي والإداري وتشهد تجاذباً هاماً بين أطراف قوى الثورة وبقايا النظام البائد ويترتب عليها مستقبل الثورة ونوعية الانجازات المتحققة.

– **الرابعة** : وفيها تتم الإجابة عن سؤال المهام المباشرة أمام سلطة الثورة وكيفية المحافظة على ديمومة حراك الشعب منعا لانتكاسها أو هزيمتها, وتمكن قوى النظام البائد من تجديد ذاتها والعودة للسيطرة على مقاليد السلطة, كما تشهد هذه المرحلة حركة تنقلات بين تحالف قوى الثورة والانتقال من حالة التعاون إلى التنافس والصراع والى الخيار الصفري نتيجة السعي للحصول على النفوذ في الهيئات القيادية للمؤسسات المجتمعية المختلفة.

ويتوقع أن تكون النتائج لصالح القوى التقليدية أو القوى الحزبية التي تمتلك قواعد قوية راسخة اجتماعية أو اقتصادية أو اغاثية مما يدفع قوى التجديد والتغيير وقوى الشباب إلى الوراء وذلك نتيجة طول فترة الدولة الأمنية التي أشاعت الفساد والجهل والتخلف والأمية مما يؤجج الصراع بين قوى الثورة الآن تصبح قوى التضاد لاحقا فشعوبنا تحتاج لوقت طويل لكي تترسخ فيها قيم الديمقراطية والتغيير والحريات العامة وحقوق الإنسان واحترام الرأي الآخر وإنجاز انتخابات ديمقراطية نزيهة لكافة مؤسسات المجتمع والدولة ليرضى ويثق الجميع بنتائجها[1].

1– عبدالله بلقزيز- أسئلة الفكر العربي المعاصر، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الأيوبية 1998، ص 13 .

المطلب الثاني: أسباب قيام ثورات الربيع العربي.

هنالك أسباب قد تؤدى لقيام الشعوب بالثورة علي الأنظمة الحاكمة ورفضها للأوضاع السياسية والإقتصادية المتردية . وتتمثل تلك الأسباب في كل من :

1- غياب الإصلاحات:

عندما يصبح الفساد هو اساس الحكومات والسياسات وتتغيب الإصلاحات على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فقد يؤدى هذا إلى إثارة سخط الشعب وقيامه بالثورات ضد حكامه وفسادهم.

الأنظمة العربية سواء كانت جمهورية أو ملكية تتحدث عن الإصلاح السياسي وتوسيع قاعدة المشاركة وحماية حرية الرأي والتعبير لكن تلك الإصلاحات تشبه النباتات الصحراوية التي تظهر بسرعة ثم تختفي ليحل محلها رمض الصحراء وسرابها. وقد شهدت دولاً مثل الجزائر والأردن واليمن ومصر البدء في تنفيذ اصلاحات سياسية طموحة مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين أو حتى قبل ذلك التاريخ لكنها تراجعت كلية عن تلك الإصلاحات مع نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. و تطورت الأمور في دول مثل مصر وتونس بحيث أن أي إصلاح يتم الحديث عنه أصبح يعني المزيد من التضييق لدائرة السلطة والنفوذ[1].

2- فقد الأمل في التغيير:

عندما ينعدم الأمل فى تغيير الأوضاع الفاسدة , والفساد الذى يستشرى كافة ارجاء الدولة فربما يكون ذلك سبب رئيسى لقيام الشعوب بالثورات شعورا منهم بانعدام الامل فى التغيير.وقد اتفقت الكثير من الأنظمة الجمهورية في العالم العربي ومن ضمنها الأنظمة في تونس ومصر في انها وصلت الى مرحلة انسداد الأفق بالنسبة لعملية التغيير وبحيث تحولت تشوهات الأنظمة القائمة الى ثوابت وطنية يعاقب من يتجرأ على التفكير بالخروج عليها.

1- عدنان الأسمر,"مراحل تطور الثورة",متاح على
- http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

3- فساد النخبة الحاكمة:

وتعنى القلة التي تحكم لصالح نفسها وليس لصالح الشعوب وقد تطورت النظم الجمهورية الاستبدادية في العالم العربي. ضف الى ذلك أن تلك القلة ورغم الطبيعة الجمهورية للأنظمة قد قامت بشكل أساسي على علاقات القرابة والنسب. وأدى ظهور الأوليجاركية كجماعة من اللصوص لا هم لها إلا الاستيلاء على الموارد العامة وأحياناً الخاصة من جهة إلى تضييق قاعدة الأنظمة وخصوصاً بعد أن أصبحت تلك النخب تشمل بشكل أساسي الحاكم الفرد وأسرته وأقاربه، والى احتدم الصراع بين مكونات تلك النخب من جهة أخرى[1].وقد أدى ذلك، مع ظهور التوريث كحل لأزمة انتقال السلطة في الجمهوريات العربية، إلى جعل تلك النخب هدفاً سهلاً للثورات الشعبية.

4- تردي الأوضاع الإقتصادية:

فانتشار الفقر وتدنى مستويات المعيشة وزيادة الهوة بين الأغنياء والفقراء نتيجة لممارسات إحتكارية من الدولة واتباع النظام الحاكم فيها , بالاضافة الى تدهور الأوضاع الاجتماعية المترتبة على تدهور تلك الأوضاع الاقتصادية قد يؤدى إلى قيام الشعوب بالثورة على تلك الأوضاع[2].

❖ أسباب قيام الثورة المصرية 25 يناير 2011م.

بدأت الانتفاضة الشعبية غير المسبوقة التى شهدتها مصر يوم الثلاثاء الخامس والعشرين من يناير عام2011 محتجة على الأوضاع المعيشية، والسياسية، والاقتصادية السيئة، والذى اعتبر فساداً فى ظل حكم الرئيس السابق محمد حسني مبارك وكان للثورة التونسية الشعبية التى أطاحت بالرئيس التونسى زين العابدين بن علي أثرٌ كبيرٌ فى تأجيج مشاعر الغضب الشعبى فى الشارع المصري ضد استمرار النظام، ومن خلال صفحة أو مجموعة "كلنا خالد سعيد" على موقع فيسبوك، تمت الدعوة لمظاهرات يوم الغضب.

1- عبد الله الفقيه,"أسباب الثورات في تونس ومصر واحتمالات انتقالها الى اليمن",متاح على:
http://www.al-tagheer.com/arts.html

2- أسباب ثورة 25 يناير",متاح على : http://www.sis.gov.eg/VR/reveulotion/html/2.html

أولا: الأسباب السياسية.

لقد عاش الناس على مر ثلاثين عاماً هى فترة حكم الرئيس السابق حالة من الفساد السياسى ومن القهر والظلم والكبت للحريات

الأسباب السياسية غير المباشرة: تمثلت فى[1]:

1-1-قانون الطوارئ وانتهاك حقوق الإنسان والمواطن:

لجأت الحكومة المصرية إلى تمديد العمل بقانون الطوارئ بين الفترة والأخرى، فكل عامين يأتي الموعد السنوي المحدد بتمديد حالة الطوارئ وتخرج مصر إلى الشوارع لتقول لا لمد حاله الطوارئ ومع ذلك يصر الرئيس ونظامه ومجلس شعبه على مخالفة رأى الشعب و تمديد حالة الطوارئ وكأن شعبا بأكمله لا وجود له. وربما يكون قانون الطوارئ هو سبب سخط الناس. على أساس هذا القانون تتم الاعتقالات ويشعر المواطن المصري دائما بأنه تحت رحمة ضباط أمن الدولة ، وأباطرة الحكم .عاشت مصر تحت قانون الطوارئ رقم 162 لعام 1958 منذ 1967 ، باستثناء فترة انقطاع لمدة 18 شهرا في أوائل الثمانينات، وبموجب هذا القانون توسعت سلطة الشرطة، وعلقت الحقوق الدستورية، وفرضت الرقابة . وتم تقييد أى نشاط سياسي غير حكومي مثل: تنظيم المظاهرات والتجمعات السياسية، وحظر التبرعات غير المسجلة . وبموجبه احتجز كثير من المواطنين و لفترة غير محددة بسبب أو بدون سبب واضح، وبمقتضاه لا يمكن للمواطن الدفاع عن نفسه وتستطيع الحكومة أن تبقي عليه في السجن دون محاكمة[2]. وقد عملت الحكومة على بقاء قانون الطوارئ بحجة الأمن القومي ، واستمرت في إدعائها بأنه بدون قانون الطوارئ فإن جماعات المعارضة يمكن أن تصل إلى السلطة في مصر أن هذا القانون يتعارض مع مبادئ وأسس الديمقراطية والتي تشمل حق المواطنين في محاكمة عادلة والحق في التصويت لصالح أي مرشح أو الطرف الذي يرونه مناسبا لخدمة بلدهم.

1- وحيد عبد المجيد,"ثورة 25 يناير: قراءة أولى"(القاهرة: مركز الاهرام للنشر والتوزيع،2011)، ص57.

2- محمد عمارة، "ثورة 25 يناير وكسر حاجز الخوف" (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر,2011)، ص34.

1-2- الضعف الواضح للأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني وسيطرة الدولة عليها:

الأحزاب السياسية الحقيقية تعد خير معبر عن اتجاهات الرأي العام فهى تعمل جاهدة على تكوين قاعدة للمعلومات الصحيحة عن القضايا الجماهيرية المثارة، ولا شك أن تنافس الأحزاب السياسية يؤدى إلى كشف الحقائق حتى لو حاول المسئولون إخفائها. وعلى ذلك فان النظم السياسية التي لا تسمح بتكوين الأحزاب السياسية – أو تكوين أحزاب صورية – تفقد كثيراً من حيوية و فعالية المنافسة و بذلك يتكون فيها رأى عام مضلل ويكون في النهاية وبالاً على النظام السياسي نفسه، ورغم وجود عدد من الأحزاب لا يستهان به إلا أن جميعهم ليس لهم صوت ذو تأثير إلا القليل منهم وظل الحزب الوطنى الحاكم محتكر الحياة السياسية .

وإذا كان للأحزاب السياسية هذا الدور المؤثر في تكوين الرأي العام وتحديد اتجاهاته فلا شك أن هناك منظمات أخرى لها تأثير كبير أيضاً في تشكيل الرأي العام من بينها النقابات بشتى أنواعها و قد أصابها الوهن هي الأخرى فالنقابات العمالية سيطرت عليها الحكومة والحزب الحاكم بكافة الوسائل ،اما النقابات المهنية فقد أضعفها القانون رقم 100 لسنة 2000- الذى قضى بعدم دستوريته مؤخراً- كما أضعفها الخلاف بين قياداتها فتقلص أداء بعضها ووضع البعض الآخر تحت الحراسة وأصبح لا يسمع إلا صوت الحزب الوطني[1].وقامت هذه الثورة بسبب انسداد القنوات الشرعية للتعبير عن الرأي الأمر الذي يعنى ببساطة أن أي غضب على أوضاع مصر لا مجال أمامه إلا أن تخرج الناس إلى الشارع للتعبير عن غضبها لأن جميع آليات التعبير السياسي الفاعلة الأخرى لم تعد مجدية، حدث هذا فى ظل ثورة المعلومات ووسائل الاتصال التي أصبح بإمكان هذه الجماهير أن تشمل أعداداً هائلة من الشباب عن طريق" الفيس بوك" شبكة التواصل الاجتماعي ومن ثم أصبحت هي البديل عن الأحزاب السياسية وهى المكون الفاعل فى تكوين الرأي العام خاصة المنصف منهم[2] .

1-3-نظام التوريث:

يعد من أهم أسباب الثورة فقد قامت الثورة في وقت كان التحضير فيه لتوريث منصب رئاسة الجمهورية على قدم وساق والظروف كانت تنبئ بتمرير تلك الخطة ببساطة ويسر لكون

1- حاتم محمد حسن،"الاسباب العشرة لقيام ثورة 25يناير"، متاح على: http://zero10.net

2- وحيد عبد المجيد,"نهاية الاهانة ثورة 25 يناير ضد النظام الهش فى مصر",السياسة الدولية,مؤسسة الأهرام,العدد 184,إبريل2011,ص20.

مفاتيح التشريع مضمونة وكلها تدين بالولاء لأسرة الرئيس, فكانت الأغلبية لمجلسى الشعب والشورى قبل الانتخابات بيد الحزب الوطني . والرأي العام العالمي يبدو أنه لا يعارضه، إذن كانت قضية التوريث محسومة إلى حد كبير ولم يكن يبقى عليها سوى الخطوة الأخيرة و هي تعيين الابن رئيساًللجمهورية خلفاً لوالده في انتخابات شكلية كتلك التي دأبت عليها مصر في الحقب السابقة[1].والمشكلة الأساسية تمثلتفى رفض مشروع التوريث جماهيرياً ومن النخبة المثقفة والمهتمة بالشأن العام إضافة إلى أن مشروع التوريث لا يلق ترحيباً من المؤسسة العسكرية لعلمها اليقيني بحالة الفساد المذهلة التي استشرت في جميع أوصال الوطن كناتج لتزاوج السلطة مع الثروة وهو إفراز طبيعي لوزارة أغلب وزرائها من رجال الأعمال وقام رئيس لجنة السياسات بنفسه باختيارهم ووضع كل منهم في منصبه المناسب، فدانت له الحكومة باعتباره صاحب الفضل في اختيار معظم أعضائها. [2]

1-4-شخصنة الدولة:

أعطى دستور 1971 رئيس الجمهورية سلطات واسعة أدت إلى ضعف سلطات الدولة أمام الرئيس بل وألقت عليه أمام الرأي العام عبأ مضاعفاً بحيث بدا كأنه الآمر الناهي الذى بيده حل المشاكل التي عجزت الحكومة عن حلها واختزلت مؤسسات الدولة فى شخصه وهو ما يعنى شخصنة الدولة , وبالتالى إختزال كل مؤسسات وسلطات الدولة فى يد رئيس الجمهورية.

1-5-استشراء الفساد السياسي والمـالي:

منظمة الشفافية الدولية وهي منظمة دولية لرصد جميع أنواع الفساد بما في ذلك الفساد السياسي أعلنت مؤشر الفساد لسنة 2010 وتبين أن مصر تحتل المرتبة 98 من أصل 178 بلداً مدرجا في التقرير. وبحلول أواخر 2010 كان حوالي 40 % من السكان يعيشون تحت خط الفقر أي يعتمدون على دخل قومي يعادل حوالي 2 دولار في اليوم لكل فرد ويعتمد الأغلبية على السلع المدعومة. بالإضافة إلى إغتصاب أراضى الدولة وإحساس المصريين بأن أراضيهم قد نهبها الانتهازيون والمحيطون بالنظام فلم يحدث في تاريخ الدول الحديثة من يشترى أراضى الدولة بأبخس الأثمان ليعيد تدويرها وبيعها بعد ذلك بثمن يعادل ألف ضعف إلا في مصر.

1- خالد السيد محمد،"ثورة 25 يناير" القاهرة، دار النهضة المصرية،2011، ص126.

2- نفس المرجع السابق، ص202.

1-6-تجاوزات الشرطة:

المواطن المصرى عانى من انتهاكات كثيرة لحقوقه من جانب أفراد الشرطة، مثال حالات إلقاءالقبض والحبس والقتل، ومن أشهرها مقتل الشاب السكندرى خالد محمد سعيد الذى توفى على يد رجال الشرطة فى منطقة سيدى جابر فى السادس من يونيو عام 2010، تم ضربه حتى الموت أمام عدد من شهود العيان، ووفاة شاب آخر هو السيد بلال أثناء احتجازه فى مباحث أمن الدولة بالإسكندرية، بعد تعذيبه فى أعقاب حادثة تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية[1].

1-7-التضليل الاعلامى:

كان الإعلام الرسمي يروج لديمقراطية النظام الحاكم وانحيازه إلى الفقراء ومحدودي الدخل على الرغم مما يشهد به الواقع من مظاهر وإجراءات تقييد الحياة السياسية ، وتدهور في الحياة الاجتماعية يضاف إلى ذلك ضعفه في الأداء المهني وإقصاء الكفاءات وذوى الرأي من العمل أو الظهور فيه لأسباب سياسية قد يكون أهمها أنهم لا يمالئون النظام وإختيار من يغالون في الثناء عليه و تمجيده مما افقده مصداقية واصبح عاجزا عن تكوين رأي عام صحيح .كما كان للإعلام الرسمي أثر في إذكاء الإنفلات الأمني عن طريق بث رسائل الفزع والتخويف ونشر حالة الذعر خاصة مع التعتيم الإعلامى على الأحداث وقطع الاتصالات ، لذلك يمكن القول إن أداء الإعلام القومي كان أحد العوامل التي ساعدت في إشعال نار السخط في صدور المصريين ضد نظام مبارك .

2- الأسباب السياسية المباشرة التى أدت إلى قيام الثورة هي:

2-1-انتخابات مجلسي الشعب والشورى:

قبل فترة وجيزة من اندلاع الاحتجاجات فى مصر أجريت الانتخابات البرلمانية لمجلسى الشعب والشورى، والتى حصد فيها الحزب الوطنى ما يزيد عن 95% من مقاعد المجلسين, لاغياً بشكل كامل أى تمثيل للمعارضة، مما أصاب المواطنين بالإحباط، ودفع قوى سياسية عدة لوصف هذه الانتخابات بأنها أسوأ انتخابات برلمانية فى التاريخ المصرى ، لتناقضها مع الواقع ، بالإضافة إلى انتهاك حقوق القضاء المصرى فى الإشراف عليها بعد أن أطاح النظام بأحكام القضاء فى عدم شرعية بعض الدوائر الانتخابية ، ومُنع الإخوان المسلمون من المشاركة فيها بشكل قانونى.

1- أسباب ثورة الغضب في مصر، متاح علىhttp://misrstars.com/vb/showthread.php?t

2-2-مقتل الشاب خالد محمد سعيد:

تم قتل خالد محمد سعيد على يد رجال الشرطة فى منطقة سيدى جابر فى السادس من يونيو عام 2010، بعد أن تم ضربه حتى الموت أمام عدد من شهود العيان ممأثار غضب الشعب ودعا بعض الناشطين الشباب إلى إنشاء صفحة بأسم " كلنا خالد سعيد" على موقع التواصل الإجتماعى والدعوة من خلالها إلى مظاهرات فى الخامس والعشرون من يناير عام 2011.

2-3-تفجير كنيسة القديسين بالأسكندرية:

وهى عملية إرهابية حدثت فى الأسكندرية فى أول أيام عام 2011، وسط الاحتفالات بعيد الميلاد للكنائس الشرقية ، وأسفرت عن وقوع 25 قتيلاً (بينهم مسلمين) كما أصيب نحو 97 شخصًا آخرين , وقد أثار هذا الحدث غضب الشعب المصرى بأكمله ليس فقط الاقباط.

3- الأسباب الإقتصادية والإجتماعية:

الشعب المصري لم يتحرك بوحي من مطالب التغيير السياسي فقط , فالبسطاء لا يولون اهتماماً للتحول الديمقراطى أو التعددية الحزبية بقدر إهتمامه بلقمة العيش وتوفير قوت يومه له ولمن يعول فكان شعار الثورة" عيش حرية عدالة إجتماعية" , وبالتالى فقد تحرك هذا الشعب بإلحاح من ظروفه المعيشية ووضعه الاقتصادي الصعب حيث زادت الهوة بين الأغنياء و الفقراء على مر الثلاثين عاماً خلال فترة حكم مبارك ويمكن القول إن هناك أسبابا غير مباشرة وأسباب مباشرة لايمكن إغفال أنها كانت بمثابة شرارة إشعال للثورة تراكمت اثارها فى نفوس أفراد الشعب حتى جاءت لحظة التعبير عن رفضهم لهذه الأوضاع , وإن كانت لم تتغير كثيرا بعد الثورة ولكن ربما كانت نقطة البداية نحو عدالة اجتماعية وحياة كريمة للمواطنين.

4- الأسباب الإقتصادية غير المباشرة تمثلت في:

السياسة الاقتصادية للنظام السابق والتى كانت لها انعكاساتها على الاوضاع الاجتماعية من خلال زيادة إفقار طبقة وزيادة إغناء طبقة غنية بالفعل , وارتفاع معدل البطالة مابين أفراد الطبقة الفقيرة وانتشار الجرائم للحصول على مالم توفره له الدولة والذى يمثل أبسط حقوقه فى الحياةوتعتبر سياسات التحول الانتقائي لاقتصاد السوق الرأسمالي في عهد الرئيس السابق والتى أخذت ما يلائم الطبقة الحاكمة، دون أن تأخذ بباقى عناصر نظام اقتصاد السوق الرأسمالي والتي تشكلت تحت ضغوط تاريخية من الشعوب، بالذات ما يتعلق بالحريات الديموقراطية وتداول السلطة

والمساواة بين الجميع أمام القانون،وإعادة توزيع الدخل من خلال نظام ضريبي تصاعدي، ونظام فعال للدعم،وتحسين أحوال الفقراء والعاطلين, وعلى الرغم من كل هذه الاسباب الاقتصادية إلا أنه لايمكن إهمال دورالبعد الثقافى فى قيام الثورة .

وكان تقليص دور الدولة بكل ما يعنيه من خروجها من عمليات الاستثمار المباشر في الصناعة والزراعة، والاكتفاء بتطوير البنية الأساسية، وتحرير سعر وسوق الصرف، وخصخصة القطاع العام، هي الملامح الرئيسية للسياسات الاقتصادية لنظام مبارك ، فإن القوانين والقرارات الاقتصادية التي صدرت في ظل الحكومة التي تسلمت الحكم عام 2004، أكدت على طبيعة هذا النظام وكانت السياسات الاقتصادية موجهة لخدمة الطبقة الرأسمالية الكبيرة المحلية والأجنبية على حساب الطبقة الوسطى والفقراء.

إن إهدار الموارد الطبيعية المملوكة للمواطنين بالتساوي والتي يملك الفقراء والطبقة الوسطى الغالبية العظمى من الحقوق فيها بحكم أنهم يشكلون أكثر من 95% من السكان، من خلال بيع الغاز الطبيعي لأسبانيا وللكيان الصهيوني بأقل كثيراً من الأسعار السائدة في الأسواق الدولية، وحرمان الفقراء والطبقة الوسطى من إيرادات مستحقة عن هذه الموارد الطبيعية كان من الطبيعي أن تذهب لتحسين أحوالهم ومستويات الخدمات العامة التي تُقدم لهم[1].ويتحدد توزيع الدخل الأولي في أي بلد بنظام الأجور، بينما تتم إعادة توزيع الدخل وتحسينه من خلال نظم الضرائب والدعم والتحويلات والخدمات العامة المجانية أو شبه المجانية. وقد ساء توزيع الدخل في مصر لدرجة أن غالبية المواطنين ل ميشعرواب أية ثمار للنمو الاقتصادي الذي تشير بيانات الحكومة إلى تحقيقه، بغض النظر عن دقة هذه البيانات من عدمه، ساء نظام الأجور الذي يطلق يد أرباب العمل سواء كانوا رأسماليين من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أو رأسمالية الدولة في تحديد أجور العاملين لديهم، في ظل حد أدنى هزلي للأجر الشهري يبلغ 118 جنيهاً فقط، وفي ظل عدم وجود سقف للأجور وما في حكمها في القطاع العام والهيئات الاقتصادية العامة والجهاز الحكومي، بما يجعل البعض من العاملين في الدولة يحصلون على دخول شاملة تبلغ مئات الآلاف من الجنيهات شهريا، وتوازي آلاف الأضعاف من الحد الأدنى للأجر[2].

1- احمد خميس كامل,"المؤثرات الثقافية:" ندوة " قراءة في مسارات ثورة يناير وخرائطها المعرفية بعد عام ونصف عام",متاح على http://www.siyassa.org.eg/NewsContent

2- الأسباب الاقتصادية لثورة 25 يناير ما زالت قائمة",متاح على: https://www.arabfinance.com/News/newsdetails.aspx?Id

5- الأسباب الإقتصادية المباشرة:

رغم معاناة الشعب المصرى من سوء وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة حكم مبارك وربما ترجع إلى قبل ذلك ولكن كانت هناك أسباب زادت من شعور الشعب المصرى بالاستياء الشديد وبالتالى مثلت هذه الأسباب الشرارة التى أشعلت فتيل الثورة **وتمثلت هذه الأسباب في**[1] :

5-1-توسع دور القطاع الخاص كبديل للقطاع العام:

فقد توسع دور القطاع الخاص كبديل عن القطاع العام ، واتجه القطاع الخاص إلى إهمال البعد الاجتماعي للتنمية و قصر نشاطه على القطاعات الخدمية والتسويقية وأنشطة الاستيراد وظهرت طبقة اجتماعية تتعارض مصالحها مع وجود صناعات وطنية، وحصل القطاع الخاص على نسبة كبيرة من اجمالي قروض البنوك المصرية علاوة على الاستثناءات والإعفاءات الضريبية وانحسر دور القطاع الحكومي في أن يكون دوراً تكميلياً أو تسهيلياً أو خدمياً للقطاع الخاص وذلك على عكس الدور الأساسى الذى يجب أن يقوم به، وأصبحت كل الخدمات التى يجب أن توفرها الدولة للمواطن بالمجان غير موجودة وحتى يحصل على هذه الخدمات بكل أنواعها لابد من أن يدفع مقابل تلقيه تلك الخدمات ,لأن القطاع الخاص أصبح هو المسئول عن تقديمها للمواطن وبما أنه قطاع هادف للربح فلابد وأن يحقق أرباح من خلال تقديمه لهذه الخدمات. من هنا كان هناك تقليص لدور الدولة وربما يكون اختفاء فى تقديم الخدمات للمواطنين الذين فاض بهم الكيل وكانت ثورة الخامس والعشرون من يناير عام 2011 هى المخرج الوحيد له من مايعيشه من ظلم وقهر.

5-2-سوء الأحوال المعيشية:

معاناة الشعب المصرى من سوء الاحوال المعيشية قبل الثورة ومازال يعانى منها حتى بعد الثورة, فهناك40% من الشعب المصرى يعيشون تحت خط الفقر وهذا يرجع إلى عدم التوزيع غير العادل للناتج القومي,بالاضافة إلى حالة حدوث تحسن طفيف فى الإقتصاد المصرى فإن المواطن المصرى لا يشعر بهذا التحسن لأنه لا ينال حصته العادلة من الناتج القومى[2].

1- السيد النجار,"الاقتصاد المصرى ومعضلة الفقر فى عهد مبارك http://25janaer.blogspot.com

2- حسنى ثابت,"ثورات شعبية غيّرت مجرى التاريخ وأسقطت نظم الفساد",متاح على:
http://www.egynews.net/wps/portal/profiles?params

5-3-إنتشار البطالة:

ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب فى مصر كان عاملاً من العوامل التى لا يمكن إغفال تأثيرها على قيام ثورة 25 يناير, وتزداد نسبة البطالة بين خريجى الجامعات وأيضا بين الشباب ذوى المؤهلات المتوسطة, وأكدت الاحصائيات أن نسبة البطالة فى تزايد مستمر وتشير إلى أن معدل البطالة ارتفع إلى 12.4% خلال الفترة مابين شهرى اكتوبر وديسمبر 2011 وهذه النسبة بعد قيام الثورة أى أن معدلات البطالة ارتفعت أيضاً بعد الثورة , وأدت البطالة إلى بحث الشباب عن البديل وتمثل هذا البديل فى ظاهرة الهجرة غير الشرعية[1].

5-4-إختفاء الطبقة الوسطى:

الدور الأبرز في اختفاء الطبقة الوسطى من الشعب المصرى كان بسببالسياسات الاقتصادية الخاطئة، التى أدت إلى إفقار غالبية الشعب المصري وتكديس الثروة في يد فئة بعينها من منْ يطلق عليهم رجال الأعمال الذين تسببوا بسبب الامتيازات التي منحها لهم النظام السابق في نهب ثروات وبنوك مصر، وقام البعض بتهريب هذه الأموال خارج مصر، وبذلك انقسم المجتمع المصري إلى طبقتين ليس بينهما وسط إحداهما اقليه تملك كل شيء وهي تمثل 20% فقط من الشعب وطبقة ثانيه أغلبيه لاتملك أي شيء وهي تمثل 80% من الشعب . وبالتالى أصبح الناس إما غني أو فقير[2] .

5-5-إنخفاض مستوى التعليم:

انخفاض مستوى التعليم وضعف المنظومة التعليمية كان سبباً هاماً ساعد على زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء وبالتالى كان سبباً فى زيادة سخط الناس والقيام بثورة الخامس والعشرون من يناير , فهناك تدنى واضح لمستويات التعليم فى مصر وذلك رغم زيادة عدد المتعلمين ولكنهم غير مؤهلين لسوق العمل , فإجمالى ميزانية الدولة التى تنفقها على التعليم أقل من 1.% [3] .

1- أحمد مجدى حجازى،"الثورة المصرية علامة حضارية فارقة"، متاح على:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial&eid

2- أميرة صالح,"الاحصاء :ارتفاع معدل البطالة إلى 12.4 % ..و 3.1 مليون مصري عاطلين",متاح على
http://www.almasryalyoum.com/node

3- احمد زايد،"اركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطى الديمقرلطية",السياسة الدولية,مؤسسة الأهرام,العدد 42, أبريل 2011,ص21.

5-6-تصدير الغاز الطبيعى لإسرائيل:

في عام 2004 أبرمت أربعة عقود تقوم بموجبها مصر بتصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل، يمتد العمل بها حتى عام 2030، وتسببت هذه العقود في أزمات عدة بسبب معارضة خبراء بترول وسفراء سابقين، فالتصدير لا يجب أن يبدأ إلا في حالة وجود فائض وهو مالم يتوفر في مصر.

❖ أسباب قيام الثورة التونسية2011.

الثورة الشعبية في تونس اندلعت في 18 ديسمبر عام 2010 م أي قبل 38 يوماً من اندلاع ثورة الغضب المصرية احتجاجاً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة في تونس وتضامناً مع محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه في تونس , واستطاعت هذه الثورة في أقل من شهر الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي الذي حكم البلاد لمدة 23 سنة بقبضة حديدية . هذا النجاح الذي حققته الثورة الشعبية التونسية أظهر أن قوة الشعب العربي تكمن في تظاهره وخروجه إلى الشارع , وأن الجيش هو قوة مساندة للشعب وليس أداة لدى النظام لقمع الشعب . وبالتالى أضاءت تلك الثورة الأمل لدى الشعب العربي بقدرته على تغيير الأنظمة الجاثمة عليه وتحقيق تطلعاته، وتتمثل الأسباب الرئيسية لقيام الثورة التونسية في كل من:

أولا: الأسباب السياسية:

الشعب التونسي وجد نفسه بعد 23 سنة من حكم بن علي محروماً من أبسط حقوقه الأساسية، مستثنى من المشاركة في الحياة السياسية، يعيش أفراده في وضع الرعية لا في وضع المواطنة يلازمهم الخوف على حريتهم وعلى حرمة أجسادهم وموارد رزقهم وخفايا حياتهم الخاصة فضلاً على حرمة عائلاتهم ومصير بناتهم وأبنائهم. فالحرية والديمقراطية ودولة القانون والمؤسسات التي وعد بها نظام بن علي لم تكن سوى وهم إذ أن الواقع تعسف وتسلط وغطرسة.

وتحمل الشعب التونسى التعسف والقهر والتسلط طوال فترة حكم بن على وربما يرجع إلى قبل ذلك ولكن عندما حانت اللحظة الحاسمة لم يستطع أحد أن يقف ضد إرادة الشعب وغضبه الذى دفعه للنزول للشارع وللميادين للتعبير عن سخطه وغضبه عن الأوضاع فى بلاده.

بالإضافة للعديد من الأسباب التي دفعت بالشعب التونسي إلى التظاهر وعمل المسيرات والاحتجاجات والتي قد تتشابه في معظمها مع العديد من الأسباب التى أدت إلى قيام ثورة الخامس والعشرون من يناير فى مصر , فقد مثلت سياسات نظام بن على مر سنوات حكمه للبلاد أسباباً

غير مباشرة أدت الى قيام هذه الثورة بجانب بعض الأحداث التى كانت أسباباً مباشرة أو كانت بمثابة شرارة إشعال للثورة، وانقسمت الأسباب السياسية الى أسباب مباشرة وغير مباشرة كالتالي:

1) الأسباب السياسية المباشرة:

يجب الاعتراف بأن ما حدث ليس بجديد على الشعب التونسي الذي اعتاد الثورة على الظلم خاصة أن التاريخ التونسي حافل بالثورات المشابهة الأمر الذي ينفي المقولات الغربية عن الثورات العربية النادرة والشعوب المستكينة, فالشعب التونسي لا يستكين للظلم ويثورعليه ويرفضه. كما أن الكثير من الشخصيات الثائرة كانت تنتمي إلى الدولة التونسية كالشاعر أبو القاسم الشابيّ والشاعر بيرم التونسي الذي حمّست أشعاره الشعب المصري لقيام ثورة1919. [1]

وثورة تونس لعام 2011، والتي بدأت بانتفاضة خبز محلية تكررت عدة مرات في وسط وجنوب البلاد في العامين الأخيرين, لكن الانتفاضة الأخيرة دامت زمنا يكفي كي تنضم إليها المدن والنواحي التونسية الأخرى، ويعود الفضل في استمرارها إلى قوة وبسالة أهالي ناحية سيدي بوزيد الذين اختلط لديهم المطلب الاجتماعي بالغضب والدفاع عن الكرامة التي تمثلت في حرق الشاب (محمد البوعزيزى) لنفسه رافضاً تقبل العجز في مواجهة الإذلال . بالإضافة إلى مجموعة من الأحداث التى مثلت شرارة إشعال لقيام الثورة وتمثلت هذه الأحدث فى الأسباب المباشرة التى أدت إلى قيام الثورة. عرفت تونس أحداث وإنتفاضات في العقدين الأخيرين مثلت سلسلة من الإنذارات للرئيس بن علي الذي لم يستوعبها وتمادى في انتهاج سياسة القمع , وكانت هذه الأحداث بمثابة مؤشرات لقيام الثورة التونسية. [2]

ومن أبرز هذه المؤشرات:

– اندلاع المواجهات الدامية في ولاية باجه الواقعة بالشمال الغربي أواخر التسعينات من القرن الماضي بين المواطنين وقوات الأمن على خلفية مباراة رياضية انحاز فيها الحكم إلى فريق "الترجي الرياضي التونسي" الذي يرأسه آنذاك سليم شيبوب أحد أصهار الرئيس التونسي المخلوع، وقد رددوا خلال تلك المواجهات شعارات سياسية مناهضة لنظام الحكم ومنها شعار" يا زين تلفّت لينا وإلا الجزائر أولى بينا" في إشارة واضحة إلى سياسة عدم التوازن بين الجهات.

– احتجاجات ومواجهات دامية اندلعت أواخر الألفية الثانية من القرن الحالي في الحوض المنجمي بمدينة الرديف التابعة لولاية قفصة بالجنوب التونسي بين قوات الأمن والسكان الذين

1– نزارشقرون,"رواية الثورة التونسية" تونس: مؤسسة الدوسري للثقافة والإبداع,2011، ص66–69.

2– مورخون ثورة تونس الأعنف في تاريخها",متاح علىWWW.MAKTOOB.COM

تظاهروا سلمياً مطالبين بحق أبنائهم في العمل، وقد سقط قتيل واحد وكثير من الجرحى في صفوف المتظاهرين ووقعت اعتقالات عديدة وتعذيب شديد انتهى بسجن العشرات على إثر محاكمة جائرة. في ولاية مدنين الواقعة في أقصى الجنوب إندلعت مظاهرات ومواجهات عنيفة احتجاجاً على إقدام السلطات التونسية بغلق المعبر الحدودي الذى يربط بين تونس وليبيا والذي يمثل شريان الدورة الاقتصادية لأهل الجهة الذين يواجهون تضخم نسبة البطالة وتدهور القدرة المعيشية بسبب سياسة التهميش.أقدم محمد البوعزيزي شاب جامعي يعمل بائع متجول على الانتحار في ولاية سيدي بوزيد وسط تونس، احتجاجا على مصادرة عربته التي يستخدمها لبيع الخضر والفواكه. وأعقبها حادث آخر مشابه لشاب جامعي يعاني من الفقر والبطالة. [1] هذه المؤشرات المتلاحقة مثلت إيذانًا وإشعاراً باقتراب التونسيين من نهاية مرحلة قد ينتج عنها أمر وحدث كبير, وهو ما حدث بالفعل وقامت ثورة الأحرار، ثورة الكرامة في تونس عام 2011.حيث كان قيام المواطن محمد البوعزيزى بإشعال النار في جسده بمثابة الشرارة الحقيقة للثورة في تونس.

2) الأسباب السياسية غير المباشرة:

فقد تمثلت هذه الأسباب فى سياسة النظام الحاكم السابق فى تونس على مر السنوات التى حكم فيها، **وتمثلت هذه السياسات فى**[2] :

2-1-تدعيم الحكم الفردي:

لم يحقق بن علي الحرية ولا الديمقراطية للشعب التونسي بل الشيء الوحيد الذي نجح فيه بحكم تكوينه المخابراتي وتجربته الطويلة على رأس جهاز الأمن في نظام بورقيبة هو تحويل تونس إلى سجن كبير، إلى بلد يشار إليه بالإصبع باعتباره موطنا لإحدى الدكتاتوريات البوليسية الرهيبة التي لا تزال قائمة إلى اليوم. [3] ، لقدعزّز بن علي الحكم الفردي المطلق, وجمّع بين يديه على غرار سلفه كافة السلطات مما جعله يتصرّف في تونس بجهاز بوليسي ضخم لمراقبة المواطنين والاستبداد بهم وقمع كل خروج عن النظام.

1- عزمي بشارة,"وجهات نظر بصدد ثورة تونس الشعبية المجيدة"،متاح علىhttp://www.aljazeera.net

2-17 سنة من حكم بن علي: دكتاتورية، استغلال، فساد وعمالة" ، متاح على :
http://www.albadil.org/spip.php?article

3-17 سنة من حكم بن علي، دكتاتورية، استغلال، فساد وعمالة"، متاح على:
http://www.albadil.org/spip.php?article

2-2-تفاقم القمع:

استغل نظام بن على الحملة الدولية التي شنتها الإدارة الأمريكية بعنوان "مكافحة الإرهاب" للغلوّ في تجريم كل معارضة للنظام واعتبارها "عملا إرهابيا". كما أنه أصدر قانون باسم "حماية المعطيات الشخصية" يسمح للإدارة بانتهاك ما يتعلق منها بالمواطن ويجرّم كل من يفضح أعمال الفساد والنهب والإثراء غير المشروع لـ"العائلة الحاكمة" والمقربين منها.

وأيضاً تم إحتكار وسائل الإعلام وقمع حرية التعبير والصحافة إلى درجة أنه ما انفك منذ عام 1998 يُرَتّب الرئيس السابق بن على ضمن العشرة رؤساء دول وحكومات الأوائل في العالم في مجال معاداة حرية الصحافة وتونس ضمن المجموعة الأخيرة من دول العالم التي تمثل المنطقة السوداء في خارطة أوضاع حرية الصحافة. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقد طردت جمعية مديري الصحف التونسية من "الجمعية العالمية لمديري الصحف" (1997) وجُمّدت عضوية الجمعية التونسية للصحفيين في الفدرالية الدولية للصحفيين (مارس 2004) لنفس السبب وهو الإخلال بواجب الدفاع عن حرية الصحافة وكرامة الصحفيين في تونس والتواطؤ مع الدكتاتورية في انتهاكهما. [1]وأصبح الاعتداء على النشطاء من النساء والرجال في كافة المجالات السياسية والحقوقية والنقابية والثقافية وتشويههم عبر حملات صحفية ممولة من وزارة الداخلية ظاهرة بارزة في عهد بن علي.

وهذا النظام أخضع كافة المواطنين للمراقبة البوليسية في مختلف مجالات حياتهم الخاصة والعامة. فالتنصّت على المكالمات الهاتفية ومراقبة المراسلات وشبكة الإنترنت وجهاز الفاكس أصبحت أمراً يندرج ضمن الحياة العادية للتونسي.

2-3-إنتهاك السيادة الشعبية:

النظام التونسى السابق استمر في انتهاك مبدأ السيادة الشعبية فجعل من الإنتخابات مجرد عملية صورية معروفة النتائج مسبقاً ومن المؤسسات الناجمة عنها أدوات طيعة بيده تنفّذ أوامره، وحول المعارضة الرسمية إلى مجرد ديكور يضفي به على نظامه طابعا تعدديا زائفا. وقمع الأحزاب والمنظمات والجمعيات التي حاولت بهذه الدرجة أو تلك الحفاظ على استقلاليتها. وحد من الحركة النقابية وحول الإتحاد العام التونسي للشغل ومعظم المنظمات المهنية إلى هياكل فارغة تأتمر

1- توفيق المديني,"سقوط الدولة البوليسية في تونس" بيروت,الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2011، ص168.

قياداتها بأوامرالرئيس التونسى السابق بن على وتنفذ سياسات نظامه لأنها مدينة بوجودها وبقائها له ولنظام الأمن وإدارته لا إلى قواعد التنظيمات التي تزعم تمثيلها.

2-4-إنتهاك حقوق الإنسان:

الأنظمة المستبدة الحاكمة في الوطن العربي تتفق، وإن إختلفت من حيث الدرجة، بأنها لا تق المعارضة ايا كان نوعها، ولا التعبير السلمي عن الراي مهما كان مهذبا، ولا منظمات المجتمع المدني وتلجأ السلطات الى قمع النشطاء والكتاب والصحف والأحزاب والمنظمات المدنية، وتتفنن في إتباع الأساليب لتحقيق ذلك. ويمتاز النظامان البائدان في تونس ومصر، والأول ربما بدرجة أكبر، بانهما انتهجا درجة عالية من القمع للأفراد والجماعات بشكل أدى إلى حدوث كبت سياسي واجتماعي واقتصادي جعل الثورة بما تمتاز به من مفاجأة هي الأسلوب الوحيد للتغيير. لم يظهر النظام التونسى السابق أي إحترام لسيادة القانون وهذا كان أحد الأسباب الهامة التي أشعلت نار الثورة لتضع نهاية لمعاناة الشعب التونسي سنوات طويلة. فالنظام لم يترك أي مجال أو هامش لفئات وسيطة بين الدولة والشعب أو حتى لمعارضات نصف فعلية يمكنها أن تربك حركة الشارع بشعارات مزدوجة كما كانت تفعل الأحزاب المصرية مثلا. [1] أغلب المحاكمات شملت عدداً من الشبان الذين تمت محاكمتهم بمقتضى قانون مكافحة الإرهاب "اللادستوري" كما تصفه، وعادة ما تشمل تلك المحاكمات الشباب السلفيون. وإتسمت الانتهاكات حسب التقرير المذكور بكثرة الاعتداءات على النشطاء الحقوقيين والسياسيين والصحفيين التي جاءت في المرتبة الثانية ضمن التصنيف النوعي للاعتداءات الذي اعتمدته المنظمة. [2]

2-5-غياب المشاركة الفاعلة:

تمثل المشاركة السياسية الفاعلة أهم مصادر الشرعية للأنظمة السياسية. والمقصود بالشرعية هى قبول المواطنين بالنظام القائم اشخاصاً ومؤسسات، وبالتالي عدم الثورة عليه. والمقصود بالمشاركة السياسية الفاعلة هى تلك المشاركة التي تجعل المواطن قادراً على التأثير في عملية اختيار القادة السياسيين الذين يمارسون السلطة فعلياً, وتولي المناصب العامة, والتأثير في صنع السياسات العامة, ومساءلة الحكام.ولعل ما يتفق فيه النظامان السابقان في تونس ومصر هو أنهما عانيا من تناقض واضح بين الطابع الجمهوري للنظام مع ما يعنيه ذلك من شراكة حقيقية

1- على عبده محمود,"الثورة التونسية:الأسباب وعوامل النجاح والنتائج",متاح على:
http://www.sis.gov.eg/VR/34/8.html

2- لطفى حجى,"تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان في تونس",متاح على:http://www.aljazeera.net/humanrights/pages

في السلطة بين قوى المجتمع من جهة؛ وبين الاستبعاد السياسي الممارس على صعيد الواقع من جهة أخرى. وهذا التناقض الفاضح تعاني منه مع اختلاف في الدرجة معظم الأنظمة العربية الجمهورية. وربما يميز تونس ومصر عن كل الأنظمة الجمهورية القائمة في العالم العربي هو المبالغة في إقصاء الشركاء وقمع الخصوم وتفريغ الآلية الانتخابية من مضامين المشاركة وتحويل المؤسسات النيابية ومؤسسات المجتمع المدني والأهلي الى مجرد مسامير في عربة الحاكم الفرد. وقد أدت عملية إغلاق المؤسسات الرسمية والدستورية للمشاركة في وجه الطلب المتزايد الى الدفع بالناس إلى الشوارع التي تثبت الأنظمة الاستبدادية دائما عجزها عن السيطرة عليها. كما أدت الى سد قنوات الاتصال بين النظام ومواطنيه وافقدته القدرة على الإستجابة للمطالب.

3) الأسباب الاقتصادية: وتتمثل أهم الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للثورة التونسية في:

1- هيمنة النخبة الحاكمة على مجتمع المال والأعمال في الدولة التونسية، ومن ذلك امتلاك (صخر الماطري) زوج ابنة الرئيس السابق زين العابدين بن على لبنك الزيتونة، وهو أول بنك إسلامي في تونس ويعد الماطري من أبرز رجال الأعمال في تونس وهو ما زال في أوائل الثلاثينيات من عمره، كما كان الماطري رئيسا لمجلس إدارة شركة النقل للسيارات، وامتلاكه أيضا صحيفة الصباح أوسع الصحف التونسية اليومية انتشارا وإذاعة الزيتونة الإسلامية ووفقا للوثائق التي ذكرها موقع ويكيليلكس [1] ، فقد صودرت عقارات في مواقع رئيسية من مالكيها من قبل السلطات ومنحت في وقت لاحق للاستخدام الخاص لمحمد صخر الماطري صهر بن علي وزوجته ليلي وقد عملت العائلة المالكة على تطويع القوانين والتحايل عليها للسيطرة على الممتلكات العامة والحصول على القروض الضخمة بدون ضمانات مما أدى إلى تحويل المؤسسات العامة إلى ملكية خاصة لهم وبالطبع كان لسيطرة النظام على الأجهزة السياسية والأمنية تأثير كبير أتاح له استغلال النظام الاقتصادي والقطاع المالي لإثراء نفسه.

2- انتشار معدلات البطالة في المجتمع التونسي فقد أشارت برقيات ويكليلكس إلى تنامي مشاعر الاشمئزاز بين العديد من التونسيين لوجود الثروات في أيدي القلّة في المجتمع في وقت بلغت فيه معدلات البطالة30%.

3- انتهاك النظام التونسي لحقوق الإنسان، حيث لم يبد أي احترام لسيادة القانون وهو ما كان أحد الأسباب الهامة التي أشعلت نار الثورة لتضع نهاية لمعاناة الشعب التونسي سنوات طويلة. فالنظام لم يترك أي مجال أو هامش لفئات وسيطة بين الدولة والشعب أو حتى

1- علي عبده محمود : **الثورة التونسية** ، http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/8.html

لمعارضات نصف فعلية يمكنها أن تربك حركة الشارع بشعارات مزدوجة كما كانت تفعل الأحزاب المصرية مثلا .

4- النظام التونسي لا صلة له بمزاج الشارع والرأي العام في تونس وقد بدا غير مبال بالقضايا العربية ورتب علاقاته مع إسرائيل منذ أوسلو.وجعل قبلته الشمال بشكل سافر وعلني.

5- الظلم المتزايد والفقر المنتشر في الكثير من المناطق، فالمزارعون يعانون من فقر مدقع وبالتالي تتدهور القدرة الشرائية للفرد فالتضخم المالي المتزايد المتمثل في ارتفاع الأسعار وعجز الميزان التجاري بسبب تصاعد الواردات وانخفاض الصادرات أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للفرد.

6- المحسوبية والرشوة: أدت المحسوبية إلى عدم تكافؤ الفرص بين أفراد الشعب الواحد، إلى جانب وضع الرجل غير المناسب في أماكن لا يستحقها مع إهدار الفرصة أمام من هو أكفأ منه. كما أدت الرشوة إلى فساد كبير في الاقتصاد جعله يتميز بعدم الشفافية.

المطلب الثالث : نتائجها وانعكاساتها داخلياً وخارجياً:

رغم أن الأنظار تتجه إلى دول الربيع العربي التي غيرت أنظمة حكمها بالكامل، إلا أن الحراك السياسي في المنطقة دفع أنظمة إلى تحريك عجلة الإصلاحات المجمدة، ولو بشكل نسبي.لقد أحدثت ثورات الربيع العربي، وفي فترة قصيرة زمنياً، تغييرات جوهرية في المنطقة العربية بعد الاطاحة ببعض الانظمة السياسية القديمة في المنطقة، كما شكلت ضغوطا متزايدة على انظمة أخرى اجتاحت بلدانها الاحتجاجات والاضطرابات الداخلية متأثرة بثورات الربيع العربي، وساهمت إلى حد كبير في تحريك عجلة الاصلاحات المجمدة، ولو بشكل نسبي، في بعض الاقطار العربية وإن كانت مؤقتة أو بطيئة وطفيفة بعض الشيء.

انعكاسات الثورات العربية على الإصلاح السياسي في الوطن العربي:

ليس من المستبعد أن تساهم تلك الثورات في إعادة تشكيل المستقبل السياسي للمنطقة العربية برمتها، وبالتالي سيكون لها انعكاسات وتداعيات كبيرة ومتواصلة على الوضع الإقليمي، خصوصاً فيما يتعلق بموازين القوى والتحالفات ونفوذ الدول الفاعلة والمؤثرة في الاقليم مثل إيران وتركيا واسرائيل. ومن الطبيعي أن يكون لما حدث في هذه المنطقة الحيوية والاستراتيجية، أصداؤه وتداعياته العالمية. فالولايات المتحدة مثلا تتابع ما يجري في المنطقة بدقة وحذر شديدين، وتعمل مع حلفائها ليلاً ونهاراً سراً وعلانية على تأمين مصالحها الحيوية والحفاظ على نفوذها. والأمر ذاته ينطبق على دول أخرى كالاتحاد

الأوروبي وروسيا والصين. وقد تناول الرئيس أوباما في خطابه بوزارة الخارجية في19أيار 2011، مسألة تأثير الربيع العربي على المصالح الأميركية. وأصبح من الواضح أن تداعيات ثورات الربيع العربي لم تقتصر على الوضع السياسي في العالم العربي فحسب، وانما كانت لها تأثيرات وانعكاسات كثيرة على النسق الاقتصادي والاجتماعي الذي سيلقي بظلاله على النسق الثقافي وأنساق أخرى أيضاً. فقد ألقت ثورات "الربيع العربي" بظلالها على الواقع الاقتصادي المتردي بالأساس في أغلب الدول العربية، فكانت في آن واحد، سبباً لتراجع الأداء الاقتصادي، كما كانت نتيجة لميراث اقتصادي مليء باختلالات هيكلية مزمنة في كافة القطاعات الاقتصادية، وتراكم الديون، وزيادة مفرطة في عجز الموازنات، وانتشار البطالة بين الشباب[1] .

وكان لثورتي مصر وتونس تداعيات ملحوظة على اقتصاد البلدين. وكان لصندوق النقد الدولي تقديرات لاقتصاد الدولتين، فقد قدر تباطؤ الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) بنحو 1 في المائة لكلا البلدين في عام 2011، بعدما كانا قد حققا نمواً بواقع 5 في المائة و3.7 في المائة قبل الثورة في أوائل 2010. وكان التأثير الأكبر قبل وبعد الثورات قد وصل إلىقطاعات التصنيع والسياحة والاستثمارات الأجنبية، كما تأثر معدل البطالة والتضخم بشكل سريع تجاه الارتفاع، فقد انخفض الإنتاج الصناعي في تونس بواقع 13 في المائة في يناير (كانون الثاني) الماضي، بينما انخفضت السياحة، التي تساهم بنحو 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بواقع 40 في المائة خلال الشهرين الأولين من العام الحالي. وفي مصر، انخفض عدد السياح بنحو 81 في المائة خلال شهر واحد، وكان لتحويلات العاملين في الخارج نصيبها من تداعيات الاضطرابات،[2] إذ أن عودة أكثر من 100 ألف عامل مصري تقريباً من ليبيا، نتيجة الأحداث الدائرة هناك، من شأنها أن تقلل تحويلات المصريين العاملين في الخارج. كما عانى ميزان المدفوعات المصري، وحقق عجزاً يتراوح بين 10 و12 مليار دولار في السنة المالية 2012/2011 [3] .كما أن مجمل عمليات الاصلاح السياسي، بوصفها آليات تغيير ، مارس في الدول الديمقراطية بصورة دائمة وبقناعة تامة والتى تستهدف في المقام الأول اشراك أكبر قدر من المواطنين في العملية السياسية ومعالجة أوجه الضعف والخلل التي تعتري النظام السياسي ليكون أكثر كفاءة وفاعلية للقيام بواجباته ومهامه الأساسية. بينما الدول التي تحكمها أنظمة دكتاتورية تتسم

1- تراجع: نمو تدفق الحوالات لبلدان «الربيع العربي» إلى 2.6 بالمائة، جريدة اليوم، 10 ربيع الأول 2013، ص154.

2- عبد اللطيف،حلمي، اقتصاديات دول"الربيع العربي". الواقع والآفاق،المجلة 29 ديسمبر، 2012، ص65.

3- عبد اللطيف، حلمي: **اقتصاديات دول"الربيع العربي** المرجع السابق، ص219.

بالجمود السياسي، نظراً لتغييب الإرادة الشعبية، وهو أحد الموجبات الداخلية للثورات، ولاتعير أي اهتمام إلى عمليات الاصلاح السياسي إلا في الاوقات المتأخرة جداً، وتحت وطأة الضغوط الشعبية أو الخارجية المهددة للنظام. وبالتالي فإن النتيجة الطبيعية لحالة الجمود السياسي هو الشلل التام أو شبه التام في الأنساق الاجتماعية. حينما تتلاشى فاعلية النطام السياسي،الذي يترتب عليه غالباً خلق العديد من الأزمات الداخلية، وعدم القدرة على حلها، ربما يمكن وصف الدولة التي يديرها بالدولة الفاشلة أو شبه الفاشلة، وتصنف بلدان الربيع العربي الى ثلاث أصناف:

الأولى: هي تلك الدول التي تم التخلص فيها من النظام بنجاح كتونس ومصر وليبيا[1].

الثانية: لازالت تدور فيها معارك طاحنة وغير محسومة بعد، كما هو الحال في سوريا.

الثالثة: هي البلدان التي دفع الربيع العربي الحكومات والحكّام فيها إلى تعديل مسارهم. وبحسب ما هو متوافر من معطيات ومؤشرات على الأرض، فإن الربيع العربي لم يساهم في تعديل مسار الانظمة،التي لم تسقط بعد بسبب الاحتجاجات التي اجتاحتها، وإنما دفعها لاتخاذ خطوات اصلاحية وتدابير أمنية، لتفادي شبح الثورات والانتفاضاتواحتوائها،وليس لتحريك عجلة الاصلاح وتفعيلهاولعل أحد أهم التأثيرات الرئيسية التي حققتها الثورات العربية على الصعيد السياسي، في الدول التي طالتها الاحتجاجات،تتمثل في الدفع بالنظم السياسية للقيام ببعض الاصلاحات في المجتمع. لكن من المؤكد أن تلك الاصلاحات التي حدثت لا يمكنها بأي حال من الأحوال إدارة عجلة الاصلاح برمتها، في الوقت الراهن على الأقل، والتي من شأنها أن تفضي إلى تحول حقيقي نحو الديمقراطية.

دول تأثرت بالربيع العربي:

من بين تلك الدول التي تأثرت على نحو أو آخر بالثورات العربية، ومن ثم بادرت بالقيام ببعض الاجراءات الاصلاحية الطفيفة، التي طالت بعض الانساق الاجتماعية، بغرض احتواء الاحتجاجات التي اجتاحتها أو منع تكرارها وهي:

1- الربيع العربي، **طموحات تجسدت أم أحلام لم تتحقق**، موقع العرب اونلاين، 2012م، ص 103.

المملكة العربية السعودية:

في يوم الخميس3مارس/آذار عام2011م اجتاحت المملكة موجة من الاحتجاجات المتفرقة متأثرة بالاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام2011م وبخاصة الثورة التونسية وثورة 25يناير المصرية اللتين أطاحتا بالرئيسين التونسي والمصري. قاد هذه الاحتجاجات الشبان السعوديون للمطالبة بإطلاق السجناء وبإصلاحات سياسية واقتصادية. وقد أدت الاحتجاجات إلى توعد الملك السعودي عبدالله بن عبدالعزيز في خطابه يوم الجمعة 2011/3/18م، بضرب كل من يحاول زعزعة استقرار المملكة، وأعلن في الوقت نفسه عن حزمة من الإجراءات الحكومية لتجنب آثار الثورات التي وقعت في عدد من الدول العربية.

1- المملكة المغربية:

اندلعت في المغرب احتجاجات شعبية في2011/2/20ممتأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام 2011م. وقاد هذه الاحتجاجات الشبان المغاربة "حركة20فبراير" بدعم من الهيئات الحقوقية والأحزاب السياسية المغربية وعموم المواطنين المغاربة، وطالب المتظاهرون بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية.وتلخصت المطالب الأساسية للاحتجاجات الشعبية في ضرورة إقرار دستور ديمقراطي، وحل الحكومة والبرلمان الحاليين، وتشكيل حكومة مؤقتة، فضلا عن إقرار قضاء مستقل، ومحاكمة المتورطين في الفساد، ووضع حد للبطالة خاصة بين حاملي الشهادات العليا. كما طالبت بالاعتراف بالأمازيغية لغة رسمية، وإطلاق جميع المعتقلين السياسيين، واقامة الملكية الدستورية على غرار الديمقراطيات العريقة واكتفاء المؤسسة الملكية بدورها الرمزي فقط، وتحسين الوضع المعيشي للمواطنين، وإقرار مبادئ العدالة الاجتماعية.

2-المملكة الاردنية:

الأردن شهدت موجة من المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية التي انطلقت في مختلف أنحاء البلاد مطلع عام 2011م متأثرة بموجة الاحتجاجات العربية العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام2011م والتى كان من أسبابها تردي الأحوال الاقتصادية وغلاء الأسعار وانتشار البطالة.وبدأت هذه المُظاهرات والمَسيرات الاحتجاجية بالانطلاق بعد صلاة الجُمعة في عدة مُدن رئيسية ضمَّت بالمُجمل ما يَزيد عن 3.000 مُتظاهر، بما في ذلك العاصمة عمّان من أمام المسجد الحسيني في وسط المدينة وحتى

رأس العين، بالإضافة إلى مدن إربد والكرك والسلط وذيبان ومخيم البقعة، وأطلق عليه اسم "يوم الغضب الأردني". واستمرت المُظاهرات خلال الأيام التالية.

المطلب الرابع:المواقف الإقليمية والدولية منها.

تعرضت المجتمعات والدول العربية لأثر العولمة الاقتصادية والاتصالية، وكانت ثورات الربيع العربى هى إحدى نتائج هذا التعرض. غير أن هذا ليس هو الأثر الوحيد للعامل الخارجى على ثورات الربيع العربى. وإلى جانب ذلك كانت هناك سياسات قوى النظام الدولى الرئيسية التى أثرت أيضاًعلى مجريات الربيع العربى. كما أدى انتهاء الحرب الباردة والدخول إلى النظام الدولى للعولمة إلى تراجع التهديدات العسكرية–الاستراتيجية، وإلى تغير أولويات الدول فى مجال السياسة الخارجية، فيما شجع انتصار الكتلة الغربية بأيديولوجيتها الليبرالية على زيادة التركيز على نشر القيم والأنظمة المنبثقة من الأيديولوجيا الليبرالية المنتصرة. وكانت سياسات تشجيع الديمقراطية هى أهم مظاهر هذا التحول.

التغير فى سياسات القوى الكبرى:

كانت أحداث الحادى عشر من سبتمبر التى شنها تنظيم القاعدة على أهداف داخل الولايات المتحدة نقطة تحول فى هذا المجال. فقد استنتج صناع القرار الأمريكيين من هذا الحدث أن نظم الحكم السلطوية فى بلاد الشرق الأوسط العربية تخلق مناخات مواتية للتطرف والإرهاب الضار بالأمن والمصالح الغربية، وأن الإصلاح السياسي الديمقراطي فى البلاد العربية هو السبيل الأمثل لمنع تواجد الإرهاب. فالترويج للديمقراطية فى بلاد المنطقة لم يكن فقط اختياراً أيديولوجياً، ولكنه كان اختيار تم ربطه بما تم تصويره على أنها مصالح أمنية واستراتيجية للولايات المتحدة والغرب. وأخذت هذه السياسة شكلاً عنيفاً وعدوانياً فى غزو العراق، كما أخذت شكل ضغوطاً سياسية فى حالة بلاد عربية أخرى، خاصة مصر التى كانت هدفاً مباشراً لتطبيق هذه السياسة الأمريكية الجديدة. [1]

وأدت الضغوط التى مارستها الولايات المتحدة فى هذا المجال إلى إرغام نظم عربية، خاصة نظام مبارك، إلى إدخال بعض الإصلاحات السياسية. ورغم أن النظام الحاكم حاول الإبقاء على هذه الإصلاحات شكلية وتجميلية، إلا أنها كانت كافية لإحداث شروخ فى جدران النظام الاستبدادى. وهى الشروخ التى اتسعت تدريجيا حتى أدت إلى سقوط النظام. لقد كان الأثر الأهم

1– جاسم الصغير، الأنظمة العربية والإصلاح السياسي، الحوار المتمدن ، العدد 1221 بتاريخ 7 يونيو 2005، ص165.

والمباشر لهذه الضغوط هو تكون مساحة محمية فى المجال العام استخدمتها المعارضة السياسية كمنصة انطلاق لرفع مطالبها، ولعل التزامن بين الضغوط الأمريكية لتحقيق إصلاحات ديمقراطية وتكون حركات سياسية معارضة جديدة، أهمها حركة كفاية، ويشهد ذلك على أثر العامل الخارجى. وهو الأثر الذى حدث دون أن تكون هناك صلة مباشرة بين حركات المعارضة الجديدة هذه والحكومات الغربية.

وشهدت السنوات 2004–2010 تزايداً سريعاً فى عدد الاحتجاجات السياسية والمطلبية، وهذا التزايد يمكن إرجاعه للضغوط الاقتصادية والاجتماعية، وأيضاً إلى تلك المساحة المحمية فى المجال العام التى استفادت منها المعارضة، وإلى التسامح النسبى الذى أرغم نظام مبارك على التحلى به إزاء أنشطة المعارضة تحت ضغط الإلحاح والضغوط الأمريكية والغربية. فإذا كانت موجات الاحتجاج المتزايد هذه مقدمة للحدث الكبير الذى جرى فى يناير 2011، فإن السياسات الغربية التى ساهمت فى ظهور موجات الاحتجاج هذه تعد أحد أسباب الربيع العربى.

ويمكن القول إن التطورات فى تونس كانت أسرع من أن تتمكن الإدارة الأمريكية من تطوير موقف واضح تجاهها، وتونس فى النهاية هى «مسئولية» فرنسية أكثر منها أمريكية، وأهميتها الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة ليست كبيرة إلى الدرجة التى تستدعى ردود فعل سريعة أو تثير التعارض بين التغيير السياسى ومصالح أمريكا الحيوية. المهم هو سقوط نظام بن على فى تونس، والتوقعات التى تلت ذلك بشأن إمكانية انتقال الأحداث إلى بلاد عربية أخرى، كل هذا لم يكن كافياً لتمكين الولايات المتحدة من ترتيب أوراقها وتجهيز بدائلها إذا ما انتقلت العدوى التونسية إلى بلاد عربية أخرى، خاصة مصر.

الإدارة الأمريكية:

انحازت فى النهاية للمطالبين برحيل الرئيس مبارك، إلا أنه يصعب وصف ذلك الانحياز بالاختيار، فالأرجح أن الموقف الأمريكى كان من باب تحصيل الحاصل، والقبول بنتائج التطورات الجارية على الأرض، أكثر منه اختياراً ساهم فى تغيير الواقع والمساهمة فى صنع واقع سياسى جديد فى مصر. وبات سقوط مبارك مؤكداً بعد انهيار جهاز الأمن الذى طالما اعتمد عليه مبارك للدفاع عن نظامه، وبعد أن تمسك المحتجين فى الميادين برحيل الرئيس، وبعد أن قرر الجيش المصرى الامتناع عن استخدام القوة من أجل الدفاع عن النظام[1].

1– حسن سلامة،الشباب وحركات التمرد،مجلة الديمقراطية،العدد السادس،القاهرة،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،2002، ص ص96–97 .

دور الخارج الإقليمى:

فيما كان الخارج الغربى يتخبط محاولا تطوير سياسة مناسبة للتعامل مع مفاجآت الربيع العربى. وفيما بدا الخارج الغربى وقد أعيته الحيل وفرغت جعبته من البدائل الفعالة للتأثير فى تطورات المنطقة، كان الخارج الإقليمى أكثر براعة فى المناورة، وأكثر قدرة على تطوير سياسات معقدة تخدم مصالحه. ينطبق هذا بشكل خاص على مجموعة الدول الخليجية بقيادة العربية السعودية. فباستثناء الوضع الفريد/الشاذ لقطر، فإن مجموعة الدول المحافظة فى الخليج تمثل مجموعة متماسكة من قوى الحفاظ على الأمر الواقع الأكثر رفضا للثورة والتغيير الثورى. وقد شعرت هذه الدول بتهديد كبير بسبب تطورات الربيع العربى الثورية. وبينما كانت الموجة الثورية من العلو إلى الدرجة التى لم تسمح لدول الخليج المحافظة بالوقوف صراحة فى مواجهتها، فإن الامتناع عن التحرك بطريقة تحمى أمن ومصالح دول الخليج لم يكن اختياراً مقبولاً لما ينطوى عليه من تهديد مباشر لأمن هذه الدول. [1]

لم تكتف دول الخليج المحافظة بالامتناع عن إصدار تعليقات سلبية تجاه ثورات الربيع العربى. بل إنها اختارت أن تمنح نفسها أكبر قدر من المرونة عبر امتطاء حصان الثورة. كانت ليبيا هى المكان الذى اختارته دول الخليج لتطبيق هذه الاستراتيجية، فالوقوف إلى جانب الثورة فى ليبيا يؤهل دول الخليج للتعامل مع مقتضيات مرحلة الاضطراب الثورى من موقع الشريك فى الثورة، وليس من الموقع المحافظ المعادى للثورة والتغيير. مخاطر الاختيار الليبى من جانب دول الخليج كانت محدودة بدرجة كبيرة، فبالإضافة إلى الانفصال الجغرافى والأهمية الاستراتيجية المحدودة لليبيا، فإن أحداً لن يضيره التخلص من القذافى الذى كان له من الأعداء أكثر مما كان له من الأصدقاء[2].

إن تطورات صيف عام 2013 الساخن فى مصر قدمت مثلاً آخر على الفعالية الداخلية والإقليمية فى مواجهة التخبط الغربى. فعندما نضج الوضع فى مصر لإخراج الإخوان من السلطة لم تأبه القوى المحلية لمعارضة القوى الغربية الأوروبية والأمريكية، وأظهرت القوى السياسية المحلية الرافضة لحكم الإخوان فى مصر قدرة عالية على تحدى الضغوط الغربية، فيما وفرت دول الخليج دعما مالياً وسياسياً كبيرا سهّل على القيادة المصرية الجديدة التصدى للضغوط الغربية. حجم الدعم الخليجى المصرى. وسرعة الحركة والمرونة الفائقة التى ميزت التحرك الخليجى قدمت دليلاً إضافياً على ضعف قدرة الأطراف الدولية على التأثير فى مجريات الربيع العربى. فيما كانت قوى الداخل الوطنى والإقليمى الأكثر قدرة على التأثير فيه.

1- امين مشاقبة ، معوقات اصلاح السياسي في الوطن العربي، ورقة غير منشورة مقدمة إلى ورشة عمل ٱصلاح السياسي ، مركز الرأي للدراسات، عمان ، سبتمبر 2005، نقلاً عن محمد تركي، المصدر السابق، ص172.

2- محمد تركي بني سلامة- الإصلاح السياسي دراسة نظرية، متاح علي الرابط التالي : www.dash.com

المطلب الخامس: الاحتجاجات العربية العارمة.

الثورات العربية، أو الربيع العربي أو ثورات الربيع العربي،هي حركات احتجاجية سلمية ضخمةانطلقت في بعض البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع2011 ، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه ونجحت في الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي، وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المَعيشية، إضافة إلى التضييق السياسيّ والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية. ولا زالت هذه الحركة مستمرة حتى هذه اللحظة.

نجحت الثورات بالإطاحة بأربعة أنظمة حتى الآن، فبعدَ الثورة التونسية نجحت ثورة 25 يناير المصرية بإسقاط الرئيس السابق محمد حسني مبارك، ثم ثورة 17 فبراير الليبية بقتل معمر القذافي وإسقاط نظامه، فالثورة اليمنية التي أجبرت علي عبد الله صالح على التنحي. وأما الحركات الاحتجاجية فقد بلغت جميع أنحاء الوطن العربي، وكانت أكبرها هي حركة الاحتجاجات في سوريا.. تميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربيّ ظهر لأول مرة في تونس وأصبح شهيرًا في كل الدول العربية وهو" :الشعب يريد إسقاط النظام ."، ثم بعدها كانت الثورة في تونس عندما أضرم الشاب محمد البوعزيزي النار في نفسه احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والاقتصادية المتردية، وعدم تمكنه من تأمين قوت عائلته، فاندلعت بذلك الثورة التونسية، وانتهت في 14 يناير عندما غادر زين العابدين بن علي البلاد بطائرة إلى مدينة جدة في السعودية، واستلم من بعده السلطة محمد الغنوشي الوزير الأول السابق وبعدها بتسعة أيام، اندلعت ثورة 25 يناير المصرية تليها بأيام الثورة اليمنية، وفي 11 فبراير التالي أعلن محمد حسني مبارك تنحيه عن السلطة، ثم سُجن وحوكم بتهمة قتل المتظاهرين خلال الثورة. وإثر نجاح الثورتين التونسية والمصرية بإسقاط نظامين بدأت الاحتجاجات السلميَّة المُطالبة بإنهاء الفساد وتحسين الأوضاع المعيشية بل وأحياناً إسقاط الأنظمة بالانتشار سريعاً في أنحاء الوطن العربي الأخرى ، بلغت الأردن و البحرين و الجزائر و جيبوتي و السعدية و السودان و العراق وعمان وفلسطين مطالبة بإنهاءالانقسام بالإضافةإلى الانتفاضة الثالثة والكويت ولبنانوالمغرب وموريتانيا[1].

1- رجب بودبوس، محاضرات في علم الثورة، القاهرة، المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، 2011، ص27.

1) فى البحرين2011.

من الجدير بالذكر أيضاً أنّ هذه الثورة اتسمت بكثير من الانتقادات والشكوك بيد أنّ المجتمع الدولي كان واقفاً بجانب الإصلاح السياسي والحكومي. من الجدير بالذكر أنّ الحكومة البحرينية وفي بادرة غريبة إثر الاحتجاجات التي ضيّقت الخناق عليها، قد استعانت بقوّات درع الجزيرة التي من المفترض أن تكون قوّة لفض النزاعات الدولية والهجمات الخارجية على إحدى دول مجلس التعاون مما أدى لإنتقادات واسعة ولاذعة للحكومة البحرينية.

2) فى الجزائر 2011.

اشتباكات قوات الأمن مع المُتظاهرين الجزائريين في يوم 5–9 يناير، احتجاجات الجزائر 2011 م هي حملة احتجاجات شعبية، غير انها عمليا لم تنجح في جذب الشعب إليها وافلت بعد ايام بدأت منذ شهر يناير/كانون الثاني 2011 , متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت وأطاحت بالرئيس التونسي ،وقادت هذه الاحتجاجات أحزاب المعارضة بالإضافة إلى الشبان الجزائريين الذين طالبوا بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية[1].

3) فى جيبوتي 2011.

انتقلت الثورات التي تجتاح عدة دول عربية إلى جيبوتي ذات الأهمية الإستراتيجية الواقعة على الساحل الشمالي الشرقي لأفريقيا. وصرحت أحزاب معارضة بأن أكثر من ثلاثين ألفاً خرجوا يوم الجمعة 2011/2/18 م احتجاجاً على حكم الرئيسعمر غيلة الذي ألغى العام الماضي فقرة دستورية تسمح له بالحكم لولايتين، ليسمح له بالترشح للمرة الثالثة للانتخابات المزمع إجراؤها في أبريل/نيسان المقبل .

4) فى العراق 2013.

الاحتجاجات العراقية 2011م هي حملة احتجاجات شعبية بدأت منذ مطلع شهر شباط/فبراير عام 2011 م متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي.

5) فى فلسطين لإنهاء الانقسام.

1– حسن كريم وآخرون، الربيع العربي، ثورات الخلاص من الاستبداد – دراسة حالات – بيروت، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية،2013، ص219.

هي حملة من المظاهرات والمسيرات والاعتصامات بدأت في 2011/2/13 وقام بها مجموعة من الشبابباسم الحملة الوطنية الشبابية لإنهاء الانقسام والاحتلال, علماً بأن الفكرة طرحت وبدء العمل بها في مؤتمر الشباب الفلسطيني بتاريخ 8-2010/12/9 وتأخر انطلاق برنامجها نتيجة الأحداث في تونس, وكانت أول فعالية في 2011/2/24 في الضفة وغزة والشتات والداخل الفلسطيني .

6) فى الأردن :

هي موجة من المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية التي انطلقت في أنحاء الأردن مطلع عام 2011 م متأثرة بموجة الاحتجاجات العربية العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام 2011م وبخاصةالثورة التونسية وثورة25يناير المصرية اللتين أطاحتا بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس المصري حسني مبارك .كان من الأسباب الرئيسة لهذه الاحتجاجات تردي الأحوال الاقتصادية وغلاء الأسعار وانتشار البطالة وانتشار الفساد.وقد بدأت هذه المَسيرات يوم14 يناير/كانون الثاني 2011 بعد صلاة الجمعة واستمرت في الأسابيع التالية[1] .

7) فى المغرب :

الاحتجاجات المغربية 2011م هي حملة احتجاجات شعبية انطلقت يوم الأحد 2011/2/20 م متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي قاد هذه الاحتجاجات الشبان المغاربة" حركة 20 فبراير "بدعم من الهيئات الحقوقية والأحزاب السياسية المغربية وعموم المواطنين المغاربة, خلاصة المطالب: ملكية برلمانية يسود فيها الملك ولا يحكم، استقلال القضاء، ومحاسبة المفسدين وناهبي المال العام.

8) فى عُمان2011 :

هي حملة احتجاجات شعبية انطلقت يوم الجمعة 18 يناير/كانون الثاني عام 2011 م, متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام 2011 م قاد هذه الاحتجاجات الشبان العمانيون الذين طالبوا بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية.هذا وقد قام السلطان قابوس باجراء بعض التعديلات وذلك بعد الاخذ بعين الاعتبار الكثير من مطالب شعبه.

1- سلمان ميخائيل، ثورة ودولة الربيع العربي، فلسفة الثورات العربية واسئلة الدولة والمجتمع والأمة، بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013م.

المبحث الثالث : الحراك الاجتماعي و الحركات الاجتماعية.

المطلب الأول : الحراك الاجتماعي.

يقصد بالحراك الإجتماعي تغير في الوضع الإجتماعى للأشخاص ، والذي يكون – مثلا – من أعلى إلى أسفل ، او من أسفل إلى أعلى . ويساعد ذلك على توسيع قاعدة فرص الحياة الأفراد المجتمع في مجالات الاقتصاد والتعليم والأمن والحرية والكرامة .

والحراك الإجتماعي نوعان : حراك رأسي ، وحراك أفقي . والحراك الرأسي هو تغير في وضع الأفراد من أعلى إلى أسفل أو بالعكس ، إنه أنقلاب في الطبقات الإجتماعية كأن ينتقل فرد من طبقة إجتماعية إلى طبقة إجتماعية أعلى أو أقل. مثال ذلك – مواطن متوسط الحال – استطاع أن يمتلك ثروة ، وقوة ، وجاها ، مما عمل على رفع شأنه ، وأصبح زعيما وقائدا بارزا في مجتمعه ، وعزز صداقته بالطبقات العليا.

وقد يحدث عكس ذلك – فيفقد فرد غنى ذو مركز عالى – ثروته وقوته وجاهه بحدوث ثورة إجتماعية.

وكما يحدث الحراك الرأسى في مجال الأفراد ، يحدث أيضا في مجال الثقافة ، مثال ذلك . تغير عناصر ثقافية من مستوى أعلى إلى مستوى أسفل ، وبالعكس ويسمى هذا النوع من الحراك كذلك – بالسلم الإجتماعى.

أما الحراك الأفقي ، فهو تغير وضع الأفراد في نفس المستوى – مثال ذلك – إنتقال فرد من حزب سياسي إلى حزب آخر ، أو من جماعة دينية إلى جماعة دينية أخرى، أو من مهنة معينة إلى مهنة أخرى – وفي نفس المستوى.

وهناك حراك أفقي في مجال الثقافة – كأنتشار المنتجات والمعتقدات والعادات والأفكار من مجتمع إلى آخر.

ويختلف الحراك الإجتماعي من حيث الشدة والقوة من مجتمع إلى آخر . ففي المجتمعات الحديثة ، حيث تسود الديموقراطية ، يأخذ الحراك مكانه ، ولا يعوقه أي عائق فالمراكز ليست حكرا على أحد ، أو على أسرة معينة ، ولكنها من حق كل شخص تتوافر فيه شروط معينة . أما المجتمعات الدكتاتورية والمجتمعات الغير متطورة فإن بين الطبقات حدودا لا يمكن تعديها.

وقد وضع بيتريم سوروكن للحراك الإجتماعي ثلاثة أشكال ، هي : النواحي الاقتصادية والمهنية والسياسية . فقد يسير الحراك رأسيا أو أفقيا عبر درجات السلم الاقتصادي وقد يسير عبر السلم المهني ، وقد يكون عبر السلم السياسي.

ويؤدي الحراك الإجتماعي إلى رؤية وجوه جديدة وقيم وفرص جديدة في الحياة ، إذ أنه يؤدي إلى تنشيط المجتمع والأفراد . فالنفوس تتوق دائما إلى التجديد، والأشخاص يقبلون عادة بعزم على أية مشروعات جديدة ويأملون خيرا في الأشخاص الجدد، وعليه فالحراك يعتبر من العوامل التي تؤدي إلى التقدم الإجتماعي ، انه الإيمان بالإنسان وبطبيعته الخلاقة.

المطلب الثاني : الحركات الاجتماعية :

الحركة الإجتماعية مصطلح حديث ، إذ لم يبدأ استخدامه على نطاق واسع إلا في القرن التاسع عشر ، ويقصد به تجمع من الناس يسعون لإحداث جزء من التطور الإجتماعي العام محصور في زمن معين وبنظام خاص ، وهي ليس لها طابع سياسى ، وتحدث ببطء ، وبدون عنف. فإذا لاحظنا جميع النظم الإجتماعية في مصر ، لأيقنا انها في تطور مستمر ، وتناولنا جزء من هذا التطور ، وليكن نظام تعليم المرأة واشتراكها في ميدان العمل ، وكيف تطور بين سنتى 1850– 1950 فاننا نصف بذلك الحركة النسائية ، أو الحركة الاجتماعية النسائية في مصر ، ومن الحركات الإجتماعية أيضا – الحركة العمالية ، أو الحركات الداعية للسلام ، ومقاومة التسلح الذري.

وقد تطور الحركة الإجتماعية وتجذب إليها أعداد كبيرة من أعضاء المجتمع ، فتصبح حركة شعبية وتختلف الحركة الإجتماعية من

التجمعات الإجتماعية الأخرى كجماعات الضغط أو المصلحة وذلك حيث أن العدد والتنظيم والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها . كما انها تختلف أيضا عن الاحزاب السياسية ، لأن الحركات الإجتماعية لا تسعى دائما إلى ممارسة الحكم ، فضلا عن انها غالبا ينقصها التنظيم الذي يمنح فعالية أكثر الجماعات الضغط والأحزاب السياسية. .

وتتميز الحركات الإجتماعية بأنها تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة أو تدعو لأيديولوجية معينة ، أو قد تناصر قيادة كارزمية ، أو قد تكون الحركة صادرة عن طبقة إجتماعية معينة ، كالطبقة العاملة ، أو حركات الطلاب (1968) ، او حركات السود في أمريكا . وقد تنتهي الحركة إلى تكوين حزب سياسى ، أو قد يستولى عليها أحد الأحزاب السياسية . وفي بعض الأحوال قد تتحول إلى جماعة ضغط .

وقد عالج فون شتاين الحركات الإجتماعية من خلال دراسته الموضوع " الأشتراكية والشيوعية " في فرنسا في الفترة من 1789–1842 عن طريق تتبعه للصراع من أجل الاستقلال الاجتماعي في ضوء الصراع الطبقي للبروليتاريا . ولكن الحركات الإجتماعية لم تأخذ طريقها في الواقع الإجتماعي بشكل ملحوظ إلا في ألمانيا بواسطة العمال ، بينما كانت الحركة الإجتماعية بوساطة الطبقة الوسطى في أمريكا – في الفترة ذاتها تقريبا – اكبر منها لدى العمال.

وقد أخذت الحركة الإجتماعية لدى العمال في النمو والانتشار كامتداد للحركة الديموقراطية وكتعبير عن الديموقراطية الإجتماعية التي اتضحت في الحركات الإجتماعية في الربع الخير من القرن التاسع عشر . ثم تطورت هذه الحركات الإجتماعية في صورة حركات قومية مطالبة بإستقلال بلدانها من الاستعمار.

وجاءت حركة المرأة وحركة الطلاب في مناطق مختلفة من العالم، خاصة بعد أن حصلت كثير من الدول النامية على استقلالها في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، وعادت هذه البلدان إلى حكم الصفوات التقليدية ، فالأسر المالكة ، او كبار ملاك الأرض ، أو قاده الجيش الذين كانوا في الغالب خداما للمصالح الاستعمارية . ووجدت هذه الصفوات نصيرا لها ممثلا في الولايات المتحدة الأمريكية التي حلت محل الاستعمار الغربي في تأييد هذه الصفوات اقتصاديا او عسكريا ، بل وحمتهم من أي تهديد داخلي أو خارجى.

وتتمثل هذه الصفوات في " نشانج كاى شيك" في فورموز ، والملك فاروق في مصر ، وإمبراطور فيتنام ، وهيلا سلاسي في الحبشة ، ولكن لم تدم مقاومة هذه الصفوات طويلا أمام تيار حركة المقاومة الثورية . فقد اقتصرت الحركات الإجتماعية في كثير من بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ولقد كانت سبعينيات القرن العشرين مثالا حيا على انتصار الحركات الثورية الجماهيرية – كإيران واثيوبيا وجنوب فيتنام وكمبوديا ونيكاراجوا وأنجولا وموزمبيق وروديسيا وجنوب أفريقيا ونيجيريا. وقد أدت هذه الحركات إلى دخول أعداد أكبر من المواطنين هذه البلدان معترك السياسة ، مما يؤدي بالتالي إلى رفع مستوى الوعي والمعاناة عن كاهل هذه الشعوب. .

وقد تبلورت حركة الطلاب (1968) في شكل حركة اليسار الجديد التي وجدت ميدانا واسعا بين طلاب الجامعات في أمريكا وأوروبا ، وعلى وجه الخصوص في فرنسا عام 1968 ، حيث اجتذبت إليها قطاعا كبيرا من حركة الطبقة العاملة وكانت حركة الطلاب في مصر مصاحبة لهذه الحركة من الإسكندرية عام 1968 . ثم كانت حركة الجماهير في يناير 1977[1].

1- اسماعيل على سعد . عولمة الديموقراطية بين المجتمع والسياسة ،بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية ،2005 ،ص ص 325– 324

المطلب الثالث : التنمية الاجتماعية.

التنمية شكل من أشكال التغير ، إلا أن التغير غير التنمية ، فالتغير يحدث تلقائيا وفي كل اتجاه ، وسواء أردنا أم لم نرد ، بينما التنمية هي التغير الموجه الذي تلعب فيه الإرادة دورا جوهريا. ومن الممكن أن نطلق على التنمية اصطلاح التغير ، فنقول ، ان التنمية هي التغير الإرادي ، الذي تسهم فيه المشيئة بدور فعال.

والتنمية الإجتماعية هي عملية تغيير في العلاقات الإجتماعية ، وفي البيئة الطبيعية ، عن طريق إفادة أفضل من الموارد المختلفة بهدف الوصول إلى الكمال للنهوض بالمجتمع – أي هي تغير نحو حياة أفضل ، حتى يمكن رفع مستوى المعيشة وتوفير الخدمات المتعددة التي تفي بحاجات السكان.

وتعني التنمية الإجتماعية كذلك تمسك أفراد المجتمع بالتقدم ، وحملهم على الأستثمار لإعداد الشباب للعمل وللمواطنة ، وللإعداد للجيل القادم ، ولذلك فهي تتطلب تعبئة جهود الفرد والجماعة للوصول إلى ذلك الهدف.

كما تهتم التنمية الإجتماعية بالعجزة وغير القادرين على العمل بالاستفادة منهم ، كقوة عمل وطنية بما يتناسب مع قدراتهم وإمكانياتهم.

وتلقى التنمية مسئولية كبيرة على الفرد الذي يجب عليه أن يكيف نفسه مع التغيرات الجديدة التي طرأت ، إذ عليه مثلا – أن يتخلى عن معاييره القديمة في سبيل معايير وقيم جديدة .

المطلب الرابع : الاصلاح الاجتماعي.

الإصلاح الاجتماعي هو عملية تغيير غائي يتعمد المجتمع إدخاله في نظمه او في الأسس التي يقوم عليه، كما يصل المجتمع إلى الأهداف التي يريد تحقيقها ، وهو بذلك إنما يهدف إلى تقدم المجتمع وتطوره إلى حالة أحسن ، أو إنقاذه من حالة معينة ينزلق إليها إذا لم يحدث هذا التدخل ولتحقيق ذلك حدد علماء الأجتماع العوامل التي عليها يتوقف تقدم المجتمع وتحسين أحواله.

ويذكر ديفين[1] ثلاثة عشر عاملا رنيسيا يعتبرها كأساس للتقدم الاجتماعي ، نذكر منها: التامين الصحى ضد المرض المهني ، وحوادث العمل والشيخوخة والتعطل والوفاة ، ونشر الوعي الفني بين الناس بنشر الموسيقى والنقش والنحت ، وإيقاظ النزعات الدينية والروحية في الأفراد.

1-حسن شحاتة سعفان، اسس علم الاجتماع ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط 9 ،1974. ص ص: 318–319

أما Cl.Case فيذكر ثلاثة عوامل تعتبر كمحور للتقدم الإجتماعي: **الأول:** الإفادة ، ويقصد به الإفادة من الإمكانيات الطبيعية والاقتصادية الموجودة في المجتمع. والتوزيع العادل للقيم الأخلاقية من معرفة وفن ، وهي تتضمن التوزيع العادل لالتزامات الأشخاص ، والفرص الموجودة أمامهم ، ودرجات الشرف والمكافآت والأجور وفق درجة أنتاج كل منهم . اما العامل الثالث فهوما سماه Case بالتقدير ، وهو عملية تقدير الأشياء بحسب فائدتها والأشخاص بحسب ما يؤدونه من خدمات .

ويستخدم في الإصلاح الإجتماعى عادة التشريع وغيره من الأدوات الممكنة ، فقد شرعت جمهورية مصر العربية قانون العمل للقادر عليه ، واعتبرت العمل واجب مقدس وضريبة يجب أن يؤديها كل فرد للإسهام في تطور المجتمع – لا سلعة تخضع لأهواء الأفراد أو المشروعات الخاصة ، كما شرعت قانون التأمين الأجتماعي لكل من تخلف عن ركب العمل لأسباب خارجة عن إرادته.

ويبدأ المصلح عادة بدراسة المشاكل الاجتماعية التي يشكو منها المجتمع ، فيتعرف على أسبابها وعلاجها ، ثم يحاول بعد ذلك أن ينشر آراءه ويبثها في الرأي العام ، ذلك أن الدعاية من أهم الوسائل التي تؤدي إلى نجاح الإصلاح الاجتماعي.

المطلب الخامس : التخطيط الاجتماعي.

يتسم عصرنا الحالي بالانتقال من مبدأ حرية العمل إلى التخطيط الإجتماعي في كافة الميادين . والتخطيط الإجتماعي هو وسيلة فنية ، وأداة إرادية تؤدي إلى التغير الإجتماعي ، وتوجهه الدولة وأفراد المجتمع جميعا نحو تحقيق أهدافها بعد الموازنة بين الموارد والحاجات وحسب البرامج الموضوعة ، وبصورة تؤدي إلى النهوض والتقدم .

وعلى ذلك فالتخطيط لا يقوم على ما ينبغي أن يكون ، وإنما يقوم على أساس ما هو موجود بالفعل – اى حسب الإمكانيات المتوفرة , إنه يعني التدبر والروية والتعقل والمعرفة والتنبؤ الذي يأتي من طريق العلم النظري والتطبيقي لتعديل وتوجيه مجرى التغير الإجتماعي . إنه تصور ذهنى لما يراد إحداثه من تغيير في نشاط المجتمع اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ، بحيث يمكن أن تتوقع هذا النشاط قبل التصرف الفعلي.

عرفه جوزيف همیز[1] بأنه عملية إرادية متشابكة تتضمن البحث والمناقشة والاتفاق والعمل من أجل تحقيق الظروف والروابط والقيم التي ينظر إليها باعتبارها شينا مرغوب فيه. وهذا التعريف يتضمن الأتي :

1– إدخال عنصر الإرادة الإنسانية في عملية التغير الإجتماعى

1- محمد طلعت عيسى . دراسات في التخطيط الإجتماعي،1962، ص 21 .

2- التخطيط الإجتماعي عملية إنسانية ، تسعى إلى التجديد والتغيير والتعديل في أنماط العلاقات الإجتماعية

3- التخطيط الإجتماعي يتم في حدود القيم الإنسانية ، وبالتالي فهو يختلف من مجتمع إلى آخر حسب الظروف والمعايير والمعتقدات في كل مجتمع.

وهناك مستويات للتخطيط نذكرها متدرجة من الاتساع إلى الضيق. فهناك التخطيط في المستوى العالمي ، كالذي تقوم به الأمم المتحدة في مجالات الثقافة والتعليم والزراعة والصناعة والعمل والصحة.

وهناك تخطيط في المستوى القومي كالذي تقوم الدولة التنمية أقتصادياتها. والوصول بها إلى اقصى درجة من الاكتفاء الذاتي ، وتحسين مستوى الخدمات الصحية، ورقي التنظيمات الإجتماعية.

وهناك تخطيط في المستوى الإقليمي أو المحلى ، كالذي تقوم به بعض الدول ذات المساحة الواسعة لكل ولاية او منطقة أو مدينة . ومن الضروري التنسيق بين الخطة القومية والخطة الإقليمية .

ويقسم التخطيط في المجتمع الواحد إلى تخطيط اقتصادى ، وهو يهدف إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية ، وتخطيط ثقافي ، وهو يهيئ أسباب تكافؤ الفرص ، والتخطيط الإداري ، وهو يوفر أسباب النفقة اللبينة المحلية ، وهناك أيضا التخطيط الصحى .. إلخ . وحيث أن كل تخطيط من التخطيطات السابقة يهدف إلى تحقيق غاية إجتماعية . إذن التخطيط الإجتماعي هو غاية كل تخطيط. وهو يقوم على قاعدة إجتماعية تتفرع منها شعب مختلفة اقتصادية وثقافية وصحية وأدارية وهكذا.

وعند وضع خطة إجتماعية يجب أن تكون شاملة لجميع احتياجات الإنسان ، وتشمل الاتي:

- توضع مشروعات تساعد في زيادة معدل سرعة التنيمة الاقتصادية بوضع خطط قصيرة المدى ، وخطط بعيدة المدى على ضوء الاحتياجات والموارد.
- توضع مشروعات الخدمة الإجتماعية العلاجية بحيث تغطى التركيب السكاني المختلف: الجماعات العمرية ، الجماعات الإجتماعية ، الجماعات المهنية .
- وضع مشروعات لخدمة الفرد .
- وضع مشروعات لخدمة الجيل القادم : الأطفال والشباب .
- وضع مشروعات للإصلاح الإجتماعي بعد الاستقصاء الفعلي للمشاكل الإجتماعية لمعرفة أسبابها ، مع الإهتمام المشروعات التي تهتم بالمرأة لوضعها في مكانها المناسب من المجتمع.

القواعد الأساسية للتخطيط الإجتماعى: يرتكز التخطيط الإجتماعي على القواعد الأتية :

1- مبدأ الواقعية : وهذا يعني أن التخطيط يجب أن لا يقوم على المثالية والخيال، وإنما يقوم على أساس طبيعة البناء الإجتماعي ، وحسب موارد المجتمع واحتياجاته الفعلية.

2- مبدأ الاستمرار والتجدد : وهو يعني أن أي مرحلة من مراحل التخطيط لا يجب أن تنفصل عن سابقتها ولاحقتها . فمرحلة التنفيذ هي استمرار لمرحلتي الإعداد والتصميم.

3- مبدأ الشمول والتكامل : ويعني أن الخطة يجب أن تكون شاملة الجميع جوانب الحياة . كما أنه يجب أن تكون عناصرها متكاملة . فإذا وضعت خطة للإسكان يجب أن ينظر إليها لا من زاوية هندسية عمرانية فحسب ، بل لابد أن يضع المخطط في اعتباره جوانب أخرى كالمشكلة الصحية ، والمشكلة الإقتصادية ، ومشكلة المواصلات ، وتوفير المدارس والمستشفيات والمنشآت العامة ، وغير ذلك من الموضوعات ذات الصلة بالإسكان.

4- **مبدأ المرونة :** أي يجب أن تكون الخطة قابلة للتعديل عند مواجهة ظروف جديدة.

مراحل التخطيط :

يجب أن تميز المراحل الآتية :

أ. أداء الخطة

ب. تصميم الخطة

ج. تنفيذ الخطة

د. متابعة الخطة وتقويمها

وللتفريق بين التغير والتخطيط نذكر أن التغير يعتبر غاية في ذاته، أما التخطيط فهو وسيلة وأداة للوصول للتغيير.

وللتفريق بين التخطيط الاجتماعي والاصلاح الاجتماعي ، نذكر الفروق الآتية:[1]

1- ينبثق الإصلاح الإجتماعي من الانفعال القوي ضد المصاعب التي يترتب على اخذ صور أو نتائج التخلف الثقافي ، فيقوم المشرع بالقضاء على هذه المصاعب.

اما التخطيط الإجتماعي فيتميز بالأتجاه غير العاطفي لتقدير الحاجات الإجتماعية والرغبة في تطبيق مفاهيم العلم القائمة على البحث والتطبيق المنظم لوسائل العلاج.

2- يهتم الإصلاح الإجتماعي في العادة بتغيير أو تعديل البناء القائم لبعض النظم الإجتماعية ، وعلى الخص عن طريق إجراءات تشريعية.

أما التخطيط الإجتماعى فيهتم في العادة بالمشاكل ذات الطابع الإداري المتصلة بتطبيق القوانين الموجودة ، كما يهتم بتحسين. الطريقة التي تؤدي بها التنظيمات الإجتماعية القائمة ووظائفها.

1-محمد عاطف غيث . التغير الاجتماعي والتخطيط ، دار المعارف ،ط3 ، 1974.ص ص 173- 174

3- يحاول الإصلاح الإجتماعى أن يصل إلى أهدافه عن طريق اكتساب قوة لها سلطة التشريع والتنفيذ في نفس الوقت.

أما التخطيط الإجتماعي فإنه يقوم على قوة مكتسبة فعلا. ويعني في نفس الوقت بحسن استخدام وتطبيق هذه القوة.

وعلى الرغم من الاختلافات الثلاثة السابقة ، فإن التخطيط الاجتماعي والإصلاح الإجتماعي يتداخلان أحدهما في الآخر. ولهذا يمكن اعتبارهما وجهان لعملة واحدة ، ويتمايزان فقط من حيث أن الأول يقوم على العلم وحسن استخدام القوة الإجتماعية والثاني يقوم على العاطفة والرغبة في الحصول على القوة لاستخدامها في تغيير التشريع .

المبحث الرابع : الخلفية التاريخية للحراك السياسي العربي خلال 2010-2017

المطلب الأول : التطور التاريخي للحراك السياسي العربي.

دخل العالم العربي نهاية عام (2010) ولغاية اللحظة الراهنة مرحلة مفصلية من تاريخه، تميزت بحراك اجتماعي وسياسي، وحركة احتجاجية بدأت عفوية شبانيه واستطاعت أن تطيح برؤوس أنظمة عمرت لفترة طويلة، ربما سبقت ميلاد كثير من هؤلاء الشباب الذي هَرِمَ حتى وصل لهذا اليوم، لم يكن يدر بخلد هذه الرؤوس أنها ستزول بهذه الكيفية، ومن كان يدري أن نارا التهمت جسد تونسي (بائع خضر متنقل) ستلتهم فيما بعد حكاما عرب، وأن اللطمة الأنثوية على خده انطبعت أصابعها على خد كل عربي وأحيته من موته.

و أيا كانت التسمية فإن حركات الاحتجاج التي تشهدها بعض البلدان العربية ولا تزال قابلة للاشتعال في مناطق أخرى لم تكن أسبابها وليدة اللحظة الراهنة بل نتيجة تراكمات ذات طابع سياسي واجتماعي سبقته.

تكمن أهميتها في دراسة الحركات الاحتجاجية التي سميت ثورة وربيعا عربيا، بداية من ثورة الياسمين والمآلات التي وصلت إليها في النهاية، حيث شهدت عديد البلدان العربية

غليانا اجتماعيا لا علاقة له بالسياسة حسب الرئيس الأسبق بن بلة، أو انتفاضات شعبية كما يسميها أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية ببيروت فواز طرابلسي بالنسبة لمن لا يعترفون بالطابع الثوري لهذه الحركات، كونها في نظرهم لا تستوفي هذه التسمية إلا بعد استحداث تحولات جذرية في المجتمع والدولة، وهو الأمر الذي لم يتحقق في المرحلة الانتقالية الحالية، أو ربما لكونها حركات بدون رؤوس أو أيديولوجيا وبالتالي فهي في نظرهم انتفاضات شعبية مطلبية تسعى لتغيير

الواقع المعيشي، و هذه الرؤية اختزلت هذا البركان الشعبي المتفجر في مطالب استهلاكية، وقع الفجاءة وخروج هذه الحركة من كل قيود الأطر السياسية التقليدية وتنظيراتها النخبوية قد يكون مبررا لهذه الرؤية.

يصلح ربيع الثورات العربية كي يكون مدخلًا لعملية تقييم وإعادة نظر، في كثير من الأفكار والأحكام التي هيمنت على الثقافة السياسية العربية، في العقود الممتدة منذ هزيمة حزيران 1967 إلى اليوم. فبينما يدخل سنته السادسة، يستمر في كونه مجموعة مترابطة للغاية من الديناميكيات، إذ يمثل بحق بداية "التحرر الوطني" الحقيقي بعدما أخطأت أغلب شعوب المنطقة موعدها مع التاريخ، لتحقيق تحررها الحقيقي يوم إعلان استقلالها، حيث كان من المفترض أن تثور ضد الاستبداد والشمولية منذ سنوات.[1]

ولا تقلّل المآلات التي شهدتها الثورات العربية، في مصر وسورية واليمن وليبيا، من أهمية السيرورة التاريخية التي أطلقتها هذه الثورات في عام 2011، والتي تتجه نحو الإصلاح والتغيير والقطع مع الاستبداد في مسيرة شعوبنا العربية.

أليس التعدّي على الحريات وانتهاك حقوق الإنسان، والتوقيف الاعتباطي خارج إطار القانون، والتعذيب الذي تعرّض له معتقلو الرأي والضمير، والهيمنة على القضاء والتدخل الفاضح في شؤونه، واحتكار الثروات الوطنية من جانب فئة قليلة على حساب الأكثرية، وانتشار الفساد والمحسوبية، وتراجع الاقتصاد، وتقهقر التعليم، وزيادة حدة التفاوت الاجتماعي وانحسار دور الطبقات الوسطى، ألا تشكّل كل تلك الظواهر أسبابًا كافية لاندلاع الثورات في مجتمعاتنا.

وفي كل الأحوال، لا شك في أنّ العالم العربي يمرُّ في لحظة الحقيقة، لحظة انعطافة تاريخية، لا يمكن أن يحيا بعدها كما كان قبلها، لأنّ الحراك الشعبي العربي رفع حرارة المنطقة، وأخرجها من جمود وجليد طويلين.

وفي الواقع، ليس في الكون صدفة، أو حدث يأتي من فراغ، بل لابد من مقدمات وأسباب، أي أنّ الثورات العربية لم تسقط من علُ، ولم تتفجر دون أسباب ومقدمات، بل ولدت من رحم الشعوب العربية ومن أحزانها.

إنّ ربيع الثورات العربية في تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وسورية، هو مآل سياسي وثقافي حتمي لعقود من تهميش الإنسان العربي، إنه نهاية رهانات أخيرة لجيل من أتباع عروبة لم تنجز النهضة المنشودة.

إنّ مقاربتنا تريد القول بأولوية معركة التقدم والارتقاء الحضاري على ما عداها؛ فلو كانت إدارتنا لمواردنا الاقتصادية والبشرية إدارة عقلانية، وكانت مدارسنا وجامعاتنا ذات مستوى لائق،

1- مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، السيرورة التاريخية لربيع الثورات العربية أطلع على الموقع :يوم 2015/03/28 على الساعة 20:00 : https://www.harmoon.org/reports/

وبرلماناتنا تنهض بأدوارها التمثيلية والتشريعية والرقابية، وسلطاتنا القضائية تضمن العدالة للسكان، ومواطنونا يستطيعون انتقاد حكامهم على نحو ما غدا شائعًا اليوم في تونس، ولو كانت سجوننا خالية من سجناء الرأي والضمير. لو كان كل ذلك لما لاحقتنا الهزائم والانتكاسات منذ النكبة الفلسطينية عام 1948 إلى اليوم.

وعلى الرغم من أن هذا الربيع ألغى –إلى حد كبير– الخصوصيات والحدود، وأظهر وحدة الشعوب العربية بشعارات ويافطات موحدة، إلا أنّ كل شعب ابتكر وسائله وأساليبه واجترح لنفسه منهجًا خاصًا به، كما أنّ كل ثورة وتجربة اصطبغت بمميزاتها، وأنتجت عِبرها ودروسها. لكنّ قاسمًا مشتركًا واحدًا يجمع بينها هو بداية نهاية مرحلة مديدة، استمرت أكثر من ستين عامًا، وجعلت من المنطقة ما تعارف العالم، وحتى العرب أنفسهم، في الأعوام الأخيرة على وصفه بـ "رجل العالم المريض".

لقد التهبت الشوارع والساحات العربية في غياب أية قيادة كاريزمية أو فكرية ملهمة أو سياسية قائدة، ما منح الربيع العربي فرادة في التاريخ، إذ استطاعت الجموع الشعبية تحقيق إنجازات استثنائية، عبر تعبئة جماهيرية اتخذت مسارات تلقائية، تبلورت حول مجموعة أفكار:

أولاها، فكرة التغيير مقابل فكرة الثبات، فقد ظلت شعوب العالم العربي طوال فترة ما لا يقل عن الخمسين سنة الماضية، شعوبًا يفرض عليها سيادة فكرة المحافظة على الوضع القائم والخوف من تغييره، لذلك فإنّ من انعكاسات حالة الربيع العربي انتصار فكر جديد لدى المواطن العربي، قوامه رفض الثبات والمحافظة ونزع الخوف من التغيير.

وثانيها، فكرة الحرية مقابل فكرة الكبت، فقد اتسمت الحالة العربية طوال الفترة السابقة بغياب الحرية، بمعنى أنّ الإنسان العربي لم يكن يستطيع أن يعيش حياته وفقًا لما يريده ويختاره هو لنفسه، بل ظل رهينة لسيطرة سلطة الدولة على فكره واختياراته، أما اليوم، فعلى الرغم من مآلات هذا الربيع، فإنّ فكرة الكبت في طورها للتلاشي لصالح فكرة الحرية التي تجعل المواطن العربي حرًا في بلده، وغير مكبل بسلاسل الخوف ومصالح الآخرين.

وثالثها، فكرة الديمقراطية مقابل فكرة الاستبدادية، فلم تعرف الدول العربية الممارسة الديمقراطية إلا في نطاق ضيق في بعض الدول العربية، إلا أنّ الممارسة الديمقراطية الفعلية، التي تقوم على فكرة تداول السلطة بشكل سلمي وعادل للجميع، لم تكن هي السمة الأبرز في المجتمعات العربية، حيث أصبح الاستبداد هو السائد في الحالة العربية قبل الربيع العربي.

وأخيرًا وليس آخر فإنّ فكرة العدالة استطاعت أن تتنصر على فكرة الظلم، حيث أصبح الجمهور العربي رافضًا للممارسات السابقة التي كان النظام السياسي يقوم بها، بوصفها ممارسات ظالمة في حق الشعب، من خلال سعيها لتحقيق مصلحة فئة معينة على حساب مصلحة الشعب بأكمله. أما اليوم فإنّ التأكيد هو على ضرورة أن يكون العدل هو سمة الحكم، سواء كان ذلك على

مستوى السياسة الداخلية، من خلال مساواة الجميع بشكل عادل أمام القانون ومحاسبة الفاسدين، أم على مستوى السياسة الخارجية من خلال الشراكة العادلة والمتساوية في الفوائد والمصالح مع الدول الأخرى.

وهكذا، تتردد الأسئلة حول أسباب اندلاع الربيع العربي، والأسباب الكامنة في السياق السياسي والاجتماعي العربي نفسه التي أدت إلى تلاحق الثورات في تونس، ومصر، وليبيا، وسورية، واليمن.

لعل أول ما يمكن قوله، في شأن ربيع الثورات العربية، إنّ هذا الربيع سحب من سوق التداول الإعلامي، والتصنيف السياسي، تلك الصورة النمطية التي كانت رائجة في الغرب، المتعلقة بما كان يسمى الاستعصاء الديمقراطي العربي. كما أنّ الربيع العربي، لم ينشأ من فراغ، أو لأسباب مثالية طوباوية مرتبطة فحسب بالتعلق بأشواق وسرديات لاهوت الديمقراطية والإصلاح، إنما هنالك أسباب موضوعية ملموسة من واقع مفردات الحياة اليومية للإنسان العادي، هي التي أدت إلى كل ما جرى. ففي سياق تفسير ما جرى كانت كلمة السر هي الفشل التنموي والانسداد السياسي، ما أدى إلى تراكم الإحباط والاحتقان، ومهّد الظروف لسقوط آخر تبريرات تلك النظم السياسية والاقتصادية، أمام الاستياء الشعبي العام. ففي سياق تبلور نمط من الاستبداد الرباعي (استئثار بالسلطة والثروة والمرجعية والإعلام) كما رأى الدكتور طيب تيزيني، راحت تُضبط احتمالات متسعة من تجفيف معظم المجتمعات العربية، وتُستكمل اتجاهات التقاطب الحاد بين 80 في المئة من سكان أغلبية تلك المجتمعات، يعيشون في أحوال من الفقر والإفقار وكذلك من مظاهر الإذلال والاستباحة، وبين 20 في المئة من السكان المعنيين يحوزون ويملكون 80 في المئة من ثروة العالم العربي.

وهكذا، فإنّ الفئات الوسطى، التي قامت – في مراحل سابقة – على تحفيز الحركات السياسية والثقافية في المجتمعات العربية كما في غيرها، راحت تتراجع عن إنجاز ذلك، وتفسح المجال أمام نشوء فئات وجيوب بشرية فقيرة ومُذَلَّةٍ ومقصيَّة عن مصادر التنوير الثقافي والاعتدال السياسي.

لقد اكتشفت الشعوب العربية، بخبراتها وتجاربها، جوانب هامة من تهافت سياسات بلدانها، وخداع قادتها. كما اكتشفت توجهات السياسات الدولية، وبدأت تمتلك وعيًا كونيًا يضغط لوضع أية معركة وطنية أو قومية في إطار النضال الإنساني من أجل حياة كريمة للمواطنين، في ظل أنظمة حكم ديمقراطية تحترم كرامات الناس وتوفر حقوقهم الإنسانية المعترف بها في مواثيق الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

لا تدّعي هذه المقاربة احتكار حقيقة فهم طبيعة الثورات العربية، ولكنها محاولة في اتجاه ذلك الفهم. إذ أنّ انفجار الثورات لم يأتِ من فراغ، بل جاء استكمالًا لتاريخ سابق من النضالات

والانتفاضات والتضحيات على امتداد عقود طويلة. وهي حركات قمعتها أنظمة الاستبداد بوحشية، وعطّلت استمراريتها عناصر الخلل في داخل مكوّناتها السياسية وأدوات نضالها.

المطلب الثاني : عوامل إنتشار ظاهرة الحراك السياسي في الوطن العربي.

1. الفشل في تحقيق التنمية والتوزيع العادل للثروة
2. انتشار الفساد في مفاصل الحكم وظهور طبقة برجوازية الدولة التي استولت على مبالغ مالية طائلة بطرق غير مشروعة وسريعة، من خلال شبكة علاقاتها العائلية والزبونية المرتبطة بدوائر الحكم، وشيوع مظاهر الثراء والبذخ أمام أبناء عامة الشعب الذي لم يجد بعض أبناءه قوت يومهم.
3. غلق مجال الحريات واستحالة تغيير الأوضاع بواسطة الصندوق الانتخابي.
4. التحكم في الوسائط المجتمعية (وسائل الإعلام، أحزاب، نقابات)، ومنح الجميع حرية من يقول ما يريد والسلطة تفعل ما تريد.
5. ترك واهمال ما هو اختياري من الخطط والأفعال والإصلاحات، أدى إلى تبني ومباشرة ما هو اضطراري، حتى لو اتسمت بقلة الجدوى وقسوة المعاناة والتكاليف.
6. استمرار النهج الأمني في حكم الناس، وهذا ما حقق القطيعة بين الحاكم والمحكوم، حيث ألغى أشكال الوساطة السلمية والحوار وتنفيس شحن الغضب، وعوض أن تُطرَح أولية بناء الدولة أو إصلاحها طُرحت أولية ضبط المجتمع، مما جعل العلاقة بين الحاكم والمحكوم في العالم العربي علاقة صدامية.
7. هذا الاستبداد يرجع أيضا إلى طبيعة الدولة العربية الريعية غير الإنتاجية التي تمول نفسها بنفسها ولم تعتمد في تمويلها على دافعي الضرائب (المواطنين) الذين يمكنهم محاسبتها وعوض أن تصبح الدولة خادم للمجتمع وهو سيدها أصبح العكس.
8. أسباب بنيوية ترجع إلى المجتمع وثقافته، فالتصور الأحادي الذي لا يعترف بالغير ولا يقبل النقد "اعتقد ولا تنتقد" بل يعتبر المعارضة فتنة ابتليت بها الأمة رغم وجود الصراع كحقيقة، والتسلط موجود حتى في علاقاتنا العائلية.

هذه الأسباب أدت إلى اغتيال المواطنة وهدر قيمة الإنسان، وغياب فكرة الدولة كراعية للمواطن الذي تنتظم علاقته بها، من خلال فكرة العقد الاجتماعي الذي ينظم المجموعة الوطنية المُشَكَّلَة من مواطنين الرعايا، وتحولت مكانها الدولة كشبح يطارد المواطنين الذين أضحى هاجسهم هو الابتعاد عنها بدل الاعتماد عليها، وقديما قالوا " السلطان من لا يعرف السلطان"، فلا عجب إذا تصيَّد الناس الفرصة المواتية للانفجار في الشارع الذي تحول إلى متنفس وحيد للمواطنين، أو

إلى الهروب في حالات أخرى إلى الضفة الأخرى عبر قوارب الموت بحثا عن حياة أفضل وعن أحلام مُصادَرة لم يجدها في دولته فاضطر إلى الخروج منها أو عليها.

المطلب الثالث : الاتجاهات النظرية المفسرة لطبيعة الحراك السياسي العربي.

نتطرق إلى مختلف النظريات التي تحاول تفسير الحراك العربي أو الربيع العربي من مداخل مختلفة مثل نظرية الدومينو ونظرية الفوضى الخلاقة ونظرية الحرمان النسبي.

أولا: نظرية الدومينو.

لعبت نظرية الدومينو في العلاقات الدولية نور الحجة الجيوسياسية التي بررت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية سياستها التدخلية لاحتواء امتداد المعسكر الشرقي أثناء الحرب الباردة واستعانت بها الإدارة الأمريكية لإقناع الرأي العام الأمريكي والدولي بالتدخل العسكري الأمريكي في الفيتنام 1954– 1975.

وإن نظرية الدومينو أو نظرية التابع هي أطروحة جيوسياسية تؤكد على أن ظهور أحداث معينة أو فيم إيديولوجية معينة في دولة ما يمكن أن يؤدي أوتوماتيكيا إلى تفشي الأحداث نفسها والقيم الإيديولوجية في الدول المجاورة للدولة، في إطار علاقة تأثير وتتابع تتسارع من خلالها وتيرة الإنتشار بطرقة فائقة لا يمكن الحد منها أو احتوائها.

كما يمكن تقديم تعريف النظرية الدومينو أنها نظرية جيوسياسية طورت من قبل مجموعة من السياسيين الأمريكيين مفادها أنه إذا اضطرت دول صغيرة إلى الاستسلام إلى الشيوعية فإن جيرانها ستتبعها بثبات وبسرعة. [1]

كما تقوم نظرية الدومينو على افتراض أن وقوع دولة ما في قوة كبيرة يؤدي إلى توالي سقوط الدول المجاورة، فنظرية الدومينو مستوحاة من تصفية قطع الدومينو المصفوفة الواحدة بعد الأخرى فإذا اسقطت إحدى هذه القطع ستحدث تفاعلات تؤدي إلى سقوط باقي القطع أي أن سقوط نظام سياسى معين في منطقة ما من العالم يؤدي إلى حدوث تحولات سياسية عميقة في بقية دول المنطقة حيث تركز نظرية الدومينو على أهمية العامل الخارجي لإحداث تغير في دولة من خلال التأثير المتبادل. [2]

1- عدنان السيد حسين، الحراك العربي والوحدة الوطنية، بيروت: المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 34، 2012، ص18.

2 - Philipp O. Amour "The End Of The Arab Spring: Alternatives Turkish Journal of International Relations, Vol. 12, No. 3, 2013, p7.

ومن هنا نجد العديد من المتتبعين والمهتمين بالشؤون العربية أن هناك قدر كبير من المصداقية والمنهجية والصحة في هذا الطرح جعل المحللين يلجؤون لهذه النظرية لتفسير الأحداث من خلال:

" البلد الأول في مصفوفة الدومينو كانت تونس والجدير بالذكر أنها لم تسقط بفعل خارجي أو بسبب تأثير عوامل خارجية بل ضعف الجذور السياسية والاجتماعية النظام زين العابدين بن على أدى إلى عدم الاستقرار فتعتبر تونس أولى أحجار الدومينو العربية[1] ، أن الحرك العربي ركز أساسا على الدول العربية ذات الأنظمة الرئاسية العسكرية التي تجمع بين الطبقة السياسية والعسكرية البوليسية لإدارة الدولة مثل تونس، سوريا، ليبيا وهذه الدول هي احجار الدومينو التي تتصف بتقارب شكل ومضمون الأنظمة السياسية والاجتماعية به دور التطور السريع في مجال الإعلام والاتصال ونوره البارز في عملية العدوى، حيث أن هذا التطور جعل العالم قرية صغيرة فإذا وقع حدث في بلد ما يتأثر به بلد اخر وبسهولة فانطلاق الشرارة من تونس نهاية 2010 وتبعها حراك شعبي آخر في مصر أسقطت الرئيس حسني مبارك كما شهدت كل من ليبيا واليمن حركا سعت إلى اسقاط نظامي كل من الرئيسين معمر القذافي وعلى عبد الله صالح وهو تطبيق حرفي لنظرية الدومينو[2] .

ثانيا: نظرية الفوضى الخلاقة.

يمكننا تعريف مصطلح الفوضى الخلاقة بأنها حالة سياسية أو إنسانية يتوقع أن تكون مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة الأحداث، فهي إحداث متعمد لفوضى بقصد الوصول إلى موقف أو واقع سياسي يهدف إليه الطرف الآخر الذي أحدث الفوضى وتعتمد نظرية الفوضى الخلاقة في الأساس على ما أسماه صموئيل هنتغتون بفجوة الاستقرار وهي الفجوة التي يشعر بها المواطن بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، فتنعكس بضيقها أو اتساعها على الاستقرار بشكل أو بآخر، فاتساعها يولد احباطا ونقمة في أوساط المجتمع، مما يعمل على زعزعة الاستقرار السياسي، لاسيما إذا اتعدت الحرية الاجتماعية والاقتصادية وافتقدت مؤسسات النظام القابلية والقدرة على التكيف الإيجابي، ذلك أن مشاعر الإحتقان قد تتحول في أية لحظة إلى مطالب ليست سهلة للوهلة الأولى، وأحيانا غير متوقعة ما يفرض على مؤسسات النظام ضرورة التكيف من خلال الإصلاح السياسي وتوسيع المشاركة السياسية واستيعاب تلك المطالب، أما إذا كانت تلك المؤسسات محكومة بالنظرة

1 - Fadi Elhusseini, Post Arab Spring Thoughts: The Middle East between External and Internal Mechanisms (Political Economic & Social Forces, HEMISPHERES, Vol. 29. No . 2, 2014). p14.

2- بكرى مصطفي، الفوضى الخلاقة أم المدمرة، مصر في مرمي الهدف الأمريكي، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية، 2005، ص 128

الأحادية، فإنه سيكون من الصعب الاستجابة لأي مطالب، إلا بالمزيد من الفوضى التي يزي هنتنغتون أنها ستقود في نهاية الأمر إلى استبدال قواعد اللعبة واللاعبين. [1]

كما استندت نظرية الفوضى الخلاقة إلى المستشرق برنالد لويس حيث يرى الوطن العربي عبارة عن تجمعا لأقليات دينية وعرقية، وحتى وإن كان هذا الشعار هو الديمقراطية، فإن تحقيقها يرتكز على الإستخدام الصريح للطائفية، بهذا يصبح التنوع الطائفي والديني والإثني الموجود في المنطقة في حالة تناقض مستحكم، فيتحول التنوع إلى كارثة وتصبح الديمقراطية هي منتج التدمير الخلاق هذا الإتجاه التحميري يؤكده مايكل ليدن أحد أعلام المحافظين بقوله:

إن التدمير هو وصفتنا المركزية وإن الوقت قد حان لكي يتم تصدير الثورة الإجتماعية، من أجل صوغ شرق أوسط جديد عبر تغيير ليس النظم فقط بل الجغرافيا السياسية.

ولئن كان نظرية الفوضى الخلاقة تتأسس نظريا على ثنائية التفكيك والتركيب وتحويل الهويات الثقافية للجماعات إلى هويات طائفية مسيسة وتجزيئية ومهلكة[2] فإنه لابد من إحداث شئ من الفوضى والخلخلة في المجتمعات العربية الراكدة سياسيا حسب شاراتسكي، لأن ذلك سيخلق ديناميكية جديدة توفر الأمن والازدهار والحرية، إنه العلاج بالصدمة.

وخلال إدارة جورج بوش الابن توسعت الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام النظريات الفوضوية في إطار الحرب الاستباقية وتفعيل نظرية الدومينو وصولا إلى نظرية الفوضى البناءة كحل أخير مع هذه المنطقة، وتتكون عناصر هذه النظرية من:

أ. تفكيك النظام الإقليمي العربي من خلال سياسة المحاور، مع أمريكا أو ضدها.

ب. وضع النظم في حالة قلق مستمر وتهديدها بالتغيير.

ج. إعادة صوغ النظم بحث تقوم امريكا بثور الهام الفوضى تم تتركها لصراعاتها الداخلية حتى تصبح الحاجة إلى التخل والضبط الأمريكي ضرورة.

أما عن مدى الإتساق بين الفعل الثوري العربي الإقليمي ومصطلح الفوضى فيظهر من خلال شبكة أفكار نسجت بعناية ترتكز على :

أ. فشل آلية الحرب المباشرة على الطريقة الأفغانية والعراقية.

ب. دور اللوبيات المعولمة التي تدفع باتجاه تأزيم مناطق الضعف.

1- مليل حسين العلاقات الدولية، النظرية والواقع – الأشعات والقضايا، لبنان منشورات اغلي الحقوقية، 2011، ص 198.

2- فالح محمد الخيار وأحرون، العلمية والتسامح والعدالة الإنتقالية، من الفتنة إلى دولة القانون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013، ص 34 .

ج. إعادة إنتاج الهيمنة بوسائل عولمية جديدة ومحاولة تحقيق جغرافيا سياسية أكثر من مشروع الشرق الأوسط الجديد. [1]

ثالثا : نظرية الحرمان.

يشير تيد جير بالحرمان النسبي بانها الحالة التي يحرم فيها جماعة من أمور يعتقدون انهم أحق بها في حين أن شخصا اخر او مجموعة أخرى تمتلك هذه الأمور، وبالتالي تقوم نظرية الحرمان النسبي على فرضيتين هما:

1) فرض الشعور بالحرمان نظرا لوجود حاجات لم يتم اشباعها حسب ما هو متوقع.

2) فرض اهتزاز بناء القوة القائم في المجتمع. [2]

إذن فالحرمان هو نسبي بين طرفين يمكن استشعاره عبر آليتين هما: التوقعات والإمكانيات فعادة ما تمر المجتمعات بمراحل ترتفع فيها مستويات التوقعات بعد أي تغيير اجتماعي كالثورات، كما يمكن أن تنخفض التطلعات بعد المرور بكارثة في الوقت نفسه، فإن كل مجتمع لديه امكانيات التحقيق تلك التوقعات، وهي تتفاوت بناء على عوامل كثيرة من مرحلة الأخرى.

كما يعتبر تيد روبرت غير المنظر البارز لنظرية الحرمان النسبي ويمثل كتابه لماذا يتمرد البشر تركيبا لكثير من الفرضيات بشأن العنف السياسي، إذ كان أحد أهدافه في الحقيقة إظهار تبيان كيف أن الفرضيات كلها تقريبا والنظريات المتعلقة بالعنف السياسي يمكن أن تصنف ضمن الحرمان النسبي وتشمل متغيراته في هذا المجال ويحلل تيد روبرت الحرمان بوصفه حالة توتر حيث ينتج من التناقض بين أوضاع الإنسان أو مجموعة من البشر وتطلعاتهم إلى الحصول على الرفاهية أو الأمن أو التحقيق الذاتي، وليس أوضاعهم الإقصائية بحد ذاتها. [3]

ومن ثم فإن عمق ومدى الشعور بالإحباط الناتج من إدراك الحرمان هو الحافز الرئيسي للعصيان الجماهيري، فكلما زادت رقعة الحرمان في المجتمع وتقلصت شرعية النظام ونمت الأفكار الثورية كانت قدرة الناس على الثورة والتمرد كبيرة.

وقام اريك هوفر بتحليل الشروط النفسية للإحتجاج[4] وبرر بأن الناس لا يحتجون على حكامهم بدافع الفقر او الجوع بل بدافع التطلع نحو مستقبل أفضل ولا تهم طبيعة الرجل الذي

1- العليلي فتحي، الحرب على الفوضى الخلاقة: النزعة المركزية في القوات العربية المعيشة، دراسة في صناعة المستقبل، المستقبل العربي، ست 34، أغسطس 2011، ص 153.

2- جوان مصباح على حرمل، ثورات الربيع العربي رؤية تحليلية في ضوء فروض نشئة الثورات، مرجع سابق

3- الحيب أسناني زين الدين، الفعل الإجتماعي في المغرب، وتروحية الحرمان في الحاجة إلى تنويع العقارات السورية، هلة عمران، (د.د.ن) ،2017 ص 169.

4- جوان ساخ على حرمل ، ثورات الربيع العربي رؤية تحليلية في ضوء فريق نظرية الثورات، الحوار المتمدن . العدد 4068،ص 2013.

يحركه الأمل الجامح في ذلك ربما يكون مثقفا متحمسا، أو مزارعا يتوق إلى المزيد من الأرض أو نبيلا أو تاجرا هؤلاء كلهم يتحدون الحاضر ويدمرونه عند الضرورة، وينشؤون العالم الجديد الذي يمكن أن يحقق آمالهم[1].

ويمكننا حصر مصادر الحرمان النسبي لدى الشعوب العربية فيما يلي:

الحرمان السياسي:

استبداد النظام الحاكم واحتكار سلطة الحكم لثلاثة عقود أو عقدين واستمراره لتطبيق نظام الطوارئ والتضييق على الحريات وعدم السماح بالتعبير عن الرأي الأخر المعارض وانعدام مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة وحرية التعبير والإعلام.

الحرمان الإقتصادي :

تردي أوضاع الشعب العربي بصفة عامة وأوضاع الشباب بصفة خاصة في مختلف مجالات التعليم والعمل والصحة وارتفاع معدلات البطالة والغلاء وانخفاض مستوى المرتبات والأجور وتفشي ظواهر العنوسة وتأخر سن الزواج والهجرة غير الشرعية والإنتحار بإحراق الذات وظاهرة البوعزيزي خير شاهد على ذلك.

الحرمان الاجتماعي.

ويتمثل في تراجع رأس المال الإجتماعي وتفكك الأسر، وارتفاع معدلات العنوسة، وارتفاع سن الزواج ومعدلات الطلاق، وانتشار العنف والحوادث المروعة والمرتبطة مباشرة بالبطالة، وتزايد معدلات الفقر والهجرة، وتزايد حالات التعصب والثأر والإحتقان الطائفي، وتزايد نزعة المحسوبية والقرابة والتمييز بين أبناء الوطن حسب أصوله الإجتماعية، وعلاقات نوبهم بالمؤسسات العامة وأصحاب النفوذ.

المطلب الرابع: بيئة الحراك السياسي في كل من تونس مصر 2010– 2017

أولا : بيئة الحراك السياسي في تونس.

أسباب قيام الثورة التونسية 2011 التي اندلعت الثورة الشعبية في تونس في 18 ديسمبر عام 2010 م أي قبل 38 يوماً من اندلاع ثورة الغضب المصرية احتجاجاً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة في تونس وتضامناً مع محمد البوعزيزي الذي أضرم

1- يرى تيد، روبرت غير أن هذا النوع من الإحتجاج يمر بثلاث مراحل وهي: توليد السخط وتسييس السخط و اخراج السلخط إلى حيز الوجود، دون وجود علاقة زمنية بالضرورة و هذه المراحل الثلاث. للمزيد انظر روبرت غوير، لماذا يشمرد البشر؟، مركز الخنيج نلامات، تبي، 2004.

النار في نفسه في تونس ، واستطاعت هذه الثورة في أقل من شهر الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي الذي حكم البلاد لمدة 23 سنة بقبضة حديدية . هذا النجاح الذي حققته الثورة الشعبية التونسية أظهر أن قوة الشعب العربي تكمن في تظاهره وخروجه إلى الشارع , وأن الجيش هو قوة مساندة للشعب وليس أداة لدى النظام لقمع الشعب كما أضاءت تلك الثورة الأمل لدى الشعب العربي بقدرته على تغيير الأنظمة الجاثمة عليه وتحقيق تطلعاته.

1)- الأسباب السياسية التي أدت لقيام الثورة التونسية:

إن الشعب التونسي وجد نفسه بعد 23 سنة من حكم بن علي محروما من أبسط حقوقه الأساسية، مستثنى من المشاركة في الحياة السياسية، يعيش أفراده في وضع الرعية لا في وضع المواطنة يلازمهم الخوف على حريتهم وعلى حرمة أجسادهم وموارد رزقهم وخفايا حياتهم الخاصة فضلا على حرمة عائلاتهم ومصير بناتهم وأبنائهم. إن الحرية والديمقراطية ودولة القانون والمؤسسات التي وعد بها نظام بن علي لم تكن سوى وهم إذ أن الواقع عسف وتسلط وغطرسة.

وقد تحمل الشعب التونسى ذلك التعسف والقهر والتسلط طوال فترة حكم بن على وربما يرجع الى قبل ذلك ولكن عندما حانت اللحظة الحاسمة لم يستطع احد ان يوقف إرادة الشعب وغضبه الذى دفعه للنزول للشارع وللميادين للتعبير عن سخطه وغضبه عن أوضاع بلاده.

وهناك العديد من الأسباب التي دفعت بالشعب التونسي إلى التظاهر وعمل المسيرات والاحتجاجات والتي قد تتشابه في معظمها مع العديد من الأسباب التى أدت الى قيام ثورة الخامس والعشرون من يناير فى مصر , فقد مثلت سياسات نظام بن على مر سنوات حكمه للبلاد أسبابا غير مباشرة أدت الى قيام هذه الثورة بالإضافة الى أن بعض الأحداث التى مثلت أسبابا مباشرة أو كانت بمثابة شرار إشعال للثورة.[1]

أ-الأسباب السياسية الغير المباشرة التى أدت إلى قيام الثورة.

كما ذكرت فقد تمثلت هذه الأسباب فى سياسة النظام الحاكم السابق فى تونس على مر السنوات التى حكم فيها , وتمثلت هذه السياسات فى:

1. تدعيم الحكم الفردي.

لم يحقق بن علي لا الحرية ولا الديمقراطية للشعب التونسي بل إن الشيء الوحيد الذي نجح فيه بحكم تكوينه المخابراتي وتجربته الطويلة على رأس جهاز الأمن في نظام بورقيبة هو تحويل

1- كمال بن يونس,"التهميش الشامل :عوامل إندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس",متاح على:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/12/116/166

تونس إلى سجن كبير، إلى بلد يشار إليه بالإصبع في كافة أنحاء العالم باعتباره موطنا لإحدى الدكتاتوريات البوليسية الرهيبة التي لا تزال قائمة إلى اليوم. [1]

فقد عزّز بن علي الحكم الفردي المطلق , فجمّع بين يديه على غرار سلفه بل أكثر منه كافة السلطات مما جعله يتصرّف في تونس بجهاز بوليسي ضخم لمراقبة المواطنين والاستبداد بهم وقمع كل خروج على الصف.

ودعّم هيمنة الحزب الحاكم على الدولة وجعل من الانتماء إليه شرطا أساسيا للتمتع بأبسط الحقوق المدنية كالعمل والسكن والمنحة الدراسية والرّخص,وسخّر القضاء بشكل لا سابق له لحماية مصالحه ومصالح عائلته والأقلية الفاسدة التي يستند إليها في حكمه.وتلك السياسية كانت على نفس غرار ماكان يحدث فى مصر فى عهد الرئيس السابق مبارك والذى كان سببا اساسيا لقيام ثورة الخامس والعشرون من يناير.

2. تفاقم القمع.

وقد استغل نظام بن على الحملة الدولية التي شنتها الإدارة الأمريكية بعنوان "مكافحة الإرهاب" للغلوّ في تجريم كل معارضة للنظام واعتبارها "عملا إرهابيا". كما أنه لم يتورع عن إصدار قانون باسم "حماية المعطيات الشخصية" يسمح للإدارة بانتهاك ما يتعلق منها بالمواطن ولكنه يجرّم كل من يفضح أعمال الفساد والنهب والإثراء غير المشروع لـ"العائلة الحاكمة" والمقربين منها.

وقد تم إحتكار وسائل الإعلام ووصل القمع لحرية التعبير والصحافة إلى درجة أنه ما انفك منذ عام 1998 يُرَتّب الرئيس السابق بن على ضمن العشرة رؤساء دول وحكومات الأوائل في العالم في مجال معاداة حرية الصحافة وتونس ضمن المجموعة الأخيرة من دول العالم التي تمثل المنطقة السوداء في خارطة أوضاع حرية الصحافة. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقد أُطردت جمعية مديري الصحف التونسية من "الجمعية العالمية لمديري الصحف" (1997) وجُمّدت عضوية الجمعية التونسية للصحفيين في الفدرالية الدولية للصحفيين (مارس 2004) لنفس السبب وهو الإخلال بواجب الدفاع عن حرية الصحافة وكرامة الصحفيين في تونس والتواطؤ مع الدكتاتورية في انتهاكهما. [2]

وقد ملأ هذا النظام السجون بالمعارضين ناهيك أن ما بين 35 ألف و40 ألف مواطن اعتقلوا خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة لأسباب سياسية. ووقد تسبب هذا النظام فى هجرة الآلاف من المعارضين للعيش في المنفى. وجعل من ممارسة التعذيب أسلوب حكم أودى بحياة العشرات من المعارضين وخلّف عاهات جسدية ومعنوية للآلاف منهم مما جعل الحديث عن تونس في تقارير

1-17 سنة من حكم بن علي: دكتاتورية، استغلال، فساد وعمالة",متاح على:
http://www.albadil.org/spip.php?article346

2- توفيق المديني,"سقوط الدولة البوليسية في تونس"(بيروت,الدرا العربية للعلوم ناشرون , 2011).

المنظمات والهيئات الإنسانية مقرونا بشكل دائم بالحديث عن التعذيب فيها الذي كان سببا في حصول بن علي على إدانة في مناسبتين (1998–1999) من لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

وإلى ذلك أصبح الاعتداء على النشطاء من النساء والرجال في كافة المجالات السياسية والحقوقية والنقابية والثقافية وتشويههم عبر حملات صحفية ممولة من وزارة الداخلية ظاهرة بارزة في عهد بن علي.

وأخيرا وليس آخرا أخضع هذا الأخير كافة المواطنين للمراقبة البوليسية في مختلف مجالات حياتهم الخاصة والعامة. فالتنصّت على المكالمات الهاتفية ومراقبة المراسلات وشبكة الإنترنت وجهاز الفاكس أصبحت أمرا يندرج ضمن الحياة العادية للتونسي.

3- إنتهاك السيادة الشعبية.

لقد استمر النظام التونسى السابق في انتهاك مبدأ السيادة الشعبية جاعلا من الإنتخابات مجرد عملية صورية معروفة النتائج مسبقا ومن المؤسسات الناجمة عنها أدوات طيعة بيده تنفّذ أوامره، وحول المعارضة الرسمية إلى مجرد ديكور يضفي به على نظامه طابعا تعدديا زائفا. وقمع الأحزاب والمنظمات والجمعيات التي حاولت بهذه الدرجة أو تلك الحفاظ على استقلاليتها. ودجن الحركة النقابية وحول الإتحاد العام التونسي للشغل ومعظم المنظمات المهنية إلى هياكل فارغة تأتمر قياداتها بأوامرالرئيس التونسى السابق بن على وتنفذ سياسات نظامه لأنها مدينة بوجودها وبقائها له ولبوليسه وإدارته لا إلى قواعد التنظيمات التي تزعم تمثيلها

4- إنتهاك حقوق الإنسان.

تتفق الأنظمة الاستبدادية الحاكمة في الوطن العربي، وان إختلفت من حيث الدرجة، بانها لا تطيق المعارضة ايا كان نوعها، ولا التعبير السلمي عن الراي مهما كان مهذبا، ولا منظمات المجتمع المدني وتلجأ السلطات الى قمع النشطاء والكتاب والصحف والأحزاب والمنظمات المدنية، وتتفنن في إتباع الأساليب لتحقيق ذلك. ويمتاز النظامان البائدان في تونس ومصر، والأول ربما بدرجة أكبر، بانهما اتبعا درجة عالية من القمع للأفراد والجماعات بشكل أدى إلى حدوث كبت سياسي واجتماعي واقتصادي جعل الثورة بما تمتاز به من مفاجأة هي الأسلوب الوحيد للتغيير.

لم يبد النظام التونسى السابق أي إحترام لسيادة القانون وهو ما كان أحد الأسباب الهامة التي أشعلت نار الثورة لتضع نهاية لمعاناة الشعب التونسي سنوات طويلة. فالنظام لم يترك أي مجال أو هامش لفئات وسيطة بين الدولة والشعب أو حتى لمعارضات نصف فعلية يمكنها أن تربك حركة الشارع بشعارات مزدوجة كما كانت تفعل الأحزاب المصرية مثلا. [1]

1- على عبده محمود,"الثورة التونسية:الأسباب وعوامل النجاح والنتائج",متاح على: http://www.sis.gov.eg/VR/34/8.htm

وقد أبرزت منظمة حقوقية تونسية في تقرير لها إرتفاع نسبة الإنتهاكات للحريات الفردية والعامة ولحقوق الإنسان في تونس خلال العامين السابقين.

حيث أشارت منظمة "حرية وإنصاف" إلى أن الإنتهاكات خلال العام الماضي اتسمت خصوصا بما أسمته الاعتداء على النشطاء الحقوقيين والسياسيين وتصاعد وتيرة المحاكمات السياسية ومحاكمات الرأي ومضايقة المساجين السياسيين المفرج عنهم.

وبينت المنظمة أن نسبة المحاكمات السياسية بلغت أكثر من 20%من مجمل الانتهاكات المسجلة، وقد طالت تلك المحاكمات قيادات لجمعيات حقوقية وهيئات سياسية مثل العضو المؤسس للجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين طارق السوسي، والرئيس السابق لحركة النهضة الإسلامية المحظورة الصادق شورو.

وأضافت أن أغلب المحاكمات شملت عددا من الشبان الذين حوكموا بمقتضى قانون مكافحة الإرهاب "اللادستوري" كما تصفه، وعادة ما تشمل تلك المحاكمات الشباب الذين يتبنون الأفكار السلفية.وإتسمت الانتهاكات حسب التقرير المذكور بكثرة الاعتداءات على النشطاء الحقوقيين والسياسيين والصحفيين التي جاءت في المرتبة الثانية ضمن التصنيف النوعي للاعتداءات التي اعتمدته المنظمة. [1]

5- غياب المشاركة الفاعلة.

تمثل المشاركة السياسية الفاعلة أهم مصادر الشرعية للأنظمة السياسية. والمقصود بالشرعية هنا قبول المواطنين بالنظام القائم اشخاصا ومؤسسات، وبالتالي عدم الثورة عليه. والمقصود بالمشاركة السياسية الفاعلة هو تلك المشاركة التي تجعل المواطن قادرا على التأثير في عملية اختيار القادة السياسيين الذين يمارسون السلطة فعليا, وتولي المواقع العامة, والتأثير في صنع السياسات العامة, ومساءلة الحكام.

ولعل ما يتفق فيه النظامان المنقرضان في تونس ومصر هو انهما عانيا من تناقض واضح بين الطابع الجمهوري للنظام مع ما يعنيه ذلك من شراكة حقيقية في السلطة بين قوى المجتمع من جهة؛ وبين الاستبعاد السياسي الممارس على صعيد الواقع من جهة أخرى. وهذا التناقض الفاضح تعاني منه مع اختلاف في الدرجة معظم ان لم يكن كل الأنظمة العربية الجمهورية.

وربما ان ما يميز تونس ومصر من بين كل الأنظمة الجمهورية القائمة في العالم العربي هو المبالغة في إقصاء الشركاء وقمع الخصوم وتفريغ الآلية الانتخابية من مضامين المشاركة وتحويل المؤسسات النيابية ومؤسسات المجتمع المدني والأهلي الى مجرد مسامير في عربة الحاكم

1- لطفى حجى,"تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان في تونس",متاح على:
http://www.aljazeera.net/humanrights/pages/1ebf5416-16bf-47f0-a3b5-95feaa0a3d25

الفرد. وقد أدت عملية اغلاق المؤسسات الرسمية والدستورية للمشاركة في وجه الطلب المتزايد الى الدفع بالناس الى الشوارع التي تثبت الأنظمة الاستبدادية دائما عجزها عن السيطرة عليها. كما ادت الى سد قنوات الاتصال بين النظام ومواطنيه وافقدته القدرة على الإستجابة لأي مطالب.

6- إنتكاسة الإنفتاح الديمقراطي.

كان هناك إستقطاب بشكل كبير تحت حكم بن على بين النظام الحاكم والحركة الإسلامية , وخاصة عقب اقناع النظام بأن الإسلام السياسى هو عدو النظام الأكبر . واستمر النظام فى قمع الحركة الإسلامية خاصة عقب حرب الخليج وإعلان الحركة تأييد العراق وإعلان النظام تأييده مساندة الكويت , ومن ثم قام النظام باعتقال عدد كبير من نشطاء الحركة الإسلامية وامتلأت السجون من معارضى الرأى.

هذا بالإضافة إلى سيطرة الدولة على المجتمع المدنى , وعلقت نشاط العديد من مؤسساته فكلما كانت هذه المؤسسات قوية كلما كان المجتمع أكثر ديمقراطية ووعيا بحقوقه وهذا مالايريده النظام.

وفى الوقت نفسه تضخم نفوذ وزارة الداخلية حيث سميت رأس وزراة السلطة التنفيذية , وزاد عدد افراد هذه الوزارة على عدد افراد الجيش وبالتالى كان هناك تضخم كبير لهيكل وزارة الداخلية فى عهد بن على.

وتم إنشاء جهاز للقمع الإعلامى للتسويق لبن على وبرامجه , فقد تم إحتكار جهاز التليفزيون لتسويق توجهات النظام . وفى ظل الإستقطاب السياسى بين الحزب الحاكم والحركة الإسلامية إستعان الحزب ببعض المثقفين اللبيراليين لضرب الإيدلوجية فى تونس والحركة الفكرية اى الإستعانة بقوى المعارضة المختلفة لضرب الحركة الإسلامية.

وقد تمكن النظام من تحقيق فكرة الدولة البوليسية أى إحتكار الدولة لمظاهر ومصادر القوة والسلطة فى المجتمع , وقيام شرعية النظام على القهر والتعذيب والإعتقال أى التبعية للدولة وإقصاء دور المجتمع المدنى . كل هذا مثل إنتكاسة للإنفتاح الديمقراطى فى تونس وبالتالى كانت سياسات تراكمت فى نفوس الشعب التونسى وفى اللحظة الحاسمة خرج على كل هذه السياسات وعبر عن غضبه وسخط على النظام وسياساته.

ب- الأسباب السياسية المباشرة التي أدت الى قيام الثورة.

في البداية لابد من الإعتراف بأن ما حدث ليس بجديد على الشعب التونسي الذي اعتاد الثورة على الظلم خاصة أن التاريخ التونسي حافل بالثورات المشابهة الأمر الذي ينفي المقولات الغربية عن الثورات العربية النادرة والشعوب المستكينة، فالشعب التونسي لا يستكين للظلم ويثور عليه ويرفضه. كما أن الكثير من الشخصيات الأدبية الثائرة كانت تنتمي إلى الدولة التونسية

كالشاعر أبو القاسم الشابيّ والشاعر بيرم التونسي الذي حمّست أشعاره الشعب المصري لقيام ثورة1919.

وها هي ثورة تونس لعام 2011, والتي بدأت بانتفاضة خبز محلية تكررت عدة مرات في وسط وجنوب البلاد في العامين الأخيرين, لكن الانتفاضة الأخيرة دامت زمنا يكفي كي تنضم إليها المدن والنواحي التونسية الأخرى، ويعود الفضل في استمرارها إلى عناد وبسالة أهالي ناحية سيدي بوزيد الذين اختلط لديهم المطلب الاجتماعي بالغضب والدفاع عن الكرامة التي تمثلت في حرق الشاب (محمد البوعزيزى) لنفسه رافضا تقبل العجز في مواجهة الإذلال .وبالتالى كان هناك مجموعة من الأحداث التى مثلت شرارة إشعال لقيام الثورة وتمثلت هذه الأحدث فى الأسباب المباشرة التى أدت لى قيام الثورة.

أن ماعرفته تونس من أحداث وإنتفاضات في العقدين الأخيرين مثلت سلسلة من الإنذارات للرئيس بن علي الذي لم يستوعبها وتمادى في انتهاج سياسة القمع , وكانت هذه الأحداث بمثابة مؤشرات لقيام الثورة التونسية. [1]

ومن أبرز هذه المؤشرات:

1- إندلاع مواجهات دامية في ولاية باجه الواقعة بالشمال الغربي أواخر التسعينات من القرن الماضي بين المواطنين وقوات الأمن على خلفية مباراة رياضية انحاز فيها الحكم إلى فريق "الترجي الرياضي التونسي" الذي يرأسه آنذاك سليم شيبوب أحد أصهار الرئيس التونسي المخلوع، وقد رددوا خلال تلك المواجهات شعارات سياسية مناهضة لنظام الحكم ومنها شعار" يا زين تلفّت لينا وإلا الجزائر أولى بينا" في إشارة واضحة إلى سياسة عدم التوازن بين الجهات.

2- إندلاع احتجاجات ومواجهات دامية أواخر الألفية الثانية من القرن الحالي في الحوض المنجمي بمدينة الرديف التابعة لولاية قفصة بالجنوب التونسي بين قوات الأمن والسكان الذين تظاهروا سلمياً مطالبين بحق أبنائهم في العمل، وقد سقط في تلك الأحداث قتيل واحد وكثير من الجرحى في صفوف المتظاهرين ووقعت اعتقالات عديدة وتعذيب شديد انتهى بسجن العشرات على إثر محاكمة جائرة.

ثانيا : بيئة الحراك السياسي في مصر.

1 . تدهور أداء الدولة.

شهدت مصر في الفترة الأخيرة مجموعة من الحوادث "الصادمة" التي عكست حجم التدهور الذي أصاب الأداء العام لمؤسسات الدولة، وطريقة التعامل مع المشكلات المختلفة. فمنذ غرق

1- مورخون ثورة تونس الأعنف في تاريخها",متاح على: WWW.MAKTOOB.COM

العبارة المصرية في عرض البحر الأحمر منذ أكثر من أربع سنوات والحديث لا ينتهي على التدهور الذي أصاب أداء الدولة المصرية، عمقه كثير من القرارات العشوائية منها مثلا قيام الحكومة بإعدام الخنازير التي تربى وسط المناطق السكنية، لمواجهة ما عرف بوباء أنفلونزا الخنازير. والحقيقة أن قرار الحكومة بإعدام الخنازير وتراجعها عن ذلك، ثم قيامها بذبحها، رغم أن منظمة الصحة العالمية اعتبرته قرارا خاطئا ولا مبرر له، دل على تخبط واضح، خاصة إنه تجاهل مصالح عشرات الآلاف من المواطنين الذين يعملون في هذا المجال.

وقد شهدت البلاد حادثة دخول قمح فاسد غير صالح للاستخدام الآدمي، دون أن تستوقفه أي جهة رقابية أو صحية، رغم وجود ثلاث جهات مخصصة لهذا الشأن، وهي الحجر الزراعي التابع لوزارة الزراعة، والحجر الصحي التابع لوزارة الصحة، والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، مما دفع النائب العام لإصدار قرار بإعادة شحنة القمح إلى روسيا مرة أخرى، وردّ أموال الدولة من جانب الشركة الخاصة التي قامت باستيراده، والمؤسف في الأمر أن مناقشات مجلس الشعب حول تلك الصفقة لم تؤخذ بشكل جدي منذ بداية تقديم العديد من طلبات الإحاطة حول الموضوع، إلى أن قام النائب العام بفتح التحقيق في الموضوع.

وتكرر سوء الأداء وعشوائيته ليشمل مجالات أخرى امتدت إلى حوادث مميتة على الطرق، وتراجع في الخدمات العامة من صحة وتعليم ومواصلات وغيرها، وتزايد حالات التعذيب، وغياب الثقة في مؤسسات الدولة بما فيها تلك التي تمتعت بسمعة طيبة واحترام. ورغم أن الدولة المصرية اعتادت تاريخيا أن تتخاصم مع المعارضين السياسيين، ولكننا لأول مرة نشاهد الدولة غير السياسية تتخاصم مع المواطنين غير السياسيين، الذين تقف طموحاتهم عند حدود وسيلة انتقال آدمية لا تزهق أرواحهم، ومياه صالحة للشرب لا تختلط بمياه الصرف الصحي، وبيت متواضع لا يسقط على رؤوسهم، وحد أدني من العدالة والكرامة الإنسانية.

والمؤكد أنه لا ينتظر أن تقدم الدولة في مجتمع عسر كمصر، خدمات متطورة وحديثة لمواطنيها، كتلك التي تقدمها الدولة في بريطانيا أو فرنسا، على سبيل المثال، إنما كانت الدولة في مصر دائما ذات تقاليد (بما فيها أجهزتها الأمنية) منذ تأسيسها بصورة حديثة على يد محمد على في 1805، قادرة بكفاءتها النسبية وبتقاليدها أن تحد من أخطاء السياسة، وظل جانب كبير من هذه المؤسسات حاميا للمواطن من بطش السياسة وانحرافها، وقادرا على تقديم الحد الأدنى من الخدمات للمواطنين البسطاء ولو بكفاءة محدودة.

وأدى تراجع احترام القانون وفرض هيبة الدولة (غير الأمنية) على المجتمع وتدهور أداء مؤسسات الدولة وعشوائيته، إلى انتقال الحكومة من حالة إدارة العمل اليومي إلى حالة إدارة التسيب اليومي، واستقر الجمود في السياسة الذي انتقل بدورة إلى الإدارة والمؤسسات العامة والخاصة، وأصبح من الصعب أن نرى رقابة سياسية أو قانونية جادة أو فاعله على الأداء العام وعلى

مؤسسات الدولة. والمؤكد أن نظام الرئيس مبارك واجه في بدايته تحديا صعبا تمثل في الإرهاب الذي نجح في هزيمته عقب مواجهات أمنية عنيفة، حصل خلالها النظام على دعم أحزاب المعارضة، ومع نهاية عقد التسعينيات استقرت أوضاع البلاد أمنيا وبقي الوضع السياسي على ما هو عليه، حيث تآكل دور النخبة السياسية بعد أن عجز النظام عن فرز نخبة سياسية مؤثرة مؤمنة بخطه أو بحزبه، وتراجعت أيضا أحزاب المعارضة، وتراجع دور النقابات، وخاصة العمالية منها، والتي باتت أقرب إلى مؤسسة حكومية أكثر منها نقابات مستقلة.

ومع خروج السياسة من المجال العام ودخول الفوضى والعشوائية والحلول الأمنية بدلا منها، ومع فقدان قطاع واسع من الجماهير الثقة في كل ما هو شرعي، تحولت الأخيرة إلى الحلول الفردية والاحتجاجات الفردية وظهرت قوي الحراك السياسي الجديد كصرخة احتجاج مدوية على مجمل الأوضاع السياسية والاجتماعية في البلاد.

كما عرفت البلاد انتفاضات غير سياسية أكثر خطورة من أي تحركات سياسية منظمة، واتسمت بنفس سمات المؤسسات العامة للدولة من فوضى وعشوائية، وتلك ستكون أكثر خطورة من أي احتجاجات سياسية منظمة تطالب بالإصلاح السياسي وتعديل الدستور، أو احتجاجات اجتماعية ورائها قوى سياسية أو نقابية.

إن مساحات التساهل التي أبدتها الدولة تجاه مظاهر التسيب المختلفة في المجتمع المصري وفي قلب النظام السياسي المصري، دفعت بقطاع واسع من المصريين إلى صناعة ما يشبه الدولة الموازية، كبديل عن غياب الدولة الحقيقية، فعرفنا القوانين الموازية، والهيئات والنقابات الموازية، كما شهدنا الأحزاب الموازية والأحزاب الأصلية، والجماعة المحظورة بجوار الأحزاب القانونية، والقوى السياسية القديمة والجديدة، وتيارات الحراك السياسي والاجتماعي الجديدة التي تحركت خارج شرعية الدولة بالكامل وأسست لشرعية جديدة مكانها الشارع.

والمؤكد أن أداء الدولة المصرية والتدهور والجمود الذي أصابها انعكس على النظام السياسي ودفع قطاعات واسعة من الناس إلي تأسيس حركات احتجاج سياسي واجتماعي جديدة خارج الأطر القانونية والدستورية القائمة التي ضاقت على الجميع ولم يعد من الممكن تصور قدرتها على دمج قوى الحراك السياسي في الشرعية القانونية.

2 . انتخابات لا تجلب الديمقراطية.

على عكس بعض تجارب التعددية المقيدة في بعض دول العالم التي نجحت عن طريق الانتخابات في تغيير النظم القائمة وإجراء إصلاحات ديمقراطية، فإن الحالة المصرية تبدو بعيدة عن هذه التجارب، وهو الأمر الذي فتح الباب بدوره أمام قوى الحراك السياسي الجديد التي تطالب بمقاطعة الانتخابات لعدم جدواها، وفتحت عمليات التزوير والفوضى التي تشهدها الانتخابات الباب أمام هذه القوى للتشكيك في العملية الانتخابية بل والعملية السياسية برمتها.

وباستثناء انتخابات الأندية والنقابات المهنية من الصعب اعتبار انتخابات مجلسي الشعب والشورى، والانتخابات المحلية تحمل أي آلية لتداول السلطة أو تتمتع بشروط النزاهة الواجب توافرها في أي انتخابات ديمقراطية.

وقد شهدت مصر طوال العام الماضي عدد من الانتخابات التكميلية في مجموعة من الدوائر اتسمت بغياب النزاهة وعادت انتخابات مجلس الشورى لتشهد ضعف المشاركة الانتخابية وعمليات تزوير واسعة شملت تسويد غير مسبوق للكشوف الانتخابية، وتحدثت كثير من منظمات المجتمع المدني التي راقبت انتخابات الشورى عن نسبة مشاركة بلغت حوالي 3% وحولتها أجهزة الدولة إلي 30%.

والمفارقة أن مصر اعتادت أن تشهد تزوير في الانتخابات عندما ينجح مرشحي المعارضة والإخوان المسلمين في تهديد المرشح الحكومي، فتتدخل أجهزة الدولة الإدارية والأمنية لصالح المرشح الحكومي إذا كان الخصم معارضا وخاصة إذا كان من الإخوان المسلمين، ولكن ما جرى في انتخابات الشورى أن التزوير تحول إلي ثقافة وممارسة عامة يقوم بها كل المرشحين وتحولت الانتخابات لحالة من الفوضى والعشوائية مورست فيها عمليات بلطجة وشراء أصوات واسعة، في ظل غياب كامل لرقابة الدولة وأجهزتها الأمنية.

ولم يطبق النص القانوني الذي وضع حد أقصى لنفقات المرشحين، وجري تجاوزه بالكامل أثناء كل الانتخابات السابقة، وتصاعد استخدام المال بصورة واسعة، أدت إلي تراجع ليس فقط نواب السياسة إنما أيضا "نواب الخدمات" الذين اعتاد الناخبون أن يتفاعلوا معهم، لصالح نموذج جديد ظهر في انتخابات 2000 وتعمق في انتخابات 2005، وسيكتسح في الانتخابات المقبلة، وهو نموذج نواب "شراء الأصوات".

فقد عرفت الانتخابات التشريعية المصرية منذ عام 1976 دور مستمر لنواب الخدمات، الذين اعتادوا أن يترشحوا على قوائم الحزب الحاكم أو كمستقلين وأحيانا على قوائم أحزاب المعارضة وخاصة حزب الوفد، لتقديم مساعدات لأبناء الدوائر المختلفة من رصف طرق وبناء مدارس ومستوصفات طبية، ومساعدتهم على إيجاد فرص عمل وغيره.

ومع عجز جانب كبير من هؤلاء النواب على تقديم مثل هذه الخدمات لأبناء الدوائر المختلفة، ومع عدم رغبة كثير من الوزراء لتلبية مطالب نواب الخدمات من أعضاء الحزب الوطني، عجز جانب كبير منهم على تنفيذ معظم وعوده الانتخابية في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية والسياسية، وتراجع قدرة الدولة والحزب الحاكم على تنفيذ الوعود الانتخابية التي قطعها نواب الخدمات على أنفسهم وخاصة في انتخابات 2000.

وأدى هذا الوضع إلي قيام نواب شراء الأصوات بالإحلال ولو جزئيا محل نواب الخدمات، وطغت على السطح عمليات شراء أصوات لم تشهدها مصر طوال تاريخها المعاصر، وبدا أمرا

مؤلما تدافع بعض المصريين نحو بيع أصواتهم لمن يدفع، بعد أن تأكدوا أنهم لن يروا هؤلاء النواب مرة أخري، ففضلوا بيع أصواتهم لمن يدفع نتيجة غياب نواب السياسة وتراجع قدرة معظم نواب الخدمات على تقديم أي شيء يذكر لأبناء دوائرهم.

إن أخطر مؤشرات انتخابات مجلسي الشعب والشورى تتمثل في تراجع دور "المؤسسة الحزبية" في العملية السياسية والانتخابية وتصاعد دور الجماعات غير المرخص لها قانونيا كالإخوان المسلمين والجماعات الاحتجاجية الجديدة.

إن ساحة الشرعية في النظم الديمقراطية، هي الساحة التي لا يتم فيها فقط صراع صحي بين الأفكار والتوجهات السياسية والحزبية، إنما أيضا هي "المصفاة" التي عبرها يتم السماح بوجود قوى جديدة تدمج في الساحة السياسية وفق شروط النظام الديمقراطي، وتساهم في خلق قواعد جديدة للمنافسة تدفع القوى الحزبية القديمة نحو ابتكار وسائل جديدة من أجل البقاء والاستمرار في ساحة المنافسة الشرعية، أو تعجز عن التجديد والتطور فتنهار وتغيب عن ساحة المنافسة.

لقد امتدت مثالب الانتخابات المصرية من بعدها السياسي والديمقراطي لتصل أيضا إلي جوانبها الإجرائية بكشوف غير دقيقة تضم الموتى والأحياء، وبفوضى عارمة في اللجان، بالإضافة لحالات البلطجة والتزوير الجماعي التي تشهدها معظم اللجان الانتخابية حتى لو كانت بين "الحلفاء" من أعضاء الحزب الوطني والمنشقين عنه أو المستقليين المرتبطين به.

ولعل هذه المشاهد تجعل هناك استحالة لأن تصبح الانتخابات في مصر آلية لتداول السلطة، لأن المعضلة ليست فقط في التدخل السياسي والأمني الذي يمكن حصاره بالضغوط الشعبية والسياسية، إنما في مجمل العملية الانتخابية بجوانبها الفنية والإدارية وانتهاء بسلوك المرشحين والناخبين، وهو الأمر الذي يجعل الانتخابات بوضعها الحالي غير مهيأة لأن تكون آلية لتداول السلطة، وهو ما أدى إلى ظهور قوى الحراك السياسي الجديد التي خرجت في ظل حالة عدم ثقة شبة كامل في العملية الانتخابية، وتدهور كبير في أداء مؤسسات الدولة، فكان لابد من "صرخات الاحتجاج" المتتالية التي عبرت عنها قوى الحراك السياسي الجديدة.

المطلب الخامس : القوى المؤثرة في إدارة الحراك السياسي في كل من تونس و مصر.

أولا :القوى المؤثرة في ادارة الحراك السياسي في مصر.

عرفت قوى الحراك السياسي الجديد موجتين رئيسيتين الأولى في عام 2004 قادته حركة كفاية والثانية كانت مع عودة الدكتور محمد البرادعي في فبراير 2010.

1 . حركة كفاية بداية طريق الاحتجاج.

ظهرت حركة كفاية في 2004 كصرخة احتجاج على الجمود والتكلس داخل النظام السياسي المصري، ونجحت كفاية وأخواتها في تحريك كثير من المياه الراكدة وإلقاء الضوء على مشكلة الديمقراطية في مصر، خاصة أن ثقافة الاحتجاج التي فجرتها نجحت أن تنتقل إلى الشباب بظهور حركة 6 أبريل وتجمعات المدونين وما عرف بتيار الاستقلال بين القضاة والصحفيين وأساتذة الجامعات.

وبدا واضحا أن هذه القوى نجحت في الاحتجاج على الوضع القائم وفشلت في خلق بديل قادر على البناء ومقنع للجماهير، ولأن كل الحركات السياسية التي شهدها المجتمع المصري في السنوات الست الماضية كانت بدائل احتجاجية اعتمدت على الصوت العالي والصراخ ضد الفساد وغياب الديمقراطية، ولكنها لم تبن تيار مؤثر يقنع الجماهير بأنه بديل حقيقي للنظام. والمؤكد أن "الصوت الاحتجاجي" مطلوب لفترة ولكن ليس دائما، ولا يمكن لأي مجتمع أن يتقبل إلي الأبد حركة احتجاجية قد تؤثر في الناس لفترة وتثير إعجابهم من بعيد ولكنهم لن يثقوا فيها ولن يدعموها إذا ظلت إلي الأبد فقط صوت احتجاجي.

لقد شهدنا هذا العدد الهائل من حركات الاحتجاج وقوى الحراك السياسي الجديد، والتي فشلت رغم حالة الاحتقان السياسي والاجتماعي الكبيرة الموجودة في الشارع أن تؤسس بديلا للنظام القائم.

إن تجربة حركة كفاية التي ظهرت في 2004 كصرخة احتجاج على الجمود والتكلس داخل النظام السياسي المصري، وحين انطلقت حاملة هذه الصرخة إلي الواقع نقل إليها هذا الأخير كثير من أمراضه وفشلت في التواصل مع الناس وتراجع دورها مؤخرا. ومن المهم التمييز بين مسألة مواجهة الوضع القائم بالاحتجاج، وبين مواجهته ببديل قادر على البناء، ولأن كل الحركات السياسية التي شهدها المجتمع المصري في السنوات الست الماضية كانت بدائل احتجاجية اعتمدت على الصوت العالي والصراخ ضد الفساد والقهر وغياب الديمقراطية، ولكنها لم تستطع أن تبني

تيارا مؤثرا بين النخبة و الجماهير، وظلت فقط حالة من الصخب أخرجت طاقة هائلة من الكبت والإحباط و في وقفات احتجاجية متفرقة.

2 . 06 أبريل حدود النجاح في العالم الافتراضي.

حين ظهرت حركة 6 أبريل قدمت نفسها باعتبارها الحركة النقية "المنزهة" عن أخطاء الأحزاب السياسية الأخرى والخالية من "شوائب" الأجيال الأكبر سنا، على اعتبار أنهم جيل ثوري نقي، معظمهم من شباب العشرينات حديثي التخرج الذين عاشوا أحلام النقاء الجيلي والسياسي، ونظروا لأنفسهم باعتبارهم نموذج للتطهر والخلاص الذي على أيديهم ستأتي الثورة والتغيير. ومن المعروف أن الحركة تصاعد تأثيرها بعد أن استثمرت إضراب عمال المحلة في 6 أبريل 2008، وأسست حركتها معلنة أنها ستقدم نموذج "تطهري" جديد يتجاوز كل أمراض الساحة السياسية المصرية.

والمؤكد أن ضعف الأحزاب السياسية وحصار منظمات المجتمع المدني وغياب أي أفق لتداول سلمي للسلطة، أدى إلي قيام قطاعات واسعة من الأجيال الشابة إلي التمرد وتأسيس حركات جديدة تعتمد في تواصلها على الفضاء الالكتروني بدرجة كبيرة.

والمؤكد أن 6 أبريل قد نجحت في بدايتها في استقطاب قطاع معقول من الشاب الراغبين في ممارسة العمل السياسي (وليس كل الشباب)، وانضم إليها في أسابيع قليلة أكثر من 70 ألف مصري على الانترنت، وشهدت ساحات الحوار فيها مناقشات واسعة لم تخلو من تنوع وصل أحيانا إلي حد التشتت.

والمؤكد أن هناك ملامح خاصة للاستخدام السياسي لعالم النضال الإلكتروني دفعت الشباب إلي التواصل معه أولها احباطات الواقع السياسي الطارد، في مقابل التعبير الحر عن كل الهواجس والطموحات والأحلام الشخصية والعامة مباشرة على الشبكة العنكبوتية، دون الحاجة لوصاية جيل آخر أو رقابة رئيس في العمل أو توجيهات مسئول كبير أو قيادة حزبية، فعبر شبكة الإنترنت كل شخص "زعيم بمفرده" وأن هذا النزوع الهائل للشباب نحو الانترنت يعني أن هناك مجال واسع للتعبير عن النفس غير موجود في الواقع العملي.[1]

إن هناك سلسلة من الاحباطات والصعوبات الواقعية دفعت هؤلاء الشباب إلي الانخراط في حركة تقوم فكرتها على "البديل النقي" الذي سيغير مصر من أولها إلي آخرها، وفتح له فضاء العالم الافتراضي أحلام واسعة، فانتخب رؤساء للجمهورية وهاجم الحكومة والمعارضة.

1- خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،أعد الباحث هذه الورقة قبل نحو شهرين من اندلاع الاحتجاجات الشعبية التي فجرها شباب قوى الحراك السياسي الجديد في مصر يوم 25 يناير 2011 في الموقع :
https://studies.aljazeera.net/ar/files/2011/08/20118711541114510.html

إن المجتمعات الصحية هي التي تتفاعل مع الشباب المتمرد بأفكاره الجريئة والحالمة، وتضيف إليهم عبر تفاعل مؤسساتها السياسية والاجتماعية والنقابية معهم، فتنقل لهم خبرة الممارسة المؤسسية وتقاليد العمل الجماعي والعقلانية، وتحول التمرد والاحتجاج إلي طاقة إبداع وتطوير، وهكذا تطور المجتمعات عبر نظم تنفتح أمام الجديد لتعقلنه، وجديد يدمج في النظام ليطوره ويضفي عليه بعض الحيوية.

ولأن هذا غير موجود فبقيت احتجاجات الشباب تعبر عن جانب من المجتمع وشريحة من الشباب، وبجوارها احتجاجات "الكبار" من الموظفين والعمال، واحتجاجات السياسيين أمام نقابة الصحفيين، وصرخات الإصلاحيين أو همسهم داخل النظام وخارجه، وفي كل الأحوال سيبقى كل طرف منعزلا عن الآخر، ولا يمكن لظاهرة "الاحتجاج عبر النت" أن تحدث عملية التغيير والإصلاح السياسي، إلا إذا خلقت جسرا قادرا على التواصل مع الواقع السياسي والاجتماعي المعاش بأجياله المختلفة وبظواهره الصحية، لا أن يكون مجرد صوت احتجاج على السلبيات والاحباطات المختلفة.

3 . تيار البرادعي أو الموجة الثانية من الحراك السياسي.

مع عودة الدكتور محمد البرادعي إلي مصر في فبراير 2010، ولدت الموجه الثانية من الحراك السياسي، وتكررت المخاوف مرة أخرى من تكرار نفس الأخطاء السابقة، فالرجل حرك مياه راكدة كثيرة، وبدا أمام الرأي العام في صورة "رجل الدولة" الذي احتل مكانه دولية مرموقة، وراغب في إصلاح أحوال وطنه، وحرك في الناس قيم الحداثة والديمقراطية والمهنية والاعتدال، وكسر جزئيا ثنائية الوطني والإخوان، وأثبت تيار واسع لدى الرأي العام والنخبة المصرية أن هذا المجتمع لازال ينبض بالحياة وأن تعاطفه مع الرجل كان في نفس الوقت اختيارا لقيم غابت أو غيبت عن المجتمع المصري.

وبدا هناك فارق بين الحالة التي مثلها البرادعي وبين الأدوات التي اختارها، فقد حصل على تعاطف فطري ناله من قبل قطاع واسع من الرأي العام والنخب المختلفة وشرائح عليا من الطبقة الوسطي لم تمارس العمل السياسي من قبل، وبين أدواته مثل الجمعية الوطنية للتغيير التي تسرع في تأسيسها عشية عودته من الخارج دون أي حوارات عميقة بين أعضائها ومعايير جديدة لاختيارهم تختلف عن التي سادت الموجه الأولي من قوى الحراك السياسي.

لقد اتبعت الحكومة مع "حراك البرادعي" أسلوب "دعهم ينقسموا من داخلهم" وتناست إنها مسئوله عن إفقار الحياة السياسية وتجريف المجتمع من السياسة والسياسيين، وتغيب التقاليد الديمقراطية عن المجتمع وبالتالي عن حركاته السياسية ونقاباته ومجتمعه الأهلي.

إن هناك رغبة في الإصلاح لدى قطاعات واسعة من المصريين، وهناك حراك سياسي جديد أنجز الكثير على أرض الواقع فخلق ثقافة احتجاج في الشارع ومارس ضغوط مختلفة على النظام، ولايزال أمامه الكثير لينجزه في عملية التغيير والإصلاح السياسي.

ثانيا : القوى المؤثرة في إدارة الحراك السياسي في تونس.

حيث اختفت أو كادت القوى السياسية "القديمة" التي كانت تتصدر المشهد السياسي التونسي قبل الثورة، وفي مقدمة ذلك التجمع الدستوري الديمقراطي، ومعارضات "الديكور" التي صنعها بن علي على مقاسه. وكان من نتائج ذلك أن عادت القوى السياسية إلى قلب الساحة التونسية بعد أن كانت محاصرة أو مغيبة بالكامل طوال حقبة الحكم المنهار. وقد ترافق ذلك مع رسوخ قناعة بين نخب الحكم والمعارضة على السواء، بأنه لم يعد من الممكن إدارة شؤون السياسة والدولة على ذات المنوال التسلطي والانفرادي الذي سلكه نظام بن علي ومن قبله سلفه بورقيبة.

كما أن وجود حراك شعبي واسع النطاق وضغط شديد مستمد من قوى الثورة، وخصوصا قطاعات الشباب الغاضب، قد دفع بقوة باتجاه التحول نحو الشرعية الديمقراطية. أدركت الحكومة المؤقتة بقيادة الباجي قايد السبسي أنها أمام خيار بالغ الصعوبة يتراوح بين القبول بالانتقال إلى الشرعية الانتخابية، أو مواجهة خطر انهيار الدولة أصلا على وقع عودة الاحتجاج الشعبي وتململ الشباب من أداء الحكومة المؤقتة.[1]

كما أن عملية الطمأنة السياسي التي مارستها النهضة وامتناعها عن الانجرار إلى مناكفة خصومها السياسيين، أو لعبة الاصطفاف العقائدي بين إسلاميين وعلمانيين وتركيزها على العمل الميداني الشعبي، ثم الدخول في سلسلة من الترضيات والمساومات السياسية مع القوى الرئيسية الفاعلة في المشهد السياسي التونسي، بدءا بالإدارة ثم الجيش والداخلية وانتهاء برئيس وزراء الحكومة المؤقتة، فضلا عن مد جسور التواصل مع دول الجوار والقوى الدولية، قد ساهم إلى حد كبير في نزع فتيل الاحتقان والذهاب إلى صناديق الاقتراع بشيء من الاطمئنان.

إلا أن هذه النجاحات لا يمكن إرجاعها بالكامل إلى المهارة السياسية للإسلاميين التونسيين، بقدر ما يمكن إرجاعها أساسا إلى وجود مناخ دولي وإقليمي يتيح مجالا للحركة وتقدم قوى التغيير، ومن ذلك الضغط الشديد الذي مثلته موجة الثورات العربية، ثم عدم قدرة القوى الدولية على تحمل أعباء أزمة جديدة على أبواب المتوسط إلى جانب قوس الأزمات الواسع والممتد من أفغانستان إلى العراق ومن فلسطين إلى ليبيا المجاورة، فضلا عن الأزمة الاقتصادية الواسعة التي باتت تعصف بالاقتصاديات الغربية.

و رغم أن الرأي السائد لدى النخب و القوى السياسية التونسية ، أن الثورة حققت القطيعة مع النظام السياسي لعهديْ بورقيبة وبن علي اللذيْن حكما البلاد دون ديمقراطية وحريّة تعبير ولا عدالة في التنمية بين مناطق البلاد، فإن هناك رأيا آخر يقول بأن الثورة التونسية – وهذه مفارقتها– لم تحدث التغيرات الكبرى المطلوبة في بنية النظام السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، لجهة

1- مركز الجزيرة للدراسات ، تم نشره على الموقع يوم : 1 نوفمبر 2011 :
https://studies.aljazeera.net/ar/article/361

تحقيق الانقلاب الشامل في كل الموازين و الميادين ، و إعادة هندسة الطبقات الاجتماعية و القيم و المفاهيم،و هي التغيرات التي تتطلبها كل ثورة حقيقية.

ويرى أحد المحللين العرب، أن ما حدث في مصر وتونس ليس ثورة بعد، بل هي بذور ثورة في طور التكوين. فقد سقط الرأس وبقي النظام بكامل هيكليته في السياسة والاقتصاد والمواقع المدنية والدينية وفي الإدارة العامة والجيش.

خلاصة الفصل :

وعلى ضوء هذا نلاحظ حدوث ثورات في الدوائر العربية أطلق عليها ثورات الربيع العربي، وهناك ضرورة الوقوف على هذا المصطلح الذي يردده الكثيرون ، لكن بمفاهيم مختلفة ،برؤى متباينة، للتعرف على جوهر هذا المفهوم، وتطور مفهوم الثورة لدى المفكريين، إلى جانب التطرق إلى المفاهيم المرتبطة بمفهوم الثورة ومدى الاختلاف بينها وبين هذا المفهوم،بالإضافة إلى خصائص مفهوم الثورة، وتناول أنواع وأنماط الثورة، ورصد مراحل المنظومة الثورية

إن أغلب الثورات تكاد تتصف بمجموعة **من الخصائص التي تميز العمل الثوري** عنغيره وهي:
الثورة تمثل قطاعاًأكبر من المجتمع ضد الفئة المستحوذة على القوة السياسية والاقتصادية.

1) الثورة تقوم على الحلول الجذرية وترفض حلول الإصلاح لأنها فيالأصل تغيير راديكالي يقوم ويرتكز على راديكالية المطالب .
2) التغيير الناجم عن الثورة يكون سريع ومفاجئ،وسريع الانتشار بين قطاعات الجماهير. تغيير الثورة يشمل كذلك نسق القيم والمعتقدات بما يتلاءم والمرحلة الجديدة .
3) الثورة تمثل عملية تغيير اجتماعي وسياسي.
4) الثورة ترتكز على أسس جديدة ومغايرة للنظام القديم لترسيم دعائم بناء جديد على قواعد جديدة.

إن الثورة تكررية وسريعة الانتقال بين المجتمعات وعبر الدول.

الفصل الثالث
عمليتا التحول الديمقراطي والتغير الإجتماعي فى تونس و مصر

المبحث الأول :التحول الديمقراطي في تونس بعد قيام الثورة التونسية.

شهدت المنطقة العربية عدة تحولات متسارعة وهامة خلال السنوات الأخيرة اتفق على تسميتها بثورات الربيع العربي، وظهرت البوادر الأولى في تونس وامتدت إلى مصر وسوريا وليبيا وكثير من الأقطار الأخرى ، وكان هدف هذه الثورات هو إزالة أنظمة وصفت بالديكتاتورية وفى نفس الوقت وبالتزامن مع هذا الحراك السياسي المتسارع... شكلت وسائل الإعلام طرفا هاماً في معادلة التغيير الحادث في المنطقة. واعتبر البعض أن بوادر الثورة كانت إعلامية عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الثقيلة خاصة حسب ما يريده الجمهور وأخذت منحى ثوري واختار النزول إلى الشارع للتعبير عن مواقفه، ومن الملاحظ أنه حين يتعامل الباحث مع ظاهرة كالثورة بشكل موضوعي فانه مما لا يدع مجالاً للشك أننا نتعامل مع ظاهرة اجتماعية وهي ظاهرة نسبية وغير ثابتة يصعب بل يستحيل الاستقراء والتعميم فيها، ويستحيل تعميم المعطيات المتعلقة بالثورة التونسية على الثورة السورية أو المصرية نظراًلعديد من العوامل أهمها المواقع الجيوسياسية والأطراف المتحكمة ذات الحراك .

المطلب الأول: التعريف بالتحول الديمقراطي في تونس.

تناولت العديد من الدراسات تجربة الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية بعد اندلاع الربيع العربي سنة 2011 من تونس، ولم يعرف العرب تغييراً في المجال الاستراتيجي والسياسي كما عرفوه اليوم بهذا الامتداد في الرقعة الجغرافية والخطورة الجيوستراتيجية. فكل التغييرات كانت مؤلمة كما أشار الكاتب الفرنسي "فرانسوا ديقزان". وكانت الدراسات عن تجربة الانتقال الديمقراطي الكاملة على درجة عالية من الأهمية الموضوعية والتركيز. وعند العودة إلى طبيعة التجربة وانعكاساتها على المنطقة بين النخب السياسية، يقف الدارسون على أعتاب الدور الخطير والحاسم الذي لعبته النخب السياسية والعسكرية ضرورة دراسة طبيعة التحولات التي يجب ان تستفيد منها الحركات التحررية عامة سواء في المغرب العربي أو الشرق أو تركيا.

مثلت تونس تجربة هامة في أدبيات التحول الديمقراطي،إذ ينظر إليها باعتبارها جمعت الكثير من العناصر والمحددات في تجربة تحول ديمقراطي ناجحة بعد ثورة مفاجئة في المنطقة. ويمكن حصر عوامل النجاح النسبي المتحقق في:

أولاً: التوافق التي كانت كلمة السر في فهم الطارئ السياسي برمته، وطبيعة المرحلة في تجربة مهمة بين العلمانيين والاسلاميين بعد سقوط نظام بن علي وتهاويه.

ثانياً: النخب السياسية التي توفرت لهم إرادة النجاح في إحداث عملية التحول العسيرة[1].

ثالثا: التحول للنظام البرلماني بعد النظام الرئاسي

رابعاً: المواءمة بين ما هو انجاز اقتصادي وسياسي رغم تعثر التنمية بسبب المعارك الايديولوجية، إذ لابد لتحقيق الانجاز السياسي من انجاز اقتصادي، والديمقراطية السياسية لا معنى لها دون ديمقراطية اجتماعية تعبر عنها وتترجمها.

خامساً : المساعدات الخارجية لإنجاح التجربة، الدور الخارجي والاقليمي لم يكن– معادياً للثورة التونسية، خصوصاُ دول الجوار، فالجانب الجزائري قد دعم التجربة الديمقراطية في تونس بحكم رصانة نظام الحكم بقيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ورغبته في أن تظل تونس عنصر استقرار في المغرب العربي ومنع فوضى الجماعات الجهادية المؤثرة فى المنطقة، وبحكم وشائج التاريخ بين الشعبين التونسي والجزائر. وكان دهاء الثورة التونسية متمثلا في خلوها من رغبة التصدير وتهديد الجوار، بل تناولت واقعها الداخلي وبقيت تغير فيه ما أمكن سياسة وتشريعاً، وكان نسق الاحداث في الداخل التونسي لا يسمح بالحديث عن وقائع اقليمية أخرى، بل تعامل معها بحذر شديد خوفاًمن الخطر الارهابي. أما ليبيا، فقد شبت فيها أيضاً ثورة 17 فبراير2011 ضد نظام معمر القذافي، وتمركز الثوار الحقيقيون في الجانب الغربي من جهة ليبيا في طرابلس اقرب الى الحدود مع تونس، وينما كانت قوات عملية " الكرامة " لخليفة حفتر والمناصرة لما وقع في مصر يوم3 يوليو متمركز في الشرق الليبي الأقرب جغرافياًإلى مصر وليس تونس. وظلت تونس تواجه خطر تنظيمات جهادية فقط، مطمئنة إلى جوار الحكم في ليبيا.بل كانت تونس ملجأ لمليون ونصف ليبيي أثناء الثورة ، وكانت الحكومة التونسية قد دعمت الثورة الليبية حين أيقنت من سقوط نظام العقيد الذي لم يسانده سوى بعض المرتزقة للدفاع عن نظامه.

1- بهاء الدين محمد، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3425 ،2011 ،ص 20.

المطلب الثاني: أسباب التحول الديمقراطي في تونس.

انطلقت الاحتجاجات التونسية كثورة شعبية ذات مطالب اجتماعية واقتصادية فكانت بداية ثورة خبز ضد الفساد والتهميش، والتاريخ يبين أن أغلب الثورات كانت في بدايتها ثورات خبز ،حتى الثورة الفرنسية كذلك،إذاً فالثورة التونسية بدأت بالمطالب الاجتماعية ثم زادت هذه المطالب لتصبح رغبة في تغيير راديكالي للنظام بأكمله، واقتلاع حزب له أكثر من نصف قرن في الحياة السياسية ،باعتباره تجسيدا لمنظومة الفساد،هذه المنظومة التي ترتكز على ثلاثية الاستبداد وهي: الاستبداد السياسي،الاستبداد الاقتصادي ،والاستبداد الاجتماعي .هذين النمطين الأخيرين من الاستبداد هما نتيجة حتمية لتزاوج المال والسلطة، ونتيجة لتركز رأس المال عند الفئة الحاكمة والنافذة التي تسيطر على السياسة والاقتصاد، وهو ما مثلته عائلة الرئيس بن علي وزوجته مما خلف نموذج قائم على الرأسمالية المشوهة التي تلغي التنافسية، وهذا النمط شائع في الكثير من النظم العربية .

أسباب التحول وآلياته: انتهج التونسيون في تحولهم نهج التغيير الجذري الراديكالي من خلال الثورة الشعبية الداعية إلى القطيعة الكاملة مع النظام السابق ومنظومته،باقتلاع كل ما يمثله من قيادات وأجهزة ومؤسسات أبرزها حزب الرئيس، ولعل علم اجتماع الثورة يعطينا ثلاثة قوانين سيسيولوجية رئيسية لنجاح أي ثورة كلما توفرت هذه القوانين كلما كانت الثورة اقرب للنجاح وابعد عن الفشل وهي على التوالي[1] :

1) الدعوة للتغيير الجذري والقطيعة التامة مع النظام السابق ومنظومته الفكرية والمؤسسية .

2) تفكك النخب الحاكمة وانقسامها على نفسها ،أي الاختلاف داخل أجهزة النظام ،خاصة بين المحافظين والإصلاحيين ،وهذا ما تجسد في تونس من خلال تململ بعض النخب داخل النظام السابق من ممارساته ،وممارسات عائلة الرئيس وزوجته ،إضافة إلى رغبة الجيش في الخروج من الإهمال والتهميش.

3) حياد الجيش ووقوفه مع أو ضد النظام ،وهذا عامل حاسم ورئيسي ، في نجاح أي ثورة شعبية ضد أي نظام سياسي ،لأن الجيش يجسد أقوى أداة للقمع ،فإذا فقد النظام احتكاره المنظم للعنف والقوة فقد سيطرته ، وهذا ظهر بوضوح في المشهد التونسي، وكان الجيش أهم عامل في نجاح الثورة الشعبية ،والإطاحة بالرئيس السابق.

1- هشام إبراهيم، **آليات وعوامل التحول الديمقراطي**. تاريخ الإطلاع: 2015/2/15.متاح علي الموقع :
http://www.NAHAR.com

معيقات التحول الديمقراطي :

مرحلة التحول الديمقراطي من أخطر المراحل التي تعيشها الدول وأدقها، وهي ليست عملية بسيطة، بسبب تكون النظام التسلطي في أغلب هياكل وأجهزة الدولة ،والمنتفعين منه من بقايا النظام السابق سيكونون أول من يضعون الفخاخ لهذا التحول محاولين عرقلته للحفاظ على ماكتسبوه، إضافة إلى إمكانية تطلع النخبة العسكرية للعب دور سياسي باستغلال حالة عدم الاستقرار والاضطراب الداخلي ،مما قد يكون خطر على جهود التحول، وكان العامل الخارجي من أهم العوائق خاصة إذا كان هذا التغيير يمكن أن يهدد مصالح حيوية لأطراف خارجية ويؤدي إلى صعود نخب معادية لها. فالنظم التسلطية تسعى دائما إلى إفشال نماذج التحول كي لا تنتقل لها، ويمكن القول إن من أكبر الأخطار على الثورة التونسية كانت النظم التسلطية العربية .والتحول الديمقراطي يمكن أن يفرز من نتائجه أخطاراً داخلية ،منها الأخطار الناجمة عن عدم تعود الشعوب على وجود الحريات،وغياب العراقة والرسوخ في الديمقراطية وإدارة نظمها وما يتولد من اختلافات،فتبين التجربة العربية أن النظم التي رفعت سقف الحريات والديمقراطية دخلت في حروب داخلية مثال ذلك الجزائر. [1]

المطلب الثالث:مراحل التحول الديمقراطي في تونس.

يعدُّ انتقال تونس نحو الديمقراطية المرحلة الحديثة من تاريخ تونس المعاصر المستمرة إلى الآن والتي انتقلت فيها السلطة من نظام الرئيس زين العابدين بن علي الديكتاتوري الذي سقط بثورة شعبية إلى دولة ديمقراطية يضمنها الدستور و القانون.

يعتبر البعض تاريخ 17 ديسمبر 2010 أين بدأت الثورة التونسية، هو بداية الانتقال الديمقراطي، لكن يعتبرأن 14 يناير 2011 هو نقطة بداية مرحلة الانتقال الديمقراطي بما أن النظام سقط في ذلك اليوم والديمقراطية لم تبدأ قبل سقوط الرئيس. في كلتا الحالتين يعتبر التاريخين المذكورين نقطتي بداية ونهاية الثورة التونسية.

نهاية مرحلة الانتقال الديمقراطي بدأت تدريجيا في نهاية 2014 حتى سنة 2015 وذلك بانتخاب مجلس نواب الشعب الذي بدأ أعماله في 2 ديسمبر 2014 وانتخاب رئيس الجمهورية الذي باشر من جهته مهامه في 31 ديسمبر2014 وانتصاب الحكومة الجديدة في 6

1- هشام إبراهيم، **آليات وعوامل التحول الديمقراطي**. تاريخ الإطلاع: 2015/2/15.متاح علي الموقع :
http://www.NAHAR.com

فبراير 2015 وأخيرا إنشاء وتنصيب الهيئات الدستورية الجديدة في سنة 2016 إلى جانب المحكمة الدستورية[1].

تسلسل أحداث التحول الديمقراطي :

1) **في 17 ديسمبر 2010:** إنطلاق شرارة الثورة التونسية في مدينة سيدي بوزيد من قبل الشاب محمد البوعزيزي الذي أضرم في نفسه النار.
2) **في 14 يناير 2011:** هروب الرئيس زين العابدين بن علي إلى السعودية وسقوط نظامه.
3) **في 14 يناير 2011:** تم تعيين الوزير الأول محمد الغنوشي رئيسًا مؤقتًا للبلاد بموجب الفصل 56 من الدستور التونسي.
4) **في 15 يناير 2011:** المجلس الدستوري التونسي يعين رئيس مجلس النواب فؤاد المبزع رئيسًا للبلاد بموجب الفصل 57 من الدستور التونسي.
5) **في 17 يناير 2011:** الوزير الأول السابق محمد الغنوشي يشكل حكومته الثانية.
6) **في 17 يناير 2011:** تكوين ثلاثة لجان وهي اللجنة العليا للإصلاح السياسي ولجنة تقصي الحقائق عن الفساد والرشوة واللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق حول التجاوزات والانتهاكات.
7) **في 19 فبراير 2011:** رئيس الجمهورية التونسية المؤقت فؤاد المبزع يصدر مرسوم العفو التشريعي العام فيما يخص العديد من الجرائم قبل 14 يناير 2011.
8) **في 27 فبراير 2011:** الوزير الأول محمد الغنوشي يستقيل والباجي قائد السبسي يشكل حكومته.
9) **في 9 مارس 2011:** حل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي نهائيًا.
10) **في 15 مارس 2011:** إنشاء الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي واعتبارها سلطة تشريعية ثورية حاكمة، وذلك بعد اندماج اللجنة العليا للإصلاح السياسي ولجنة حماية الثورة.
11) **في 23 مارس 2011:** تعليق العمل بدستور تونس 1959.
12) **في 18 أبريل 2011:** إنشاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التي ستنظم وتشرف على أول انتخابات حرة ونزيهة في البلاد.
13) **في 23 أكتوبر 2011:** تنظيم أول انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية وانتخاب المجلس الوطني التأسيسي التونسي وفوز الإسلاميين الممثلين في حركة النهضة بأغلبية كبيرة غير مطلقة وتكوين تحالف الترويكا من قبل النهضة مع حزبين أخرين وبهذا يصبح لديهم أغلبية مطلقة.
14) **في 13 ديسمبر 2011:** انتخاب المناضل الحقوقي المنصف المرزوقي رئيسًا للبلاد من قبل نواب المجلس التأسيسي.
15) **في 24 ديسمبر 2011:** تعيين حمادي الجبالي (حركة النهضة) رئيسًا للوزراء والتصديق على حكومته من قبل المجلس التأسيسي.

1- عائشة التائب, **ملف الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية**, تاريخ النشر 3-5-2011, متاح على www.dohainstitute.org.

16)**في 6 فبراير 2013:** إغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد أمام منزله في تونس العاصمة من قبل أشخاص منتمين إلى تيار أنصار الشريعة حسب وزارة الداخلية.

17)**في 15 مارس 2013:** تعيين علي العريض (حركة النهضة) رئيسًا للوزراء والتصديق على حكومته من قبل المجلس التأسيسي.

18)**في 25 يوليو 2013:** إغتيال المعارض اليساري محمد براهمي أمام منزله في تونس العاصمة من قبل بوبكر الحكيم المنتمي إلى تيار أنصار الشريعة حسب وزارة الداخلية.

19)**في 26 يناير 2014:** المجلس التأسيسي يصادق على **دستور تونس الجديد** بأغلبية تاريخية كاسحة ب200 صوت من 217 صوت.

20)**في 27 يناير 2014:** الرئاسات الثلاثة (رئيس الجمهورية والحكومة والمجلس) يختمون الدستور في احتفال وطني.

21)**في 29 يناير 2014:** تعيين مهدي جمعة (مستقل) رئيسًا للوزراء والتصديق على حكومته من قبل المجلس التأسيسي.

22)**في 7 فبراير 2014:** إحتفال دولي في المجلس التأسيسي بدعوة من رئاسة الجمهورية بمناسبة المصادقة على الدستور حضرته العشرات من القادة الدوليين.

23)**في 26 أكتوبر 2014:** القيام بالانتخابات التشريعية الأولى بعد الدستور الجديد والثانية بعد الثورة, وفوز حركة نداء تونس ب86 مقعد تليها حركة النهضة ب69 مقعد بعيدا عن بقية الأحزاب.

24)**في 23 نوفمبر 2014:** القيام بالانتخابات الرئاسية الأولى بعد الدستور الجديد والثانية بعد الثورة, وانتقال **الباجي قائد السبسي** للدور الثاني بعد تحصله على 39.46% من الأصوات مع **المنصف المرزوقي** الذي تحصل على 33.43%.

25)**في 31 ديسمبر 2014:** تنصيب الباجي قائد السبسي رئيسا للجمهورية خلفا للمنصف المرزوقي.

26)**في 6 فبراير 2015:** تعيين **الحبيب الصيد** (مستقل) رئيسًا للوزراء والتصديق على حكومته من قبل مجلس نواب الشعب.

27)**في 23 أكتوبر 2016:** تنظيم انتخابات المجلس الأعلى للقضاء الأولى بعد الثورة والأولى في تاريخ البلاد.

28)**17 نوفمبر 2016:** انطلاق أولى جلسات الاستماع العلنية لضحايا الاستبداد من قبل هيئة الحقيقة والكرامة، والتي بثت على الهواء مباشرة. [1]

1- مقاربات مفاهيم، التحول الديمقراطي ،انظر الموقع www.ALGAJIR.com

المطلب الرابع: مؤشرات التحول الديمقراطي في تونس.

لاقى الدستور التونسى عام 2014 ترحيبًا دوليًا كبيراً من السياسيين والمختصين في عديد من دول العالم حيث اعتبر "شمعة منيرة" وسط الربيع العربي واقيمت له حفلة دولية في المجلس التأسيسي في 7 فبراير 2014 شارك فيها الكثير من قادة العالم من رؤساء ورؤساء برلمانات وأمراء وحكام أفارقة وآسيويين وأوروبيين وأمريكيين، فهناك مجموعة من المؤشرات التي تدل على أن هناك تحولا ديمقراطيا منها:

1- انتخابات المجلس التأسيسي 2011م، إذ ساد انطباع عام لدى المتابعين للانتخابات التونسية في اكتوبر 2011 أن التونسيين اقبلوا بتدافع وبكثافة على صناديق الاقتراع, وهو أمر صحيح ظاهريا خاصة إذا قورن بالانتخابات التي جرت سابقا, فبعد نجاح الثورة كان التونسيون متعطشون للمشاركة السياسية والتعددية الحزبية وكان المواطن التونسي واثق من أن صوته لن يزور في ظل انتخابات تتمتع بالشفافية والشرعية... [1] ، كما فاز في هذه الانتخابات حزب "حركةالنهضة" الإسلاميبأغلبيةكبيرة أغضب الإعلان عن النتائج الأولية سكان سيدسي بوزيد، أو الداعمين القوائم العريضة الشعبية, فأحرقوا بعض المرافق في المدينة ضمن حالة الغضب, غير أن موقف المحكمة الإدارية الذي نظر في الطعون التي قدمها أصحاب العريضة أرجع الهدوء بعد أن أعاد للعريضة مقاعدها التي أسقطتها الهيئة العليا للانتخابات وأكد هذا الحكم مجدداً نزاهة الانتخابات وشفافيتها.

2- الانتخابات التشريعية 2014:

أول انتخابات تشريعية تنافسية في 26 أكتوبر شهدتها تونس, تعد نهاية الانتقال الديمقراطي الذي بدأ عقب ثورة تونس في أكتوبر 2010, والإطاحة بحكم زين العابدين بن على. وتعتبر هذه الانتخابات هي الأولى من نوعها بعد إقرار دستور تونس من قبل المجلس الوطني التأسيسي. ورسخت الانتخابات التشريعية التونسية تجربة التعددية الحزبية.

1- أحمد منيسي وآخرون، أبعاد التحول الديمقراطي في تونس- مصر، دار القلم للنشر والتوزيع، 2010،ص 175.

من المنتصر في الانتخابات التشريعية

1- فاز حزب نداء تونس بالأغلبية في أول انتخابات يشارك فيها بعد أقل من سنتين ونصف من تأسيسه, وجرى تقديم تفسيرات مختلفة لهذه النتيجة منها أن الحزب تمكن من ترسيخ صورة لدى قطاع واسع من التونسيين مفادها قدرته على حماية تونس من "تغول النهضة", ولقد تعمقت هذه الفكرة بخاصة بعد فوز الاسلاميين سنة 2011, فأصبحت تمهيداً للنجاح حتى قبل تأسيسه.

2- **الإتحاد الوطني الحر**: الحزب الثاني الذي صعد في الانتخابات التشريعية بطريقة لافتة.

3- الجبهة الشعبية : عرفت الجبهة الشعبية مشاكل عاصفة, بعضها داخلي وبعضها خارجي, لكنها تمكنت من تجاوزها والفوز.

4- حزب آفاق تونس.

5- التيار الديمقراطي: على الرغم من حداثة تكوينه, تمكن هذا الحزب على ثلاث مقاعد.

6- حزب المبادرة .

7- أما حركة النهضة فقد تراجع مركزه مقارنة بالانتخابات السابقة, فتحول من المرتبة الأولى إلى المرتبة الثانية.

في هذه الانتخابات لوحظ:

1) الحضور المكثف للمرأة التونسية ترشحاً وتصويتاً.
2) احترام كل أطراف المعادلة السياسية ما أفرزته الانتخابات.
3) اقتصر دور المؤسسة الأمنية في تونس على تأمين العملية الانتخابية بعيدا عن التجاذبات السياسية.
4) في أبرز ردود الفعل الدولية, هنأ البيت الأبيض التونسيين بالاقتراع.
5) ارتفعت نسبة المشاركة التي تخطت حاجز ال60%، وعكست نسبة المشاركة درجة التشبع باليقين الديمقراطي.

3- الانتخابات الرئاسية.

فتح باب الترشح للانتخابات الرئاسية يوم 8 سبتمبر 2014 وأغلق في 22 سبتمبر 2014، قدم 70 شخص ملف ترشحهم لهذه الانتخابات، قبلت منهم الهيئة 27 مترشحا ورفضت 41 فيما انسحب اثنان، وشهدت الانتخابات ترشح عدة شخصيات من نظام بن علي المخلوع بعد الثورة مثل الباجي قايد السبسي وعبد الرحيم الزواري وكمال مرجان ومصطفى كمال النابلي وحمودة بن سلامة ونور الدين حشاد، أما الحزب الأكبر في البلاد (حركة النهضة) لم يقدم مترشحا للرئاسة، واكتفى بإعطاء الحرية للمنتمين له ودعوتهم لاختيار "الشخصية المناسبة التي ستقود المسار الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة.

نسبة المشاركة في الاقتراع بلغت 60.11% من إجمالي الناخبين الذين يحق لهم التصويت, وقد فاز الباجي قائد السبسي, مرشح حزب نداء تونس، وأصبح رئيسا للجمهورية طبقا لما أعلنته الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس، وفيها حسم السبسي السباق ضد منافسه منصف المرزوقي الرئيس المؤقت المنتهية ولايته بحصوله على نسبة 55.68% من الأصوات مقابل 44.32% للمرزوقي.

وهكذا كان السبسي البالغ من العمر 88 عاما, الرئيس السادس في تاريخ تونس الحديث، والرابع بعد ثورة 2011.

فاحترام حقوق الإنسان يعتبر واحداً من أبرز مؤشرات التحول الديمقراطي في الدول والمجتمعات، وما يزيد من أهمية هذا الموضوع من منظور عملية التحول الديمقراطي، أن قضية حقوق الإنسان لم تعد شأناً داخلياً ، بل أصبحت مسألة دولية بفضل تنامي الاهتمام العالمي بهذا الملف.وحققت تونس تقدماً كبيراً في تدعيم حماية حقوق الإنسان عقب تبني دستور جديد في 26 يناير 2014، حيث شهد عام 2014 إصلاحات هامة, تتضمن تبني قوانين جديدة لمكافحة التعذيب وتشكيل لجنة للحقيقة لكشف الانتهاكات الحقوقية السابقة[1].

1- تونس طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. علي الموقع التالي : http://www.startimes.com

المطلب الخامس: المؤسسة العسكرية والنخب التونسية ودورها في عملية التحول الديمقراطي في تونس.

تعتبر أحد العناصر وأكثرها أهمية في التسلسل الحالي للاحتجاجات في بلدان مختلفة من العالم العربي، وفيها أخذت شكل انتفاضات تطوّرت في مرحلة لاحقة إلى ثورات في أغلبها سلمية، هي مجموعة التفاعلات وردود الأفعال التي جاءت من أطراف متعددة، من بينها قوّات الأمن الداخلي بمختلف فروعها وتشكيلاتها: مثل الشرطة وقوّات شبه عسكرية ومليشيات وأمن رئاسي ومخابرات.

1-دور المؤسسة العسكرية والنخب:

الدور الذي قامت به المؤسسة العسكرية التونسية في النأي بنفسها عن الدخول في مواجهة دموية مع الشعب قبل هروب زين العابدين بن علي وبعده يضع على المحكّ قضية العلاقات المدنية – العسكرية ومسائل الأمن التي يجب أن ينظر لها على أنها جزء لا يتجزأ من مستقبل تونس السياسي ؛ وذلك بهدف إضفاء الطابع الديمقراطي على أداء القطاع العسكري والأمني والعمل على إزالة الغموض الذي شاب هذه العلاقات في ظلّ نظام أحادي استبدادي، تداخلت فيه السلطات باختراق حجاب السرّية الذي كثيرا ما اكتنف عمل هذه الأجهزة.

وأحد مظاهر القطيعة[1] مع الماضي لا يمكن أن يتكرس إلاّ بوضع حدٍّ لتصوّر خاطئ ساد منذ سنوات الاستقلال الأولى، والمتمثل في أنّ المجال العسكري يجب أن يكون حكرا على الرئيس بموجب الصّلاحيات الواسعة التي كان يتمتّع بها رأس السلطة التنفيذية في إطار النظام الرئاسوي الذي وضع أسسه الحبيب بورقيبة واختزله في شخصه وكرّس منظومته الاستبدادية والقمعية خليفته بن علي. ومن هنا، فإنّ محاولة رسم دوْر الجيش الوطني التونسي وتحديده في التعامل الإيجابي مع ثورة الرابع عشر من كانون الثاني/ يناير 2011 لا يمكن أن تُفهم إلاّ بقراءة متأنّية لتطوّر العلاقات المدنية-العسكرية في بعدها النظري وفي إطار الدولة التونسية الحديثة مدخلا لرصد الواقع السياسي الجديد، الذي لم تتبلور ملامحُه بوضوح بعد.

1- بدرة قعلول, الجيش سيعود إلى ثكنه، دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية, المركز الكارنيغي, تاريخ النشر 3-11-2011, تاريخ الإطلاع 10-5-2016 ، متاح على : carnegieendowment.org

وقد لوحظ افتقار الثورة" في تونس لقيادة سياسية تحرك الناس وتوجّههم نحو أهداف وطنية محددة،[1]غير أنّ ذلك لا يمنع أنّ الكثير من القواعد والكوادر المنتمية لتلك الأحزاب، أو بعضها، ساهمت بتفاوتٍ في الثورة ومختلف مساراتها، وهي كوادر ناشطة في الاتحاد العام التونسي للشغل وفي غيره من منظّمات المجتمع المدني وخاصة في الأقاليم. ويجب التأكيد أنّ الثورة جاءت نتيجة تراكم نضالات سياسية ونقابية وحقوقية انطلقت بعد عدّة خيبات رافقت بناء الدولة الوطنية، و ركّزت على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وغيّاب حقوق الشعب التونسي الأساسية السياسية والمدنية في الوقت الذي انكشفت فيه عوراتها وتعمّقت أزماتها، مع وصول زين العابدين بن علي إلى السلطة الذي أرسى أسس الدولة الأمنية، وانتهج خيارات تنموية كانت تبدو صائبة في الظاهر لكنها أثمرت فساداً ومشاكل اقتصادية واجتماعية لم تعرف البلاد لها مثيلاً.

قامت فى تونس ثورة شعبية بدأت عفويّة في سيدي بوزيد، غير أنّ القاعدة المجالية والاجتماعية للثورة اتّسعت، فانضمّ إليها النقابيون والحقوقيون والكوادر الوسطى وقواعد الأحزاب السياسية واتحادات الطلاب في القرى والمدن ، ووصلت إلى الأحياء الشعبية في العاصمة. وساهمت كل تلك الفئات في إنضاج الثورة وتطور أشكالها إلى أن حقّقت أحد أهدافها وهو هروب رئيس الجمهورية من البلاد يوم14كانون الثاني/يناير 2011، ودخول البلاد مرحلة سياسية جديدة تختلف كليّا عن المراحل التي عرفتها أكثر من ستة عقود. ويبدو أنّ الثورة لم تنجز من مهامها غير القليل، وهي في مراحلها الأولى ويظهر أنّ الطريق أمامها لا يزال طويلاً.

2- **الأزمة الاقتصادية**- التي عرفتها تونس منذ أواخر سنة2007، وارتباطا بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية- أزمة نمط التنمية الذي أرسته حكومات زين العابدين بن عليّ، كما عمّقت الفوارق بين مختلف الفئات الاجتماعية وبين مختلف مناطق البلاد، وتمثّل مشاكل التشغيل والبطالة أهم المشاكل التي تثير جميع مكوّنات المجتمع التونسي والدولة ومنظّمات المجتمع المدني، إذ أصبحت إحدى مقدّمات التهميش والإقصاء وتعطّل آليات الاندماج الاجتماعي.وكان لتراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال، واستفحالها، منذ أواسط ثمانينيات القرن الماضي، خاصّة بعد ارتباط الاقتصاد التونسي بالرأسمالية المعولمة مع ما أفرزه ذلك من تحوّلات عميقة في المجتمع التونسي المنفتح بطبيعته على التقدّم التقني والقيمي للمجتمعات الأخرى – آثار عميقة في أوضاع كلّ الفئات الاجتماعية، وخاصّة الشباب المتعلم (تصل نسبة التعليم إلى أكثر من 95%) من خرّيجي الجامعات، في المناطق الداخلية خاصّة،

1- عائشة التائب, ملف الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية, تاريخ النشر 3-5-2011, متاح على .www.dohainstitute.org

الذي انسدّت أمامه أبواب العمل، وظلّ على هامش الدورة الاقتصادية وقتا طويلا، يعاني التهميش والمرارة والاغتراب في الوقت الذي كانت فئات محدودة تنعم بجميع خيرات البلاد.

ولم تتفرّد الانتفاضة بتونس في صفتها الثورية، باعتبار أنها أطاحت برمز القهر والاستبداد الرئيس بن عليّ وحسب، بل أيضاً في مجالها الاجتماعي والوطني، ووسائل نضالها الفريدة: فهي ثورة عفوية غير مسلّحة، ودون قيادة سياسية موجّهة، كما تكمن فرادتها أيضاً في أشكال تطوّرها من: احتجاجات اجتماعية ضدّ الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي والاقتصادي، إلى انتفاضة شعبية عمّت أغلب مناطق البلاد التونسية، ثم إلى ثورة سياسية بشعارات استهدفت خيارات النّظام السياسي القائم والرموز البشرية والمادية.

المبحث الثاني : التحول الديمقراطي في مصر بعد قيام الثورة المصرية.

المطلب الأول:التعريف بالتحول الديمقراطي في مصر.

استحوذ اهتمام الفكر السياسي من ناحية على اهتمام النظم السياسية من ناحية أخرى مثل مفهوم الديمقراطية، فهو مفهوم ذائع الانتشار منذ أقدم العصور، بل يكاد لا يوجد نظام حكم لا يعتبر الديمقراطية من سماته وخصائصه الرئيسية، وذلك لأن الديمقراطية في تطورها الحديث لها تطبيقات مختلفة ومتعددة تشمل الدول الغربية والدول النامية والدول الاشتراكية[1]. والديمقراطية كلمة تتكون من مقطعين يونانيين، هما "Demos" :أي الشعب، و Kratia"بمعنى حكم. وبالتالي فإن الديمقراطية تعني"حكم الشعب" كله، وليس مجرد فئة أو طبقة أو قطاع من هذا الشعب[2] . فالديمقراطية هي نظام الحكم الذي يشترك فيه الشعب عن طريق ممثلين أو عن طريق الاستفتاء أو الاقتراع أو الاعتراف الشعبي، ويعرف عادة باسم "الديمقراطية النيابية"، فيكون الحكم الفعلي محصور في يد طبقة محدودة هي الحكومة لاستحالة اشتراك عدد أكبر من الأفراد في إدارة شئون البلاد [3].لم يأخذ مفهوم التحول الديمقراطي ما يستحقه من جهد تعريفي بسبب ارتباط هذا المفهوم بمفهوم الديمقراطية،حيث انصب معظم الاهتمام بالمفهوم الأخير، وخاصة أن الديمقراطية في تطورها الحديث لها تطبيقات مختلفة ومتعددة تشمل النظم الغربية وغيرها من النظم [4] .

1- إكرام بدر الدين، "مفهوم الديمقراطية الليبرالية"، في: على الدين هلال (محرر)، التطور الديمقراطي في مصر. قضايا ومناقشات، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1986)، ص 175.

2- جمال علي زهران، الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2005، ص 21.

3- أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط3، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1968)، ص 547-548.

4- علي سعيد صميخ المري،التحول الديمقراطي في دولة قطر،1995-2004، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص17.

ومع ذلك فقد بات التحول نحو الديمقراطية في الحكم يشكل إحدى الموجات الكبرى التي يشهدها العالم المعاصر، والتي بدأت تتبلور منذ منتصف سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، حتى تأكدت ملامحها خلال فترة التسعينيات. فبعد أن كانت قضية الاستقلال الوطني هي قضية الخمسينيات والتنمية في الستينيات والسبعينيات أصبحت قضية الديمقراطية في مقدمة قضايا دول العالم الثالث في الثمانينيات من القرن العشرين،[1] وذلك لعدد من العوامل التي نجملها فيما يلي:

1) عدد من هذه الدول أصبح يعيش في ظل مستويات أدنى من المعيشة عمّا كان عليه عشية الاستقلال الوطني، خاصة في أفريقيا.
2) الدول التي نجحت في إنجاز درجات مختلفة من التنمية وجدت نفسها في إطار من التبعية الدولية التي جعلت من استقلالها الوطني رهنًا بالمؤسسات المالية الدولية وأسواق الدول المستعمرة سابقًا.
3) كان هناك تفاوتًا اجتماعيًا شديدًا أدى إلى استقطاب شديد في هذه المجتمعات نجمت عنها مظاهر عدة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي أسفرت عن ظاهرة الانقلابات العسكرية والعنف المدني متمثلًا في حركات الإرهاب الثوري، وإرهاب الثورة المضادة، وامتد في بعض الأحايين لكي يعبر عن نفسه في حرب أهلية.
4) في معظم الحالات فإن التنمية والتخلف قد ارتبطت بدرجات مختلفة في الشدة والعنف، بمظاهر الاستبداد السياسي وقهر حقوق الإنسان الأساسية والعنف الاجتماعي متمثلًا في القهر الاجتماعي والاستغلال الاقتصادي.

كل هذه الظواهر مجتمعة قد ارتبطت في ذهن الكثيرين من مفكري العالم الثالث بطبيعة النظم السياسية في هذا العالم، وبدا عدم نجاحها في تحقيق مهام التحرير الإنساني والاجتماعي والسياسي رهين بعدم قدرتها على إنجاز نظام للحكم يكفل لجموع المواطنين المشاركة في إنجاز هذه المهام، ونتيجة لذلك فإن دول العالم الثالث قد عادت مرة أخرى إلى النظر في الديمقراطية وملاءمتها لنظم الحكم بها، حتى باتت مسألة إنجاز مهام التحول الديمقراطي واحدة من أهم المهام للحركات الثورية في العالم الثالث[2].شهد العالم خلال فترة السبعينيات والثمانينيات وحتى الآن من تحول نحو الديمقراطية دفع البعض إلى إطلاق وصف " الموجة "على ذلك الفيض من حركات التحول.

1– حسنين توفيق إبراهيم، "التطور الديمقراطي في الوطن العربي (قضايا وإشكاليات)"، السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000، ص 8.

2– عبد المنعم سعيد، "مدخل لدراسة قضية الديمقراطية في مصر"، في: على الدين هلال (محرر)، مرجع سابق، ص 8–9.

المطلب الثاني:أسباب التحول الديمقراطي في مصر.

المتتبع لظاهرة التحول الديمقراطي واستمرارها في أي دولة من دول العالم يلاحظ أن هناك مجموعة من العوامل تسهم في حفز عملية التحول الديمقراطي.

1) الموجة الأولى للتحول الديمقراطي حدثت بعد الحرب العالمية الأولى، أوضحت أن من أهم أسباب هذا التحول الديمقراطي هى: النمو الاقتصادي والتحول الحضري وظهور الطبقة البرجوازية والمتوسطة وخفض التفاوت الاقتصادي، فضلاً عن انتصار الحلفاء الغربيين.
2) ثاني موجات التحول الديمقراطي، فكانت العوامل العسكرية واضحة فيها، ذلك أن معظم الدول التي انتقلت إلى الديمقراطية في غمار هذه الموجة تندرج تحت نوعين: أولها: الحلفاء المنتصرون والذين فرضوا الديمقراطية على الدول التي احتلتها قوات الحلفاء، وثانيها: فهي مجموعة الدول التي كانت مستعمرة من قِبَل القوى الغربية وتبنت النظام الديمقراطي.
3) فى الموجة الثالثة من موجات التحول الديمقراطي، فإن "صموئيل هنتنجتون" يرى أنها جاءت بفعل عوامل متضافرة، سواء داخل الدولة الواحدة أو داخل مجموعة من الدول .وعموماً، فإن أسباب التحول الديمقراطي تختلف من حالة إلى أخرى، فقد تكون أسباب التحول نابعة من داخل المجتمع ذاته كما في الهند ، كما قد تكون الديمقراطية مفروضة على المجتمع من خارجه كحالة اليابان عقب الحرب العالمية الثانية، حيث فرض عليها الحلفاء نظامًا ديمقراطيًا وإن كان قد أصبح متقبلاً في اليابان في مرحلة لاحقة، أو يمكن أن يكون سبب التحول مقرونًا بتلقي المساعدات الخارجية، حيث تربط الدول المانحة بين درجة التحول الديمقراطي من ناحية وبين حجم المعونات من ناحية أخرى.

وهنالك عوامل داخلية للديمقراطية تتمثل في كل من:

أولاً: القيادات السياسية:

عديد من الدراسات التي تناولت أسباب التحول الديمقراطي تشير إلى أن هناك دورًا مهمًا للقيادة السياسية في حفز عملية التحول الديمقراطي، فوجود قيادة سياسية راغبة، ومؤمنة بالتغيير، وقادرة على مواجهة القوى المحافظة، ازدادت فرص نجاح عملية التحول الديمقراطي؛ حيث تحتاج عملية التحول إلى قيادة ماهرة تتمكن من مواجهة المعارضين والمتشددين، وتوسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار وتوزيع الموارد الاقتصادية، كما تعتبر القيادة مسئولة عن عملية التماسك الديمقراطي وعن حماية الفرد من تعسف الدولة والتفاوض مع الجماعات الاجتماعية التي تهدد عملية التحول مصالحها للوصول إلى أكثر صيغ التحول قبولاً في المجتمع، لذا لا يعد توافر

الشروط الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لقيام الديمقراطية كافيًا في حد ذاته لنجاح التحول، وإنما يلزم الأمر رغبة القيادة السياسية نفسها في التحول، وتتجه النظم السلطوية نحو تأييد الخيار الديمقراطي لعدة أسباب منها:

(1) تردي الشرعية السياسية للنظام القائم.

(2)إدراك القيادة بأن تكاليف بقائها في السلطة مرتفعة للغاية وأنه من الأفضل المبادرة بالتحول لعدة أسباب منها انقسام التحالف الذي يؤيد بقاءها في السلطة.

(3)لجوء القادة إلى الديمقراطية باعتبارها بديلاً عن النظام السلطوي الذي استنفد مبررات وجوده ولم يعد قادراً على مواجهة احتياجات المجتمع أو الضغوط الداخلية والخارجية.

(4)يعتقد القادة أن التحول الديمقراطي سوف ينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من المنافع، مثل زيادة الشرعية الدولية، والتخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة على دولهم، وفتح باب المساعدات الاقتصادية والعسكرية، والحصول على القروض من صندوق النقد الدولي، والانضواء تحت لواء التجمعات الدولية الكبرى.

(5) قد يجد هؤلاء القادة أحياناً أن الديمقراطية قد تكون هي الشكل الأمثل لنظام الحكم، وأن حكومتهم ودولتهم قد تطورت إلى الدرجة التي أصبحت معها مؤهلة لإقامة نظام ديمقراطي[1].

ثانياً: انهيار شرعية النظام القائم:

الشرعية تعد من أهم مرتكزات استمرار النظام السياسي، فإذا فقد شرعيته وأخفق في حل مشاكل المجتمع والوفاء باحتياجات المواطنين ومواجهة الأخطار الخارجية أدى ذلك إلى فقدانه الشرعية والقبول الجماهيري والرضاء الشعبي.

- **مسببات أزمة الشرعية:**

هناك الكثير من الأسباب التي يؤدي توافرها أو بعضها إلى أزمة في شرعية النظام مما يسهم في إحداث التحول الديمقراطي لتجاوز هذه الأزمة، **ومن هذه الأسباب ما يلي:**

(أ) استنفاد النظام للغرض الذي قام من أجله، بمعنى أنه إذا قامت ثورة أو انقلاب عسكري في بلد ما أسفر عن نظام حكم سلطوي شغل نفسه بمسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي

1– صلاح سالم زرنوقة، "دائرية انتقال السلطة"، مجلة الديمقراطية، العدد 18، أبريل 2005، ص 104.

حال بلوغ هذا الهدف فإن النظام السياسي القائم يكون قد استنفد غرض وجوده مما يؤدي إلى تراجع شرعيته، ومن جهة أخرى قد يفشل هذا النظام السياسي في تحقيق الهدف الذي قام من أجله، فيفقد شرعيته أيضاً.

(ب) التغيير في القيم الاجتماعية التي تصبح أقل تقبلاً للحكم التسلطي، بمعنى أن تكون هناك قيم معينة تشكل أساس شرعية نظام الحكم ولكن بعد فترة معينة تتغير هذه القيم وبالتالي يفقد النظام السياسي شرعيته من خلال تغيّر القيم[1] .

(ج) عدم قدرة النظام السياسي على استيعاب المتغيرات الجديدة في المجتمع، وفي مقدمتها ظهور فئات جديدة يعجز النظام السياسي عن توفير فرص المشاركة لها، ويحدث هذا بشكل خاص في الفترات التي يشهد فيها النظام السياسي تحولات اقتصادية أو اجتماعية.

(د) ضعف دور ومكانة البرلمان في النظام السياسي، فبالنظر إلى أن البرلمان هو الذي يجسد أفراده العامة فإن عجزه يؤدي إلى خلق فجوة بين النظام والمجتمع، ويصبح ضعف دور المؤسسة التشريعية سبباً مباشراً لأزمة الشرعية التي قد يعانيها النظام.

(هـ) عدم تمثيل النظام السياسي لمختلف قيم ومصالح المجتمع؛ فالتمييز الذي قد يمارس ضد جماعة معينة يكون سبباً في عدم قبول تلك الجماعة للنظام، وتزداد فرص عدم استقرار النظام السياسي بقوة ونفوذ حجم الجماعة أو الجماعات المعارضة له، وفي أحيان أخرى قد تتسع قاعدة عدم شرعية النظام حينما ينفصل عن المجتمع أي لا يكون له مؤيدون.

(و) صورة النظام على الصعيد الدولي، فالنظام المعزول دولياً لأسباب مختلفة، قد يكون عرضة لتداعيات تشكك المواطنين الذين يعيشون في ظله في قدرته وأهلية بقائه، وتزداد أهمية هذا الاعتبار في الوقت الراهن بالنظر إلى الثورة التي شهدها العالم في مجالات الاتصالات، وتتسع فرص حصول ذلك إذا كان هذا النظام بالفعل يعاني من أزمة كبيرة تتمثل في عدم شرعيته.

ثالثاً: العامل الاقتصادي:

العامل الاقتصادي يعد من العوامل ذات الأهمية القصوى في أي تحول أو تغير سياسي، حيث تؤثر الأبعاد الاقتصادية على عملية التحول الديمقراطي تأثيرًا مزدوجًا؛ فالإخفاق في عملية

1- علي سعيد صميخ المري، مرجع سابق، ص ص 31-32.

التنمية الاقتصادية هو أحد الأسباب الدافعة للتحول، وفي الوقت نفسه فإن وجود هذه التنمية الاقتصادية يوفر آفاقًا رحبة لتفعيل هذه العملية وما تنتجه من فرص إحداث هذا التحول[1].

رابعاً: تزايد قوة المجتمع المدني:

المجتمع المدني يقصد به تلك المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنقابية التي تعمل في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها ما هو سياسي، كالمشاركة في صنع القرار، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها ما هو نقابي كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها ما هو ثقافي كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والتجمعات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جماعة، وبعضها يسعى إلى تحقيق أغراض اجتماعية مثل الإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية.

خامساً: نمو ثقافة سياسية ديمقراطية:

يلاحظ أن توسع التعليم وتطور برامجه، وانتشار الصحافة المكتوبة والإعلام السمعي والبصري، فضلاً عن الاحتكاك بالعالم الخارجي، ساعد على رفع معدلات النمو الثقافي لدى المجتمعات المنغلقة وزاد من إدراك الناس لحقوقهم السياسية، ومن نتائج ذلك أن هذه المجتمعات أصبحت تمتلك رصيداً من الأفكار السياسية الحديثة يسمح بالحديث عن بدايات تكوّن وتوسع الثقافة الديمقراطية في مجتمعات العالم الثالث، وهو ما يسهل عملية التحول الديمقراطي[2] .

العوامل الخارجية:

وتتمثل عوامل التحول الديمقراطي الخارجية في كل من:

1) ضغوط الدول المانحة على الدول المتلقية للمعونات من أجل الإسراع في عملية التحول الديمقراطي، حيث ساد الاعتقاد مع نهاية الثمانينيات بأن غياب الديمقراطية ومحاسبية الحكام كانا من أهم العوامل التي أدت للأزمات والتدهور الاقتصادي الذي تعاني منه دول العالم الثالث، ولذلك فقد بدأت الدول المانحة في ربط المساعدات المالية بالإصلاحات السياسية[3] .
2) ضغوط المؤسسات الدولية، سواء المؤسسات المالية أو غيرها من المنظمات الأخرى، حيث تقوم هذه المنظمات بتشجيع الإصلاحات السياسية في الدول الأخرى من أجل إنشاء منظمات

1 −Heather deegan, The Middle East and Problems of Democracy, (New york:, Lunne Rienner publisher,Inc.1994), pp 3-5

2− بلقيس أحمد منصور أبو اصبع، مرجع سابق، ص 37.

3− هالة جمال ثابت، مرجع سابق، ص 12.

مستقلة عن الدولة، بمعنى تكوين مجتمع مدني فعّال، وذلك انطلاقاً من أن الديمقراطية تعد حجر الأساس للتنمية وفق الرؤية المتداولة في أعمال المؤسسات الدولية المعنية؛ فالديمقراطية أو الإصلاح السياسي ليس فقط في مستوى الأهمية التي يمثلها الإصلاح الاقتصادي، بل هي الشرط لهذا الإصلاح الاقتصادي.

3) ونظرًا لاعتبار الديمقراطية القاعدة الأساسية للتنمية، فقد اهتمت المؤسسات الدولية بالمفهوم الشامل للديمقراطية، والذي يتضمن أبعاد ومؤشرات عديدة تتعلق بقضايا كالفساد والشفافية والانتخابات وفاعلية الحكومة والاستقرار السياسي والعنف والإرهاب، كما تتضمن إجراءات وعمليات كالتصويت والانتخابات والمشاركة السياسية، وتتسع لحقوق الإنسان وحرياته وكرامته.

4) كما قد يكون التحول الديمقراطي ناتج عن رغبة النظام في الاندماج في المجتمع الدولي ومنظماته خاصة المنظمات الدولية المالية والاقتصادية بهدف تلقي مساعدات ومنح خارجية، خاصة وأن الدول المانحة تأخذ بعين الاعتبار درجة التقدم الديمقراطي وسجل حقوق الإنسان للدولة الممنوح لها المساعدات [1] .

دور القوى الخارجية لا يقف عند موضوع التحوّل فقط، بل يتعداه إلى تفعيل هذا التحول عن طريق تتبع العمليات الانتخابية وغيرها من الإجراءات الديمقراطية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ما يقوم به الاتحاد الأوروبي من تدعيم للديمقراطية في دول جنوب أوروبا ومطالبة الدول التي تريد الانضمام إليه بإجراء إصلاحات سياسية ودستورية واقتصادية وتحسين وضع حقوق الإنسان مما يزيد من تدعيم العملية الديمقراطية[2] .

وفي إطار هذه العوامل التي تؤثر في عملية التحول الديمقراطي، فإننا نجد أن الدراسات التي تحدثت عن هذه العوامل توصلت إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

أ. أن هناك مجموعة من العوامل هي التي تخلق البيئة الملائمة لظهور الديمقراطية.

ب. هذه العوامل لا تدفع في اتجاه التحول الديمقراطي بصورة منفردة، بل هناك تداخل وترابط فيما بينها لحدوث الديمقراطية.

ج. أن العوامل المسئولة عن ظهور الديمقراطية ليست هي العوامل التي تؤدي إلى تحقيق التماسك الديمقراطي.

د. تختلف أسباب التحول الديمقراطي من حالة إلى أخرى.

1- أحمد جمال عبد العظيم، مرجع سابق، ص 28.

2- علي سعيد صميخ المري، مرجع سابق، ص ص 25-36.

المطلب الثالث: مراحل التحول الديمقراطي في مصر.

مرت عملية التحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011م بثلاث مراحل انتقالية مختلفة هي : [1]

الأولى: أدارها المجلس الأعلى للقوات المسلحة ،وبدأت عقب تنحي حسني مبارك في 11 فبراير 2011 وامتدت حتى انتخاب مرسي في20 يونيو2012،وتم فيها رضوخ المجلس العسكري لمطالب الجماعة بإدخال تعديلات دستورية تتيح إجراء انتخابات برلمانية قبل صياغة دستور جديد للبلاد،وقد ترتب على هذا تمكين جماعة الإخوان من الهيمنة على سلطة التشريع.

الثانية: إدارتها جماعة الإخوان المسلمين وبدأت بعد فوز مرسي بالمقعد الرئاسي في 30 يونيو2012 وامتدت حتى30 يونيو 2013 وقام خلالها مرسي بإعلان دستوري يمكنه من تحصين جمعية تأسيسية ومجلس شوري تسيطر عليهما الجماعة ومعرضين للحل بحكم قضائي.[2]

الثالثة: وأدارتها سلطة مؤقتة يتولاها رئيس المحكمة الدستورية العليا،وبدأت هذه المرحلة بعد إعلان وزير الدفاع عبد الفتّاح السيسي خريطة طريق جديدة في3 يوليو 2013،ونجاحها في صياغة دستور جديد وافق عليه الشعب بغالبية أكبر من تلك التي حصل عليها دستور 2012.

دور الإخوان المسلمين في بلورة الديمقراطية المصرية:

الإخوان المسلمين والتحول الديمقراطي قبل ثورة 25 يناير 2011:

وضع الإمام حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين ثلاث مراحل لتحقيق أهداف الجماعة:

1- مرحلة الدعاية والتبشير بالفكرة.
2- مرحلة التكوين واختيار الأنصار والأعضاء
3- مرحلة التنفيذ والعمل والإنتاج،

1- محمد الشيوخ، "ثورات الربيع العربي والتحول الديمقراطي"، يوم 2014/03/31. في الموقع
http://www.alnoor.se/article.asp?id

2- خليل العناني، "التيارات الإسلامية في عصر الثورات العربية"، مجلة السياسة الدولية ،العدد 158، 2013 ، ص2.

ويمكن القول أن الجماعة نجحت في إنجاز المرحلتين الأوليين،من خلال انتشار أفكار البنا خارج حدود مصر في كل من العالم العربي الإسلامي وحتى أمريكا وأوروبا،لكن المرحلة الثالثة بدأت وانتهت مع سقوط الرئيس مرسي .لذا تعد حركة الإخوان المسلمين التي أسسها حسن البنا سنة 1928 الحركة الإسلامية الأكثر استمرارية من بين الحركات الإسلامية المعاصرة، ولم تكن في بدايتها حزب سياسي،وإنما رابطة دعوية تهدف لنشر الالتزام الديني واستقطاب المسلمين.وقد تأثر الضباط الأحرار الذين نفذوا الانقلاب العسكري سنة 1952 بالإخوان المسلمين،لكن النظام الجديد بزعامة جمال عبد الناصر نظر للحركة كمنافس،ووضع العديد من أعضائها في معسكرات الاعتقال الصحراوية، هذا ما أدى ببعض منظري الحركة لتبني أفكار متطرفة أمثال سيد قطب حول أن الجهاد هو السبيل الوحيد لمواجهة الأنظمة القمعية في الدولة الحديثة،وعندما تولي عمر التلمساني منصب المرشد العام للإخوان سنة 1972 تخلت الجماعة عن العنف بعد سماح الرئيس المصري السابق أنور السادات بانضمامها للحياة السياسية، ومنذ سنة 1984 بدأ الإخوان المشاركة في انتخابات المجالس المحلية والنقابات المهنية ،ومع حلول التسعينات طالب الإخوان بالإصلاح والمزيد من الشفافية في تشكيل السياسة العامة واختيار القادة.وبين سنتي2004 و2005أسسوا حركة كفاية تسعى لإحداث تغيير في الوضع السياسي القائم في مصر من خلال:

1- نشر الديمقراطية العلمانية على مشروعات مختلفة مثل:وضع ميثاق مدني، دستور جديد والتحضير للفترة التي سيتولى فيها حكم ديمقراطي الحكم في البلاد. [1]

فعلى مدى الثلاثين سنة الماضية أقام الإخوان علاقات وثيقة مع النشطاء المصريين والباحثين والسياسيين من خارج معسكر الحركات الإسلامية.

ويدعي الإخوان أنهم قادرون على التطور، وتقوية التزامهم بالديمقراطية من خلال حرصهم على :

أ. ايجاد ضوابط وتوازنات تمنع احتكار أي مجموعة للسلطة.
ب. ضمان تكفل الحريات لجميع المواطنين في ظل القانون.
ج. مهاجمة ما يسمونه الهيمنة الأمريكية الصهيونية.
د. الاعتراف بحقوق الفلسطينيين .
هـ. إعادة النظر في علاقات مصر مع إسرائيل من خلال القنوات القانونية.

1 -Mary Fran T. Malone (ed.), Achieving Democracy: Democratization in Theory and Practice ,New York: The Continuum International Publishing Group, .2011

الإخوان المسلمين والتحول الديمقراطي بعد ثورة 25 يناير 2011:

اتسمت الفترة الأولى من المرحلة الانتقالية التي انتهت في 30 يونيو 2012 بانتخاب الرئيس محمد مرسي بصراع ثلاثي على السلطة بين كل من:"المجلس الأعلى للقوات المسلحة والإخوان المسلمين، والقوى المدنية، إذ في مرحلة الانتقال الأولى–فيفري 2011، يونيو 2012–صدرت خمس إعلانات دستورية التي غيرت من ملامح النظام السياسي،ومع وصول مرسي أعلن عن إصدار دستورين مكملين ودستور 2012.إذ كان رئيس الجمهورية يمتلك السلطتين التنفيذية والتشريعية وفي نفس الوقت قراراته محصنة من الرقابة القضائية، فالبعض يرى بأن دستور2012 لم يؤد إلى تغييرات ذات صدى نتيجة هيمنة الأغلبية من الإخوان ولم تكن نتيجة توافق وطني.

ان صعود الحركات الإسلامية في سياق الحراك العربي يعتبر نتيجة لمسار تاريخي وسياسي وديمقراطي ساهمت في بلورته العديد من العوامل،لذا يستوجب على هذه الحركات استيعاب طبيعة المرحلة الراهنة والبحث عن حلول علمية وعملية تخدم مصالح الدولة،ولا يكون هدفها الوحيد الوصول إلى السلطة،وإنما بناء دولة وأن يكون مشروع إسلامي ذو أبعاد حضارية،يعمل على ترسيخ مبادئ الحرية والديمقراطية والرّفاه الاقتصادي واحترام حقوق الإنسان.فترسيخ الديمقراطية مقدمة لتحقيق الدولة الإسلامية، فصعود التيارات الإسلامية ميزة الحراك العربي،الذي فتح المجال أمامها للانخراط في العمل السياسي بعد سنوات من الإقصاء السياسي والتضييق الأمني،لذا فالتحدي الذي يواجهها هو وجوب قيامها بتغيير الصورة لدى الشعوب من كونها مهدد للديمقراطية هذا من ناحية،ومن الجهة الأخرى يجب التفكير في إيجابيات إدماج الإسلاميين في الحياة السياسية العربية ،من خلال إدراك داخلي وخارجي لأهمية الإصلاح السياسي،وتقبل النفوذ الإسلامي وحضوره،الذي ساهم الغرب في تشويه صورته لخدمة مصالح معينة.

المطلب الرابع: مؤشرات التحول الديمقراطي في مصر.

تعددت المكاسب والنجاحات التي واكبت ثورة الخامس والعشرين من يناير المجيدة والتي قامت أساساً لتكريس مفاهيم الحرية والعدالة الاجتماعية وسيادة دولة القانون وتدعيم قيم المواطنة الحقيقية، وهو ما تحقق بدرجة كبيرة خلال العامين المنقضيين، الذي شهدنا خلالهما أحداثاً جساماً وأموراً بالغة الأهمية، وتطورات مثيرة.

وتتمثل أهم النجاحات التي تحققت بفضل ثورة الشعب المصري في الآتي:

أولاً: اسقاط النظام الفاسد: على مدى ما يزيد عن الثلاثين عاماً[1] ظل النظام السابق وحزبه متصدرا للمشهد السياسي المصري، متكئاً في هذا الصدد على دعم أدواته الأمنية، ما كان له عظيم الأثر في إضعاف الحياة الحزبية وإفساد الحياة السياسية وتجفيف منابع المشاركة المجتمعية. كان ذلك هو المسوغ أمام القضاء المصري لإصدار حكمه التاريخي في شهر أبريل 2011 بحل الحزب الوطني الديمقراطي.

ثانياً: تكريس سيادة القانون: يمكن أن يضاف يضاف إلى مكاسب ثورة مصر المجيدة انتصاراً آخر أضاف عظمة كبيرة الى ثورة مصر وجعلها نقطة مضيئة في تاريخ مصر العزة والحضارة، وذلك عندما تم تقديم الرئيس السابق ونجليه إلى المحاكمة بتهم تتعلق بقتل المتظاهرين والتربح والفساد، كما تم أيضًا تقديم العديد من رموز النظام السابق، إلى المحاكمة بتهم الفساد، والرشوة، واستغلال النفوذ، وتسهيل الاستيلاء على المال العام، وقتل المتظاهرين السلميين.

ثالثاً: إجراء أول انتخابات رئاسية بعد ثورة 25 يناير (مايو /يونيو2012): أسفرت عن فوز الدكتور محمد مرسي بمنصب الرئيس وليكون أول رئيس مدني منتخب لمصر بنسبة 51.73% بنزاهة وشفافية مطلقة وحرية شهدها العالم أجمع . وأدى الرئيس مرسي اليمين الدستورية في 2012/6/30م.

رابعاً: الدستور: أثبتت ثورة يناير قدرة الشعب المصري ورغبته في اتخاذ خطوات جادة نحو التحول الديمقراطي، **تمثلت في** الانفتاح على مختلف القوى السياسية، بهدف الوصول إلى توافق وطني حول المرحلة القادمة، وهى الخطوة التي مهدت– لاحقا– لاجراء مؤتمرات الحوار الوطني بمشاركة ممثلي مختلف الأحزاب والقوى السياسية وشباب الثورة والمفكرين والشخصيات العامة والوصول إلى انتخاب جمعية تأسيسية وضعت الدستور. ثم الاستفتاء على الدستور ليسطر مرحلة جديدة في تاريخ مصر، بعد أن قال الشعب كلمته في دستوره الذي حظى بأغلبية قالت نعم للدستور بلغت نسبتها 63.8%.

خامسًا: انتخاب برلمان الثورة.

بدخول مصر مرحلة جديدة من العمل السياسي في أعقاب ثورة 25 يناير، التي أتاحت مساحة واسعة من الحرية والممارسة الديمقراطية الحقيقية للأحزاب للتعبير عن نفسها بحرية كاملة،جاءت

1– محمد عمر الطنوبي، التغير الإجتماعي، منشأة المعارف بالأسكندرية جلال حزي وشركاه، جامعة الأسكندرية ج.م.ع، جامعة عمر المختار ليبيا، 1996، ص52.

الانتخابات البرلمانية في نوفمبر 2011/ يناير 2012 لتعكس درجة التحول المجتمعي والتطور الديمقراطي الذي تمر به مصر الثورة، واكتسبت أهميتها لكونها أول انتخابات تشريعية تجرى بعد قيام ثورة يناير.ولقد أثبت شعب مصر العظيم عبر ثلاث مراحل انتخابية، وجولات إعادة بها، بالإضافة إلى أربع مراحل تكميلية، أنه قادر على المضي قُدماً في بناء دولة ديمقراطية حقيقية تعلو فيها كلمة القانون.

المشهد الانتخابي تضمن منذ اليوم الأول، في الثامن والعشرين من نوفمبر 2011، وحتى التاسع عشر من يناير، العديد من الملامح منها: [1]

1) الإقبال غير مسبوق على التصويت، بمعدلات قياسية لم تعرف مصر مثيلاً له في تاريخها السياسي الحديث.
2) تصويت المصريين في الخارج ... إيماناً بوجوب مشاركتهم في رسم مستقبل وطنهم.
3) الطابع السلمي ... الذي ساهم في مواصلة سير العملية الانتخابية دون تأجيل أو إلغاء.
4) الإشادات الدولية .. الرسمية والإعلامية والحقوقية بسير العملية الانتخابية ومدى الشفافية والنزاهة التي تمتعت بها.
5) سيادة القانون ... من خلال إصرار أعضاء اللجنة القضائية العليا المشرفة على العملية الانتخابية بتنفيذ كافة أحكام القضاء مهما واجهوا من صعوبات.
6) تم حل مجلس الشعب احترامًا لحكم المحكمة الدستورية العليا في يونيو 2012 ، لتستعد البلاد لانتخابات برلمانية جديدة خلال ستين يومًا من بدء العمل بالدستور الجديد.

سادساً: تجديد الخطاب الإعلامي.

لم ترتبط نتائج ثورة 25 يناير بحدود التغيير السياسي فقط، بل تخطت تلك الحدود لتؤثر على خريطة الإعلام المصري وإعادة رسمها، سواء كان ذلك على مستوى الإعلاميين أنفسهم ومواقعهم، أو مكانة الوسائل نفسها؛ والأهم هو حدود الحرية الممنوحة للإعلام بعد الثورة وغياب العديد من المحاذير والضغوط التي مورست في الفترات السابقة على الإعلام.والإعلام الرسمي حاليا وعلى رأسه الإعلام الحكومي والصحف القومية، يشهد اختلافاً في المحتوى، حيث تعمل هذه الوسائل لكى تخطو نحو أداء إعلامي متحرر ومعظم للقيم المهنية في ظل محاولات لإصلاح السياسات الإعلامية والهياكل المالية بها.خريطة الإعلام أخذت في التغيير، ليس بسبب المنافسة التي تفرض تقديم خدمة إعلامية متميزة فقط، وإنما لأن مساحة الحرية في مصر باتت أكبر بعد ثورة 25 يناير،

1– محمد الدقس، التغير الإجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1987، ص15.

حيث تشهد الساحة الإعلامية المصرية ظهور كيانات جديدة تعبر عن تيارات سياسية وفكرية مختلفة لم يكن لها منابر إعلامية للتعبير عنها، وكذلك ظهرت مشاريع عديدة لقنوات تعبر عن الأحزاب السياسية المختلفة، وتزايد المساحة المتاحة للمناقشات السياسية والمجتمعية الجادة بشكل مضطرد بالنسبة لقنوات عديدة أخرى ظهرت قبل ثورة يناير، وكذلك رفع القيود الأمنية والإدارية التي كانت تقف عائقا أمام إصدار الصحف في كثير من الأحيان .

المطلب الخامس: المؤسسة العسكرية والنخب المصريةودورها في عملية التحول الديمقراطي في مصر.

تزامناً مع انطلاق الثورات واسقاطها للنظم السياسية الحاكمة فيها والتى كانت تلعب المؤسسة العسكرية فيه دوراً كبيراً جاءت فترات التحول والتى كانت ترى فيها الشعوب الأمل فى مزيد من الحرية والعدالة والمساواة ولقمة العيش حيث كانت تعانى هذه الشعوب قبل ذلك من الأستبداد السياسى وانتهاك حقوقهم السياسية بجانب المشكلات الأقتصادية وضيق المعيشة والبطالة وأرتفاع نسبة الفقر وكذلك أجتماعياً عانت هذة المجتمعات من التفكك والأنحلال والتقسيم الطبقى داخل المجتمع وأحتكار قلة قليلة لمراكز القوة والثروة داخل المجتمعبعد أن هبت رياح التغيير فى مصر وبدأت مصر الدخول فى مرحلة من التحول الديمقراطى كان لابد من ضبط العلاقات المدنية العسكرية بداخلها والتى تعتبر من أهم الموضوعات فى مصر التى يجب التنبة لها,وذلك لأنه من المعروف أن المؤسسة العسكرية في مصر هي التي أنشأت النظام الجمهوري وضمنت بقائه منذ 1952 وحتى ثورة 25 يناير، وهي التي أمدت الدولة بالكثير من المسؤولين بالمناصب العليا، بدءًا برؤساء الجمهورية ورؤساء البرلمان، مروراً بالوزراء وكبار المسؤولين والمحافظين ووكلاء الوزارات ومديري القطاعات المختلفة في الجهاز الإداري للدولة ورؤساء الهيئات والشركات الكبرى، وانتهاءً برؤساء الأحياء والمدن. بجانب أن للمؤسسة مصالح اقتصادية، فهي تمتلك مؤسسات اقتصادية كبرى تعمل في مجالات تمتد من التصنيع الحربي والنفط والسياحة والأسمنت إلى المياه المعدنية والسلع الغذائية وإدارة محطات الغاز بل وتنظيف البيوت.

1-دور المؤسسة العسكرية والنخب المصرية:

المؤسسة العسكرية تولت إدارة المرحلة الأنتقالية بعدما تنازل لها الرئيس المخلوع عن صلاحياتة فى السلطة التنفيذية كرئيس للبلاد مما أدى الى توليها إدارة المرحلة وتدخلها المباشر فى العملية السياسية ووضع حجر الأساس للنظام الناشئ فأصبحت المؤسسة العسكرية هى أول المنظمين

لخطوات إقامة النظام الجديد والحاكم لمستقبل هذا البلد ,ما أفترض حدوث أشكالية فى حدود الدور الذى تلعبة المؤسسة العسكرية فى المرحلة الإنتقالية خاصة وفى النظام السياسى بشكل عام. مع وجود جيوش قوية فى الدول فإنة قد نجحت بعض هذه الدول فى متابعة المسار الديمقراطى فى حين تبدو دول أخرى متعثرة فى هذا الشأن. ونتيجة لهذا الدور الكبير الذى من الممكن أن تلعبه الجيوش فى عملية تحول الدولة واستكمالها للمسار الديمقراطى فى الدول التى نجحت فى استكمال طريق التطوير ،إلا أنها كانت هى نفسها عقبة فى سبيل التحول فى بلدان أخرى . لذلك تتمثل الإشكالية البحثية فى هذه الدراسة فى تناول العوامل التى تقود إلى التحول الديمقراطى واستكمال هذا المسار فى ظل وجود جيوش قوية.

2- أسباب تدخل المؤسسة العسكرية.

عند مطالعة الأدبيات التى تناولت أسباب إقدام العسكريين على التدخل نجد أنه على الرغم من وجود اتفاق بين المفكرين على سمات الحكم العسكرى أو طرق التدخل إلا أننا نجد أنه لا يوجد اتفاق بين المفكرين على أسباب التدخل حيث نجد أن هناك أتجاهين أساسيين هما

1) **يرى الاتجاه الأول** : أن تدخل العسكريين فى الحكم يعود لأسباب تخصهم أنفسهم ،مثل شيوع روح الخدمة العامة لديهم ،مهارتهم التى تجمع ما بين القدرة الإدارية والمواقف البطولية ،أصولهم المستمدة من الطبقه المتوسطة وكذالك تماسكهم الداخلى ،وطبيعه العلاقات المدنية العسكرية داخل النظام ،أو تدخل العسكريين نتيجه لأسباب تخصهم كمؤسسه مثل انخفاض رواتبهم ،أو التأثر السلبى للمؤسسة العسكرية من جانب المدنيين.
2) **بينما يرى الاتجاه الآخر**: أن أسباب التدخل تنبع من أسباب سياسية وليست عسكرية وحيث إفتقاد السياسة لاستقلالها الذاتى أو التركيب أو التكيف ,حيث تنخرط كافة القوى والجماعات الإجتماعية فى العمل السياسى المباشر وهنا يتجه العسكريين إلى التدخل بدافع الحرص على مسألة التوزيع والحفاظ على المكانه داخل النظام السياسى.
3) دخول مصر[1] مرحله مفاجئه من التحول الديمقراطى بعد التحول الدراماتيكى فى مسار ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011, عندما تحولت المظاهرات السلمية فى هذا اليوم حيث عيد الشرطة تطالب توقف أنتهاكات الشرطة المصرية لحقوق الأنسان والأعتقالات وتغول الأجهزه الأمنيه وبطش جهاز أمن الدولة السابق والذى لم يكن يأمن خطره أى كائن على أرض مصر وهو السبب الرئيسى لخروج المظاهرات فى الأساس وأقصى طموحه هو عزل

1- هشام بو نصيف,"عوده اى صهوة الجواد، النخبه العسكريه وحيابات السلطه فى مصر",مركز الجزيره لدراسات,نوفمبر 2013.

وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلى ولم يكن يُتصور أن المظاهرات من الممكن أن تطالب برأس النظام نفسه، وهذا هو التحول الدراماتيكى فى القضيه حيث سوء الفهم والتعامل مع المتظاهرين فى جمعة الغضب 28يناير وسقوط شهداء أدى لرفع سقف الطموح لدى المتظاهرين والمطالبة بأسقاط النظام والتحول الى نظام أكثر ديمقراطية وأكثر حرية.

ولكن ذلك لا ينفى الأسباب الحقيقية والمتمثلة في الحرية والكرامة والإنسانية والعداله الاجتماعية وكل شعار منها يفسر سوء الحالة السائده فى عصر مصر مبارك من ضيق المعيشة وانشار للبطاله وانتشار الفقر فى أكثر من80% من المجتمع المصرى وحوالى40% تحت خط الفقر ، وكذلك يفسر الاستبداد السياسى والتضيق على المعارضه واعتقال بعض أعضائها وارتكاز السلطه فى الرئاسه أو مجلس الشعب من قبل الحزب الحاكم وتزوير الانتخابات ,أما عن العداله الاجتماعية فيفسر الحالة الطبقية التى تعيشها مصر من استئثارقلة قليلة من المصريين بالثروة والسلطه والجاة فى حين تعانى الأغلبية الساحقة من المصريين من الفقر والضعف وانخفاض الفرص فى إطار من الرشاوى والوساطه وغيرها من أشكال الفساد الذى استشرى فى البلد .وكل هذا أدى بتفاعل الشعب مع شباب الثورة ودفعهم للأمل والطموح فى مستقبل أكثر إشراقا وأكثر حرية وديمقراطية.

المبحث الثالث : التغير الاجتماعي في تونس.

يعتبر المحلل السياسي، منذر ثابت، أن التونسي لم يشعر بعد6 سنوات بأن أوضاعه المعيشية تتحسن، بل على خلاف ذلك فإنها ازدادت سوءاً،ويؤكد ثابت في تصريح لـ "العربية.نت" على أن "النخبة السياسية" التي جاءت بعد 14 يناير 2011 فشلت في إدارة البلاد وفي تقديم الحلول .ويشير أيضاً إلى أن هذا ما يفسر عودة رموز النظام القديم الذي قامت عليه الثورة إلى الواجهة، ويتابع قائلاً: إن من يحكم تونس اليوم هم رجالات عملت مع بورقيبة ومع زين العابدين بن علي، وتقلدت مناصب هامة في الدولة، في إشارة لرئيس الدولة الباجي قائد السبسي، ورئيس البرلمان محمد الناصر. ويشدد على أن الذكرى الـ6 لانطلاقة الثورة، لم تعرف مظاهر احتفالية تذكر، باستثناء تظاهرة يتيمة في سيدي بوزيد، مهد الثورة، المدينة التي أقدم فيها محمد البوعزيزي، على حرق نفسه في 17 ديسمبر 2010، لتنطلق بعدها أحداث واضطرابات واسعة، شملت جل المدن والمحافظات التونسية، انتهت بهروب الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي في 14 يناير 2011 .[1]

1- محمد المهدي شين، التحول في تونس...أسباب .... معوقاته....وتداعياته. (13-2-2011) من الموقع
http://www.REGIONALSTUDIES.tk

1-خيبة أمل شعبية.

يشير غياب البعد الاحتفالي عشية هذا الحدث الهام، الذي تجاوزت تداعياته تونس وأدخلت كامل المنطقة العربية في حراك ثوري، يعود إلى حصول خيبة في الشارع التونسي.خيبة أمل من آمال وانتظارات علقها على الثورة لتغيير واقعه، الذي يجمع المراقبون على أنه ازداد سوءا، مثلما يؤكد ذلك القيادي السابق في الحزب الشيوعي التونسي عادل الشاوش.

ويشدد عادل الشاوش في لقاء مع مراسل "العربية.نت" على أن تونس عرفت نجاحات في الجانب السياسي، من خلال تنظيم انتخابات ديمقراطية ووجود تداول سلمي على السلطة وهو جوهر الممارسة الديمقراطية برأيه.لكن يتدارك الشاوش ليشير إلى ما وصفه بوجود فشل ذريع في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، وهنا يشير الشاوش إلى أن الحكومات التي تداولت على الحكم بعد الثورة لم يكن لها برامج وتصورات خاصة في ما يتعلق بوضع منوال تنمية جديد، وهذا ما يفسر انزلاق البلاد نحو أزمة اقتصادية كان لها انعكاس اجتماعي سلبي، تمثل في عودة الحراك الاحتجاجي.كما يتفهم أيضاً وجود حالة يأس وإحباط أو انكسار لدى قطاع كبير من التونسيين، ما دفع الكثير منهم إلى التشكيك في الثورة أصلاً معتبرين أنها "مغامرة" قامت بها قوى خارجية، ولم تكن تعبر عن مطلب مجتمعي داخلي.في المقابل هناك من يزال يتمسك بأن ما حصل ثورة، وأن الحراك الثوري سوف يستمر حتى تحقيق وعوده.

2-حراك ثوري مستمر.

بعد 6 سنوات، بقيت الآمال معلقة، كما تراجع حتى الحق في الحلم، لكن مع ذلك فإن هناك وعياً صامداً بأنه لا يجب الانسياق وراء دعوات تروج لشيطنة التغيير والحنين إلى إعادة إنتاج ما قبل الثورة.ويرى أصحاب هذا الرأي أن التحولات الكبرى في تاريخ الشعوب لا تتحقق بقرار بل هي مسار وسيرورة.وبرأيهم فإن المهم هو الإبقاء على روح الثورة، من خلال اليقظة المستمرة لكل ما من شأنه أن يساعد على الردة إلى الوراء، معتبرين أن التأسيس مهمة شاقة وليس في مأمن من الانتكاسات، التي تقودها قوى ترفض التغيير وتعاديه، لأنه في النقيض مع مصالحها. [1]

في هذا الإطار، يرى الناشط السياسي عبدالواحد اليحياوي في تصريح لـ "العربيةنت" أنه "وبرغم الانتكاسات والتراجعات فإن مسار الثورة التونسية لا يزال عند ما أسميه الحد الأدنى الثوري،

1- عبد الوهاب يوسفي، تونس بعد الاستقلال. (2009.2.10) ، تاريخ الإطلاع2015/3/12من الموقع http://www.ALmadina.com

وهو معطى مستمد من التجربة التاريخية للثورات."ويرى اليحياوي "أن الثورة الفرنسية مثلا عرفت الصراعات السياسية والأيديولوجية، كما عرفت صعود العسكر وعودة الملكية القديمة وكذلك محن اقتصادية ومجاعات وأوبئة نجد وقائعها في الكتاب الشهير لفيكتور هوغو "البؤساء"، ولكن اتضح بعد ذلك أن الثورة كانت تحفر أعمق من النظام السابق لأنها تحفر مجرى جديدا في أفق التاريخ حيث الثورة أقوى من إرادة وبنى الأنظمة القديمة لذلك فقد تغيرت فرنسا والعالم إلى الأبد وظهرت الحداثة القيمية والسياسية كأفق وحيد للتاريخ."وبالنسبة لليحياوي فإن الثورة التونسية أيضا غيرت وستغير المنطقة العربية الإسلامية نحو تكريس الحرية."

3-القلق الجماعي والخوف من القادم.

إن السمة الغالبة على المشهد التونسي بعد 6 سنوات من الثورة، هي وجود حالة قلق تكاد تكون عامة وشاملة، أحزاب قلقة، مسجد قلق، منظمات قلقة.هذا القلق يتغذى من غياب رؤية واضحة لإدارة البلاد، ومواجهة مشاكلها التي أصبحت مستعصية، وتهدد وحدة المجتمع واستمرار كيان الدولة.إلى جانب تصاعد الخطر الإرهابي، الذي أربك الوضع وفرض على التونسيين التعايش معه، من دون أن ننسى أنه ضرب النشاط الاقتصادي، ما جعل نسبة النمو تتدحرج إلى أقل من واحد بالمائة.وهذا ما أدخل البلاد، في أزمة اجتماعية تعد بمثابة تهديد للأخضر واليابس، وتمثل خطرا محدقا يهدد مسار الانتقال الديمقراطي الناجح إلى حد الآن، برغم أنه يبقى مساراً هشاً ومهدداً بالانتكاس [1] .

المطلب الأول: قراءة سوسيولوجية للتغير الاجتماعي في تونس.

مرت ست سنوات ولا زال الشعب التونسي يركض وراء حلم الحرية والكرامة مقاومًا كل أشكال الردة على طموحات وتضحيات أجيال، وإن اختلف التونسيون في تقييم فترة ما بعد الثورة فالأكيد أنهم يتفقون في الإقرار بأن الثورة لم تحقق كل أهدافها بعد، ولكنهم يقرون أيضًا بأن شيئًا من الأهداف تحقق، فالاحتجاجات الاجتماعية التي تعيش على وقعها البلاد هذه الأيام، خاصة أنها تتمركز في نفس الخارطة الجغرافية التي انطلقت منها ثورة الحرية والكرامة وما قبلها في الرديف 2008 وبن قردان رمضان2010، وإن ينزلها البعض في سياقات التحركات التي تعيشها البلاد كل سنة خلال شهر يناير انطلاقًا من احتجاجات 26 من يناير 1978 مرورًا بثورة الخبز يناير 1984 وصولاً إلى ثورة يناير2011 وما لحقها من تحركات سنوية خلال هذا الشهر، وينزلها

1- بشير الحامدي، الحق في السلطة في الثروة والديمقراطية في مسار ثورة الحرية والكرامة. تونس: دار اليمامة للنشر والتوزيع ، 2011، ص23.

آخرون في إطار التنافس الانتخابي الذي يسبق مؤتمر منظمة الشغيلة في تونس (الاتحاد العام التونسي للشغل) أواخر هذا الشهر، فإنها تؤكد أن العمق الاجتماعي للثورة لا يزال غائبًا على جدول منجزات ما بعد 14من يناير 2011.رفع الشباب التونسي خلال الثورة جملة من الشعارات الاجتماعية طالبوا خلالها بالحد من أزمة البطالة والحد من التفاوت الجهوي وتحقيق العدالة الاجتماعية، بعد ست سنوات لا تزال نسبة البطالة في تزايد لتبلغ في الثلث الأخير من سنة 2016 نسبة 15.5% بعد أن كانت سنة 2014 في حدود 15.2 من نسبة النشيطين من السكان حسب المعهد الوطني للإحصاء، أيضًا خارطة توزع نسب الفقر حسب الولايات لا تزال على حالها كما كانت قبل2011إضافة إلى مؤشرات أخرى عديدة تثبت بطء المنجزات الاجتماعية للحكومات المتعاقبة ما بعد ثورة الحرية والكرامة[1]. إخفاقات على مستوى المنجزات الاجتماعية لا تحجب نجاحات حققتها النخبة السياسية ومن ورائها مختلف مكونات الشعب التونسي خاصة على مستوى سياسي، فالمتأمل في الساحة العربية والإسلامية يلحظ نجاحًا يسجل للثورة التونسية مقارنة بنظيراتها، ربما لخصوصيات الموقع الجغراسياسي لتونس فضلاً في ذلك، لكن الأكيد نضج الطبقة السياسية في تونس هو العامل الأهم في حالة التوافق السياسي والاستقرار النسبي التي تعيشه البلاد اليوم، فيحسب للثورة اليوم نجاحها في تكريس مناخ من الحريات والتداول السلمي على السلطة، إضافة إلى منجز دستور الجمهورية الثانية وما انبثق عنه من هيئات دستورية لضمان تحقيق العدالة والحرية، منجزات ترجمها تصدر تونس قائمة أكثر الدول ديمقراطية على المستوى العربي .

المنجزات السياسية للثورة التونسية تبعث في التونسيين وأصدقائهم حالة من الاطمئنان والثقة في إمكانية تحقيق الثورة التونسية لأهدافها خاصة في حال نجاحها في التغلب على التهديدات المختلفة المحيطة بالتجربةوأهمها الإرهاب.المنجزات السياسية للثورة التونسية تبعث في التونسيين وأصدقائهم حالة من الاطمئنان والثقة في إمكانية تحقيق الثورة التونسية لأهدافها خاصة في حال نجاحها في التغلب على التهديدات المختلفة المحيطة بالتجربة وأهمها الإرهاب، فرغم تحسن الوضع الأمني في تونس فلا تزال محاربة الإرهاب من أولويات الحكومة والشعب في تونس ولا تزال البلاد غير آمنة بشكل كامل من غدره وتهديداته، فتآمر أعداء الديمقراطية والتحرر العربي من القوى الدولية ووكلائهم على مستوى قطري خطر آخر يهدد الثورة التونسية.وكذلك هشاشة الوضع الإقليمي المحيط في تونس وخاصة الوضع في الجارتين الشرقية والغربية من المخاطر المهددة للتجربة التونسية، ويبقى الاستقطاب الإيديولوجي الحاد بين الفرقاء التونسيين خاصة في ظل الجمود الفكري

1- يوسف البمراوي: التحول الديمقراطي في العالم العربي (2011.02.1) الإطلاع تاريخ 26.2.2015 من الموقع:
http://www.ALNAD.NET/35032/BOOK

والسياسي الذي تعيشه بعض القوى السياسية في تونس من أبرز المخاطر التي تهدد الثورة التونسية[1].

مخاطر ورغم جديتها فالفرص المتاحة أمام التونسيين لإنجاح ثورتهم أكبر، وعل نوعية الرصيد البشري التونسي المثقف والمتعلم أهم فرصة لذلك، وطنية رجالات السياسة في تونس ونضالهم وصدقهم الذي أثبتته عدة محطات مرت بها البلاد عل أهمها الحوار الوطني التي عاشته تونس في2014 فرصة أخرى لنجاح الثورة التونسية، حالة التوافق السياسي التي تعرفها البلاد بين أكبر المكونات السياسية في بلاد ورغم حاجتها لمزيد من التعزيز والتأمين والوضوح فهي ضمانة إضافية لإمكانية نجاح التجربة، كذك الحزام الدولي للتجربة التونسية الذي برهنه المؤتمر الدولي للاستثمار من خلال نوايا جملة من الدولة الصديقة لتونس في دعم التجربة فرصة هامة لنجاح ثورة تونس في تحقيق أهدافها السياسية والاجتماعية.

فالثورة التونسية التي ضحى من أجلها أجيال من التونسيين ورغم السلبيات المسجلة بعد إطلاق شرارتها والتهديدات المحيطة بها يجد التونسيين عزاءهم في منجزاتها السياسية والفرص الكثيرة والممكنة لتحقيق نجاحها، لكن الأمل الأكبر بعد الثقة في الله فهو الأمل في جيل التغيير الذي آمن بالثورة وشارك في إطلاق شرارتها ولا زال يقاوم من أجل الوفاء لشهدائها وتحقيق أهدافه[2].

المطلب الثاني:أسباب التغير الاجتماعي في تونس.

إنّ الشباب بوصفهم يشكلون الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع العربي هم الأساس الذي ينبني عليه التقدم في كافة مجالات الحياة، فهم أكثر فئات المجتمع حيوية، وقدرة ونشاطا، وإصرارا على العمل والعطاء، ولديهم الإحساس بالجديد والرغبة الأكيدة في التغيير ممّا يجعلهم أهم سبل علاج مشكلات المستقبل، وهذا في حد ذاته مطلب أساسي للتطوير والتغيير.

يعيش الشباب في العالم العربي مجموعة من التحولات في طرق العيش وأساليب التفكير وأنماط السلوك على صعيد العلاقات الاجتماعية أو الثقافة والقيم السائدة. فالتداخل بين المحلي والعالمي بفعل التأثير المتعاظم لثورة الاتصالات والمعلومات قد انعكس على مختلف الشرائح الاجتماعية، إلاّ أنّ الشباب وبحكم خصائصهم وتطلعاتهم وتأهيلهم العلمي كانوا أكثر تأثرا بهذه التحولات وما نجم عنها من تأثيرات سلبية أو إيجابية على السواء.وحين ندرس الشباب في إطار

1- محمد علي، النظام السياسي التونسي نظرة متجددة، تاريخ الاطلاع 2011/11/25من الموقع
www.Politic/PDF/data.Livres/tn.mu.uvT

2- يوسف مأمون، من الثورة التونسية إلى تغيير النظام.تاريخ الاطلاع 2015/3/28من الموقع
http://www.magharebia.Zawayazawaya/az/com

التنمية الاجتماعية و الاقتصادية نربطهم بتيار التغير الاجتماعي الأساسي في المجتمع المتجه نحو دعم التطوير العلمي والتكنولوجي والثقافي،وهذا التطوير يحتاج أساسا إلى المشاركة الايجابية من الشباب، تلك التي تقوم بدورها على تدريبهم على إدراك واستيعاب مقومات التغيير، فتكون شخصياتهم أكثر قدرة على الإنجاز. على أنّ أهم ما يسهم به الشباب في مسيرة التنمية والتحديث هو ما يتمتعون به من القدرة على الإبداع والابتكار، فالشباب يتطلع باستمرار إلى تبني كل ما هو جديد، ومن ثم فهم مصدر من مصادر التغير الاجتماعي في المجتمع[1].

التغير الاجتماعي، يعد من السّمات التي لزمت الإنسانية منذ فجر نشأتها حتى عصرنا الحاضر، لدرجة أصبح التغير معها إحدى السّنن المسّلم بها، بل واللازمة لبقاء الجنس البشري، والدالة على تفاعل أنماط الحياة على اختلاف أشكالها لتحقق باستمرار أنماطا وقيما اجتماعية جديدة يشعر في ظلها الأفراد أنّ حياتهم متجددة، وهو يعرّف على أنّه:" كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة زمنية محددة وقد يكون هذا التغير إيجابياً أي تقدماً وقد يكون سلبياً أي تخلف".ويقصد به كذلك "نوع من التباين والاختلاف الذي يؤدي إلى حدوث تغير في أنساق التفاعل والعلاقات وأنماط السلوك والنشاط الإنساني ويعد السّمة المميزة لطبيعة الحياة الاجتماعية في المجتمعات الحديثة".

إنّ عملية التغير الاجتماعي كما تفيد الخبرة التاريخية بشكل عام، تسير أحياناً بشكل تدريجي بطيء إلى درجة تبدو معها وكأنّها عملية تلقائية غير محسوسة، وفي مثل هذه الأحوال يغلب عليها الطابع السلمي، وتؤدي الإجراءات السياسية هنا الدور الأساسي في قيادة هذه العملية وسيرورتها. وأحيانا يحدث التغير عن طريق هزّات ثورية عنيفة وسريعة، تبدو بمنزلة قطيعة شبه كاملة مع المرحلة التي سبقتها وفي هذه الحالة تقترن عملية التغير باستخدام كثيف للقوة، و انتشار واسع لمظاهر العنف الاجتماعي ويترتب عليها كلفة اجتماعية واقتصادية باهظة.

والأنظمة العربية وخلال تاريخها الطويل أنتجت حياة سياسية صعبة و قاسية على المواطن العربي إمّا لأنّها تواكب العصر ومستجداته، أو لأنّها لم تف بمتطلبات الإنسان العربي في النهضة و العمل العربي المشترك والوحدة وغير ذلك من أهداف وطموحات. أو أنّ بعضها بقي يمارس السلطة بأسلوب وآليات قديمة، لا تتكافأ مع حقوق الإنسان العربي المتعاظمة، لأنّ تحديات المرحلة أوجبت عليه البحث عن دور له في وطنه وأمته وحتى في العالم.

1- عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011م.

وكان هذا معناه أنّ الحياة السياسية في الوطن العربي، بحاجة ماسة إلى تنمية سياسية، تترافق وتتماشى مع تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية تتجاوز الحالة السياسية التقليدية التي تفتقر بطبيعتها وبنيتها إلى طبقة متوسطة تشكل الرهان الحقيقي في النهضة والتنمية.

يمكن أن نستدل هنا بأمثلة من الواقع المعاش، فالاحتجاجات التي جرت في الجزائر خلال شهر يناير 2011، حقيقة كان ظاهرها مطالب اقتصادية تقضي بتخفيض أسعار المواد الغذائية الأولية، لكن باطنها كان شيئا مغايراً، فما تلك المطالب سوى الشرارة التي أوقدت الشارع، لكن الحقيقة هي تردي الأوضاع المعيشية للمواطن، وانخفاض دخل الفرد، والبطالة المنتشرة في أوساط الشباب وخاصة خريجو الجامعات، والتهميش والمحسوبية، والبيروقراطية، وهدر المال العام، وانتشار الفساد بكل صوره.

ونفس الشيء بالنسبة لتونس، فالثورة حقيقة قامت تضامناً مع الشاب البوعزيزي، لكن قامت الجماهير الثائرة على الظلم الممارس من قبل النظام الحاكم والعائلة المسيطرة، إضافة إلى رجال الأعمال المحسوبين على النظام الذي اضطهد تلك الشعوب وهمّش كل الطبقات الاجتماعية والأمر نفسه ينطبق على النظام المصري وما جرى من أحداث، نتيجة مطالبة المجتمع بمختلف أطيافه الرئيس مبارك بالتنحي عن الحكم.فسلطة الدولة، مع وصفها بأنّها جهازاً إدارياً سياسياً، وظيفته الأساسية، تتلخص بتثبيت الوضع القائم، أو توجيهه باتجاه معين، تبدو كأنّها قائمة على القسر والضبط والقوة، إذ أنّ هذه السلطة، تعني القوات المسلحة والشرطة والأمن والقضاء والسجون والمصالح الحكومية ومؤسسات الدولة الاقتصادية ووسائل الإعلام... . غير أنّها قبل ذلك كله، هي تتضمن سلطة الأفكار،أي التأثير الذي يمارسه الفكر في عقول الناس فيقنع غالبيتهم بقبول الوضع القائم أو رفضه والتوجه إلى وضع جديد. والمهم هنا، أنّه ليس من الضروري أن يقوم هذا الاقتناع على أسس صحيحة، فقد يكون خداعا، ولكنه على أي حال لابد أن يضمن موافقة الأغلبية، ودون هذه الموافقة، يصعب الاقتناع بأنّ الدولة تستطيع البقاء و الاستمرار. ولا يمكن تصور دولة أو جهاز حاكم يستطيع أن يحكم يسيطر رغماً عن الجميع. فاستخدام القوة والنزوع إلى العنف رهن بعدة معطيات أو ظروف معينة وهو ليس أقلية على حساب حقوق الأغلبية في المجتمع.

فالعنف في إطار التغير الاجتماعي راجع إلى عدة أسباب وعوامل مختلفة، لكن جلها تصب في نوعين من الأسباب. أسباب أساسية، وأسباب فاعلة، فأمّا **الأسباب الأساسية** فهي تلك التي تتميز بكونها أكثر ديمومة و عمقا و يمكن أن تكون أرضية لأسباب أخرى كثيرة تتفرع منها. أمّا الأسباب الفاعلة فهي تلك التي يمكن أن تزهر في مرحلة معينة وتختفي في أخرى، و يمكن أن يختلف أثرها من وقت إلى آخر أو من مكان إلى آخر، و يمكن ردّها إلى غيرها أي أنّها منبثقة أو

ناتجة عن غيرها التي هي أكثر عمقاً و ديمومة، أي إلى الأسباب التي ندعوها أساسية. و هذا لا يعني على الإطلاق أنّها غير مهمة أو قليلة الفاعلية والتأثير، بل يعني فقط أنّها ناتجة عن غيرها أي إنّ تأثيرها وفاعليتها غالباً ما ترتبط بوجود أو غياب تلك التي نعدها أساسية رغم أنّها في مراحل معينة أو تجارب معينة تبدو و كأنّها الأكثر فاعلية وأثراً. وما الأمثلة التي سقناها إلاّ خير تبرير على ذلك. [1]

المطلب الثالث:عوامل التغير الاجتماعي في تونس.

من الواضح أن التغير الاجتماعي عملية تتوقف على تفاعل عوامل عديدة, مثل التكنولوجي والصناعي والاقتصادي والديني . وليس لعامل واحد ترجيح أو الأفضلية على العوامل الأخرى في حد ذاته. يمكننا ان نحدد عددا من المصادر المتنوعة للتغير الاجتماعي منها ما يأتي: [2]

عوامل التغير الاجتماعي.

1- الاختراع والانتشار: يعد الاختراع من العوامل الأساسية في التغير الاجتماعي حيث ان الاختراع هو عبارة عن تركيب جديد للعناصر المعروفه ويحدث الاختراع في الجانب المادي للمجتمع, وقد يحدث الاختراع في الجوانب غير المادية للمجتمع كاتحاد العمال أو استخدام بعض المفاهيم الجديدة في الفلسفة. وقد يغير الإنتشار الثقافي حالة المجتمع ولكن اثر الانتشار يعتمد على مدى التنظيم في المجتمع فيما إذا كان قادراً على الاستفادة من العناصر الثقافية المنتشرة القادمة إليه .

2- **العناصر السكانية:** إن نمو السكان يؤدي الى تعقيد اكبر وإيجاد طرق جديدة للمحافظة على استمرارية المجتمع وأساليب جديدة في الضبط الاجتماعي.

3-**التغير القيمي:** لقد كان هناك جدل مستمر مابين العلماء حول أثر القيم في التغير الاجتماعي ففي الوقت الذي رأى فيه (هيجل) إن التغير ناتج عن التفاعل مابين المثل، رأى ماركس أن القيم ليس لها أثر على التغير الاجتماعي،على المدى البعيد الذي هو ناتج عن التفاعل ما بين القوى الاجتماعية التي تكشف عن نفسها في الصراع الطبقي .

1- عز الدين عبد المولى، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي. مركز الجريدة للدراسات، تم الإطلاع 13/3/2015 ، علي الموقع : http://Studies.aljazeera.net

2-سعد سوسه الحوار المتمدن-العدد5350: المحور: مواضيع وأبحاث سياسية - تمت رؤيته بتاريخ 2016 /11/ 23 - الساعه 09:27

4-**الرجال العظام:** إن ظهور أفكار توماس كارلايل أدى الى ظهور اتجاه يرى ان التاريخ هو ناتج عن مساهمات عدد قليل من الرجال العظام مثل كولومبوس الذي اكتشف القارة الامريكية فمهد لعهد جديد من الاستعمار أو غاليلو الذي أثر في طرق البحث العلمي أو نابليون الذي غير وجه أوروبا.

5 – العوامل البيئية تلعب دوراً هاماً في التغير الاجتماعي: فإذا ما تغير المناخ مثلاً حاول أعضاء النسق الاجتماعي ان يكيفوا أنفسهم مع الوضع الجديد في مجال الزراعة والصناعة والتجارة والنظم الاجتماعية، وقد تعمل البيئة أو المكان على تقديم الامكانيات وتوفير المطالب للآهلين وقد تكون عديمة الجدوى بالنسبة لهم, كما يمكن ان تحد العراقيل الطبيعية كالجبال والبحار والحواجز الجغرافية عمومًا من فعالية الاتصال بين الشعوب [1] .

6 – ترجع أسباب التغير الاجتماعي أيضا إلى عوامل سيكولوجية: في الشخصية الإنسانية فبماان السلوك الإنساني يقوم على أساس دافع معين فإذا ما تغير هذا الدافع نتج عن ذلك تغير في العادات والتقاليد[2] .

7 – التغير يعتمد أيضا على الهيكل السكاني للمجتمع: إذ يؤدي معدل المواليد والوفيات والهجرة الداخلية والخارجية إلى تغير في الهرم السكاني من شأنه أن يزداد عدد المسننين على عدد صغار السن, ومن ناحية أخرى فان عدد الإناث يزيد على عدد الذكور وعلى ذلك تحدث تغيرات اجتماعية تبعًا لنوع التكوين العقلي والجسمي والاجتماعي للنوع الغالب[3].

الدكتور أحمد النكلاوي عد الثورة التي تتكامل فيها القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية من العوامل الأولى الواضحة في إحداث التغير الاجتماعي والذي يكون في أحيان كثيرة تغيراً منشوداً لم يجد له منفذاً إلا قيام الثورة. والثورة تعني التغير الاجتماعي الشامل بهدف تحقيق التقدم للمجتمع الذي طمسته عوامل التخلف بين مستعمر وإقطاع ورجعية على الرغم مما يرتبط به مفهومها من إراقة للدماء. [4] كما يمثل الاحتكاك والاتصال الحضاري عاملا جوهريا في أحداث التغير الاجتماعي, فاحتكاك المجتمعات ثقافيا بعضها ببعض قد يجعل من السخرية القول بأن لمجتمع الفضل على مجتمع آخر,فسائر المجتمعات كبيرها وصغيرها قد أعطت وأخذت في الوقت نفسه بالقدر الذي سمحت لها ظروفها وأحوالها

1- محمد عمر الطنوبي، **التغير الإجتماعي**، منشأة المعارف بالإسكندرية جلال حزي وشركاه، جامعة الإسكندرية ج.م.ع، جامعة عمر المختار ليبيا، 1996، ص52.
2- محمد الدقس، **التغير الإجتماعي بين النظرية والتطبيق**، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1987، ص15.
3- محمد عمر الطنوبي، مرجع سابق، ص52.
4- نفس المرجع، ص52.

ويعد هذا الاحتكاك أو الاتصال الثقافي عنصراً لازماً لكي تنبعث في الحياة عناصر تجدد مستمر ولتسودها روح العصر [1].

المطلب الرابع: نماذج التغير الاجتماعي في تونس.

1- مرحلة انهيار شرعية النظام السلطوي:

في هذه المرحلة يفقد النظام شرعيته، ولا شك أن أحد العوامل الأساسية لانهيار النظام السياسي هو استفادته من الغرض الذي أنشىء من أجله وأيضاً التغيير في القيم المجتمعية إذ يصبح المجتمع أقل تسامحاً مع النظام السلطوي.إن مشاكل الشرعية بالنسبة لنظام ما لا تقود بطريقة آلية إلى انهياره بل إنها تنذر بمواجهة النظام للعديد من التحديات، فأي نظام يعاني من مشكلة غياب الديمقراطية سيعاني من مشكلة غياب الشرعية مما يؤدي إلى المعاناة من مشكلة فقدان الكفاءة والانجاز، ولضمان الحفاظ على شرعية الأنظمة السياسية الحاكمة وعل استقرارها أصبح هنالك حل واحد يتمثل في انتهاج الديمقراطية،فالشرعية تمثل ضمان استقرار السلطة وتجديدها من حقبة إلى أخرى على أسس ثابتة تمنع الحاجة إلى القوة والاستيلاء، فيرى العالم الألماني "ماكس فيبر " "أن نظام الحكم يكون شرعياً عند الحد الذي يشعر فيه المواطنون بأن ذالك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة وتقوم علاقة الحاكم بالمحكوم على التفاعل وتبادل الرأي، فالمحكوم يندفع إلى قبول المشاركة بفعل استمداد شرعيته من المحكوم، وإذ فقدت الشرعية في الحكم ولم يستطع النظام التغلغل في كل شبر في أنحاء البلاد ولا يصبح يمثل انعكاسا للواقع الاجتماعي والسياسي في المجتمع، فقدرات النظام تعني وجود علاقة بين المدخلات والمخرجات ومدى قدرته للاستجابة لهذه المدخلات [2].

2- العوامل الإقتصادية:

أ. تعد العوامل الاقتصادية من العوامل التي تؤثر على شرعية الأنظمة التسلطية، ففي حال تردي الأوضاع الاقتصادية تهتز شرعية النظام السياسي، نتيجة لنوع من الغضب العام الذي يسود المجتمع .

ب. حيث تعد العلاقة بين الاقتصاد والسياسة علاقة إلزامية شديدة الترابط إلى درجة أن البعض يرى أن الاقتصاد هو الذي يحدد شكل المؤسسات السياسية من حيث الهيكل الوظيفي، بينما يرى البعض الآخر أن الشكل السياسي للدولة هو من يحدد نوعية السياسات

1 - Robert A.Nisbet, Social change and history, oxford university press, London, 1969, pp 15-20.

2- بهاء الدين محمد، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي.مجلة الحوار المتمدن، العدد 3425 ¡2011 ،ص 20.

الاقتصادية وكيفية توصيف الموارد. ولعل تردي الأوضاع الاقتصادية الذي عانت منه الكثير من الدول النامية – منها أنظمة حكم عربية– كان عاملا حاسما في اهتزاز شرعية نظمها السياسية وظهر ذلك جلياً في الكثير من الانتفاضات والمظاهرات التي شهدتها تلك الدول .

ج. **فعالية المجتمع المدني:** إن الصلة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي واضحة ومنطقية، في الديمقراطية مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساتها للإدارة السلمية لعلاقات بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة، ومن ثم فأن الأساس المعياري للمجتمع المدني هو الأساس المعياري للديمقراطية [1].

ويتمثل دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي من خلال:

1. نشر ثقافة حقوق الإنسان في أوساط الجمهور
2. توعية المجتمع بأفراده، وتشكيلاته المحلية، وأطره النقابية والجماهرية والحزبية، بمزايا نظام الحكم الديمقراطي، ومخاطر البدائل على مستقبل الدولة، والنسيج والأمن الاجتماعيين فيها، وحتى كافة التشكيلات والأطر المحلية والنقابية عل إجراء انتخابات دورية لانتخاب مؤسساتها القيادية.
3. يتوجب على منظمات المجتمع المدني أن تبدأ بنفسها في التشريع لتقاليد وممارسات الديمقراطية في داخلها، وتقدم نموذجا يحتذى به في هذا المجال .
4. نشر ثقافة التسامح وقبول الآخر، والتعددية السياسية والحزبية وأهمية التداول السلمي على السلطة، ومفاهيمها ومبادئها، وتأهيلها في الثقافة المحلية.
5. فضح الممارسات غير القانونية في مؤسسات الدولة، كظواهر الفساد الإداري والمالي، والتعدي على الحريات العامة، والمحسوبية، والانحياز الحزبي .
6. العمل على إلغاء ثقافة الإقصاء ونفي الآخر، وتعزيز مفاهيم الوطنية وشروطها وإزاحة الولاءات الحزبية التي تتعارض مع المصالح العليا للوطن .

القيام بالدور الرقابي على الانتخابات التي تجري في البلاد وتدريب المرشحين على قواعد الممارسة الديمقراطية وتدريب مندوبيهم على آليات الرقابة[2] .

1- بهاء الدين محمد، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3425 ،2011 ، ص 20.
2- هشام إبراهيم، آليات وعوامل التحول الديمقراطي، تاريخ الإطلاع 2015/2/15، من الموقع http://www.NAHAR.com

7. تنظيم حملات الضغط في مواجهة انتهاكات السلطة، وتشكيل الإئتلافات في حالات محددة كإعلان حالات الطوارئ، أو محاولات المساس بالدستور والقوانين أو حملات الاعتقال التعسفي .

على هذا النحو يساهم المجتمع المدني في عملية تحقيق الديمقراطية من خلال السعي للحد من سلطة الدولة، وتعزيز المشاركة السياسية وتجميع وتنمية المصالح لتدريب القيادات وتعزيز قيم الديمقراطية واختراق وربط المجموعات المتنافرة في الأصل ونشر المعلومات، والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي والتعزيز المتبادل للحكومة والحياة المدنية ومما سبق نستنتج أن العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني علاقة وثيقة، فلا يمكن إيجاد مجتمع مدني الأمن خلال تكريس الديمقراطية، ويتطلب توسيع نطاق الديمقراطية، تحديد المجتمع المدني وتوسيع نطاقه وتفعيله بوصفه البنية التحتية للحياة السياسية .

3-العوامل الخارجية.

وهذه الثورة كما وصفها البعض، أدت الي تدعيم الاتجاه نحو التغير والإصلاح لدى حكام النظام الشمولي مع اختلاف في الدرجات، إن تلك التغيرات التي حدثت في الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية.حيث انهيار الأنظمة الشيوعية عجلت بتحقيق الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي. لقد سادت علاقة دول العالم الثالث مع الدول المتقدمة سياسة شرطية التي تهدف إلى الربط بين أداة الدولة على طريق الإصلاح والفوائد والمنافع بين مساعدات اقتصادية ومالية وتكنولوجية والأخذ باقتصاد السوق، وقد تعدت الولايات المتحدة الأمريكية وسيلة المشروطية السياسية لنشر الديمقراطية الى التدخل العسكري تحت غطاء هذه الشعارات وفي هذا السياق يتضح دور الاتحاد الأوربي في عملية التحول الديمقراطي من خلال رغبة العديد من الدول الانضمامإليه ومشاركة أعضائه المستوى المعيشي الذي يعيشونه، حيث تؤدي العضوية فيه إلى التمتع بالعديد من الامتيازات الاقتصادية وتحول دون ارتداد هذه الدول إلى النظام السلطوي، لذا أصبح على الدول التي ترغب في الانضمام إلى عضوية الإتحاد الأوربي سواء للاستفادة من الاستفادة كالمغرب أو الانضمام إلى التكتلات مثل تركيا .لقد أصبحت المنظومة الديمقراطية الدولية تتريث في دعم التحول الديمقراطي في النظم التسلطية من خلال استخدام أسلوبإصلاحها أو تعديل أسلوب عملها، حق تضمن استمرار سيطرتها على الأوضاع من جهة والحيلولة دون تعزيز إقدام الحركات المعادية للغرب في الفضاءات السياسية الديمقراطية الجديدة من جهة ثانية[1].

1- الأنباري شاكر، نحو مزيد من الديمقراطية. تاريخ الإطلاع2.1.2015 من الموقع :http://www.To.elghad

4- دور القوى الخارجية في دعم الديمقراطية : يمكن القول أن الدول المانحة للقروض والمؤسسات المالية الدولية، حيث أصبحت حكومات الدول الرأسمالية المتقدمة ومؤسساتها المالية، تتمتع بنفوذ هائلة ليس فقط على صعيد السياسة الدولية وحدها، وإنما على صعيد تشكيل التطور الاقتصادي والسياسي الداخلي في كل الدول الأخرى، سواء في ذلك الدول الاشتراكية السابقة التي توصف بأنها في الوقت الحاضر دول متحولة إلى اقتصاد السوق .

المطلب الخامس: تأثير التغير الاجتماعي على بناء المجتمع.

التغير الاجتماعي سمة من سمات الكون.والتغير يمس جوانب الحياة سواء منها المادية أو المعنوية،فيمس الأفراد والجماعات والمجتمعات،ويمس القيم والعادات والثقافات. كما يرتبط بالتحضر والتنمية والنمو والتقدم والتكنولوجيا والإعلام وأسلوب الحكم، كما يمس التنشئة الإجتماعية وطريقة الحياة.وهو عملية إجتماعية تتحقق عن طريقها تغير في المجتمع بأكمله، أي نظمه الإجتماعية كالنظام السياسي والإقتصادي والعائلي...الخ. وذلك في حدود فترة زمنية محددة وذلك نتيجة عوامل ثقافية واقتصادية وسياسية يتدخل بعضها ببعض ويؤثر بعضها في الآخر، فالتغير صفة ملازمة منذ القدم حتى اليوم، فهو صفة أساسية للمجتمعات على اختلافها سواء كانت رعوية أو زراعية أم رأسمالية أم إشتراكية، نامية أم متقدمة. قد يكون إلى الوراء والتغير لا يسير دائماً نحو التقدم أم نحو الأمام، ومفهوم التغير من المفاهيم التي احتلت مكانة محورية في بناء المجتمع.

المبحث الرابع : التغير الاجتماعي في مصر.

لقد توالت التغيرات الإجتماعية والثقافية على المجتمعات في العقود القليلة الماضية وخاصة على المجتمعات العربية ولعل من أبرز هذه التغيرات ظهور ظاهرة العولمة وما رافقها من ثورة معلوماتية حيث أحدثت تغيرا في المواقف والإتجاهات والقيم الإنسانية لدى أفراد المجتمع[1] وجعلت العالم أكثر إندماجا، وجعلت التحولات سريعة هي التي ساهمت في انتقال المفاهيم والقناعات والمفردات والأذواق فيما بين الثقافات والحضارات وهي التي نقلت العالم من مرحلة الحداثة إلى مرحلة ما بعد الحداثة وبالتالي في دخوله إلى عصر العولمة[2].إنّ هذه التغيرات كان لها دور في

1- ماجد الزيود، الشباب والقيم في عالم متغير، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2006، ص 53.
2- عبد الله عبد الخالق، العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفك، مجلد 28، العدد 2، الكويت 1999، ص ص 39-94.

تغير الثقافة الموروثة للمجتمعات أنّ ثورة المعلومات والإتصال قد أثرت وستؤثر في حياة الأفراد وهي اليوم من أهم العوامل التي تعقد تشكيل خبرات وثقافة وأذواق وسلوكات الأفراد والمجتمعات[1].

1-التغير الإجتماعي المتسارع:

"لقد ترتب على هذه الثورة المعلوماتية حدوث تغير إجتماعي متسارع في القيم والمعايير والمؤسسات والعلاقات الإجتماعية والإنفتاح الإعلامي الثقافي الحضاري العالمي بفضل وسائل الإعلام السريعة[2]". وتقف الأسرة العربية حائرة بين المحافظة على الثقافة الموروثة وبين الثقافة الغربية الناجمة عن العولمة والمعلوماتية التي غزت العالم بما تكمله من تقنيات متطورة وأساليب إغواء متحدية بذلك الخصوصيات مهما كانت وأينما وجدت. فمن المتفق عليه أن أي مجتمع إنساني له خصوصياته الثقافية بحكم تاريخه الاجتماعي الفريد والذي لا يمكن أن يتكرر، فهي أشبه بالبصمة الثقافية المنفردة كما أن أي منطقة حضارية لها خصوصيتها المميزة مثل المنطقة العربية[3]. إلا أن العولمة تطمح إلى صياغة ثقافة كونية شاملة تغطي مختلف جوانب النشاط الإنساني وتكون ما يسمى بالقواعد الأخلاقية الكونية والتي تركز على حرية السياسية التعددية الفكرية واحترام حقوق الإنسان تقبل الآخر، وتعمل وسائل الاتصال على زيادة التفاعل الثقافي على المستوى العالمي إلا أنّ الدول التي تمتلك القدرات التكنولوجية سوف تملك القدرة على بث ونشر الرسائل الإعلامية الثقافية بكل ما فيها من قيم وقد تحمل في بعض الأحيان غزواً ثقافياً قد يهدد الخصوصيات الثقافية لهذه المجتمعات[4].

وتتمثل مظاهر التغير الاجتماعي في:

1-ضعف الروابط الأسرية والتواصل الأسري: حيث تشهد الأسرة العربية مزيداً من التفكك بسبب تراجع سلطة الوالدين في السيطرة على ضبط سلوك الأبناء. فعلاقة الآباء بالأبناء وعلاقة الرجل بالمرأة كانت تحدد على أساس النظام الأبوي والذي يتمثل في هيمنة الرجل على المرأة وهيمنة الكبار على الصغار بما يعني توزيعا هرمياً للسلطة على محوري الجنس والسن...

2-تأخر سن الزواج عند الأبناء: وإلى حين إتمام دراستهم والحصول على وظيفة وتأمين البيت واستئجاره أو بنائه، كما أن القيمة الإجتماعية اليوم للشباب ليست بالزراعة والمساحات الأرضية من المواشي، ولكن بما يحصله الواحد منهم من علم وشهادات وما يملكه من رصيد

1- حسن سمير، الثورة المعلوماتية عواقبها وآفاقها، مجلة الجامعة دمشق، المجلد 18، العدد1، 2002، ص 234.

2- ماجد الزيود، مرجع سبق ذكره، ص 75.

3- عبد القادر شريف، مرجع سبق ذكره، ص 76.

4- نفس المرجع، ص 76.

بنكي[1] ، فأصبح الأفراد يقيسون بعضهم البعض على أساس حجم ثروتهم وممتلكاتهم المادية، وعليه فنوع اللباس والسيارة وقيمة المنزل وتأثيثه هي معايير مهمة جدا لكسب مركز محترم في أعين الآخرين[2].

3-ظهر الإنحراف الأخلاقي والسلوكي لدى الشباب: في ظل ضعف الوازع الديني والأخلاقي، وضعف سلطة الأبوية، فقد ظهرت على الأسرة العربية ظواهر جديدة كالسرقة والإنحلال الخلقي والإعتداء والسطو وتعاطي المخدرات...الخ، حيث يذكر سليمان عدنان أن20% من الشباب الجامعي المصري تعاطى أو يتعاطى المخدرات[3].

ظهرت في نهاية هذا القرن في مؤتمر السكان بالقاهرة ومؤتمر بكين مفاهيم جديدة للأسرة، فقد أقروا البناء الأسري القائم على الرابطة الزوجية أو بدونه وأقروا الزواج القائم بين الرجل والمرآة أو بين الرجل والرجل، أو بين المرآة والمرآة، وقد عمل هذان المؤتمران على إطفاء أكبر قدر من الشرعية والحماية لمثل هذه العلاقات الشاذة والإعتراف بها كذلك عملا على تعزيز المصطلحات المستخدمة في هذا النوع من الدراسات لمسخ القيم التي تمثل خصوصية المجتمع والتي هي نابعة من الإسلام والإتيان بأخرى بديلة لها مقاصد مختلفة، فمثلا إن هؤلاء الذين يرفضون فكرة[4] .

إن ضُعف العلاقات الودية يؤدي إلى إضعاف الضبط الإجتماعي التقليدي في المنطقة الحضرية وبالتالي تتغير كثير من القيم لدى الأفراد بمجرد انتقالهم من الريف إلى الحضر كما تكثر الإنحرافات السلوكية والجريمة، والقطيعة مع التقاليد والذي يؤدي على عدم الإستقرار الثقافي والتعرض إلى المعايير الإجتماعية المتناقضة، ويرى توبي (Toby) بأنّ البلدان المصنعة والسائرة في طريق التصنيع تزداد فيها الهوّة بين المراهقين والكبار[5].

1- سلام حلاب، بعض ملامح التغير الإجتماعي الثقافي في الوطن العربي، مجلة الحداثة العدد 3، و4، السنة الأولى، بيروت، 1994، ص 188.

2- علي مانع، جنوح الأحداث والتغير الإجتماعي في الجزائر المعاصرة، دراسة في علم الإجرام المقارن، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية الجدزائر، 2002، ص 188.

3- سليمان عدنان، مقاربة أولية لتداعيات العولمة على المجتمع العربي، مجلة الفكر العربي، العدد 9، بيروت، 1998، ص ص 142-162.

4- أماني أبو الفضل، عولمة القيم الأسرية، تهديد أمن الأسرة والعدوان على خصوصيتها، ورقة مقدمة في مؤتمر السكان بالقاهرة، 1996

5- نفس المرجع، ص80.

المطلب الأول: قراءة سوسيولوجية للتغير الاجتماعي في مصر.

عرف صلاح العبد التغير الإجتماعي "بأنه ظاهرة طبيعية تخضع لها نواميس الكون وشؤون الحياة من خلال التفاعلات والعلاقات والتبادلات الإجتماعية المستمرة والتي تفضي إلى تغير دائم ".كما يعرفه أحمد زكي بدوي: "أنه كل تحول يقع في التنظيم الإجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة، والتغير الإجتماعي على هذا النحو ينصب على تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي، أو نظمه الإجتماعية، أو في أنماط العلاقات الإجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكاناتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الإجتماعية التي ينتمون إليها .ويشير عاطف غيث إلى التغير الإجتماعي بأنه: "التغيرات التي تحدث في "التنظيم الإجتماعي أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة ويرى عاطف غيث كذلك أن التغيرات الإجتماعية تأتي على أشكال متعددة منها التغير في القيم الإجتماعية والتي تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الإجتماعية والتفاعل الإجتماعي والتغير في النظام الإجتماعي أي في المراكز والأدوار الإجتماعية[1].

1-يوجد عدم اتفاق بين الناس على ما يعتبر مشكلة اجتماعية: يرجع عدم الاتفاق إلى الفروق في القناعات الشخصية للأفراد فما هو متفق عليه بين بعض الناس على انه يمثل مشكلاً لا يكون هكذا مع جميعهم .إذا يتفق معظم الناس على أن الفقر والبطالة و أزمة السكن تمثل مشكلات اجتماعية, لكن البعض الآخر لا يراها هكذا بل يجد لها مردودا حسنا للإنسان لأنها تساعده على إدراك حالة البؤس الإنساني.فالأغنياء يرون أن الفقر ضروري للمجتمع لأنه يجعل مالكي المال والثروة في أعلى السلم الاجتماعي. ويرى البعض الأخر أن وجود العاطلين عن العمل ضروري للعاملين لكي يزيدوا من اندفاعهم للعمل وحرصهم عليه وإخلاصهم فيه.وهناك من يرى المشكلة العرقية بين السود والبيض تمثل مشكلة اجتماعية بينما لا يراها البعض الآخر هكذا لأنها تضع الأعراق في المكانات التي تليق بها. [2] اعتبار المشكلات الاجتماعية شيئاً طبيعياً وأمراً لا يمكن تجنبه: البعض ينظر إلى المشكلات الاجتماعية على أنها حالات طبيعية محتومة يتعذر اجتنابها، وفي الواقع لا توجد هناك مشكلة محتومة ومتعذر اجتنابها إنما هناك ظروف معينة تعمل على

1 - Robert A.Nisbet, Social change and history, oxford university press, London, 1969, pp 15-20. 6 Ibid pp .

2- جنات، زهير،الفردانية في سوسيولوجيا ريمون بودون، العمق النظري والمرتكزات المنهجية، انظرwww.uluminsania.ne

إنتاج أو طرح أو إفراز ناتج لا يمكن اجتنابه أو منع وقوعه. أي أن المشكلة ناتجة عن القانون الطبيعي ويمتلك الحتمية الأكيدة.

2- **المشكلات الاجتماعية ما هي سوى حالة شاذة وغير عادية:** البعض من علماء الاجتماع ينظر إلى المشكلات الاجتماعية على أنها حالات غير طبيعية لأنها أحدثت كسر للنظام الاجتماعي أو اختراق أو انحراف عن السلوك الاجتماعي السوي السائد بين الناس، ويرى أصحاب هذا الرأي أن المجتمع يسير حسب قوانين موضوعة ومتفق عليها في المجتمع ويعد الخروج على هذه القوانين هو الشذوذ. [1]

3- **تتسبب المشكلة الاجتماعية من قبل الأشرار والسيئين من الناس:** هذه أوسع مغالطه على الإطلاق , إذ أحيانا يحلل بعض الناس المشكلات الاجتماعية تحت مضمون الثنائية المتبادلة أو المتقابلة مثل طيب وسيئ أو مقارنة الأشرار مع الأخيار. وفي الواقع قد يكون الناس السيئون هم ضحايا لأخطاء يرتكبها غيرهم من الناس البريئون، إن معظم المشكلات قد تصدر عن الناس الأخيار وبالذات عند الذين يتمتعون بعقلية تجارية أكثر من الأشرار.

إن الحديث عن وجود مشكلة اجتماعية بين الناس كالفقر والبطالة والجريمة أو هروب التلاميذ من المدرسة يعمل على إثارة مشاعرهم وهواجسهم وخيالهم ويوسع حجمها أو يبالغ في خطورتها بحيث تصور وكأنها معضلة مستعصية الحل تعيش في أحشاء المجتمع يفهمها السامع بأن المسئولين في المؤسسات الإصلاحية والعقابية غير قادرين على السيطرة عليها أو معالجتها . إذ أن تضخيم المشكلة بين عامة الناس يعمل على إقلاقهم وعدم ارتياحهم فيصبح هذا التضخيم مشكلة أكبر من حجمها وآثارها يصعب على المصلحين معالجتها بيسر وسهولة، هذا الرأي خاطئ لأن كتم المشاكل وعدم الكتابة عنها لا يحل المشكلة وإنما يزيد من تفاقمها وتزداد حدتها[2].

ويعتقد الكثير من الناس بأنه مع مرور الزمن وتواتر الأحداث وخضوع المجتمع لقانون التغير والتطور، فان المشاكل القائمة تكون في طريقها إلى الزوال وهذه رؤية غير واقعية إن لم تكن وهمية، لأن العمل والمثابرة من القيم الإسلامية التي أوصى الله عباده امتثالاً لقوله تعالى: " إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" والتغيير يتم من خلال الجهود المثابرة والكفاح في مواجهة المشكلات التي تعيق تطور ونمو المجتمع.

1- عائشة التائب, ملف الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية, تاريخ النشر 3-5-2011, متاح على. www.dohainstitute.org

2- احمد إبراهيم يوسف ،علاقة التربية بالمجتمع وتحديد ملامحها النوعية مجلة عالم الفكر ، المجلد 29،العدد 1، دار الكويت للنشر ،الكويت، 2000 ، ص25.

ويعتقد البعض بأنه يمكن معالجة المشكلة الاجتماعية دون دفع تكاليف معالجتها – مادياً أو معنوياً – وهذا الاعتقاد بعيد عن الواقع لأن معالجة أية مشكلة يتطلب تغيراً سريعاً وجاداً في المؤسسات وممارستها الوظيفية، من الخطأ التوقع من قبل المرء بأن المشكلات سوف تحل بسهولة ويسر, ولكون المؤسسات تتغير ببطء فإنها لا تستطيع معالجة المشاكل بسرعة بل ببطء أيضاً، وهذا يعني أننا لا نستطيع القضاء التام على (الفقر والبطالة والجريمة) إنما يمكننا وضع برنامج متطور لتقليل حجمها وتأثيرها الاجتماعي, وفي نفس الوقت لا يمكن القضاء أو إقصاء (الأمراض العصبية والعقلية) من المجتمع إنما بإمكاننا تطوير وسائل علاجها في المستشفيات المتخصصة بها[1].

المطلب الثاني: أسباب التغير الاجتماعي في مصر.

هناك أسباب عديدة للتغير الاجتماعي يمكن حصرها في:

1) أسباب للتغير كامنة إما داخل النظم الاجتماعية عامة أو في جوانب معينة من النظام الاجتماعي.
2) أسباب قد ترجع الى بعض التأثير الذي تخلفه البيئة الاجتماعية على نظام من النظم الاجتماعية.
3) تغير قد يرجع إلى أثر البيئة غير الاجتماعية. على أنه من المفيد إدراك أن هذه المصادر الثلاثة الأساسية متصلة ومتداخلة بحيث أن واحداً منها قد يؤدي إلى الآخر فهناك أثارٌ استرجاعية متبادلة ومستمرة بينهافالتغير قد يكون سببًا أخر وهكذا [2].

ويحدد العالمان **راوسك ووارن** عدداً من المصادر المتنوعة للتغير الاجتماعي منها:

1) الاختراع والانتشار: يعد الاختراع من العوامل الأساسية في التغير الاجتماعي حيث ان الاختراع هو عبارة عن تركيب جديد للعناصر المعروفه ويحدث الاختراع في الجانب المادي للمجتمع, وقد يحدث الاختراع في الجوانب غير المادية للمجتمع كاتحاد العمال أو استخدام بعض المفاهيم الجديدة في الفلسفة. وقد يغير الإنتشار الثقافي حالة المجتمع ولكن أثر الانتشار يعتمد على مدى التنظيم في المجتمع فيما إذا كان قادراً على الاستفادة من العناصر الثقافية المنتشرة القادمة إليه .

1- عبد الله كبار, النخبة الجامعية والمجتمع المدني في الجزائر (قراءة سوسيولوجية في جادلية الواقع والممارسة)،مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية،العدد11،2013،ص216وما بعدها،متاح على despace.univ-ouargla.dz, تاريخ الإطلاع 12-4-2016.

2 - Diamond, Lavy. "Democracy in Developing Countries". RiennerPublishers Inc, Boulder, Colorado, 2000, P.118-127

2) **دور العناصر السكانية:** إن نمو السكان يؤدي الى تعقيد اكبر وإيجاد طرق جديدة للمحافظة على استمرارية المجتمع وأساليب جديدة في الضبط الاجتماعي.

3) **دور التغير القيمي:** لقد كان هنالك جدل مستمر مابين العلماء حول اثر القيم في التغير الاجتماعي ففي الوقت الذي رأى فيه (هيجل) إن التغير ناتج عن التفاعل مابين المثل, رأى ماركس ان القيم ليس لها اثر على التغير الاجتماعي, على المدى البعيد الذي هو ناتج عن التفاعل ما بين القوى الاجتماعية التي تكشف عن نفسها في الصراع الطبقي،وتلعب العوامل البيئية دوراً مهماً في التغير الاجتماعي, فإذا ما تغير المناخ مثلاً حاول أعضاء النسق الاجتماعي أن يكيفوا أنفسهم مع الوضع الجديد في مجال الزراعة والصناعة والتجارة والنظم الاجتماعية، وقد تعمل البيئة أو المكان على تقديم الامكانيات وتوفير المطالب للآهلين وقد تكون عديمة الجدوى بالنسبة لهم, كما يمكن أن تحد العراقيل الطبيعية كالجبال والبحار والحواجز الجغرافية عمومًا من فعالية الاتصال بين الشعوب،وقد ترجع أسباب التغير الاجتماعي أيضاً إلى عوامل سيكولوجية في الشخصية الإنسانية فبما أن السلوك الإنساني يقوم على أساس دافع معين فإذا ما تغير هذا الدافع نتج عن ذلك تغير في العادات والتقاليد .ويعتمد التغير في حدوثه أيضاً على الهيكل السكاني القائم في المجتمع, إذ يؤدي معدل المواليد والوفيات والهجرة الداخلية والخارجية الى تغير في الهرم السكاني من شأنه أن يزداد عدد المسنين على عدد الصغار, ومن ناحية أخرى فان عدد الإناث يزيد على عدد الذكور وعلى اثر ذلك تحدث تغيرات اجتماعية تبعًا لنوع التكوين العقلي والجسمي والاجتماعي للنوع الغالب. [1]

إما الدكتور احمد النكلاوي فقد عد الثورة التي تتكامل فيها القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية من العوامل الأولى الواضحة في إحداث التغير الاجتماعي والذي يكون في أحيان كثيرة تغيراً منشوداً لم يجد له منفذاً الا قيام الثورة.والثورة تعني التغير الاجتماعي الشامل بهدف تحقيق التقدم للمجتمع الذي طمسته عوامل التخلف بين مستعمر وإقطاع ورجعية على الرغم مما يرتبط به مفهومها من إراقة للدماء . ويمثل الاحتكاك والاتصال الحضاري عاملاً جوهرياً في إحداث التغير الاجتماعي ,فاحتكاك المجتمعات ثقافيا بعضها ببعض قد يجعل من السخرية القول بان لمجتمع الفضل على مجتمع آخر ,فسائر المجتمعات كبيرها وصغيرها قد أعطت وأخذت في الوقت

1 -http://www.marefa.org/

نفسه بالقدر الذي سمحت لها ظروفها وأحوالها ويعد هذا الاحتكاك أو الاتصال الثقافي عنصراً لازماً لكي تتبعث في الحياة عناصر تجدد مستمر ولتسودها روح العصر. [1]

المطلب الثالث: عوامل التغير الاجتماعي في مصر.

يختلف أفراد المجتمع في الدراية والمعرفة عن المشكلة الاجتماعية السائدة في المجتمع، ويرجع هذا الاختلاف إلى درجة القرب أو البعد من المشكلة وإلى نوع العلاقة بينهم. إن جميع المشاكل الاجتماعية يتم إدراكها بدرجة أقل أهمية عند البعيدين عنها اجتماعياً وجغرافياً. لأن المعرفة بها تكون قليلة وبالتالي تفقد الأهمية، كما أن اهتمام الناس بالمتاعب الذاتية للأفراد يكون أكثر من اهتمامهم بالشؤون العامة للمجتمع، ويزداد إدراك الناس للمشكلات الاجتماعية إذا كانت "المشكلات" تمثل حالات مستعصية،أو ذات صيت واسع،أو تمس جانب من اهتمامات الناس.معظم الناس لديهم معدل محدود من الدراية والمعرفة حول المشكلات الاجتماعية وغالباً لا تكون منتظمة وأحيانا تسمى متناقضة ومرات تغدو غير صحيحة ،والذي يستمع إلى المغالطات الواسعة المتعلقة بالمشكلات الاجتماعية يكتشف أن معظم معرفة الناس حولها سطحية غير متعمقة ،الأمر الذي يتطلب عدم الوثوق بها. لقد أصبح واضحاً أن التغير الاجتماعي عملية تتوقف على تفاعل عوامل عديدة, مثل التكنولوجي والصناعي والاقتصادي والديني.وليس لعامل واحد ترجيح أو الأفضلية على العوامل الأخرى في حد ذاته. وان كان يذهب بعض العلماء الى ان التكنولوجيا هي الاساس لكل التغيرات في العلاقات الاجتماعية , كما يذهب آخرون إلى أن التنافر بين الطبقة التي تمتلك أدوات الإنتاج والطبقة التي لاتمتلك هو الأهم, وأيضا وضع البعض العوامل الأيديولوجية أو الدينية على إنها تؤدي للتعديلات الأساسية في الدور والمكانة. وقد أدى البحث عن عوامل التغير في عشرينات وثلاثينات القرن الماضي إلى اختيار التكنولوجيا والاختراعات التكنولوجية على إنها أهم هذه العوامل. وقد يكون أهم ما يصور هذا المدخل هو ما نجده في البحث السوسيولوجي الحديث عند (وليم اجبرن) فقد برهن خلال مجموعة من التحليلات على أهمية التجديدات التكنولوجية كونها من أهم دوافع التغير وأوضح كيف إن المجالات الأخرى للحياة الاجتماعية والثقافية تتجه الى التخلف وراء مثل هذا التجديد. [2]

يشير مفهوم التغير الاجتماعي إلى الاختلافات والتغيرات التي تحدث عبر الزمن لمجتمع ما، وتشمل هذه التغيرات العادات والقيم والقوانين والتنظيمات الخاصة بالنظام الاجتماعي

1- محمد عمر الطنوبي، التغير الإجتماعي، منشأة المعارف بالأسكندرية جلال حزي وشركاه، جامعة الإسكندرية، جامعة عمر المختار ليبيا، 1996 ، ص 52.

2 - Robert A.Nisbet, Social change and history, oxford university press, London, 1969, pp 15-20. 6 Ibid pp 20-29.

الموجودة في المجتمع،كما قد يشمل التغير الاجتماعي التحول في التركيب السكاني للمجتمع أو بنائه الطبقي،أو في أنماط العلاقات الاجتماعية. بمعنى آخر يؤثر التغير الاجتماعي المفاجئ على البيئة الطبيعية و البيئة الاجتماعية.

ومن عوامل التغير الاجتماعي :

1) **الأيديولوجية:** حركة فكرية هادفة لها فاعلية إيجابية في البيئة الاجتماعية، وفي العلاقات الاجتماعية،والقيم الاجتماعية، والعمليات الاجتماعية.وتنبثق الإيديولوجية من الوضعيات والفئات اجتماعية.
2) **التجديد الثقافي:** ويأخذ أشكال متعددة مثل الاكتشاف والاختراع
3) **الفعل الإنساني:** أداء الأفراد والجماعات والهيئات المقصود في عملية التغير الاجتماعي.
4) **التكنولوجيا:** السبب المباشر للتغيرات الاجتماعي والثقافية التي تحدث في المجتمع، وغالباً ما يترتب عليها حدوث التخلف الثقافي أو الهوة الثقافية، فينتج عنها عدم مسايرة النظم الاجتماعية مع تطورات المجتمع الحديثة، مما يؤدي إلى عجز النظم الاجتماعية عن استيعاب التغيرات الجديدة نوعاً من الانعزال بين الأفراد والنظم الاجتماعية، فتحدث المشكلات الاجتماعية.
5) **الهجرة:** سواء كانت هجرة داخلية أو خارجية تعمل على تحويل الأفراد من مكان لآخر وهم يحملون معهم قيمهم وعاداتهم وكذلك ظروفهم الصعبة التي قد تضطرهم إلى عدم التوافق فتنشأ المشكلات الاجتماعية بسبب عدم توفقهم مع المجتمع الجديد نتيجة لهجرتهم. [1]
6) **الحروب:** الحرب بحد ذاتها مشكلة اجتماعية، ويؤدي الحرب إلى مشكلات عديدة منها الهجرة والتفكك والفقر والبطالة والتعصب وغيرها من المشاكل الاجتماعي.
7) **الوهن التنظيمي أو التفكك الاجتماعي:** يترجم مفهوم الوهن التنظيمي إلى التفكك الاجتماعي الذي يتضمن عدم فاعلية أو ضعف في أدوار ومراكز بنائية داخل التنظيم أو عدم أدائها لأدوارها كما هو مطلوب منها هيكلياً.
8) **التصنيع:** يؤثر التصنيع في البيئة وكذلك الإنسان ويولد أنماط جديدة من العلاقات المبنية على العمل بحد ذاته،وهذا ينكر ثقافة المجتمعات المبنية على العلاقات الاجتماعية. [2]

تشير الدراسات التي أجريت على المجتمعات المحلية إلى حقيقتين أساسيتين:

1- محمد علي محمد وآخرون، دراسات في التغير الإجتماعي، دار الكتب الجامعية الإسكندرية، 1974 ، ص 35.
2 -https://www.google.com.eg/search?dcr=0&ei=n2jEWoWfLcnYwALs06

الأولى: شهدت المجتمعات المحلية خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين تغيرات اجتماعية سريعة ومستمرة، وترتب على هذه التغيرات نتائج متعددة منها: حدوث تعديلات في كل من الخصائص السكانية لهذه المجتمعات، والنسق الإيكولوجي، والبناء الاقتصادي،والأنماط التنظيمية.

الثانية: عانت معظم المجتمعات المحلية الحديثة من الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسكانية والإيكولوجية، ومنها: مشكلة الفساد الإداري، الفقر، الهجرة.

وتنشأ المشكلات الاجتماعية عندما لا تتزامن التغيرات التي تطرأ على جزء من الثقافة اللامادية مع التغيرات التي تطرأ مع الثقافة المادية، نتيجة تفاوت معدلات التغير الثقافي في جانبي الثقافة.ويشير مفهوم التخلف الثقافي إلى الموقف الذي يتغير فيه أحد عناصر أو مكونات الثقافة بشكل أسرع مما يتغير به غيرها من العناصر الأخرى للثقافة.

المطلب الرابع: نماذج التغير الاجتماعي في مصر.

يمكن القول بأن هناك واقعا مريراً تواجهه الأسرة في مصر تبرز أهم مؤشراته فيما يلي:

1- ارتفاع نسب الفقر الذي تواجه الأسر المصرية والتي وصلت كما أشرنا سابقاً إلى أن 40 % من أفرادها يعيشون تحت خط الفقر، وهى النسبة التي يرصدها بنك الطعام بأنها وصلت المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية المؤتمر السنوى السابع عشر 17 إلى 42 %من خلال قوافل الطعام التي يقوم بها من أجل سد جوع الفقراء المصريين. وعلينا أن نتصور النسب الباقية التي تعيش في حالة الفقر والتي حددها الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في يوم الفقر العالمي 16 أكتوبر 2014 إلى أنها وصلت إلى 3.26 %من إجمالي عدد السكان عام 2013/2012 .وهى نسب ترتفع على نحو كبير في محافظات الوجه القبلي وريف الوجه البحري،حيث بلغت نسبة الفقرار في محافظة أسيوط 60%وقنا 58%وسوهاج 55 ،%والأقصر 47%ولا يرتبط الفقر في الأسرة المصرية بالجوع فقط لكنه يتعدي ذلك لعدم وصول المياه النقية والصرف الصحي لملايين الأسر في صعيد وريف مصر والكثير من المناطق العشوائية في القاهرة الكبرى. إضافة إلى ما سبق تعاني الملايينً من الأسر المصرية تدهوراً حاداً في الظروف السكنية والضيق المرتبط. [1]

2- ويكرس واقع الفقر مشكلات أخرى عديدة مثل ارتفاع نسب الأمية والتسرب التعليمي مع ما يرتبط بذلك من ارتفاع نسب البطالة، وبالطبع يرتبط كل ما سبق بارتفاع نسب الجريمة

1- وائل جمال ، سياسات الدعم قبل وبعد ثورة 25 يناير2011، منتدى البدائل العربي للدراسات.القاهرة، 2011،بدون صفحة.

بشكل غير مسبوق في مصر، خصوصا في السنوات الثلاث الماضية. فقد كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمناسبة اليوم العالمي للأمية في تقرير خاص به يوم الأحد 7 سبتمبر 2014 أن معدل الأمية للأفراد أكثر من 10 سنوات بلغ 9,25%وفقاً لبيانات بحث القوى العاملة عام 2013 منهم 5.18% للذكور مقابل 6.33%للإناث. كما أن نسب البطالة بلغت وفقاً للجهاز في الربع الأخير من عام 2014 ما يقدر بـ 13%وهى نسبة مرتفع جداً رغم أن الواقع الفعلي يكشف عن أن نسبة البطالة أعلى من ذلك بكثير. وبالطبع فإن هذه النسب تتزايد على نحو بعيد بين الأسر الفقيرة التي لا تستطيع أن تفي احتياجاتها الأساسية من طعام وشراب ووسائل انتقال. وربما لهذا السبب تواجه الأسر المصرية الفقيرة خطرين جديدين لم ينتبه لهما صانع القرار حتى الآن مع ما ينطويان عليه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية المؤتمر السنوى السابع عشر 18 من مخاطر جمة، ومع ما يرتبطان به من نقص حاد في البيانات الرسمية التي يمكن الاعتماد عليها، ومن ثم دق ناقوس الخطر، ألا وهما: الدعارة والإنتحار.

3- يقوم القطاع المدني بدور كبير في مواجهة احتياجات الأسر الفقيرة، حيث تقوم الجمعيات والمؤسسات الخيرية بدور كبير وفعال في تلبية العديد من احتياجات الأسر الفقيرة من طعام وملابس ورعاية الأرامل والمرضى وتزويج اليتيمات وتجهيزهن، بل إن البعض منها يقوم بتوفير بعض المشروعات الصغيرة للمحتاجين ولذويهم. ويمكن القول في هذا السياق أن هذه المؤسسات، بما تمتلكه من كوادر واعدة ورؤى إنسانية ترتكز إلى ضرورة التأمين الفعلي لاحتياجات الفقراء ومن ثم تمكينهم، تقوم بدور فعال في مجال مساعدة الأسر الفقيرة بشكل يصون كرامتهم ويؤمن لهم مسار فعلي من النمو وتربية الأبناء. وللأسف فإن هذه الأدوار التي تقوم بها تلك الجمعيات والمؤسسات الخيرية تسبق بكثير السياسات الاجتماعية للدولة سواء من ناحية المساحة العريضة لإسهاماتها، أو سواء من خلال رؤيتها الفلسفية في التعامل مع الفقراء والمحتاجين الأكثر عمقا وانسانية من رؤية صانع القرار والسياسات الاجتماعية الرسمية للدولة.

4- بدون شعور الأسرة، كوحدة واحدة ومنظومة اجتماعية مؤثرة، بالأمان، فإنه من المتوقع أن تتجه نسب متزايدة منها نحو الحل الأخلاقي متمثلا في الدين والإستناد إليه والى تعاليمه، بغض النظر عن كيفية تلقيه أو فهمه أو طبيعة المؤسسات الدينية التي سوف تتعامل معها أو حتى نوعية الدين. إن هذه الوضعية إذا استشرت على نحو كبير سوف تؤدي لخلق عوازل عميقة مرئية وغير مرئية بين الأسرة وبين المجتمع ومؤسساته المختلفة، وهى حالة مخيفة حيث تتعامل الأسر مع المجتمع والمؤسسات المرتبطة به وهى ترفضه من داخله بما يعمق من مشاكله ويؤدي إلى تصدعه.

5- يرتبط بما سبق، ويؤدي إليه، حالة التفاوت الاجتماعي الصارخ الذي تشهده مصر خلال العقود الماضية. وهى حالة لا تبرز فقط من خلال المسافة الهائلة بين الفقر والغنى، لكنها تظهر أيضا من خلال وسائل الإعلام التي تتعامل مع الواقع على نحو سطحي غير عميق، بما يشيع قيما عديدة لا تتفق وقيم الأسرة المصرية، ويخلق بالتبعية إما رفضا لهذا الواقع ، واما قبولا لهذا الواقع وانغماسا فيما يعرض والإرتماء في أحضان الجانب الأخلاقي الدي له مع ما ينجم عن ذلك من انحرافات وكوارث أخلاقية واجتماعية جمة .

يمكن القول بأن سلبيات السياسات الاجتماعية المصرية الراهنة في التعامل مع الأسرة المصرية تتمثل فيما يلي:

1- عدم تلبية هذه السياسات للإحتياجات الفعلية للأسرة المصرية، وينبع ذلك من غياب فلسفة التعامل مع الأسرة كمنظومة متكاملة واحدة، والاقتصار على التعامل مع احتياجات أفرادها منفصلين مثل المرأة المعيلة، والمطلقة، والزوج المريض، والإبنه العانس، والفرد المعاق.

2- وفي هذا السياق، يمكن القول بأن الدولة ومؤسساتها المختلفة مازالت ترى أن التعامل مع الأسر الفقيرة أو مع أفرادها المختلفين لا يتم إلا من خلال الحديث عن توفير معاشات الضمان الاجتماعي المختلفة، أي أن الدولة تبني سياساتها الاجتماعية من خلال فلسفة نقدية مالية بحتة، بدون وجود فلسفة إنسانية تنموية حقيقية تأخذ بأيدي الفقراء المنتمين إلى هذه الأسر وتنتشلهم من وهدة الفقر إلى بر الأمان وتأمين حياة فاعلة وأكثر إنسانية لهم .ورغم ذلك، فإن ما تتحدث به الدولة عبر سياساتها الاجتماعية المختلفة ماليا يقل كثيرا عن احتياجات أفراد الأسر في مصر، ويهوي بهم كثيرا مادون خط الفقر.

3- غياب السياسات الاجتماعية التي تتناسب مع كل شريحة أسرية معينة، وفرض سياسات اجتماعية أسرية واحدة على كافة الأسر الفقيرة في مصر، بغض النظر عن طبيعة الاختلافات فيما بينهم سواء عبر المكان أو عبر الزمان[1].

4- وفي ضوء ماسبق يجب وضع سياسات جديدة عامة خاصة بالأسرة تضع في اعتبارها ضرورة التعامل معها كوحدة واحدة بدون الفصل بين أفرادها بغض النظر عن السن والنوع ومستوى التعليم. فالمرأة المعيلة لايجب التعامل معها من خلال المساعدات الشهرية فقط،

1- خليل، أحمد مرعي هاشم علي. 2014 .العدالة التنظيمية وعلاقتها بفاعلية أجهزة تنظيم المجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية. أطروحة دكتوراة مقدمة إلى جامعة الفيوم: كلية الخدمة الاجتماعية.، بدون سنة ، بدون صفحة .

لكن يجب التعامل معها من خلال المساعدة في تعليم أبنائها وبناتها، وتخفيف عبء التربية عن كاهلها

المطلب الخامس: تأثير التغير الاجتماعي على بناء المجتمع.

تعتبر الأسرة من أكثر الوحدات الاجتماعية أهمية وتأثيرا في كل المجتمعات الإنسانية منذ القدم وحتى الآن؛ فالأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأولى التي يتعلم من خلالها الأفراد سلوكياتهم الاجتماعية وقيمهم المختلفة، كما أنها تمنحهم قدرا ما من التهيئة والإعداد المبكر والأولي لمواجهة العالم الخارجي وطرق التعامل معه سواء تم ذلك بشكل إيجابي أو سلبي. غير أن ألأسرة المعاصرة تواجه العديد من التغيرات التي أضعفت من قدراتها وجعلتها مجرد تابع للتغيرات المجتمعية السريعة المحيطة بها والتي لا تؤدي فقط إلى إضعاف وظائفها وأدوارها التربوية المختلفة لكنها تصبها بقدر كبير من التضارب والغموض الذي ينسحب على كافة أعضائها ويضر بهم وبسلوكياتهم بشكل كبير وغير مسبوق.

وتتخذ العلاقة بين الأسرة والمجتمع مسارات مختلفة على النحو التالي:

1) **مسار** تناغم سرعات التغيير فيما بينهما يعني هذا المسار علاقات تبادلية متناغمة بين الأسرة والمجتمع؛ فالمجتمع يخلق سياقا عاما من الأفكار والأهداف والتوقعات تلقى صدى لدى الأسرة مما يجعلها تقوم باستدامجها وتعميقها وتفعيلها. وعبر هذا المسار نجد أن كليهما يتحركان معا بشكل متناغم وهو أمر يجعل من الأسرة– من خلال ممارسات أفرادها– مجرد تابع لهذا الواقع .[1]
2) **مسار** تسارع حركة الأسرة رغم أنه من الصعوبة بمكان تصور حدوث هذا المسار في الواقع المعيش، فإنه يمكن أن يحدث حينما تتسم المجتمعات بالركود، ويقوم الأفراد أنفسهم بدور فاعل في حركة التغيير وتحديد آلياتها المختلفة.
3) **مشكلات التناول المنهجي والإبستمولوجي للأسرة المصرية** يواجه التعامل مع الأسرة العربية عموما والمصرية خصوصاً بعض المشكلات المنهجية والإبستمولوجية التي يمكن حصرها فيما يلي : الأسرة بين المثالية والواقعية تتمثل إحدى مشكلات التناول المنهجي والإبستمولوجي الخاصة بالأسرة العربية عموما والمصرية خصوصا في التعامل معها بوصفها وحدة اجتماعية مثالية؛ فالكثير من الكتابات التي تتعلق بالأسرة العربية

1- محمد أحمد الزغبي، التغير الإجتماعي، دار الطليعة للنشر والطباعة، بيروت، 1978 .

والمصرية مازالت تتعامل معها بوصفها وحدة مقدسة لا تلوثها أدران الواقع الاجتماعي المحيط. [1]

4) **الصراع بين الأسرة والمجتمع.**

ارتبطت العلاقة بين الأسرة والمجتمع في مصر بالمسار القائم على تسارع حركة المجتمع على حساب حركة الأسرة وذلك منذ منتصف القرن العشرين وحتى الآن. فقد تحركت ، ومازالت، وفقاً لإيقاع المجتمع والضغوط أو لنقل الصدمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة به. وهو ما أدى إلى انتفاء التناغم المطلوب في العلاقة فيما بينهما، فقد لهثت الأسرة المصرية عبر كافة أفرادها منذ منتصف القرن العشرين وحتى الآن وراء التحولات المجتمعية العنيفة من اشتراكية وليبرالية وغيرها، وما ارتبط بها من قرارات وسياسات اجتماعية عديدة بدون أن تراعي الدولة بدرجة أو بأخرى انعكاسات هذه السياسات على الأسرة ، وبعض هذه السياسات حمل بين جوانبه نواحي إيجابية عديدة بالنسبة للأسرة لكن في المقابل فإن البعض الآخر لم يحمل إلا الكثير من الجوانب السلبية المؤثرة على .

من أهم وأخطر الوحدات الاجتماعية في مجتمعنا المصري المعاصر:

1- تربية الأطفال في المنزل تتم على الحب والطاعة واحترام الكبير وغيرها من تلك القيم المختلفة، وعند لحظة تعاملهم مع الواقع الاجتماعي فإنهم يكتشفون نمطاً سيئاً خصوصاً في المدارس الحكومية التي تقوم فيها العلاقات على الغلبة والقوة والعنف بين التلاميذ[2].

2- المجلس القومي للمرأة وغيرهم من العاملين في مجال حقوق الإنسان، يتحدثوا وبشكل خاص حقوق المرأة، وعن ضرورة تعليم الإناث، وعن أن المرأة نصف المجتمع، وأن تعليمها يمثل رصيداً لها ولحياتها وعدم الاعتماد على الرجل، وهى مقولات ترتبط إلى حد كبير بشكل الدولة ورغبتها في تقديم صورة متميزة ومنصفة عنها بالنسبة لحقوق المرأة وأوضاعها. وهو أمر ينتقل بالضرورة لملايين الأسر المصرية التي لا تكل ولا تمل من التأكيد على أهمية تعليم بناتها وصولاً إلى المرحلة الجامعية. لكن الأمر المخيف هنا أن التعليم لا ينقل وضعية الفتيات بشكل عام من الوضع الاقتصادي المتدهور الذي عايشوه مع أسرهم؛ ففي ظل عدم وجود فرص عمل

1- ماجد الزيود، الشباب والقيم في عالم متغير، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2006.،بدون صفحة .

2- حجازي، مصطفى..التخلف الاجتماعي، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور. المغرب، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط 9 ، 2010/2005 ،بدون صفحة .

حقيقية تضطر الملايين من الفتيات إلى قبول أي عمل لا يتسق مع مؤهلاتهن ولا يضيف تقديراً اجتماعياً أو مادياً إلىُ حياتهن..

3- يعمل الملايين من أرباب الأسر المصرية من أجل الإلتزام الأخلاقي في أعمالهم والإصرار على ذلك بشكل صارم ومثابر؛ فهم لا يقبلون الغش والواسطة والرشاوى والفساد، وفي مقابل ذلك هناك الملايين الآخرين الذين لا يجدون مفرا سوى الممارسة الفعلية لكل هذه الأفعال المشينة.

4- القائمون على وضع السياسات الاجتماعية تحدثوا كثيراً عن أطفال الشوارع والمخاطر المرتبطة بهذه الظاهرة لكنهم لم ينظروا إليهم في ضوء ارتباط أطفال الشوارع بالأسرة. فطفل الشارع مثال واضح لطبيعة الصراع بين الأسرة والمجتمع.

خلاصة الفصل:

كان للتحول الديمقراطي في تونس و مصر تداعيات كبيرة إقليمياً وعربياً، وهذا ما يميز الثورات وعمليات التحول ، فالثورة الفرنسية أجهزت تدريجيا على كل النظم الأوروبية المجاورة ،مع التحفظ في التشبيه كما أن عمليات التحول الديمقراطي في القرن العشرين كانت في شكل موجات عالمية ،والثورة التونسية من المؤكد أنه سيكون لها انعكاسات على النظم العربية ،مما يدفعها لتقديم تنازلات سياسية واقتصادية ،ولعل مخرجات القمة الاقتصادية العربية الأخيرة خير دليل على ذلك ،علاوة على حركات الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في الكثير من النظم العربية لعدم استفزاز شعوبها.

الفصل الرابع
الاصلاحات السياسية والاجتماعية المصاحبة لعملية التحول الديمقراطي في تونس ومصر بعد الربيع العربى

ترجع أهمية دراسة ظاهرة التحول الديمقراطى فى دول الربيع العربى والإشكاليات التى تواجهها تلك الظاهرة إلى أن أدبيات التحول الديمقراطى اعتمدت فى الأساس على دراسة واستقراء تجارب التحول الديمقراطى وتحليلها واستنباط المناهج العلمية الخاصة بعملية التحول الديمقراطى، كما أن لكل موجة من موجات التحول الديمقراطى بل ولكل حالة خصوصيتها فغالبا ما تتباين أسباب وإشكاليات التحول الديمقراطى ونتائجه بالنسبة للدول التى مرت بالتحول الديمقراطى لذا فيجب دراسة كل حالة على حدا ومعرفة أسبابها وتحديد الإشكاليات الخاصة بها والحلول المناسبة لها وعدم الاكتفاء بما تم الوصول إليه.المشاكل الخاصة بكل مرحلة من مراحل عملية التحول الديمقراطى الواحدة تتغير تباعاً وفقاً للمؤثرات والعوامل المصاحبة والمحيطة بعملية التحول وبالأهداف التى تم تحقيقها فى المراحل التى سبقت تلك المرحلة وأيضاً النتائج المترتبة عليها .

المبحث الأول : التعديلات الدستورية المصاحبة لعملية التحول الديمقراطي في تونس بعد قيام الثورة التونسية.

المطلب الاول: الاستحقاق الدستورى لثورة 14 يناير 2011.

شهدت تونس انتخابات لاختيار المجلس التأسيسي المؤلَّف من217عضواً،في23 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وتركّزت الأنظار على عملية إعداد الدستور الجديد الموكَلة إلى المجلس المنتخب. وشكّلت تركيبة الحكومة الجديدة مؤشّراً أوّل عن المسار الذي ستسلكه هذه العملية. فقد اختار حزب النهضة، بعد فوزه بتسعين مقعداً من أصل 217 في المجلس التأسيسي، تشكيل "حكومة وحدة" وقدّم عروضاً إلى الأحزاب الأخرى بحسب النتائج التي حقّقتها في الانتخابات. قبِل حزبان كبيران، وهما المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتّل، بما عرضه عليهما النهضة. ويزعم حزب التكتّل الوسطي أنه قبِل العرض من أجل "المصلحة الوطنية" باعتبار أن حكومة الوحدة تملك حظوظاً أوفر لمواجهة التحدّيات الصعبة التي تطرحها المرحلة الانتقالية (وأكبرها، تشكيل حكومة قادرة على العمل)[1].

وتوصّل ائتلاف الأحزاب الثلاثة، والحاصل على أغلبية من المقاعد، تحديداً 139 مقعداً في المجلس التأسيسي، إلى اتفاق يُتوقَّع بموجبه أن يتولّى نائب رئيس النهضة، حمادي الجبالي، رئاسة الوزراء، فيما يتسلّم الناشط الحقوقي منصف المرزوقي الذي يرأس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، رئاسة البلاد .ويتولّى رئيس حزب التكتّل، مصطفى بن جعفر، رئاسة المجلس

1 - http://www.babnet.net.rttdetail-98676.asp

التأسيسي .وتُقدِّم التحالفات والتحالفات المضادّة في بداية مرحلة مابعد الانتخابات مؤشّراً عن الديناميكيات الجديدة التي ستظهر إلى الواجهة مع انطلاق النقاشات حول الدستور.

لقد انعقد المجلس التأسيسي يوم الأربعاء الواقع في السابع من كانون الأول/ديسمبر من العام 2011، لمناقشة ما وصفته الصحافة التونسية "دستوراً مصغّراً" وبدء عملية التصويت عليه. ويقصد بها، التشريعات المتعلّقة بالإجراءات والصلاحيات المؤسّساتيّة التي ستُطبَّق بانتظار إعداد دستور دائم والمصادقة عليه. ومن المواضيع الخلافية التي حُسِم النقاش فيها حتى الآن، الصلاحيات الجديدة للرئيس ورئيس الوزراء وتوازن القوى بينهما. فالمقترحات التي تقدّم بها حزب النهضة في البداية، جرّدت الرئاسة من أي سلطة حقيقية. لكن بعد المعارضة الشديدة التي أبدتها الأحزاب الأخرى (بما في ذلك الحزبان المنضويان في الائتلاف) والتي رفضت أن تكون "الرئاسة ضعيفة"، سوف يستعيد الرئيس العديد من الصلاحيات وإن كانت تبقى دون صلاحيات رئيس الوزراء، وهي: تحديد السياسة الخارجية لتونس بالتشاور مع رئيس الوزراء؛ وتعيين رئيس الحكومة؛ وتوقيع القوانين التي يقرّها المجلس التأسيسي وإبرامها؛ وقيادة القوات المسلّحة. كما وافق المجلس التأسيسي وسط أجواء مشحونة على الفصل السابع من مشروع القانون التأسيسي الذي ينص على أنه إذا طرأ "ظرف استثنائي" يمنع سريان السلطات ويجعل من المتعذر على المجلسي التأسيسي مواصلة عمله العادي، فله بأغلبية أعضائه، أن يصرح بتحقق ذلك الظرف ويفوض اختصاصه التشريعي أو جزءاً منه لرئيس المجلس الوطني التأسيسي ورئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ويمارس الرؤساء الثلاثة الاختصاص المفوّض إليهم عبر إصدار مراسيم بالتوافق بينهم. ودعا عدد من النواب رئيس اللجنة إلى رفع اللبس والغموض حول عبارة "ظرف استثنائي" وأشار اياد الدهماني من الحزب الديمقراطي التقدمي أن الغموض قد يؤدي الى ديكتاتورية جديدة. [1]

السمة الأخرى الهامّة في عمل المجلس التأسيسي، هي تحديد أهدافه الفعلية التي لاتزال مبهمة (ما عدا وضع مسوّدة الدستور). فنظراً إلى الفراغ التشريعي الذي تعاني منه البلاد بانتظار الانتخابات العامّة، سوف تتوسّع مهمّة المجلس مما يُتيح له القدرة على التصرّف مثل برلمان عادي، أي مناقشة موازنة العام 2012 وإقرارها، ومراجعة القوانين السابقة وإقرار قوانين جديدة، وكذلك استجواب الأعضاء السابقين والحاليين في الحكومة. ويبدو أعضاء المجلس التأسيسي، على أتم الاستعداد للاضطلاع بهذا الدور الجديد الذي من شأنه أن يحوّل المجلس إلى هيئة تشريعية كاملة الصلاحيات، لكن قد تؤدّي هذه الامتيازات الجديدة، في أفضل الأحوال، إلى التلهّي

1 - https://www.turess.com/tap/119003

عن إعداد مسوّدة الدستور، وفي أسوأ الأحوال، إلى خلافات اديولوجية تنطلق من مصالح فئوية وتتسرّب إلى الائتلافات المختلفة لدى انصرافها من جديد إلى المهمّة الأساسية، أي إعداد مسوّدة الدستور. وقد يحول ذلك دون أن يتمكّن المجلس من الانتهاء من وضع الدستور في غضون عام واحد بحسب المهلة التي حُدِّدَت لإنجازه، وبالتالي لن يتمكّن من تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية في موعدها. أمّا في الواقع، فتُحمّل الأحزاب المعارضة بدعم من الرأي العام، الائتلاف الأكبر في المجلس التأسيسي مسؤولية احترام هذا الالتزام الذي جرى الاتّفاق عليه قبل الانتخابات في إطار وثيقة "إعلان المسار الانتقالي". وقد صوّت يوم الأربعاء، 153 عضواً ضد اقتراح لتمديد تفويض المجلس أكثر من عام واحد (39 صوت مع الاقتراح، وامتنع الباقون عن التصويت) [1].

وفيما يتعلّق بمضمون الدستور، فسوف تواجه الائتلافات المختلفة السؤال الجوهري: أيّ نموذج عن تونس سيجسّد الدستور؟ تتباين الآراء حول مستقبل البلاد بين المحافظين – النهضة المتحالف مع المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتّل– واتحاد الأحزاب التقدّمية (أو بالأحرى "الأقل محافظة"، وهي الحزب الديمقراطي التقدّمي والقطب الديمقراطي الحداثي وحزب العمّال الشيوعي التونسي وآفاق تونس). فالمحافظون يؤيّدون مقاربة أكثر تحفظاً، وذلك من خلال خطاب مزدوج يتبنّون فيه القيم الإسلامية التقليدية مقرونةً بـ"مكاسب الحداثة" (إنما مع سيطرة الأولى على الثانية)، في حين يتطلّع الآخرون إلى بناء مستقبل قوامه قيم الانفتاح والحرّيات الشخصية. من هنا، سوف تكون هاتان المقاربتان المتعارضتان في صلب النقاش لدى محاولة إعداد مسوّدة الدستور، ولاسيما الفصول المتعلّقة بالحرّيات الفردية (المقاربة المحافظة في مواجهة المقاربة التقدّمية)، وفصل السلطات (تركيز السلطات في مقابل توزيع السلطات على ثلاثة فروع)، ودور الدولة (تدخّل الدولة في الميدان الخاص/الأخلاقي في مقابل الدولة كضامنة للحرّيات). لذا، هل يجوز أن يحسم منطق الأكثرية والأقلّية هذه الازدواجية؟ إذا أُخِذ بهذا المنطق، فقد يُثير اعتراض بعض شرائح المجتمع ولاسيما مؤيّدي التقدّميين الذين خسروا في الانتخابات. أم ينبغي على كل طرف في المشهد السياسي السعي إلى استيعاب الآخر والتوصّل إلى إجماع عملي يتشارك فيه الجميع؟ يقتضي ذلك من الأغلبية العمل على استيعاب الأقلية وإشراكها على مختلف الأصعدة، وذلك من خلال إقرار القوانين بالأغلبية الموصوفة أو تقاسم رئاسات اللجان المختلفة في المجلس

1- "دستور تونس لن يفسح المجال أمام الإيمان؛ قادة حركة النهضة يرفضون قوانين تفرض الدين"، العربية، 4 نوفمبر 2011، حركة النهضة في تونس تعارض الشريعة في الدستور"، رويترز، 26 مارس 2012.،الموقع :

http://.www.alarbiya.net/articles./2011/11/04/175488/html/

أيضا راجع :

http://.www.reuters.com/article/2012/03/26/us-tunisia-constitution-idUSBRE82P0E820120326

التأسيسي. وأيضاً يجب ألا يغيب عن بال أعضاء الأغلبية في المجلس التأسيسي، أنهم في صدد وضع دستور لجميع التونسيين وليس تطبيق برنامج تشريعي لأربع أو خمس سنوات[1].

ومن شأن الإعلام والمجتمع الأهلي والأحزاب السياسية غير الممثَّلة في المجلس التأسيسي– أن يؤدّوا دوراً في هذه العملية. حاليّاً، يجب مأسسة نموذج المشاركة الذي طبع الأشهر التسعة الأولى من المرحلة الانتقالية، حيث وُضِعت مجموعة من القوانين الجديدة التي تنظّم الأحزاب السياسية والإعلام والجمعيات الأهلية. ولا بد من إفساح المجال أمام أصحاب الخبرات كي يُقدِّموا المشورة اللازمة، والسماح للجمهور الأوسع بالمشاركة في هذه الآلية (طوال عملية إعداد الدستور وكذلك في المصادقة النهائية عليه) من أجل تعزيز الشعور لدى الناس بأنهم يمتلكون فعلاً هذه الوثيقة المهمة التي ستوجّه الحياة السياسية للتونسيين في العقود المقبلة. وما الاحتجاجات الراهنة أمام مبنى المجلس التأسيسي سوى دليل على توق الناس إلى المشاركة في هذه العملية.

المطلب الثاني: الاتفاقيات الدستورية.

الاتفاقية الدولية أوالمعاهدة (والمصطلحان أصبحا مترادفين) هي اتفاق مكتوب بين شخصين أو أكثر من الأشخاص الدولية من شأنه أن ينشئ حقوقاً والتزامات متبادلة في ظل القانون الدولي العام[2].

ويتضح من هذا التعريف ما يلي:

1. أن الاتفاقية أو المعاهدة: هي اتفاق يعبر عن التقاء إرادات موقعيها على أمرٍ ما، فهي ذات صفة تعاقدية الغرض منها إنشاء علاقة قانونية بين الأطراف المتعاقدة. لذلك تخرج عن وصف الاتفاقية الدولية أو المعاهدة الوثائق الدولية التالية:

1-1 المذكرة : هي وثيقة دبلوماسية تحتوي على خلاصة وقائع معينة مثارة بين دولتين أو بين دولة ومنظمة دولية أو ما شابه ذلك.

1-2 الاقتراح : هو وثيقة تتضمن إيجاباً أو عرضاً من دولة لأخرى.

1-3 الكتاب الشفوي : وهو وثيقة غير موقعة تتضمن خلاصة محادثات بشأن حادث معين أو ما شابه ذلك.

1- راجع مركز كارتر، "مركز كارتر يهنئ اللجنة التأسيسية في تونس على إنهاء مسودة الدستور وبحث صيانة حقوق الإنسان"، 12 يونيو 2013، http://www.tunisia/pr/news/org.cartercenter.html/061213

2 -https://www.arab-ency.com/ar/

1-4 المحضر : وهو السجل الرسمي لمحاضر اجتماعات مؤتمرٍ ما أو إجراءاته أو النتائج غير الرسمية التي توصل إليها الممثلون المجتمعون.

1-5 التسوية المؤقتة : وهو اتفاق مؤقت يُرغب في استبدال غيره به فيما بعد، باتفاق أكثر دقة ووضوحاً. وتعقد التسوية المؤقتة عندما لاتريد الدولتان الارتباط فوراً بالتزامات دائمة ومطلقة، والغرض منها معالجة الصعوبات الوقتية المستعجلة.

1-6 تبادل المذكرات : وهو أسلوب غير رسمي تحاول الدول بموجبه التعاون على إيجاد تفاهم بينها، أو الاعتراف ببعض الالتزامات الواجبة عليها.

1-7 التصريحات الوحيدة الطرف : هي بيانات تصدرها دولة من جانبها توضح فيها موقفاً معيناً من مسألة ما.

2. الاتفاقية أو المعاهدة هي اتفاق مكتوب: ولذا لاتعد الاتفاقات الشفوية ولاسيما ما يعرف باتفاقيات جنتلمان أو ما يسميه بعضهم «اتفاقيات الشرفاء» معاهدات بالمعنى الدقيق للمصطلح مع أن اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات المبرمة عام 1969 لم تنكر ما قد يكون لهذه الاتفاقات الشفوية من قيمة قانونية.

2-1 تصنيف الاتفاقيات الدولية:

تصنف الاتفاقيات الدولية أو المعاهدات بحسب شكلها وموضوعها وأطرافها. فالمعاهدة من حيث الشكل إما رسمية تتبع فيها إجراءات التفاوض والتوقيع والتصديق والإيداع، وإما بسيطة يتم في عقدها تجاوز بعض ما تقدم من إجراءات، كأن يكتفى بعد التفاوض بالتوقيع وتبادل وثائق هذا التوقيع. وهي من حيث الموضوع إما عَقْدية ومثال ذلك الاتفاقية الثقافية أو العسكرية أو الاقتصادية بين سورية والجزائر، وإما شارعة أي تنظم أموراً موضوعية تهمّ أكثر من دولتين مثال ذلك ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 واتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969. وهذه المعاهدات الشارعة قد تكون مفتوحة لجميع الدول، تصدق عليها أو تنضم إليها وقد تكون مغلقة أي مفتوحة لعدد محدد من الدول. وهي من حيث الأطراف ثنائية بين دولتين أو جماعية بين أكثر من ذلك.

2-2 انعقاد الاتفاقيات ونفاذها.

يشترط لكي تعد المعاهدة منعقدة بوجه صحيح أن تتم برضى موقعيها، وألا يتجاوز ممثلو الدولة الحدود المرسومة لهم، وألا تتعارض مع قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي العام، وأن يتم اعتمادها اعتماداً سليماً من قبل الدول الأطراف.

1. يجب انعقاد المعاهدة برضى موقعيها. وهذا يقتضي أن يكون أطراف المعاهدة ذوي أهلية للتعاقد وأن يكون رضاها سليماً خالياً منأيّ من عيوب الرضى، وهذا يعني:

أ. لكي يكون أطراف المعاهدة أهلاً للتعاقد يجب أن يكونوا إما دولاً مستقلة ذات سيادة كاملة، أو منظمات دولية معترفاً لها بالشخصية الحقوقية الدولية.

أما الدول ذات السيادة الناقصة كالدول الخاضعة للحماية التعاقدية مثل ليشتنشتاين فإن أهليتها للتعاقد تحدد بالصك القانوني المنشئ للحماية كنظام قانوني دولي معروف. وأما الولايات الداخلة في اتحاد فدرالي فالأصل أن لا شخصية قانونية دولية لها، بل إن شخصيتها هذه ذابت في شخصية الدولة الاتحادية ذاتها. لكن للأمر استثناءات، فبموجب تعديل الدستور السوفييتي الجاري في مطلع الأربعينات من القرن العشرين منحت الجمهوريات الداخلة في الاتحاد حق تبادل التمثيل الدبلوماسي وعقد المعاهدات بصورة مستقلة عن الدولة الاتحادية. كما سمح الدستور الأمريكي، بشروط معينة للولايات الأمريكية الحدودية، بإبرام معاهدات مع الدول المجاورة حول ترسيم الحدود. والأمر في كل الأحوال عائد للدستور الاتحادي الذي يمنح الولايات الأهلية الدولية للتعاقد أو يمنعها.

ب. يجب ألا يكون إبرام المعاهدة مشوباً بأحد عيوب الرضى وهي الغلط والغش والتدليس وإفساد ممثل الدولة أو إكراه ممثل الدولة والأهم من ذلك كله إكراه الدولة ذاتها. فقد وضعت اتفاقية فيينا لعام 1969 حداً للجدل الطويل حول مدى صحة المعاهدات التي تبرمها الدول وهي مكرهة كأن تكون دولة منهزمة في حرب، وذلك بالنص على عدم جواز الاعتداد برضى الدولة التي تبرم معاهدة عن طريق استخدام القوة أو التهديد بها على نحو يخالف مبادئ القانون الدولي التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة.

2. ويجب أن تعقد المعاهدة ضمن الحدود المرسومة للممثلين المفوضين عن الطرف الذي يمثلونه، وأي تجاوز للسلطة يرتكبه هؤلاء الممثلون يمكن أن يؤدي إلى بطلان المعاهدة، إلا إذا

أقرت السلطة المسؤولة في الطرف المعني هذا التجاوز وفق المبدأ المعروف «الإجازة اللاحقة كالوكالة السابقة». وتزود الدولة أو المنظمة الدولية ممثليها المفاوضين بوثيقة تسمى «وثيقة التفويض الكامل» . ولايجوز قبول من لايحمل مثل هذه الوثيقة ممثلين يعبرون عن رضى دولتهم أو منظمتهم، ويستثنى من حمل وثيقة التفويض في تمثيل الدول فئات خاصة من الناس مثل رئيس الدولة ورئيس الحكومة ووزير الخارجية في جميع الإجراءات الخاصة بعقد المعاهدات، كما يستثنى ممثلو الدولة المعتمدون لدى دولة أو مؤتمر أو منظمة فيما يخص الموافقة على صحة نص معاهدة أو إقرارها في بلد الاعتماد أو المؤتمر أو المنظمة بحسب الحال. وليس لدولة أن تتمسك بأن التعبير عن قبولها بالتزام معاهدة قد تم خلافاً لنص في قوانينها الداخلية يتعلق بالاختصاص بإبرام المعاهدات وأن تتخذه حجة لإبطال رضاها. ويستثنى من ذلك حالة الإخلال الواضح بأحكام قاعدة أساسية من قواعد القانون الداخلي وعلى الأخص دستور الدولة.

3. ويشترط كذلك ألا تكون المعاهدة متعارضة مع قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي وهي القواعد العامة التطبيق التي لايجوز الخروج عليها ولايمكن تغييرها إلا بقاعدة لاحقة من قواعد هذا القانون لها الصفة ذاتها، وهذا هو النظام العام الدولي. وعليه فلاتصح معاهدة تجيز القرصنة أو تستهدف العدوان أو تستهدف إبادة الجنس البشري أو امتهان حقوق الإنسان أو المساس بحق الشعوب في تقرير مصيرها.أما من حيث الإجراءات فإن عقد المعاهدة يمر بمراحل تبدأ بالمفاوضة وتتطلب توقيع الدول المتفاوضة عليها ولاتصبح نافذة إلا بعد إقرارها والتصديق عليها وفق الأصول الدستورية من الطرف المعني. فالإجراءات التقليدية لإبرام المعاهدة تقتضي دراسة ثانية ومتأنية تعبر الدولة أو المنظمة الدولية بنتيجتها عن رضاها النهائي بالتزام المعاهدة، وعندما تصبح الدولة أو المنظمة الدولية طرفاً في المعاهدة ويتم التعبير عن الرضى إما بالتصديق أو بالقبول أو بالموافقة أو بالانضمام، إذا كان الأمر يتعلق بمعاهدات مفتوحة، أو بتبادل وثائق التصديق، وفي جميع الأحوال يتعلق الأمر بأعمال استنسابية تنجز بحسب إجراءات يحددها القانون الدستوري لكل دولة بعد أن يكون مشروع المعاهدة قد اشترط الشكل اللازم، أي الإجراء التقليدي أو الإجراء المبسط.

استخدمت اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ما تقدم من مصطلحات لحصر العبارات التي قد تستخدمها الدساتير والأنظمة الأساسية للدول في وصف عملية ارتضاء الدولة التزام المعاهدة على المستوى الدولي. أما على المستوى الداخلي فالأمر متروك لدستور كل دولة وللنظام الأساسي للمنظمة الدولية. ففي حين يبرم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية المعاهدات التي تدخلها بلاده بموافقة مجلس الشيوخ ومشورته فقط، لابد من عرض المعاهدة على مجلس العموم في بريطانية إذا تضمنت عبئاً مالياً أو تضمنت تعديلاً للقانون البريطاني. أما في فرنسة فقد فرق الدستور بين

معاهدات يبرمها رئيس الجمهورية من دون حاجة إلى العودة لأي مرجع آخر، ومعاهدات لابد من مصادقة الجمعية الوطنية عليها، وكذا الحال في الجمهورية العربية السورية. ففي حين تنص المادة 104 من الدستور الدائم على أن يبرم رئيس الجمهورية المعاهدات والاتفاقيات الدولية ويلغيها وفقاً لأحكام الدستور، نصت الفقرة 5 من المادة 71 من هذا الدستور على أن يختص مجلس الشعب بإقرار المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تتعلق بحقوق السيادة، أو الاتفاقيات التي تمنح امتيازات للشركات أو المؤسسات الأجنبية، وكذلك المعاهدات والاتفاقيات التي تحمل خزانة الدولة نفقات غير واردة في موازنتها، أو التي تخالف أحكام القوانين النافذة، أو التي يتطلب نفاذها إصدار تشريع جديد. والتوفيق بين هذين النصين يعني أن رئيس الجمهورية هو الذي يبرم المعاهدات التي ترتبط بها سورية في كل حال، لكنه يحتاج قبل ذلك إلى إقرار مجلس الشعب فيما يتصل بما ورد ذكره من معاهدات في الفقرة 5 من المادة 71، أو أن الرئيس يبرم المعاهدة بمرسوم تشريعي يصدره ويعرض على مجلس الشعب لاعتماده.

ومع أنه لافرق في الحقوق والواجبات بين دولة التزمت المعاهدة بعملية تصديق وأخرى التزمتها بعملية انضمام، فإن الفقه القانوني يفرق بين الطريقتين، ففي التصديق، يلي الرضى بالمعاهدة التوقيع عليها، في حين إن الانضمام يصدر عن دولة لم توقع على النص في أثناء المفاوضات، ويدل أيضاً على موافقتها على النص وعلى رغبتها في التقيد بأحكام المعاهدة.وفي التعامل الغالب اليوم تكتمل عملية انعقاد المعاهدة ومن ثم نفاذها بتبادل وثائق التصديق أو إيداع وثائق الانضمام، وتبدأ المعاهدة بالنفاذ من تلك اللحظة و في التاريخ الذي يحدده نص المعاهدة، فتكون لها آثار دولية بين الأطراف المتعاقدة، والمثال على ذلك المادة 84 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات. فقد نصت على أنها تدخل حيز التنفيذ «في اليوم الثلاثين التالي لإيداع وثيقة التصديق أو الانضمام الخامسة والثلاثين وأنها تصبح نافذة لكل دولة تصدق عليها أو تنضم إليها بعد إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام الخامسة والثلاثين في اليوم الثلاثين التالي لإيداع وثائق التصديق أو الانضمام الخاصة بها».

أما تسجيل المعاهدات فالقصد منه جعلها علنية أي معروفة للجميع. وقد كان هذا أثراً من آثار الدبلوماسية المفتوحة التي سنّها الرئيس الأمريكي ويلسون عقب الحرب العالمية الأولى، ليضع بذلك حداً للدبلوماسية السرّية التي غلبت قبل الحرب. وعلى هذا جاء عهد عصبة الأمم بالنص على ضرورة تسجيل الدول للمعاهدات التي تعقدها لدى الأمانة العامة للعصبة تحت طائلة البطلان. ثم جاء ميثاق الأمم المتحدة لينص في المادة 102 على أنه لايجوز لأي طرف في معاهدة دولية أن يتمسك بهذه المعاهدة أمام أي فرع من فروع المنظمة بما فيها محكمة العدل الدولية، وقد أعدت الأمانة العامة للأمم المتحدة ترتيبات ملائمة لتسلم نصوص المعاهدات وتسجيلها، ونشرها بين

الدول جميعاً في مجموعات دورية تصدر باللغات الرسمية لهيئة الأمم. ومع هذا فالمعاهدات السرية مازالت معروفة في التعامل الدولي.

3-آثار الاتفاقية الدولية.

ينحصر أثر المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية، من حيث المبدأ، بين الأطراف المعنية بها وقد يكون لها آثار تتناول غير أطرافها، وهناك معاهدات ترتب آثاراً على الأفراد.

3-1 أثر الإتفاقيات على الدول الأطراف:

القاعدة العامة في هذا المجال هي أن العقد شريعة المتعاقدين، فعلى الأطراف المشتركة في معاهدة دخلت حيز النفاذ أن تلتزمها وأن تنفذها بحسن نيّة. وهكذا تصبح المعاهدة كالقانون الداخلي ملزمة لسلطات الدولة ويجب نشرها ليقوم القضاة بتطبيقها من تلقاء أنفسهم وترجيحها على القوانين الداخلية السابقة المعارضة لها. وكذلك إذا تعارضت القوانين اللاحقة ومعاهدة سابقة فيجب إعمال المعاهدة وإعطاؤها الأولوية على التشريع الداخلي تحت طائلة المسؤولية للدولة المخالفة.ومبدأ تفوق المعاهدة على النصوص التشريعية الداخلية منصوص عليه صراحة في دساتير بعض الدول كالدستور الأمريكي. في حين أن الفقه والاجتهاد استقرا عليه في دول أخرى. وباستثناء الكيان الصهيوني في فلسطين يمكن القول إنه ما من دولة من دول العالم إلا وتقضي دساتيرها أو قوانينها برجحان المعاهدات على أي نص قانوني داخلي باستثناء الدستور، وإن كانت بعض الدول، كفرنسا مثلاً، تشترط مبدأ المعاملة بالمثل من جانب الدول الموقعة على المعاهدة لترجيحها. وفي سورية لم تنص أي من الدساتير المتلاحقة على انتهاج مذهب معين في موضوع رجحان المعاهدة على القانون الوطني سواء سبق المعاهدة أم تبعها، غير أن القانون المدني السوري نص في المادة 25 على أن أحكام المواد السابقة، وهي تتعلق ببعض قواعد القانون الدولي الخاص، لاتسري إلا حيث لايوجد نص على خلاف ذلك في قانون خاص أو معاهدة دولية نافذة في سورية وهذا يعني غلبة المعاهدة على النص القانوني الداخلي. وقد أكدت اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات هذه القاعدة حين نصت في المادة 27 منها على أنه لايجوز للدولة أن تتذرع بنصوص قانونها الداخلي عندما تخفق في تنفيذ المعاهدة التي تنضم إليها. والجمهورية العربية السورية طرف في هذه المعاهدة الشارعة بموجب المرسوم التشريعي 184 لعام 1970. وبصدد أثر المعاهدة في أطرافها يثار موضوع التحفظات reservations والتحفظ كما عرفته معاهدة المعاهدات، هو إعلان من جانب واحد، أياً كانت صيغته أو تسميته، تعلنه الدولة عند توقيعها أو تصديقها أو انضمامها إلى معاهدة أو عند موافقتها عليها، وترغب من ورائه في استبعاد، أو تعديل، الأثر القانوني لنصوص معينة

في المعاهدة فيما يختص بتطبيقها على هذه الدولة. والمثال الواضح للتحفظات هو ما تدرجه جميع الدول العربية، عدا مصر بعد صلحها مع إسرائيل، في جميع المعاهدات الجماعية التي ترتبط بها من أن التزامها المعاهدة لايعني بحال من الأحوال الاعتراف بإسرائيل أو الدخول معها في معاملات مما قد تنص عليه أحكام تلك المعاهدة. والأصل أن التحفظ على نص أو أثر من نصوص معاهدة جماعية جائز، إلا في حالات ثلاث هي:

أ. إذا كان التحفظ محظوراً بنص في المعاهدة مثال ذلك ماورد في اتفاقية جامايكا لقانون البحار لعام 1982 من عدم جواز التحفظ على أي من بنودها.

ب . إذا أباحت المعاهدة أنواعاً معينة من التحفظات ليس منها التحفظ المرغوب فيه.

ج . إذا كان التحفظ مخالفاً لموضوع المعاهدة والغرض منها، وهذه الحالة الأخيرة استقرت في الفقه والاجتهاد الدوليين قبل أن تدرجها المادة 19 من معاهدة المعاهدات.

3-2 انقضاء الاتفاقية الدولية.

تنتهي المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية لأسباب شتى أهمها ما يلي:

3-2-1 تنفيذها: كما لو قضت المعاهدة بتبادل تجاري محدد وتم هذا التبادل.

3-2-2 انقضاء أجلها: كما لو نص في المعاهدة على سريانها مدة محددة ولم يجددها أطرافها.

3-2-3 اتفاق الأطراف على إلغائها: وفي هذا إقرار جديد بأن المعاهدة اتفاق يحمل رضى الطرف فمن له حق إنشاء الشيء له حق إلغائه.

3-2-4 الفسخ: ويكون نتيجة للإخلال الجوهري بأحكام المعاهدة، مما يخول أطرافها الآخرين التمسك بهذا الإخلال أساساً لإنهاء المعاهدة أو لإيقاف العمل بها كلياً أو جزئياً. ويكون الإخلال جوهرياً بموجب معاهدة المعاهدات فيما لايبيحه قانون المعاهدات، أو أخلّ بنص ضروري لتحقيق موضوع المعاهدة أو الغرض منها. ومن أهم الأمثلة على الإخلال الجوهري بالمعاهدة اشتراك بريطانية في العدوان الثلاثي على مصر العربية عام 1956 خلافاً لأحكام معاهدة الجلاء عن مصر لعام 1954 التي كان يحق لبريطانية بمقتضاها استخدام قواعدها العسكرية إذا تعرضت مصر أو أي بلد عربي أو تركية لعدوان خارجي وسارعت بريطانية للدفاع عن البلد المعتدى عليه. والإخلال هنا كان جوهرياً لأن بريطانية كانت أحد المعتدين على مصر بدل الدفاع عنها مما حمل مصر على إعلان إلغاء البنود الخاصة بالقواعد العسكرية في معاهدة الجلاء.

3-2-5 استحالة تنفيذ المعاهدة: كما لو كان للمعاهدة محل اختفى أو هلك أو تعطل، فإذا كانت الاستحالة مؤقتة توقف سريان المعاهدة في أثناء الاستحالة، ومن أمثلة ذلك توقف تنفيذ اتفاقية القسطنطينية حول الملاحة في قناة السويس لعام 1888 عند توقف الملاحة فيها جراء الاحتلال

الإسرائيلي لسيناء، وتعطيل الملاحة في القناة مرتين، مرة عام 1956 ومرة عام 1967 واستمر حتى عام 1975.

3-2-6 زوال الشخصية القانونية لإحدى الدول المتعاقدة: وذلك بانضمامها إلى دولة أخرى، ويستثنى من ذلك المعاهدات المتعلقة بالحدود الدولية وبالحقوق الارتفاقية لدول أخرى فتبقى سارية على الدولة الخلف.

3-2-7 التغير الجوهري في الظروف: فالمعاهدات تعقد تحت شرط ضمني مفاده بقاء الأمور على حالها. فإذا حصل تغير جوهري في الأحوال كان للدولة المعنية أن تطالب مطالبة مشروعة بإبطال المعاهدة أو تعديلها. ويشترط لاستناد الدولة على هذا البند شرطان متلازمان هما: أن يكون وجود الظروف، التي طرأت عليها تغيرات جوهرية، من العوامل الأساسية لارتضاء الأطراف التزام المعاهدة في الأصل. وأن يترتب على التغير تبديل جذري في نطاق الالتزامات التي لم تنفذ بعد طبقاً للمعاهدة. على أنه لايجوز الاستناد إلى شرط التغير الجوهري للظروف، وفق ما جاءت به «معاهدة المعاهدات»، في حالة المعاهدات المنشئة للحدود، أو إذا كان التغير الجوهري في الظروف ناتجاً عن إخلال الطرف المتمسك به.

3-2-8 ظهور قاعدة آمرة جديدة عامة التطبيق في القانون الدولي: إذ تعد المعاهدة باطلة ومنتهية إذا تعارضت مع قاعدة آمرة جديدة عامة التطبيق في القانون الدولي استقرت بعد نفاذها.

ونصت اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات على طرق ووسائل ودية لحل النزاعات الناجمة عن المعاهدات المدعى ببطلانها أو القابلة للإبطال وذلك بالتوفيق الإلزامي (وهو ملزم بداية وغير ملزم من حيث النتائج) والتحكيم الدولي والقضاء الدولي في حالات معينة هي حالات تعارض المعاهدة مع النظام العام الدولي (المادة 66).

المطلب الثالث:التعديلات الدستورية.

لقد وقع رؤساء تونس الثلاثة على دستور البلاد الجديد،بعد أن توافقت مختلف الأطراف السياسية عليه. وعلى ضوء هذا، قطعت تونس شوطًا آخر في مسار التأسيس لجمهورية ثانية يحلم بها التونسيون. بينما اتجهت معظم القراءات إلى تحليل وتفصيل النظام السياسي الذي نص عليه الدستور،والخوض في المسائل الأكثر إثارة للجدل، مثل "تحجير التكفير" و"حماية المقدسات"، بات من الضروري تقديم قراءة لأهم المبادئ التي وردت فيه، ومدى قدرتها على ضمان الانتقال إلى الديمقراطية.

وتضمن الدستور الجديد تضمّن تمييزاً بين فصوله باعتماد مبادئ فوق دستورية. والمبادئ فوق الدستورية هي أحكام قانونية غير قابلة للتغيير أو الحذف مهما طال الدستور من تعديلات. بالتمعن في الفصول التي صارت محكومة بهذا المبدأ، نلاحظ أنها في طليعة الدستور،وتتعلق بتعريف الدولة التونسية "دولة حرة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها"، والتأكيد على مدنيتها "تونس دولة مدنية، تقوم على المواطنة وإرادة الشعب، وعلوية القانون".بعد الجدل الطويل الذي ميّز المراحل الأولى من صياغة الدستور حول الشريعة واعتمادها مصدراً من مصادر التشريع، جاء الفصلان الأولان من الدستور الجديد ليقطعا بشكل كامل مع إمكانية الخلط بين الدين والدولة، أو التشكيك في مدنيتها.هذان الفصلان يضمنان عدم التراجع عن خيار المدنية مستقبلاً لأنهما محكومان بمبدأ يمنع تغييرهما بأي شكل من الأشكال. 1

وأكد الدستور الجديد على أن تضمن الدولة "العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والتوازن بين الجهات"، وفي ذلك وعي بأهم الأسباب التي أدت إلى اندلاع الثورة التونسية في ديسمبر 2010، وخاصة ضعف مؤشرات التنمية في المناطق الداخلية، وتفشي الفقر والبطالة فيها. وتبنى الدستور مبدأ "التمييز الإيجابي" بين المناطق، وفي ذلك تأكيد واضح على أن تسعى مخططات التنمية القادمة إلى إصلاح الفوارق الواضحة بين الجهات لتحقيق عدالة اجتماعية أشمل. وفي بعض فصوله الأخرى، ركز الدستور على ضرورة "دعم اللامركزية واعتمادها بكامل التراب الوطني" مع ضرورة ترشيد استغلال الثروات الطبيعية، وفي ذلك تأكيد على منح السلطات الجهوية والمحلية هامشاً من سلطة اتخاذ القرار. ولأن أغلب ثروات البلاد من الموارد الطبيعية موجودة في مناطق مهمشة، فإن التأكيد على مبدأ اللامركزية ربما يساهم في تسريع نموها. 2

تميز الباب الثاني من الدستور الجديد، باب الحقوق والحريات بالإسهاب في تعديد الحريات العامة والخاصة التي يجب أن تكون مكفولة لجميع التونسيين، منها حرية المعتقد والضمير والرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر،وتكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات،والحق في الاجتماع والتظاهر، والنفاذ إلى المعلومة... ونصّ الدستور على التزام الدولة "بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة" وضمان "تكافؤ الفرص" بينها وبين الرجل، و"إرساء مبدأ التناصف في المجالس المنتخبة"، وهي خطوة أخرى هامة نحو تكريس المساواة التامة بين الجنسين. وفي خضم الجدل الحاصل في تونس منذ وصول الإسلاميين إلى السلطة، حول إمكانية التراجع عن مكاسب المرأة التونسية، يُعتبر إقرار مبدأ التناصف تأكيداً قوياً من السلطة التشريعية على ضرورة تكريس حقوق المرأة بما يتيح لها

1 -https://ww.raseef22.com/politics/2014/02/07/

2 -http://www.parlement.ma/ar/

مساحة أكبر من مسؤولية القرار في جميع المناصب الوطنية، وفي ذلك أيضاً استمرار وتكريس لتجربة تونسية رائدة تعود بدايتها إلى دولة الاستقلال الوطني في أواخر خمسينات القرن الماضي.

كما أنشأ الدستور الجديد محكمة دستورية "تختص دون سواها بمراقبة دستورية مشاريع القوانين" لضمان تطابق النصوص الجنائية وغيرها من النصوص القانونية مع المبادئ العامة للدستور، وأكد بشكل واضح على أن "القضاء سلطة مستقلة تضمن إقامة العدل، وعلوية الدستور، وسيادة القانون"، وأن "القاضي مستقل لا سلطان عليه في قضائه لغير القانون". يُعبر هذا الحرص المتكرر على عدم المساس بالمبادئ التي وضعها الدستور وعدم التدخل في عمل القضاء على وعي لدى السلطة التشريعية بضرورة تكريس مفهوم دولة القانون، والاستفادة من تجربة الماضي بمنع تدخل السلطة التنفيذية في شؤون القضاء وتطويع مبادئ الدستور لمصالح شخصية وحزبية ضيقة. 1

وخُصص جزء هام من الدستور الجديد لإحداث خمس هيئات دستورية مستقلة، هي على التوالي هيئة الانتخابات، هيئة الاتصال السمعي البصري، هيئة حقوق الإنسان، هيئة التنمية المستدامة والأجيال القادمة، وهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. تسعى جميع هذه الهيئات إلى تعزيز العمل المستقل في المجالات المذكورة، وتتمتع"بالشخصية القانونية والاستقلالية الإدارية والمالية"، وتتكون من أعضاء "مستقلين محايدين من ذوي الكفاءة والنزاهة". سوف تساعد هذه الهيئات في تنظيم العمل في بعض المجالات الحساسة، وخاصة الانتخابات والإعلام، بما يحول دون تدخل السلطة التنفيذية فيها، وبما يكرس مبادئ الشفافية والديمقراطية.

ويلاحظ تعدد قراءات وتحاليل الدستور التونسي الجديد، وقد يوجد اختلاف بينها في تثمين النقاط الإيجابية فيه، ولكن لن يختلف إثنان في أن كل الإيجابيات التي يمكن رصدها تبقى حبراً على ورق ما لم تقترن بقوانين جديدة تعكس المبادئ المضمنة في الدستور، وبسياسات ديمقراطية تكرس احترام حقوق الإنسان .يلاحظ عند النظر إلى التجربة الدستورية في تونس، أن الدستور الجديد هو ثالث دستور في تاريخ البلاد، بعد دستور 1861 (أول تجربة دستورية في العالم العربي) ودستور 1959، وما جاء به من أحكام ريادية في مجال الأحوال الشخصية. هذا التعدد في النصوص الدستورية لم يق التونسيين شر الانقلاب على المبادئ السامية المضمنة فيها، ولم يمنع حكام البلاد من التعدي على القوانين. لذلك يعتبر إقرار الدستور الجديد مجرد خطوة في مسار طويل، يمرّ عبر ترجمتها إلى قوانين تفصيلية دقيقة وتحويلها إلى سياسات ديمقراطية ملموسة.

1 -https://.www.google.com.eg/search

المطلب الرابع: صياغة الدستور.

احتاج مشروع الدستور ليتم تبنيه إلى أصوات ثلثي أعضاء المجلس التأسيسي الـ217 أنهى المجلس الوطني التأسيسي التونسي السبت، وضع المشروع النهائي للدستور الجديد للبلاد المرتقب منذ أشهر عدة بعد الإطاحة بنظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي، وتعليق العمل بدستور 1959، بحسب ما أعلنت مصادر رسمية.

ووقع مصطفى بن جعفر، رئيس المجلس التأسيسي رئيس لجنة الصياغة، والحبيب خضر المقرر العام للدستور،المشروع النهائي للدستور أمام عدسات المصورين والصحافيين قبل أداء النشيد الوطني.وقالت وكالة تونس إفريقيا للأنباء (وات) الحكومية، إن بن جعفر أوضح في كلمة بالمناسبة أنه سيرفع مشروع الدستور والتقرير العام الخاص به قريباً إلى رئيسي الجمهورية المنصف المرزوقي والحكومة علي العريض "على أن يعرض بعد 15 يوماً أمام الجلسة العامة" للمجلس الوطني التأسيسي.وكان المجلس التأسيسي اعتمد في آذار/مارس جدولاً زمنياً غير ملزم يحدد فيه تاريخ 27نيسان/أبريل موعداً لتقديم مشروع الدستور على أن يتم تبنيه قبل 8 تموز/يوليو.

ومنذ بداية أعمال المجلس الوطني في 15شباط/فبراير 2012، تم وضع ثلاث مسودات للدستور التونسي الجديد في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2012وفي آذار/مارس 2013.وكانت الأحزاب السياسية الرئيسية في تونس التزمت بمدة عام واحد اعتباراً من تاريخ انتخاب المجلس التأسيسي في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2011 لصياغة مشروع الدستور الجديد الذي سيكون بديلاً من دستور 1959 الذي تم تعليق العمل به بعد الثورة ودخول البلاد في مرحلة انتقالية تديرها قوانين مؤقتة عمادها دستور صغير هو النظام المؤقت لإدارة أجهزة الدولة.غير أن أعمال المجلس التأسيسي تقدمت ببطء شديد بسبب غياب توافق، خصوصاً حول طبيعة النظام السياسي الجديد وصلاحيات رأسي السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، ويحتاج مشروع الدستور ليتم تبنيه إلى أصوات ثلثي أعضاء المجلس التأسيسي الـ217.وكانت المسودة الأخيرة لمشروع الدستور التي نشرت في نيسان/أبريل انتقدت بشدة من معارضين ورجال قانون اعتبر بعضهم أن النص غامض جداً، خصوصاً بشأن مكانة الدين وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة.ووعد رئيس الحكومة والقيادي في النهضة، علي العريض، بتبني الدستور الجديد وتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية قبل نهاية 2013 1.

1-دستور الجمهورية التونسية 2014

المطلب الخامس: الاستفتاء على الدستور.

إن القبول بمبدأ التعديل والحرص على تنظيم عملية التعديل ليست فقط أهم ضمانة للمحافظة على وجود الدستور وحياته، بل إن الأحكام المخصصة للتعديل هي التي تمكننا من معرفة الفكرة القانونية التي يقوم عليها الدستور والتصور للمجتمع المستقبلي الذي يسعى إلى تكريسه المؤسسون. وقد أولى مؤسسو دستور 27 جانفي 2014 اهتماما شديدا حتى لا نقول مبالغا فيه بباب تعديل الدستور إلى درجة أن طريقة التعديل والسلطة المشرفة عليه قد حددت منذ المسودة الأولى للدستور قبل الاتفاق على خصائص النظام السياسي وطبيعته في حين أنه من المفروض أن تحدد طرق التعديل على ضوء اختيارنا لطبيعة النظام السياسي الذي يكرسه الدستور.وكما حرصت السلطة التأسيسية الأصلية على الاهتمام بالتنصيص على التعديل وتنظيمه حرصت أيضا على إدراج الاستفتاء الدستوري، فالمسودات الثلاث التي صدرت عن اللجان التأسيسية سنة 2012 ومشروع الدستور المؤرخ في 1 جوان 2013 أكدت على الاستفتاء كإجراء للمصادقة على تعديل الدستور.1 فأدرجت المسودة الأولى الصادرة في شهر أوت 2012 طريقة واحدة للتعديل تقتصر على قراءة واحدة للمشروع من قبل المجلس النيابي للمرور مباشرة للاستفتاء بهدف إقرار مشروع التعديل.أما في مسودة أفريل 2013، فقد ميز الفصل 137 بين التعديلات التي تتعلق بأحكام في توطئة الدستور وفي المبادئ العامة أو في باب الحقوق والحريات والتعديلات الأخرى، فبالنسبة للأولى، يتم تعديل الدستور بموافقة ثلثي أعضاء مجلس نواب الشعب وبحصول المشروع على الأغلبية المطلقة بعد عرضه على الاستفتاء وأما بالنسبة للثانية فإن التعديل يتم بموافقة 3/2 أعضاء مجلس نواب الشعب فحسب ولم يجد المؤسسون داعيا للاستفتاء.

فيما بعد وقع التنصيص صلب مشروع الدستور المؤرخ في 1 جوان 2013 كما في النسخة النهائية للدستور على أن التعديل يتم في قراءة واحدة بموافقة ثلثي أعضاء مجلس نواب الشعب ومنح رئيس الجمهورية إمكانية عرض المشروع على الاستفتاء. إذا كان هناك ثبات من طرف المؤسسين على تكريس الاستفتاء الدستوري كإجراء للمصادقة على مشروع التعديل وذلك خلافا لموقف واضعي دستور اجوان 1959 الذين ولئن تعرضوا للاستفتاء في مشروع الدستور إلا أنهم استبعدوه وعوضوه بضرورة إجراء قراءتين لمشروع التعديل من قبل مجلس النواب.

المقصود بالاستفتاء.

1- يرى جورج بيردو أن اختيار السلطة التي تتولى تعديل الدستور وطريقة التعديل هي من أهم العوامل التي تساعدنا على تكييف نظام سياسي.

De tous les facteurs qui permettent de qualifier un régime, le choix de l'autorité révisionniste et le déroulement de la procédure doivent compter parmi les plus significatifs », G. BURDEAU, Traité de science politique, Tome IV, 1984.

الاستفتاء هو إجراء بمقتضاه يدعى المواطنون إلى التعبير عن رأيهم أو إراد قم بمقتضى تصويت شعبي حول مسألة اتخذها سلطة أخرى أو قد تتوخى إجراءها. استفتاء وطني، استفتاء محلي، استفتاء دستوري (للموافقة على نص الدستور أو على تعديله)، استفتاء تشريعي، استفتاء تعاهدي، استفتاء إداري، استفتاء إجباري أو اختياري، استفتاء استشاري أو تقريري، و تتعدد أنواع الاستفتاء وتختلف بحسب مجالها الجغرافي أو المادي وبحسب إلزاميتها وتأثيرها). وقد عرف الدستور الأول للجمهورية التونسية عديد أنواع الاستفتاء، ففي حين أهمل النص الأصلي لدستور اجوان 1959 كل أشكال الاستفتاء مخيرا الديمقراطية النيابية، أدرجت التعديلات الدستورية الاستفتاء التشريعي بالفصل 47 من الدستور والاستفتاء الاستشاري حول المسائل الهامة التي تتصل بالمصلحة العليا للبلاد، كما نص الفصل الثاني منه على اللجوء إلى الاستفتاء الوجوبي على المعاهدات المتعلقة بوحدة المغرب العربي والتي قد يترتب عنها تعديل للدستور"، كلها لم يقع اللجوء إليها1 .

كما نقح دستور 1 جوان 1959 بمقتضى تعديل 27 أكتوبر 1997 لإدراج الاستفتاء للمصادقة على مشاريع تعديل الدستور، الاستفتاء الوحيد الذي وقع اللجوء إليه من قبل الرئيس السابق سنة 2002 التعديل قرابة 40 فصلا من دستور 1 جوان 1959 وأدى إلى تشويه الدستور والحياد به عن وظيفته.

أما دستور 27 جانفي 2014 فقد عرف الاستفتاء حتى قبل صدوره إذ طرحت في فترة إعداد الدستور مسألة عرض مشروع الدستور على الشعب إلا أنها جوكت بالرفض الشديد خاصة من قبل خبراء القانون الدستوري في تونس الذين اعتبروا أن فشل الاستفتاء سيد خل البلاد التونسية في دوامة الانقلابات.

هذا الدستور ينصت اليوم على نوعين من الاستفتاء وهما الاستفتاء التشريعي الاختباري حول مشاريع القوانين المتعلقة بالموافقة على المعاهدات أو بالحريات وحقوق الإنسان أو بالأحوال الشخصية والاستفتاء الدستوري وهو استفتاء تصديقي اختياري حول مشروع تعديل الدستور . إذا ما الغاية من إدراج الاستفتاء كإجراء للمصادقة على مشروع تعديل الدستور، هل يمكن اعتبار الاستفتاء كما وقع التنصيص عليه ضمانة ضد التعديلات التي قد تمس بالدستور وبعلويته.

رأي عبد الفتاح عمر، أبو القانون الدستوري بتونس، أن "الأحكام الخاصة بالتعديل يجب أن تضمن التوازن بين الدستور من جهة والمعطيات الواقعية والتطلعات المستقبلية من جهة أخرى"

1- ينص الفصل 47 من دستور 1 جوان 1959 كما عدل بمقتضى القانون الدستوري المؤرخ في 27 أكتوبر 1997 على أنه "لرئيس الجمهورية أن يستفتي الشعب مباشرة في مشاريع القوانين ذات الأهمية الوطنية أو في المسائل الهامة التي تتصل بالمصلحة العليا للبلاد دون أن يكون كل ذلك مخالفا للدستور .وإذا أفضى الاستفتاء إلى المصادقة على المشروع فإن رئيس الجمهورية يصادره في أجل لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ الإعلان عن نتائجه.

. فعير التعديل يتفاعل الدستور مع المحيط وينفتح على المتغيرات التي تطرأ على الحياة السياسية والاجتماعية دون أن يؤدي ذلك إلى تشويهه وإخضاعه الأهواء الحكام وخدمة الظروف الطارئة. ويعتبر اللجوء إلى الاستفتاء كوسيلة للمصادقة على مشروع التعديل، مبدئيا، ضمانة ضد التعديلات الظرفية ووسيلة للاحتكام للشعب صاحب السيادة. فهل يضمن الاستفتاء الدستوري كما وقع إدراجه بدستور 2014 إضفاء مشروعية على مشاريع تعديل الدستور مع الحرص على تحصين الدستور من التعديلات الظرفية وغير المدروسة1.

للإجابة عن هذه الإشكالية سنرى في فكرة أولى مدى ضمان الاستفتاء الدستوري في حالة اللجوء إليه لحماية الدستور من التعديلات غير المدروسة (جزء أول) ثم في فكرة ثانية مدى تعبير الاستفتاء الدستوري عن تطلعات الشعب (جزء ثاني) .

الجزء الأول : الاستفتاء الدستوري إجراء إضافي لإقرار مشروع التعديل.

خلافا لدستور 1 جوان 1959 الذي نص على طريقتين مختلفتين لتعديل الدستور وهي الطريقة المحلسية والطريقة الاستفتائية، نص الفصل 144 من دستور 27 جانفي 2014 على طريقة واحدة للتعديل يمكن أن تنتهي بمصادقة مجلس نواب الشعب في قراءة واحدة للمشروع إن لم ير رئيس الجمهورية داعيا لعرض المشروع على الشعب، ولئن أسند الدستور الجديد للمحكمة الدستورية مهمة "مراقبة" مشاريع تعديل الدستور (ثانيا) إلا أنه قام من جهة أخرى بإضعاف دور مجلس تواب الشعب (أولا).

أولا : ضعف دور مجلس نواب الشعب:

تشمل إجراءات تعديل الدستور الإجراءات المتعلقة بإعداد مشروع التعديل والإجراءات المتعلقة بإقراره. ففيما يخص إعداد المشروع تنطلق الإجراءات بالمبادرة بالتعديل وقد أسند الفصل 144 من دستور 27 جانفي 2014 حق المبادرة بتعديل الدستور لرئيس الجمهورية والثلث أعضاء مجلس نواب الشعب وبذلك أقصى المبادرة الشعبية أي تدخل الشعب في مرحلة تصور المشروع خلافا للحل الذي كرسه الدستور السويسري وكذلك الإيطالي وهو نفس الخيار الذي كرسه دستور 1 جوان 1959.2

بعد إقرار حق كل من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في تقديم مشروع تعديل الدستور مبدئيا خيارا ايجابيا لأنه يسعى لتحقيق نوع من التوازن لا نجده على مستوى النظام السياسي رغم

1- ينص الفصل 82 من دستور 27 جانفي 2014 على أنه "لرئيس الجمهورية، استثنائيا، خلال أجل الرد، أن يقرر العرض على الاستفتاء مشاريع القوانين المتعلقة بالموافقة على المعاهدات، أو بالحريات وحقوق الإنسان، أو بالأحوال الشخصية، والمصادق عليها من قبل مجلس نواب الشعب. ويعتبر العرض على الاستفتاء تخليا عن حق الرد. وإذا أفضى الاستفتاء إلى قبول المشروع فإن رئيس الجمهورية يختمه ويأذن بنشره في أجل لا يتجاوز عشرة أيام من تاريخ الاعلان عن نتائج الاستفتاء ويضبط القانون الانتخابي صيغ إجراء الاستفتاء والإعلان عن نتائجه".

2- ينص الفصل 2 على أن "تونس دولة مدنية ، تقوم على المواطنة، وإرادة الشعب وعلوية القانون. لا يجوز تعديل هذا الفصل".

أن عدم التوازن على مستوى طبيعة النظام السياسي يؤول حتما إلى اختلال التوازن على مستوى السلط التي تتولى اقتراح التعديل. فما أحتكار رئيس الجمهورية في الواقع لحق اقتراح مشاريع التعديل في ظل دستور اجوان 1959 رغم تنصيص الدستور على حقي كلا السلطتين بالمبادرة بالتعديل إلا دليل على أن تطبيق أحكام الدستور هو رهين الإرادة السياسية وطبيعة التوازنات بين السلط .

ثم بعد أن تعرض المبادرة على المحكمة الدستورية للتثبت من عدم مساسها بما لا يجوز تعديله ، يعرض المشروع على مجلس نواب الشعب لينظر في مبدأ التعديل، فقد ورد بالفصل 144 فقرة أخيرة أن مجلس نواب الشعب يوافق بالأغلبية المطلقة على مبدأ التعديل وهنا تجدر الإشارة إلى أن القرار لا يتعلق بمضمون التعديل بل يعني عند اتخاذه أن المجلس لا يمانع في النظر في التعديل المزمع إدخاله على الدستور ، ولم ينظر بعد في محتواه مما يفترض قيام المجلس بتكليف من يقوم بدرس المشروع والتمعن فيه، إلا أن الفصل 144 وخلافا للفصل 77 من دستور 1 جوان 1959 أهمل التنصيص على لجنة خاصة تكون مهمتها دراسة ومناقشة مشروع التعديل ، كما وقع التخلي عن الآجال المطولة التي تسمح بمناقشة المشروع والتروي فيه وتعويض القراءة الثانية من قبل المجلس التشريعي بمنح رئيس الجمهورية خيار اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي.1

لذا كيف يمكن ضمان درس مشروع تعديل الدستور ومناقشته وإثرائه ومقارعة الحجج للوصول إلى صياغة مشتركة في غياب التنصيص على إجراءات مشددة وأغلبيتها معززة لإعداد المشروع والمصادقة عليه ثم هل يغني اللجوء إلى الاستفتاء بغاية إقرار مشروع التعديل عن درس المشروع والتروي فيه خاصة وأن الدستور السابق عانى من التعديلات العشوائية وغير المدروسة والمتناقضة أحيانا رغم تنصيصه على إجراءات مشددة لتعديلها. ثم إذا لم ير رئيس الجمهورية داعيا لعرض المشروع على الشعب هل تكفي قراءة واحدة من قبل مجلس نواب الشعب لضمان عدم صدور تعديلات تمس بالدستور ومبادئه كان من المفروض الإبقاء على اللجنة الخاصة التي ينتخب أعضاءها من بين أعضاء المجلس في كل مرة يعرض فيها مشروع تعديل الدستور، تقوم بإعداد تقرير للجلسة العامة حول المشروع مع توصية معللة بالمصادقة أو عدم المصادقة.

1- ينص الفصل 77 من دستور 1 جوان 1959 كما نقح بمقتضى تعديل 27 اكتوبر 1997 على أنه " ينظر مجلس النواب في التنقيح المزمع إدخاله بعد قرار منه بالأغلبية المطلقة وبعد تحديد موضوعه و درسمه من قبل لجنة خاصة. وفي حالة عدم اللجوء إلى الاستفتاء، تتم الموافقة على مشروع تنقيح الدستور من قبل مجلس النواب بأغلبية الثلاثين من الأعضاء في قراءتين تقع الثانية بعد ثلاثة أشهر على الأقل من الأولى. وعند اللجوء إلى الاستفتاء يعرض رئيس الجمهورية مشروع تنقيح الدستور على الشعب بعد موافقة مجلس النواب عليه في قراءة واحدة بالأغلبية المطلقة لأعضائه ."

هناك من بزر حذف اللجنة الخاصة بتعويضها بالمحكمة الدستورية، فهل تضمن المحكمة الدستورية عدم مرور تعديلات تمست بنص الدستور وروحه وهل أن الصلاحية التي أسندت إليها تمكنها من درس المشروع والتداول حول محتواه.

يدعو عدم التنصيص على لجنة تتولى دراسة مشروع التعديل والتخلي عن الآجال المطولة التي تسمح بمناقشة المشروع والتروي فيه وتعويض القراءة الثانية من قبل المجلس التشريعي يمنح رئيس الجمهورية خيار عرض المشروع على الشعب من عدمه للتساؤل عن غاية المؤسسين من التنصيص على إجراءات التعديل الدستور تختلف عن إجراءات المصادقة على مشاريع القوانين العادية. إذ وقع الاقتصار على قراءة واحدة لمشروع تعديل الدستور للمرور مباشرة للاستفتاء إن ارتأى رئيس الجمهورية ذلك وهي الطريقة الوحيدة التي نص عليها دستور 27 جانفي 2014 خلافا لما نص عليه دستور 1959 الذي جعل من الاستفتاء الدستوري إجراء اختياريا واستثنائيا يلجأ إليه رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس النواب عليه في قراءة واحدة بالأغلبية المطلقة لأعضائه في حين أبقى على الإجراء العادي للتعديل أي من طرف مجلس النواب إثر قراءتين بأغلبية 2 / 3 يفصل بينهما أجل 3 أشهر على الأقل.

إن الغاية من تشديد إجراءات التعديل هي ضمان درس مشروع تعديل الدستور ومناقشته وإثرائه عبر المداولة وتبادل الآراء والمقترحات والإقناع بالحجج للوصول إلى صياغة تقنع الجميع وتضمن حماية الدستور من التعديلات غير المدروسة؟ لكن هل يغني اللجوء إلى الاستفتاء بغاية إقرار مشروع التعديل (أي بغاية إكسابه الإلزامية) عن درس المشروع والتروي فيه من قبل مجلس نواب الشعب.1

ثاني : ازدواجية تدخل المحكمة الدستورية:

يحسب للدستور التونسي الجديد تكريسه لمحكمة دستورية تتولى رقابة دستورية القوانين. إذ بإنشائه للمحكمة الدستورية قطع دستور 2014 مع تحرية المحلس دستوري الذي كان يكتفي بالنظر في مشاريع القوانين التي يعرضها عليه رئيس الجمهورية دون سواه . كما يحسب للدستور الجديد أنه أسند للمحكمة الدستورية اختصاص مراقبة مشاريع التعديلات الدستورية اقتداء بالتجربة الألمانية والنمساوية والإيطالية . إذ ينص الفصل 144 من دستور 27 جانفي 2014 على أن "كل مبادرة لتعديل الدستور تعرض من قبل مجلس نواب الشعب على المحكمة الدستورية لإبداء الرأي في كونها لا تتعلق بما لا يجوز تعديله حسبما هو مقرر بهذا الدستور". من جهة أخرى،

1- خصص القسم الثاني من الباب الخامس الدستور 27 جانفي 2014 المتعلق بالسلطة القضائية للمحكمة الدستورية.

تنص الفصل 120 على أن المحكمة الدستورية تختص دون سواها بمراقبة دستورية مشاريع القوانين الدستورية التي يعرضها عليها رئيس مجلس نواب الشعب حسبما هو مقرر بالفصل 144 أو لمراقبة احترام إجراءات تعديل الدستور، إلا أننا نلاحظ من خلال هذين الفصلين أن الدستور يميز بين اختصاصين للمحكمة في مراقبة مشاريع تعديل الدستور:

1 –تراقب المحكمة الدستورية احترام إجراءات تعديل الدستور إذ ينص الفصل 42 من قانون المحكمة الدستورية على أنه يعرض رئيس مجلس نواب الشعب على المحكمة الدستورية مشاريع قوانين تعديل الدستور في أجل أقصاه ثلاثة أيام من تاريخ المصادقة عليها من قبل مجلس نواب الشعب لتتولى مراقبة دستورية إجراءات التعديل. ذلك يعني أن المحكمة تتولى مراقبة دستورية إجراءات التعديل بعد مصادقة المجلس وقبل أن يعرض مشروع التعديل على الاستفتاء إن قرر رئيس الجمهورية ذلك. في هذه الحالة تتخذ المحكمة قرارا باتا.

2– تنظر المحكمة في كون مبادرة التعديل لا تتعلق بما لا يجوز تعديله حسبما هو مقرر بالدستور أي الفصل الأول الذي ينص على أن تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها والعربية لغتها والجمهورية نظامها، والفصل الثاني الذي ينص على أن تونس دولة مدنية تقوم على المواطنة وإرادة الشعب وعلوية القانون وكذلك عدم التلبية مكتسبات حقوق الإنسان وحرياته المضمونة بالدستور وعدم النيل من عدد الدورات الرئاسية ومددها بالزيادة .

إلا أن الفصل 40 من قانون المحكمة الدستورية ينص على أن رئيس مجلس نواب الشعب يعرض "كل مبادرة لتعديل الدستور على المحكمة الدستورية في أجل أقصاه ثلاثة أيام من تاريخ ورود مبادرة التعديل على مكتب المجلس ويعلم رئيس مجلس نواب الشعب كلا من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بمبادرة التعديل" كما يضيف الفصل 41 من قانون المحكمة الدستورية أن "تبدي المحكمة الدستورية رأيها في مدى تعلق المبادرة بالأحكام التي حجر الدستور تعديلها في أجل أقصاه خمسة عشر يوما من تاريخ عرض مبادرة تعديل الدستور عليها ويتولى رئيس المحكمة الدستورية فورا إعلام رئيس مجلس نواب الشعب ورئيس الجمهورية ورئيس الحكومة برأي المحكمة1."

ولكن أسند الدستور للمحكمة الدستورية صلاحية النظر في مبادرات التعديل قبل المصادقة عليها من قبل مجلس نواب الشعب إلا أنها تكتفي فقط حسب نص الفصل 41 من قانون المحكمة الدستورية بإبداء رأي في كون مبادرة التعديل لا تتعلق بما لا يجوز تعديله من فصول ولا تقوم بمراقبة تلاؤم وتطايق مشروع تعديل الدستور مع المبادئ والقيم الدستورية التي ارتأى المؤسسون

1- عبد الفتاح عمر، الوجيز في القانون الدستوري، تونس، مركز الدراسات والبحوث والنشر، 1987، ص. 219.

حمايتها من تدخل السلطة التأسيسية الفرعية . كما يكتفي الفصل 41 من قانون المحكمة بالإشارة إلى أن رئيس المحكمة الدستورية يتولى فورا إعلام رئيس مجلس نواب الشعب ورئيس الجمهورية ورئيس الحكومة برأي المحكمة، في حين أنه بالنسبة لرقابة الإجراءات بين الفصل 42 من قانون المحكمة الدستورية أن المحكمة الدستورية تصدر قرارها وجوبا في أجل أقصاه 45 يوما من تاريخ تعهدها، وإذا قضت المحكمة بدستورية إجراءات التعديل فإنها تحيل المشروع إلى رئيس الجمهورية الذي يختمه أو يعرضه على الاستفتاء، أما إذا قضت بعدم دستورية إجراءات مشروع القانون الدستوري تتولى المحكمة في أجل أقصاه 7 أيام إحالته مصحوبا بقرارها على رئيس مجلس نواب الشعب، ويتولى مجلس نواب الشعب تصحيح إجراءات التعديل طبقا لقرار المحكمة الدستورية في أجل أقصاه ثلاثين يوما من تاريخ توصله بالقرار المذكور .

يعتبر إسناد صلاحية النظر في مبادرات التعديل للقاضي الدستوري مبدئيا حلا إيجابيا كنا قد طالبنا به منذ سنوات للحد من التعديلات غير المدروسة التي شوهت الدستور وأضرت بعلويته . لكن ما الجدوى من تدخل المحكمة للنظر في مبادرة التعديل قبل المصادقة عليها فقط واكتفائها بإبداء الرأي في كون مبادرة التعديل لا تتعلق بما لا يجوز تعديله من فصول ؟ و لم يقع التنصيص على أنه تعرض كل مبادرة بتعديل الدستور من قبل رئيس مجلس نواب الشعب على المحكمة الدستورية لتنظر في مدى تطابقها وتلاؤمها مع المبادئ التي ارتأت السلطة التأسيسية الأصلية حمايتها من تدخل السلطة التأسيسية الفرعية على غرار مدنية الدولة ومكتسبات حقوق الإنسان وحرياته ومبدأ التداول على السلطة التي ضمنت بالدستور إثر تقاشات مطولة وأخذ ورد بين نواب المجلس التأسيسي والمجتمع المدني التونسي انتهت بإجماع على إيلائها مرتبة متميزة بالدستور، خاصة وأن الفصول التي أريد حمايتها من تدخل السلطة التأسيسية الفرعية تطرح إشكالات عدة في تأويل محتواها.1 ويكفي الإشارة إلى مثال الفصل الأول من الدستور الذي ينص على أن "تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها والعربية لغتها والجمهورية نظامها" والذي اعتبرت الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية القوانين أنه ينص على أن تونس دولة دينها الإسلام في

1- يقول الرئيس بورقيبة في خطابه أمام المجلس القومي التأسيسي يوم 1 جوان 1959:

"نريد أن نصارحكم من الآن بأن ما جاء في هذه الوثيقة ما هو إلا نتيجة عمل بشري يتأثر بما يعيش فيه من جو وملابسات وبالتاريخ الذي يمر به، ورغم أننا وفرنا فيها أكبر ما يمكن من أسباب الدوام والبقاء، فليس في استطاعتنا أن نضمن عدم تغييرها لأننا لا نتحكم في توقيف مفعول الفكر البشري الذي يتبدل ويتغير بتغير الظروف والأحوال لمسايرة العقول، لأن الزمان لا يتغير وإنما يتغير الشعور والعواطف والأفكار، ولا شيء يقف في وجه العقل البشري وإلا لأسأنا الأعظم ما منحه الله للإنسان وهو العقل الذي يتميز به الإنسان عن التوائم... ومن الواجب أن ينسجم الدستور دائما مع العقول التي هي معبار تقدم الشعوب "

حين أن المقصود من "الإسلام دينها" هو أن الإسلام دين تونس وجزء من هوية الشعب التونسي. الفصل الأول من دستور 2014 هو نفسه الفصل الأول من دستور 1 جوان 1959 وقع الإبقاء عليه كما هو من طرف مؤسسي دستور 2014 مما يفرض العودة إلى الأعمال التحضيرية الدستور 1 جوان 1959 للبحث عن إرادة مؤسسيه.

فقد اعتبرت الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين في قرار متعلق بمشروع قانون البنوك والمؤسسات المالية المؤرخ في 2 جويلية 2016 "أن أحكام الدستور لما كانت قائمة على مبدأ الانسجام فإن ذلك ينفي أي تعارض بين الفصلين الأول والثاني من الدستور ذلك أن التنصيص على أن تونس دولة دينها الإسلام لا يعني بالضرورة أن تونس ليست دولة مدنية" ، في حين أن الإقرار بمدنية الدولة التي تعني أن السيادة للشعب وحده يعبر عنها عبر قوانين وضعية ولا وجود الإرادة خارجية مهما كان نوعها أو مصدرها تعلو إرادته ونسب دين للدولة أمران لا يجتمعان. فالفصل الثاني الذي ينص على أن " تونس دولة مدنية، تقوم على المواطنة وإرادة الشعب وعلوية القانون" فرضه المجتمع المدني وبعض مكونات المجتمع السياسي ليؤكدوا حقيقة كرها القانون التونسي منذ الاستقلال وهي انفراد مؤسسة الدولة بوضع القواعد القانونية الملزمة والقطع مع التشريع عبر نخبة من المجتهدين والفقهاء وبذلك ارتهان الإرادة الشعبية وإفراغ المواطنة والقانون من محتواهما.

يبدو أن عمل المحكمة الدستورية لن يكون يسيرا في فرض احترام القيم الدستورية وحماية الدستور من التعديلات الموجهة، ولتقوم بمثل هذه المهمة يتعين عليها أولا فرض استقلاليتها والنأي بنفسها عن سيطرة الأحزاب حتى تتمكن من التصدي للتعديلات التي يمكن أن تتنافى وفلسفة الدستور وفكرة التأسيس التي هي أساس البناء الديمقراطي وديدته وتنحو منحى المحكمة الألمانية والإيطالية التي تمكنت من التصدي للتعديلات التي لا تحترم القيم والمبادئ الدستورية التي ارتأت السلطة المؤسسة حمايتها.

المثير للانتباه هنا هو توقيت عرض المبادرة، فالمحكمة تنظر في المشروع قبل أن ينظر فيه مجلس نواب الشعب أي قبل أن ينظر المجلس في مبدأ التعديل، مما يعني أن مشاريع التعديل لا تتمتع بالحماية ضد التغييرات والإضافات التي قد يتم إدخالها أثناء الجلسة العامة، فيمكن أن تصدر المحكمة رأيا يقضي بعدم تعلق المبادرة بالأحكام التي حجر الدستور تعديلها لكن أثناء مداولات التواب تلحق بالمشروع أحكام جديدة من شأنها المساس بمبادئ الدستور، كما أن الدستور لا ينص على أن مشاريع التعديل التي يقرر رئيس الجمهورية عرضها على الاستفتاء تعرض ثانية على المحكمة الدستورية. إذا تبقى المسألة بيد رئيس الجمهورية الذي يقرر وحده وجاهة عرض مشروع التعديل على الشعب.

الاستفتاء التصديقي (referendum de ratification) ومنع تسرب تعديلات تضرب الدستور ومبادئه

الجزء الثاني :الاستفتاء الدستوري خيار لإضفاء المشروعية على مشروع التعديل.

ينص الفصل 144 من الدستور على أنه يتم تعديل الدستور بموافقة 3/2 أعضاء مجلس نواب الشعب، ويمكن لرئيس الجمهورية بعد موافقة أعضاء المجلس أن يعرض التعديل على الاستفتاء ويتم قبوله في هذه الحالة بأغلبية المقترعين. فخلافا الدستور اجوان 1959 الذي اشترط للمرور للاستفتاء مصادقة مجلس النواب بالأغلبية المطلقة على مشروع التعديل، أعطى دستور 27 جانفي 2014 الرئيس الجمهورية إمكانية تحاوز مصادقة مجلس نواب الشعب (أولا) لإعطاء الكلمة الأخيرة للشعب (ثانيا).

أولا : الاستفتاء خيار بيد رئيس الجمهورية:

يمنح الفصل 144 من دستور 27 جانفي 2014 الرئيس الجمهورية في أجل الحتم إمكانية عرض مشروع تعديل الدستور بعد أن صادق عليه مجلس نواب الشعب على الاستفتاء الشعبي، هذه الحالة المنصوص عليها بالفصل 144 تختلف عن الاستفتاء الدستوري كما ورد بدستور 1 جوان 1959 المنقح بمقتضى تعديل 27 أكتوبر 1997 إذ ميز دستور 1959 بين طريقتين لإقرار المشروع الطريقة المجلسية والطريقة الاستفتائية. فطريقة التعديل المجلسي تعني عرض المشروع على الجلسة العامة للمجلس التشريعي وذلك بعد دراسته من طرف اللجنة الخاصة للمصادقة عليه بأغلبية الثلثين في قراءتين تفصل بينهما ثلاثة أشهر. أما الطريقة الاستفتائية فهي طريقة تسمح لرئيس الجمهورية بعرض مشاريع تنقيح الدستور على الشعب بعد أن يكون مجلس نواب الشعب قد قبل بمبدأ التعديل و بعد درس مشروع التعديل من قبل اللجنة الخاصة وبعد أن يكون المجلس قد صادق بأغلبية مطلقة على المشروع في قراءة واحدة، إلا أن اختيار اللجوء إلى الاستفتاء في ظل دستور 1 جوان 1959 يجب أن يسبق شروع البرلمان في المصادقة على المشروع أي أن رئيس الجمهورية ملزم بعرض مشروع التعديل على مجلس النواب لدرسمه في مناسبة وحيدة حتى يعرضه على الشعب، يعني ذلك أن قراءة المشروع من قبل مجلس النواب هي شرط للمرور للاستفتاء.1

إلا أن الطريقة الجديدة التي نص عليها الدستور التونسي الجديد تمنح لرئيس الجمهورية إمكانية عرض المشروع الذي سبق أن صادق عليه مجلس نواب الشعب على الاستفتاء يعني ذلك

1-- أقر المشروع الأولي الدستور 1 جوان 1959 المؤرخ في 30 جانفي 1958 الاستفتاء (الفصلين 110-111) إلا أن المجلس القومي التأسيسي تراجع عنه يعاد نقاش مطول حول ضرورة إدراج الاستفتاء بالدستور من عدمها، فقد نص الفصل 110: " لا يمكن إدخال أي تنقيح على هذا الدستور إلا إذا تمت الموافقة عليه بأغلبية 3 / 2 أعضاء مجلس الأمة كما نص الفصل 111: " لا يكون تنقيح الدستور ماضيا إلا بعد مصادقة الشعب عليه بطريقة الاستفتاء ".

أن قرار رئيس الجمهورية في عرض مشروع التعديل على الاستفتاء الشعبي يتخذه بعد مصادقة مجلس نواب الشعب عليه وعلى ضوء ما أفضت إليه المصادقة، فهي ليست طريقة موازية بل إمكانية منحت لرئيس الجمهورية لتجاوز مصادقة مجلس نواب الشعب وعرض المشروع على الاستفتاء، وهنا يمكن تصور افتراضين:

حالة أن يكون مشروع التعديل قد عرض على المحكمة الدستورية في مرة أولى للنظر في عدم مساس المشروع بما لا يجوز تعديله وفي مرة ثانية للتثبت من احترام إجراءات التعديل ثم يقرر رئيس الجمهورية عرضه على الاستفتاء

حالة أن يكون المشروع لرئيس الجمهورية وبعد أن يمر في مناسبتين على المحكمة الدستورية ويصادق عليه مجلس نواب الشعب يرتئي عرضه على الشعب.

حالة أن تكون التعديلات التي وقع إضافتها من قبل النواب من شأنها المساس بمبادئ الدستور التي ارتأت السلطة التأسيسية الأصلية حمايتها هنا المحكمة لا يمكنها حسب الدستور التدخل ثانية للنظر في المشروع مهما يكن من أمر فإن إفراد رئيس الجمهورية بهذه الإمكانية يأتي في إطار تصور معين لهذه المؤسسة في دستور 2014 فخلافا لما توحي به طبيعة النظام السياسي من ميل إلى تدعيم صلاحيات رئيس الحكومة على حساب صلاحيات رئيس الجمهورية وإرادة القطع مع ماض يسيطر فيه رئيس الجمهورية على المؤسسات، نلاحظ من خلال قراءة شاملة لفصول الدستور احتكار رئيس الجمهورية لصلاحيات استثنائية وخطيرة تجعل منه في الظروف الاستثنائية سلطة فوق السلط."

ثانيا : إعطاء الكلمة الفصل للشعب:

من الطبيعي أن يسعى دستور الثورة أن يعطي الكلمة الفصل للشعب وأن يدعم تدخله في عملية سن القوانين سواء الدستورية أو التشريعية، خاصة وأن الديمقراطية التمثيلية تشهد أزمة ثقة أمام تنامي دور الأحزاب واتساع الهوة بين النواب و ناخبيهم إلا أن الاستفتاء التصديقي يقيد تدخل الشعب فهو مطالب بالتصويت بنعم أم لا على المشروع المعروض أمامه كما أن الاستفتاء يمكن أن يتحول إلى وسيلة للحيلولة دون التعديلات التي تهدف للارتقاء بالحقوق والحريات وهذا ما توحي به أيضا طبيعة الاستفتاء التشريعي المنصوص عليه بالفصل 82 من دستور 27 جانفي 1.2014 إذ نص الفصل 82 من الدستور الجديد على أنه لرئيس الجمهورية خلال أجل الرد من تجاوز مصادقة مجلس نواب الشعب وعرض مشروع قانون في مجالات محددة وهي مجال حقوق الإنسان

1- ينص الفصل 82 من الدستور على أنه "لرئيس الجمهورية، استثنائيا، خلال أجل الرد، أن يقرر العرض على الاستفتاء مشاريع القوانين المتعلقة بالموافقة على المعاهدات، أو بالحريات وحقوق الإنسان، أو بالأحوال الشخصية، والمصادق عليها من قبل نواب الشعب".

أو الأحوال الشخصية أو المتعلقة بالمصادقة على المعاهدات على الشعب بعاد انقضاء أجال الطعن بعدم الدستورية دون حصوله أو من تاريخ صدور قرار بالدستورية من لدن المحكمة الدستورية أو الإحالة الوجوبية لمشروع القانون إلى رئيس الجمهورية، هذه الإمكانية تخول لرئيس الجمهورية أن يعرض بعد انقضاء أجال الطعن بالدستورية مشروع قانون في مجال حقوق الإنسان أو الأحوال الشخصية أو متعلق بالمصادقة على المعاهدات الذي سبق أن صادق عليها مجلس نواب الشعب ونظرت فيها المحكمة الدستورية على الاستفتاء الشعبي . يطرح السؤال حول حصر مجال الاستفتاء التشريعي في هذه المجالات بالذات، علما وأن الاستفتاء سواء كان الدستوري أو التشريعي لا يجب أن يشمل الحقوق والحريات التي يجب أن تؤطر بقوانين خضعت لنقاشات مطولة وتداول ممثلي الشعب بعد أن يقع النقاش فيها من طرف مكونات المجتمع المدني خارج أسوار المجلس حتى يقع استبطانها من طرف الجميع.

يوحي الغموض الذي يكتسي الفصول المتعلقة بالاستفتاء بنوعيه بنية استعمال هذه الآلية للتفصي من واجب احترام مبادئ كرسها دستور 27 جانفي 2014 على غرار مبدأ المساواة، خاصة وأن دستور 27 جانفي ورد خاليا من التنصيص على مرادف للفصل 3 من دستور 1959 الذي كان ينص على أن "الشعب صاحب السيادة يباشرها على الوجه الذي يضبطه هذا الدستور"، إذ ينص الفصل 3 جديد على أن "الشعب هو صاحب السيادة ومصدر السلطات، يمارسها بواسطة ممثليه المنتخبين أو عبر الاستفتاء" دون ذكر شرط احترام الدستور صراحة، كما أن الدستور الجديد، وخلافا الدستور 1 جوان1959، لا يفرض عرض مشاريع القوانين الاستفتائية على المحكمة الدستورية1. فإذا أخذنا بعين الاعتبار الفصل 146 من الدستور الذي ينص على أن أحكام الدستور تفسر ويؤول بعضها البعض كوحدة منسجمة، هل تفهم أن قرار المحكمة الدستورية "الملزم لجميع السلطات" على معنى الفصل 121، في صورة صدوره، لا يمنع رئيس الجمهورية من تجاوز قرار المحكمة الدستورية وإرادة مجلس نواب الشعب الذي سبق أن صادق على المشروع ليعرضه على الشعب "مصدر السلطات" ثم إذا افترضنا أن الشعب رفض مشروع تعديل الدستور بعد أن صادق عليه المجلس ألا يؤدي ذلك إلى المساس بمصداقية المجلس وخلق أزمة داخل النظام السياسي.

يخشى أن يتحول الاستفتاء، في صورة اللجوء إليه، إلى غطاء لمشاريع بعيدة كل البعد عن الديمقراطية من شأنها أن تقوض مبادئ الدستور خاصة وأن الفصل الثالث من المسودة ينص

1- منح دستور 27 جانفي 2014 الرئيس الجمهورية صلاحية اتخاذ المراسيم في حالة حل مجلس نواب الشعب وذلك بالتوافق مع رئيس الحكومة كما منحه صلاحية اتخاذ التدابير الاستثنائية في حالة خطر داهم مهدد لكيان الوطن أو أمن البلاد واستقلالها (الفصل 80) كما منحه سلطة تقديرية واسعة في اختيار رئيس الحكومة عند الفشل في تكوين الحكومة الأولى وأعطاه صلاحية أكبر لإثارة المسؤولية السياسية للحكومة (الفصل 99).

على أن الشعب صاحب السيادة ومصدر السلطات ولا يقيده في ممارسة السيادة باحترام الدستور .

لا يعدو الاستفتاء بأصنافه أن يكون إلا إجراء للمصادقة على القوانين، لا يمنحها مرتبة فوق دستورية. كما أن الاستفتاء، وإن كان في جوهره تقنية ديمقراطية ترتقي بالشعوب إلى أعلى درجات الإنسانية، فإن نجاعته مرتبطة بطريقة استعماله، و بالغاية من استعماله، وبالمناخ الاجتماعي والسياسي وبالثقافة السياسية للشعوب، هذا بالإضافة إلى أن التجربة التونسية برهنت على أن الاستفتاء لا يعكس ضرورة إرادة الشعب، بل يمكن أن يتحول إلى وسيلة لإعطاء غطاء من المشروعية على مشاريع تضرب سيادة الشعب ودعائم الدولة . لذلك يبرز الدور الجوهري الذي يجب أن يلعبه المجتمع المدني في توعية التونسيين وهيئة الذهنيات وإخراج النقاشات من جدران الغرف المغلقة إلى العموم حتى يتم تدارك النقائص الواردة بالنصوص باعتباره أهم مكسب من مكاسب الثورة التونسية، فالمجتمع المدني كما قال أحد جهابذة القانون الدستوري والعلوم السياسية هو الملاذ الذي تنشأ، تنتشر وتتواجه فيه القيم التي تتبناها في الأخير السلطة السياسية ، وهو العين الحارسة على مبادئ الدستور.

المبحث الثاني :التعديلات الدستورية المصاحبة لعملية التحول الديمقراطي في مصر بعد قيام الثورة المصرية.

الأزمة الدستورية التي شهدتها مصر بعد ثورة 25 يناير/كانون ثاني 2011م ليست جديدة، فمنذ تأسيس دولة مصر الحديثة في عهد محمد علي باشا (17 مايو/أيار سنة 1805م– 2اغسطس/آب 1849م) لم تحكم دولة مصر بواسطة دستور مدني.في بداية ثورة 25 يناير 2011م تم إقصاء الرئيس السابق محمد حسني مبارك عن الحكم، وتولى إدارة المرحلة الانتقالية "المجلس العسكري"، وبعد مباشر المجلس العسكري مهامه قام بتشكيل لجنة للقيام ببعض التعديلات الدستورية، وعرضت هذه التعديلات على الشعب في استفتاء (19 مارس/آذار 2011م)، وكانت النتيجة موافقة الشعب المصري على هذه التعديلات بنسبة تفوق 77.2%، وعليه اصدر المجلس الدستوري أول إعلان دستور بعد ثورة 25 يناير وشمل هذا الإعلان الدستوري المؤقت 63مادة. علماً أن المجلس العسكري أضاف للإعلان الدستوري بعض المواد التي لم تكن ضمن المواد المستفتى عليها.وحين استلام "المجلس العسكري" إدارة الأوضاع الانتقالية في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011م، دخلت مصر في احتدام وصدام سياسي بين الأحزاب والنخب عبر منابر إعلامية متعددة، مفاده أن البعض كان يطالب بوضع دستور لمصر قبل إجراء انتخابات تشمل المؤسسات السيادية في الدولة، والبعض الآخر كان يطالب بإجراء تعديلات دستورية لحين الانتهاء من إنجاز

الانتخاباتالرئاسية والبرلمانية التي تتيح انتقال السلطة من "المجلس العسكري" إلى المؤسسات المدنية المنتخبة1.

أضحى الدستور المصري قبل ثورة 25 يناير لعبة في يد صانع سياسات البلاد ويعتد في مواده فقط عند الحاجة، بحيث نتج عن ذلك تداخل بين السلطات والصلاحيات، مما أسهم في زيادة قبضة السلطة التنفيذية ممثلة بالرئيس والحكومة والمحافظين3، كما إن بعض مواد الدستور المصري الذي تم وضعه عام 1971م أسهمت في إرباك سياسي وأسهمت في زيادة صلاحيات الرئيس بعد إصدار قرار ينص على إعلان حالة الطوارئ التي تم تطبيقها طوال سنوات حكم الرئيس السابق محمد حسني مبارك، إضافة إلى أن بعض المواد المربكة للحياة السياسية تم تعديلها في عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات، وتم إجراء مثل هذه التعديلات بعيداً عن استشارة الشعب والقوى والأحزاب. أيضا كانت الدساتير المصرية المعمول بها قبل ثورة 25 يناير تحتاج لان تتناسب مع روح العصر ومتطلباته، وان تلبي حاجة شرائح الشعب المصري.تم وضع أكثر من دستور لمصر طوال تاريخها الحديث وهذا نتاج تحولات سياسية عدة عايشتها مصر طوال القرن العشرين الماضي، وأن كثرة الدساتير يعد مأخذاً على الحياة الدستورية المصرية، فكان الاصوب تعديل الدستور المصري كل فترة زمنية بعيدا عن إلغاء العمل بالدستور القديم ووضع دستور جديد، وإن التعديلات يجب أن تكون للمواد التي تصبح غير ملائمة لحاجة المجتمع ومقتضياته.

ووقعت الثورة المصرية في مسألة صياغة الدستور في نفس الخطأ الذي يؤخذ على ثورة عام 1952م، وما جاء بعد ذلك من إلغاء العمل بدستور 1923م، وكان الأنسب إعادة تعديل بعض مواده، كذلك تكرر نفس المأخذ في دستور عام 1971م، بحيث تم إلغاء الدستور ووضع دستور جديد، وعليه كان الأولى أن تقوم لجنة صياغة الدستور المصري بعد ثورة 25 يناير باعتماد بعض مواد دستور عام 1971م وإلغاء وتعديل بعض المواد وإضافة مواد جديدة.إن الاستفتاء على التعديلات الدستورية كان خطوة صحيحة في طريق الثورة4، رغم أنها أسهمت في تعزيز الانقسام بين مؤيد ومعارض للتعديلات الدستورية، وعيله تم تقسيم مواقف المواطنين والقوى والأحزاب إلى تيار مؤيد للتعديل الدستور وتيار معارض لتلك التعديلات الدستورية، وكانت المؤسسة العسكرية هي المستفيد الوحيد من هذا الانقسام أو الأزمة بين فرقاء الثورة حول مواد الدستور.كان من ضمن متطلبات المشهد وضع تعديلات دستورية والاستفتاء عليها، لان المرحلة الانتقالية تقتضي أن يتم الاعتماد على دستور مؤقت بحيث يحدد خطوات عمل المؤسسات السيادية، وعليه طلب من العسكر أن يدير المؤسسة التنفيذية والتشريعية في البلاد لحين وضع دستور وانتخاب رئيس مدني

1-أهم التعديلات المقترحة من "لجنة الخبراء" على دستور 2012 المعطل موقع أصوات مصرية - دخول في 4 سبتمبر 2013 نسخة محفوظة 14 سبتمبر 2014 على موقع Wayback Machine.

يمثل السلطة التنفيذية، وبرلمان يمثل السلطة التشريعية يشرف على تشكيل لجنة صياغة الدستور المصري الجديد، وإن اكتمال مراحل التحول الديمقراطي يقضي بضرورة تسليم المجلس العسكري السلطة إلى يد المؤسسات السيادية المنتخبة، وذلك وفق جدول زمني تم إقراره تحت الضغط الشعبي في ميادين التحرير. 1 مارس " المجلس العسكري " سلطاته أثناء المرحلة الانتقالية بشكل احترافي رغم انه وقع في بعض الأخطاء التي كانت تثير غضب الشارع والثوار بين الفينة والأخرى، وهناك من يرى بأن هذه المراحل خطط لها المجلس العسكري بشكل جيد بحيث يستفيد منها لصالحه في أقرب وقت، لان الإعلانات الدستورية التي كان يقرها المجلس العسكري لم تكن تريح بعض القوى الثورية وبعض الأحزاب، وكان أولها وثيقة الدكتور علي السلمي التي وصفها الثوار بالوثيقة الفوق دستورية، وإن عدم الارتياح الذي عبر عنه الثوار هو أمر طبيعي لان التجربة العسكريةفي مصر منذ سنوات لم تكن تجربة تتناسب مع طموحات الشعب المصري، وإن مؤسسة العسكر ومنظومة قوانينه كان تحكم مصر منذ عصر دولة المماليك التي هي بالمناسبة دولة عسكر وجند بامتياز، وان البعض ربما يرجع حكم العسكر في مصر إلى عصور أقدم من ذلك بكثير.

إن مشكلة الدستور من التحديات التي كانت ملازمة لأحداث الثورة، لان هناك اعتقاد غير صحيح مفاده أن من يكتب الدستور يجعل من نصوصه أدوات تخدم بقاءه في السلطة، ويسهم في صياغة ملامح مصر الجديدة، لذلك كان الخلاف حول الدستور محتدماً منذ الإعلان عن وثيقة الدكتور علي السلمي التي تم رفضها من أغالبية قطاعات المجتمع المصري وقواه الفاعلة، وعليه حدث احتدام وجدل بين القوى الرئيسة والتيارات الفكرية7، ذلك أن هناك قوى رئيسة في مصر بعد الثورة أهمها الأحزاب الإسلامية التي حصلت على غالبية مقاعد البرلمان من جهة والقوى التي أطلقت على نفسها التيار الثالث وأيضا هناك "المجلس العسكري" الذي احتضن الثورة بشكل احترافي وقاد مصر طوال الفترة الانتقالية، وتولى سلطة التشريع لحين الانتهاء من معضلة تعطيل عمل البرلمان من خلال إجراء انتخابات برلمانية جديدة تلغي برلمان الثورة المنتخب، على اعتبار إن انتخاب البرلمان تم بطريقة غير دستورية.

يعد "المجلس العسكري" أحد اللاعبين في المجال السياسي المصري، وكان يطمح أن يكون له حيزاً مريحاً بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، بحيث يبذل جهد لوضع مواد في الدستور الجديد تضمن للجيش استقلالاً في أموره الإدارية والمالية، ولكي تحدث تلك المواد وغيرها إرباكاً بين صفوف الثور وتزعزع وحدتهم.كانت بعض قوى التيار الليبرالي في مصر بعد الثورة منقسمة على نفسها، إن بعض هذه القوى دخلت في تحالف مع جماعة الإخوان أطلق عليه "التحالف

1-"لجنة الخمسين" لتعديل دستور 2012 المعطل ....أسماء الأعضاء والجهات التي يمثلونها موقع أصوات مصرية - دخول في 4 سبتمبر 2013 نسخة محفوظة 03 ديسمبر 2013 على موقع Wayback Machine.

الديمقراطي"9. وبعضها الآخر أكثر تعصباً من الاسلامين في الموقفها من بقايا النظام السابق وفي الموقف من دولة الاحتلالالإسرائيلي. كما أن البعض الآخر من القوى الليبرالية على علاقة جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وترتبط معها بروابط فكرية ومادية، وكان يتم هذا الترابط من خلال مؤسسات وجمعيات ومنابر إعلامية ينفق عليها ملايين الدولارات، بحث دار نقاش كبير حول الجمعيات الأمريكية في مصر وتم توجيه اتهامات إلى سعد الدين إبراهيم ومايكل منير... وغيرهما1. إنهذا الانقسام في "التيار العلماني" من حيث المواقف ناهيك عن الانقسام من حيث الأفكار والايدولوجيا.إن هذا الانقسام كان له نتائج سلبية وانعكاسات على المشهد المصري بعد الثورة. ورغم تعدد تلك الأحزاب إلا أنها لم تستطع الحصول على نسبة متواضعة من مقاعد البرلمان المصري لذلك انتهجت طريق الشغب السياسي، بحيث كانت دوماً تسهم في تقديم طعون ضد شرعية اللجان التأسيسية ومجلس الشعب والشورى المنتخبين وكانت تسعى إلى التشكيك في قانونية انتخاب الرئيس الدكتور محمد مرسي، إن هذه القوى لم تستطع أن تؤسس لنفسها تحالف معارض واضح وقوي ينافس "التيار الإسلامي" داخل قبة البرلمان.وظيفة تشريع القوانين وتعديل الدستور مهمة تقع على عاتق البرلمان على اعتبار أنه السلطة التشريعية في الدولة، وذلك لا يعني إلغاء حقوق الأقلية وتأصيل انفراد الأغلبية البرلمانية، وكان يجب على تيار الأغلبية المتمثل بقوى إسلامية ومدنية متنوعة أن يشرك القطاعات الوطنية على اختلاف مسمياتها بشكل أوسع وأفضل لان يد واحدة لن تستطيع أن تصفق، وكان يجب أن يتم الاستعانة بالكفاءات ومراكز القوى وأصحاب الاختصاص والمؤسسات المنتخبة والهيئات السيادية أثناء صياغة الدستور. وان يتم عرض الدستور على استفتاء شعبي2.

لقد تردد كثيراً مصطلح دكتاتورية الأقلية، وتعود جذوره إلى عصر الثورة الفرنسية بحيث كانت الأحزاب الصغيرة تحاول فرض سياستها على الأغلبية البرلمانية بعد خلع الملك لويس السادس عشر. وهذه التسمية كانت تطلق أيضاً على نظام الحكم في فرنسا قبل الثورة بحيث كانت أغلبية الشعب التي يبلغ نسبتها 92% من المواطنين لا تتمتع سوى بصوت واحد في مجلس طبقات الأمة، وكانت طبقة النبلاء ورجال الدين تشكل نسبتها 2% من المواطنين وتتمتع بصوتان، ولها الحق بالحكم والسلطة. 3

1- قنديل، محمود، وقاعود، علاء، **اعرف حقوقك الانتخابية** (انتخابات ما بعد ثورة 25 يناير 2011"، المنظمة العربية لحقوق الإنسان 2011م.

2- الفقي، عماد، الدستور.. الحالة المصرية، أسئلة وإجابات في ضوء الدساتير المقارنة، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، (د.ط)، (د.د)عام 2012م.

3- حوار مع المستشار ماهر سامي يوسف عضو لجنة تعديلات الدستور والدكتور جمال عبد الجواد مدير مركز الأهرام للدراسات، نقاش حول التعديلات الدستورية، برنامج بلدنا المصري، 16مارس، اذار2011م، .
http://.www.youtube.com/watch?v=iFPjLgZoSz

إن مصر قبل الثورة كانت تحكم من قبل الرئيس السابق محمد حسني مبارك وبعض رجال المال والإعلام وباقي الشعب لا يمارس حقه الإنساني في اختيار ممثليه في مجلس الشعب بحرية مطلقة. لكن بعد نجاح الثورة استطاع هذا الشعب أن يمارس حقه الانتخابي عبر انتخاب ممثليه في مجلس الشعب والشورى من خلال انتخابات يشهد لها بالنزاهة، شارك فيها أكثر من 60% من الناخبين في مصر. إن الأحزاب الصغيرة في مصر والتي لم تستطع الحصول إلا علىالقليل من المقاعد البرلمانية وبعضها خرج خالي اليدين لا يريحها استقرار الأوضاع في مصر لأنها الطرف الأقل نصيباً. ولم تصل هذه الأحزاب إلى مستوى النضج من حيث التجربة والأهداف، ذلك أن الصحيح في العملية الديمقراطية هو التنافس بهدف الإعداد لدورة انتخابية جديد، بعيداً عن استخدام الميادين ووسائل الإعلام في التخوين وتهيج الشارع ضد الأغلبية المنتخبة، وليس من الصواب قطع الطريق على مراحل التحول الديمقراطي من حيث تشكيل برلمان موازي ومحاولة فرض آراء الأقلية على الأغلبية في تشكيل لجنة الدستور1.

جدل حول لجنة صياغة الدستور:

منذ إقرار التعديلات الدستورية في مارس2011م تم الاتفاق بين القوى والأحزاب الفاعلة حول طبيعة خطوات المرحلة الانتقالية، وتم تحديد موعد تشكيل لجنة صياغة الدستور بحيث يتم تشكيلها بعد إتمام الانتخابات البرلمانية.14منذ الانتهاء من الانتخابات البرلمانية إلى هذا اليوم الذي يمثل بداية شهر يونيو/حزيران2012م قام البرلمان المصري بتشكيل لجنة لصياغة الدستور المصري وتم إصدار حكم قضائي بحلها بحجة عدم قانونية تشكيل عضويتها، على اعتبار أن عضوية تلك اللجنة تتكون من بعض أعضاء البرلمان، وعليه قام البرلمان بتأسيس لجنة تأسيسية ثانية لصياغة الدستور2.

المطلب الأول: الوثائق المتعاقبة في الدولة المصرية.

تعد دار الكتب والوثائق القومية ذاكرة مصر التاريخية وحافظتها, ومجمع أسرارها وخزانتها, كانت طيلة عام حكم الإخوان النحس, الذي تولوا فيه مقاليد الأمور في مصر, في مرمي النيران,

1- بلال، احمد، " **الإعلان الدستوري**: للمجلس العسكري الاعتراض على الدستور"، في: المصري اليوم، 18يونيو/2012م، http://.www.almasryalyoum.com/node/928331

2- مباشر مع أيمن نور، تعليقه على موقف الأحزاب من التحالف الديمقراطي،التحرير مباشر،3يناير/كانون ثاني 2011م، فضائية التحرير https://.www.youtube.com/watch?v=tfwElklWWo0

وفي دائرة الخطر, توجه إليها سهام الإتلاف والإحراق المتعمد,وتحاك ضدها المؤامرات بليل, والتنفيذ في وضح النهار.

وفي ظل الانشغال بالصراعات السياسية, والمعارك الحزبية, والمشاحنات الانتخابية, لم ينتبه أحد إلي الجريمة الكبري, والمصيبة العظمي, التي حاول الإخوان أن يقترفوها بحق هذا البلد المظلوم أهله, ألا وهي جريمة العبث بالمخطوطات والوثائق القومية والوطنية،لاسيما تلك المتعلقة بحدود مصر كدولة, حيث أرادوا أن يتلاعبوا في حدود هذا البلد– ولم يجدوا إلي ذلك سبيلا, وخاب مسعاهم– وكذلك تلك المتعلقة بتاريخ الإخوان, الذي أرادوا أن يطمسوه. عن هذا الجانب الذي غفل عنه الكثيرون, ولم ينتبه إليه الباحثون, ولم يعره المحللون أدني اهتمام, كان هذا التحقيقبداية, أنشئت دار الوثائق بالقاهرة عام1828, وهي أقدم دور الأرشيف في العالم, كما أن لها تاريخاً طويلا يرجع إلي بدايات القرن التاسع عشر, حيث أنشأ محمد علي أول مكان لحفظ السجلات الرسمية للدولة بالقلعة, وقد أطلق عليها آنذاك الدفتر خانة. وكان هدفها جمع نتاج أنشطة أجهزة الدولة وحفظه, والتي صارت بمضي الوقت تراثاً قومياً. ومع قيام ثورة يوليو1952, لم تعد محفوظات عابدين تحقق ما ينشده رجال الثورة, خاصة فيما يخص أسرة محمد علي, التي كانت موضوعاً رئيسياً في محفوظات قصر عابدين, وبات من الضروري إعادة كتابة تاريخ هذه الأسرة. فكان هذا هو الدافع من وراء إنشاء دار الوثائق القومية, حيث أنشئت بموجب القانون356 لسنة1954, والتي حدد القانون وظيفتها في جمع وحفظ الوثائق. ثم انتقلت دار الوثائق من قصر عابدين إلي مبني خصص لها بالقلعة بالقاهرة في عام.1969 وفي عام1990, نقلت دار الوثائق إلي موقعها الحالي بكورنيش النيل, ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم176 لسنة1993 بشأن إنشاء هيئة مستقلة تضم دار الكتب والوثائق القومية, وفصلهما عن الهيئة المصرية العامة للكتاب. وعلي وجه الإجمال, تعد دار الوثائق القومية واحدة من أهم دور الأرشيف في العالم لاحتوائها علي كم هائل من المصادر الوثائقية, حيث إن مصر كانت دوما دولة محورية لهذا, فقد انعكس ذلك علي محتويات الدار التي تضم وثائق باللغات العربية, والتركية, والإنجليزية, والفرنسية, والألمانية, فضلا عن عدد من الوثائق باللغة الأمهرية, وهذه المجموعات تغطي الفترة من العصور الفاطمية والأيوبية, والمملوكية, مرورا بالعصر العثماني, وصولا إلي القرنين التاسع عشر والعشرين1.

يقول الدكتور زين عبد الهادي, رئيس دار الكتب والوثائق القومية الأسبق إن الخوف علي الوثائق الوطنية يمتد بعمر ثورة52 وحتي الآن, فالقضية االكبري, من وجهة نظري, أن التاريخ المصري المعاصر لم يكتب من الوثائق, وإنما لها انطباعات شخصية من الجرائد والمجلات, وأنا أعني هنا التاريخ الذي يدرس في المدارس, فهو يمتلئ بالافتراءات, والحشو, والمغالطات, نحن لا

1 - www.darelkotob.gov.eg/manuscript_dep.aspx

نكتب التاريخ من الوثائق, ويبدو أنها آفة قديمة تعود لأيام الملك رمسيسويضيف د. زين أن الخوف في الحكومات السابقة في العهد الماضي كان من الإهمال، والتسيب, وعدم سيادة القانون والفوضي بوجه عام في مؤسسات الدولة نتيجة لضعف التمويل، وزيادة الأيدي العاملة, وعدم وجود قوانين حاكمة لعمل المؤسسات الحكومية, وسقوطها غالبا في مستنقع الفوضي والإهمال المتعمد، أما الآن, فإن الأمر يختلف قليلا بأن كثيرا من الوثائق تمثل السياق التاريخي لجماعة الإخوان المسلمين, وبالتالي فإن وقوعها في أيدي مسئولين يمثلونهم يعني أن هناك قدرا من الخطر قد تتعرض له هذه الوثائق في الإطار النظري1.

وعن عدد هذه الوثائق بالتحديد, ونوعيتها, ومن أي جهات تأتي هذه الوثائق للدار, قال د. زين إنه لا يمكن الإجابة عن هذا السؤال بشكل حتي تقريبي, لأن الهيئة تملك عشرات الملايين من الوثائق, هذه الوثائق لم تفهرس بأكملها ولم توضع علي قاعدة بيانات, حتي يمكن إحصاؤها, ولم تؤخذ منها نسخ رقمية. وفي الوقت نفسه, فإن الوثائق تشتت أماكن وجودها داخل الدولة وداخل المؤسسات الحكومية, وحتي قصور الرئاسة نفسها, ففي قصر عابدين وثائق, وفي دار المحفوظات العمومية وثائق, وفي الوزارات المعنية وثائق, وفي الجهات السيادية وثائق, وأعني بالجهات السيادية رئاسة الجمهورية, ومجلس الوزراء, والمخابرات وغيرها من الجهات السيادية داخل الدولة.

ولفت د. زين إلي أمر مهم وخطير, ألا وهو أنه لو استمر حكم الإخوان بعد30 يونيو إلي الآن لكانت وثائق محاكمات الجماعة, وقرار مجلس الثورة علي حد علمي- بحل الجماعة, وحدود الأرض المصرية, ووثائق اليهود والأوقاف, وهي تحتوي الكثير, كلها الآن بين أيدي قيادات الإخوانوأشار إلي أن99% من الوثائق ليست موجودة علي قواعد بيانات لأسباب متعددة, كما أنها ليست مصنفة حسب درجة السرية, وهذا ما دفعني إلي محاولة استصدار قانون الوثائق في أثناء الفترة التي خدمت بها كرئيس للهيئة, ولكن لم يحدث2. وفي الوقت نفسه, فإن العاملين هناك سيقفون بالمرصاد لأي محاولة, كما أن هناك كثيرا من العاملين في المؤسسات السيادية لهم علاقة بالوثائق بشكل أو بآخر. ومع ذلك, فإن هناك احتمالا لواحد في المائة لتعرض هذه الوثائق لأي شكل من أشكال التلاعب يدعني أوجه ندائي لجميع المسئولين بالحذر والمتابعة المستمرة لما يحدث في دار الوثائقوعن نوعية الوثائق التي تتعلق بالإخوان المسلمين بالتحديد, ولماذا يكونون حريصين علي إخفائها, أوضح د. زين أن الجماعة طوردت كثيرا, وحقق معها, واعتقل كثير من أفرادها, وحكم علي بعضهم بالإعدام, والسجن وغير ذلك, وسجلت ضدهم الكثير من الأدلة التي تدينهم. وبغض النظر عن حقيقتها أو عدم حقيقتها, فإنهم يريدون بالتأكيد إخفاء كل ذلك, فدار الوثائق

1- صلاح غراب: **المخطوطات والوثائق القومية** 2013م2http://.www.ahram.org.eg/NewsPrint/246262.aspx

2- المخطوطات-والوثائق-القومية-ذاكرة-مصر-بين-محاولات http://www.ahram.org.eg/

وغيرها بها مثل هذه الوثائق, ومن المؤكد أن الجماعة تبحث في الحصول علي هذه الوثائق بأي شكلوعن الوثائق الأخري التي ليس لها علاقة بالإخوان, وتخص الأمن القومي المصري بشكل عام, حيث إن هناك وثائق لها علاقة بالحدود, وحلايب وشلاتين, وأخري عن قناة السويس, وثالثة عن يهود مصر, أكد د. زين أن هذه مقتنيات دار الوثائق وغيرها, وأي دار وثائق في العالم ستجد بيانات الوثائق بها علي الإنترنت, لكنها ستعطيك أيضا درجة سرية هذه الوثيقة, وهذا نظام غير معمول به في مصر, وبالتالي فإن معرفة ما لدي مصر من وثائق أمر غامض حتي علي الموجودين بدار الوثائق. وكما قلت إن أقل من1% فقط من هذه الوثائق هو المفهرس, والمتاح, أما الباقي, فيضم كل شيء عن مصر وعن تاريخها منذ مئات السنوات, وهو موزع علي أكثر من مؤسسة, وهذه الأنواع من الوثائق لا توجد فقط بدار الوثائق, نظرا لظروفها المالية, والبيئية السيئة, وإنما توجد أيضا لدي الجهات السياديةويحذر د. زين من أن تكون بعض هذه الوثائق نسخا وحيدة داخل دار الوثائق, أو أن تطولها يد العبث والتلاعب, فقوة مصر الناعمة ليست في ثقافتها فقط, وإنما في تاريخها من الوثائق الذي أهملناه طويلاً وكثيراً1.

وعن النظام الأمني الذي تتبعه الدار لحماية وثائقنا القومية, وهل هناك أرشفة إلكترونية لوثائقنا, وهل هناك نسخ منها في أماكن أخري حتي نضمن عدم ضياعها وتبديدها في حالة الإحراق المتعمد مثلا, أشار د. زين إلي أن هناك نظاماً أمنياً عالي الجودة وحديثا داخل الهيئة, وهو يراعي كل الأبعاد الأمنية, وتم تركيبه في الأعوام الأخيرة, والأرشفة الإلكترونية لم تصل إلا لنحو 1% فقط من الوثائق وربما أقل كثيرا. أما مسألة النسخ, فإن مؤسسة الأمن القومي المصري– وهي مؤسسة علي درجة عالية من الكفاءة, والمهنية, والاستخدام العلمي والتكنولوجي– فلديها نسخ من كل وثيقة ذات علاقة بمصر, كالحدود, والقضايا السياسية الداخلية والخارجية, وكل ما يتعلق بالأمن القومي المصري ،ويري د. زين أن الحل الآن لإنقاذ داري الكتب والوثائق القومية هو إبعاد من تبقي من الإخوان عن الهيئة, وسرعة إصدار دار الوثائق, ومضاعفة ميزانيتها, وتدريب العمالة التي لم تحصل علي تدريب علي أعمال الفهرسة, والتصوير الرقمي, ونبدأ من اليوم الحفاظ علي هوية مصر التاريخية. وعدا ذلك, فإن كل ما يحدث عبث واستهانة بتاريخ المصريين.

وتضيف الدكتورة أمنية عامر, مدرس الوثائق والأرشيف بكلية الآداب بجامعة القاهرة, أن موضوع الحفاظ علي وثائق مصر القومية, بعيدا عن توجهات نظام الحكم, يحتاج إلي حوارات, وندوات,ووقت طويل لمناقشته, إذ من المتعارف عليه أن وثائق الدولة هي ذاكرتها وتاريخها المكتوب(وفي ذلك إشارة إلي أن هناك أنواعا أخري غير تقليدية تمثل مصدرا لكتابة التاريخ, ليس هنا مجال الحديث عنها الآن), فأغلب دول العالم تكون تبعية المكان, الذي يضم وثائق الدولة التي تحفظ حفظا دائما,

1 -http://www.ahram.org.eg/

إما لمؤسسة الرئاسة, أو رئاسة الوزراء, لما لها من أهمية وقيمة لأبناء الوطن وللدولة علي حد سواء, والأمر مختلف في بلادنا العربية التي تملك أرشيفا وطنيا. وأضافت د. أمنية أننا في مصر, علي وجه التخصيص, نري أن معاقبة أي موظف تكون بنقله إلي الأرشيف, وهذا أمر للأسف الشديد ترسخ بشدة في الأذهان, في حين أن العكس هو الصحيح, فالأرشيف في أي مؤسسة أو كيان إداري حكومي أو خاص– هو بمثابة القاعدة والأساس لها, بمعني أن أي معلومة تتعلق بهذا الكيان الإداري, يطلبها أي قائم بالعمل في أي من مستويات الإدارة من العليا إلي التنفيذية, لا بد أن يرجع فيها إلي الأرشيف الذي تحفظ فيه كل الأوراق الرسمية التي خرجت من ذلك الكيان, أو وردت إليه في أثناء القيام بأعماله. والأمر في الأرشيف الوطني أكثر أهمية, لأن الوثائق في هذه الحالة تكون وثائق دولة. ولفتت د. أمنية إلي أنه توجد في مصر ,سبع وزارات لا تنقل وثائقها لدار الوثائق القومية,وهي الوزارات السيادية(كالخارجية, والداخلية, والدفاع, والأوقاف, وغيرها)، وتحتفظ بالوثائق حتي التي انتهي العمل بها, وربما تكون هناك أسباب منطقية لذلك, ولكنها علي المدي الطويل تحرم المواطن من حق أصيل له, هو الاطلاع علي الوثائق التي صدرت عن مؤسسات من المفترض أنها وطنية. 1

كانت هناك محاولات لسرقة بعض الوثائق ذات العلاقة بتاريخ الإخوان, وأيضاً وثائق خاصة بحدود مصر كدولة, وهذه المحاولات باءت بالفشل. فقد كانت هناك محاولات للحصول علي أو نقل أو إخفاء– بعض الوثائق ذات العلاقة بتاريخ الإخوان, حيث كانت هناك وثائق حول الإخوان وردت من وزارة الداخلية, والبوليس السري, ورئاسة الجمهورية, ومجلس الوزراء, وهيئات وجهات أخري من جميع أنحاء جمهورية مصر , وسعت الجماعة, إلي الحصول علي وثائق تاريخية من دار الكتب أيضاً, تشمل وثائق خاصة بهم. وكان من ضمن أسباب إنهاء انتداب الرئيس السابق لدار الكتب والوثائق القومية رفضه طلب الحصول علي هذه الوثائق, كما أن الدار تتضمن وثائق خاصة بحدود مصر كدولة, ولكن باءت هذه المحاولات بالفشل. صرح الدكتور عبد الناصر حسن, رئيس دار الكتب والوثائق القومية الأسبق, لجريدة الوفد بتاريخ14 يونيو 2013, أن هناك ضوابط وقوانين صارمة تحكم عملية خروج الوثائق القومية لأي جهة أياً كانت, ولا بد من موافقة الأمن القومي المصري علي خروج أي وثيقة, بالإضافة إلي وجود كاميرات للمراقبة, ولا خوف من أن تؤخذ أي وثيقة, وأشار إلي خطورة خروج وثائق بعينها, فالدار توجد بها وثائق ترسم الحدود بين البلدان العربية وبعضها, وأيضا خرائط خاصة بحلايب وشلاتين, وأخري خاصة بالسعودية واليمن وأكد الدكتور عاصم الدسوقي, أستاذ التاريخ الحديث بجامعة حلوان, أن الإخوان حاولوا الحصول

1- حوار مع عصام العريان، وأمين اسكندر، مصر في أسبوع، 13مارس/اذار2011م
http://www.youtube.com/watch?v=w6bIOxYYBOcTV.ontv

علي الخرائط التي ترسم حدود مصر في منطقتي حلايب وشلاتين, والمودعة بدار الوثائق, من خلال علاء عبد العزيز وزير ثقافة الإخوان, لكن قيادات دار الوثائق رفضوا الطلب, لمخالفته أصول الاطلاع علي مثل هذه الوثائق الخطيرة والمتصلة مباشرة بالأمن القومي للبلاد.

وأضاف الدسوقي أن عزل أربعة من أبرز القيادين بالوزارة في عهد الإخوان, بينهم رئيس الإدارة المركزية لدار الوثائق القومية, ورئيس الإدارة المركزية للمراكز العلمية, والمشرف العام علي دار الكتب بباب الخلق, والمشرف علي جودة الأعمال الفنية بدار الوثائق, هو ترتيب من نظام الإخوان للتخلص من العائق أمام وقوع وثائق مصر التاريخية في أيديهموذكر الدسوقي أن الدار تحوي مليونا و100 ألف وثيقة تتبع رئيس الدار مباشرة, وهو الذي له كامل الحق في إعارتها أو ترميمها, والتحكم في أجهزة الإنذار المحيطة بها. ومن بين تلك الوثائق النادرة وثائق التقارير السرية للبوليس السياسي عن الإخوان والجرائم التي ارتكبوها، وسلسلة الاغتيالات, وحتي وثائق الطب الشرعي عنهم, هذا بخلاف وثائق تقسيم الحدود المصرية, وعلاقة مصر بالخليج, واعتراف قطر والبحرين بالسيادة المصرية عليهما, ووثائق بالرسومات عن الملكيات المصرية بفلسطين, واليونان, وأوروبا, والحجاز, وحتي إفريقيا, علاوة علي معاهدات مياه النيل, بل وثائق ملكية الأفراد, ووزارة الأوقاف, وأملاك اليهود في مصر .1

المطلب الثاني: الوثائق الدستورية الصادرة بعد ثورة 25 يناير 2011 .

بعد قيام ثورة يناير 2011 وإسقاط حكم الرئيس الأسبق حسني مبارك، تم الإعلان عن خمس إعلانات دستورية، ابان فترة تولي المجلس العسكري الحكم والسنة التي حكم فيها الرئيس الأسبق محمد مرسي والإخوان مصر حتى اسقطته ثورة 30 يونيو 2013م.

إعلان فبراير 2011م.

وهو أول إعلان أصدره المجلس العسكري بعد يومين من تنحي مبارك، وفيه أعلن المجلس العسكري التزامه بعدم الاستمرار في الحكم وتعهده بتسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة في غضون ستة أشهر أو حتى يتم إجراء انتخابات البرلمان والرئاسة، ويتولى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة تمثيله أمام كافة الجهات في الداخل والخارج، وتكليف وزارة الفريق أحمد شفيق بالقيام بأعمالها لحين تشكيل حكومة جديدة، كما قام المجلس العسكري فيه بتعطيل مجلسي الشعب والشورى المنتخبين في عام 2010 وتعليق العمل بدستور عام 1971 القائم، كما أعلن تشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور وتحديد الاستفتاء عليها من الشعب2. بعد إعلان فبراير تم تشكيل لجنة لتعديل بعض مواد دستور عام 1971. كانت أهم ملامح هذه التعديلات تسهيل شروط الترشح لرئاسة

1- بيان التحالف الديمقراطي، إخوان اون لاين تواصل،19ديسمبر/كانون اول2011م،إخوان اون لاين http://www.youtube.com/watch?v=NTpY3ndo7S0

2 -https://.www.chathamhouse.org/sites/files/...document/bp0512_azzam_arabic.pdf

الجمهورية وتأكيد الإشراف القضائي الكامل علي انتخابات البرلمان والرئاسة. كما تضمن أيضاً وصفاً لخريطة الطريق لانتقال السلطة لحكومة مدنية منتخبة، تتلخص في إجراء انتخابات برلمانية تتبعها انتخابات رئاسية، ويقوم البرلمان باختيار لجنة تأسيسية من مائة عضو تقوم بكتابة دستور جديد لمصر1. وبعد إجراء الاستفتاء، وصدور النتيجة بموافقة الشعب المصري عليه، قام المجلس العسكري بإصدار إعلان دستوري في يوم 30 مارس 2011 مكون من 63 مادة، وعطل دستور 1971 بشكل كامل، وتضمن الإعلان المواد الإحدى عشر التي تم الاستفتاء عليها، كما تضمن مواد أخري تعرف شكل الدولة المصرية وتضمن الحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان، بالإضافة إلي تعديل بعض صلاحيات المجلس العسكري وتقليص بعض صلاحيات رئيس الجمهورية والبرلمان المنتخب مثل عدم قدرة الرئيس علي حل البرلمان وعدم قدرة البرلمان على سحب الثقة من الحكومة.

إعلان سبتمبر 2011.

بعد صدور قانون الانتخابات الذي نص علي أن تكون انتخابات البرلمان مناصفة بين النظام الفردي ونظام القوائم، احتجت معظم الأحزاب والقوي السياسية لأنها كانت تطالب بأن يتم إلغاء النظام الفردي لصالح نظام القوائم. ثم بعد اجتماع للفريق سامي عنان نائب رئيس المجلس العسكري مع رؤساء بعض الأحزاب السياسية تم الاتفاق علي تعديل النسبة لتكون ثلث المقاعد بالنظام الفردي والثلثان بنظام القوائم النسبية المغلقة. وقام المجلس العسكري بإصدار تعديل علي الإعلان الدستوري في 25 سبتمبر 2011 يتضمن هذه النسبة المعدلة2.

إعلان نوفمبر 2011.

بعد صدور قرار محكمة القضاء الإداري بإلزام الحكومة بتمكين المصريين بالخارج من التصويت في الانتخابات البرلمانية التي مقررة في 28 نوفمبر 2011 ظهرت مشكلة وهي أن الإعلان الدستوري ينص علي الإشراف القضائي الكامل علي الانتخابات. وبما أنه من الصعب في هذا الوقت القصير ترتيب سفر قضاة إلي القنصليات والسفارات المصرية في أنحاء العالم، تم الاتفاق علي أن يقوم السفراء والقناصل بالإشراف علي الانتخابات في الخارج وتعديل الإعلان الدستوري مرة ثانية لاستثناء المصريين بالخارج من الإشراف القضائي وذلك حتى لا تتعرض نتائج الانتخابات للطعن بعدم الدستورية لمخالفتها الإعلان الدستوري.

الإعلان المكمل :

1 -https://www.ar.wikisource.org/wiki/

2 -https://www.int.search.tb.ask.com/search/GGmain.jhtml

والذي أعطي صلاحيات للمجلس الأعلى للقوات المسلحة مناصفة مع الرئيس، و تضمن إضافات علي الإعلان الصادر في 30 مارس 2011، والذي جاء في أهم مواده أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يختص بالتشكيل القائم وقت العمل بهذا الإعلان الدستوري بتقرير كل ما يتعلق بشئون القوات المسلحة، وتعيين قادتها ومد خدمتهم، ويكون لرئيسه حتى إقرار الدستور الجديد جميع السلطات المقررة في لقوانين واللوائح للقائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع، رئيس الجمهورية يعلن الحرب بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، يجوز لرئيس الجمهورية في حالة حدوث اضطرابات داخل البلاد تستوجب تدخل القوات المسلحة، وبعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، إصدار قرار باشتراك القوات المسلحة في مهام حفظ الأمن وحماية المنشآت الحيوية بالدولة، إذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها، شكل المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال أسبوع جمعية تأسيسية جديدة تمثل أطياف المجتمع لإعداد مشروع الدستور الجديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها.هو ما قام الرئيس الأسبق محمد مرسي بإلغائه في 12 أغسطس2012 وجرد المجلس العسكري من السلطات التي أعطاها له الإعلان الدستوري، وأعاد للرئيس كامل صلاحياته.

إعلان نوفمبر 2012.

في يوم 22 نوفمبر 2012 أصدر الرئيس الأسبق محمد مرسي إعلانا دستوريا مكملا تضمن ما وصفه بالقرارات الثورية، وكانت أهم القرارات فيه: جعل القرارات الرئاسية نهائية غير قابلة للطعن من أي جهة أخري، مثل المحكمة الدستورية مثلا، منذ توليه الرئاسة حتى انتخاب مجلس شعب جديد، إقالة النائب العام المستشار عبد المجيد محمود واستبداله بالمستشار طلعت إبراهيم، إمداد مجلس الشوري واللجنة التأسيسية لوضع الدستور بالحصانة لإنهاء كتابة دستور جديد، إعادة محاكمة المتهمين في القضايا المتعلقة بقتل وإصابة وإرهاب المتظاهرين أثناء الثورة.وهو الإعلان الذي ثار ضده نسبة كبيرة من الشعب رافضين أن تُعطي الرئيس سلطات مطلقة بلا مراجعة، منددين بخلق فرعون جديد.

المطلب الثالث : الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011.

لما كانت ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 قد حمّلت رئيس الجمهورية مسؤولية تحقيق أهدافها والسهر على تأكيد شرعيتها وتمكينها بما يراه من إجراءات وتدابير وقرارات لحمايتها وتحقيق أهدافها، وخاصة هدم بنية النظام البائد وإقصاء رموزه والقضاء على أدواته في الدولة والمجتمع والقضاء على الفساد واقتلاع بذوره وملاحقة المتورطين فيه وتطهير مؤسسات الدولة

وتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية مصر وشعبها والتصدي بمنتهى الحزم والقوة لرموز النظام السابق والتأسيس لشرعية جديدة تاجها دستور يُرسي ركائز الحكم الرشيد الذي ينهض على مبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية ويلبي طموحات الشعب ويحقق آماله، فقد قررنا ما يلي:

المادة الأولى: تعاد التحقيقات والمحاكمات في جرائم القتل والشروع في قتل وإصابة المتظاهرين وجرائم الإرهاب التي ارتكبت ضد الثوار بواسطة كل من تولى منصبا سياسيا أو تنفيذيا في ظل النظام السابق وذلك وفقا لقانون حماية الثورة وغيره من القوانين.

المادة الثانية: الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة في 30 يونيو 2012 وحتى نفاذ الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد تكون نهائية ونافذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض بقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء، وتنقضي جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أية جهة قضائية.

المادة الثالثة: يعين النائب العام من بين أعضاء السلطة القضائية بقرار من رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ شغل المنصب، ويشترط فيه الشروط العامة لتولي القضاء وألا يقل سنه عن 40 سنة ميلادية ويسري هذا النص على من يشغل المنصب الحالي بأثر فوري.

المادة الرابعة: تُستبدل عبارة تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته 8 أشهر من تاريخ تشكيلها، بعبارة تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته 6 أشهر من تاريخ تشكيلها الواردة في المادة 60 من الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011.

المادة الخامسة: لا يجوز لأية جهة قضائية حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور.

المادة السادسة: لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد ثورة 25 يناير أو حياة الأمة أو الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوّق مؤسسات الدولة عن أداء دورها، أن يتخذ الإجراءات والتدابير الواجبة لمواجهة هذا الخطر على النحو الذي ينظمه القانون.

المادة السابعة: يُنشر هذا الإعلان الدستوري في الجريدة الرسمية ويُعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره.

صدر في ديوان رئاسة الجمهورية الأربعاء 21 نوفمبر 2012.

إقالة النائب العام

كما صدر عن رئيس الجمهورية القرار التالي:

قرر رئيس جمهورية مصر العربية بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس عام 2011، وعلى الإعلان الدستوري الصادر في 11 أغسطس 2012، وعلى الإعلان الدستوري

الصادر في 21 نوفمبر 2012، وعلى قانون السلطة القضائية الصادر بقانون رقم 46 عام 1972 وتعديلاته، قرر:

المادة الأولى: يعين السيد المستشار طلعت إبراهيم محمد عبد الله نائبا عاما لمدة أربع سنوات.

المادة الثانية: يُنشر هذا القرار ويُعمل به من تاريخ صدوره.

كما صدر عن رئيس الجمهورية قرارا بقانون جاء فيه:

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 13 ديسمبر 2011 وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 30 مارس 2011 وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 11 أغسطس 2012 وعلى القانون رقم 71 لعام 1964 بشأن منح معاشات ومكافآت استثنائية وتعديلاته وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم 285 لعام 2011 الصادر تنفيذا للمرسوم بقانون رقم 136 لعام 2011 بتفويض رئيس مجلس الوزراء باختصاصات رئيس الجمهورية بمقتضى اللوائح والقوانين، وكذلك على قرارات رئيس مجلس الوزراء أرقام 303 لعام 2011 ، 206 و632 لعام 2012 بتقرير معاش استثنائي لأسر الشهداء والمصابين، وبناء على ما عرضته وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية، قرر:

المادة الأولى: يلغى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 632 لعام 2012 الصادر بتاريخ 2012/6/6.

المادة الثانية: تضاف فقرة إلى المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 303 لعام 2011 نصها التالي: كما يمنح كل من أصيب بشلل رباعي أو فقد في البصر في العينين خلال أحداث ثورة 25 يناير 2011 والأحداث والأماكن التي أقرها المجلس القومي لرعاية أسر الشهداء والمصابين قبل إصدار هذا القرار معاشا استثنائيا مساويا لمعاش الشهيد المشار إليه بالفقرة الأولى اعتبارا من تاريخ الإصابة.

المادة الثالثة: يمنح كل من أصيب بشلل نصفي أو عجز كلي أو غير القادر على العمل أو المصاب الذي تجاوز السن 55 عاما بسبب أحداث ثورة 25 من يناير وأحداث ماسبيرو وشارع محمد محمود وأمام مجلس الوزراء والأحداث والأماكن التي أقرها المجلس القومي لرعاية أسر الشهداء والمصابين قبل إصدار هذا القرار معاشا استثنائيا مساويا للمعاش الممنوح للشهيد المنصوص عليه في المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 303 لعام 2011 المشار إليه وذلك كله وفقا لتقرير اللجنة الطبية المنوطة بذلك.

المادة الرابعة: يمنح كل من أصيب بعجز جزئي خلال أحداث ثورة 25 يناير وأحداث ماسبيرو وشارع محمد محمود وأمام مجلس الوزراء والأحداث والأماكن التي أقرها المجلس القومي لرعاية أسر الشهداء والمصابين قبل إصدار هذا القرار ولم يكن قد تسلم وظيفة أو عملا أو مشروعا صغيرا

معاشا استثنائيا بحسب نسبة عجزه منسوبا للمعاش الممنوح للشهيد والتي تقرها اللجنة الطبية المنوطة بذلك، ويجوز الجمع بين هذا المعاش وأي دخل آخر.

المادة الخامسة: يبدأ صرف المعاش الاستثنائي المنصوص عليه في المادتين الثالثة والرابعة من هذا القرار اعتبارا من تاريخ صدوره.

المادة السادسة: على جميع الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار اعتبارا من تاريخ صدوره.1.

المطلب الرابع : الدستور المصري لعام 2012م:

دستور مصر2012: صاغته اللجنة التأسيسية في شهرديسمبر 2012، وطرحته للاستفتاء، وأعلنت اللجنة المشرفة على الاستفتاء موافقة المصريين على مشروع الدستور بنسبة 63.8% ومعارضة 2،36.2 وتم تعطيل العمل به بتاريخ 3 يوليو 2013 حتى تعديله وطرحه للاستفتاء الشعبي مرة أخرى.

تم إنتخاب اللجنة التأسيسية في البدء من البرلمان في مارس 2012، ليتم حلها بقرار محكمة في إبريل بعد إعتبارها غير دستورية. تم إنتخاب لجنة ثانية من قبل البرلمان خلال الصيف. أخرجت اللجنة مسودة دستور مكون من 236 مادة، وتم إقرار كل مادة على حدة خلال اجتماع استمر ل19 ساعة بدء في29 نوفمبر، وانتهت من عملها في اليوم التالى لترسل مسودة الدستور للرئيس المصري آنذاك محمد مرسيليقرر استفتاء الشعب علي الدستور والذي وافق على الدستور واعتمد رسمياً كدستور للبلاد في 25 ديسمبر 32012.

واعلنت اللجنة العليا المشرفة على الاستفتاء نتيجة الاستفتاء لتعلن موافقة الشعب على الدستور بأغلبية قاربت الثلثين حيث وافق على الدستور63.8% بينما رفض الدستور 33.2% في استفتاء شارك فيه 17,058,317 ناخباً من أصل 51,919,067 ممن لهم حق التصويت، لتكون نسبة المشاركة 32.9% ونسبة الامتناع عن المشاركة 4.%67.1

بعد مظاهرات30 يونيو 2013في مصر قام الجيش بقيادة الفريق أول عبد الفتاح السيسي وقتها بالاتفاق مع المعارضة على عزل الرئيس محمد مرسي ووضعه قيد الإقامة الجبرية وتم حبسه في

1- الجريدة الرسمية تنشر الإعلان الدستورى المختلف عليه حول الانتخابات

2-رئيس اللجنة العليا للانتخابات يعلن تفاصيل نتيجة الاستفتاء على مشروع الدستور بموافقة 63.8%، موقع بوابة الأهرام، تاريخ الوصول 26 ديسمبر 2012 نسخة محفوظة 18 يناير 2013 على موقع Wayback Machine.

3 -http://.www.referendum/2012.elections.eg/results/referendum-results/

4-النتيجة النهائية نسخة محفوظة 15 ديسمبر 2017 على موقع Wayback Machine.

مكان غير معلوم ، أصدر عبد الفتاح السيسي مجموعة من القرارات كان منها توقيف العمل بدستور 2012 مؤقتاً حتى عرضه على هيئة من الخبراء وتعديله، حيث يتم تشكيل لجنتين: 1 لجنة العشرة: المكونة من عشرة أعضاء من الهيئات القضائية وفقهاء الدستور لدراسة دستور 2012 واقتراح التعديلات.

لجنة الخمسين: المكونة من خمسين شخصية معينة تمثل كل أطياف المجتمع لدراسة مقترحات لجنة العشرة وإعداد التعديلات المقترحة تمهيداً لطرحها في استفتاء عام.

تسمي لجنة العشرة لتعديل الدستور أيضاً لجنة الخبراء،وقد أصدر الرئيس المؤقت المستشار عدلي منصور في 20 يوليو 2013 قراراً جمهورياً بتشكيل لجنة الخبراء الخاصة بتعديل الدستور، وتشمل: 2

المستشار محمد عيد محجوب أمين عام المجلس الأعلي للقضاء

المستشار حسن السيد بسيوني رئيس محكمة باستئناف القاهرة

المستشار محمد عبد العزيز الشناوي ممثل عن المحكمة الدستورية

المستشار محمد خيري طه نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا ممثل عن المحكمة الدستورية.

المستشار عصام الدين عبد العزيز النائب الأول لرئيس مجلس الدولة ورئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بالمجلس.

المستشار مجدي العجاتي نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس قسم التشريع بالمجلس.

الدكتور فتحي فكري أستاذ متفرغ بكلية الحقوق جامعة القاهرة ممثل عن المجلس الأعلى للجامعات.

الدكتور حمدي علي عمر عميد كلية الحقوق جامعة الزقازيق ممثل عن المجلس الأعلى للجامعات.

الدكتور صلاح الدين فوزي أستاذ متفرغ بكلية حقوق جامعة المنصورة ممثل عن المجلس الأعلى للجامعات.

الدكتور علي عبد العال أستاذ متفرغ بكلية حقوق جامعه عين شمس ممثل عن المجلس الأعلى للجامعات.

وقد بدأت اللجنة اجتماعاتها يوم 21 يوليو 2013 في مقر مجلس الشوري المصري ولمدة شهر، حتي أعلنت الرئاسة المصرية انتهاء لجنة الخبراء من عملها يوم 20 أغسطس 2013 3.وقد

1-بالفيديو.. إيقاف العمل بالدستور.. ورئيس الدستورية يدير شئون البلاد.. وانتخابات رئاسية مبكرة.. وحكومة كفاءات، موقع البلاد، 03 جويلية 2012 نسخة محفوظة 08 أبريل 2016 على موقع Wayback Machine.

2-لجنة "الخبراء" لتعديل الدستور تبدأ عملها اليوم بمجلس الشورى موقع أصوات مصرية - دخول في 2 سبتمبر 2013 نسخة محفوظة 28 أبريل 2014 على موقع Wayback Machine.

3-رئاسة الجمهورية تعلن الانتهاء من مقترحات الخبراء للتعديلات الدستورية وتشكيل لجنة الخمسين خلال أيام موقع أصوات مصرية - دخول في 2 سبتمبر 2013 نسخة محفوظة 28 أبريل 2014 على موقع Wayback Machine.

قامت لجنة الخبراء بحذف عدد من المواد وتعديل البعض الآخر ليصبح الدستور الجديد المقترح 198 مادة.

ومن أبرز ما جاء في اقتراحات لجنة العشرة: 1

إلغاء مجلس الشورى

إلغاء نسبة 50% عمال وفلاحين

إلغاء المادة 219 المفسرة للمادة الثانية من الدستور

بقاء مواد القوات المسلحة دون تعديل

تعديل المادة الخاصة بالمحكمة الدستورية العليا وعدم ذكر عدد الأعضاء كما في دستور 2012

زيادة عدد نواب مجلس الشعب بألا يقل عن 450 عضواً بدلاً من 350 في دستور 2012

اعتماد النظام الفردي في الانتخاب بدلاً من النظام المختلط بين الفردي والقائمة.

لجنة الخمسين لتعديل الدستور.

وفي يوم 1 سبتمبر 2013 أعلنت رئاسة الجمهورية المصرية عن صدور قرار جمهوري من الرئيس عدلي منصور بتشكيل لجنة الخمسين لتعديل الدستور، والتي يستمر عملها لمدة 60 يوماً لتنتهي بالاستفتاء على التعديلات الجديدة. وتضمن القرار أيضاً آلية اختيار رئيس اللجنة، وحدد نسبة 75% من أعضائها للموافقة علي تمرير مواد الدستور المقترح، وأن تكون اجتماعاتها في مقر مجلس الشوري المصري، وعلي أن يكون أول اجتماع لها يوم 8 سبتمبر 2013. 2

المطلب الخامس :الدستور المصري لعام 2014.

دستور جمهورية مصر العربية 2014: هو دستور تم التصويت عليه في استفتاء مطلع سنة 2014. وأعلنت اللجنة المسؤولة عن تنظيم الاستفتاء على الدستور النتيجة في 18 يناير، شارك في الاستفتاء 38.6% (أكثر من 20 مليون و600 ألف) من مجموع مالكي حق التصويت البالغ عددهم أكثر من53 مليون شخص98.1% (حوالي 20 مليون شخص) منهم أيدوا مشروع الدستور الجديد، بينما رفضه 1.9% (حوالي 380 ألف شخص) وكان عدد الأصوات الباطلة حوالي 246 ألف صوت.

وتم صياغة الدستور من قبل لجنة الخمسين. 3

المحتويات

1-أهم التعديلات المقترحة من "لجنة الخبراء" على دستور 2012 المعطل موقع أصوات مصرية - دخول في 4 سبتمبر 2013 نسخة محفوظة 14 سبتمبر 2014 على موقع Wayback Machine.

2-"لجنة الخمسين" لتعديل دستور 2012 المعطل ....أسماء الأعضاء والجهات التي يمثلونها موقع أصوات مصرية - دخول في 4 سبتمبر 2013 نسخة محفوظة 03 ديسمبر 2013 على موقع Wayback Machine.

3-"لجنة الخمسين" لتعديل الدستور المصري تعلن انتهاء عملها رسمياً، الحياة. تاريخ ولوج 13 يناير 2014 نسخة محفوظة 24 مارس 2017 على موقع Wayback Machine.

الديباجة

الباب الأول: الدولة

الباب الثاني: المقومات الأساسية للمجتمع

الفصل الأول: المقومات الاجتماعية

الفصل الثاني: المقومات الاقتصادية

الفصل الثالث: المقومات الثقافية

الباب الثالث: الحقوق والحريات والواجبات العامة

الباب الرابع: سيادة القانون

الباب الخامس: نظام الحكم

الفصل الأول: السلطة التشريعية (مجلس النواب)

الفصل الثاني: السلطة التنفيذية

الفرع الأول: رئيس الجمهورية

الفرع الثاني: الحكومة

الفرع الثالث: الادارة المحلية

الفصل الثالث: السلطة القضائية

الفرع الأول: أحكام عامة

الفرع الثاني: القضاء والنيابة العامة

الفرع الثالث: قضاء مجلس الدولة

الفصل الرابع: المحكمة الدستورية العليا

الفصل الخامس: الهيئات القضائية

الفصل السادس: المحاماة

الفصل السابع: الخبراء

الفصل الثامن: القوات المسلحة والشرطة

الفرع الأول: القوات المسلحة

الفرع الثاني: مجلس الدفاع الوطنى

الفرع الثالث: القضاء العسكرى

الفرع الرابع: مجلس الأمن القومى

الفرع الخامس: الشرطة

الفصل التاسع: الهيئة الوطنية للانتخابات

الفصل العاشر: المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام

الفصل الحادي عشر: المجالس القومية والهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية

الفرع الأول: المجالس القومية

الفرع الثاني: الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية

الباب السادس: الأحكام العامة والانتقالية

الفصل الأول: الأحكام العامة

الفصل الثاني: الأحكام الانتقالية1

المبحث الثالث : مظاهرومؤشرات التحول الديمقراطي في تونس.

المطلب الأول :الحقوق السياسية.

يحظى التونسيون بقدر أكبر من الحقوق المدنية والسياسية مقارنة بفترة حكم الرئيس زين العابدين بن علي، الذي سقط في 2011، وكذلك فترة حُكم الحبيب بورقيبة من قبله. أثناء الأشهر العشرة التي لحقت رحيل بن علي وانتخاب "المجلس الوطني التأسيسي" في نوفمبر/تشرين الثاني 2011، سنّت السلطات المؤقتة عددا من القوانين التي وسعت من حرية تكوين الجمعيات والحق في تكوين أحزاب سياسية، وأدخلت إصلاحات على قانون الصحافة ألغت عددا من الجرائم التي كانت تُعاقب بالسجن. وفي 27 يناير/كانون الثاني 2014، صوّت المجلس التأسيسي على دستور جديد تضمن تدابير حماية أساسية لعدد من الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.2 كما نصّ الدستور على انشاء محكمة دستورية لها صلاحية النظر في دستورية القوانين، واسقاط القوانين التي لا تتفق مع حقوق الإنسان المكفولة في الدستور. وفي 3 ديسمبر/كانون الأول، تبنى البرلمان القانون رقم 50 المتعلق بإنشاء المحكمة الدستورية، ولكن المحكمة لم تر النور إلى اليوم، وأعضاؤها لم يُعيّنوا بعد.

صادقت السلطات الانتقالية أيضا على "نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية" و"الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري" و"والبروتوكول الإضافي الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، وصكوك أخرى.

رغم هذه الخطوات، حصلت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في الفترة الانتقالية، مثل التعذيب، والتعدي على حقوق الاقليات الجنسية، وعدم المحاسبة على انتهاكات الماضي، وفرض الإقامة الجبرية التعسفية، وتقييد السفر، لا سيما في ظلّ حالة الطوارئ.

1- بصيغة الملفPDF: أنشئ constituteproject.org- 16:04 17/01/2018

2 - https://www.hrw.org/ar/news/2016/10/12/294974

شهدت تونس أثناء هذه المرحلة الانتقالية عدّة هجمات قاتلة نفذها إسلاميون متطرفون تسببت في مقتل وإصابة العشرات. ففي 18 مارس/آذار 2015، هاجم مسلحان متحف باردو المحاذي للبرلمان، وقتلا 21 سائحا أجنبيا وعنصرا واحدا من قوات الأمن. وفي 26 يونيو/حزيران، فتح مسلح النار في منتجع سياحي شاطئي في سوسة، فقتل 38 سائحا أجنبيا. وفي 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، أعلن الرئيس الباجي قايد السبسي حالة الطوارئ بعد حصول تفجير انتحاري في تونس العاصمة تسبب في مقتل 12 عنصرا من الحرس الرئاسي وإصابة 20 آخرين بجروح. وفي 16 سبتمبر/أيلول جدّد السبسي حالة الطوارئ مرة اخري. تعتمد حالة الطوارئ على أمر رئاسي صادر في 1978 يسمح لوزير الداخلية بحظر المظاهرات والمسيرات التي تُعتبر تهديدا للأمن العام، وفرض الإقامة الجبرية على "أي شخص... يُعتبر نشاطه خطيرا على الأمن والنظام العامين".

المطلب الثاني : الحركة النقابية للعمال في تونس.

وتعيش تونس مرحلة انتقال سياسي واجتماعي تعتبر حاسمة لتجسيد أهداف الإصلاح السياسي والبناء الديمقراطي الذي نادت به ثورة الكرامة والحرية التي انطلقت يوم17 ديسمبر 2010 وحققت نجاحها يوم 14 يناير2011 بإسقاط زين العابدين وهي تواصل النضال من اجل تفكيك بقية المؤسسات الفاسدة والمتسلطة الباقية و ذلك لوضع الأسس الضرورية لقيام مجتمع يتميز بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية التي يطمح إليها الشعب التونسي بكل فئاته.

و يحظى الإتحاد العام التونسي للشغل بصيط واسع على النطاق الخارجي ويتمتع بسمعة طيبة في المحافل الإقليمية و الدولية تقديرا لنضاله العريق ومواقفه المشرفة دفاعا عن الحريات النقابية وقضايا الشعوب العادلة.1

وتعتبر مساهمة الاتحاد العام التونسي للشغل في هذا الانتقال الديمقراطي وفي عملية البناء حاجة ماسة وعاملا أساسيا لنجاح الثورة بإرساء الأسس الصلبة للديمقراطية الجديدة بحيث يكون البعد الاجتماعي ومصالح واستحقاقات الطبقة العاملة من أهم المكونات الأساسية فيها، و دور الإتحاد الفاعل في عملية الإنتقال الديمقراطي و إبقاءها على المسار الصحيح و عدم الإنجرار نحو التجزئة و الإنفصال كما حدث في مصر .

تعتبر الحركة النقابية التونسية من أعرق التنظيمات الاجتماعية في الوطن العربي حيث عرف التونسيون التنظيم النقابي منذ أواخر القرن التاسع عشر، أي منذ ظهور التنظيمات النقابية الفرنسية

1- يوسف الصواني و ريكاردو لاريمونت، الربيع العربي الانتفاضة و الإصلاح و الثورة، (منتدى المعارف، بيروت، 2013)، 70-71 .

الأولى، و كان أول إضراب شارك فيه عمال تونسيون فقد اندلع في بداية القرن العشرين (1902).
1

وطوال تاريخ الحركة العمالية التونسية كان هناك تلازم بين الفعل السياسي و النضال الاجتماعي، وهو تلازم فرضه الوضع الاستعماري نفسه. وبفضل وجود الحركة النقابية في موقع متقدم في النضال من أجل إستقلال البلاد عن فرنسا، اضطلع الاتحاد العام التونسي للشغل بدور الشريك في بناء الدولة الوطنية وواصل الخروج عن دوره الاجتماعي البحت، متحالفا في الوقت نفسه مع الحزب الدستوري الذي سيقوم بحكم البلاد طوال الحقبة حتى ثورة الكرامة 2011.

كان الاتحاد العام التونسي للشغل و حزب التجمع الدستوري الديمقراطي أهم الجهات الفاعلة الأكثر نفوذا في نظام زين العابدين بن على ، حيث إنه كان لاتحاد النقابات العمالية الذي أسس في عام 1967 ، وجود في أنحاء البلاد كلها، وفي مجالات الحياة المهنية، مسجلا 350 ألف منتسب. كان اتحاد الشغل وراء الانفجارات و الاضطرابات الاجتماعية التي هزت البلاد خلال السبعينات و الثمانينيات.بحيث تمكن الاتحاد من ضمان المنافع الاجتماعية لأعضائه بسبب تضامنهم على الرغم من الآثار المترتبة على سياسة البلاد الليبرالية في الاقتصاد. وضمن نظام زين العابدين بن علي بقاءه مثل أي نظام مناهض للديمقراطية، من خلال القمع و الإفساد. نتيجة لذلك كان على المنظمات الجماهيرية كلها، بمن في ذلك أكبر نقابة عمالية، الحصول على مباركة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي و الرئيس على حد سواء، و تم منح القيادات العمالية امتيازات ودخلا إضافيا لدعم بن علي و نظامه (على سبيل المثال: الهدايا من المال، و الأراضي، و المنح، و توظيف أبناء البيروقراطية النقابية في مناصب مجزية).

وإستمر عنف السلطة على الإتحاد العام التونسي للشغل، فتم إنشاء إتحاد موازي للإتحاد العام ليتم تشتيت حركة العمال، وتم إبتزاز الإتحاد في أملاكة، وإستخدام العنف مع قيادات الإتحاد، وفي العام 1989 مع تغيير السلطة إستعاد الإتحاد قوته إجراء إنتخابات وتنصيب قادة عماليين وإفشال إزدواجية العمل النقابي، وتوجه الخطاب إلى الدعوة لإحترام إستقلالية المجتمع المدني وعدم السماح بإختراقها من قبل السلطة، كنتيجة لهذا العنف من السلطات رفض الإتحاد العام التونسي للشغل التمثيل في مجلس الإستشارين، وبقي موقع الإتحاد شاغراً حتى إسقاط النظام، وفي أثناء الثورة لعب الإتحاد دوراً هاماً في دعم الشباب في الثورة، هذا ما إفتقده الإتحاد العام لنقابات عمال مصر أثناء الثورة المصرية، بحيث دعم الإتحاد العام التونسي للشغل الإضرابات التي تبعت الثورة، فأسهم في إسقاط الحكومتين اللتان تبعتا الثورة، الأولى لتبعيتها للنظام القديم، والثانية لرفضها تشكيل الهيئة العليا لحماية الثورة والإصلاح السياسي.

1- محمد المالكي وآخرون، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012)، 271-296

عندما بدأت أحداث الثورة التونسية في التصاعد، و قبل انتشارها في عموم البلاد، عمدت الأوساط القيادية في الاتحاد العام التونسي للشغل إلى التذكير بمضامين الدراسات التي أنجزتها حول الوضع الاجتماعي بالجهات الداخلية، وهي دراسات بينت العمق الحقيقي للأزمة و اقترحت على الحكومة في الوقت نفسه حلولا للتخفيف منها أو تجاوزها. و على الرغم من أن ذلك لا يبتعد عن الحقيقة، فإن المشكلة الحقيقية كانت في فقدان الاتحاد دوره الضاغط على السلطات العمومية من أجل توجيهها إلى حل تلك المشاكل، و خاصة خلل التوازن في التنمية بين الجهات و الفئات الاجتماعية. و هذا يعود إلى عملية التدجين التي تعرض إليها الاتحاد من طرف السلطة، و دخول قياداته في ممارسات اتسمت بالفساد وسوء استغلال النفوذ ما جعل من السهل على الحكومة أن تتحكم فيها ومن وراء ذلك في القرار النقابي. 1

يشير التاريخ التونسي للإتحاد العام التونسي للشغل بأن الإتحاد كان يعاني من تضيق السلطة عليه، حاله حال مؤسسات المجتمع المدني في الحكومات الإستبدادية، إلا أن ما تميز به الإتحاد في التجربة التونسية هو رفضه ان يكون جزءً من الحكومة المستبدة، على الرغم من الضعف الذي أصابه، وقلة حيلته إزاء الأوضاع المتردية في تونس.

دورالإتحاد العام للشغل التونسي بعد الثورة بحيث ذهب عبد السلام جراد، الأمين العام لاتحاد العمال عندما اندلعت الثورة ليقابل زين العابدين بن علي في قصره في قرطاج يوم 13 يناير 2011، وذلك لضمان دعم الإتحاد من دون الأخذ بالاعتبار معارضة الأعضاء للنظام، حيث طعن الأعضاء اليساريون في قيادة الإتحاد في كثير من الأحيان، حتى رضخ و انحاز إلى الثورة. كان موقف قيادة الاتحاد خلال بداية الثورة غير مؤكد بعد، لكن عندما قتل القناصة المتظاهرين في القصرين 8 يناير 2011، بدأت قيادة الاتحاد بالتحول عن بن على، و أعربت عن معارضتها لاستخدام القوة ضد المتظاهرين.

أرشد النقابيون الشباب خلال الثورة في مراكز الاحتجاج بالمناطق الداخلية للبلاد مثل سيدي بوزيد، و القصرين، و قفصة، وقبلي. وأعطي ذلك الحركة الاجتماعية الناشئة توجها سياسيا، كما قدم عناصر الاتحاد المسيسون اليساريون (الماركسيون و القوميون العرب) الدعم و التبصير للسطان و الطلاب. و سبب الانتهازية أو الخوف من اجتياح الجماهير، انضمت قيادة الاتحاد شيئا فشيئا إلى الثورة العامة ضد بن علي، و بدأت بالسماح بالإضرابات على المستوى المحلي، ثم تحولت مقار الاتحاد المحلية و مكاتبه الجهوية في نهاية المطاف إلى مراكز للثوار، حيث تجمع النشطاء و اتخذت منطلقا للمظاهرات. بحيث أصبح مقر اتحاد الشغل في ساحة محمد على نقطة

1- نزار شقرون. " رواية الثورة التونسية ". (دار محمد على الحامي، تونس،2011) ، 127.

حشد للمتمردين في تونس، و تولى الاتحاد دورا أكثر بروزا في التظاهرات الكبرى أيام 12 و13 و14 من يناير 2011، و بخاصة في مدن تونس و صفاقس و قابس و القيروان.

ولتجسيد تطلع الشعب التونسي إلى إرساء نظام ديمقراطي و الإبتعاد نهائيا عن الاستبداد، وقف الاتحاد صمّام أمان ضد كافة إرهاصات الثورة المضادة، أو مؤشرات إجهاض الثورة والانحراف بها عن مسارها الصحيح فدعم اعتصامات القصبة 1 و2 وأسقط الحكومة الأولى لاحتوائها على جانب من رموز النظام السابق والثانية لرفضها البرنامج القاضي بإحداث الهيئة العليا لحماية الثورة والإصلاح السياسي بغاية الإعداد لانتخابات مجلس وطني تأسيسي ينهمك في إعداد دستور جديد للبلاد. وما أن استقرت الأوضاع في اتجاه الاستجابة لاستحقاقات الثورة بإحداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي وما تمخّض عنها من قرارات وإجراءات تدعم هذا المسار انكبّ الاتحاد على معالجة ملف القدرة الشرائية وتوصّل في ذلك إلى حلول تنسجم وطبيعة الظرف الذي تمر به البلاد. 1

أدى الاتحاد بعد فرار بن علي دور المحاور المهم بين الثوار و الحكومة الانتقالية الجديدة، لكن الاتحاد لم يكن قادرا على فرض السيطرة الكاملة على الثوار الذين كانوا مستائين من تعاونه السابق مع النظام. نتيجة لذلك، حدث التحول في الموقف السياسي لقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل لتصطف في الأخير إلى جانب الثوار، و أعلنت تشكيل (جبهة 14 يناير) المكلفة (بتحقيق أهداف الثورة، و الإصلاح السياسي، و الانتقال الديمقراطي).

في الواقع لقد إختار الإتحاد التونسي ان يكون طرفاً في العملية السياسية منذ نشأت العمل النقابي، فلم يقتصر دور الإتحاد على الحالة الإجتماعية يوماً، بالرغم من محاولات السلطة لإختراقة وإفساده، إلا أن روح العمل النقابي وردئ الظلم بقيت موجوده في جهود جبارة في دراسات تبين للدولة حجم الأزمة في تونس، ومنها دراسة لمنطقة سيدي بوزيد مسقط رأس الثورة التونسية، وأشارة الدراسة إلى عدم وجود عدالة في توزيع الإستثمار بالبلاد مما أدى إلى تدهور وضع هذه المنطقة، وإنتقدت الدراسة إتباع السلطة للخيار الليبرالي، الذي إستثنى هذه المناطق من عملية التنمية، لان ساكنيها غير مؤهلين للنهوض بها، فكان أجدر بالحكومة وضع أسس إستثمارية في المنطقة، تمكن ساكنيها من مواكبة التمنية والإنخراط في عجلة الإنتاج، وإنتقدت الدراسة التي أعدها الإتحاد العام التونسي للشغل دور السلطة في تكثيف العمل الامني في المنطقة، وإهمال الطابع التنموي، بينما وجود تنمية حقيقية في مثل هذه المنطقة يجعل ضرورة الوجود الامني أقل، لأن حالة الإستقرار والتطور الإقتصادي ستشغل الأفراد عن التوجه إلى الوسائل غير المشروعة للتعايش مع واقعهم.

1- دنيا الوطن،2014. " الإتحاد العام التونسي للشغل مرشح لجائزة نوبل للسلام ". من الموقع الإلكتروني
http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/05/21/540839.html

يضم الاتحاد الآن حوالي مليون منتسب، بحيث التحق ثلثهم تقريبا بصفوفه بعد 14-1-2011، وهذا دليل على أن شعبية المنظمة بين العمال و الموظفين في القطاع العام و الخاص إلى ازدياد. لذلك فإن تأسيس حزب عمالي ربما يكون عاملا جديدا في صالح مواصلة احتكار المنظمة الساحة الاجتماعية، ذلك أن على النقابتين الجديدتين (جامعة العملة التونسيين) و (اتحاد عمال تونس) أن تتخلصا من عبء تاريخي و نفسي ثقيلين حتى تستطيعا منافسة الاتحاد العام للشغل، وهو أمر لا يمكن أن يتم واقعيا على المستوى القريب و المتوسط.

في 17 يناير أعلن الغنوشي إعلان حكومة مؤقته، تحمل فيها وزراء سابقين و رؤساء أحزاب معارضه ونقابيين وتكنوقراطيين، هذه الحكومة لاقت ردود فعل مختلفة البعض وجد فيها منقذا للثورة بالأخص في ظل وجود تعددية حزبية فيها ووجود تكنوقراطيين ونقابيين، بينما وجد البعض الآخر خطراً في تشكيل حكومة تحمل رموزاً إعتبارية يجهض الثورة، وقد كان ما أسماه بالقوى الحية من النقابيين، من ضمن المعارضين على هذه الحكومة، ومن ثم إنسحب الإتحاد من الحكومة، ومطالبته بإزالة رموز النظام القديم من الحكومة، ثم تم إسقاط الحكومة من قبل الشعب، ساهم هذا الموقف للإتحاد في إفشال تشكيل الحكومة بقوة.1

مما جعل موقف الإتحاد العام التونسي للشغل مهماً في تشكيل الحكومة الجديدة بتاريخ 27 يناير 2011، مما جعل المشاورت تتم مع الإتحاد لتشكيل الحكومة بموافقته، وبعد موافقته، تبين أنه يوجد رفض من قبل قطاعات نقابية نادت بحل جذري للحكومة وتشكيل حكومة جديدة، ومن ثم تم تشكيل المجلس الوطني للثورة من قبل مجموعة احزاب بهدف حماية الثورة وتشكيل ممر آمن، ومن ثم تم تنصيب الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والإنتقال الديمقراطي.

و ينتظر أن يزيد الدور السياسي للاتحاد العام التونسي للشغل أهمية في المرحلة القادمة سواء كمنظمة وطنية ضخمة أو عبر حزب سياسي قد ينخرط فيه عدد كبير من النقابيين. في كل الحالات فإن المكاسب الاجتماعية للعمال ستزيد ترسخا، وهو ما إتضح السير نحوه في المدة الأخيرة عبر تسوية وضعية قطاعات كبيرة كانت تعيش حالة كبيرة من الهشاشة.

بينما أدى إغتيال قادة يساريين في تونس إلى إحراج حكومة حزب النهضة، وإضعاف موقفها تزامناً مع الظروف السياسة التي كانت تهدد مصر، إثر وصول الإخوان إلى السلطة وتدخل الجيش وعزل الرئيس مرسي، وحالة الفوضى التي شهدتها مصر، ألقت بتداعياتها على السياسة التونسية.

1- الاتحاد العام التونسي للشغل،2011. " مشروع أرضية عمل إقتصادية و إجتماعية " . من الموقع الإلكتروني : http://www.ugtt.org.tn /

المطلب الثالث : الفصل بين السلطات.

عند الحديث عن طبيعة النظام السياسي في الديمقراطيات العصرية لابد من التطرق إلى مسألة الفصل بين السلطات. وهذا ما يفسر هيمنة مبدأ الفصل والتوازن بين السلطات على نقاشات الهيئة التأسيسية غير أن الخلافات المتعلقة بطبيعة آليات تجسيد هذا المبدأ وخاصة تلك المتعلقة بطريقة توزيع السلطات والسلطات المضادة الذي سيبلوره تواصلت إلى غاية آخر جلسات النقاش.

ولكن كما يعرف الجميع فإن مبدأ الفصل بين السلطات اتسم باللبس و الغموض منذ ظهوره 1 ويبدو أن وقع تصور هذا المبدئ كمبدأ وظيفي أكثر منه كغاية بذات و ها أن الهدف من وضعه هو ممارسة السلطة بصورة معتدلة لضمان الحريات.

غير أنه "يمكن...تحقيق التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشر يعية عبر تنظيم التعاون فيما بينهما و تمكين الحكومة والمجالس من وسائل للتعامل بالمثل لتحقيق التوافق التام أو ،بينها في حالة فقدانه بعثه بسرعة بواسطة تعديل التركيبة السياسية لأحد الشريكين. هذا هو طريق النظام البرلماني. ومن جهة أخرى يمكن... تحقيق التوازن بين هاتين السلطتين عبر حصر عمل الهيئات التنفيذية والتشريعية في القيام ب المهام الموكولة مع ،إليها ضمان بقائها في المنصب إلى غاية انتهاء فترة ولايتها، و تفادي توفير لإحداهما على الأخرى وسائل تمكنها من اتخاذ قرارات عملي حاسمة. وهذا هو طريق النظام الرئاسي2".

وفي هذا الصدد كان حزب النهضة الذي فاز بأكبر عدد من المقاعد في المجلس الوطني التأسيسي عقب انتخابات 2011 ،متمسكا أشد التمسك بالنموذج البرلماني القاضي للفصل بين السلطات، وقد استطاع فرضه أثناء مسار التفاوض والمصادقة على التنظيم المؤقت للسلطات العمومية 3 أما مكونات المجلس الوطني التأسيسي الأخرى، بما في ذلك حلفاء النهضة على غرار حزب التكتل، فقد دافعت عن نظام مزدوج يضم في آن واحد عناصر من النظام البرلماني وأخرى من النظام الرئاسي.

أما تونس فقد حصلت على الاستقلال الكامل عن فرنسا في سنة 1956 وعندما تقر إجراء انتخابات المجلس القومي التأسيسي، نشأت الجبهة القومية التي كانت تتألف من الحزب الحر الدستوري والمنظمات القومية وأصرت الجبهة على إبقاء الملكية ولكن في شكل ملكية دستورية،

1- يمكن أن ن لاحظ الترددات واختلافات التأويل حول هذا الموضوع انطلاقا من القرن الثامن عشر الذي عرف مواجهة فكرية بين المدافعين عن الفصل المطلق للسلطات مثلما رآه البعض مجسدا في الدستور الفرنسي لعام 1793 ، وبين من أول هذا الفصل على أنه قاعدة بسيطة لعدم الجمع بين المهام على غرار وليام بلاكستون.

2- بيير باكتي، فرديناند ميلان سوكرامانيان، القانون الدستوري، باريس، منشورات دالوز، 2013 ،ص. 134.

3- قانون 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلطات العمومية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 23-20 ،97 ديسمبر 2011 ، صفحات 3111-3115 . كرس هذا القانون نظاما برلمانيا مع رئيس جمهورية "مؤقت" ينتخبه المجلس الوطني التأسيسي لا بالاقتراع العام المباشر ، ولاحظنا فيه هيمنة الوزير الأول على رئيس الجمهورية الذي منحت له صلاحيات رمزية فقط ، ومسؤولية سياسية لل حكومة أمام المجلس الذي كانت لديه إمكانية سحب الثقة منها عبر لانحة اللوم.

فظل المجلس القومي التأسيسي لمدة طويلة يضع التنظيمات في هذا الإطار حتى قرر القادة التونسيون التوجه نحو نظام جمهوري1 وإسناد رئاسة الجمهورية المؤقتة إلى الحبيب بورقيبة الذي كان يشغل آنذاك منصب رئيس الحكومة، وبالرغم من صياغة أحكام الدستور كانت من قبل المجلس الوطني التأسيسي، إلا أن هذه الأحكام كرست توجيهات الرئيس بورقيبة في نهايتها والتي تتمثل في ترك النظام البرلماني وأقام نظام رئاسي يضمن النفوذ والاستقرار للحكومة.

فطبق الرئيس ما يسميه "بالوحدة الوطنية" في بداية الأمر والتي أمكنته من تحقيق الاستقلال، وكان يوجه واضعي الدستور نحو اختيار معين. فقد كان الراحل بورقيبة ورفقاءه حريصين على إقامة نظام حكم قوي يتولى قيادته من أهلته ظروف الكفاح2.

وخلال عام 1970 ،بدأت الإنطلاقة الأولى لمرحلة النظام الرئاسي في تونس المقتبس من النظام الرئاسي الأمريكي، فكان هناك تحولا جذريا ولكن هذا لم يمنع الأخذ ببعض الجوانب من النظام البرلماني من بينها: حق إقالة الحكومة بالمصادقة على (لائحة اللوم) في ظروف محددة، مع تمكين رئيس الجمهورية من حل المجلس النيابي وهي صلاحيات متواجدة إلا في الأنظمة البرلمانية.

غير أن الخطورة في التخلي عن النظام الرئاسي كانت صدور القانون الدستوري المؤرخ في 8 أفريل 1976 والذي حمل مقتضيات جديدة أدخلت تغييرات عميقة أعطت الدستور شكل وثيقة دستورية ، فظهر من خلال هذا التعديل ميل المشرع التونسي إلى اقتباس من تقنيات الدستور الفرنسي للجمهورية الخامسة.3

وبعد وصول الرئيس زين العابدين بن علي إلى السلطة في تونس يوم 1987/11/7 وضع حدا لحكم فردي دام 30 عاما، حيث جاء هذا التحول معلنا عن مخرج من أزمة عاشتها البلاد وتم تعديل الدستور وكذلك إصدار قانون الأحزاب ومراجعة قانون الصحافة، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين واحداث مجلس دستوري للسهر على دستورية القوانين وإلغاء محكمة أمن الدولة وهذا لتكريس وحدة القضاء كذلك تم إلغاء المحاكم الاستثنائية، وأهم تعديل دستوري حصل في هذه المرحلة هو إلغاء الرئاسة مدى الحياة، كما تم إنشاء مؤسسة (الوسيط الإداري) وهذه الخطوة كانت جد مهمة في الإصلاحات الدستورية.

وتمت مراجعة دستورية أخرى في ماي 2002 بواسطة استفتاء دستوري دعا إليه الرئيس بن علي حيث تم إقرار الانتخابات الرئاسية على دورتين وكذلك شمل إمكانية الترشيح إلى الانتخابات

1- أنظر، مجموعة من الباحثين، تونس الأمس وتونس الغد، فعاليات الملتقى المنتظم من 9 إلى 21 جانفي 2001 ،المجمع 10 التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة"، تونس، 2002 ،ص 92

2- سيدي محمد ولد سيد آب، الوظيفة التشريعية في دول المغرب العربي، مؤلفات وأعمال جامعية 25(الدار البيضاء: منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية، 2001)،ص 21.

3- سيدي محمد ولد سيد آب ، نفس المرجع، السابق، ص20

الرئاسية دون تحديد عدد الولايات الرئاسية وأصبح لأي شخص حدد عمر بالأربعين سنة على الأقل (40 سنة) وخمسة وسبعون سنة على الأكثر (75 سنة) حق في الترشح إلى رئاسة الدولة، بالإضافة على عدم مساءلة الرئيس لا جنائيا ولا مدنيا ولا سياسيا كما أحدثت غرفة ثانية في البرلمان أطلق عليها تسمية مجلس المستشارين ليضطلع أيضا بدوره إلى جانب الغرفة الأولى.1

لكن ابتداءا من2010/12/17 عرفت تونس ثورة أدرجت في إطار ما يسمى بثورات الربيع العربي، فمن أهداف الثورة كانت، الإطاحة بنظام الرئيس زين العابدين بن علي إقامة إصلاحات سياسية ودستورية في الدولة. انتهت هذه الثورة بخلع الرئيس بن علي ودخول تونس في مرحلة انتقالية آلت بإصدار المجلس الوطني التأسيسي لدستور جديد في 26 جانفي 2014 واقامة انتخابات رئاسية وانتهت بفوز الرئيس السيد الباجي قايد السبسي في سنة 2014م.

وفي آخر المطاف تم اعتماد نظام مزدوج لم يتفق الملاحظون لحد الآن حول وصفه، بما فيهم من المختصين في القانون الدستوري و يبقى استفسار حول نظام المعمول به إما يكون نظام شبه برلماني أم شبه رئاسي أم برلماني بصبغة رئاسية.

و لهذا النظام الذي أسسه الدستور التونسي الجديد ولكننا نسعى إلى تحليل تفاصيل توزيع السلطات المكرسة مع دراسة إسقاطاته ا المستقبلية وفي هذا الصدد يمكننا القول إن الدستور الجديد وضع نظاما متغير الأشكال بخلفية برلمانية مع بعض اللمسات الرئاسية ، تخضع فيه لعبة الكبح و الموازن إلى علاقات القوى بين مختلف الأحزاب السياسية والمكانة التي تمنحها لها الانتخابات في مؤسسات الدولة.

المطلب الرابع : المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

طالما كان الواقع السياسي في تونس قبل الثورة عائقا أمام انتشاء و عمل الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني بسبب القيود القانونية و الراقية التي سلطها النظام السابق، لكن الواقع السياسي تغير بعد ثورة 14 جانفي حين عرفت تونس ولادة أحزاب سياسية وجمعيات غير حكومية عكس حت حالة الانفتاح الكبير الذي أصبح يسود هذا البلد بعد القمع السياسي الذي عانى منه لأكثر من 20 سنة ، و في ما يلي اطلالة على الواقع الحزبي و الجمعوي في تونس ما بعد الثورة .

أولا : المجتمع المدني في تونس.

يعتبر المجتمع المدني تلك الاتحادات والجمعيات الأهلية أو المدنية، وهو من بين المنظمات غير الحكومية والتي تمثل القوى الاجتماعية العامة في الوسط الموجود بين الأسرة والسلطة، ومنظمات

1- فدوى مرابط، السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي، دراسة قانونية مقارنة، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010 ،بيروت، ص 17.

حقوق الإنسان، الأحزاب السياسية والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، وسائل الإعلام، الجمعيات النسائية (الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات) حيث قاومت مؤسسات المجتمع المدني الاستبداد، وهو ما مكنها أن تساهم بشكل فعال في محاولة تحقيق عملية التحول الديمقراطي في تونس في مرحلة ما بعد الثورة، وهو ما جاء به مرسوم 88 لسنة 2011، ويليه الفصل 34 من الدستور الصادر في 2014، لينص على حرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات، كما لعبت هذه المؤسسات خلال انتخابات 2011 دورا بارزا من خلال مراقبة سير العملية الانتخابية والتواصل مع المواطنين1، لأن غايتها ليس الربح وإنما تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان وكرامته من خلال الرقابة والمتابعة، ورفع التقارير إلى الهيئات التشريعية والقضائية في حالة ضبطها لبعض مظاهر الخلل داخل أجهزة الدولة.2

ومن الملاحظ أن معظم مؤسسات المجتمع المدني التونسي لم يكن لها الدور المؤثر في عملية التحول والإصلاح السياسي قبل ثورة 2010 إلا أنها ظهرت بعدها من خلال المشاركة السياسية في الانتخابات، حيث تزايدت بشكل كبير هذه المؤسسات ونظمت سلسلة من الندوات بإعداد مشاريع قوانين كمشروع قانون تسجيل الناخبين، ومشروع العدالة الانتقالية، وكذا مشروع الدستور، ونوقشت الآليات والإجراءات الكفيلة بتحقيق نزاهة الانتخابات، فهناك حوالي 300 منظمة من مؤسسات المجتمع المدني شاركت بآرائها في الحوار حول إقرار الدستور على مستوى البلاد وفي إقرار قوانين جديدة مهمة تتعلق بحق التجمع والحصول على المعلومات التي تدخل في مجالاتها، وفي ذات السياق صار مبدأ إحترام حقوق الإنسان واحدا من أبرز مؤشرات التحول الديمقراطي في الدول والمجتمعات، حيث أنه لم يعد شأنا داخليا وحسب بل أصبح مسألة دولية بفضل تنامي الاهتمام العالمي بهذا الشأن. وهذا ما حققته تونس من خلال التقدم في تدعيم حماية حقوق الإنسان بعد تبني دستور جديد في 26 جانفي.32014.

1- سوسن زغلول السيد علي مصطفي نور التخية في إدارة التحول الديمقراطي في تونس 2011، المركز الديمقراطي العربي، منشور على الموقع الإلكتروني : http://damarticac.de . تتم تصفح الموقع في 15_03_2021 م

2– منير السنوسي، قبيلة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق، 90_12_2013 منشور على الرابط الإلكتروني: www.icn.org/programs/mena/docs/noumin تم تصفح الموقع في 08_04_2017

3– عبد الرحمن يوسف سلامة، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الأول 2016، أطروحة مقدمة قبل شهادة الماجستير تخصص: التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية نابلس، قسطين، 04_05_2015ء ص 15.

ومن الملاحظ بأن تونس لم تدخل في فوضى بسبب حرية التعبير أو بحسب طبيعة مؤسسات مجتمعها المدني، ولكن كان لهذا الأخير دورا محايدا في رعاية جلسات الحوار، الذي كان بإنفاق الاتحاد العام التونسي للشغل، مع إتحاد الصناعة أو التجارة، وعمادة المحاميين والرابطة التونسية لحقوق الإنسان، وكان هدف هذا الحوار هو حماية تونس من الانسداد والآثار السلبية التي قد تشهدها نتيجة إدارج عملية التحول نحو الديمقراطية، حيث نجح الرباعي في دفع أكثر ما يمكن من الأحزاب للموافقة على مضمون خارطة الطريق التي تقدم بها في بداية الحوار والمتمثلة أساسا في إيجاد أرضية مشتركة يتفق عليها الجميع بشأن المسائل المتعلقة بالقضايا الخلافية في مضمون الدستور، ومن بين مؤسسات المجتمع المدني التي حافظت على حيادها هي الاتحاد العام للشغل، إتحاد الورش الصناعية والتجارية، الجمعيات الخاصة بالدفاع وحماية حقوق الإنسان وحرياته1، وفي ذات السياق لقد طلبت الإمارات العربية المتحدة من الرئيس الباجي قائد السبسي بتطبيق السيناريو المصري في تونس، مقابل تقديم إعانات مادية للبلاد وازالة حزب النهضة من المشهد السياسي، إلا أن الرئيس الباجي قائد السبسي فضل سياسة الحوار والتوافق التي جاءت به مؤسسات المجتمع المدني لتفادي الحرب الأهلية ولتجاوز العقبات والصعوبات التي قد تقف في وجه العملية الإصلاحية2.

وعليه يمكن القول أن مؤسسات المجتمع المدني أثبتت نجاحها في تجربة التحول الديمقراطي في تونس، فهي نجحت في تجنب دخول البلاد في معارك داخلية، وكذا نجاح الحوار الذي تبنته وهذا ما ساعدها في نيل جائزة نوبل للسلام بتاريخ 2015/10/09 بالنرويج، تكريما لهذه المؤسسات على جهودها في إدارة الحوار بين الأحزاب السياسية على عملية التحول الديمقراطي في تونس من خلال الأنوار التي جاءت بها وأساسها الحرية والكرامة والتي من أجلها قامت الثورة3.

وخلافا لما سبق لنا أكره فقد واجه المجتمع المدني إنتقادات حسب ما يرى عبد الباسط بن حسين حيث يقول أن المجتمع المدني هو منظمات غير حكومية ولا يمكن أن يحتوي على الأحزاب لسبب بسيط وهو أن الأحزاب تسعى للوصول الى الحكم والسلطة، ويقول أن المجتمع المدني يجب

1- صلاح الدين الحورجي، الحوار الوطني في تونس، دروس الصراع والتوافق، سرسي إتفو، 2013/12/19 ، تم تصفح الموقع في 2017/04/17 منشور على الموقع الإلكتروني التالية :
http://swissinfo.ch/ara

2- السبسي يرفض اقتراحا إمارتيا، لتكرار السيناريو والمصري في تونس، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية 20_05_2015، نشر في الموقع الإلكتروني :
http://deemocraticac.de/2p/14389 تم تصفح الموقع في 02-04-2017

3- عبد الرحمن يوسف سلامة، ص 139

أن يكون له رأي نقدي في سياسات الدولة، ويجب أن يكون له رأي في إدارة الشأن العام لذلك فهو يلعب دورا كبيرا كسلطة نقد، لأن هناك منظمات جديدة دخلت في إطار مؤسسات المجتمع المدني أثناء الثورة وبعدها، نذكر من بينها منظمات نشأت وهي تابعة للأحزاب وهنالك منظمات قامت ضد عملية التحول الديمقراطي عن طريق ترويجها لخطاب يدعو إلى الكراهية، الغضب والعنف، فحسب عبد الباسط بن حسن أن واقع مؤسسات المجتمع المدني أثرت نوعا على تطبيق عملية إرساء معالم الديمقراطية في تونس، من خلال توجهات كل مؤسسة وهدفها.[1]

تميزت فترة ما بعد ثورة يناير 2011 في تونس بلعب منظمات المجتمع المدني دورًا بارزًا؛ حيث أصبح بعضها محركاً أساسيّاً لدفع الدولة إلى الالتزام بإعادة بناء الحياة السياسية والسياسات الاقتصادية على أسس ديمقراطية تمثل فيها حقوق الإنسان أحد القواعد الأصيلة. وساهم نشطاء حقوقيون في مسار البناء الديمقراطي، خصوصًا من خلال الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، في المرحلة الانتقالية الأولى التي امتدت حتى 23 أكتوبر 2011، تاريخ إجراء انتخابات المجلس الوطني التأسيسي. وتواصل دور المجتمع المدني بعد ذلك، طيلة فترة إعداد الدستور من خلال النقاش العام حول مختلف الحقوق والحريات الواجب تضمينها في الدستور الجديد.

ويمثل المجتمع المدني فضاء صراع بين فاعلين وقوى مختلفة حول نظام الحكم وتوزيع الموارد والقيم،4 ويتجاور في هذا الفضاء في شبكات متعددة ومتقاطعة فاعلون مختلفون في صورة تجمّعات غير حكومية وغير ربحية تمثل جوهر العمل المدني لإيجاد ومناصرة حلول لمشكلات تهم المصلحة العامة، والمجتمع المدني ليس تجمعًا متجانسًا يمكن تمثيله بصوت موحد كما أنه، في الوقت نفسه، لا يتمثّل في مجموعة من المواطنين يدافعون عن مصالحهم الشخصية بطريقة منعزلة.

وبفعل التصحر السياسي الذي عانت منه تونس معظم عقود بعد الاستقلال وحتى ثورة 2011، كان العمل في مجال حقوق الإنسان بما فيه من جمعيات ومنظمات يتمحور حول الدّفاع عن الحقوق السياسية والمدنيّة المفقودة بسبب قمع وتسلط الدولة والتضييق الذي مورس على النشطاء السياسيين والحقوقيين على حد سواء. وكانت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية حاضرة بشكل أقل بالنظر إلى توخي الدولة سياسة اجتماعية حذرة، كان فيها الاتحاد العام التونسي للشغل شريكًا مهمًّا للنخبة الحاكمة في الدولة.

1- عبد الباسط بن حسن، مورنيس المعهد الوطني العربي لحقوق الإنسان، ورئيس الجنة الوطنية التونسية لدعم اللاجئين، درس في جامعة تونس، وقد كانت له محادثة مع فاتح بن عزام حول دور المجتمع المدني في الثورة التونسية، 15 جون 2015.

وعرف المجتمع المدني بعد الثورة عدة تغيرات، أولها تغيير النظام القانوني للجمعيات عبر إصدار مرسوم 24 سبتمبر 2011، الذي نص في فصله الأول على ضمان "حرية تأسيس الجمعيات والانضمام إليها والنشاط في إطارها... وتدعيم دور منظمات المجتمع المدني وتطويرها والحفاظ على استقلاليتها". وصار للجمعيات أن تتأسس وفقًا لنظام أسهل بكثير عن ذي قبل أساسه دعم حق التنظيم.

وتجاوز عدد الجمعيات 18 ألفا سنة 2016، حسب تصريح الوزير المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان وقارب العشرين ألف في عام 2017، وتنوَّعت الجمعيات لتشمل المجالات التنموية والنسائية والخيرية والدينية والعلمية والثقافية والحقوقية وتجاوز عدد هذه الأخيرة 400 جمعية عاملة في مجال حقوق الإنسان.

ثانيا: الأحزاب السياسية في تونس.

عرف المشهد الحربي التونسي تحولات جذرية بعد الثورة حيث تلقت وزارة الداخلية قرابة الثمانين طلبا لتأسيس أحزاب سياسية ، وقد تجاوز عدد الأحزاب المرخص لها المائة حزب من بينها حركة النهضة الاسلامية برئاسة راشد الغنوشي وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية ، كما منع الحزب الدستوري من العمل واختارت أحزاب المعارضة الموالية المرتبطة بالنظام السابق ، لكن بقدر ما وفرت الثورة هذه الفرصة التاريخية للأحزاب السياسية فإن هذه الأخيرة وجدت نفسها أمام تحديات جمة بسبب حالة الضعف والهشاشة الذي بقيت تشكوا منه نتيجة المرحلة الاستبدادية التي مرت بها تونس منذ العهد البورقيبي والي ازدادت اتساعا وخطورة في عهد نظام بن علي[1]، ومواكبة لهاته التطورات أصدر رئيس الجمهورية الأسبق فؤاد المبزع في 24 سبتمبر 2011 المرسوم رقم 87 لتنظيم المشهاد الحزبي يعاد التنورة و الذي يمكن حصر أهم الأحزاب السياسية الفاعلة فيه فيما يلي :

– **حركة النهضة :** ظهرت في بداياتها الأولى في شكل جماعة دعوية سميت ب جماعة الإسلامية 1959–1979) أسسها راشد الغنوشي و عبد الفتاح موروا مع عدد من الشباب التامين المتأثر بجماعة الدعوة والتبليغ " التي فجوا غطها في الدعوة الى اتباع السلف الصالح وإحياء سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد وقعت عدد من التطورات الحركة الاسلامية الى مراجعة مقولاتها الدعوية

1- صلاح الدين الجورجي ، وتونس : المشهد الحزبي بعد ثورة الحرية والكرامة في المكان ملكي و اخرون ، مرجع سابق، ص 249.

وتطوير منظومتها الأيديولوجية[1] ولتنخرط في نسيج الحياة السياسية استجابة لتطلعات الناس وكلهم عن بديل حري معارض يتحدى هيمنة التيار البورقيبي الدستوري و انفراده بالسلطة على مدى عقود بعد الاستقلال ، وفي 6 جوان 1981 تقدم زعيما الحركة و ذلك بعد عقالهما مؤتمرا صحفيا شرحا فيه أهم الأسس التي تقوم عليها الحركة[2] بطلب رسمي للحصول على الشرعية القانونية لممارسة نشاطها السياسي العلني في تونس إلا أن الحركة لم تحصل على الترخيص المطلوب[3]، ودخلت في صدام مع السلطات التونسية التي قامت بحملة اعتقالات واسعة شملت قيادات وكوادر وأعضاء الحركة وتقديمهم للمحاكمات ، عموما تميز تاريخ هذه الحركة بثلاث سمات بارزة:

– **الأولى:** انتقال الحركة من جماعة دعوية إلى حزب سياسي.

– **الثانية:** دخول الحركة في مواجهة مباشرة مع الآلة القمعية للدولة الحاكمة في عهدي بورقيبة وبن علي ، وهو ما ساهم في المسار وجودها العلمي في الساحة التونسية واضطرارها إلى العمل السري وتحويل نشاطها الى المهجر .

– **الثالثة:** عملت الحركة خلال حقبة النفي والإقصاء على تطوير مقولاتها السياسية (موقفها من الحريات ومن المرأة والتداول على السلطة...) ما أهلها لأداء دور فاعل في المشهد السياسي التونسي بعد 14 جانفي 2011.

وبعد حصولها على تأشيرة العمل القانوني في 1 مارس 2011 أصدرت الحركة بياتا في هذا الخصوص جاء فيه أنها " تحدد مسكها بمبادئها المعلنة واحترامها للتنوع والحق في الاختلاف ورفضها للوصاية على الاسلام ومسكها بالعمل المشترك على قاعدة النضال من أجل تحقيق الانتقال الديمقراطي وتجسيد مبادئ الثورة وتحقيق مطالبها ، وبذلك أرسلت قيادات الحركة رسائل ايجابية إلى مكونات المجتمع التونسي بدت فيها حريصة على احترام حالة التنوع الثقافي

1- نشير على سبيل المثال لا الحصر الى حركة الاحتياج التي تقام بترقية عام 1975 بزعامة اتحاد الشغل و انتصار الثورة الاسلامية في ايران على نظام انه في عام 1979، أدت قصة ع 13 . . لمزيد من التفصيل نظر: – نور الجلماوي، الأستون في تونس وتحديات البناء المباني و التي قراءة في تجربة حركة النهضة"، في: أحمد جبرون و آخرون، الأسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجارب : (لبنان : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياست و 2013، ص 69.

2- توفيق مديني ، المعارضة التونسية : نشأتها وتطورها ، (سورية – منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 2001) ، ص ص 24–25

3- واشتعلت لائحة الاتهامات المقدمة ضد الحركة ما يلي : استمناء الجالية غير مرخص لها ، ليل من كرامة رئيس الجمهورية ، نشر أنباء كذبة ، توزيع . منشورات فعالية ، وتبع ذلك اعلان صدر عن وزير التالية "ادريس قبقة" مفاده أن السلطات التونسية حصلت على وثيقة تفضح ارتبط الاتجاه الإسلامي بجهة أجنبية ، للمزيد من التفصيل انظر: – المرجع نفسه ، ص 219

والأيديولوجي الذي يتميز المجتمع التونسي وانخرطت في مسار التنافس النزيه على السلطة ، وقد أثمرت استراتيجيتها الذكية المعتمدة في استقطاب الناس وصوغها برنامجا انتخابيا واعدا وطموحا فوزا كاسحا في أول انتخابات ديمقراطية يشهدها المجتمع التونسي[1]، وقد شكل هذا الفوز حدثا مهما ومنعرجا تاريخيا في سيرة الحركة .

– **الحزب الديمقراطي التقدمي** : من أبرز أحزاب المعارضة التقليدية منح الترخيص القانوني في عام 1998 وترأسه "مية الحربي" منذ عام 2006 والتي خلفت مؤسسة "أحمد نجيب الثاني ، ومع اندلاع الثورة وقف الحزب الى جانب المتظاهرين وطالب الحكومة بسحب قوات الأمن واطلاق سراح جميع المعتقلين وإجراء اصلاحات هيكلية تتصل بالنظام السياسي وباستراتيجية التنمية المتبعة عن طريق تحرير الحياة السياسية ورفع القيود المفروضة على نشاط الأحزاب والجمعيات المدنية[2]، إلا أنه وبترحيبه بقرارات "بن علي" في خطابه الأخير وطرح خطاب اصلاحى ارتكب خطأ تاريخيا في مسيرته في وقت لم يعد فيه الشعب برضى بأقل من اسقاط النظام ، وهو ما وضعه في دائرة انتقاد كبيرة خاصة بعد أن بادر الى المشاركة في حكومة محمد الغنوشي الأولى وتبني الموقف العلماني المتصلب و التصعيد ضاد حركة النهضة .

– **القطب الديمقراطي الحداثي** : ذو توجه يساري علماني، أنشئ في 31 ماي 2011 وهو تكتل يضم أحد عشر حزبا أبرزها : حركة التجديد (الحزب الشيوعي التونسي سابقا) والحزب اليساري والاشتراكي ، بالإضافة إلى مثقفين علمانيين بارزين لم يتميزوا بمعارضتهم للنظام السابق ، أنتج التكتل الجديد برنامجه السياسي على أسس علمانية متطرفة و كرس في خطابه السياسي مواجهة الإسلاميين وحاول أن يشكل قوة موازية لتأثيرهم في المجتمع التونسي لكنه كان الخاسر الأكبر في انتخابات المجلس التأسيسي بحصوله على 5 مقاعد فقط[3] ، ويعيد القطب الحداثي أسباب هزمته الى اخفاق القوى الجنائية وضعف البعد الاستراتيجي لديها و تواضع قاعدتها الشعبية الى جانب الثقة العمياء التي كانت لديه في نجاح المسار الديمقراطي الحداثي.

– **المؤتمر من أجل الجمهورية** : أسس عام 2001 ولم يحصل على الترخيص إلا بعد نجاح الثورة 8مارس 2011) تميز بعدة نقده للنظام السياسي ، دعا منذ تأسيسه الى تبني مبدأ " للمقاومة المدنية" ضد النظام الحاكم وقاد طيلة العشرية الماضية تلك المقاومة وهو ما عرض قياداته العمليات انتقامية

1- أنور الجمعاوي ، مرجع سابق ص ص 271–273

2- عبد اللطيف الحشي، والأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها ، في : امحمد ملكي و اخرون ، ثورة تونس الأسباب و السباقات و التحديات ، مرجع سابق، ص 225

3- قوري بوحشية، وهل تؤدي الانتخابات الى الديمقراطية : حالة تونس ، ص 14 ، متحصل عليه من : http://arabnet/attachments/article/1010987%D9%20%DA4%D9%8A%D8%A9

من قبل نظام بن علي تراوحت بين حظر السفر والسجن والتعنيف وصولا إلى محاولة الاغتيال ، ويعد رئيسه الحالي منتصف المرزوقي أول من طالب بتشكيل حكومة وطنية تضم مختلف التيارات في تونس باستثناء التجمع الدستوري الحاكم سابقا، ودخل انتخابات المجلس الوطني التأسيسي كحزب ديمقراطي علمان و شدد برنامجه السياسي على ضرورة التمسك بالهوية العربية والإسلامية كحامل حضاري التونس ، كما انفتح المؤتمر على النهضة والأحزاب الاسلامية وأخذ موضع تيار الوسط بينها وبين التكتل الديمقراطي الحداثي.

بما أن النظام الديمقراطي لا يتأسس إلا بوجود أحزاب ديمقراطية وقوية ، فإن المشهد الحزبي التونسي مدعو الى الابتعاد عن التشرذم والتمحور حول أقطاب فاعلة وقائمة على برامج ومقاربات مختلفة، وهو ما من شأنه أن يوفر الأرضية المناسبة لإدارة الاختلاف والتنافس ويوفر للتونسيين فرصة الأخبار الديمقراطي بين مشاريع مجتمعية متباينة وذات مضامين واضحة ومقنعة.

المطلب الخامس : المرأة و حرية التعبير.

أولا : المرأة.

حيث شاركت المرأة التونسية بفعالية أثناء قيام الاحتجاجات وخلال الثورة، وهذا تتكفل الدستور التونسي الصادر في 1959 حقوقا متساوية لكل من الرجل والمرأة، بما في ذلك المشاركة السياسية ومع ذلك فإن الحكم الاستبدادي والفساد السائد في تلك الفترة، همش من دور المرأة، وكانت الثورة التي اندلعت في 2011 سبب في إعادة ظهور المرأة من جديد على السحة الدولية، وما كان على مؤسسات المجتمع التونسي آنذاك دور هام في حماية الحقوق الإنسانية للمرأة، وكذلك كان لها دور محوري في إصدار المراسيم في عام 2011 الذي يضمن التكافؤ والمساواة بين الجنسين في الحياة العامة، فخلال إنتخابات المجلس التأسيسي كانت مشاركتها في الانتخابات بارزة، وتم تشكيل كتلة قوية من النساء في إطار الجمعية التأسيسية، من أجل الدعوة إلى مجلس إدارة انتخابية مستقل، والذي يوصي بمنع العنف ضد المرأة.

وفي هذا الإطار تأمل المرأة التونسية من خلال الوضع الذي وصلت إليه والذي يكاد أن يكون مساويا لوضع الرجل في الانتخابات أن يضمن نظام التكافؤ تطبيقه فعلا على وجودها ضمن هذه المؤسسات والحفاظ على مكاسبها طالبت المرأة الجمعية العامة للهيئة العليا للانتخابات بتمثيل مساوي للرجل في مجالس إدارة الإنتخابات، وكان ذلك بمثابة خطوة إيجابية نحو بدأ حوار ديمقراطي

داخل المجلس التشريعي.[1] ونذكر من بين الجمعيات النسائية المنظمة التونسية للتربية والأسرة، جمعية الصحافيين التونسيين، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات.

هذه العينة من القوانين الخاصة بالمرأة التونسية ووضعها في الأسرة والمجتمع تجعلها الاستثناء العربي، فأغلب الدول العربية والإسلامية حتى اليوم لا تمنع تعدد الزوجات ولا تحدد سنا أدنى للزواج ولا تمنح المرأة حق الطلاق كما الرجل وتجعل مصيرها دوما في يد وليّ أمرها أو زوجها وبالتالي فهي تحرم المرأة من أبسط حقوقها الإنسانية والطبيعية والأسرية فما بالك بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وتستمد المجلة روحها من أفكار عدد من الزعماء الإصلاحيين التونسيين من بينهم الطاهر الحداد وقد وجدت هذه الأفكار في شخصية بورقيبة القوية سندا قويا لتطبيقها على أرض الواقع والتصقت بذكره صفة محرر المرأة التونسية، إذ راهن على قدراتها على المساهمة في التنمية والنهوض بتونس بعد سنوات الاستعمار. فكانت أولى الإجراءات التشريعية التي اتخذها تتمثل في رفع الجهل عن المرأة وإقرار ضرورة التعليم المجاني جنبا إلى جنب مع الرجال والتمتع بنفس حقوقها في العلم والمعرفة، كما أمر بورقيبة المرأة بأن تفخر بنفسها وبأنوثتها وبأن لا تعتبر نفسها عورة فتتخفى وراء الحجاب، وكان السبيل لتحصين هذه الحقوق ومقومات الكرامة هو سنها في شكل قوانين وتشريعات مدنية وإدراجها في مجلة الأحوال الشخصية.

مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والحياة الاقتصادية يمكن تقييمها بأنها إيجابية، فقد تقدمت أشواطا كبيرة وحققت ذاتها وأحرزت المساواة مع الرجل وأحيانا تفوّقت عليه، غير أن مشاركتها في الحياة السياسية ليست بنفس الجدوى والفاعلية وهو ما يقره الجميع بالنظر إلى الفترة التي سبقت الثورة التونسية حيث كانت السياسات القائمة زمن المخلوع بن علي تقوم على تزييف الحقائق فيما يتعلق بحقوق الإنسان عموما وبحقوق المرأة خصوصا وكانت الحكومة آنذاك تثمن وتثري قوانين مجلة الأحوال الشخصية غير أن تطبيقها على أرض الواقع لم يكن على نحو صحيح بل كانت المرأة تستعمل لتبييض صورة النظام وادعاء أنه ديمقراطي حداثي يؤمن بالمساواة بين الجنسين ومنذ عام 1987 أدخلت المرأة في الحياة السياسية وأوكلت لها حقائب وزارية لا تتجاوز اثنتين وغالبا ما تكون وزارة المرأة هي التي تتولاها امرأة دون غيرها من الحقائب.

هذا يعني أن المرأة كانت تُشرّك في الحياة السياسية بطريقة شكلية ويساندها النظام إذا كانت مشاركتها في خدمته ولصالح صورته خاصة في الخارج، أما إن شاركت في الحياة السياسية

1- تقرير المنتدى شبه الإقليمي حول مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية بعد الثورة: الخبرات المقارنة لمصر، ليبيا وتونس، القاهرة من 09_10 ديسمبر 2012، ص 17

وفق رغباتها وآرائها وكانت في المعارضة فهي تقمع وتعذب وتلقى في السجون كما يحصل للرجال أو تهجّر وهذا القمع للمرأة وتوظيفها واستعمالها كديكور وكأداة للتبجح الكاذب جعل المرأة التونسية تساهم مساهمة فعالة في الثورة التونسية وتشارك الرجال في الصفوف الأمامية من المظاهرات والاحتجاجات وترفع صوتها منددة بالقمع والدكتاتورية، وواصلت نضالها لأجل حقوقها كمواطنة بعد الثورة.

مرحلة ما بعد الثورة التونسية شهدت فيها وضعية المرأة جدلا واسعا حول الحقوق والحريات بعد صعود الأحزاب الدينية للحكم إثر انتخابات عام 2011، وخلال فترة حكم "الترويكا" التي توجت على رأسها بنصيب الأسد من الأصوات حركة النهضة الإسلامية وإلى تاريخ إقرار الدستور التونسي الجديد شهدت الساحة السياسية محاولات للالتفاف على حقوق المرأة من قبل تيارات الإسلام السياسي التي سعت جاهدة لإرجاع المرأة التونسية عقودا إلى الوراء وأصبحت ترغب في التنصيص على تعدد الزوجات في الدستور وتعالت أصوات إسلامية رجعية تدّعي الحداثة إلى مطالبة المجلس التأسيسي بتطبيق الأحكام الشرعية خاصة في نصوص مجلة الأحوال الشخصية.[1]

وضعية المرأة التونسية المريحة والمتقدمة في العالم العربي تشريعيا لم تكن مصحوبة بتطور واقعي وفعلي في مجال المشاركة السياسية وهو ما يتطلب تحولا جذريا في العقليات وفي الممارسة السياسية و لكن هذه النوايا والتوجهات اليمينية التي امتد بعضها إلى حد التطرف لم تثن عزم نساء تونس، فقد تصدين لهذه التيارات بحزم وواصلن الكفاح في المنابر السياسية للحفاظ على مجلة الأحوال الشخصية وتكريس الحقوق والمكتسبات والمطالبة بالمساواة وبتكافؤ الفرص والحظوظ مع الرجال تشريعيا وواقعيا خاصة في مجال المشاركة السياسية من خلال المطالبة بأن تكون المرأة في مواقع الريادة في الأحزاب السياسية وفي صدارة القائمات الانتخابية وأن تمارس الفعل السياسي عبر تقلد مناصب ومسؤوليات عليا في الدولة.

ثمرة هذه النضال تمثلت في تبني المجلس الوطني التأسيسي في مايو عام 2011 قاعدة التناصف والتناوب في القائمات الانتخابية، وفي إدراج فصل في باب الحقوق والحريات يقر بأن: "المواطنين والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز. تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامة، وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم". هذا الجانب القانوني والتشريعي الذي منح المرأة حقوقها على حد السواء مع الرجل لم يكن كفيلا بترسيخ هذه الحقوق وتطبيقها في الواقع لأن المتأمل في الساحة التونسية يلحظ أن مشاركة المرأة فيها لازالت ضعيفة وأنه حتى بعد سنّ الدستور وخلال الانتخابات التشريعية بقي دور المرأة كفاعل سياسي محدودا وهو ما أكدته البيانات النهائية للهيئة العليا المستقلة للانتخابات "إيزي".

1-حقوق المرأة التونسية ثمنتها التشريعات و كبلها الواقع و تم الإطلاع عليه من الموقع : https://alarab.co.uk

فرغم أن نسبة الناخبات فاقت نسبة الناخبين، إذ بلغت 50.5 بالمئة لفائدة النساء من ضمن الـ5 ملايين و236 ألفا و244 ناخبا مسجلا، فإن التوقعات تؤكد أن تمثيلية المرأة في الانتخابات التشريعية ستكون دون المأمول لأن نسبة النساء على رأس القائمات الانتخابية ضعيفة وهو ما سيقلل حظوظها في الفوز بمقاعد البرلمان القادم.

وهذا ما تحدثت عنه نائلة شعبان كاتبة الدولة للمرأة والأسرة مؤكدة أن ارتفاع نسبة الناخبات مقارنة باقتراع 2011 هو قبل كل شيء نتاج "تعبئة من المجتمع المدني من أجل مشاركة أكبر للمرأة في الحياة العامة، لأن مشاركة المرأة في الحياة السياسية لازالت متواضعة وغير كافية"، وصرحت أنه على الرغم من أن "الدستور الجديد يكرس مبادئ تكافؤ الفرص والتناصف، فإنه من الضروري توفير الآليات والأدوات اللازمة لوضع نصوص تضمن المساواة الفعلية بين الرجال والنساء، خصوصا فيما يتعلق بالوصول إلى مراكز القرار".

في الوقت الراهن، بلغت نسبة النساء اللاتي ترشحن للانتخابات التشريعية للوصول إلى البرلمان خلال انتخابات اليوم الأحد الـ26 من أكتوبر الجاري، 47 بالمئة من العدد الجملي للمترشحين، وتم الإبقاء على مبدأ التناصف بخصوص انتخابات 2014، حيث لم تحظ بمنصب رئيسة قائمة سوى 149 امرأة على 1300 لائحة انتخابية، وهو ما يمثل نسبة لا تتجاوز الـ12 بالمئة من مجمل المترشحين الذين يمتلكون فرصة أوفر للإحراز على مقعد (كونهم يترأسون القائمات)، كل هذه المؤشرات ليست إلا دلالة على أن تمثيلية المرأة في البرلمان المقبل ومشاركتها الفعالة في العمل السياسي والدفاع عن قضاياها الأساسية ستكون ضعيفة.

هذا ما يقودنا لاستنتاج أن وضعية المرأة التونسية المريحة والمتقدمة في العالم العربي تشريعيا لم تكن مصحوبة بتطور واقعي وفعلي في مجال المشاركة السياسية وهو ما يتطلب تحولا جذريا في العقليات وفي الممارسة السياسية خاصة لدى النخبة التونسية حيث تكون دافعا نحو تكريس مشاركة قوية للنساء في الحياة السياسية وحضور متوازن ومتكافئ بين الرجال والنساء كما هو الحال في بقية المجالات.

ثانيا : حرية التعبير.

الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي، الاتحاد الوطني للمكفوفين وتضطلع وسائل الإعلام بدور أساسي في التمهيد للإصلاح السياسي داخل المجتمعات، فبعد الثورة التونسية وهروب الرئيس بن علي، عاشت تونس انفجارا إعلاميا لم تشهده من قبل من خلال الأجهزة الإذاعية والمحطات

التلفزيونية[1]، إضافة إلى الصحف والمجالات والمواقع الإلكترونية، وشكل الواقع التونسي الجديد زوال الإحتكار للقطاع الإعلامي، ونظرا لإدراك الحكومات الأهمية الإعلام في عملية التحول الديمقراطي وكون حرية التعبير كانت من المطالب الرئيسية للثورة، أطلقت الجهات الرسمية في تونس عملية الإصلاحات التي تحصى المنظومة الإعلامية، وألغت وزارة الإعلام التي عاني منها الصحافيون في عهد بن علي وأجريت عدة تغييرات واسعة، وصدرت عدة مراسيم التنظيم القطاع الإعلامي بعد الثورة[2]، أهمها المرسوم رقم 115 الصادر عام 2011 وبنوده، تنص حرية التعبير ، وحركة المعلومات، وحماية الصحفيين عن الإبتزاز والإعتداءات. ومما لا شك فيه أن أغلب الكتاب التونسيين يتمنون أن تتوفر في بلادهم فضاءات حرة للعمل الصحفي، وقوانين تسمح لكل اتجاه أن يبدي موقفه من دون رقيب ومن دون مضايقات أو حصار، ويأمل الكثير من الصحافيين أن يفسح لهم المجال لإصدار الصحف والمجالات الخاصة، وأن تعرف البلاد مساحة مقبولة لإحترام حرية الفكر والرأي والتعبير، وقد شهدت وسائل الإعلام قبل الثورة ومن بينها الصحافة من التصحر الفكري والثقافي ومن إنعدام أي مساحة الحرية الرأي المخالف[3]، وضربت كثير من وسائل الإعلام عرض الحائط بأخلاقيات المهنة، وميثاق الشرف بل وصل لمرحلة الشتم والتشهير في بعض وسائل الإعلام مختلفة الأنواع، على الرغم من وجود قرارات صادرة عن نقابة الصحفيين، والهيئة المستقلة للإعلام .

1- الحرية وأشواق الثورة.

من أهم ما عبّر عنه التونسيون وهم يصوغون أشواقهم الثورية؛ هي الحرية والعدالة والكرامة التونسيون الذين عانوا طويلا قمع الحريات ودفعوا أثمان تعبيرهم وأثمان صمتهم؛ يريدون من ثورتهم أن تكون حالة تحرر من الخوف والمنع وإحصاء الكلمات والحركات والأنفاس. يعلم التونسيون أن الاستبداد إنما ينبت في الخوف وفي الصمت وفي الأطماع، وحين تصبح المجتمعات قلاع خوف تتحول إلى منابت للظلم واستغلال النفوذ والسيطرة على ثروات البلاد لصالح المستبد وعائلته.

ما كان ابن علي ليتحول إلى عنوان للقوة والبطش والقهر (وهو الذي دخل القصر مرتبكا) لو لم يتقاعس التونسيون في ممارسة النقد بالقدر الكافي، وفي التعبير عن الرفض حين يكون لا بد من الرفض، وعن نصرة المظلومين حين يتعرض بعض التونسيين للظلم بسبب مواقفهم السياسية

1- عبد الرحمن يوسف سلامة، الحرية التونسية في التحول الديمقراضي بعد ثورة، كانون الأول 2010، مرجع سابق، ص 166.

2- عبد الرحمن يوسف سلامة، مرجع سابق، ص 174

3- مرسوم عدد 115 لسنة 2011، مؤرخ في 2 نوفمبر 2011 والمتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر.
توفيق المدني، إتحاد المغرب العربي بين الإحياء وا ، (تنق: إتحاد المغرب العربي للنشر، 2006)، ص .350

أو انتماءاتهم الحزبية أو معتقداتهم الدينية. لقد كانت النخب السياسية والفكرية والإعلامية في غالبيتها مشاركة في إنتاج "ظاهرة ابن علي" وفي استمرارها لأكثر من عقدين.

لذلك نجد أن مفردة "حرية" هي العنوان الأبرز لدى كل السياسيين ولدى كل النخب حين يصوغون خطابهم عن الثورة وأشواقها، وحين يحذرون من ارتدادات ومؤامرات يرونها مهددة لأهم مكسب وهو "الحرية".

ما يجعلنا نثير سؤال الحرية اليوم هو ما يحدث من حين لآخر من اعتقال بعض المدونين بتهمة السلب والتعرض بفعل موحش لرمز من رموز الدولة.

2- الحرية والمسؤولية.

يُجمع المتكلمون في الحرية، سواء من منطلق فلسفي أو قانوني، على كونها التزامَ حدود الفعل الإرادي دون تعرض لحرية الآخرين. فالحرية "مسبح" مشترك لشركاء الوطن ولشركاء الهوية الإنسانية، لا يحق لجماعة أو فرد الاستحواذ عليه ومنع الآخرين من السباحة فيه.

الحرية وعي واقتدار ومسؤولية، فهي وعي بمعانيها وبجوهرها الإنساني، وهي اقتدار معرفي وعملي أيضا حتى لا تكون مجرد شوق أو وهم أو شعار، وهي مسؤولية لأنها ضد الفوضى والعبث واللامعنى.

الحرية كما يحرسها الوعي، يحرسها القانون أيضا حتى لا تكون "مَدَاسًا" للزائفين وفاقدي السند المعرفي والقاصرين عن الحركة الذهنية، ولذوي الاحتياجات الأدبية والأخلاقية. القانون لم يتم سنّه عبر التاريخ إلا لضبط الفعل البشري، بما يجعله نافعا لصاحبه ولغيره دون مس بحقوق الآخرين المادية والمعنوية.. القانون هو سياج الحرية حتى لا تسيح فتنقلب فوضى ويموج الكل في الكل، ودائما بوهم الحرية.[1]

3- الحرية وهيبة الدولة.

وقد تكون المواقف الأكثر اتزانا هي التي أدانت إهانة هذا الشاب لهيبة الدولة وأقرت بحقها في مقاضاته، ولكن دون إذلاله ونشر صورته لعموم الناس لمزيد من التنكيل به وبأهله. أصحاب هذا الموقف ليسوا فقط ممن ينتصرون لرئيس الجمهورية قيس سعيد، وإنما أيضا ممن ينتصرون لهيبة الدولة ويعتبرون الحرية مسؤولية وليست فوضى.

وكذلك شباب فيسبوك وعدد من الأسماء المعتبرة من صناع الرأي العام عبروا عن استيائهم، خاصة من نشر صورة مهينة للشاب وهو في حالة إيقاف، واعتبروا ذلك عودة إلى ممارسات النظام القديم في إهانة المواطنين.

1-بحري العرفاوي،حرية التعبير في تونس: هل أصبحت مهددة؟،عربي21

4- بين كرامة الرئيس والأمن الوطني.

راج في البداية خبر مفاده أن رئيس الدولة طلب إطلاق سراح الشاب الموقوف واستبشر الكثيرون بذلك وشكروا للرئيس موقفه الإنساني، ولكن تبيّن أن لا صحة للخبر وأن الشاب هو رهن الإيقاف لحد الآن.

و فعلا أن رئيس الدولة يضيق صدره بغلطة شاب فقير بسيط، وهو القائل بأنه على نهج عمر بن الخطاب رضي الله عنه" لا أظن ذلك وهو من يتعرض يوميا إلى تعليقات ونعوت غير مستساغة قانونا وأخلاقا، دون أن يبالي بها أو يعلق عنها أو يتتبع من يسيئون إليه. وهو يعلم أن كل رؤساء ما بعد هروب ابن علي قد تعرضوا لـ"التنكيل"، وكأن التونسيين يثأرون لأنفسهم من موقع الرئاسة وليس من شخص الرئيس.

أعتقد أن الاستمرار في إيقاف الشاب هو لعلاقة بأبحاث أمنية تجريها الجهات المختصة لمعرفة إن كان ذاك الشاب يعبر عن حالة نفسية عابرة أم إنه كان يعبر عن فكرة يخفيها، خاصة وهو قادم من منطقة ساخنة هي على حدودنا ونحن كتونسيين معنيون بكل ما يحدث فيها.

المبحث الرابع : مظاهر و مؤشرات التحول الديمقراطي في مصر.

المطلب الأول : حرية و استقلال الاعلام.

بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على ثورة 25 يناير التي أطاحت الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك، لاتزال مصر تعاني من وجود قطاع إعلامي سلطوي، وقيود على حرية التعبير. ولم تستغلّ الأنظمة التي حكمت البلاد في فترة مابعد الثورة الفرص التي أُتيحَت لها لإصلاح وسائل الإعلام الحكومية والخاصة، حيث تعرّضت الأصوات الناقدة إلى المضايقات والتهميش من جانب جهات حكومية وغير حكومية. وطالما أن في مصر حكاماً يعتقدون بأن السيطرة على وسائل الإعلام تصبّ في مصلحتهم، فلن يتحقّق الإصلاح إلا عن طريق بعض الأصوات المعارضة في وسائل الإعلام، مدعومة بتأييد المجتمع المدني والجماهير.

الإعلام المصري منذ ثورة 25 يناير اتّخذت الأنظمة المصرية المتعاقبة بعد الثورة خطوات للحدّ من حريّة التعبير والسيطرة على المحتوى في التغطية الإعلامية المصرية.

تحطّمت الآمال في ظهور قطاع إعلامي أكثر مهنية بسبب جهاز الإعلام الحكومي الذي دعم عملياً أي نظام يمسك بزمام السلطة، ووسائل الإعلام الخاصة التي تأثّرت بملاّكها من رجال الأعمال الذين يرتبطون بعلاقات مع نظام مبارك، والاستقطاب الحادّ بين وسائل الإعلام الإسلامية وغير الإسلامية.

لعبت شبكات التواصل الاجتماعي دوراً رئيساً في ثورة 25 يناير. وقد وفّرت هذه الوسيلة طرقاً جديدة للتعبير عن الآراء الانتقادية، وتحدّت المؤسّسات الإعلامية القائمة، ونظّمت الأنشطة المناهضة للحكومة.

مستقبل الإعلام المصري.

تزداد صعوبة إيجاد مكان للأصوات الناقدة في وسائل الإعلام التقليدية. فقد دعمت الكثير من وسائل الإعلام في مصر بقوّة سردية النظام للأحداث منذ عزل الرئيس محمد مرسي، المدعوم من جماعة الإخوان المسلمين، في تموز/يوليو 2013. أما الأصوات المعارضة، فهي شبه غائبة من الصحف والبرامج التلفزيونية، حيث أغلقت الحكومة وسائل الإعلام التابعة للإسلاميين.

تستمر شبكات التواصل الاجتماعي في توفير منبر للآراء المهمّشة. على الرغم من أنها تعاني حالة من الاستقطاب هي الأخرى، توفّر شبكات التواصل الاجتماعي أحد المنابر القليلة التي تُمكِّن النشطاء الساعين إلى التوصّل إلى حلولٍ وسطٍ من التعبير عن آرائهم، وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان.

ثمّة حاجة إلى إصلاح وسائل الإعلام الحكومية أكثر من أي وقت مضى، لكن الإرادة السياسية اللازمة غير متوفرة. لم يُظهِر النظام الحالي، بقيادة عبد الفتاح السيسي، حتى الآن الكثير من الاهتمام بجعل وسائل الإعلام الحكومية أكثر انفتاحاً وديمقراطية. إذ لاتزال هذه الوسائل في الوقت الراهن في خدمة النظام وليس الشعب.

يأمل الكثيرون في أن يخفّف النظام الحالي قمعه لوسائل الإعلام، غير أن المؤشرات الأولية ليست مشجّعة. تشمل هذه المؤشّرات إلغاء عرض برنامج السخرية السياسية واسع الانتشار، "البرنامج"، وطلب وزارة الداخلية لعروض شراء برمجيات لرصد شبكات التواصل الاجتماعي على الإنترنت.

لعب الإعلام المصري على الدوام دوراً مهماً في مصر والشرق الأوسط، وطرأت عليه تغييرات مهمة خلال العقدين الماضيين، بلغت ذروتها في دخول شبكات التواصل الاجتماعي التي استخدمتها القوى الثورية بصورة استراتيجية لدعم قضيتها وإسقاط حسني مبارك، الدكتاتور الذي حكم مصر مدة ثلاثين عاماً.

منذ اندلاع الثورة في العام 2011، كانت التغيّرات سريعة ومتكرّرة، حيث حاولت وسائل الإعلام الحكومية معرفة رؤسائها الجدد. أما وسائل الإعلام الخاصة، فهي تحاول عدم تنفير الناس في الوقت الذي تحافظ على مصالح أصحابها، الذين كان معظمهم متحالفين بشكل وثيق مع النظام القديم.

في أعقاب سقوط مبارك، يبدو أن كل نظام جاء إلى السلطة، حتى وصول المشير عبد الفتاح السيسي إلى الحكم، كان أكثر قسوةً على وسائل الإعلام من سابقيه. لكن تبقى شبكات التواصل الاجتماعي قوة مستقلّة، على الرغم من أن الدولة حاولت تضييق الخناق على الأصوات المعارضة في وسائل الإعلام كافة.

ثمّة حاجة إلى حدوث تغييرات كبيرة في قوانين الإعلام وبنيته للمساعدة في انتقال مصر إلى الديمقراطية. ويبدو أن المشكلة كبيرة إلى حدٍّ أن هذه التغيرات تعتمد على الإرادة السياسية أكثر منها على أي شيء آخر، وقد لاتكون التغييرات في مصلحة النظام الحالي، الذي يستخدم الإعلام لترويج قضاياه. يبدو والحالة هذه أن السبيل الوحيد للخروج من المأزق، باستثناء الإرادة السياسية، يكمن في الإصلاح عن طريق قلّة من الأصوات المعارضة داخل وسائل الإعلام، مدعومة بتأييد المجتمع المدني والجماهير.

و حافظت مصر على سمعتها كبلد رائد في إنتاج المحتوى الإعلامي، وهو السبب الرئيس الذي يجعل اللهجة المصرية مفهومة على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم العربي. ومنذ أن حصلت البلاد على استقلالها عن بريطانيا في أوائل خمسينيات القرن العشرين، أدرك حكام مصر مدى أهمية الإعلام لمكانة البلاد باعتبارها تمثّل زعامة سياسية وثقافية، وأيضاً لقدرة أنظمتهم على السيطرة على الجماهير.

لطالما استخدمت الحكومة الإعلام لخدمة أجندتها السياسية ونشر رسائلها. عندما تم إدخال الخدمة الإذاعية، بثّ جمال عبد الناصر رسائله القومية الاشتراكية إلى بقية العالم العربي من خلال محطات مثل صوت العرب وإذاعة الشرق الأوسط. وعندما وقّع أنور السادات اتفاقية السلام مع إسرائيل في العام 1979، ماتسبّب في مقاطعة الدول العربية لمصر، تم استخدام الإذاعة لمواجهة الهجمات المقبلة من هذه البلدان.

في الوقت نفسه، ساهمت استثمارات الدولة في إنتاج المحتوى الإعلامي في جعل مصر أكبر منتج في العالم العربي لسنوات عديدة. فقد كان إنتاج البرامج والمسلسلات المصرية، ولايزال اليوم، يُصدَّر إلى معظم الدول العربية، ويشكّل في العموم العنصر الرئيس في المحتوى الذي يُبَثّ على قنوات الإعلام العربي.[1]

سارت الصحف على المنوال نفسه في الغالب، على الرغم من أن معدّلات الأميّة في هذا المجتمع الشفوي تقليدياً لاتزال تتجاوز ثلث عدد السكان، حيث تعتبر وسائل الإعلام المرئية

1 - Douglas Boyd, Broadcasting in the Arab World: A Survey of the Electronic Media in the Middle East (3rd ed.) (Ames, Iowa: Iowa State University Press, 1999); Rasha Abdulla, "An Overview of Media Developments in Egypt: Does the Internet Make a Difference?" Global Media Journal—Mediterranean Edition 1 (2006): 88–100.

والمسموعة دائماً أكثر قوة. في عهد عبد الناصر، تم تأميم وسائل الإعلام المطبوعة، وأصبحت الصحف الكبرى في نهاية المطاف أبواقاً للحكومة. بدأت الصحف الحزبية والمستقلة بالظهور في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وتمكّنت من إحراز بعض التقدّم في مواجهة الصحف الحكومية الرئيسية، التي بقيت موالية للحكومة باطّراد ووضوح. وإلى أن جرى إدخال البثّ الفضائي وشبكة الإنترنت، كان المصريون يستمعون إلى محطات الإذاعة الأجنبية كمصدر بديل للأخبار، ولاسيّما في أوقات الأزمات.

في بدايات 2014، أطلقت مجموعة من الحقوقيين والنشطاء العلمانيين من الطلاب والشباب والإعلاميين حملة "الحرية للجدعان" للدفاع عن المسلوبة حريتهم لأسباب سياسية ولتحسين أوضاعهم داخل السجون وأماكن الاحتجاز. أطلقت الحملة في أعقاب إلقاء الأجهزة الأمنية للقبض على ما يزيد عن 1000 من المواطنات والمواطنين في أحداث الذكرى الثالثة لثورة يناير، واتجهت إلى كسر حاجز الصمت بشأن انتهاكات الحقوق والحريات المتراكمة منذ الانقلاب دون تمييز بين الضحايا المنتمين لليمين الديني والضحايا المنتمين إلى عموم الطلاب والشباب والعمال. في المؤتمر الصحفي الذي أعلن به عن المبادرة، أكد بعض أعضاء الحملة عزمهم القيام "بوقفات ومسيرات للمطالبة بالإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين" ومن ضمنهم المنتمين لجماعة الإخوان الذين لم يثبت عليهم ارتكاب أعمال عنف أو أعمال إرهابية.[1]

تستند الحملة إلى توظيف شبكات التواصل الاجتماعي لنشر الحقائق والمعلومات عن المسلوبة حريتهم، وتنظيم فعاليات تضامنية مع الضحايا ابتعدت تدريجيا عن المساحات العامة بسبب الكلفة الباهظة للخروج إلى "الشارع" وارتكزت إلى الفضاء الافتراضي على مواقع الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، وإعداد فرق المحامين للدفاع القانوني عن المسلوبة حريتهم والتعريف بعمليات التقاضي التي يواجهونها ومتابعة أوضاعهم وراء الأسوار ورصد الانتهاكات من حالات الاختفاء القسري والتعذيب إلى منع الدواء والعلاج الطبي عن المسلوبة حريتهم. بدأت الحملة في 2014 بفعاليات "ادعموهم" التي استهدفت إرسال برقيات إلى مكتب النائب العام والمجلس القومي لحقوق الإنسان للاستعلام عن معاملة المسجونين لأسباب سياسية ومتابعة أوضاعهم الصحية والمطالبة بتحري شكاوى التعذيب ومحاسبة عناصر الأجهزة الأمنية المتورطة في التعذيب وغيره من الانتهاكات.[2] ومن بين أهم القضايا التي تبنتها حملة "الحرية للجدعان" جاءت جرائم الاختفاء القسري في موقع متقدم، حيث وثقت الحملة في تقاريرها لعدد من حالات الاختفاء والاحتجاز

1- نجوى مصطفى، " "الحرية للجدعان".. حملة لنشطاء مصريين للمطالبة بالإفراج عن "المعتقلين السياسيين""، رأي اليوم، 6 شباط/فبراير 2014، http://www.raialyoum.com/?p=50160.

2- شيماء حمدي، " "الحرية للجدعان" تبدأ حملة "ادعموهم " للإفراج عن المعتقلين السياسيين"، البديل، 25 شباط/فبراير 2014، http://elbadil.com/2014/02/الحرية-للجدعان-تبدأ-حملة-ادعموهم-للإ.

الشرطي دون تحقيقات قضائية معتمدة في ذلك على مصادرها الخاصة بالإضافة إلى معلومات منظمات ومبادرات حقوقية أخرى والبلاغات المباشرة لذوي ومعارف المختفين قسريا عبر مواقع التواصل الاجتماعي.[1] أثارت الحملة أيضا مسألة تعريض المسجونين لأسباب سياسية للحبس الانفرادي، وعملت على توعية الرأي العام بالتداعيات النفسية والبدنية السلبية للحبس الانفرادي من خلال تشجيع المدافعين عن الحقوق والحريات وعموم الناس على التدوين الإلكتروني تحت عنوان لا للحبس الانفرادي.[2]

المطلب الثاني : الحرية الدينية.

لم تكتسب السلطوية الحاكمة في مصر اليوم أبدا توجها علمانيا يريد الفصل بين الدولة والدين. بل، هي لم تخجل أبدا من استدعاء الرموز والمضامين الدينية لتمرير سياساتها ولتبرير عنفها وقمعها، ولم تتوقف عن الخلط العمدي بين مقولات الإخوان والسلفيين والجماعات الجهادية ووصمهم جميعا بالتطرف والإرهاب. ولم يكن لحديثها المتكرر تارة عن الإصلاح الديني وأخرى عن الاعتدال الديني من محتوى سوى منع غيرها من استخدام الدين.

في أعقاب انقلاب أطاح برئيس منتخب جاء من بين صفوفهم وعطل الإجراءات الديمقراطية، تعرض الإخوان المسلمون لعنف رسمي ممنهج وقمع أمني متواصل. قبل أن يعلن الانقلاب عن نفسه في 3 تموز / يوليو 2013، كان الرئيس السابق محمد مرسي ومعاونوه المباشرون من قيادات الصف الأول من جماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة الذي أسسته الجماعة في 2011 قد سلبت حريتهم. وزج سريعا إلى السجون بالبقية المتبقية من القيادات إضافة إلى أعداد كبيرة من أعضاء الجماعة وحزبها ومن المتعاطفين معها ومن قيادات وعناصر الأحزاب السياسية المتحالفة معها كحزب الوسط (تأسس في 2011) وحزب البناء والتنمية (أسسته الجماعة الإسلامية في 2011) وغيرهما. زج إلى السجون أيضا بالجماعات السلفية التي قررت، على خلاف آخرين كالدعوة السلفية وذراعها السياسي حزب النور، معارضة الانقلاب والمطالبة بإعادة الرئيس السابق محمد مرسي إلى منصبه. وللتذكير بتواريخ توقيف بعض قيادات الصف الأول من الإخوان وحلفائهم؛ ألقت الشرطة في مساء 3 تموز / يوليو 2013 القبض على كل من محمد سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب السابق (مجلس 2012) ورئيس حزب الحرية والعدالة ورشاد البيومي نائب

1- محمود حسونة، ""الحرية للجدعان": 163 حالة اختفاء قسري واحتجاز دون تحقيق منذ أبريل"، الوطن، 8 حزيران/يونيو 2015،
http://www.elwatannews.com/news/details/746597 .

2- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ""الحرية للجدعان" تطلق حملة "لا للحبس الانفرادي""، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 9 حزيران/يونيو 2016، http://anhri.net/?p=166611 .

المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، ووجهت إليهما اتهامات عدة بقتل المتظاهرين في الأحداث التي شهدتها البلاد بعد 30 حزيران / يونيو 2013.35 وفي 5 تموز / يوليو 2013، ألقي القبض على خيرت الشاطر النائب الأول للمرشد العام ووجهت إليه ذات الاتهامات.36 وفي 29 تموز / يوليو 2013، ألقت الشرطة القبض على أبو العلا ماضي رئيس حزب الوسط وعصام سلطان نائب رئيس حزب الوسط، ورحلا إلى سجن طرة متهمين بالتحريض على قتل المتظاهرين وإهانة القضاء.37 وفي أعقاب الفض الدموي لاعتصامات الإخوان المسلمين في رابعة العدوية وميدان النهضة (14 آب / أغسطس 2013) توالى توقيف قيادات الصف الأول، فألقي القبض على المرشد العام محمد بديع في 20 آب / أغسطس 2014،38 وتبعه محمد البلتاجي أمين عام حزب الحرية والعدالة في 29 من ذات الشهر،39 ووجهت إليهما اتهامات بالتحريض على العنف والقتل في "أحداث رابعة العدوية والنهضة" وبالتخابر مع دول أجنبية.40 وفي 30 تشرين الأول / أكتوبر 2013، أوقفت الشرطة عصام العريان نائب رئيس حزب الحرية والعدالة ووجهت إليه ذات الطائفة المعتادة من الاتهامات.41 بحلول خريف 2013، وباستثناء من تمكن من الهرب من قيادات الصف الأول لجماعة الإخوان المسلمين مثل محمود عزت (القائم بأعمال المرشد العام)42 ومحمود حسين الأمين العام للجماعة43 ومن قيادات الصف الأول في حزب الوسط مثل الدكتور محمد محسوب (الوزير السابق للشؤون البرلمانية)44 ومن حزب البناء والتنمية مثل رئيس الحزب طارق الزمر،45 كان العدد الأكبر من قيادات الصف الأول قد سلبت حريته وأصبح في مواجهة عمليات تقاضي متنوعة. كذلك تواصلت بين 2013 و2017 عمليات توقيف قيادات أخرى بهدف إضعاف جماعة الإخوان وحلفائها تنظيميا وإحباط الإتباع، على ما قامت به الشرطة في 1 تموز / يوليو 2014 من إلقاء القبض على بعض قيادات الأحزاب المتحالفة مع الإخوان كمجدي حسين رئيس حزب الاستقلال ونصر عبد السلام وصفوت عبد الغني من حزب البناء والتنمية وحسام خلف من حزب الوسط.

المطلب الثالث : المشاركة السياسية.

إن الحديث عن قضية المشاركة السياسية في المجتمعات المتعددة إثنا يستوجب الحديث عن عدد من القضايا المهمة؛ وهي الانتخابات والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

(أ) الانتخابات:

يعرف العديد من المفكرين الديمقراطية بأنها الترتيبات المؤسسية للوصول إلى قرار سياسى، يكتسب فيه الفرد القوة والسلطة ليقوم بالمشاركة في عملية صنع القرار، وذلك عن طريق التنافس مع آخرين للحصول على أصوات الشعب، ولهذا فالانتخابات تعد المحدد الرئيس عند بعض المفكرين للديمقراطية، وهي أحد المقاييس المهمة التي تساعد على التعرف على حدوث عملية تحول ديمقراطي من عدمه، وذلك عن طريق معرفة وجود قيادات متنافسة تسعى للوصول للحكم، ومدى قبول الشعب النتائج عملية الانتخابات، ويرى هنتجتون أن الانتخابات تحتوي على مظهرين مهمين للديمقراطية؛ وهما جانبا المنافسة والمشاركة، بينما يرى فريد زكريا" أن جوهر الديمقراطية هو بناء المؤسسات التي تضمن الحريات وليس عقد انتخابات سريعة، ومؤسسات الحرية في رأيه تتضمن: نظام قضائي عادل، صحافة حرة، حرية التعبير، أحزاب سياسية متعددة، إصلاح اقتصادي، مؤسسات مدنية، وبصفة عامة يمكن القول إن الانتخابات الحرة العادلة المنتظمة تمثل جانبا من جوانب الحكم الديمقراطي؛ حيث أنها توفر الشرعية السياسية لأنها تعكس المشاركة الشعبية في العملية السياسية وتضمن تبادل القيادات السياسية للمناصب المهمة في الدولة، كما أنها تمثل عملية تواصل بين العامة والسياسيين؛ وذلك لأن السياسيين الراغبين في أن يتم إعادة انتخابهم سيقومون بتأييد السياسات العامة التي يفضلها الناخبون، كما قدم الانتخابات فرصة جيدة للناخبين لاختيار أشخاص جيدين، كما تعد الانتخابات فرصة جيدة لتعزيز الرقابة ومحاسبة المسئولين الحكوميين وفق آلية الانتخابات[1].

إن الحديث عن عملية الانتخابات بصفة عامة يستلزم دراسة عدد من القضايا المرتبطة بهذه العملية والتي تؤثر فيها، وهذه القضايا يمكن تلخيصها بما يلي:

1 – الإطار التشريعي.

2 – مستوى الناخبين التعليمي وارتفاع الوعي السياسي لديهم. وارتفاع المستوى التعليمي هو الوسيلة التي تساعد الناخبين على تحديد اختياراتهم، وتوعية الناخبين هو مهمة الأحزاب السياسية ومنظمات

1 - Gshabbir Cheema, «Building Democratic Institutions, Governance Reform in Developing Countries», Bloomfield in Developing Countries, Bloomfield: Kumarian, P. 38.

المجتمع المدني، ووسائل الإعلام. وكلها ارتفع مستوى التعليم والوعي لدى الناخبين فإن هذا سيؤدي إلى أن يكون اختيار الناخبين قائما على أساسن كفاءتهم وجدارتهم، وليس وفقا للانتماءات الأولية وهي المشكلة التي تعاني منها العديد من الدول التي تعاني التعدد الإثني.

3 – استخدام تكنولوجيا المعلومات في العملية الانتخابية.

4 – وجود مراقبين دوليين.

ومن القضايا المهمة التي تحتاج إلى وقفة عند دراسة عملية الانتخابات في الدول المتعددة الإثنيات قضية التصويت، فالدور المسيطر للإثنية يظهر في عملية التصويت الانتخابي؛ حيث يؤدي إلى ما يعرف بالناتج المتعدد الإثنية، والذي يعني أن ناتج عملية التصويت يكون مبنيا على تقديم الدعم للمرشح أو الحزب على أساس الارتباطات الإثنية، ويرجع سبب تصويت الأفراد وفقا للانتماءات الإثنية إلى نقص الثقة في الآخرين، والتوقع بأن المرشح المنتمي لجماعة الفرد الإثنية سيمثله ويعبر عن مصالحه بطريقة أفضل من شخص منتم لإثنية أخرى. إن التصويت على أسس إثنية قد يؤدي إلى أن تحصل الأقليات على التمثيل السياسي ولكنهم لن يتمتعوا فعلا بنفوذ سياسي حقيقي.

(ب) الأحزاب السياسية:

تعد الأحزاب السياسية جوهر العملية الانتخابية؛ حيث أنه يفترض أنها الفاعل الرئيس بالإضافة للناخبين في هذه العملية؛ حيث تتنافس من أجل الوصول للسلطة. كا تلعب الأحزاب السياسية دورا مهما في تشكيل الثقافة السياسية للمواطنين عن طريق إشاعة السلوك المتسامح، وغرس مجموعة من المبادئ القائمة على الاعتراف بحقوق كل الأحزاب في التعبير عن وجهة نظرهم في القضايا الوطنية. ويرى "هنتنجتون" أن وجود الأحزاب السياسية يرتبط بصورة عكسية مع العنف وعدم الاستقرار، فوجود الأحزاب السياسية خاصة في حالة عدم قيامها على أساس إثني يساعد على دمج هذه الجماعات في المجتمع، ويساعدها على أن تستطيع إيصال مطالبها إلى النظام دون اللجوء إلى العنف، كما أنها ستساعد في نشر ثقافة سياسية قائمة على التسامح والقبول مما يساعد على زيادة المشاركة السياسية. ومن المهم أن تتعلم الأحزاب الجديدة كيفية تطوير الاستراتيجيات والأجندات الانتخابية، وأن تتعلم كيفية تعبئة مواردها الذاتية.

إن الأحزاب المؤسسة على انتماءات عرقية تقوم بنقل صراعاتها الموروثة إلى الساحة السياسية وإثارة التطرف، وقد تستفيد تلك الأحزاب السياسية من شعور الأفراد بالانتماء إليها أكثر من انتمائهم إلى الدولة؛ مما يؤدي إلى انقسام المجتمع إلى فئات متصارعة وبالتالي غياب قواعد

الإجماع السياسي والثقافي، وهذا بدوره يؤدي إلى عدم تمتع النظام الديمقراطي الناشئ بالاستقرار اللازم لأي نظام سياسي.

المطلب الرابع: المجتمع المدني:

تقييد القوة السياسية هو نقطة التقاء الديمقراطية والمجتمع المدني وهي نقطة الأساس في المواطنة التي تتطلب المساواة في الأوضاع بين المواطنين، بينما يؤدي الإكراه إلى عدم المساواة السياسية التي تنشأ من سيادة حكم القانون. والطريقة الفعالة التي تضمن تواصل المواطنين بعضهم مع البعض هي منظمات المجتمع المدني، ومنظمات المجتمع المدني هي نجتمع سياسي من المواطنين من المشاركة في صنع القرارات[1].

هذا ويعرف الدكتور سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني بأنه "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها، وتنشأ هذه التنظيمات التطوعية الحرة لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو ممارسة أنشطة إنسانية متنوعة. كما يعرفه شميتر» بأنه مجموعة من الجماعات الوسيطة المنظمة ذاتيا، وتتمتع باستقلال نسبي عن العائلات، وقادرة على اتخاذ أنشطة جماعية ولا تسعى للسلطة"[2].

وتتبع أهمية المجتمع المدني في العملية الديمقراطية لعدة أسباب [3]:

1 – توسيع نطاق المشاركة.

2– تبدو مؤسسات المجتمع المدني بمثابة آلية لتنشيط المجتمع.

3– يوفر القدرة على إحداث حراك اجتماعي يساعد على مشاركة وفعالية الطبقات الدنيا.

4 – تقوم منظمات المجتمع المدني بحث الناخبين على التصويت، كما تقوم بتعبئة المرشحين للمشاركة في الانتخابات، كما تستطيع منظمات المجتمع المدني إذا كانت تملك الموارد الكافية وقادرة على تمثيل فئات مختلفة من المواطنين أن تؤثر في تحديد من سيتم انتخابه، فمثلا منظمات المرأة قد تلعب دورا مهما في حث النساء على التصويت والترشيح وممارسة حقهن الانتخابي. إن المجتمع المدني يلعب دورا مهما في الحفاظ على وحدة المجتمع المتعدد الإثنيات، ويساعد في

1-انظر:

-Sujay Ghosh, «NGOs, as Political Institutions", Journal of Asian and African Studies,Vol. 445, P.481.

2-خالد حنفي، «دور المجتمع المدني الليبي في التحول الديمقراطي في ظل النظام الجماهيري»، أفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة - 2005، ص 66.

3-سهام فوزي، «عملية التحول الديمقراطي في المجتمعات المتعددة إثنيا، مرجع سابق، ص 64- 36.

ترسيخ التحول الديمقراطي عن طريق إعادة تعريف المشاركة الفعالة وتحسين نوعيتها وجعلها غير قائمة على أساس إثني.

وتستطيع منظمات المجتمع المدني تعبئة المشاركة الشعبية من خلال وسائل سلمية غير عنيفة من أجل تحقيق الأهداف السياسية، كما أنها تستطيع التأثير في علاقات القوى من خلال القنوات الثقافية والاجتماعية، وبالتالي إعادة تعريف المشاركة بطريقة مختلفة. فالأفراد يصبح لديهم فرصة حل مشكلاتهم من خلال جهودهم الذاتية دون مواجهة بين الأفراد، ومن الممكن أن تقوم منظمات المجتمع المدني بوصفها منظمات سياسية بإقناع الجماعات القوية والمتنفذة بطريقة تدريجية لقبول التغيير.

كما أن منظمات المجتمع المدني، عن طريق خلق الوعي المجتمعي، تساعد في حماية حقوق الأقليات الضعيفة والفئات المهمشة التي قد ترى الأحزاب السياسية خاصة الإثنية، أن تحقيق مصالحها يقتضي إهمال مطالب و مصالح هذه الجماعات. كما تساعد منظمات المجتمع المدني في خلق الوعي وجمع المعلومات، والتأثير على الحكومة في عملية صنع القرار، ومحاولة المساعدة في صياغة السياسات التي تحمي الثقافة المدنية وحقوق الإنسان.

ويتوقف مدى كون الدولة ديمقراطية أم لا على مدى سماحها بتكوين و تشكيل تلك الجماعات من ناحية وممارسة نشاطها بحرية من ناحية أخرى، خاصة في وقت الأزمات السياسية؛ حيث يساهم وجود المجتمع المدني القوي المنظم في بلورة جملة الإجراءات المكونة للسياسة العامة للدولة بشكل منظم، وهو ما يؤدي إلى إبراز دور المجتمع المدني بوصفه خطا ثانيا لحفظ الاستقرار السياسي؛ حيث إنه يعظم العمل التطوعي ويزيد المشاركة الشعبية في صنع القرار وسد الفجوة بين الحكومة والأفراد، ويعتبر وجود مجتمع مدني قوي ضمانة لإدارة أية صراعات بصورة سلمية في المجتمع، وإجبار الحكومة على أن تتبع أسلوب التوافق بدلا من أسلوب التوزيع الجبري للقيم.

المطلب خامس: حقوق المرأة.

يرى الكثيرون أن حركة حقوق المرأة في مصر هي الرائدة في نطاق حركة حقوق المرأة في العالم العربي، وقد عملت الحركة المصرية بنشاط وعلى مدى عقود في سبيل إلغاء القوانين التمييزية والارتقاء بمكانة المرأة في مصر. فمنذ وقت بعيد، وتحديداً اعتباراً من عام 1951، قامت الرائدة النسائية المصرية دُرِّية شفيق على رأس مظاهرة شاركت فيها 1500 امرأة باقتحام البرلمان للمطالبة بالحقوق السياسية الكاملة وإصلاح قوانين الأحوال الشخصية، والمساواة في الأجر إذا تساوى العمل، بين الرجل والمرأة. ويقدر عدد المنظمات غير الحكومة التي تعمل حالياً بشأن شتى القضايا الرامية إلى تمكين المرأة في مصر بنحو 16000 منظمة. ومع ذلك فقد منيت الحركة بالكثير من النكسات على امتداد السنوات العشرين الماضية بسبب اشتداد المناخ العام للاتجاه الديني المحافظ والمعادي لحقوق المرأة، وبسبب القيود التي فرضتها الحكومة على المجتمع المدني، ونجاح الحكومة في استقطاب برنامج عمل الحركة النسائية وضمه إلى برامجها.

وكثيراً ما تصبح حقوق المرأة ميدان المعركة الرئيسي للمواجهة الجارية بين الحكومات المصرية المتعاقبة من جانب وبين الذين يرغبون في زيادة الطابع الإسلامي للدولة المصرية من جانب آخر. وقد حدا ذلك ببعض المراقبين إلى اعتبار الثمانينيات والتسعينيات بداية "تعرض حقوق المرأة المصرية لخطر الانقراض". وقد دأبت الحكومات المصرية المتعاقبة على التفريط في هذه الحقوق إرضاءً للأوساط الدينية المحافظة في المجتمع المصري. فعلى سبيل المثال قررت حكومة الرئيس الراحل أنور السادات تعديل الدستور في عام 1980 حتى ينصُّ على أن "مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع" في مصر[1]. وفي هذا الجو المثقل بالقيود أصبح أي اختلاف عن التفسيرات المحافظة لأي نص ديني من جانب دعاة حقوق المرأة يؤدي إلى رد فعل عكسي. وأصبحت المصريات اللاتي يُعْرِبْنَ عن القلق بشأن مكانة المرأة، خصوصاً في نطاق الأسرة بسبب قوانين الأحوال الشخصية القائمة على الشريعة في مصر، يُتَّهمْنَ بأنهن "مناصرات للغرب (أي نسويات أو متحررات أو علمانيات) ومعاديات للإسلام، وخاضعات لتأثير الأيديولوجيات اليسارية".

ولكن ارتفاع مد التيار الديني المحافظ ليس السبب الوحيد للنكسات على مدى السنوات العشرين الماضية، إذ تأثرت الحركة النسائية المصرية كذلك بالقيود الصارمة التي تفرضها الدولة

1- قبل هذا التعديل كانت المادة 2 من الدستور المصري تقول إن مبادئ "الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع" في مصر [دون أداة التعريف]. انظر:

Clark Benner Lombardi, "Islamic Law as a Source of Constitutional Law in Egypt: The Constitutionalization of the Sharia in a Modern Arab State," Columbia Journal of Transnational Law, vol.37, 1998, p. 81.

على المجتمع المدني. فالقانون رقم 84 لعام 2002 ("قانون الجمعيات الأهلية") الذي يفرض على جميع المنظمات تسجيل نفسها لدى وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية، يضع قيوداً شديدة على المساحة المتاحة لنشاط المنظمات غير الحكومية[1]،وترى كثير من هذه المنظمات أن هذا الشرط، أي شرط التسجيل، يُعتبر تقييداً لحقوق التعبير وتكوين الجمعيات، ومحاولة مكشوفة من جانب الحكومة للموافقة على البعض ورفض البعض الآخر باعتبارها غير قانونية. ورغم أن مجموعات حقوق المرأة لم تكن بالضرورة الأهداف المقصودة بهذا القانون، فإنها قد تضررت بالقيود التي فرضها. فعلى سبيل المثال، حدث في 8 يونيو/حزيران 2003 أن تلقى مركز بحوث المرأة الجديدة، الذي أنشئ في أوائل التسعينيات لرفع وعي الجماهير بقضايا حقوق المرأة (بما في ذلك ختان الإناث والعنف المنزلي) خطاباً من وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية يتضمن رفض طلب المركز للتسجيل، بموجب نصوص قانون جديد يحكم أنشطة المنظمات غير الحكومية. وفي 15 يونيو/حزيران 1991 أغلقت الحكومة جمعية تضامن المرأة العربية، التي ترأسها الداعية النسائية والكاتبة نوال السعداوي، ونقلت ترخيصها وأرصدتها إلى منظمة نسائية إسلامية.

وقد ازداد تقليص المساحة المتاحة للنشاط المستقل في مجال حقوق المرأة نتيجة الجهود التي بذلتها الحكومة لاحتكار برنامج عمل حقوق المرأة من خلال المجلس القومي للمرأة. وقد أنشئ هذا المجلس بموجب قرار جمهوري في عام 2000 باعتباره "هيئة مستقلة مسؤولة عن تمكين المرأة المصرية" ولكن استقلال المجلس القومي للمرأة الذي ترأسه السيدة الأولى سوزان مبارك مشكوك فيه، إذ أعرب العديد من ممثلي هذا المجلس في مقابلاتهن مع هيومن رايتس ووتش، وإن كُنَّ لا يردن الإشارة إليهن بأسمائهن، عن القلق من أن تحويل موارد كبيرة من الجهات الدولية المانحة إلى المجلس القومي للمرأة سوف يزيد في آخر الأمر من سيطرة الحكومة على برنامج عمل حقوق المرأة ويضعف المجتمع المدني[2]. ومما يقوض من استقلال هذا المجلس واستعداده لتوجيه الانتقادات علناً للقوانين أو السياسات المناهضة لحقوق المرأة، وجود مقره في مبنى المقر الرئيسي للحزب الوطني الديموقراطي الحاكم في القاهرة.

1- وافق مجلس الشعب على هذا القانون في 3 يونيو/حزيران 2002، وهو ينص على عقوبات جنائية على أنشطة المنظمات غير الحكومية التي تعمل دون ترخيص (المادة 76). والذين يشكلون "منظمات سرية" يمكن عقابهم بالحبس سنة واحدة ودفع غرامة كبيرة – وهذا من شأنه فعلياً تجريم أشكال كثيرة من التنظيمات غير الرسمية أو الشعبية. أما من يتلقى تبرعات لصالح منظمة غير حكومية دون موافقة الوزارة فيتعرض للحكم عليه بالحبس ستة أشهر. ويتعرض الأشخاص الذين يمارسون أنشطة المنظمات غير الحكومية قبل تسجيلها رسمياً للحبس ثلاثة أشهر. وتحظر المادة 11 من القانون المجموعات التي ترى الدولة أنها تشكل "تهديداً للوحدة الوطنية [أو] انتهاكاً للنظام أو للآداب العامة". والمادتان 17 و58 (اللائحة التنفيذية) تحظر على المنظمات غير الحكومية من تلقي أموال من الخارج دون الحصول على موافقة الوزارة. والمادة 42 من القانون تسمح لوزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية بحل أية منظمة غير حكومية حسبما تشاء، إلى جانب تجميد أصولها ومصادرة أملاكها، دون صدور أمر قضائي.

2- مقابلة هيومن رايتس ووتش مع العاملين بالمنظمات غير الحكومية، 13 فبراير/ شباط 2004.

خلاصة الفصل:

لا شك أن دول الربيع العربى مازالت حتى الآن فى طور التحول الديمقراطى ولم تتمكن بعد من الوصول إلى مرحلة ترسيخ الديمقراطية والتى تعد بمثابة قمة السلم الديمقراطى إضافة إلى التعثر المستمر للمسار الديمقراطى والعوائق التى تتسبب فى تعطيله وتحول دون تحقيق الاهداف والوصول إلى النتائج المرجوة من عملية التحول الديمقراطى .

كما ان عملية الاصلاح السياسي في كل من تونس ومصر عرفت مرحلة توسعية بفضل الجهود المبذولة من طرف الاجهزة المشرفة على هذه العملية، بغض النظر عن النقائص التي شابتها وهذا راجع لعوامل لجتماعية وسياسية حالت دون تحقيقها كاملة فهناك نوايا حسنة بادرة لتحقيق اصلاح سياسي لكنه تعثر بفضل عوامل لم يحسب لها أي حساب.

الفصل الخامس
مقارنة بين التجربة الديمقراطية التونسية و المصرية بعد قيام الثورتين التونسية و المصرية

مثلت تجربة تونس مثلت استثناءً في ثورات الربيع العربي،فهى عاشت كغيرها مآزق وصراعات كثيرة على مدى أربع سنوات هي عمر الثورة. واجتازتها بسلام. لم تجتزها بالإيديولوجيا، ولا بالانقلابات والتسلط، وإنما بالحوار والسياسة . وفي التجربة التونسية هناك الكثير من السياسة والحوار والتوافق. . وهذا استثناء أيضا في إقليم يخشى السياسة، ويتخوف من الحوار ونتائجه. من هنا استطاعت العبور للمرحلة الانتقالية بعد الثورة، وتمكنت من وضع دستور جديد متوافق عليه من طرف كل الفرقاء بمختلف توجهاتها الحزبية والسياسية. وتمكنت ثالثاً في أول انتخابات نيابية على أساس من الدستور الجديد، وإعلانا ببداية الجمهورية الثانية. وانتهي بالنجاح بعد الانتخابات الرئاسية المرتقبة في أواخر هذا الشهر.من غير الجائز أن نقارن تونس هنا مع سوريا وليبيا واليمن . حيث ظروف كل بلد من هذه البلاد الثلاث ومآلات الثورة والوضع السياسي فيها تختلف بشكل كلي. لنأخذ بدلا من هذا نموذجا قريبا هو مصر أكبر دولة عربية، وتحظى بأقدم إرث للدولة، وأول من عاش الإرهاصات الأولى للنهضة في العالم العربي. لهذا فرغم أن ثورة تونس كانت هي بداية الربيع العربي، إلا أن «الحشد الجماهيرى» في ميدان التحرير بالقاهرة هو الذي احتكر المشهد في المنطقة وأصبح أيقونة سياسية لثورات هذا الربيع، لكن أتى الفشل المصري بالزخم التاريخي نفسه، وبالوقع ذاته، وكانت تونس تؤسس تحت الظل لنجاح تحسدها عليه كل الدول التي عاشت نفس التجربة [1].

لقد توافرت في تونس جملة من العوامل التي مكّنتها من السير في التجربة بشكل طبيعي للوصول إلى نجاح مرحلة انتقال السلطة، حسب الأعراف الديمقراطية. وهكذا، فعندما استشعر إسلاميو النهضة بأن ظروف البلد لا تساعد على الاستمرار بالإنفراد بالحكم، رغم وجود أغلبية في المجلس التأسيسي، تخلت عن السلطة (2013)، وأبدت مرونة كبيرة في صياغة الدستور، عكس جماعة «الإخوان»، إبان وجودها في الحكم في مصر، سارت على غير ذلك. فهي بعد أن وعدت بعدم تقديم مرشح لرئاسة الجمهورية وعدم السيطرة على الغالبية في مجلس النواب، سارت عكس ذلك في هذين الأمرين، بل ذهبت بعيداً في التخلي عن حلفائها، وفي صياغة دستور مختلف عليه، مما زاد الأزمة بينها وبين التيارات الأخرى، العلمانية والليبرالية واليسارية والقومية .ويمكن القول إنه حين توافرت لحركة النهضة بيئة من القوى العلمانية التي لا تميل إلى أسلوب الإقصاء والتهميش فإن الإخوان المسلمين، في مصر، لم تتوافر لهم مثل هذه البيئة، حيث أن كل التيارات رفضت حكم الإخوان بأي شكل، ولو عن طريق الجيش وكان أسلوب الجيش مختلفاً؛ ففي حين سلك

1 -https://.www.hespress.com/writers/246343.htm

طريق الحياد في الحالة التونسية، والابتعاد عن السياسة فإنه في مصر سلك نهجا غير ذلك، حيث قدم مرشحاً للرئاسة. ويلاحظ في المقارنة بين تجربة مصر وتونس، أننا أمام مجتمعات متجانسة، بالقياس لتنوع وتعددية مجتمعات المشرق العربي ، لا سيما العراق وسورية. بما يفيد أن اهتزاز مكانة تيار الإسلام السياسي، وضمنه انحسار مكانة الإخوان المسلمين، جرى بواسطة ما يصطلح عليه بأهل السنّة، وليس بواسطة طائفة أخرى. ولعل ذلك يعبر عن حقيقة مفادها أن جمهور «السنّة» لا يحدد ذاته بالطائفة، ولا بالمذهب وأنه لا يستطيع أي تيار إسلامي احتكار تمثيل الدين، أو الوصاية عليه، ما يدحض، أيضاً، الآراء السطحية والمتسرعة، التي تبالغ في الحديث عن تفضيل المجتمعات العربية «السنّية» لحركات الإسلام السياسي بكل أنواعها.

المبحث الأول : خصائص التجربة الديمقراطية التونسية بعد قيام الثورة التونسية.

التطورات فى مجملها كانت تسير نظريا باتجاه تحقيق أحد أهم الأهداف السياسية للثورة التونسية وهو القطع مع الدكتاتورية تنظيمياً وتشريعياً وفكرياً. بيد أنها لم تكن مستقلةعن موضوع المطالب الاجتماعية والثقافية التي تتضمن مشكلة البطالة ومسألة طبيعة النموذج المجتمعي الذي يرسى مبادئ وقوانين الدستور الجديد.

بروز إحدى أهم خصائص المرحلة السياسية الانتقالية في تونس: أدت انتخابات المجلس التأسيسي إلى حصول قوة سياسية (حزب النهضة الإسلامي) مناهضة للنموذج المجتمعي الذي وضعته النخب التونسية منذ أكثر من نصف قرن من الزمن على المرتبة الأولى. لكن هشاشة النجاح الانتخابي لهذا الحزب (لم يشارك في الانتخابات إلا حوالي 54% من الناخبين ولا يمثل من أعطاها صوته من مجمل الناخبين سوى حوالي 19% جعله يتحالف مع قوتين سياسيتين جاءتا مباشرة بعده في نتائج الانتخابات لا يشاركانه في مناهضة هذا النموذج. [1] وفي سياق بروز أهمية الانتخابات التشريعية، التي ستقام مباشرة بعد إعداد الدستور والتصويت عليه لكل بنوده، أصبح عمل الحكومة المنبثقة عن انتخابات المجلس التأسيسي موضوع جدال كبير، سواء في ما يخص الملفات الاجتماعية وهى (كيف يمكن تفادي انهيار اقتصاد البلاد وكيف يمكن كسب رهان التشغيل والعدالة الاجتماعية) أو

1- الأحمر، المولدي، الانتخابات التونسية: خفايا فشل القوى الحداثية ومشاكل نجاح حزب النهضة الإسلامي، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011،بدون صفحة .

في ما يخص المطالب الثقافية والحقوقية، أي صياغة الدستور بمايحافظ على المكاسب وتضمن للمواطنين حرياتهم الفردية وحقهم في اتباع السلوك الثقافي المناسب. والتهمة الموجهة لهذه الحكومة هي أنها تستغل وجودها في السلطة على أساس شرعية محدودة –فانتخابات المجلس التأسيسي بنيت على مبدأ كتابة الدستور وليس الشروع في تطبيق سياسة بعينها– لتهيئ أسباب نجاحها في الانتخابات التشريعية القادمة، كما أكد ذلك رئيس الحكومة في المؤتمر الأخير لحزب النهضة[1].

وتبدو هذه المشاكل غير مستعصية ولا تشكل عقبة أمام الانتقال الديمقراطي السلس نسبياً في تونس. لكن سيطرة فكرة المحاصصة الحزبية على تشكيل الحكومة، ومحاولة الحزب الفائز في الانتخابات أن نجاحه لفرض توجه حقوقي ونمط اجتماعي–ثقافي محدد عبر صياغة الدستور الجديد وتركيز أسس الدولة القادمة، رغم المقاومة التي يلقاها في مختلف الأوساط الاجتماعية وخاصة أوساط المثقفين، سبب بلبلة على سير العملية الانتقالية. حيث أن جزءاً كبيراً من التونسيين بدأ يتساءل عما إذا كان الدستور القادم سيتم فرضه بطريقة من الطرق رؤية حزب واحد في فهم معاني الحرية والديمقراطية والكرامة التي نادت بها الثورة وأغفلها النظام السابق، خاصة بعدما أعطت الحكومة المؤقته، التي لحزب النهضة فيها الكلمة الفصل، التأشيرة القانونية لثلاثة أحزاب إسلامية تنادي كلها بضرورة تطبيق الشريعة في مفهومها التقليدي. والقضية المثارة في تونس لا تتعلق بمضمون هوية التونسيين العربية الإسلامية، التي يقول الاسلاميون أن الشعب أصبح في غربة عنها،لأن الذين يتبرأون من هذا المكون التاريخي لتونس قد لا تبلغ نسبتهم واحد في المائة، لكن الخلاف القائم هو على مضمون هذه الهوية. [2]

كل هذه القضايا ذات علاقة وطيدة بما ستظهره النتائج التأسيسية للمرحلة الانتقالية الحالية. وهذا سبب إحتدام الصراع السياسي اليوم في تونس بشكل كبير حول كيفية التعامل مع ملفات استحقاقات الثورة. والبلادتبدو في مفترق طرق عصيب زاده تعقيداًضغط المعارضة على الحكومة التي حمّلت وظيفتها المؤقتة والانتقالية أكثر مما تطيق –حولت نفسها إلى حكومة مشروع مجتمعي متكامل– بدلاً من أن تكون حكومة تصريف أعمال في انتظار وضع الأسس القانونية الجامدة التي ستحقق المطالب السياسية للثورة،وهي احتكار

1- بشارة، عزمي، الثورة التونسية المجيدة، بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.بدون صفحة.

2- الأحمر، المولدي، في الثورة من منظور علم الاجتماع السياسي، تونس، مطبعة آربرانت، 2011.بدون صفحة.

السلطة وفرض الفكر الواحد وضمان الحقوق الأساسية للأفراد والجماعات[1]. ودور المجتمع المدني في إسقاط النظام سلمياً دون إضعاف الدولة بشكل كبير أو انهيارها، عدم التدخل المباشر للجيش في سير العملية الانتقالية، الاتجاه التأسيي الراديكالي الذي سارت فيه الثورة، البعد الثقافي للصراع الجاري على الساحة السياسية بشأن ملامح النموذج المجتمعي الذي ستتمخض عنه الأعمال التأسيسية للفترة الانتقالية– أعطت للثورة التونسية مميزات خاصة مقارنة بالتجربة الليبية واليمنية وإلى حد ما التجربة المصرية[2]. على سبيل المثال في ليبيا انهارت دولة الجماهيرية بمجرد أن ظهر أنه لم يكن لهذه الدولة جيش وطني يحميها بل كتائب مسلحة، بعضها من المرتزقة، تدين بولائها للأشخاص أكثر من المؤسسات. وقد ترتب عن ذلك مبادرة نخبة من السياسيين الليبيين مدعومين بالقوى الدولية بتشكيل مجلس انتقالي استطاع، رغم فقدانه للسيطرة على ما يجري من قتال في كل مناطق البلاد، أن ينجح بشكل كبير على الصعيد الدولي في إثبات أن ليبيا ستُخلق من جديد وأنها لن تنقسم وأن قضية استرداد زمام المبادرة السياسية هو مسألة وقت. ولأن مشاكل ليبيا كانت سياسية أساساً، ولأن المجلس الانتقالي كانت لديه الموارد الكافية حتى لا يضيف إلى مطالب الليبيين السياسية مطالب اجتماعية ملحة، ولأن القوى الإسلامية غير المتشددة لم يكن لها ما تنتقده بخصوص النموذج الاجتماعي السائد في البلاد، فإن أهم ما في العملية الانتقالية انصب على إعادة بناء الدولة الليبية، وهذا هو في رأينا العامل الحاسم الذي جعل الليبيين المتعطشين إلى بناء دولة قانون يختارون التيار الليبرالي لإنجاز هذه المرحلة المفصلية في بناء مستقبل بلادهم[3]. وفي المقابل تأك دالمصريون المجتمعون في ميدان التحرير للإطاحة بالنظام، على حقيقة أن الجيش ليس مجرد مؤسسة أمنية استراتيجية في خدمة الدولة والشعب، بل هو ركيزة أساسية التي كان يقوم عليها النظام الذي نخر عظام بلادهم، وأن موقفه كان فاصلاً في وضع ترتيبات المرحلة الانتقالية التي من المفترض أن تضع مصر على الطريق الذي سيحقق أهداف الثورة، وهو ما لم يكن مطروحا في تونس و ليبيا. ومن ناحية أخرى الثورة المصرية خبأت للمراقبين الدوليين ظاهرة مفاجئة إلى حد ما، تمثلت في أن تجربة الانفتاح المجتمعي الكبير الذي عُرفت به مصر وتجسد في إنتاجها الفني والأدبي ذي المرجعيات لم يحميها سياسيا من الاكتساح الكبير الذي حققته التيارات الدينية في الانتخابات التشريعية.

1- برهومي، صلاح الدين، في خضم الثورة التونسية، الشمال الغربي نموذجا، تونس، سحر للمعرفة، 2012.

2- مجموعة من المؤلفين، من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين، الإسلام السياسي في تونس، دبي، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011.

3- بسيكري، السنوسي، انتخابات المؤتمر الوطني الليبي وخيارات الكتل السياسية الفائزة، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، جويلية 2012.

ومن العجيب أن الجيش الذي حمى النظام السابق لفترة طويلة بدأ يتحول إلى حليف غامض بالنسبة لأصحاب النهج السياسي الحداثي والأحزاب الإسلامية التي فازت في الانتخابات على حد سواء، وهذا متغير أساسي سيحكم مفاصل العملية الانتقالية الجارية الآن في مصر[1].

مستقبل المرحلة الانتقالية في تونس :

عندما تم حل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، الذي حكم البلاد فى عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، لم يكن أحد من المراقبين الموضوعيين يعتقد بأن القوى الاجتماعية التي كانت وراءه سوف تترك الساحة فارغة لخصوم الأمس. وفي المقابل لم يكن حزب النهضة الفائز في الانتخابات واهماً بصدد نوع المعركة التي سيخوضها حينما يصل إلى السلطة. فالمجتمع الذي كان يحكمه الحزب المنهار اكتسب مرجعيات ثقافية جديدة لها صفة الكونية، وهي لم تقطع المجتمع عن مرجعياته العربية الإسلامية، كما يقول الإسلاميين، لأن الدين الإسلامي شريك في تلك المرجعيات عندما يؤول بمنهجية ومقتضيات العصر الحديث. وهذه الخاصية الثقافية التونسية جذرها الحزب الحر الدستوري ثم التجمعي والقوى النقابية والحقوقية لتصبح ذهنية منتشرة بين أغلب أفراد المجتمع تشترك فيها القوى السياسية الحداثية في المعارضة وفي السلطة السابقة[2]. وتأتي هنا أهمية إعادة التشكل الجارية الآن على قدم وساق لبقايا الدستوريين القدامى، وبعض نخب الحزب المنحل، وعدد من الشخصيات المتمسكة بالمشروع الحداثي التونسي القديم، وربما بعض أحزاب اليسار التقليدي الوسطية، لتشكيل كتلة سياسية مقابلة لتلك التي يقوم حزب النهضة حاليا بتشكيلها من مختلف أطرافالتيار الإسلامي، حتى المتعصبين منهم (حزب جبهة الإصلاح التونسية، حزب التحرير، حزب الرحمة). ويعتقد البعض أن أهم المعارك تجري الآن في المجلس التأسيسي الذي سيضعالدستور والقوانين المنظمة للعملية الانتخابية المقبلة، فإن مستقبل تونس السياسي لا يجري هناك – على الرغم من أهمية ما يحدث داخل تلك المؤسسة– إنما على ميدان العمل التنظيمي والتعبوي في الأحياء والقرى والأرياف لفائدة هذا التوجه أو غيره. وبحسب طبيعة القوى التي سيكون لها شرف الحصول على المرتبة الأولى والثانية سيتحدد مصير تونس نحو محطتهمالانتقالية المقبلة التي سيكون موضوعها إرساء خيارات ما بعد الثورة في المؤسسات والممارسات والعقول: فإما تأكيد للنموذج المجتمعي السائد وتصحيح للسياسة،أو نقض لمرتكزات ذلك النموذج وفرض لمعايير ومقولات عامةعلى حساب معايير ومرجعيات الحرية والحقوق الفردية، وإما لقاء في منتصف

1- خشانة، رشيد، خارطة سياسية في تونس تمهد لأخرى في غضون سنة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

2- مجموعة مؤلفين، ثورة تونس، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

الطريق يُستبعد منه كل المتطرفين. وفي انتظار يوم الحسم تستمر الحياة السياسية التونسية في الشد والجذب على وقع المطالب الاجتماعية والثقافية التي تحرك الاحتجاجات والإضرابات في كل مكان، ويستغلها السياسيون من جميع الإتجاهات. [1]

من خلال ما سبق يمكننا ابراز ملامح المرحلة الانتقالية التي تعيشها تونس منذ 14 يناير 2011. وقد تبين أن خصوصية التجربة التونسية، إذا ما قارناها بما تعيشه بلدان الربيع العربي الأخرى وخاصة ليبيا ومصر، تتبع من راديكاليتها النسبية. وتعود هذه الراديكالية إلى نقطة انطلاق الثورة التونسية في حد ذاتها و إلى مقومات تجربة التحديث التي عرفها المجتمع التونسي منذ أكثر من قرن ونصف. ولا يجب الاعتقاد بأن ما يجري في تونس شأن داخلي بحت، فالقوى الدولية مهتمة جدا بالتجربة التونسية، البعض لعراقة علاقته التاريخية المباشرة مع هذا البلد بكل ما تتضمنه هذه العبارة من معانى، والبعض الآخر لأنه يعتبرها اختبار جيد لقياس مدى نجاح فكرة إشراك القوى الدينية في الحكم كحصن ضد التطرف العقائدي الذي تصرف عليه أموالاً طائلة. لكن تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس، وعلى عكس ما يعتقد البعض ممن أرعبه المثال الليبي، محفوفة بالأخطار ربما أكثر من الحالة الليبية، **ويمكن إرجاع ذلك إلى أربعة أسباب**[2]:

الأول : افتقاد تونس للموارد المالية التي من الممكن أن تطفئ لهيب المطالب الشعبية دون أن يكون لذلك ثمناً سياسياً مجحفاً.

الثاني : تشبث شرائح واسعة من المجتمع التونسي بالنموذج المجتمعي الذي تعودت عليه وتحفزها المستمر لرفض إعادة أسلمتها من طرف الإسلاميين المتشددين.

الثالث : عدم فهم التيارات الدينية للدلالة السوسيولوجية للحرية والحقوق الفردية، التي من شروط تحققها فصل الدين عن السياسة، مع رغبتها الملحة –كما عبر عنها كبار دعاتها– في تغيير المرجعيات الثقافية السائدة وجعل ذلك هدفا استراتيجيا من أهداف الثورة.

الرابع : دفاع "ضحايا الثورة" عن مكاسبهم القديمة بشكل يثير الشرائح الاجتماعية والثقافية التي عانت من دكتاتوريتهم.

1- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الانتخابات التونسية محطة تاريخية على طريق التحول الديمقراطي، 2011.

2- القبي، مرشد، قراءة في قراءات الثورة التونسية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2011.

المطلب الأول: الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

الساحة السياسية المصرية شهدت فشلاً ذريعاً بسبب سوء الإدارة السياسية للانتخابات البرلمانية 2015، والدليل على ذلك أن الشعب الذي انتخب الرئيس عبدالفتاح السيسي، وتسابق لوضع صوته في الصندوق، هو ذاته الذي ظل خلال أيام انتخابات البرلمان على المقاهي وفي المنازل ليشاهد التصويت من خلال التلفزيون دون المشاركة.والبعض أدرك الكارثة التي حدثت في الإنتخابات البرلمانية 2015 والتي لم يكن يتوقعها أحد، فقد كشفت عن فشل سياسي ذريع للأحزاب والكيانات السياسية في مصر، التي كانت تتباهى بقواعد شعبية اتضح أنها خياليةولاوجود لها فى الواقع، حيث لم تصل نسبة التصويت إلى11% من إجمالي الكتلة التصويتية.والدليل على ذلك، أن آخر انتخابات رئاسية شهدتها مصر، فاجأت العالم أجمع من حيث عدد الناخبين الذين رسموا صورة لمصر الجديدة، تتميز بالمشاركة المجتمعية والسياسية الفعالة، وكذا الانضباط والحب والوئام الذي عزف سيمفونية من التناغم بين كافة طبقات المجتمع، وتخطت نسبة التصويت الـ60 %. لقد فشلت الأحزاب، وكشف فشلها سوء إدارة وتخطيط من ناحيةرجال السياسة في مصر، وكذا ضعفهم في الحشد، والإدارة والتخطيط.. وتسبب فشلها في احراج الدولة أمام الرأي العام الدولي[1]. وقد أعلنت اللجنة العليا للانتخابات في مصر أن انتخابات مجلس النواب ستجري على مرحلتين في شهري أكتوبر/تشرين الأول، ونوفمبر/ تشرين الثاني المقبلين، ثم تم تحديد موعد الانتخابات البرلمانية في مصر، بعد تعديلات أدخلت على قانوني مباشرة الحقوق السياسية والدوائر الانتخابية.

واللجنة العليا للانتخابات أعلنت أن عمليات الاقتراع ستتم على مرحلتين وأنها ستجرى تحت إشراف قضائي كامل، مع الالتزام بشروط الترشح لمقاعد الفردي والقوائم، حيث يبلغ عدد مقاعد البرلمان التي سيتم التنافس عليها 568 مقعداً.وتخوف البعض من ظهورما يسمى بالمال السياسي لتوجيه الناخبين في البلاد، مع التباين الواضح في إمكانات الأحزاب السياسية في مصر من الناحية المالية.ولا يزال البعض في مصر يطالب بحل أحزاب ذات طابع ديني مثل حزب النور السلفي، الذي ينظر إليهالكثيرون بصفته امتداداً لنهج جماعة الإخوان المحظورة .ومما يعطي زخما للانتخابات البرلمانية القادمة في مصر أن الدستور الحالي يمنح البرلمان سلطات تشكيل الحكومة ومراجعة كافة القوانين الصادرة، إضافة إلى إقرار 42 قانوناً جديداً أوجب أن يصدرها الدستور.

1 -https://.www.youm7.com/story/2018/2/26/

المطلب الثانى : تعيين الحكومة.

أولا : حكومة تونس.

من أهم الأطراف في السلطة التنفيذية التونسية هي حكومة تونس . تضبط الحكومة السياسة العامة للدولة، ويقودها رئيس الحكومة حسب دستور 2014.

1) رئيس الجمهورية التونسية يعين رئيس الحكومة باقتراح من حزب الأغلبية في مجلس نواب الشعب.
2) يختار رئيس الوزراء أعضاء حكومته، والذي أصبح يسمى منذ 2011 بتسمية رئيس الحكومة.
3) رئيس الحكومة الحالي، يوسف الشاهد، قدم أعضاء حكومته في 26 أغسطس 2016، وبدأت أعمالها في 27 أغسطس 2016[1].

1-التكوين.

كل أعضاء الحكومة يعينهم رئيس الجمهوريةالتونسية باقتراح من رئيس الحكومة وبعد موافقة مجلس نواب الشعب على قائمة الوزراء. **كل حكومة تتكون من:**

أ. **رئيس الحكومة:** يعينه رئيس الجمهورية من الحزب ذو الأغلبية في مجلس نواب الشعب (يقدم الحزب أحد المرشحين).
ب. **الوزراء:** يقترحهم رئيس الحكومة وعددهم متغير حسب الوزارات الموجودة. وزير الدفاع ووزير الخارجية يتم تعيينهم بعد التشاور من رئيس الوزراء.
ج. **كاتب الدولة:** هو آخر وظيفة في التسلسل الوزراي. يعمل تحت إشراف وزير بعينه أو رئيس الحكومة.

1-الهيئة العامة للاستعلامات حكومة المهندس شريف إسماعيل نسخة محفوظة 27 أغسطس 2016 على موقع Wayback Machine.

2- المهام.

حسب الفصل71 من دستور تونس 2014، فإن رئيس الحكومة يمارس السلطة التنفيذية مع رئيس الجمهورية التونسية. يضبط رئيس الحكومة السياسة العامة للدولة. من صلاحيته إنشاء وحذف الوزارات، وإقالة الوزراء وذلك بالتشاور مع رئيس الجمهورية فيما يخص وزيري الدفاع والخارجية. كذلك يمكنه إحداث أو تعديل أو حذف المؤسسات والمنشآت العمومية والمصالح الإدارية. يتصرف رئيس الحكومة في الإدارة، ويبرم الاتفاقيات الدولية ذات الصبغة الفنية. كل هذه المهام توزع بين الوزارات المختصة وتقع بالتشاور بينهم في اجتماع مجلس الوزراء. كل وزير يضبط سياسة وزارته بالتماشي مع السياسة العامة للحكومة، ولديه عدة سلطات تنفيذية في اتخاذ القرارت المخولة له، بالتشاور مع المعنيين من رئيس الحكومة والوزراء والمسؤولين.

3- المراقبة وسحب الثقة من الحكومة والاستقالة:

حسب الفصل 95 من الدستور، فإن الحكومة مسؤولة أمام مجلس نواب الشعب. من جهة أخرى، لكل عضو في مجلس نواب الشعب أن يتقدم بأسئلة شفاهية أو كتابية للحكومة.

يمكن تقديم لائحة لوم ضد الحكومة أو أحد أعضائها من قبل ثلث أعضاء مجلس نواب الشعب على الأقل. ويشترط لسحب الثقة نهائياً من الحكومة أو أحد أعضائها موافقة الأغلبية المطلقة من أعضاء المجلس[1].

إستقالة رئيس الحكومة تعتبر استقالة لكل الحكومة حسب الفصل 98. يمكن لرئيس الحكومة أن يطرح حكومته على التصويت لنيل ثقة مجلس نواب الشعب.

4- مجلس الوزراء.

أ. دار الباي أو قصر الحكومة بالقصبة، مقر الحكومة التونسية.

ب. مجلس الوزراء هو اجتماع لكتاب الدولة والوزراء ورئيس الحكومة، عادة ما يعقد في دار الباي أو قصر الحكومة بالقصبة.

5- الكاتب العام.

الكتابة العامة هي هيئة جامعة في الحكومة. يشرف عليها الكاتب العام للحكومة الذي يعمل تحت إشراف رئيس الحكومة. مهمة الكاتب العام الأساسية هي ضمان التنظيم الإداري لعمل الحكومة، إعداد جدول أعمال مجلس الوزراء والمجالس الوزارية، وعدة أعمال إدارية أخرى.

1- تم إنشاء هذا الدستور كاملا من مقاطع من النصوص من مستودع مشروع الدساتير المقارنة، علي موقع onstituteproject.org

6- الناطق الرسمي.

الناطق الرسم يوهو مكلف بإعلام المواطنين التونسيين والعالم بكل جديد يخص الحكومة من أعمال وزيارات ومهمات وملخصات إجتماعات مجلس الوزراء، ويقوم بعد كل اجتماع وزارى بالتوجه بكلمة عبر التلفزيون الحكومي الوطنية وعدة قنوات وإذاعات أخرى وطنية وعالمية[1].

ثانيا : حكومة مصر:

1- مجلس الوزراء في مصر (الحكومة المركزية) هو رأس السلطة التنفيذية (الحكومة) بجمهورية مصر العربية، يتكون من رئيس مجلس الوزراء والوزراء، والحكومة لها دور رائد في صياغة جدول أعمال البرلمان، فالحكومة تقوم باقتراح القوانين على البرلمان، وكذلك تناقش التعديلات خلال اجتماعات البرلمان. ويمكن أن تستفيد من بعض إجراءات لتسريع المداولات البرلمانية.

أ. يتم مساءلة الحكومة أمام البرلمان فقط.

ب. يجوز لمجلس النواب طلب سحب الثقة من الحكومة، مما يؤدي إلى استقالة مجلس الوزراء. ويجب على الوزراء الرد على أسئلة أعضاء البرلمان، سواءً المكتوبة والشفوية، وهو ما يعرف بالاستجوابات أو طلبات الإحاطة.

ج. وبالإضافة إلى ذلك، يحضر الوزراء جلسات البرلمان عندما يجري مناقشة القوانين المتعلقة بمجالات مسؤولياتهم.

د. وتوضح المواد 153 إلى 160 من الدستور المصري تفاصيل عن تنظيم أعمال مجلس الوزراء. وتنص المادة 155 على أن على كل عضو من أعضاء مجلس الوزراء أداء اليمين عند توليه منصبه.

مصر تعد أول دولة على مر التاريخ تؤسس لنظام الحكومة المركزية والتي اتخذت من مدينة ممفيس عاصمة للبلاد ومقر للحكم بعد توحيد مملكتي الشمال والجنوب في عام 3232 ق.م علي يد الملك مينا .خلالالعصر الإسلامي كانت شئون البلاد تدار بواسطة الوالي الذي كان يعين من خلال الخليفة.و تشكلت أول حكومة مصرية حديثة في 28 أغسطس 1878، بقرار أصدره الخديوي إسماعيل، برئاسة نوبار باشا. ضمت الوزارة رياض باشا وزيراً للداخلية، راتب باشا وزيراً للدفاع، وعلى باشا مبارك وزيراً للتعليم والأوقاف، كما تولى نوبار باشا إلى جانب رئاسته للحكومة منصب وزير العلاقات الخارجية وأيضاً العدل.وقد عُقد أول اجتماع للوزارة الجديدة في 2سبتمبر 1878، حيث عقدت 30 اجتماعاً لمناقشة أحوال مصر الاقتصادية في ذلك الوقت، وقد حُلت الوزارة في 23 فبراير عام 1879.

1 -https://www.arabic.cnn.com/world/2017/09/06/tunisia-new-government

2- مهام الحكومة :

توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والادارات المختلفة، فضلاً عن المنظمات والمؤسسات العامة.

أ. إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقا للقوانين والمراسيم والإشراف على تنفيذها.

ب. إعداد مشاريع القوانين والمراسيم.

ج. إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة.

د. إعداد مشروع الخطة العامة للدولة.

هـ. المقاولات ومنح القروض وفقا لقواعد الدستور.

و. الإشراف على تنفيذ القانون، والحفاظ على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة.

1- إختصاصات مجلس الوزراء :

أ. وضع السياسة العامة للدولة بالتعاون مع رئيس الجمهورية والإشراف على تنفيذها وفقاً للقوانين والقرارات الجمهورية.

ب. توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والإدارات المختلفة، فضلا عن المنظمات والمؤسسات العامة.

ج. إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقاً للقوانين والقرارات والإشراف على تنفيذها.

د. إعداد مشاريع القوانين والمراسيم.

هـ. إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة.

و. إعداد مشروع الخطة العامة للدولة.

ز. عقد القروض ومنحها وفقاً لقواعد الدستور.

ح. الإشراف على تنفيذ القانون، والحفاظ على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة.

2- التدرج بمجلس الوزراء.

مجلس الوزراء يتألف من الوزراء التالين (تنازلياً حسب الدرجة):

أ. **رئيس الوزراء** ، رئيس الحكومة المصرية.

ب. **الوزراء** ، كامل أعضاء مجلس الوزراء. حاليا هناك 27 وزيرا في هذه الحكومة.

ج. **الوزراء** ، وهم (8) وزراء دولة وتوكل إليهم مسؤوليات محددة. ويعد منصب وزير الدولة مرحلة انتقالية، حيث يمكن إنشاء المناصب أو إلغائها لتتناسب مع أولويات الحكومة على المدى القصير أو مع مؤهلات معينة في المرشحين بدون إدخال تعديلات على هيكل الإدارة، على سبيل المثال وزارة الدولة لشئون البيئة.

د. **وزراء بدون حقيبة** ، وهم لا يرأسون أقساماً محددة، وأحيان أيحضروا اجتماعات مجلس الوزراء، مثال: اللواء مراد موافي، رئيس المخابرات المصرية الأسبق.

هـ. **رؤساء الهيئات** ، الذين يترأسون إدارات هامة معينة والتي لا تندرج تحت اختصاص أي من الوزراء، بل تتبع مباشرة رئيس الوزراء، على سبيل المثال رئيس هيئة قناة السويس.

و. **وزراء مندوبون** ، يقدمون المساعدة للوزراء في اختصاصاتهم، ونادراً ما يحضرون اجتماعات مجلس الوزراء.

ز. المحافظين: يبلغ عددهم 27 محافظ.

3- معايير الوزير.

يشترط الدستور المصري أن تتحقق شروط الأهلية التالية في جميع الوزراء:

أ. أن يكون مصرى الجنسية، ولا يقل عمره عن30سنة،وتتمتع بكامل حقوقه المدنية والسياسية.

ب. لا يجوز للوزير أن يعمل في أي أعمال تجارية مستقلة، أو مالية أو صناعية خلال فترة ولايته في منصبه.

المطلب الثالث:الاحزاب السياسية.

تعتبر الأحزاب إحدى الظواهر البارزة في الحياة السياسية ولاسيما في الأنظمة الديمقراطية وذلك لما تقوم به من تنافس على السلطة وتجسيداً لمبدأ المشاركة السياسية إضافة إلى التعبير عن إرادة المجتمع بكافة أطيافه ومصالحه، وانطلاقاً من هذه الأهمية في دنيا الحياة السياسية فإننا سنتناول مفهوم الحزب السياسي وما هى أهدافه[1].

أولاً – مفهوم الحزب السياسي وأهم مكوناته.

من الصعب أن يتمكن الباحث من تقديم تعريف جامع مانع لظاهرة مركبة تتسم بالشمولية والتعقيد مثل ظاهرة الحزب السياسي وربما يرجع ذلك لاختلاف الآراء والخلفية الإيديولوجية للكُتَّاب والباحثين الذين تصدوا لتحديد هذا المفهوم غير أن ذلك لن يمنعنا من محاولة مقاربة هذا الموضوع من خلال التمييز بين اتجاهين أساسيين وسرد مجموعة من التعريفات قُدِّمت للحزب السياسي[2].

1 -https://ar-ar.facebook.com/notes/

2 -https://vdocuments.site/documents/

أ- الاتجاه الأول:

ويتمثل فى الفكر الماركسي الذي يرى أن الحزب السياسي ما هو إلا تعبير سياسي لطبقة ما وبالتالي لا وجود لحزب سياسي دون أساس طبقي حسب المفهوم الماركسي وهذا استبعاد واضح من فضاء الحزبية للأحزاب الأخرى التي لا تقوم على أساس طبقي.

ب – الاتجاه الثاني:

يتبناه الأدب السياسي البرجوازي ويركز على المبادئ ودرجة التزام الوضوح والتحديد في صياغتهاو مفهوم الحزب السياسي لدى المفكرين والباحثين من أمثال دزرائلي يرى أن الحزب السياسي "مجموعة من الأفراد يجمعهم الإيمان والالتزام بفكر معين، غير أن هذا الاتجاه يغفل حقيقة إمكانية وجود حزبين أو أكثر يتقاسمان نفس المبادئ والأهداف داخل الدولة نفسها.

"ويرى هارولد لاسويل أن الحزب" تنظيم يقدم مرشحين باسمه في الانتخابات.. ويحدد شلزنجر مفهوم الحزب في مظهر واحد من مظاهره وهو هدف الوصول للسلطة ويعتبره تنظيماً يسعى للوصول إلى السلطة في الأنظمة الديمقراطية وكأن هذا التعريف يستبعد من معنى الحزبية كل الأحزاب التي لاتوجد في الدول الديموقراطية، ونجد جيمس كولمان يوسع من دائرة مفهومه للحزب السياسي لتنطبق على كل الأنظمة السياسية إن الحزب " له صفة التنظيم الرسمي هدفه الصريح والمعلن هو الوصول إلى الحكم إما منفرداً أو مؤتلفاً مع أحزاب أخرى".[1]

وجوزيف لا بالومبارا لا يبتعد في تعريف للحزب السياسي عن التعريفات السابقة مع بعض الإضافات فالحزب في نظره " تنظيم رسمي هدفه وضع وتنفيذ السياسات العامة

وماكس فيبر يقول إن: " اصطلاح الحزب يستخدم للدلالة على علاقات اجتماعية تنظيمية تقوم على أساس من الانتماء الحر والهدف هو إعطاء رؤساء الأحزاب سلطة داخل الجماعة التنظيمية من أجل تحقيق هدف معين أو الحصول على مزايا عادية للأعضاء " بطريقة غاية فالبساطة والتفصيل يعبرجورج بيردو عن تعريفه للحزب بأنه: " تنظيم يضم مجموعة من الأفراد بنفس الرؤية السياسية وتعمل على وضع أفكارها ما موضوع التنفيذ وذلك بالعمل على ضم

1 -https://search.yahoo.com/search/

أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صفوفهم وعلى تولى الحكم أو على الأقل التأثير على قرارات السلطات الحاكمة.

ويرى البعض أن الحزب بمثابة " تنظيم سياسي له صفة العمومية والدوام وله برنامج يسعى بمقتضاه الوصول إلى السلطة.

ويرى الباحث سمير عبد الرحمن الشمري في مفهومه للحزب استطاع الجمع بين العديد من خصائص الحزب السياسي وبالتالي اقترب من التوفيق بين التعاريف السابقة، فتعريف الحزب كما عرفه: " هو جماعة اجتماعية تطوعية واعية ومنظمه ومتميزة من حيث الوعي السياسي والسلوك الاجتماعي المنظم ومن حيث الطموحات والآمال المستقبلية ولها غايات قريبة وبعيدة تهدف هذه الجماعة إلى الاستيلاء على السلطة (إذا كانت في المعارضة أى تغير سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وحياتي يتساوق مع قناعتها واتجاهاتها).ويمثلالحزب شريحة اجتماعية أو كتلاجتماعية متناغمة ويدافع عن مصالح الكتل الاجتماعية التي يمثلها ويجاهد من أجل انتصار أهدافه وغاياته التي يصبو إليها وكل حزب سياسي له مبادئ تنظيمية وفكرية واجتماعية وله قوانينه الداخليةالتى يحتكم إليها وله برنامج محدد يفرض فيه هويته الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية".

وهناك أوجه مشتركة بين تلك المفاهيم:

أ- ضرورة توفر رؤية سياسية موحدة أي وجود ايدولوجيا مشتركة تترجم عادة في برنامج الحزب السياسي الذي يعرض على المواطنين لاختياره عبر الانتخابات.

ب- وجود تنظيم يتمتع بالعمومية والاستمرار على أن يمتد التنظيم إلى المستوى المحلي مع وجود اتصالات منظمة داخلية وبين الوحدات المحلية والقومية.

ج- اهتمام الحزب السياسي بالتأييد الشعبي واستقطاب الأنصار لاسيما في أوقات الحملات الانتخابية والتصويت والتظاهرات الهامة[1].

د- السعي بجد للوصول للسلطة أو المشاركة فيها عبر إقامة التحالفات في محاولة التأثير على قرارات وأولويات السلطة الحاكمة من خلال وجود الحزب في صف المعارضة. نجد

1 -https://www.facebook.com/notes/

من الضروري إلقاء نظرة سريعة على ظروف ونشأة هذه الظاهرة السياسية التي يتزايد حضورها السياسي ومحوريتها في الأنظمة السياسية يوماً بعد يوم فبالرغم من أن كلمة أحزاب قديمة وأطلقت على المجموعاتالتي كانت تحيط بالقادة في إيطالياأثناء عصر النهضة بجانباستخدامها للدلالة على النوادي واللجان الانتخابية والتنظيمات الشعبية والكتل البرلمانية والتجمعات الطائفية أو المذهبية أو الإقليمية وغير ذلك[1]. يؤكد العالم الفرنسي موريس دوفرجيه أن المعنى الصحيح للحزب السياسي كما نعرفه اليوم لا يعود لأكثر من حوالي قرن ونصف من الزمن أي حتى عام/1850/ ولم يكن هناك وجود لأحزاب سياسية في أي بلد من العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية أما العام1950 فقد شهد بدايةانتشارهذه الظاهرة إلى الشعوب والأمم الأخرى واليوم توجد الأحزاب وتنتشر في كل مكان من العالم. ولكن ما هي الأسباب الحقيقية وراء نشوء هذه الظاهرة .يشير كذلك إلى أن نمو الأحزاب السياسية ارتبط تاريخياً بنمو الديموقراطية واتساع مفهوم الاقتراع العام الشعبي ليشمل كافة الطبقات وإلغاء القيود المالية التي ارتبطت به في السابق وهناك أصلين أساسين لنشوء الأحزاب السياسية:

- **الأصل الانتخابي البرلماني(أحزاب داخلية النشأة)** نشأت من خلال الاتصال بين الكتل البرلمانية واللجان الانتخابية وقد أدى استمرار هذا الاتصال والتفاعل إلى ظهور الأحزاب السياسية.

- **الأصل غير الانتخابي أو البرلماني (أحزاب خارجية النشأة)**.ظهور هذا النوع من الأحزاب ارتبط بقيام مجموعة من الجمعيات والنقابات والاتحادات التي قامت بتأسيسها.

وتختلف الأحزاب من حيث طبيعتها العضوية ونستطيع هنا التمييز بين نوعين:

1) **أحزاب الكوادر أوالنخبة: تضم** في الغالب أبناء الطبقة البرجوازية ولا تبدي اهتماماً بالجماهير لأنها تهتم بفئة قليلة معينة وتعتمد أحزاب النخبة على الثروة والمكانة الاجتماعية المرموقة لأعضائها وتتسم بنوع من الهشاشة الداخلية والتزام الأعضاء بمبادئها وترى هذه النخب أنها تمتلك من الخبرة والقدرة على إدارة الحملات الانتخابية ما يمكنها من كسب الأصوات وإيصال المرشحين إلى كراسي الحكم.
2) **أحزاب الجماهير** :تستقطب الجماهير لتحقيق غايات سياسية واجتماعية ومالية بغية تثقيف الجماهير وتوعيتها سياسياً وإعداد نخبة منها لتولي المناصب السياسية والإدارية في الحزب

1 -https://search.yahoo.com/search/?

والدولة إضافة إلى المورد المالي الذي يحصل عليه الحزب من تسديد اشتراكات المنتسبين ويندرج في هذا الإطار الأحزاب الشيوعية والقومية والدينية.

وفيما يتعلق بأنماط النظم الحزبية شاع في أدبيات السياسة تمييز بين نظام الحزب الواحد ونظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب وحيث كان هذا التصنيف يعتد بعدد الأحزاب ويتجاهل الاختلافات على صعيد كل نظام حزبي من حيث النشأة والأساس الاجتماعي والفكري ومدى تناوب أكثر من حزب على السلطة طرح العديد من علماء السياسة معيار التنافس الحزبي للتفرقة بين نظم حزبية تنافسية ونظم حزبية غير تنافسية الأولى يميزها تنافس أكثر من حزب على السلطة ويدخل فيها نظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب وفي الثانية يحتكر السلطة حزب سياسي معين ويقع تحت مظلتها نظام الحزب الواحد في الدول الشيوعية ونظام الحزب الواحد في بلدان العالم الثالث ونظام الحزب المسيطر تعدد الأحزاب مع احتكار أحدها للسلطة لفترة طويلة من الزمنونظام الحزب القائد وهو وجود تحالف حزبي تكون القيادة فيه لحزب معينأما مكونات الحزب[1] السياسي فبين موريس د فرجيه أنه بالرغم من أن لكل حزب تركيبته الخاصة التي لا تشبه في شيء تركيب الأحزاب الأخرى[2]. إلا أنه يوجد عناصر تمثل أهم مكونات الأحزاب السياسية *:* اللجنة، الشعبة، الخلية.

ومن مكونات الحزب السياسي أيضاً ما يلي:

أ. اسم وشعار خاص للحزب يميزه عن بقية الأحزاب.

ب. عنوان رئيسي ومقرات فرعية.

ج. مجموعة من الأهداف يسعى الحزب لتحقيقها.

د. قائمة بشروط الانتساب للحزب.

هـ. مالية عامة للحزب وإجراءات صرفه

ثانياً- وظائف الأحزاب السياسية.:

يمكن أن نجمل أهم وظائف الأحزاب السياسية فيما يلي:

1- تجميع المصالح:

والمقصودبها تحويل مطالب الناس إلى بدائل لسياسة عامة موجودة من قبل ويقول الموند عن تجميع المصالح " إنه النشاط الذي تتوجه فيه مطالب للأفراد والجماعات ومصادرهم لتقوية اقتراح سياسي ذي مغزى وتصبح الاقتراحات ذات مغزى حين تكتسب مساندة مصادر

1 - http://mominoun.com/word/mafahimmoltabassa.pdf

2 -https://nawaat.org/portail/2013/05/08/

سياسية قوية والأحزاب مهيأة بشكل خاص لتجميع المصالح فهي تسمي مرشحين يمثلون مجموعة من السياسات ثم تحاول أن تحشد التأييد لهم ووظيفة تجميع المصالح يمارسها الحزب من خلال عقد المؤتمرات وتلقى الشكاوى والمطالب من التجمعات النقابية والعمالية والهيئات الأخرى ليقوم الحزب بعد ذلك بالمساومة على تلك المطالب لتسويتها واقتراح سياسة معينة بديلة وفي الأنظمة غير الديموقراطية تضمر هذه الوظيفة وتتحجم كثيراً من جراء قيود وضوابط النخبة المسيطرة على نشاط الأحزاب[1].

2-التجنيد السياسي:

يقصد بالتجنيد عموماً عمليه اختيار أفراد لشغل أدوار من نسق اجتماعي ما ويعني التجنيد السياسي شغل المناصب الرسمية كرئيس مجلس الوزراء أو الوزير أو المحافظ أو عضو برلمان أو موظف إداري وكذا المناصب الأقل رسمية كالنقابي أو الحزبي.

3-التنشئة السياسية:

وتشير إلى " عملية تعلم القيم والاتجاهات السياسية والقيم والأنماط الاجتماعية ذات المغزى السياسي وهي عملية مستمرة يتعرض لها الإنسان عبر مراحل حياته المختلفة.

4-تعمل الأحزاب السياسية على:

اختيار وتحديد القضايا التي تواجه المجتمع وما يحتاجه من حاجات وتقوم بترتيب ذلك تبعاً للأولوية وتثير الانتباه إليها أثناء الحملات الانتخابية "وهكذا تعد أرض المعركة السياسية وقد تعمل أيضاً كعناصر موحدة بتوكيدها على المصالح المشتركة وتجميعها المطالب ومحاولتها التوفيق بين أكبر عدد ممكن من المواطنين".

5-يرى البعض أن الأحزاب السياسية تقضي على الفردية السلبية:

من خلال إطارها التنظيمي الذي يجمع أعداداً من المواطنين كما أنها تقضي على الفوضى والفراغ السياسي إضافة إلى أنها تبين مدى القوة والقوى الموجودة في المجتمع[2].

6-الأحزاب عامل نشاط في الحياة السياسية والبرلمانية:

لأنها تمكن الشعب من التعبير عن رغباته ومطالبه بطريقة منطقية وفاعلة كما تقوي الروابط بين الهيئة الناخبة والهيئة الحاكمة.

1 -http://www.addtoany.com
2 -https://www.bsociology.com/2016/05/blog-post_95.html

7-الرقابة والمحاسبة:

تقوم الأحزاب بمراقبة تصرفات الحكومة وأعمالها الأمر الذي يؤثر على السلطة ويمنعها من التجاوزات والفساد.

إن أسلوب عمل الأحزاب يضمن أن تكون النظريات والأهداف السياسية والاجتماعية في وضع قابل للتطبيق.

8-أداة لإضفاء الشرعية:

إن مشاركة الأحزاب في العملية السياسية تمنح النظام السياسي الشرعية في حين أن مقاطعة الأحزاب للانتخابات مثلاً قد تشكك أو تقلل من شرعية النظام سواء في الداخل أو الخارج[1].

إن الأحزاب السياسية هي مثابة مؤسسات تعليمية "مدارس الشعوب كما أطلق عليها البعض فهي تثقف الشعب وتوجهه وتمده بالمعلومات اللازمة بطريقة مبسطة وواضحة وهذا ما يساعد في خلق الوعي السياسي وبالتالي تكوين رأي عام أكثر فاعلية في البلد.

9- إن وجود أحزاب منظمة من شأنه أن يجعل المجالس البرلمانية بمنأى عن تأثير الانفجارات العاطفية الشعبية التي يخشاها النواب غير الملتزمين حزبيا.

10- قد تكون الأحزاب أداة لتحقيق التكامل القومي:

ولاسيما في البلدان النامية إذ أن الأحزاب عبر مراكزها ومكاتبها المنتشرة في مختلف أنحاء الإقليم وحثها المواطنين على الانتساب إليها بغض النظر عن اختلافاتهم العرقية أو الثقافية أو الدينية قد تساهم في انتقاله[2].

المطلب الرابع: الأحزاب السياسية فى تونس.

حالياً الأحزاب السياسية على الساحة التونسية تشمل الحركات والأحزاب والتنظيمات السياسية العاملة على الساحة التونسية: التجمع الدستوري الديمقراطي ورئيسه الرئيس زين العابدين بن علي، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، والتجمع الوحدوي الديمقراطي، وحركة التجديد (الحزب الشيوعي سابقًا)، والتجمع الاشتراكي التقدمي، وحركة الوحدة الشعبية، والحزب الديمقراطي والاجتماعي[3].

1 -https://search.yahoo.com/search;

2 -http://elsada.net/21496

3 -http://www.france24.com/ar/20110118-tunisia-political-parties-rcd-nahddha-tajdid

1-قائمة الأحزاب السياسية.

يبدو المشهد السياسي في تونس متنوعا من منطلق التعددية الحزبية، إلا أنه من الناحية العملية مفكك. فيما يلي الخريطة السياسية في البلاد بعد سقوط نظام الرئيس زين العابدين بن علي.

يتوقع المراقبون بعد سقوط نظام زين العابدين بن علي أن تتغير طبيعة اللعبة السياسية في تونس، حيث سيتم الاعتراف بالأحزاب التي كانت محظورة حتى الآن بحسب ما أعلنه الوزير الأول في الحكومة التونسية الجديدة محمد الغنوشي.

2- الأحزاب المعترف بها:

2-1- **التجمع الدستوري الديمقراطي** : أول حزب وطني يحكم البلاد منذ الاستقلال ويسيطر على الحياة السياسية في تونس وكان يتمتع بكل التسهيلات في عهدي الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي. تم تغير اسمه أكثر من مرة، من "الحزب الحر الدستوري التونسي" إلى "الحزب الاشتراكي الدستوري" إلى التسمية الحالية "التجمع الدستوري الديمقراطي". يصدر صحيفة "الحرية" و"لورونوفو"، بالفرنسية.

2-2- **الحزب الديمقراطي التقدمي** :كان يسمى "الحزب الاشتراكي التقدمي"، تم الاعتراف به في 18 ديسمبر/ كانون الأول 1988عقب اعتلاء بن علي السلطة كأول تغيير سياسي على مستوى التعديدية الحزبية التي وعد بها بن علي. ويصدر الحزب صحيفة "الموقف."

2-3- **حركة التجديد** :هي التسمية الجديدة لـ"الحزب الشيوعي التونسي" منذ أبريل /نيسان 1993، غادرته قياداته التاريخية بعد تغيير توجهه العام وسقوط الكتلة الشيوعية. شارك في كل الانتخابات التشريعية والرئاسية التونسية. وتصدر الحركة صحيفة "الطريق الجديد.

2-4- **حركة الديمقراطيين الاشتراكيين** : انسلخت هذه الحركة عن "الحزب الاشتراكي الدستوري" بعد اختلاف مؤسسيه مع الحبيب بورقيبة. وشاركت في كل الانتخابات التشريعية والرئاسية. وعبرت هذه الحركة عن مساندتها لزين العابدين بن علي والحزب الحاكم مما أفقدها مصداقيتها. ويصدر الحزب صحيفة "المستقبل.

2-5- **حزب الوحدة الشعبية** :أسس في ثمانينات القرن الماضي، وهو حزب ذو توجهات قومية واشتراكية. خرج من السرية إلى العلن عام 1981 بحصوله على اعتراف رسمي من السلطة الحاكمة. عرف منذ التسعينات بمساندته المطلقة للحزب الحاكم و شارك في كل الانتخابات البرلمانية والرئاسية،يصدر صحيفة "الوحدة."

2-6- الاتحاد الديمقراطي الوحدوي :تم تأسيسه في نوفمبر/ تشرين الثاني 1988 وتم الاعتراف به بعد ذلك بثلاثة أيام. شارك في كل الانتخابات البرلمانية والرئاسية منذ 1989. ويصدر هذا الحزب صحيفة "الوطن "الناطقة بالعربية.

3- الأحزاب غير المعترف بها :

3-1- حزب العمال الشيوعي التونسي :وهو أبرز الأحزاب التونسية المعارضة غير المعترف بها. وهو حزب لديه توجه ماركسي لينيني، يرأسه القيادي حمة الهمامي ويتميز بمعارضته الشديدة لحركة "النهضة" الإسلامية .رفض الحزب التوقيع على وثيقة الميثاق الوطني بعد الإطاحة بنظام بورقيبة في 1987، ويتمتع بقاعدة واسعة على الساحة الطلابية. بطشت السلطة بأبرز قياداته وترفض باستمرار الاعتراف به. يصدر الحزب صحيفة "إلى الأمام."

3-2- **حركة النهضة** :هي أبرز حركة إسلامية في تونس، أنشئت في ستينات القرن الماضي تحت اسم "الجماعة الإسلامية"، واقتصر عملها في البداية على نشاط فكري سري داخل المساجد وغيرت الحركة اسمها إلى "حركة الاتجاه الإسلامي" وخرجت إلى العمل العلني في 6 يونيو/ حزيران1981. طلبت الحركة ترخيصاً بالعمل السياسي إلا أنها لم تتلق رداً من السلطات. غيرت اسمها إلى" حركة النهضة "في فبراير 1989. طارد نظام الحبيب بورقيبة وسجن قيادات الحركة من بينهم راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو. وزادت شعبيتها خلال الثمانينات واتهمتها السلطة بالتورط في أعمال عنف استهدفت أربعة فنادق تونسية[1]. - **رحبت الحركة باستيلاء بن علي على السلطة في**عام 1987، وأفرج النظام الجديد عن بعض قياداتها إلا أنه رفض الاعتراف بالحركة الإسلامية.وغادر رئيس الحركة راشد الغنوشي البلاد في 1989.وسجن النظام وقتل أبرز القيادات على خلفية محاولة اغتيال بن علي في مايو/أيار 1991. كما طارد بشراسة مؤيدي الحركة في كل المدن .

1 - https://www.turess.com/alchourouk/192080

3-3- **المؤتمر من أجل الجمهورية** : وهو حزب سياسي غير معترف به أسسه الدكتور المنصف المرزوقي، رئيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان في 25 يوليو/ تموز 2001. وهو حزب أعلن صراحة مناهضته لنظام زين العابدين بن علي. شعاره: "السيادة للشعب، الكرامة للمواطن والشرعية للدولة". ولـ"حزب المؤتمر من أجل الجمهورية" علاقات متينة مع أحزاب فرنسية وأوروبية. وكان مؤسسه المنصف المرزوقي أول من أعلن ترشحه للانتخابات الرئاسية المقبلة في تونس. [1]

3-4- **حزب تونس الخضراء** :هو حزب سياسي تونسي صغير، قدم طلب رخصة للاعتراف به في 24أبريل/ نيسان 2004 إلا أنه لم يحصل عليها. يقول الحزب إنه يدافع عن البيئة والديمقراطية وحقوق الإنسان. له علاقات مع أحزاب الخضر في أوروبا. إلا أنه يفتقر لقاعدة جماهيرية [2] .

المطلب الخامس:الاحزاب السياسية فى مصر.

ليس من المستغرب أن تتسم الخريطة السياسية لمصر بعد الثورة بالكثير من السيولة والفوضى، فما حدث في يناير/ كانون الثاني 2011 كان مفاجئا للجميع.كما أن أحداث الثورة نفسها والوقت القصير نسبياً الذي استغرقته قبل الإطاحة بالرئيس المصري حسني مبارك، لم يسمحا ببروز قيادة تستطيع أن تزعم أنها الممثل الشرعي والوحيد للثورة. فنشأت بدلاً من ذلك عشرات المجموعات التي تعمل على تنفيذ ما تراه مطالب الثورة الحقيقية، من وجهة نظرها.وإذ تحاول بعض هذه المجموعات أن تتحد مع مجموعات أخرى لتشكيل كيانات أكبر، تشكل عدد يصعب حصره من "الائتلافات" و"الجبهات" و"الاتحادات". وفي كثير من الأحيان تكون الاختلافات داخل هذه التحالفات أكبر كثيراً من مساحة التوافق التي تجمعها. فتتحول سريعا إلى تحالفات إسمية فقط.ورغم أن مرشحي رئاسة الجمهورية الأبرز لا ينتمون إلي أي من الأحزاب والحركات القائمة، فمن المرجح أن تلتف حولهم بعض هذه الحركات، ومن المحتمل أن ينجح بعض هؤلاء المرشحين في خلق كيانات سياسية جديدة من رحم حملاتهم الانتخابية، إلا أن هذا الأمر يبقى مؤجلا على الأقل حتى يتم الإعلان عن موعد انتخابات الرئاسة. [3]

1- بالعربية D%7O"":"tn" بلاغ، الصفحة الرسمية للمؤتمر على الفيسبوك، 2 يناير 2017.

2 -https://www.facebook.com

3 -https://www.google.com.eg/search

في الوقت الحالي يمكن رسم صورة عامة للحركات السياسية المصرية على النحو التالي: [1]

أهم الأحزاب القديمة.

بشكل عام لم تلعب الأحزاب التقليدية دوراً يذكر أثناء الثمانية عشر يوماً التي امتدت من الخامس والعشرين من يناير/ كانون الثاني وحتى تنحي مبارك في الحادي عشر من فبراير/ شباط الماضي. والآن تحاول بعض هذه الأحزاب أن تخلق لنفسها وجوداً ما على الساحة السياسيةمستفيدة بالميزة النسبية التي تتمتع بها والتي تتمثل في وجود بنية تحتية قائمة (مكاتب، وقوائم أعضاء، وهيكل تنظيمي، وخبرات انتخابية).

حزب الوفد : هو أحد أهم هذه الأحزاب بتاريخه الممتد إلى قيادة ثورة 1919 ضد الاحتلال البريطاني. وهو حزب ليبرالي التوجه ويحاول حالياً تجديد دمائه بإجراء انتخابات داخلية، ولعب الحزب في الآونة الأخيرة دوراً رئيسياًفي الدعوة إلى تكوين تحالف عام يضم الكثير من الأحزاب بما فيها حزب الاخوان المسلمين، حزب الحرية والعدالة، للاتفاق على أجندة موحدة للعمل الوطني.

وهناك أحزاب **التجمع** و**الناصري** و**الجبهة الديمقراطية:** وهي أحزاب تعاني من انشقاقات وانقسامات داخلية، خاصة أن بعض كوادرها خرج من عباءاتها لتأسيس أحزاب جديدة بعد الثورة، أما حزبا **الغد** و**الكرامة**، فقد أعلن زعيم كل منهما، أيمن نور وحمدين صباحي على التوالي، نيته الترشح للرئاسة، وسيرتبط مصير الحزبين على الأرجح بمدى نجاح زعيميهما في الحصول على نسبة معقولة من أصوات الناخبين في سباق الرئاسة.

وهناك حزب **الوسط** الذي بدأت محاولات تأسيسه في منتصف التسعينات بانشقاق مؤسسيه عن حركة الاخوان المسلمين، ورغم أنه لم يكن يتمتع بحضور كبير قبل الثورة، إلا أن حظوظه ربما تكون أفضل من غيره حيث أنه يحتل موقعاً وسطاً بين القوى الاسلامية والأحزاب الليبرالية.

1- يونان لبيب رزق: **الأحزاب المصرية عبر مائة عام**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006

أما أهم هذه الأحزاب **الحرية والعدالة** فهو الذراع السياسي لجماعة الاخوان المسلمين، والتي تتمتع بقوة تنظيمية وخبرة سياسية تفوقان بقية الحركات السياسية. ولا يزال هناك التباس بشأن تفاصيل العلاقة بين الحزب والجماعة ومدى الاستقلالية التي يتمتع بها الحزب، ورغم أن بعض الكوادر الشابة في الأخوان أعلن نيته تأسيس أحزاب أخرى بالمخالفة لقرار قيادات الجماعة، إلا أنه حتى الآن لا تبدو هناك أى دلائل على وجود انقسام كبير داخل الأخوان، مما يعزز فرصة "الحرية والعدالة" في الاستفادة بكامل إمكانات الجماعة، ورغم أن **التيار السلفي** كان بشكل عام ينأى بنفسه عن دخول معترك السياسة قبل الثورة، فإنه ظهر على السطح بشكل قوي في الشهور الأخيرة. وتم مؤخراً تأسيس حزب "النور" الذي يعبر عن إحدى أقوى الاتجاهات السلفية، وهي الدعوة السلفية في الأسكندرية، ورغم ما يبدو من حضور ثقافي قوي للسلفيين في المجتمع المصري، فإنهم ليسوا جسما واحدا، كما أن قدرتهم ورغبتهم في لعب دور سياسي مؤثر في المرحلة المقبلة تبقى محل تساؤل، وعلى الجانب الآخر ورداً على إنشاء الإخوان حزب " الحرية والعدالة"، أنشأ رجل الأعمال نجيب ساويرس حزب **المصريين الأحرار** وهو حزب ليبرالي يبدو منشغلا أساسا بالحيلولة دون سيطرة الاسلاميين على مقاليد الأمور في مصر ومنع تحويلها إلى دولة دينية[1]، وسيستفيد الحزب من الإمكانيات المالية والاعلامية الهائلة لساويرس ومن دعم غالبية المسيحيين له. ولكن المرجح أنه سيكون في موقف ضعيف انتخابياًلو أصبح ينظر إليه باعتباره "حزب الأقباط"، ومن الأحزاب الأخرى في التيار الليبرالي حزب **مصر الحرية**، الذي أسسه عمرو حمزاوي،وهو كاتب ومعلق سياسي شاب وكبير الباحثين في معهد كارنيغي بالولايات المتحدة ، برز نجمه في السنوات الأخيرة من خلال ظهوره المتكرر في وسائل الاعلام ونشاطه في دوائر سياسية عديدة. ويتمتع حمزاوي بقدر من الشعبية بين الشباب. ولكن لا يوجد حتى الآن ما يشير إلى تمتع حزبه بقاعدة جماهيرية كبيرة، وفي مكان ما بين الليبرالية واليسار يقف **الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي**، والذي يضم خليطا من قدامى السياسيين والنشطاء الشباب والشخصيات التي تتمتع بسمعة طيبة في مجال العمل العام. [2] ويقف حزب **العدل** هو الآخر في موقع وسط بين الليبرالية واليسار وكذلك هو حاله بالنسبة للجدل الدائر بين العلمانيين والاسلاميين. ويتميز "العدل" بكونه حزباً شبابياًإلى حد كبير بالنظر إلى أعمار مؤسسيه وكوادره.أما **حزب العمال** فيضم عدداً من الرموز اليسارية التقليدية وقيادات عمالية لعبت دوراً في الاحتجاجات الاجتماعية العديدة التي شهدتها البلاد في السنوات الأخيرة، ورغم أن الحزب لم يعبر عن وجوده بشكل قوي حتى الآن، إلا أنه يمكن أن يتحول إلى رقم مهم في المعادلة السياسية إذا نجح في أن يصبح تنظيما لملايين

1- نقلاً عن المـوقع الـرسمـي للهيئـة العامة للاستعلامات

http://www.sis.gov.eg/newvr/son2011/ar/1a.pdf

2 -http://www.egysdp.com/

العمال والفلاحين المصريين الذين يحاول مخاطبتهم، ويضم اليسار أيضا **حزب التحالف الشعبي الاشتراكي** و**الحزب الشيوعي المصري** و**حزبمصر الاشتراكي** و**حركة الاشتراكيين الثوريين** .وقد تجمعت جميعاً تحت مظلة واحدة وأطلقت عليها اسم **جبهة القوى الاشتراكية** لكن دون أن تندمج في حزب واحد، وليس واضحاً حتى الآن ما إذا كانت هذه الحركات ستنجح في استقطاب أعداد كبيرة أم أنها ستظل مقصورة على دائرة محدودة من المثقفين اليساريين.

كما برزت قوى غير حزبية مثل حركة شباب 06 ابريل في السنوات الثلاثة الأخيرة كإحدى أنشط المجموعات الاحتجاجية ضد نظام مبارك. ورغم أن الحركة كانت من مؤسسي **ائتلاف شباب الثورة** الذي دعا لتظاهرات الخامس والعشرين من يناير إلا أنها انسحبت من الائتلاف مؤخراً احتجاجاً على تمثيل مجموعة منشقة عنها في الائتلاف.

وترفض الحركة أن تتحول إلى حزب، مفضلة أن تمارس دورها كجماعة ضغط تتبنى قضايا معينة. وفي الوقت الحالي تركز الحركة نشاطها على حملات التوعية السياسية للمواطنين خاصة في الأقاليم وفي الأحياء الشعبية.

أما "ائتلاف شباب الثورة" فقد برز إبان الثورة كأهم مجموعة شبابية وضم آنذاك ممثلين عن تيارات عدة مختلفة بالإضافة إلى **شباب 6 ابريل** ضم الائتلاف ممثلين عن **شباب جماعة الإخوان المسلمين** و**حزب الجبهة** و**الحملة الشعبية لدعم البرادعي ومطالب التغيير** ومجموعات أخرى[1]. ولكن دوره تراجعفي الآونة الأخيرة بعد أن تحققت معظم المطالب التي كانت تحظى بإجماع أثناء الثورة، وبعد أن مضت قياداته في مشاريع سياسية منفصلةوبعد تنحي مبارك بفترة وجيزة انضم الائتلاف بدوره إلى مجموعة أخرى من التكتلات التي لعبت دورا في تنظيم اعتصام ميدان التحرير ليشكلوا معا **اللجنة التنسيقية لجماهير الثورة**، والتي ضمت فضلا عن "الائتلاف" خمس مجموعات أخرى، هي **مجلس أمناء الثورة** و**تحالف ثوار مصر** و**ائتلاف مصر الثورة** و**شباب 25 يناير** و**الأكاديميين المستقلين** وقد لعبت "اللجنة التنسيقية" دوراً هاماًفي الفترة التي تلت تنحي مبارك، وذلك من خلال الدعوة للتظاهرات "المليونية" المختلفة أيام الجمعة وتنظيم تلك الاحتجاجات لوجيستياً، للضغط من أجل تحقيق مطالب مختلفة مثل إقالة حكومة الفريق أحمد شفيق وحل جهاز أمن الدولة ومحاكمة رموز النظام السابق.إلا أن أعضاء "اللجنة التنسيقية" والذين كان للأخوان المسلمين حضور قوي بينهم، انقسموا على أنفسهم عندما ظهرت دعوة للخروج في "جمعة الغضب الثانية" في السابع والعشرين من مايو/أيار، والتي اتهمها الإخوان بأنها "جمعة الوقيعة بين الشعب

1 -https://www.facebook.com/

والجيش"وفي محاولة لخلق كيان جامع للقوى المختلفة دعا ممدوح حمزة وهو مهندس معماري مشهور وناشط سياسي إلي مؤتمر كبير حضره الكثير من النشطاء السياسيين والفقهاء القانونيين، وتأسس على أثره ما يعرف بـ **المجلس الوطني** .لكن غياب الاخوان المسلمين عن المؤتمر وعدم وجود هدف واضح "للمجلس الوطني" يضعفان موقفه[1].

أما **الجمعية الوطنية للتغيير** فقد تشكلت خلال العام الأخير لحكم مبارك وضمت عدداً من السياسيين من مختلف الاتجاهات (حركة كفاية، حزب الجبهة الديمقراطية، الإخوان المسلمين وغيرهم) وتبنت ما عُرف بمطالب التغيير التي اقترحها الدكتور محمد البرادعي المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأحد أشهر دعاة التغيير في مصر[2]. وبعد تنحي مبارك حاولت الجمعية الإبقاء على دورها كهيئة تجمع معظم أقطاب المعارضة سابقاً، إلا أن بقاءها صار الآن مهدداً بعد الانقسام العنيف داخلها حول ما يعرف بمعركة "الدستور أولاً أم الانتخابات أولاً".

وفي المقابل، تشكل أخيرا ما يعرف بـ **التحالف الوطني** بدعوة حزب "الوفد" وحزب "الحرية والعدالة" التابع للاخوان المسلمين.وضم "التحالف الوطني" في اجتماعه الثاني 18 حزباً تحاول تجاوز الخلاف حول ترتيب الانتخابات والدستور بالاتفاق على مجموعة من المبادئ التي ينبغي أن يشملها الدستور الجديد، على أن تتم صياغة الدستور بعد الانتخابات كما هو مقررويحاول "التحالف" كذلك أن يصل إلي صيغة توافقية لخوض الانتخابات بقائمة موحدة. إلا أن فرص "التحالف الوطني" في التحول إلى إطار جامع بالفعل لمختلف القوى السياسية تبقى رهنا بقدرته على جذب الأحزاب والقوى الجديدة التي برزت بعد الثورة (فهو حتى الآن يكاد يقتصر على القوى التقليدية الموجودة منذ عهد مبارك) ونجاحه في الإبقاء على وحدة الصف عند الانتقال من مناقشة المبادئ العامة إلي التفاصيل (وهو أمر لم يحدث بعد). [3]

1 -http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/06/110623_egypt_partymap

2 - https://www.google.com.eg/search?

الجمعية الوطنية للتغيير هي تجمع فضفاض من مختلف المصريين بجميع انتماءاتهم السياسية والمذهبية رجالاً ونساءً بمن في ذلك ممثلين عن المجتمع المدني والشباب تهدف إلى التغيير في مصر، ومن أجل هذا كان هناك اتفاق عام على ضرورة توحد جميع الأصوات الداعية للتغيير ...

3- شاهر اسماعيل الشاهر، الدولة في التحليل السياسي المقارن، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، عام 2015.

المبحث الثانى :خصائص التجربة الديمقراطية المصرية بعد قيام الثورة المصرية.

إن الأزمة الدستورية التي شهدتها مصر بعد ثورة 25 يناير/كانون ثاني 2011م ليست جديدة، فمنذ تأسيس دولة مصر الحديثة في عهد محمد علي باشا (17 مايو/أيار سنة 1805م-2اغسطس/آب 1849م) لم تحكم دولة مصر بواسطة دستور مدني.إن مجمل المراسيم والقوانين التي كانت تصدر في عهد محمد علي باشا(17 مايو سنة 1805م-2اغسطس 1849م) ومن جاء على رأس السلطة بعده من أفراد أسرته كانت هذه القوانين الإصلاحية يعلن عنها نتيجة ضغط تمارسه الدول الاستعمارية لمصلحة رعاياها في مصر وبلاد الشام.إن فكرة وضع دستور لمصر بدأت بالظهور منذ عام 1882م، حيث شهدت البلاد نضالاً طويلاً في عهد الخديوي توفيق حتى تم الإعلان عن دستور عام 1882م، إلا أن سلطات الاحتلال الانجليزي أوقفت العمل بهذا الدستور منذ عام 1882محتى عام 1923م، وتم بقرار من الملك فاروق إنشاء لجنة الثلاثين التي أشرفت على وضع دستور لمصر، وهو الدستور الذي صدر في (19 أبريل 1923). وظل دستور 1923م قائم إلى أن الغي في (22 أكتوبر أول سنة 1930م)، ثم في عام 1935م أعيد العمل بدستور عام 1923م، وظل معمولاً به حتى عام 1952م.في الأسابيع الأولى من بداية ثورة 25 يناير 2011م تم إقصاء الرئيس السابق محمد حسني مبارك عن الحكم، وتولى إدارة المرحلة الانتقالية "المجلس العسكري"، وبعد مباشرة المجلس العسكري مهامه قام بتشكيل لجنة للقيام ببعض التعديلات الدستورية، وعرضت هذه التعديلات على الشعب في استفتاء (19 مارس/آذار 2011م)، وكانت النتيجة موافقة الشعب المصري على هذه التعديلات بنسبة تفوق 77.2%، وعليه أصدر المجلس الدستوري أول إعلان دستورى بعد ثورة 25 يناير وشمل هذا الإعلان الدستوري المؤقت **(63مادة)** علماً أن المجلس العسكري أضاف للإعلان الدستوري بعض المواد التي لم تكن ضمن المواد المستفتى عليها[1].

1-إدارة الأوضاع الانتقالية في مصر:

منذ استلام "المجلس العسكري" إدارة الأوضاع الانتقالية في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011م، دخلت مصر في احتدام وصدام سياسي بين الأحزاب والنخب عبر منابر إعلامية متعددة، مفاده أن البعض كان يطالب بوضع دستور لمصر قبل إجراء انتخابات تشمل المؤسسات السيادية

1- الأزمة الدستورية في مصر بعد ثورة 25 يناير/كانون ثاني 2011م "" Constitutional crisis in Egypt after the revolution of January 25 / January 2011" دراسة بحثية في تاريخ مصر السياسي المعاصر.

في الدولة، والبعض الآخر كان يطالب بإجراء تعديلات دستورية لحين الانتهاء من إنجاز الانتخاباتالرئاسية والبرلمانية التي تتيح انتقال السلطة من "المجلس العسكري" إلى مؤسسات مدنية المنتخبة.أصبحت الحاجة ملحة لصياغة دستور جديد في مصر أثناء ثورة 25 يناير 2011م بعد النجاح في إقصاء الرئيس محمد حسني مبارك عن السلطة، وبعد حل برلمان ما قبل الثورة، وإلغاءدستور عام 1971م2، بحيث نتج عن ذلك فراغ دستوري واضح، لان السلطات الحاكمة أصبحت فاقدة الدستورية، ولان السلطات الثلاث من أسس أي نظام ديمقراطي حديث، ويتم تحديد صلاحيات ومهام كل سلطة وفق مبادئ الدستور الذي يحدد حقوق وواجبات الأفراد والجماعات والهيئات والمؤسسات والقوى والأحزاب[1].

إن التحول من نظام ديكتاتوري إلى نظام ديمقراطي له أسس وخطوات، وأن المجتمعات التي خضعت لنير الاستبداد طوال سنوات، تحتاج إلى فترة انتقالية حتى تستطيع أن تحقق هذا التحول، وعليه قد تطول وتقصر الفترة الانتقالية وفقاً لثقافة الشعب ووعيه السياسي.

أضحى الدستور المصري قبل ثورة 25 يناير لعبة في يد صانع سياسات البلاد ويعتد في مواده فقط عند الحاجة، بحيث نتج عن ذلك تداخل بين السلطات والصلاحيات، مما أسهم في زيادة قبضة السلطة التنفيذية ممثلة بالرئيس والحكومة والمحافظين، كما إن بعض مواد الدستور المصري الذي تم وضعه عام 1971م أسهمت في إرباك سياسي وأسهمت في زيادة صلاحيات الرئيس بعد إصدار قرار ينص على إعلان حالة الطوارئ التي تم تطبيقها طوال سنوات حكم الرئيس السابق محمد حسني مبارك، إضافة إلى أن بعض المواد المربكة للحياة السياسية تم تعديلها في عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات، وتم إجراء مثل هذه التعديلات بعيداً عن استشارة الشعب والقوى والأحزاب. أيضاًكانت الدساتير المصرية المعمول بها قبل ثورة 25 يناير تحتاج لان تتناسب مع روح العصر ومتطلباته، وان تلبي حاجة شرائح الشعب المصري[2]. تم وضع أكثر من دستور لمصر طوال تاريخها الحديث وهذا نتاج تحولات سياسية عدة عايشتها مصر طوال القرن العشرين الماضي، وأن كثرة الدساتير يعد مأخذاً على الحياة الدستورية المصرية، فكان الأصوب تعديل الدستور المصري كل فترة زمنية بعيداً عن إلغاء العمل بالدستور القديم ووضع دستور جديد، وإن التعديلات يجب أن تكون للمواد التي تصبح غير ملائمة لحاجة المجتمع ومقتضياته.

1- أحمد مختار الجمال،الموسوعة السياسية المعاصرى– الحلقة16مجلة شئون عربيةالأمانة العامة لجامعة الدول العربية: العدد،451 ربيع2011ص125–128.

2- حوار مع عبد الحليم قنديل وعصام العريان، مناظرة حول التعديلات الدستورية، محامون بلا حدود، 15مارس/اذار2011م، http://www.youtube.com/results?search_query

2-الاستفتاء على التعديلات الدستورية:

وقعت الثورة المصرية في مسألة صياغة الدستور في نفس الخطأ الذي يؤخذ على ثورة عام 1952م، وما جاء بعد ذلك من إلغاء العمل بدستور 1923م، وكان الأنسب إعادة تعديل بعض مواده، كذلك تكرر نفس المأخذ في دستور عام 1971م، بحيث تم إلغاء الدستور ووضع دستور جديد، وعليه كان الأولى أن تقوم لجنة صياغة الدستور المصري بعد ثورة 25 يناير باعتماد بعض مواد دستور عام 1971م وإلغاء وتعديل بعض المواد وإضافة مواد جديدة.

إن الاستفتاء على التعديلات الدستورية كان خطوة صحيحة في طريق الثورة**4**، رغم أنها أسهمت في تعزيز الانقسام بين مؤيد ومعارض للتعديلات الدستورية، وعيله تم تقسيم مواقف المواطنين والقوى والأحزاب إلى تيار مؤيد للتعديل الدستور وتيار معارض لتلك التعديلات الدستورية، وكانت المؤسسة العسكرية هي المستفيد الوحيد من هذا الانقسام أو الأزمة بين فرقاء الثورة حول مواد الدستور[1]. كان من ضمن متطلبات المشهد وضع تعديلات دستورية والاستفتاء عليها، لأن المرحلة الانتقالية تقتضي أن يتم الاعتماد على دستور مؤقت بحيث يحدد خطوات عمل المؤسسات السيادية، وعليه طلب من العسكر أن يدير المؤسسة التنفيذية والتشريعية في البلاد لحين وضع دستور وانتخاب رئيس مدني يمثل السلطة التنفيذية، وبرلمان يمثل السلطة التشريعية يشرف على تشكيل لجنة صياغة الدستور المصري الجديد، وإن اكتمال مراحل التحول الديمقراطي يقضي بضرورة تسليم المجلس العسكري السلطة إلى يد المؤسسات السيادية المنتخبة، وذلك وفق جدول زمني تم إقراره تحت الضغط الشعبي في ميادين التحرير. [2] مارس " المجلس العسكري " سلطاته أثناء المرحلة الانتقالية بشكل احترافي رغم أنه وقع في بعض الأخطاء التي كانت تثير غضب الشارع والثوار بين الفينة والأخرى، وهناك من يرى بأن هذه المراحل خطط لها المجلس العسكري بشكل جيد بحيث يستفيد منها لصالحه في أقرب وقت، لان الإعلانات الدستورية التي كان يقرها المجلس العسكري لم تكن تريح بعض القوى الثورية وبعض الأحزاب[3] ، وكان أولها وثيقة الدكتور علي السلمي التي وصفها الثوار بالوثيقة الفوق دستورية، وإن عدم الارتياح الذي عبر عنه الثوار هو أمر طبيعي لان التجربة العسكريةفي مصر منذ سنوات لم تكن تجربة تتناسب مع طموحات الشعب المصري، وإن مؤسسة العسكر ومنظومة قوانينه كان تحكم مصر منذ عصر

1- حوار مع المستشار ماهر سامي يوسف عضو لجنة تعديلات الدستور والدكتور جمال عبد الجواد مدير مركز الأهرام للدراسات، نقاش حول التعديلات الدستورية، برنامج بلدنا بالمصري .
http://www.youtube.com/watch?v=iFPjLgZoSz

2- حوار مع اللواء ممدوح شاهين، د.محمد سليم العوا، حولالدستور والتعديلات الدستورية، برنامج كلام الناس
http://www.youtube.com/watch?v

3 -https://www.google.com.eg/search?

دولة المماليك التي هي بالمناسبة دولة عسكر وجند بامتياز، وأن البعض ربما يرجع حكم العسكر في مصر إلى عصور أقدم من ذلك بكثير.

3- السلطة التشريعية ومهامها بعد ثورة 25 يناير:

إن معضلة الدستور من التحديات التي كانت ملازمة لأحداث الثورة، لأن هناك اعتقاد غير صحيح مفاده أن من يكتب الدستور يجعل من نصوصه أدوات تخدم بقاءه في السلطة، ويسهم في صياغة ملامح مصر الجديدة، لذلك كان الخلافحول الدستور محتدماً منذ الإعلان عن وثيقة الدكتور علي السلمي التي تم رفضها من أغالبية قطاعات المجتمع المصري وقواه الفاعلة، وعليه حدث احتدام وجدل بين القوى الرئيسة والتيارات الفكرية، ذلك أن هناك قوى رئيسة في مصر بعد الثورة أهمها الأحزاب الإسلامية التي حصلت على غالبية مقاعد البرلمان من جهة والقوى التي أطلقت على نفسها التيار الثالث وأيضاً هناك "المجلس العسكري" الذي احتضن الثورة بشكل احترافي وقاد مصر طوال الفترة الانتقالية، وتولى سلطة التشريع لحين الانتهاء من معضلة تعطيل عمل البرلمان من خلال إجراء انتخابات برلمانية جديدة تلغي برلمان الثورة المنتخب، على اعتبارأن انتخاب البرلمان تم بطريقة غير دستورية[1].

و"المجلس العسكري" يعد أحد اللاعبين في المجال السياسي المصري، وكان يطمح أن يكون له حيزاً مريحاً بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، بحيث يضع مواد في الدستور الجديد تضمن للجيشاستقلالاً في أموره الإدارية والمالية، ولكي تحدث تلك المواد وغيرها إرباكاً بين صفوف الثوار وتزعزع وحدتهم.كانت بعض قوى التيار الليبرالي في مصر بعد الثورة منقسمة على نفسها، إن بعض هذه القوى دخلت في تحالف مع جماعة الإخوان أطلق عليه "التحالف الديمقراطي" [2]. وبعضها الآخر أكثر تعصباً من الاسلامين في الموقف من بقايا النظام السابق –الفلولوفي الموقف من دولة الاحتلالالإسرائيلي. كما أن البعض الآخر من القوى الليبرالية على علاقة جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وترتبط معها فكرياً ومادياً، وكان يتم هذا الترابط من خلال مؤسسات وجمعيات ومنابر إعلامية ينفق عليها ملايين الدولارات، بحث دار نقاش كبير حول الجمعيات الأمريكية في مصر وتم توجيه اتهامات إلى سعد الدين إبراهيم ومايكل منير... وغيرهما. إن هذا الانقسام في "التيار العلماني" من حيث المواقف ناهيك عن الانقسام من حيث الأفكار والايدولوجيا.

وهذا الانقسام كان له نتائج سلبية وانعكاسات على المشهد المصري بعد الثورة. ورغم تعدد تلك الأحزاب إلا أنها لم تستطع الحصول على نسبة معقولةمن مقاعد البرلمان المصري لذلك

1- عبد الفتاح، معتز بالله، "الدستور صندوق مفتوح"، في:موقع صحيفة اخبارالشروق، 5يناير/كانون ثاني 2012م.
http://shorouknews.-4961-f90d-com/columns/view.aspx?cdate

2- مباشر مع أيمن نور، تعليقه على موقف الأحزاب من التحالف الديمقراطي،التحرير مباشر،3يناير/كانون ثاني 2011م، فضائية التحرير http://www.youtube.com/watch?v=tfwEIklWWo0 .

انتهجت طريق الشغب السياسي، بحيث كانت دوماً تسهم في تقديم طعون ضد شرعية اللجان التأسيسية ومجلس الشعب والشورى المنتخبين والسعى إلى التشكيك في قانونية انتخاب محمد مرسي، إن هذه القوى لم تستطع أن تؤسس لنفسها تحالف معارض واضح وقوي ينافس "التيار الإسلامي" داخل قبة البرلمان.فوظيفة تشريع القوانين وتعديل الدستور من المهام التي تقع على عاتق البرلمان باعتبار أنه السلطة التشريعية في الدولة، وذلك لا يعني إلغاء حقوق الأقلية وتأصيل انفراد الأغلبية البرلمانية، وكان يجب على تيار الأغلبية المتمثل فى القوى الإسلامية والمدنية أن يشرك القطاعات الوطنية على اختلاف مسمياتها بشكل أوسع وأفضل لأن يد واحدة لن تستطيع أن تصفق، وكان يجب أن يتم الاستعانة بالكفاءات ومراكز القوى والمختصين والمؤسسات المنتخبة والهيئات السيادية أثناء صياغة الدستور. وأن يتم عرض الدستور على استفتاء شعبي.إن الأنسب قانونياً في ظل هذه الفترة الانتقالية أن يتم صياغة الدستور بإشراف ومتابعة البرلمان لأنه الهيئة المختصة والسلطة السيادية الوحيدة المنتخبة والتي تمثل الشعب المصري، لان أي إملاء خارجي أو داخلي في بنود وقرارات لجنة صياغة الدستور أو ما تفرضه الأقلية قد يتم رفضه شعبياًأثناء الاستفتاء[1]. مما يسهم في تعثر مسارات عملية التحول الديمقراطي. إن الأقلية مارست الدكتاتورية خلال تلك الفترة وكانت تضع حولها باستمرار علامات ريبة وشك خاصة في هذه الفترة الحرجة من عمر الثورة التي كانت تعيشها مصر، لأنها تطالب بأن يكونتمثيل البرلمان في لجنة صياغة الدستور في حدود 10-15% فقط11، لذلك نستنتج أن هناك سوء إدارة تمارسها الأقلية الدكتاتورية خلال تلك المرحلة الحرجة من عمر الثورة المصرية.

المطلب الأول:الاستقرار السياسى وأثره على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

لا يمكن تحقيق الاستقرار السياسي في الدول الحديثة، بالقمع والغطرسة وتجاهل حاجات الناس وتطلعاتهم المشروعة. فالترسانة العسكرية ليست هي وسيلة جلب الاستقرار وحفظه. كما أن زهو القوة وخيلاءها وأوهامها، ليس هو الذي ينجز مفهوم الاستقرار.. فالعديد من الدول تمتلك ترسانة عسكرية ضخمة وأجهزة أمنية متطورة، وكل مظاهر القوة المادية إلا أن استقرارها السياسي هش وضعيف، ومع أي ضغط أو تحول، نجد التداعي والاهتراء والضعف. وفي المقابل نجد دولاً

1- القاهرة – أ ش أ، بالأسماء التشكيل الكامل للجنة وضع دستور مصر الجديد،24مارس/اذار2012م http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate

لا تمتلك أسلحة عسكرية ضخمة، ولا مؤسسة أمنية متطورة، إلا أن استقرارها صلب ومتين، وقادرة بإمكاناتها الذاتية من مواجهة الأزمات ومقاومة المؤامرات، وحفظ استقرارها وأمنها العام[1] .

يعرف الاستقرار السياسيبأنه مدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وقدرة التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، مع عدم استعمال العنف فيه، لأن العنف هو أحد أهم ظواهر عدم الاستقرار السياسي. والاستقرار السياسي أمر تسعى إليه الأمم والشعوب؛ لأنه يُوفِّر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والتنمية والازدهار، ومفهوم الاستقرار السياسي مفهوم نسبي تختلف بعض مفرداته حسب المجتمعات[2] .

فالاستقرار السياسي هو حالة الثبات وعدم التغيير فيما يعرف بالمؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية التي ترسم قوانين ودساتير وأعراف تحكم وتضبط نسق وتوازن المؤسسة للوصول إلى الأهداف المنشودة وكذلك ضبط العلاقة مع بقية النسق السياسي الذي إذا حدث أي خلل في جزء منه تتأثر بقية الأجزاء الأخرى وكون قد خرجت من حالتها التي رسمتها لنفسها وهي الاستقرار إلى حالة عدم الاستقرار. [3]

ورد في القاموس: استقر، يستقر، استقراراً، استقر الرجل بالمكان ثبت فيه وتمكن، فالاستقرار يعني ثبات الشيء في مكانه إذا لم يتغير أو يتم تغييره، والثبات لا يعني عدم الحركة فالحركة هي حركة ثابتة. [4] وقد اصطلح على الاستقرار في العلوم الاجتماعية على ثبات الوضع الاجتماعي الذي لا يطرأ عليه تغيير فجائي أو جذري، بمعنى عدم حدوث تغيير مقصود من قبل المجتمع نفسه أو من خارجه يقوم بتغيير النسق وتوازنه مما يفقده حاله فيخرج على حالة الثبات أو الاستقرار الذي كان عليه إلى حالة عدم الاستقرار[5] . إن تمتع الدولة باستقرار داخلي، يؤدي إلى منحها فرصاً أكثر لخدمة مصالحها الاستراتيجية، في علاقتها الخارجية، وبالتالي لعب دور استراتيجي أقوى، وتمتعها بثقل أكبر ضمن الحسابات الإقليمية. وعلى الرغم من وجود تعريف نظري عام واضح ومحدد للاستقرار الداخلي، وهو الذي تم التقديم به، إلا أن المعايير العملية لدراسة الاستقرار الداخلي لدولة ما، والمقاييس التي يمكن اعتمادها للحكم على الواقع الداخلي لهذه الدولة بأنه واقع مستقر أو لا، هي في الحقيقة معايير ومقاييس عديدة ومتشبعة ومتداخلة، تشير

1- عبد القادر بدر الدين(إكرام)،"ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر".أطروحة دكتوراه. جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،1981.ص36.

2- إكرام عبد القادر بدر الدين.ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر.أطروحة دكتـــوراه، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلـوم السياسية،قسم العلوم السياسية،1981.ص13.

3- حاج سليمان، رائد نايف (2009)، الاستقرار السياسي ومؤشراته، الحوار المتمدن، 2009/3/21.

4- محمد محفوظ، في معنى الاستقرار السياسي، صحيفة الرياض، العدد 13819، 25 أبريل 2006.

5 -https://dspace.univouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/11314/1/D1522.pdf

إلى مدى استقرار كل من المجتمع ومؤسسات الدولة واستقرار العلاقة بينهما، **وهي معايير**[1] **:اجتماعية:** تتمثل بمستوى التعاون والاندماج الفعلي بين مختلف فئات المجتمع ضمن مؤسسات المجتمع المدني والمجتمعات السياسية والثقافية والاقتصادية.**سياسية:** كحس تمثيلي مؤسسات لمختلف فئات المجتمع، وإيجابية العلاقة بين هذه المؤسسات.ويتأثر واقع الاستقرار في المجتمع بعوامل ثقافية وسياسية واقتصادية واجتماعية متداخلة ترتبط بالبنى الفكرية السائدة في المجتمع الثقافي وتطوير الوضع الاقتصادي، واستقرار النظام السياسي في الدولة، ومدى احترام مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، والتداول السلمي للسلطة، ودور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

فالاستقرار السياسي هو قدرة النخبة الحاكمة على البقاء في الحكم للمدة المحددة لها في الدستور.

المطلب الثاني: الاستقرار السياسي فى تونس.

1- الإستقرار السياسي في تونس شريطة أساسية للنجاح : أكد يوسف الشاهد رئيس الحكومة، في حوار خاص له على القناة الوطنية الأولى أن الاستقرار السياسي في تونس شريطة أساسية للنجاح.وفي معرض رده على سؤال حول امكانية بقاء حكومته بنفس التركيبة الحالية بعد الانتخابات القادمة، أكد الشاهد أن أكثر شيء أضر بالبلاد خلال السنوات الماضية هو عدم الاستقرار السياسي وتواتر الحكومات ، مشيراً إلى أن كثرة الحكومات يعرقل الوضع الاقتصادي للبلاد.وأضاف الشاهد أن الحكومة تعمل على أهداف وضعتها منذ انطلاق عملها ، لافتاً إلى أن التحوير لايكون لمجرد التغيير بل يكون وفقاً لأهداف مرسومة وواضحة بدقّة.ودعا الشاهد الى ضرورة مواصلة العمل وفقاً لمخطط متوسط المدى لتجاوز الصعوبات المتراكمة وفق تعبيره.[2]

شهدت تصعيدا سياسيا غير مسبوق وسط حراك مُتداخل لا يجتمع على كلمة سواء، انطلق من خلفيات ومرجعيات وحسابات مختلفة، ليدفع بملف الاستقرار السياسي بأبعاده المتنوعة إلى صدارة المشهد الداخلي.واعتبر رضا بلحاج الأمين العام لحركة "تونس أولا" أن المشهد السياسي في تونس وصل إلى درجة من الضبابية وانعدام الثقة باتت تستدعي التفكير جديا في عقد مؤتمر وطني تنبثق عنه حكومة إنقاذ قادرة على تأمين مسار الانتقال الديمقراطي، وإنقاذ البلاد من أزماتها المتنوعة.وقال لـ"العرب"، إن التشنج الراهن الذي يسود المشهد السياسي يعود إلى جملة من العوامل

1- الصمد، رياض، المؤسسات الاجتماعية والسياسية في الدولة الحديثة، النموذج اللبناني، المؤسسة الجامعية، لبنان، ص18.
2 -https://www.nessma.tv/article/

التي تراكمت خلال الفترة الماضية، مما أدى إلى إضعاف الحزام السياسي حول الحكومة التي "انحرفت عن مهامها، وأضحت تعمل من اجل تمرير أجندة خاصة بها."وطغى هذا التوتر السياسي على كل القضايا الهامة والتحديات المطروحة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وهمشها، واضعا بذلك الحكومة الحالية برئاسة يوسف الشاهد أمام وقائع قد يتعذر عليها تجاهلها، خاصة وأنها تحمل بين طياتها مقدمات لمسار خطير، على وقع تصاعد التوتر السياسي الذي تسبب في إرباك على كل المستويات الحزبية والحكومية. وأطلقت هذه التطورات المتلاحقة، الحديث عن الخيارات المفتوحة للتعامل مع هذا الوضع المتسم بالضبابية والتوتر ومشهد حزبي يتهاوى على وقع الخلافات والانقسامات التي لا أحد بإمكانه تحديد مآلاتها[1].

ظهرت مسألة تجريم التطبيع مع إسرائيل في تونس على السطح مجدّدا إثر الجدل الكبير الذي أثاره قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب حين أعلنالقدس عاصمة لإسرائيل.ووافق البرلمان التونسي على النظر في مشروع قانون يجرّم التطبيع مع إسرائيل وذلكبعد عريضة تقدّم بها قرابة 100 نائب.ومن المنتظر وفق مكتب البرلمان التونسي إدراج مشروع[2] هذا القانون ضمن الجلسات العامة لمجلس النواب.ورغم عدم وجود أيّ علاقات دبلوماسية رسمية لتونس مع تل أبيب، فإنّ الأحزاب القومية واليسارية تحديدا اتّهمت أطراف الحكم حركة النهضة الإسلامية بالتلكؤ وعدم وضوح مواقفهاتجاهمسألة تجريم التطبيع.ولا تُخفي الأطراف السياسية خشيتها من عرقلة مشروع القانون خاصة من قبل الكتلة البرلمانية لحركة النهضة الأكبر حجما من حيث التمثيلفي البرلمان.وتتّهم المعارضة في تونس حركة النهضة الإسلامية منذ رفضها تضمين مسألة التطبيع مع إسرائيل ضمن دستور 2014، بالمراوغة وبضبابية المواقف حيال القضية الفلسطينية.

وبالتزامن مع موافقة البرلمان على مناقشة مشروع قانون التطبيع، أعاد نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي في تونس نشر صور معانقة أمين عام الحركة السابق ورئيس الحكومة التونسية الأسبق حمادي الجبالي مع السيناتور الأميركي جون ماكين أكبر مناصري إسرائيل بالولايات المتحدة.وذكّر فى التصريح الذي أدلى به رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي في عام 2014 لإذاعة "صوت إسرائيل" على هامش مشاركته في منتدى دافوس العالمي وتأكيده على أن الفلسطينيين وحدهم قادرون على تقرير طبيعة علاقاتهم مع إسرائيل.وهذا التصعيد السياسي غير المسبوق بدأعلى كل الاحتمالات، عندما أعلن حزب "آفاق تونس" انسحابه من الحكومة الحالية، ليلتحق بذلك بالحزب الجمهوري الذي كان قد انسحب من الحكومة في نوفمبر الماضي.واتخذ

1 -https://alarab.co.uk/

2 -http://www.akherkhabaronline.com/ar/

اتجاهاً خطيرا بعد نتائج الانتخابات التشريعية الجزئية بدائرة ألمانيا التي فاز فيها ياسين العياري المقرّب من حركة النهضة، يكشف عمق الأزمة التي تعيشها الأحزاب الحاكمة، وخاصة حركة نداء تونس، حيث أحدثت تلك النتائج "زلزالا" سياسيا أدخل البلاد في مرحلة جديدة معقدة. وعكست هذه المرحلة ملامح مناخ سياسي متوتر، ومشهدا حزبيا مشوشا تتقاذفه الحسابات الضيقة التي تسببت في تبادل الاتهامات، الذي تطور وصولا إلى الدعوة لإسقاط الحكومة الحالية، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني.وانضم الاتحاد العام التونسي للشغل إلى هذا الصراع ، حيث صعّد من خطابه السياسي، وذلك في تطور ظاهر، يُنذر بمفاجآت مُرتقبة قد تُعيد تشكيل الخارطة السياسية في البلاد.

كما حذّر الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل بوعلي المباركي في تصريحات إذاعية بُثت مساء الخميس من خطورة تأزم الوضع السياسي في البلاد، وأكد أن الوضع السياسي المتأزم في تونس"صار يُهدد مسار الانتقال الديمقراطي، وسيؤدي إلى تداعيات خطيرة."واعتبر نورالدين الطبوبي، الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، أن تونس تعيش "أزمة أخلاق سياسية، وأزمة مراهقة سياسية"، و" توافقا ومُحاصصة مفضوحة"، وذكر أن البعض همهم الوحيد المناصب والنفوذ.ووجّه الطبوبي انتقادات مباشرة للحكومة الحالية، قائلا "إنه يوجد هناك خللفي الأداء الحكومي ظهر في عمل كل وزارة على حدة...حيث يتحدث كل واحد عن حزبه، وليس في إطار منظومة حكم متكاملة ومتجانسة في أدائها وموحدة في خطابها وفي سياستها."ولم يكتف بذلك، وإنما ذهب بعيدا، حيث دعا السلطات السياسية في بلاده إلى "تحمّل مسؤولياتها كاملة، أو إرجاع الأمانة إلى الشعب ليقول الكلمة الفصل"، وذلك في إشارة فُهم منها العودة إلى صندوق الاقتراع في انتخابات مُبكرة[1].

وذكررضا بلحاج في تصريحه لـ"العرب"، أن تحول المشهد السياسي في البلاد إلى هذا الوضع الخطير، كان مُتوقعا نتيجة لفشل الحكومة الحالية في إدارة الأزمات المُتعددة التي تعاني منها البلاد، وبعد التفكّك السياسي إثر مغادرة حزب آفاق تونس الائتلاف الحاكم.ورأأيضاً أن الواجب الآن هو تضافر جهود جميع الأحزاب والقوى للذهاب إلى مؤتمر وطني تنبثق عنه حكومة إنقاذ تكون بديلة للحكومة الحالية، يتم في تشكيلتها القطع مع المُحاصصة الحزبية، حتى تكون قادرة على إنقاذ البلاد والمرور بها إلى الاستحقاقات القادمة[2].

1- مارى جوزى الطياح، كيفية صياغة "الحق من معرفة الحقيقة"، فى تونس ومصر، استخلاص العبر من هيئة الإنصاف والمصالحة المغربية، ورقة علمية مقدمة إلى مؤتمر "الربيع العربى: منظور حقوق الإنسان"، الشبكة الأكاديمية العربية لحقوق الإنسان، الأردن، 2011 ، ص 3.

2 -https://alarab.co.uk/

المطلب الثالث: الاستقرار السياسي في مصر.

وصف عضو الاتحاد المصري للغرف السياحية السابق، نتائج تقرير تنافسية السياحة العالمية لعام 2017، الصادر، بأنه "جيد"، وأن حُسن القيادة السياسية خلال الثلاث سنوات الماضية، كانت سببًا في ذلك، واستطاعت لفت انتباه العالم لما يحدث في مصر.وأضاف في تصريحات لمصراوي،أن صمود مصر أمام التحديات الاقتصادية، جعل لها مصداقية أمام العالم، ولدى المؤسسات الدولية.وأوضح، أن استقرار الأوضاع السياسية والأمنية كان لهأثر مباشر في تقدم 9 مراكز بهذا التقرير، إضافة إلى المشروعات العملاقة بالتعاون مع شركات أجنبية، وهو ما جعل مصر محور اهتمام العالم، فضلا عن الزيارات المهمة لزعماء العالم إلى مصر.وأشاد، الخبير السياحي، بإنجازات الرئيس عبدالفتاح السيسي على أرض الواقع، ومنها افتتاح مشروعات قومية وخدمية بمحافظة الإسماعيلية،فضلا عن المشروعات العملاقة في جميع أنحاء مصر، ويجب إظهارها في الخارج؛ كي يعلم العالم بالاستقرار في مصر، والذي يتبعه انتعاش في القطاع السياحي.وناشد أيضاً، الهيئة العامة للاستعلامات، وهيئة تنشيط السياحة، بضرورة الاهتمام بالصورة العامة للبلاد، والعمل على تغيير الصورة الذهنية في الخارج، وتشديد الرقابة الأمنية على المزارات السياحية، خلال الأعياد والاحتفالات خاصة وأن مصر مقبلة على احتفالات رأس السنة والكريسماس؛ لخلق الطلب السياحي على مصر. [1]

وذكر سيادة الرئيس بأن هذا الاستقرار السياسي يعكس إرادة شعبية قوية في الإصلاح والتفهم الواعي للشعب المصري بضرورته والإستعداد لتحمل أعبائه، مؤكداً أن المواطن المصري هو صمام أمان الدولة المصرية، وأن خطوات الإصلاح الجريئة التي تقوم بها الدولة كتب لها النجاح والاستمرار بفضل صمودالشعب وقوة التحمل والمثابرة. وعرض الرئيس السيسي المشروعات القومية التي تم الانتهاء منها في زمن قياسي بهدف الارتقاء بالبنية التحتية وتوفير الطاقة اللازمة لعملية التنمية، وتطلعه لأن تسهم صناديق الاستثمار في الدفع قدما بجهود التنمية الاقتصادية بالاستفادة من السوق المصرية الكبيرة، وزيادة اتفاقات التجارة التي تربط مصر بالأسواق في أفريقيا والمنطقة العربية والاتحاد الأوروبي.محافظ البنك المركزي والوزراء عرضوا خلال اللقاء الجهود التي تُبذل على مختلف الأصعدة من أجل تحفيز مختلف قطاعات الاقتصاد وتشجيع الاستثمار وتوفير البيئة الملائمة له، سواءً التشريعية أو الإدارية أو الإجرائية، وأشاروا إلى التحسن الملموس في ميزان المدفوعات، والميزان التجاري خلال الأشهر الماضية بسبب انخفاض الواردات وزيادة

1 -http://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/

الصادرات، إضافة إلى الزيادة المضطردة في احتياطي مصر من النقد الأجنبي.ودار حوار مفتوح بين الرئيس وممثلي صناديق الاستثمار حول الآفاق المستقبلية للوضع الاقتصادي في مصر وما تقوم به الحكومة من إجراءات لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، وأعرب الرئيس عن رغبة مصر تعزيز تعاونها مع صناديق الاستثمار الإقليمية والعالمية، وأكد حرص الدولة على مواصلة جهودها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وتلبية تطلعات الشعب المصري نحو مستقبل أفضل[1].

المطلب الرابع:الاستقرار الاجتماعي في تونس.

المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل، أكد في بيان له، اليوم الاثنين 17 أكتوبر 2016، الحكومة والأطراف المشكلة لها تتحمل المسؤوليةعنزعزعة الاستقرار الاجتماعي بتونس، منددا بما أسماه "قطع الحكومة الحوار من جانب واحد ودون مبرر"واعتبر الاتحاد أن التشاركية والحوار عند الحكومةعمل شكلي وأن الإقصاء والتفرد بالقرار هما الخيار الاستراتيجي"، وأضاف "هذه المصادقة قطعت مفاوضات بدأتها رئاسة الحكومة مع المنظمة الشغيلة دون سابق إنذار.وذكرت المنظمة أن الحكومة وعدتها بمده بنسخة من المشروعين لإبداء الرأي لكنها لم تف بوعدها إلا بعد أن أودعتهما لدى مجلس نواب الشعب.والمكتب التنفيذي عبرعن رفضه للإجراءات التي سبق أن حذر من اتخاذها والتي جاءت في مجملها مثقلة لكاهل الإجراء ولعموم الشعب ومعمقة للحيف المسلط عليهم مثل تأجيل الزيادات الواردة في اتفاقات والصادرة في الرائد الرسمي.وقال الاتحاد "إن الحكومة خرجت بذلك عن وثيقة قرطاج والتفت على ما تضمنته من تعهدات والتزامات."وأكدت المنظمة أنها لم تلمس أية إرادة حقيقية لدى الحكومة في مقاومة الفساد ومحاربة التهريب والتصدي للتهرب الضريبى وتحصيل ديونها لدى الشركات والمؤسسات باعتبارها موارد ضخمة للدولة وواجبات قانونية فرطت الحكومة في النهوض بها وهو مايدفعها إلى الخضوع لالتزامات خارجية مجحفة ومخلة بالسيادة الوطنية[2]. ويأتي موقف الاتحاد على خلفية مصادقة مجلس الوزراء على مشروع الميزانية التكميلية لسنة 2016 ومشروع ميزانية 2017.وجددت في المقابل مطالبتها بالإسراع في فتح المفاوضات في القطاع الخاص حول الزيادة في الأجور بعنوان 2016 و 2017، داعية كل العاملين إلى الدفاع عن حقوقهم وإلى "التعبئة والاستعداد للنضال من أجل حقوق العمال بكل الطرق المشروعة" حسب نص البيان[3].

1 -http://www.almasryalyoum.com/news/details/
2 -http://www.albankaldawli.org/ar/
3 -https://www.nessma.tv/article/

تحقيق الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي يتطلب مرونة في عمليات الإصلاح الضرورية:

أكد يوسف الشاهد رئيس الحكومة، في دافوس بسويسرا، أن تحقيق الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي في تونس يتطلب مرونة في عمليات الإصلاح الضرورية، خاصة منها تحقيق التوازنات المالية الكبرى، وفق بلاغ صادر عن رئاسة الحكومة.وعبرت لاغارد عن استعداد صندوق النقد مواصلة دعمه لتونس وخياراتها الإستراتيجية التي ستمكنها في المراحل القادمة من تحقيق التنمية المرجوة وتعافي المالية العمومية في مناخ اقتصادي تنافسي واشادت بالنتائج التي حققتها الندوة الدولية للاستثمار "تونس 2020" مؤكدة أن سنة 2017 ستكون سنة بداية تعافي الاقتصاد التونسي[1].

المطلب الخامس:الاستقرار الاجتماعي فى مصر.

منذ يناير 2011 وحتى اليوم وتحت تأثير التغيرات الواقعية والفكرية،انتقلت السياسة الاقتصادية من الحياد النسبى إلى التدخل الايجابى لدعم الاقتصاد ودفع التنمية والاستثمار للخروج من حالة الركود.وقد انعكس ذلك فيما يعرف "بالسياسة المالية المتدخلة" والحق أن هذا التدخل من جانب الدولة قد تم على مرحلتين وهما مرحلة " السياسة المالية المحضرة" ومرحلة "السياسة المالية المعوضة ". وقد وطبقت هاتان السياستان، وعلى التوالى، الأولى فى فترة حكم المجلس العسكرى بعد ثورة يناير 2011 حيث اعتمدت الدولة فيما بين 2011 وحتى 2013 على "السياسة المالية المتبعة"، ولما اتضح بعد 30 يونيو 2013 ما للسياسة المالية المحضرة من عدم كفاية، انتقلت الدولة المصرية الجديدة إلى مرحلة السياسة المالية المعوضة[2] .وكانت السياسة المالية المتبعة، هىلجوءالدولة إلى التوسع فى النفقات العامة، فى مرحلة الانكماش الاقتصادى بسبب ثورة يناير 2011 وذلك بغرض العمل على إنعاش الاقتصاد مؤقتا، ولكن ليس معنى ذلك أن الدولة فى ذلك الوقت كانت مسئولة مسئولية كاملة للقيام بهذا الغرض. بل اقتصر دورها على التحضير، وكان ذلك من خلال ثلاثة إجراءات **أولها**؛ التوسع فى الانفاق العام الجارى والتحولى دون الاستثمارى، مما كبد مصر قروض وفوائد داخلية وخارجية كثيرة وأهدر كثير من الموارد بشكل عام.**وثانيها**؛ توسعت الحكومات المتعاقبة بضخ أموال لتحقيق زيادة أولية فى الانفاق والذى ادت إلى زيادة

1- إيمان بن عزيزة، العدالة الانتقالية، كيف تتحقق وما هى آلياتها، متاح على الرابط الآتى: www.alchourok.com/Ar/pdf
2- الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، تقرير مفوضين الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان "حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية ، " HRC/A 4/87/،ديسمبر 2006.

مضاعفة ومتتالية فى النفقات العامة والخاصة من خلال الاستهلاك. والذى ترتب عليه زيادة الطلب الكلى وارتفاع الاستيراد والارتفاع العام فى الأسعار (تضخم) وانخفاض قيمة الجنيه أمام العملات الأجنبية وخاصة الدولار بشكل ملحوظ. وثالثها ؛ كانت تلك السياسة المالية المتبعةليست إلاعلاجاً مؤقتاً للاضطرابات الاقتصادية، دون أن تشكل سياسة دورية أو هيكلة طويلة الأجل، وهذا يتضح فى تطبيق السياسة المالية والتى اتبعت عقب تولى الرئيس السيسى للحكم. حيث ادركت الادارة الجديدة عدم كفاية السياسة المالية الحاليةلمواجهة الخلل الهيكلى الدورى فى الاقتصاد المصرى والحاجة إلى سياسة مالية أكثر فاعلية والتى تعرف للمتخصصين"بالسياسة المالية المعوضة" أو "بالمالية الوظيفية "وتبنت حكومة الرئيس السيسى تلك السياسة التعويضية والتى تعمل علىتلافىالخلل الهيكلى فى الاقتصاد سواء كان انكماشاً أو تضخم،وهو ما يعنى ببساطة التوسع فى النفقات العامة الاستثمارية وضغط الضرائب فى حالات الانكماش، وتتمثل فى حالات التضخم والعكس بالعكس[1].

فالحكومة رأت من خلال سياستها العامة أن مشكلة الانكماش والركود والبطالة هى المشكلات الأكثر الحاحاً فى الوقت الراهن إذا ما قورنت بمعدلات التضخم غير المقلقة حسب تقديراتهم. لذا بادرت بمعالجة الانكماش وذلك من خلال عدة اجراءات أولها لم تحصر الحكومة نفسها فى إطار المدة المالية التقليدية، بل وضعت ميزانية دورية أطول ، ولجأت إلى عجز الميزانية الضيق فى مرحلة الانكماش. واعتمدت على التمويل الداخلى والخارجى فى شكل مشاركة وليس استدانة كالمشروعات القومية الجديدة بالإضافة إلى ضخ استثمارات جديدة مباشرة وغير مباشرة وإعادة هيكلة منظومة الدعم وخفض الضرائب مرحلياً إلى ان ترتفع نسبة المداخيل الحقيقية– وإن كنت أرى أن العكس كان أفضل– وإن أردنا أن نعرف هذه المرحلة من تبنى السياسات المالية التعويضية، فيمكن أن يردها أهل الاقتصاد إلى " النظرية النقدية الحديثة" وذلك يستلزم التوسع فى النفقات العامة الاستثمارية والالتجاء إلى عجز الموازنة المنضبط، وعلى ما تقدم فى حالة البطالة، بغرض رفع الطلب العام إلى المستوى اللازم لتحقيق التوازن والتشغيل الكامل، ويستلزم من ناحية أخرى ضغط النفقات العامة الجارية والتحويلية مما يحقق فائض فى الميزانية . وعليه نحن بصدد انتظار نتائج "السياسة المالية المعوضة" وتقييم أثارها على المجتمع اقتصادياً واجتماعياً فى الفترة القصيرة القادمة، أن نؤكد أن هذه السياسة قد أصبحت، فى أغلب دول العالم حتى الاقتصاديات الرأسمالية، أداة هامة من أدوات التوازن والاستقرار الاقتصادى والاجتماعى.، إن أحسن استخدامها. [2]

1- عبد الحسين شعبان، العدالة الانتقالية وخصوصيات المنطقة العربية، المركز العربى لتطوير حكم القانون والنزاهة، متاح على موقع.www.arabruleoflaw.org/files

2 -http://www.youm7.com/story/2016/10/28

المبحث الثالث : مواطن التداخل والاختلاف بين التجربتين الديمقراطيتين التونسية والمصرية.

شرارة ثورة تونس انطلقت مع نهاية عام 2010، وتلتها بعد أيام ثورة مصر في مطلع عام2011، وجاءت الثورتان بعد سنوات طويلة من الحكم الدكتاتوري الذي أدى إلى أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية أثرت علىشرائح متعددة في المجتمع، خاصة الشباب، وتراكمت هذه الازمات لتتحول الى ثورة ترفع شعار "شغل وحرية وكرامة وطنية" في تونس، وبشكل مشابه في مصر "عيش وحرية وعدالة اجتماعية." وبدا المشهد في يناير 2014، وبعد 3 سنوات من اندلاع الثورتين، مختلفاً إلى حد كبير بين البلدين. ففي تونس تم اقرار دستور جديد بدرجة عالية من التوافق، إذ صوت لصالحه200 عضو من بين 216 عضوا بالمجلس التأسيسي، كما تم التوافق على حكومة مستقلين بقيادة مهدي جمعة تقود البلاد حتى الانتخابات القادمة. وساد شعور بأن إقرار الدستور خطوة هامة على طريق تحقيق الاستقرار السياسي وبناء مؤسسات الدولة التونسية، وإن كان الطريق مازال طويلاً لتحقيق اهداف الثورة، كما قال الرئيس التونسي المنصف المرزوقي[1]. أما في مصر، وفي اليوم التالي للاعلان عن إقرار دستور تونس، فقد تم نشر بيان المجلس الإعلى للقوات المسلحة، الذي يدعم ترشيح المشير عبد الفتاح السيسي لرئاسة الجمهورية، والذي أثار الجدل بين المؤيدين والمعارضين لترشيح السيسي. وبشكل عام كان هناك جدل واضح في مصر حول الإجراءات التي اتخذتها السلطات منذ قيام الجيش بعزل محمد مرسي في 3 يوليو 2013.

"هذا الاختلاف الواضح في مسار ونتائج الثورة في البلدين، بعد ثلاث سنوات من اندلاعها، يرجعلأن النخب السياسية في تونس تمكنت من التوصل إلى توافق حول نقاط تجمعهم، سواءً بالنسبة للحوار الوطني أو الدستور او تشكيل الحكومة"، كما تقول مديرة مكتب "هيومان رايتس واتش" في تونس،هذا على الرغم من عمق الخلافات الفكرية بين الاسلاميين والعلمانيين وغيرهم، فيما لم تتمكن النخب في مصر من تجاوز خلافاتها السياسية والفكرية.هناك أيضاًاختلاف في موازين القوى في كل من البلدين. فقد تمكنت منظمات المجتمع المدني التونسي من جمع الأطراف السياسية على مائدة الحوار، ومن أبرز هذه المنظمات الاتحاد التونسي للشغل واتحاد التجارة والصناعة، وكانت هناك رغبة حقيقية منجانب منظمات المجتمع المدني لتجنب تكرار أزمة مصر، والوصول إلى توافق سياسي، وأثبت المجتمع المدني أنه قوة ضغط وتوازن هامة في الساحة السياسية التونسية.أما في حالة مصر حينأخذ الجيش زمام المبادرة، وقام بما يشبه "انقلاب وضع

1 -https://beta.al-akhbar.com/Home_Page/82866

حداًلأول انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في مصر، ووقعت بعدها الكثير من التجاوزات تجاه المعارضين[1]."

وهنا نتحدث عن أهمية التوافق الذي تم التوصل إليه بين تيارات إسلامية وعلمانية في تونس، ويضيف الباحث أننا"أدركنا منذ وقت طويل أن الحاكم المستبد، مثل بن علي في تونس أو غيره، يستفيد من الانقسام والاستقطاب السياسي بين المعارضين له،خاصة بين الإسلاميين والعلمانيين، وبالتالي حرصنا، بعد المواجهة في التسعينات مع نظام بن علي، على أن نتجاوز هذا الانقسام لنصل إلى حكم ديمقراطي."

المطلب الأول:التوافق بين المعتدلين والعلمانيين و الاسلاميين المعتدلين في تونس:

"قام التوافق في التجربة التونسية على التوافق بين ما يعرف بالاسلاميين المعتدلين من جانب، والعلمانيين المعتدلين، ومن بينهم المنصف المرزوقي ومصطفى بن جعفر، من جانب آخر، الأمر الذي وفر قاعدة سياسية للحكم". وسبق هذا التوافق مبادرة 18 اكتوبر/ تشرين الاول عام 2005 التي أكدت على وجود أرضية مشتركة بين الإسلاميين والعلمانيين. ويضيف أن تجربة الشيخ راشد الغنوشي، زعيم حركة النهضة، الطويلة في الحياة في بريطانيا ساهمت في إنضاج التوجه الديمقراطي في فكر الحركة. [2]

والمراحل الانتقالية في الدول العربية تحتاج إلى ديمقراطية توافقية تقوم على التواؤمبين القوى الاجتماعية الرئيسية، وليس على ديمقراطية الاغلبية حيث أننا لم نصل بعد لهذه المرحلة في الدول العربية، إذ أنها تتطلب درجة عالية من النضج والاستقرار السياسي.وعلاوة على ذلك، فالجغرافيا السياسية كان لها دور في اختلاف التجربتين، "إذ أن مصر بلد كبير وله ثقل ضخم في المنطقة، ومن ثم سعت قوى اقليمية إلى إفشال التجربة في مصر، خاصة وأن هناك صراع حول تأويل الفكر السياسي في الاسلام، بين تأويل ديمقراطي يقبل تداول السلطة، وبين تأويل يقوم على طاعة ولي الأمر."وعن الأخطاء التي وقعت فيها حركة الإخوان في مصر، وأن الاخوان تشبثوا بالشرعية الانتخابية فى حين أنهمكانوا بحاجة إلى الشرعية التوافقية التي تتطلبها المرحلة الانتقالية، وبالتالي تعمق الانقسام في المجتمع، واستغل الجيش هذا الانقسام ليوفر الغطاء السياسي للإطاحة

1- قاء مع خالد الوحشي، مناقشة تجارب التحول الديمقراطي، المحاور حافظ الميرازيhttp://www.youtube.com/watch
2- مؤتمر صحفي مباشر للتحالف الديمقراطي المصري، المصري اليوم،25اكتوبر2011م
.http://www.youtube.com/watch?v=zv7Culi9qE0

بمحمد مرسي. وأن خصوصية السياق التونسي تختلف عن الوضع في مصر، إذ أننا، "تعودنا في حركة النهضة منذ وقت طويل على[1] العمل المشترك مع التيار العلماني، وهذا ما لم يقم به الإخوان، ربما لأن التيار العلماني لم يكن قوياً بما يكفي في مصر، من وجهة نظر الإخوان، ليفرض شراكة بين الطرفين."

المطلب الثاني: الخوف من تكرار سيناريو مصر.

الأخطاء التي وقع فيها الإخوان، وما تبعها من تطورات شهدتها مصر، منذ قيام الجيش بعزل محمد مرسي في 3 يوليو ، كان لها أثر كبير على موقف حركة النهضة في تونس، كما تقول آمنة القلالي، إذ نبهتها إلى خطورة الموقف خاصة بعد مقتل المعارض محمد البراهمي، ليس لأنها قامت بالاغتيال،ولكن بسبب الفشل الحكومي الواضح في توفير الحماية اللازمة للأفراد.وقد تجنبت حركة النهضة ما وقع فيه الاخوان في مصر، وهو الإنفراد بالحكم والتعسف في إدارة المرحلة الانتقالية، فقدمت النهضة تنازلات، مثل التنازل عن النص في الدستور على تطبيق مبادئ الشريعة، والذي كان يطالب به جناح متشدد في حركة النهضة، وقدمت أيضا المعارضة تنازلات، ووصل الطرفان لدستور توافقي جيد لتونس[2].

وتتفق هندة الشناوي، وهي صحفية في موقع "نواة "على أن ما حدث في مصر أجبر حركة النهضة على إعادة حساباتها، وتغيير سياساتها، وتقديم تنازلات للقوى الأخرى خوفاً من تكرار السيناريو المصري.وكان هناك تشابه في الاتجاهات السياسية بين النهضة والاخوان، وكانت هناك محاولة للاستقواء من جانب القوى الاسلامية في تونس على باقي القوى، لكنهم رأوا أن الأمور لا يمكن أن تسير بهذه الطريقة، ورأوا أن الجيش في مصر تدخل لعزل مرسي، وأعقب ذلك فض الاعتصام في رابعة العدوية بالقوة، وبالتالي لم يكن هناك بدمن تقديم التنازلات من جانب النهضة لكي تتحرك الأوضاع إلى الأمام.وتضيف الشناوي أنه بسبب تغيير مواقف وسياسات الإسلاميين في تونس، نجحت البلاد في تجنب الحرب الأهلية، كما يحدث في مصر، ونجحت في إثبات أنه يمكن أن يكون هناك نظام حكم ديمقراطي يشارك فيه الإسلاميون[3].

1 - http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=422779

2 - Malika Zeghal, "Competing Ways of Life: Islamism, Secularism, and Public Order in the Tunisian Transition," Constellations 20, issue 2, June 2013, 254–74.

3 -http://www.aljazeera.net/programs/revolutionrhetoric/2014/10/23/

المطلب الثالث: الفرق بين الجيشين (المصري والتونسي)

يتناول الحديث هنا عامل بالغ الأهمية وهو اختلاف التجربتين، وهو الفرق بين وضع الجيش في كل من تونس ومصر.ففي تونس، الجيش صغير نسبيا ويضم نحو 30 أو 40 ألف جندي، ويقوم أساساً بحراسة الحدود وحماية المنشآت الهامة، وتخضع ميزانية الجيش بالكامل لرقابة البرلمان،ولا دور سياسي للجيش في تونس، كما أنه لا يمتلك أو يدير مؤسسات اقتصادية، ولايوجد به منيتطلع للسلطة، حتى الجنرال رشيد عمار، الذي كان رئيساً لأركان الجيش البري وقت اندلاع الثورة، إختار الابتعاد عن المشهد السياسي. أما في مصر، فوضع الجيش يختلف تماماً، إذ أن "الجيش يسيطر على جزء هام من اقتصاد الدولة، ويضم مئات الآلاف من الجنود، وله دور سياسي، وهو أشبه بدولة داخل الدولة، وقرر التدخل لعزل محمد مرسي، ثم تطورت الأحداث بالشكل المعروف."ويتفق عبد السلام مع هذه الرؤية، ويقول إنه من حسنات تجربة بورقيبة في الحكم حرصهمنذ استقلال تونس على إبعاد الجيش عن الحياة السياسية، وإخضاعه لسلطات الحكومة، بخلاف الوضع في مصر، فقد قام الجيش بادارة المرحلة الانتقالية في مصر، بينما أدارتها القوى المدنية في تونس، وكان لهذا تأثير كبير على المسار في البلدين.

فرغم تباين مسار الثورتين في مصر وتونس إلا أن هناك تأثيراً متبادلاً لكل منهما على الأخرى، خاصة وأنه لا يوجد طريق محدد للمسار الثوري، وكل ما نقوم به هو محاولة للبحث عن أفضل حلول للمشكلات التي تواجهنا في مرحلة التحول من نظام لآخر بعد الثورات.وفي نفس الوقت فان أي نجاح تحققه ثورة تونس يمكن أن يؤثر على الاحداث في مصر مستقبلاً، ويمكن أن تساعد تجربة تونس الحركات الثورية في مصر، وغيرها من الدول التي شهدت حراكاً ثورياً، على تصحيح مسارها وتجنب أخطاء الماضي.

المطلب الرابع : الشباب التونسي والشعارات التونسية.

اهتم في هذا النّصّ بإشكالية العلاقة بين اللّغة والثورة في تونس.

واستعمل مفهوم الثورة مستندا في ذلك إلى التّسمية التي أطلقها الفاعلون على فعلهم. ورأيي أنّنا، إلى حدّ الآن، إزاء نزعة ثوريّة لا يمكن الحكم لها أو عليها قبل أن تحقّق مقاصدها وأوّلها القطيعة، القطيعة مع الماضي، تعلّقا بالحرّيّة والكرامة والعدالة، حسب شعاراتها، وفي الحدّ الأدنى وإذا ما تعذّرت القطيعة بقوّة قبضة المجتمع التقليدي أن نسعى باتجاه التقدّم. نحن مقبلون على احتمالات مختلفة ومنها احتمال الثورة، ولكن أيضا على احتمال نفي الثورة، لمّا تصبح الحداثة وصمة تخشى الإعلان عن نفسها، أو أن يتحوّل الوضوح عورة، فيختفي الجسد تحت السّواد عوض

الحديث عن حرّيته في نزعة ثائرة، أو أن يصير الواقع حافلا بمعاني السلفيّة تحت عنوان الحرّيّة فتثبت بقدرتها المناورة على التّقدّم يسارا، وتستدرجك إلى أسئلتها ورموزها ومنها الهُويّة، ويتحوّل التنوير إلى نور، نور الماضي.

لهذا نحن إزاء نزعة ثورية لم تحسم أمرها بعد، ينكشف فيها ما كان تحت الرّماد بمختلف تعبيراته وتناقضاته، وسيؤول أمرها بعد تصفية حسابات مختلفة إلى القوّة الاجتماعية التي تعبّر عن طبيعة اللحظة التاريخيّة وتمثّلها، وأظنّ أنّها لازالت قيد التشكّل.

وستعلن عن نفسها لماّ تنضج طبقتها الاجتماعية وتخلق لغتها وتعبيراتها إبداعيا وفكريا وأيديولوجيا ولغويا ورمزيا، وأظنّها لا زالت جنينية في رؤوس أطفالنا. وتجد فرضية النّزعة الثوريّة بعض عناصر قوّتها وتماسكها في ما رأيناه في السّاحات العامّة، في مدن مختلفة، وخاصّة في شارع بورقيبة بعد عام من الثورة من عنفوان الفضاء العام الذي بدأ أفراده يتناقشون وجها لوجها بطريقة حرّة وعقلانيّة ويضعون الأسئلة الجديدة.

عام على الثورة وعيون عليها.

يبدو لي أنّنا إزاء نزعة ثوريّة لا يمكن الحكم لها أو عليها حتّى الآن في انتظار أن تذهب في اتجاه القطيعة بما فيها من تغيير جذري عميق، أو في الحدّ الأدنى أن تسعى باتجاه التقدّم. على أنّ احتمال نفي الثورة يظلّ هو أيضا احتمالا واردا، ليس فقط لأنّ الانتكاسة السياسيّة يمكن أن تحدث، فتُرجِعُ النظام السابق وبشكل مختلف ويصبح ما أُنجز باهظ التّكاليف، بل لأنّ فكر الثورة الذي كان يمكن أن يكون محرّكها وضامنا لمسارها لم يعلن عن نفسه بعدُ، ولم يحرّض إلى حدّ الآن على ثورة في المعنى، ممّا جعلنا هذه الأيّام نتورّط في تعبيرات احتجاجية مطلبيّة وقطاعيّة ضيّقة وتقريبا في كلّ مكان، دون تقديم للمعاني الثوريّة الكبرى من قبيل الحرّيّة ومناقشة طبيعة النظام الاقتصادي القادم. المفارقة أنّنا نرى مستقبلا للماضي في سياق ثوريّ يفترض أنّه يقطع معه، فيصير بذلك الواقع حافلا بمعاني السلفيّة تحت عنوان الحرّيّة، هذه التي تحاول أن تثبت بقدرتها في المناوِرة على التّقدّم يسارا، وتستدرجك إلى أسئلتها ورموزها ومنها الهُويّة، ويتحوّل التنوير إلى نور، نور الماضي، فلا يعنيها إلاّ سلامة هذا الماضي الذي يتحوّل إلى مضارع ويُراود المستقبل. لهذا يبدو لي، على الأقل إلى حدّ الآن، أنّنا إزاء نزعة ثورية لم تحسم أمرها بعد، ينكشف فيها ما كان تحت الرّماد بمختلف تعبيراته وتناقضاته، وسيؤول أمرها بعد تصفية حسابات مختلفة إلى القوّة الاجتماعية التي تعبّر عن طبيعة اللحظة التاريخيّة وتمثّلها.

وستعلن عن نفسها لماّ تنضج طبقتها الاجتماعية وتخلق لغتها وتعبيراتها إبداعيا وفكريا وأيديولوجيا ولغويا ورمزيا، وأظنّها لا زالت جنينية في رؤوس أطفالنا. وتجد فرضية النّزعة الثوريّة بعض عناصر قوّتها وتماسكها في ما رأيناه في السّاحات العامّة، في مدن مختلفة، وخاصّة في

شارع بورقيبة بعد عام من الثورة من عنفوان الفضاء العام الذي بدأ أفراده يتناقشون قضايا الشأن العام وجها لوجها بطريقة حرّة وعقلانيّة ويضعون الأسئلة الجديدة. وهذا هو الوجه المريح في كلّ ما يحدث، والذي يعدُ بمشروع ما جديد يلوح في الأفق، لا يزال قيد التّشكّل بعسر، يبحث عن عناصره التائهة هنا وهناك. وقد يظلّ المشروع «في حضرة الغياب» إذا ما اتّسع الضّيق الفكري الذي يتلبّس نخبنا، وتمادى عجزها على أن ترى المستقبل، فترى ما لا يُرى، وخاصة إذا ما استمرّ كسلها في القبض على اللّحظة المعرفية التي تقترحها الثورة وصياغة بدائلها. هذه لحظة انبعاث شعب لم يجد أمامه متّسعا من الفكر الجديد فراح يعتني بماضيه ويأخذ الكتاب بقوّة لأنّه صالح لكلّ زمان ومكان، وله في ذلك حكمة. ولكنّ أطفالنا الذين تفتّحت أحاسيسهم على سجع الثورة سيكونون أكثر تأهيلا منّا على بلورة أفق جديد للمعنى الثوري الخلاّق. وإنّ أهمّ إنجاز تفعله سلطتنا الحاليّة أن تحافظ على الصيغة المؤقتة لسلطتها، فأطفالنا قادمون. وما علينا سوى تعليمهم وتدريبهم على «التمرّد» على السائد لخلق البدائل الآتية. وعلينا تعليمهم أنّ الثورة التزام، التزام بالحرّيّة كما يقول جون بول سارتر، حرّية الجسد، وحرّيّة الرأي والفكر والإبداع.

وسيكون من المستحسن أيضا تعليمهم البحث عن الاختلاف في كل شيء لأن التّشابه سلوك القطيع.

متن الحرّيّة في لغة الشّعار

أجمع في مدوّني بين المنطوق اليومي والشعارات التي رفعت في وجه النّظام التونسي، ابتداءً من سنة ستّ وألفين وصولا إلى يوم هروب رأس النّظام. وأحاول أن أمسك ببعض القواسم المشتركة التي تجمع بين مختلف مفاصل هذه المدوّنة، مستندا في ذلك، ولو جزئيا، إلى القراءة السيميولوجية، بما هي مغامرة في الدّال. وأثناء التصنيف، واللّعب بالكلمات والتساؤل عن المرجعيات، تنبّهت إلى قاعدة أولى لافتة للانتباه مفادها أنّ الشّعارَ يساريٌّ بالضرورة. القوى الدينية السياسيّة تُكبِّر وتهلّل ولا ترفع شعارا، سواء كانت شيعيّة (لبنان، إيران) أو سنّيّة أو سلفيّة. الكابح الديني يمنع هذه القوى من أن تُبدع شعاراتها. ثمّ إنّ هذه القوى ظلّت تراقب المشهد وتفاعلاته، حذرةً، غير مطمئنّة، ولم تُعلن عن نفسها جهارا إلاّ بعد 14 يناير 2010.

القاعدة الثانية تفيد أنّ لغة الثورة، أو اللّغة في الثورة تنتقل بنا، بغتةً، وعلى غير المتوقّع، من براديغم الهُويّة والخصوصيات المحلّيّة إلى براديغم الحريّة بنزعتها الإنسانيّة، الكونيّة. ويبدو أنّ المرور من الهموم المحلّية إلى أسمى القيم الإنسانية، بعد فقدان الرّجاء، كان من أهم العناصر التي دفعت باتجاه التعاقد على مصطلح الثورة في الاستعمال الاجتماعي اليومي وإسنادها هذا الاهتمام العالمي.

يتجلّى هذا من كثرة تواتر الكلمات التي تحيل إلى القيم الإنسانيّة: «حرّيّة، عدالة اجتماعية، كرامة وطنية، «حرّيات، حرّيات، لا رئاسة مدى الحياة»، «الشعب يريد، شغل، إسقاط». وظنّي بأنّ هذه اللّغة التي ترفع شعار الحرّيّة هي التي أعطت قيمة كونيّة لهذه الثورة. هذا المرور محيّر، لأنّه مباغت، ويأتي في لحظة اختنق فيها التاريخ وطغت العدميّة وتصاعد اللاّمعنى، فلم يعد لنا في هذه الأرض من وازع إلا أن يمرّ يومنا بسلام، تمهيدا لليل يعقبه نهار آخر دونما همّة في الإنشاء عالية، فإذا بنا نتعلّق بالأبعاد الإنسانية الأكثرها قداسة ونبلا، وإذا بالشّعب يُخرج الحيّ من الميّت. وأتعمّد استعمال مفهوم الشّعب تنبيها إلى ما كانت فيه من طّاقة إنجازية تُعلن عن الهويّة الشعبيّة لهذه الثورة.

وأراني اليوم أكثر قدرة على فهم السدّ ومبرّرات كتابته من قِبَلِ المسعدي: السدّ «كتابة جسَرت على معضلة الخلق»؛ حرقُ الجسمِ قهرا دفَع الكتل التي كانت تسمّى جامدة إلى دحض العدَمِ بالفعل الثوريّ الخلاّق، حينما فُهم الاحتراقُ حياةً وتُرجم ثورة. والقهرُ في لسان العرب اللّحمَ إذا أخذته النّارُ وسال ماؤُه. هذا التأويل وما تلاه من فعل صار رديف الحرّيّة في لغة النزعة الثورية: «حرّيات، حرّيات، لا رئاسة مدى الحياة». ورغم ما عبّرت عنه الشعارات من نزعة كونيّة، إنسانيّة، غير أنّها عادت لتكرّس براديغم الهوّيّة الدينية في السياسة العمليّة. ولعلّه مرحلة ضروريّة في سيرورة التغيير التي تبدأ بالصحوة الدينية، وبعدها يتحوّل النّقاش إلى المسائل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والجماليّة.

سقطت البلاغة وظلّ السّجعُ

القاعدة الثالثة تنبّه إلى سقوط البلاغة بكل أشكالها، بما هي كلام على الكلام أو لغة فوق ، اللّغة Méta–langage، فلا حاجة إليها هذه المرّة إلا في القليل. لقد تحوّلت الكلمة في اللحظات الحاسمة إلى فعل، إلى رصاصة مباشرة، محاربة، غير مواربة، حتى كادت بما فيها من تحديدية تقود الثورة وتوجّه مسارها، مختزلة للزمن فيها. وهكذا يتبيّن مع أوستين كيف تصنع الأشياء بالكلمات. فالشّعب لمّا يثور لا يحتاج إلى بلاغة بل إلى ملفوظ إنجازي يتّجه إلى الفعل فيسميه بدون مجازات. إنّها اللّغة ، الموضوع التي تُسقط كل أصناف البلاغة من رمز وإيحاء ومجاز واستعارة وكناية: «التشغيل استحقاق يا عصابة السرّاق»، يا بوليس فيق فيق، الحجامة تحكم فيك . خبز وماء وبن علي لا . يسقط حزب الدستور، يسقط جلاّد الشعب. ورغم أنّها كثيفة المعنى والدلالة، لكنّها توقفت عند درجة الصفر من البلاغة، إلا من السّجع والإيقاع بما فيه من جرسيّة لازمة وانضباط عسكريّ يسعى إلى تغيير حالة سياسية تتغافل، بصورة قصدية أو عفوية، عن بقية الأبعاد كالثقافي والاجتماعي والاقتصادي. البلاغة شعرية حمالة أوجه. أمّا في النزعة الثورية التونسيّة فلا وجود لوسيط بلاغي في اللّغة إلا المرور إلى الفعل بغرض المواجهة والإطاحة

بالحكومة: الشعب يريد إسقاط الحكومة. إنّها لغة تسعى إلى تغيير الواقع بلغة إنشائية، خالية من أقنعة البلاغة، فلا مجاز فيها سوى الكلام لخلق واقع جديد. وإسقاط البلاغة معطى جديد في تاريخ الحروب العربية، إذ كانوا قديما يدقون طبول الحرب بالبلاغة الشّعريّة قبل خوض غمارها.

أقيموا بني أمّي صدور مطيّكم فإنّي إلى قوم سواكم لأميلُ

تلتقي هذه القاعدة الثانية مع ما تنبّه إليه رولان بارت في «ميثولوجيات» حين رأى في اللّغة الثوريّة لغةً لا أسطورة فيها. هذه الأخيرة يراها نسقا سيميولوجيا ثانيا متداخلا أو متراكبا في نسق سيميولوجيّ أوّل[1]، ولأنّها كذلك، نسق على النّسق فإنّ الثورة بما هي فعل تطهيري تقصيها من خطابها.

زلّات اللّسان

هذه الفكرة التي تُنبّه إلى سقوط البلاغة في لغة الثورة تساندها فكرة أخرى تصرّ على كشف المضمر عبر زلّات اللّسان Lapsus، بما هي رغبة غير واعية، دفينة ومكبوتة تفضح فساد النّظام، خروج مباغت عن النّص من شدّة ما تضغط عليك الحقيقة الكامنة. تقول امرأة في إحدى المناطق التخومية مرحّبة ببن علي منذ خمس سنوات تقريبا: «بفضلك هانا موتى بالشرّ»، بفضلك صرنا نتضوّر جوعا. وتقول أخرى أمّيّة في لحظة مواجهة دامية مع نظام بن علي الإقصائي: «لقد خرّجنا الاستعمار فمتى سنخرّج الاستقلال». وفي ذلك قهر للّغة عبر التعريف بالضدّ وكشف للصّواب عبر الخطإ وزلّة اللّسان. فرغم أنّه كلام نشاز يخرج عن قصد المتكلّم، إلاّ أنّه يدفع الفرد إلى الوعي بحقيقته والقدرة على قولها عبر الزّلّة. لقد تمّ خنق الكلمة ومحاصرة التعبير حتىّ لم يعد ثمّة من خيار إلاّ «الكلام أو الموت» بتعبير مصطفى صفوان. فإذا بالكبت السياسي والاجتماعي يفجّر طاقة تعبيرية هائلة ساهمت في إسقاط نظام من أشدّ الأنظمة الاستبداديّة بُؤسا. الكلام أو الموت، هذا الخيار الصعب أفضى إلى انبثاق الرّغبات الكامنة في التخلّص من النّظام قبل الثورة، ويتحوّل بعد ذلك اللاّوعي إلى وعي هادر وفصيح: «الشّعب يريد إسقاط الحكومة». وغالبا ما يُعتمد السّجعُ في بناء الشّعار، بما هو توافق الفاصلتين في الحرف الأخير:

بن علي يا جبان الشعب التونسي لا يُهان

بن علي في السعودية والعصابة هي هي

dégage dégage [ارحل] dégage يا خمّاج

وفي المثال الأخير يخرّج المنطوق التونسي سجعه الخاص من لغة ممتزجة بين الفرنسية والدارجة المحلّيّة. السّجع بإيقاعه وبتأثيره الانفعالي يوقظ الصمت واللامبالاة:

1-مصطفى صفوان، «الكلام أو الموت»، ترجمة مصطفى حجازي، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص. 35.

يا مواطن يا ضحيّه إيجا شارك في القضيّة
يا بوليس فيق فيقْ الحجّامة تحكم فيكْ
الكرطوش حي حيْ والحجامة في دبيْ

والانفعال في هذه الشعارات الرّافضة يأتي من الإيقاع الموسيقى، أو ممّا يمكن تسميته بموسيقى الاحتجاج والرّفض، إيقاع انفعالي لا يترك لك مجالا للمحايدة واللاّمبالاة، بل تخترقك الموجات الصّوتيّة الجماعية فتقحمك في المشهد بالرّغبة أو بدونها.

نزعة ثورية تحتاج إلى ثقافة

القاعدة الرابعة يمكن بلوغها لماّ نخرّج الحقل الدلالي الأوّل لشعارات الثّورة بناء على ما تكرّر فيها من ألفاظ وصور وما تقارب صوتا ومعنى. هذا الحقل الأساسي يشير إلى الرّغبة في القطيعة مع الفساد السّياسي دون أن يحمل، إلاّ في القليل، رؤية أخرى مختلفة للعالم، تعد بثقافة جديدة، فنّا وأدبا وعلما وأخلاقا وذوقا. فهذه ثورة لم تكن مسبوقة بوعي ثوريّ أنتج فكره، خلافا لبقية الثورات الأخرى البريطانية والفرنسية والبلشفية، التي كُتبت قبل قيامها. أما في مدوّنة الثورة التونسية فقد كانت أكبر الغائبين، إذ ليس ثمّة ما يشير في إحالات الشّعار رغم يساريته، ومنظور إليه في نصّيته، إلى نزعة نحو خلق مجتمع جديد، تصوّرا وممارسة، يسعى إلى تقويض بعض عناصر المجتمع التقليدي إلاّ ما ارتبط فيه بالحياة السّياسيّة. ومن اللاّفت للانتباه أنّ الشعارات جلّها قد عادت إلى اللحظة التي توقفت فيها الحياة السّياسيّة في تونس. ولقد كانت الجامعة التونسيّة مصدرها الأوّل. ولمّا احتاجت هذه الثورة إلى صوت يضبط إيقاعها لم تجد غير ما خلّفه اليسار الطلاّبي، وما صاغته الجامعة وبعض الأحزاب منذ أواخر الستينات حتى أواسط الثمانينات من علامات احتجاجية مناهضة للسلطة. ولو قرأنا هذه الشّعارات في مستواها الدياكروني، العمودي، لوجدناها تتجانس مع التطوّر السّياسي والفكري والأيديولوجي للجامعة التونسية في حركات مدّها وجزرها. فعلى سبيل المثال يتطوّر هذا الشّعار تصاعديا من الأرض إلى الخبز إلى الشغل: أرض، حرية، كرامة وطنية ثمّ خبز، حرية، كرامة، وطنية لينتهي في الأخير بشغل حرّيّة، كرامة وطنيّة.[1] هذا الشّعار الذي ارتبط بما اصطلح عليه عند اليسار «بالعائلة الوطنيّة الديمقراطية» يكاد يختزل مسار التطوّر السياسي والأيديولوجي للجامعة التونسية في شقّها اليساري بالخصوص، إذ لم يكن فيها يمين بارز إلاّ لاحقا. لم يكن لهذه الثورة إذن من بديل ثقافي غير البدائل التي كانت سائدة قبل عهد بن علي الذي أجّل الثورة، وقد بدت في تلك الفترة تظهر بعض علاماتها في ذبذبات ثورية (Impulsion révolutionnaire) تحالفت فيها مختلف طبقات المجتمع، سرعان ما أجهز عليها بن علي بجهاز بوليسيّ خانق. الثقافة كانت في «حضرة الغياب» على غير ما كان معلوما

1-علي الجارم ومصطفى صفوان «البلاغة الواضحة»، دار المعارف للطباعة والنّشر، تونس، 2006، ص. 265.

في لغة انتفاضة ماي/ايار 1968 في فرنسا، التي أسقطت براديغمات وأنتجت أخرى. لقد كان في علاماتها ما يشير إلى نزعة مناهضة للمجتمع التقليدي وللرأسمالية وللإمبريالية:

ليسقط مجتمع الاستهلاك

ليسقط مجتمع السوق

لتسقط الاشتراكية الواقعية، عاشت السّريالية

لتسقط الدولة

ليسقط العالم الهرم A bas le vieux monde

الفعل لا ينبغي أن يكون ردّة فعل بل إبداع

L'action ne doit pas être une réaction mais une création

الثورة التونسية لا تعد للوهلة الأولى في مدوّنتها اللغويّة بثورة في الثقافة، وقد امتدّ هذا الغياب بفعل التأثير ليطال بقيّة الجغرافيات العربية الثائرة ومنها اليمن التي تربط في أحد شعاراتها ربطا شرطيّا بين الإضراب عن الدّراسة وسقوط الرّئيس: «لا دراسة ولا تدريس حتى يسقط الرئيس». وهو بالمناسبة شعار يستعيد إيقاعا تونسيا رفع سنة 1976 عند ظهور ما يسمّى بالحرس الجامعي: «لا دراسة ولا تدريس حتّى يخرج البوليس». ولكن حتّى نكفّ مرّة واحدة عن جلد الذات، أو ليست الثورة، والإيمان بها، بصرف النظر عن تحقّقها، ثقافة في حدّ ذاتها. الثقافة الحقّة، يقول سارتر، هي الثورة عينها، تلك التي تطبخ على نار حامية، كأن يصرخ شعب أمام وزارة الداخلية، مصدر قوّة الحاكم، ويأمره قيصريّا صوتا وحركة: «Dégage». الثورة ثقافة، بحلوها ومرّها، بعنفها وسلمها، بكلماتها وسجعها، وذبذباتها ووهجها، بإيقاعها الخاص وغير المسبوق. من يتكلّمها، ويكتب قصّتها على الجدران، ويرسمها، وينسج ملحمتها، شعبٌ في مخاض ثوريّ، وفي معركة وجود. وكل من حاول احتكار صوته إلاّ واكتوى بناره.[1]

وما يمثّل استثناء في اللّغة قد يكون دالاّ أيضا، فيشكّل بذلك قاعدة. واستثنائيته تكمن في انتمائه إلى منظومة لغويّة مختلفة، وإلى صنف اجتماعي مغاير. فكلمة dégage، لغة المدوّنين أبناء النّخبة، ورغم ما فيها من حسم، وقدرة إنجازية، إنشائية، ما دامت تمثّل إمضاء الثورة ولحظتها الحاسمة، قد توحي بافتكاكها من أهلها، وتحويلها من الهامش إلى المركز في لحظة تمويهية تسعى إلى أن تغلّف بعدها الطبقي. وتخفي صوت الهامش ولغته الثائرة.

كمْ هي مثيرة رحلة الملاحم الشّعبيّة كما تنقلها اللّغة من أرض ثقافيّة إلى أخرى، وخاصّة إذا تعلّق الأمر بالتقاطعات التونسيّة المصريّة التي لازال التاريخ يخفي بعض أبعادها السّحريّة

1-محمود درويش، ديوان محمود درويش، المجلّد الثاني، دار العودة، بيروت، ص. 108.

ومنها التغريدة الهلاليّة وهي تتنقّل بين الصّعيد ومضارب الهمامّة، روّاد الآفاق النائية، تلك التغريدة التّي سعى عبد الرّحمان الأبنودي إلى اقتفاء أثرها من هنا وهناك، وبين هذا وذاك. في مصر لم يعد الزّحام قاحلا كما رآه محمود درويش في «رحلة المتنبيّ إلى مصر»،4 بل صار يضجّ بالمعنى بعد ما حدث ويحدثُ هذه الأيّام ممّا لا يكسره العزم. ولكنّه معنى منقوصٌ من قيمة الحرّية كما وصلني من مدوّنة الشعارات التّي رتّلتها الحناجر المصريّة. فالحرّيّة، بمعناها التقريري الحرفي، لم يكن لها متّسع فيها. ولكن أوليست الحرّية رغيفا ؟ ما الحرّيّة إن لم تكن في رغيف الخبز أيضا لشعب بلغ التسعين مليونا أو أقلّ أو أكثر ؟ أوليس الذي يُنادي بالحرّيّة يَنشدُ كذلك في ما يَنشد ويُنشِدُ رغيفا وحليبا لشعب لم يتجاوز في الحالة التونسيّة أحد عشرة مليونا ومع ذلك منهم نصف مليون من البشر الأحياء ولكن ميّتون ما داموا يرزحون تحت خطّ الفقر هكذا يمرّ بنا الشّعار من اللّغة إلى الحياة.

المطلب الخامس : الشباب المصري و الميادين.

سيظلّ يوم 25 من شهر كانون الثاني/يناير مهماً في تاريخ الدولة المصرية، ليس فقط لأن الشعب المصري خرج ثائراً عام 2011 ضد نظام الرئيس "حسني مبارك"، ولكن أيضاً، لأن هذا التاريخ شهد حدثين مؤثّرين في تاريخ مصر المُعاصر.

الحدث الأول، هو عيد الشرطة المصرية، العيد الذي استلهم منه الشباب المصري التصدّي للظلم والمُعاناة، فرفع شعارات "عيش- حرية – عدالة اجتماعية" عام 2011، وهي شعارات اقتصادية وسياسية واجتماعية، وعيد الشرطة مرتبط بتلك الشعارات أيضاً، لأنه في الأصل مرتبط بالحركة الوطنية المصرية في العصر المَلكي، عندما كانت مصر تسعى للاستقلال التام عن الاحتلال البريطاني، ففي يوم 8 من تشرين الأول/أكتوبر 1951 أعلن رئيس الوزراء "مصطفي النحاس" إلغاء معاهدة عام 1936 مع إنكلترا، وطلب النحاس انسحاب العاملين المصريين في شركة "قناة السويس" التي كانت تشهد وجود القوّات البريطانية، واستجاب العمّال، وانسحب ما يزيد عن تسعين ألف موظف، كما دخل التجّار ساحة المعركة، فامتنعوا عن إمداد القوات المحتلة بأية مواد غذائية، ثمّ أعلنت الحكومة حرب الفدائيين في القناة، فسلّحت الشباب، وبدأت الحرب في سبيل الوطن، وكان للشرطة المصرية المتواجدة في مدن القناة، خاصة مدينة "الإسماعيلية"، التي يُوجد فيها مقر قوّات الاحتلال ومقر هيئة "قناة السويس" دور هائل، فقد تفاعل الجنود والضبّاط مع الفدائيين ومع المواطنين في تلك المدن، وهاجم الجميع المعسكرات البريطانية.

كل هذا أزعج حكومة لندن، فهدّدت باحتلال القاهرة إذا لم يتوقّف نشاط الفدائيين، ولم يعبأ الشباب بهذه التهديدات ومضوا في خطتهم غير عابئين بالتفوّق الحربي البريطاني، واستطاعوا أن يكبّدوا الإنكليز خسائر فادحة، وأدرك البريطانيون أن الفدائيين يعملون تحت حماية الشرطة (حيث كان الجيش المصري ممنوعاً من الوجود في المنطقة)، فعملوا على تفريغ مدن القناة من قوات الشرطة، وفى صباح يوم الجمعة الموافق 25 كانون الثاني/يناير عام 1952 قام القائد البريطاني في منطقة القناة "البريغادير أكسهام" بإنذار لكي تسلّم الشرطة بالإسماعيلية أسلحتها للقوات البريطانية، وأن ترحل عن منطقة القناة، وما كان من محافظة "الإسماعيلية" إلا أن رفضت الإنذار، وأبلغته إلى "فؤاد سراج الدين"، وزير الداخلية في ذاك الوقت، فطلب منها المقاومة وعدم الاستسلام، فاشتدّ غضب القائد البريطاني، وأمر قواته بمحاصرة قوات شرطة الإسماعيلية، وأطلق البريطانيون نيران مدافعهم بطريقةٍ وحشيةٍ لأكثر من 6 ساعات، ثم حاصر أكثر من سبعة آلاف جندي بريطاني مبنى "محافظة الإسماعيلية" والثكنات، والتي كان يدافع عنهما 850 جندياً من الشرطة فقط، ما جعلها معركة غير متساوية القوّة، ولكن رجال الشرطة دافعوا ببسالة، وسقط منهم خمسون شهيداً والعديد من الجرحى، ولم يكتف البريطانيون، فقاموا بهدم قرى مُسالِمة، ما أثار غضب الشعب، فنشبت التظاهرات تُنادي بحمل السلاح لمواجهة العدو الغاشم، ثم توالت الأحداث سريعاً، ففي اليوم التالي حدث حريق "القاهرة"، بمؤامرةٍ بريطانية، والذي كان السبب في إسقاط حكومة "مصطفى النحاس"، وكان من الطبيعي توقّع حدوث ثورة 23 تمّوز إيوليو 1952، والتي اعتبرت يوم 25 كانون الثاني إيناير من كل عام عيداً سنوياً للشرطة المصرية، وهو ما يفتخر به الشعب المصري.

ولقد اختار الشباب عيد الشرطة عام 2011 بداية للتظاهر، للاحتفال بطريقتهم الثورية ضد الظلم، وللتذكير بأن أسباب مواجهة الشرطة للاحتلال البريطاني، مازالت قائمة، لأن سلوك الشرطة مع الشعب تنامى بصورة متوحّشة، خاصة خلال العشر سنوات الأخيرة من حكم "حسني مبارك"، عندما بدأت القوى المدنية والسياسية تتحرّك، ثم بدأ القبض على النشطاء، وفرض مستمر لقانون الطوارئ، وقيام جهاز "أمن الدولة" بدور شوّه معالم الدولة المصرية، بالإضافة إلى الفساد المالي، ودخول رجال الأعمال في السلطة، ثم الأخطر عندما دافعت الشرطة عن رجال أعمال أغنياء وقامت بحراستهم، مثل "حسين سالم" الملياردير المشهور، و"أحمد عز" صاحب شركات الحديد، والذي كان الأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي، الذي كان قد زوَّر انتخابات عام 2010، على مشهد من الشعب، كما دافع كبار رجال الشرطة عن توريث الحُكم إلى "جمال مبارك"، وغيرها من الأحداث التي راح ضحيّتها بعض الشباب بسبب التعذيب داخل السجون، مثل "خالد سعيد" و"سيّد بلال"، وغيرهما، الأمر الذي جعل شعلة الغضب تزداد، ثم أضافت ثورة/انتفاضة

تونس وهروب الرئيس "زين العابدين بن علي" إلى الخارج تشجيعاً للشباب المصري، خرجت التظاهرات يوم الثلاثاء بمجموعات صغيرة لم تدخل في الشوارع الرئيسة، بل تسرّبت ككتل مُتناهية الصغر في الحواري والمناطق الشعبية، كانت تدخل صغيرة بالعشرات وتُمسي كثيرة بالآلاف، وكلما كبرت، كلما شجّعت الناس على اختلاف أعمارهم للدخول فيها، ولأن يوم الثلاثاء يوم عمل رسمي، ظلّت الأعداد متوسّطة، ولكنها في النهاية أزالت حاجز الرهبة والخوف من الشرطة والنظام، وصار الكل مستعداً للخروج يوم الجمعة 28 "جمعة الغضب"، وهو اليوم الذي كان المسمار الأول والكبير في نعش شخص وليس نظام "حسني مبارك"، فتخلّى عن الحُكم يوم 11 شباط/فبراير 2011 .

أما الحدث الثاني، فهو من غرائب الصدف، حيث يُعتبر يوم 25 كانون الثاني/يناير سنة 1980، بداية التطبيع الرسمي بين مصر والكيان الصهيوني، ففي ذاك اليوم، قام الرئيس "أنور السادات" بإبلاغ منظمة الأمم المتحدة رسمياً إنهاء حال الحرب بين مصر وإسرائيل، أي خروج مصر من ساحة الصراع مع العدو التاريخي للعرب والمسلمين، وحدث سلام على المستوى الرسمي، ولكن الضمير الشعبي المصري رفض محاولات التطبيع، وكانت الثورة/الانتفاضة ضد إسرائيل أيضاً، وكان من الطبيعي، أن يقوم المتظاهرون باقتحام سفارة إسرائيل في القاهرة يوم 9 أيلول/سبتمبر 2011، ويخرّبوها، وسط فرحة شعبية، وإدانة رسمية وخارجية مفهومة ومعذورة، المهم أن قضية فلسطين كانت ضمن أسباب الثورة|الانتفاضة 2011.

الآن وقد مرّت ثمانية أعوام على الثورة/الانتفاضة، نجد أن أهدافها كلها لم تتحقّق، ومازالت بعض الأسباب التي أدّت للثورة باقية، صحيح حدثت بالفعل إنجازات منذ سقوط "الإخوان المسلمين يوم 3 تمّوز/يوليو 2013، فقد شهدت مصر استقراراً أمنياً، وشهدت إنجازات أخرى، من إنشاء طرق ومبانٍ ومدن جديدة واستصلاح أراضٍ بما يزيد عن مليون فدّان، ولكن في المقابل خرج كل الفاسدين من نظام "حسني مبارك" من السجون، وصاروا أبرياء، وفي نفس الوقت، زاد الغلاء ويكتوي المواطنون من الحال الاقتصادية، وزادت الفوارق الطبقية، ويتم التضييق على الإعلام بوسائله المختلفة، أي أن العيش أو الخبز مازال مطلوباً، والحرية تضاءلت والعدالة الاجتماعية لم تتحقّق كلّيا، أي أن بذور الثورة مازالت قائمة، ولكن أيضاً لا نعتقد حدوث انتفاضة جديدة، فالمصريون يخافون الفوضى من جديد، بعد أن رأوا مصير دول أخرى هاجمها الإرهاب العالمي المدعوم بالغرب الصهيوني، وبعد أن ثبت لديهم أن الربيع العربي، ما هو إلا خريف صهيوني أميركي، حمى الله مصر وكل العرب والمسلمين..

بقدر الأحلام والآمال التي حلقت في ميدان التحرير وميادين مصر المختلفة، تنوعت الهتافات والشعارات التي رفعها المتظاهرون، خلال أكثر من أسبوعين في ثورة الخامس والعشرين من يناير. كانت مزيجا ثريًا، عكس الحس الإبداعي والنقدي والفكاهي لدى المصريين.

ومنذ بدء الاحتجاجات لم يتخلّ المصريون عما تطبَّعوا عليه من خفة الدم والقدرة على إطلاق النُكات كيفما كان الحال، لتحمل أيام الثورة من الشعارات والهتافات الساخرة الكثير جنبًا إلى جنب تلك الجادة التي حملت مطالبهم والتي كان أجملها شعار حراكهم "عيش حرية عدالة اجتماعية كرامة إنسانية".

دكتوراه في العند ونوبل في الصبر لا يمكن نسيان تلك اللافتات الساخرة التي حملها المصريون باختلاف انتماءاتهم الثقافية والاجتماعية في الميادين العامة، وكانت نُكاتًا مُتحركة تمشى على الأرض مع رافعيها. ولعل من أشهر ما كُتب من كلمات لاذعة في تلك العبارات "إرحل يعني امشي يا اللي ما بتفهمشي"، " مبارك، عفوًا لقد نفذ رصيدكم" ، "أنا كاتب لك ارحل بالصيني يمكن مش بتفهم عربي".

أما الأكثر سخرية اللافتات التي رفعها المتظاهرون من عينة "لو ما استحمتش انهاردة في بيتنا هاستحمى يوم الجمعة في القصر الرئاسي"، " أنا زهقت من الكنتاكي ارحمني وارحل"، "ده لو كان عفريت كان طلع"، "مبارك يتحدى الملل"، " ارحل بقى ايدي وجعتني" ، ارحل الولية عاوزة تولد والولد مش عايز يشوفك"، " لو كان هوا معاه دكتوراه في العند، إحنا معانا نوبل في الصبر"، " اللهم ارفع عنا الغلاء، والبلاء والوباء وأبو علاء".

لم ينس المصريون الصبغة السياسية النقدية في لافتات أخرى مثل "الشعب يريد إسقاط النظام"، و"الجيش والشعب ايد واحدة"، و"ارفع راسك فوق اِنت مصري"، ومنها ما كان تهكمياً مثل "استقيل استقيل واحنا نحرس أرض النيل"، "ارجع ياريس كنا بنهزر معاك .. مع تحيات الكاميرا الخفية".

و لم تغب الهتافات والشعارات المناهضة للفساد، مثل "يا وزراء طَفُّوا التكييف مش لاقيين حق الرغيف"، و"يا عز يا خاربها غور يلا وسيبها"، في إشارة لرجل الأعمال أحمد عز وأحد قيادي الحزب الوطني الديمقراطي المنحل. وكان لدم الشهداء نصيب الأسد في الهتافات مثل "ما تبكيش يا أم الشهيد.. دم ابنك فجر جديد"، و"يا مبارك فينك فينك دم الشهدا بينا وبينك".

لافتات مصرية ساخرة

السخرية سلاحا

وعن هذا الثراء في التفاعل الساخر مع الواقع السياسي يتحدث عاصم الدسوقي، أستاذ التاريخ الحديث في جامعة حلوان فيقول: "إن تنوع شعارات المتظاهرين خلال ثورة يناير نابع بالأساس من تكوين المصريين الثقافي، حيث النقد سواء الإيجابي أو السلبي على ما يحدث أمامهم من مظاهر".

ويُضيف المؤرخ المصري قائلا: "إن أغلب الشعارات والهتافات التى رفعها المصريون، هي ترجمة للأمثلة الشعبية مع بعض تغيير في الصياغة لتناسب الحدث، فالأمثلة الشعبية نفسها في مضمونها، عبارة عن علامات لغوية للأزمات التى يواجهها المواطنون، وتُستخدم عندما لا يستطيع الإنسان مواجهة السلطة بالأساليب والطرق المعتادة، فيصك هذه الشعارات، التي تصبح دارجة وتُستعمل وفق الظروف القائمة".

وفي السياق ذاته، يقول شهاب وجيه، أحد شباب الثورة، والمتحدث باسم تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين: "رغم تنوع الشعارات والهتافات بما فيها الساخرة، فإن الشعار الجامع من بين هذا الثراء الهتافي، هو شعار 'العيش والحرية والكرامة الإنسانية' الذي عبّر عن حالةٍ عربية جمعية بالأساس، انطلقت في تونس، وعكست حاجة الشباب العربي، واحتياجهم للعيش والحرية والكرامة الإنسانية، وهي مطالب مشروعة للجميع".

وفي كتاب حمل عنواناً "مصر الثورة وشعارات شبابها.. دراسة لسانية في عفوية التعبير"، درس الباحث اللبناني، نادر سراج، عددا من الشعارات والهتافات من بين أكثر من 1700 ملأت الميادين والشوارع المصرية خلال ثورة 25 يناير.

تراشق الشعارات والهتافات بين الجموع في الميادين أمر لا يمكن إغفاله.

بينما كان المعارضون يعتصمون ويهتفون احتجاجا، هبت جماعةٌ أخرى نُعتت بـ "الثورة المضادة" تهتف ضد '25 يناير' وترفع اللافتات، عبروا من خلالها عن اعتقادها بأن ما حدث ما هو إلا كذبة وأن '25 يناير' مؤامرة، خصوصاً مؤيدي رموز نظام مبارك، وكان من أشهر تلك العبارات: "يا برادعي يا عميل، تحكم مصر ده مستحيل"، "ما لكيش دعوة يا أمريكا"، "حسني مبارك يا طيار، اوعا تسيبها تولع نار".[1]

و يفسر وجيه هذا المنحى قائلاً: "حاول كل فصيلٍ سياسي أو إيديولجي مشارك فيها إضفاء لمسة خاصة به على شعارات وهتافات '25 يناير'، وسنجد أن جميعها عكس العبقرية الحقيقية للشعب المصري، وحسّه الإبداعي والفكاهي في الإبتكار كذلك، للتفاعل مع الأحداث وتوجيه النقد والرسائل بصورة مباشرة وغير مباشرة".

شعارات ما بعد التنحي

يتفق عمرو الشوبكي، الباحث والكاتب السياسي وأحد المشاركين في ثورة 25 يناير، على أن الشعارات والهتافات الفئوية والسياسية المعبرة عن فصائل وتيارات مختلفة، وغير المعبرة عن مصالح الثورة بدأت تظهر بعد انتهاء الأيام الـ 18 الأولى من عمر الثورة، وتنحي الرئيس السابق

1 -https://www.independentarabia.com/node/

محمد حسني مبارك عن الحكم. ويسوق الشوبكي على ذلك أمثلة كالشعارات الإسلامية التي ظهرت بعد سقوط مبارك في 'مليونيات' التيارات الإسلامية، مثل "إسلامية إسلامية .. ومصر دولة إسلامية"، وكذلك الشعارات التي بدأت التيارات المدنية في صكها والتي كانت معبرة بشكلٍ أكبر وحصري عن رؤيتهم ومفاهيمهم حسب ايدولوجيتهم.

وأرجع الشوبكي أسباب الظاهرة إلى عدم وجود قيادة واضحة أو تنظيم محدد للثورة منذ بدايتها، قائلاً: "بعكس ثورة 1919 التى قادها الزعيم سعد زغلول، أو ثورة 1952 التى قادها تنظيم الضباط الأحرار، لم تكن لثورة 25 يناير قيادة أو تنظيم واضح، وبالتالي جاءت أغلب الشعارات والهتافات من شباب غير سياسيين وكذلك غير معروفين للعامة. كان هناك مساحة من عدم التنظيم".

وتابع الشوبكي: "الجزء الأكبر والأغلب من شعارات '25 يناير' خلال مرحلة الـ 18 يوماً كان عفوياً، ونتاج قناعات الناس في الشارع لطبيعة وسياسات حكم مبارك التي استمرت 30 عاماً، وأنتجت سياسات اجتماعية واقتصادية وسياسية همشت واستبعدت الشعب".

وحول الشعارات المصرية وتغيرها مع الزمن والثورات المختلفة التى شهدتها مصر، يقول عاصم الدسوقي: "الحالة التى صيغت فيها الشعارات والهتافات لم تتغير، وهناك تشابه بين وحدة الموقف من السلطة الحاكمة في كل مرحلة زمنية، حيث تعيش الشعارات مع المصريين وتبقي لبرهة زمنية طويلة، إلا أنني لا أستبعد أن يكون هناك تجديد يعكس التطور الثقافي واللغة غير المباشرة للتعبير".

ويردف السوقي قائلاً: "إن شعارات يناير كلها كانت ملهمة، وملفتة للنظر، وكلها حملت درجة من الإبداع الملحوظ في الصياغة، نظراً لأنها نبعت وتمت صياغتها من الواقع. إن منظومة الشعارات والهتافات التي ابتدعها الشباب ورددّها في ميادين مصر وما تبعها من كتابات جدارية ورسوم غرافيتية شكل مدونة قابلة للفرز والتصنيف والدرس والتحليل". ويرى السوقي أن "منتجي هذه الشعارات والهتافات رفعوا الصوت عالياً وسكبوا معاناتهم من النظام في شعارات عكست رغبتهم في التغيير السياسي، وتوقهم إلى تحقيق الديمقراطية والعدالة، وإرادتهم في تأمين أدنى المتطلبات الإنسانية من عيش وحرية وكرامة إنسانية".

المبحث الرابع : إدارة العملية الديمقراطية في تونس و مصر.

المطلب الأول : إدارة المرحلة الانتقالية بعد الحراك السياسي في تونس و مصر.

أولا : إدارة المرحلة الانتقلية بعد الحرك السياسي في تونس.

بعد الانتخابات التي شهدتها تونس لاختيار المجلس التأسيسي المؤلَّف من 217 عضواً، في 23 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، تتركّز الأنظار على عملية إعداد الدستور الجديد الموكَلة إلى المجلس المنتخب.

في الواقع شكّلت تركيبة الحكومة الجديدة مؤشّراً أوّل عن المسار الذي ستسلكه هذه العملية. فقد اختار حزب النهضة، بعد فوزه بتسعين مقعداً من أصل 217 في المجلس التأسيسي، تشكيل "حكومة وحدة" وقدّم عروضاً إلى لأحزاب الأخرى بحسب النتائج التي حقّقتها في الانتخابات. قبِل حزبان كبيران، وهما المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتّل، بما عرضه عليهما النهضة. ويزعم حزب التكتّل الوسطي أنه قبِل العرض من أجل "المصلحة الوطنية" معتبراً أن حكومة الوحدة تملك ربما حظوظاً أفضل لمواجهة التحدّيات الصعبة التي تطرحها المرحلة الانتقالية (وأكبرها، تشكيل حكومة قادرة على العمل). وقد رفضت عدداً من الأحزاب السياسية التقدّمية التي تختلف عقائدياً مع النهضة، مثل الحزب الديمقراطي التقدّمي، والقطب الديمقراطي الحداثي، وآفاق تونس، وحزب العمّال الشيوعي التونسي، وسواها من الأحزاب، العرض مفضِّلةً البقاء في المعارضة. والملفت في هذا الإطار، هو عدم تقديم أيّ عرض إلى حزب العريضة الشعبية،(الذي فاجأ المراقبين بالنتائج الجيّدة التي حقّقها في الانتخابات)، بزعامة رجل الأعمال التونسي الثري محمد الهاشمي الحامدي، وذلك على الأرجح، بسبب طبيعتها الائتلافية غير الرسمية وما يُحكى عن روابطها مع بقايا النظام القديم.

وقد توصّل الائتلاف المكوَّن من الأحزاب الثلاثة، والذي حصل على أغلبية مريحة من المقاعد، تحديداً 139 مقعداً في المجلس التأسيسي، إلى اتفاق يُتوقَّع بموجبه أن يتولّى نائب رئيس النهضة، حمادي الجبالي، رئاسة الوزراء، فيما يتسلّم الناشط الحقوقي المخضرم منصف المرزوقي

الذي يرأس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، رئاسة البلاد. ويتولّى رئيس حزب التكتّل، مصطفى بن جعفر، رئاسة المجلس التأسيسي.

تُقدِّم التحالفات والتحالفات المضادّة في بداية مرحلة مابعد الانتخابات مؤشّراً عن الديناميكيات الجديدة التي ستظهر إلى الواجهة مع انطلاق النقاشات حول الدستور. وسوف يتوقّف مصير قوانين كثيرة على مدى قدرة أعضاء الائتلاف الثلاثي على التوصّل إلى تسوية، ما سيسلّط الضوء على صعوبة الفصل بين الأجندات قصيرة الأمد للأحزاب السياسية، من جهة، ومهمة إعداد الدستور المناطة بالمجلس التأسيسي، من جهة أخرى.

انعقد المجلس التأسيسي يوم الأربعاء الواقع في السابع من كانون الأول/ديسمبر من العام 2011، لمناقشة ما سمّته الصحافة التونسية "دستوراً مصغّراً" وبدء عملية التصويت عليه. والمقصود بذلك، التشريعات المتعلّقة بالإجراءات والصلاحيات المؤسّساتيّة التي ستُطبَّق بانتظار إعداد دستور دائم والمصادقة عليه. ومن المواضيع الخلافية التي حُسِم النقاش فيها حتى الآن، الصلاحيات الجديدة للرئيس ورئيس الوزراء وتوازن القوى بينهما. فالمقترحات التي تقدّم بها حزب النهضة في البداية، جرّدت الرئاسة من أي سلطة حقيقية. لكن بعد المعارضة الشديدة التي أبدتها الأحزاب الأخرى (بما في ذلك الحزبان المنضويان في الائتلاف) والتي رفضت أن تكون "الرئاسة ضعيفة"، سوف يستعيد الرئيس العديد من الصلاحيات وإن كانت تبقى دون صلاحيات رئيس الوزراء، وهي: تحديد السياسة الخارجية لتونس بالتشاور مع رئيس الوزراء؛ وتعيين رئيس الحكومة؛ وتوقيع القوانين التي يقرّها المجلس التأسيسي وإبرامها؛ وقيادة القوات المسلّحة. كما صادق المجلس التأسيسي وسط أجواء مشحونة على الفصل السابع من مشروع القانون التأسيسي الذي ينص على أنه إذا طرأ "ظرف استثنائي" يمنع سريان السلطات ويجعل من المتعذر على المجلسي التأسيسي مواصلة عمله العادي، فله بأغلبية أعضائه، أن يصرح بتحقق ذلك الظرف ويفوض اختصاصه التشريعي أو جزءاً منه لرئيس المجلس الوطني التأسيسي ورئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ويمارس الرؤساء الثلاثة الاختصاص المفوّض إليهم عبر إصدار مراسيم بالتوافق بينهم. ودعا عدد من النواب رئيس اللجنة إلى رفع اللبس والغموض حول عبارة "ظرف استثنائي" وأشار اياد الدهماني من الحزب الديمقراطي التقدمي أن الغموض قد يؤدي الى ديكتاتورية جديدة.

السمة الأخرى الهامّة في عمل المجلس التأسيسي، هي تحديد أهدافه الفعلية التي لاتزال مبهمة (ما عدا وضع مسوّدة الدستور). فنظراً إلى الفراغ التشريعي الذي تعاني منه البلاد بانتظار الانتخابات العامّة، سوف تتوسّع مهمّة المجلس مما يُتيح له القدرة على التصرّف مثل برلمان عادي، أي مناقشة موازنة العام 2012 وإقرارها، ومراجعة القوانين السابقة وإقرار قوانين جديدة، وكذلك استجواب الأعضاء السابقين والحاليين في الحكومة. ويبدو أعضاء المجلس التأسيسي، على أتم الاستعداد للاضطلاع بهذا الدور الجديد الذي من شأنه أن يحوّل المجلس إلى هيئة تشريعية كاملة الصلاحيات. لكن قد تؤدّي هذه الامتيازات الجديدة، في أفضل الأحوال، إلى التلهّي عن إعداد مسوّدة الدستور، وفي أسوأ الأحوال، إلى خلافات اديولوجية تنطلق من مصالح فئوية وتتسرّب إلى الائتلافات المختلفة لدى انصرافها من جديد إلى المهمّة الأساسية، أي إعداد مسوّدة الدستور. وقد يحول ذلك دون أن يتمكّن المجلس من الانتهاء من وضع الدستور في غضون عام واحد بحسب المهلة التي حُدِّدَت لإنجازه، وبالتالي لن يتمكّن من تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية في موعدها. أمّا في الواقع، فتُحمّل الأحزاب المعارضة بدعم من الرأي العام، الائتلاف الأكبر في المجلس التأسيسي مسؤولية احترام هذا الالتزام الذي جرى الاتّفاق عليه قبل الانتخابات في إطار وثيقة "إعلان المسار الانتقالي". وقد صوّت يوم الأربعاء، 153 عضواً ضد اقتراح لتمديد تفويض المجلس أكثر من عام واحد (39 صوت مع الاقتراح، وامتنع الباقون عن التصويت).

فضلاً عن ذلك، سوف يؤثّر النظام الداخلي للمجلس التأسيسي في قدرته على الوفاء بوعوده. فآلية إعداد الدستور الدائم لاتزال قيد النقاش: هل يجب أن يشارك فيها فقط أعضاء المجلس التأسيسي وفي هذه الحالة هل ينعقد المجلس في جلسات عامّة، أم تنبثق عنه لجان مكلَّفة وضع مسوّدة الدستور؟ هل يدعمه في مهمّته هذه فريق من الخبراء القانونيين الذين تُسنَد إليهم ترجمة نقاشات المجلس إلى أحكام قانونية؟ لقد قرّر أعضاء المجلس أن تتم المصادقة على المواد الدستورية بأغلبية النصف زائد واحد في كل القرارات. وقد كان الخيار البديل اعتماد النصف زائد واحد لدى التصويت على شؤون الدولة، والثلثين زائد واحد لدى التصويت على المواد الدستورية. صحيح أن الخيارَين يتيحان لحزب أو ائتلاف أكثري فرض آرائه، لكن لابد من الإشارة إلى أن حزب التكتّل والمؤتمر من أجل الجمهورية دخلا في سجال مع حزب النهضة (وعارضاه) حول

صيغة النظام الداخلي للمجلس. ولذلك، يرتدي تعريف "الأكثرية" أهمّية كبيرة نظراً إلى أنه يُتوقَّع أن يعارض كلاهما النهضة في مسائل أخرى.

وقد تم الاتفاق أيضاً على الآلية التي ستُعتمَد للمصادقة النهائية على الدستور: سوف يجري إقراره بأغلبية الثلثين، وإذا لم يتم الإقرار بعد جولتَين، يُحال إلى الاستفتاء الشعبي. لكن خارج المجلس التأسيسي، قد يجري استنهاض الرأي العام، خلال العام المقبل، للضغط بهدف فرض إجراء استفتاء شعبي للتصويت على المسوّدة النهائية بغض النظر عن نتائج التصويت داخل المجلس. فمن شأن الاستفتاء أن يعزّز شرعية الدستور ويولّد لدى جميع التونسيين شعوراً بأنهم "يمتلكونه" فعلاً.

أما في ما يتعلّق بمضمون الدستور، فسوف تواجه الائتلافات المختلفة السؤال الجوهري: أيّ نموذج عن تونس سيجسّد الدستور؟ تتباين الآراء حول مستقبل البلاد بين المحافظين – النهضة المتحالف مع المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتّل– واتحاد الأحزاب التقدّمية (أو بالأحرى "الأقل محافظة"، وهي الحزب الديمقراطي التقدّمي والقطب الديمقراطي الحداثي وحزب العمّال الشيوعي التونسي وآفاق تونس). فالمحافظون يؤيّدون مقاربة أكثر تحفظاً، وذلك من خلال خطاب مزدوج يتبنّون فيه القيم الإسلامية التقليدية مقرونةً بـ"مكاسب الحداثة" (إنما مع سيطرة الأولى على الثانية)، في حين يتطلّع الآخرون إلى بناء مستقبل قوامه قيم الانفتاح والحرّيات الشخصية. من هنا، سوف تكون هاتان المقاربتان المتعارضتان في صلب النقاش لدى محاولة إعداد مسوّدة الدستور، ولاسيما الفصول المتعلّقة بالحرّيات الفردية (المقاربة المحافظة في مواجهة المقاربة التقدّمية)، وفصل السلطات (تركيز السلطات في مقابل توزيع السلطات على ثلاثة فروع)، ودور الدولة (تدخّل الدولة في الميدان الخاص/الأخلاقي في مقابل الدولة كضامنة للحرّيات). لذا، هل يجوز أن يحسم منطق الأكثرية والأقلّية هذه الازدواجية إذا أُخِذ بهذا المنطق، فقد يُثير امتعاض بعض شرائح المجتمع ولاسيما مؤيّدي التقدّميين الذين خسروا في الانتخابات. أم ينبغي على كل طرف في المشهد السياسي السعي إلى استيعاب الآخر والتوصّل إلى إجماع عملي يتشارك فيه الجميع؟ يقتضي ذلك من الأغلبية العمل على استيعاب الأقلية وإشراكها على مختلف الأصعدة، وذلك من خلال إقرار القوانين بالأغلبية الموصوفة أو تقاسم رئاسات اللجان المختلفة في المجلس

التأسيسي. كما يجب ألا يغيب عن بال أعضاء الأكثرية في المجلس التأسيسي، أنهم في صدد وضع دستور لجميع التونسيين وليس تطبيق برنامج تشريعي لأربع أو خمس سنوات.

أخيراً، من شأن فاعلين آخرين – الإعلام والمجتمع الأهلي والأحزاب السياسية غير الممثَّلة في المجلس التأسيسي– أن يؤدّوا دوراً في هذه العملية. حاليّاً، يجب مأسسة نموذج المشاركة الذي طبع الأشهر التسعة الأولى من المرحلة الانتقالية، حيث وُضِعت مجموعة من القوانين الجديدة التي تنظّم الأحزاب السياسية والإعلام والجمعيات الأهلية. ولا بد من الإفساح في المجال أمام أصحاب الخبرات كي يُقدِّموا المشورة اللازمة، والسماح للجمهور الأوسع بالمشاركة في هذه الآلية (طوال عملية إعداد الدستور وكذلك في المصادقة النهائية عليه) من أجل تعزيز الشعور لدى الناس بأنهم يمتلكون فعلاً هذه الوثيقة المهمة التي ستوجّه الحياة السياسية للتونسيين في العقود المقبلة. وما الاحتجاجات الراهنة أمام مبنى المجلس التأسيسي سوى دليل على توق الناس إلى المشاركة في هذه العملية.[1]

أمين غالي مدير البرامج في مركز الكواكبي للتحوّلات الديمقراطية في تونس، يتركّز عمله حول مسائل الديمقراطية والإصلاح والتحوّلات في المنطقة العربية. عضو في اللجنة الوطنية لتقصّي الحقائق حول الفساد في تونس.

ثانيا : إدارة المرحلة الانتقلية بعد الحرك السياسي في مصر.

1-كسر ثقافة الخوف.

فالديمقراطية لا تنهض بمنظومة قيم تتملق الحاكم أو تخشى الحكم أو تتوارى عن المواجهة. ومنذ 2004 عندما تأسست حركة كفاية ثم مع الدور المتزايد لوسائل الإعلام المستقلة بدأ وعي المصريين يزداد ليتفاعل مع مظالمهم غير المحدودة مفجرا بعد سبع سنوات ثورة يناير. ولم تفلح محاولات إعادة بناء حاجز الخوف من جديد لا خلال المرحلة الانتقالية الأولى التي تولاها العسكر ولا المرحلة الانتقالية الثانية التي ارتفع فيها صوت تيار الإسلام السياسي. وإذا كان كسر ثقافة الخوف بدأ على يد أفراد أو مجموعات صغيرة مثل بعض الصحفيين والقضاة وأساتذة الجامعات،

1 - https://carnegie-mec.org/sada/46190

إلا أن مظهره القاطع تمثل في نزول المصريين باستمرار إلى الشارع والبقاء في الحيز العام سواء الإعلامي أو المكاني حيث يعزز التحام الفرد بالمجموع من شعوره بالثقة ويدفعه إلى ممارسة النقد علانية. وخلال عامين بدأت منظومة جديدة من القيم السياسية الجريئة تتكون. ومع أنها لم تكتمل بعد ومع أنها تشط أحيانا عن اللياقة إلا أنها تعتبر –لا سيما لدى شرائح الشباب– مكتسبا رئيسيا يجعل محاولات تطويع المصريين سياسيا من جديد أمرا صعبا ومكلفا.

2– إعادة التوازن إلى علاقة الدولة بالمجتمع.

فمع كسر حاجز الخوف بدأت علاقة الدولة بالمجتمع تتغير وتستعيد بعض توازنها المفقود. صحيح أن التوازن المطلوب لم يكتمل بسبب حالة السيولة التي ما زالت تعيشها مصر، إلا أن علاقة الجانبين شهدت نقلة نوعية كسرت نمطية تاريخية تعاظمت في ظلها قوة الدولة، وانكفأ بسببها المجتمع. فالدولة المصرية النهرية المركزية فقدت منذ عقود بريقها عند المصريين، لكنها ظلت تتصرف مع المجتمع على أنه طيع في يدها بفضل ما لديها من فائض في أدوات القهر جعلتها تحاول تكريس إحساس المواطن إزاءها بالدونية والضعف. لكن المجتمع المصري تغير، فلعدة عقود وهو يعتمد على نفسه بعد أن تركته الدولة الرسمية دون أن تلبي له احتياجاته مما أضطره إلى تكوين دولة بديلة صنعها بنفسه كبرت بالتدريج لتتحدى دولة القهر الرسمية التي لم تشبع للمجتمع مطالبه. وأحد شروط الانتقال الديمقراطي أن تتحول الدولة من مؤسسة حابسة للمجتمع إلى مؤسسة حارسة له. فالدولة الديمقراطية وإن حافظت على وجودها ملموساً في المجتمع إلا أنها ليست مخولة باختراق تكويناته الأولية أو التلاعب بتفاعلاته التلقائية. وخلال العامين الماضيين وجدت الدولة المصرية نفسها أمام مجتمع مختلف بلغت به الجرأة أحياناً حد الانفلات. كما قبلت في تطور لافت للنظر أن يشكل المجتمع مؤسساته مثل الأحزاب والجمعيات والصحف بتلقائية تخالف كثيراً التعسف الذي كان يجرى من قبل. وبرغم محاولات جهاز الدولة استعادة هيمنته من جديد تحت غطاء استرداد هيبة الدولة إلا أن فئات واسعة من المجتمع المصري أظهرت نضوجاً ملحوظاً بتفرقتها بين هيبة الدولة وهيمنتها، حيث تطالب الدولة باستعادة هيبتها بالوقوف حكماً محايداً بين الجميع وترفض هيمنتها من خلال استحواذ تيار واحد فارضا نفسه على الجميع.

3- بدء تفكيك البنية العسكرية للسلطة.

فرئيس الدولة وغالبية أعضاء التشكيلات الوزارية التي تعاقبت خلال العامين الماضيين، بالإضافة إلى معظم المحافظين ورؤساء الأجهزة القومية جرى تكليفهم من خارج صفوف القوات المسلحة. ساهم في ذلك أن المؤسسة العسكرية عجزت عن إدارة المرحلة الانتقالية ما سهل على القيادة المدنية المنتخبة إعادة تشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة وإجراء تغييرات في منظومة مؤسسة الدفاع. وما جرى إلى الآن ليس تفكيكا كاملا لبنية الهيمنة العسكرية على السياسة المصرية، لكنه تراجع مهم أكد وصول شرعية 1952 إلى نهايتها، وهو تحول تاريخي قد يفتح الباب لتطوير شرعية سياسة جديدة قوامها التداول السلمي للسلطة بين المدنيين، لو توافقوا.

4- ظهور نخب جديدة متمايزة.

فعلى عكس النخبة القديمة التي جاء معظمها من التنظيم الطليعي خلال العهد الناصري، فإن ما جرى مع ثورة يناير يمثل قطيعة مع هذا المصدر. فقد ظهرت نخب سياسية إسلامية سبق قمعها، ونشطت عناصر من نخب المعارضة القديمة، كما ظهرت وجوه عائدة من الخارج. هذا التمايز النخبوي لم يكن فقط أيديولوجيا وإنما كان تمايزا في الخلفيات المهنية والمناطقية والموقف السياسي إزاء ترتيبات المرحلة الانتقالية. وبرغم حالة الاستقطاب التي وقعت فيها النخب الجديدة إلا أن تمايزها في المواقف يعتبر عاملا مساعدا في دفع الانتقال الديمقراطي. فليس مطلوبا في التحول الديمقراطي بناء نخبة متماسكة، وإنما يفيده أكثر أن تكون متنوعة. أضف إلى ذلك أن النخب الجديدة تمحورت حول كتلتين: التيار الإسلامي وجبهة الإنقاذ، وبرغم أن الأخيرة تضم أطيافا متنوعة، إلا أن حاجتها إلى بناء معارضة قوية استعداداً للانتخابات البرلمانية القادمة قد يساعد على ضمان درجة أعلى من نزاهة العملية الانتخابية وقد يكفل لها نسبة تمثيل برلمانية جيدة تعزز من توازن القوى على الساحة السياسية.

5- زيادة منسوب الممارسة السياسية.

فخلال أربعة وعشرين شهرا خرج المصريون لممارسة السياسة بأشكال مختلفة، شملت التصويت في استفتاءين، وانتخاب مجلس للشعب وآخر للشورى، وجولتين لانتخابات الرئاسة،

والترتيب بعد أسابيع قليلة للنزول مرة أخرى لانتخاب مجلس جديد للنواب. والممارسة الانتخابية جزء من المران الديمقراطي، من خلالها يتعرف المواطن على قيمة صوته ويصبح أكثر عرضة للتثقيف السياسي. كذلك ومن خلال الانضمام للأحزاب والمشاركة في التظاهرات وتنظيم الوقفات الاحتجاجية، وباتساع حجم المجتمع السياسي المصري في العالم الافتراضي تولدت مظاهر للحيوية السياسية تعبر عن اتساع الحيز العام وعودة المجتمع لموازنة الدولة.

غير أن هذه المكتسبات الخمسة لا تكفي لتحقيق الانتقال الديمقراطي. فهناك مقومات أخرى لم تتوفر بعد، يمثل غيابها أغلالا قد تحد فرصة التجربة في النجاح.

6- القيود والأغلال.

وهي عديدة يتمثل أهمها في التحديات التالية:

إدارة الانتقال الديمقراطي بقوى سكونية: فالانتقال الديمقراطي فعل لا يقبل السكون، ولا يكتمل لو وقعت إدارته في يد قوى سكونية، لأنها بطبيعتها تتلكأ في تلبية شروط الانتقال الديمقراطي من قبيل تشارك المسؤولية وتداول السلطة والتسامح الواسع. فالقوى والمؤسسات السكونية لا تحب الحركة، وإنما تفضل الثبات، ولا تميل إلى التغيير وإنما الاستمرار، ولو اضطرتها الظروف إلى الحركة فتفضل أن تكون بطيئة، ولو استطاعت ستجعلها في وضع محلك سر. ولطبيعتها المحافظة، تعتبر قوى السكون العدو الصامت للتحول الديمقراطي، تدعي في العلن أنها مع الديمقراطية بينما تحاول في العمل أن تلجمها، تزعم أنها تريد للانتقال الديمقراطي أن ينطلق بسرعة، لكن ليس بسرعة الحركة وإنما بسرعة الثبات وفي الحالة المصرية فإن قوى السكون أبرزها اثنتان: المؤسسة العسكرية والقوى الدينية، الأولى ما زالت حريصة على حماية مصالحها القديمة، والثانية باتت تحصد ثمارا أكبر مما قدمته للثورة فضلا عن أنها تضع شروطاً على الممارسة والحريات الديمقراطية تكاد تفرغها من محتواها.

التخبط الإجرائي: وقد مثل وما زال يمثل عائقاً ملحوظا أمام انطلاق ديمقراطي آمن في مصر. فمنذ إسقاط حسني مبارك وحتى إقرار دستور جديد والخلاف لم ينقطع بين التيارين المدني والديني حول إجراءات بناء النظام السياسي الجديد، بدأ بالجدل حول الدستور أولاً أم الانتخابات أولاً وانتهى

بتباين حول التصويت بنعم أم لا على الدستور. خلافات لم يتم إدارتها بطريقة مؤسسية وإنما اتسعت ليجري حسمها أحياناً بالضغط الميداني في الشوارع والساحات. وهذا ما اتضح مع إصدار الرئيس مرسي في نوفمبر/تشرين الثاني 2012 إعلاناً دستورياً أثار لغطاً وتخبطاً وصل إلى اتهام الرئاسة بإهانة مؤسسات الدولة والاعتداء على السلطة القضائية. ويعود هذا التخبط إلى ثلاثة أسباب:

أ) وعي مشوش بمنهجية الانتقال الديمقراطي ظهرت في الإغراق في كلام فضفاض عن الديمقراطية دون أن يقابله تصرفات مماثلة.

ب) عدم التزام القيادة بوضوح بالقواعد الديمقراطية حيث لم يخف أن الرئيس مرسي حتى في مفردات خطابه السياسي كان يخاطب عشيرته وليس مجتمعه ناهيك عن إجراءات بدا فيها انحيازه للجماعة أكثر من المجتمع.

ج) جهود كثيرة بذلتها القوى السياسية لكنها لم تكن تراكمية، ما جعل تلك القوى تتصارع خارج قواعد اللعبة الديمقراطية بل وخارج المؤسسات أصلاً. وبدلاً من أن تضيف كما يجري في الديمقراطيات إلى بعضها أصبحت تعارض وتعوق بل وتنفي أحياناً بعضها.

العامل الخارجي: وساعدت على تمدده حالة الاستقطاب التي سمحت للقوى الخارجية بالتسلل للتأثير على علاقات القوى السياسية المصرية ببعضها. وقد برز الخارج خلال العامين الماضيين كعامل في زعزعة الثقة بين التيارات السياسية المصرية التي تبادلت الاتهامات فيما بينها بالعمالة لقوى أجنبية. وبرغم تباين أهداف القوى الخارجية تجاه ما يجري في مصر إلا أن ثمة ملمحاً مشتركاً يجمعها حيال الانتقال السياسي فيها بشكل عام والانتقال الديمقراطي بشكل خاص. فهذه القوى، العربية منها والدولية، لا تريد لمصر أن تنهار سياسياً فتصبح عبئاً على منطقة مليئة بالأعباء، كما لا تريد لها أن تنطلق لتصبح نموذجاً في جوار إقليمي أكثر من فيه لديه حساسية تاريخية تجاه الدور المصري. بمعنى آخر، الخارج لا يتحمل سقوط مصر سياسياً أو انهيارها اقتصادياً أو اضطرابها اجتماعياً. ولهذا يساعدها بقدر الكفاية. لكنه لا يساعدها للمدى الذي تحتاجه لبناء استقرار سياسي تقوم على أساسه حياة ديمقراطية سليمة.

الانتفاخ أو التضخم: وهو عائق أظهره سلوك القوى السياسية الجديدة، فمع الانتقال الديمقراطي أصبح من الصعب أن يقمع تيار فكري أو سياسي غيره بالكامل. لكن غياب القمع استبدل بزيادة الاستعلاء وبحالة ملحوظة من الانتفاخ الذاتي وتضخم الأنا، سواء الفردية أو التنظيمية. وإذا كان التحول إلى الديمقراطية يحتاج إلى تفاعلات سياسية تقوم على الندية والتكافؤ واتصال لا ينقطع بين مختلف أطراف المعادلة السياسية، تبدو على النقيض من ذلك تصريحات ومواقف القوى السياسية المصرية تجاه بعضها، إذ ما زالت تفكر بطريقة قديمة قوامها الاعتقاد بامتلاك الحقيقة المطلقة وعدم جدارة الآخرين بالمشاركة في تحمل المسؤولية. بعبارة أخرى، ما يزال التواصل مع الآخر والتنازل للآخر في مصر دون المستوى. وقد تسبب الانتفاخ السياسي في الحيلولة دون دعوة قوى سياسية إلى الحوار أو رفض تلك القوى للحوار لو دعيت إليه، وهو ما عطل التوافق على الدستور وما زال يهدد فرص التوافق على تعديله كما هو مقرر بعد الانتخابات النيابية القادمة. ويزيد من تلك العقبة اعتبارات عديدة من بينها دور الإعلام الذي أصاب قطاعا ليس محدودا من الرموز السياسية بشعور مبالغ فيه من النرجسية. كما صاحب حالة الانتفاخ هذه ظهور كثير من الوجوه محدودة الكفاءة أو السياسيين "الكَسْر" الذين نزلوا بمستوى الممارسة السياسية إلى المعاندة والمكايدة بعيدا عن الحوار والحجة والبحث عن حلول وسط كما تقتضي التقاليد الديمقراطية.

استمرار تداخل الخاص بالعام: فتولي الحكم لا يعني الهيمنة على كل النظام السياسي أو السيطرة على الدولة. وقد أثير طيلة العامين الماضيين مخاوف مدعمة بكثير من القرائن حول ما سمي "بأخونة الدولة"، وتعتبر من معوقات أي تحول ديمقراطي آمن. فإذا كان من حق الإخوان المسلمين أن يتنافسوا كغيرهم على السلطة وأن يتولوا إدارة الدولة إلا أن عقد الإدارة، وهو ما لم يُفهم بعد، ليس بعقد ملكية. فهو لا يجيز استبدال جهاز الخدمة المدنية الاحترافي غير التابع سياسيا لحزب أو تيار بعناصر إخوانية تكرر من جديد تجربة مصر في الستينيات وما بعدها عندما تحولت مؤسسات الدولة إلى تشكيلات تابعة للحزب الحاكم تعمل لخدمة الحاكم لا المحكوم.

الوضع الاقتصادي: وهو من أبرز عوائق الانتقال الديمقراطي، حيث تحد البنية المالية الهشة للدولة من القدرة الإرضائية للنظام الجديد كما تفتح الباب للقيل والقال حول طريقة توزيع الموارد المحدودة لمحاباة فئة على أخرى أو مشروع على آخر. وبسبب تفاقم المشكلة الاقتصادية باتت الصراعات

السياسية تجري على طريقة إدارة الاقتصاد نفسها وليس بالضرورة على أساس تقييم موضوعي لأساليب وأدوات العمل المقترحة، وإنما بهدف استغلال الأوضاع الاقتصادية المأزومة كورقة ضغط ووسيلة لتصفية الحسابات بين الخصوم.

تآكل قدرات الدولة: فقد مرت مصر وما تزال نتيجة التخبط الذي اكتنف المرحلة الانتقالية بتحد لا يعوق التحول الديمقراطي وحده وإنما يعوق نشاط إن لم يكن تواجد الدولة ذاته. فبعد أن كان الخوف في مصر من الدولة أصبح الخوف الآن عليها. وبسبب تآكل قدرات الدولة يخشى من أن الانتقال إلى الديمقراطية بدلاً من أن يكون حلاً لمشكلات تعانيها مصر قد يصبح سبباً في مشكلات أكبر تنتظرها. فخلال العامين الماضيين كشفت حالة السيولة المصاحبة للمطالبة بالديمقراطية عن تآكل في أهم قدرات الدولة المصرية. فقدرتها الاستخراجية عجزت عن تدبير الموارد اللازمة لإعادة إطلاق الحياة الاقتصادية، وقدرتها التوزيعية لم تنصف الطبقات المعدمة والفقيرة بل وشرائح من الطبقة الوسطى، وقدرتها التنظيمية عجزت عن ضبط فوضى السلاح والتراخيص والتعدي على المال العام. ولو استمر تآكل قدرات الدولة وزاد انفلات المجتمع فقد لا تتوفر قاعدة الاستقرار اللازمة لبدء عملية ديمقراطية تتجاوز الشكل إلى الجوهر.

الأيديولوجية: ففي أي تجربة للانتقال الديمقراطي يجري نبذ الاعتماد على فكرة واحدة إلى طرح بدائل فكرية يجري الانتقاء فيما بينها بحرية. وقد كان واضحا في كل الدول التي لحقت بموجات التحول الديمقراطي في شرق ووسط أوروبا مثلا أنها كانت تبعد عن الأيديولوجيات وتبحث عن أنسب البرامج السياسية لظروفها، وأنها كانت تنتقل من سيطرة حزب واحد يتبنى عقيدة سياسية بعينها يرى أنها الحقيقة المطلقة إلى تعدد حزبي يقر بالنسبية ويقوم على تعديل السياسات العامة بحسب مقتضيات الحال. والواضح في مصر أن تجربتها الديمقراطية تواجه بعقبة الأيديولوجية، وبالتحديد الأيديولوجية الدينية التي يعبر بعض من يتبناها عن مفهوم مناقض تماماً للديمقراطية برغم أنه أكثر من استفاد من إجراءاتها. مفهوم يحاول أن يملي فكرة جاهزة وقاهرة يصر على تطويع الواقع من أجلها وليس تطويع الفكرة بناء على الواقع.

و على ضوء هذه الفرص وتلك القيود يبقى السؤال: إلى أين يمكن أن تنتهي التجربة المصرية الجديدة؟. قد يكون التاريخ أحد مفاتيح الإجابة، وفي هذا الصدد يُذكر أن محمد علي

حاكم مصر في مطلع القرن التاسع عشر اطلع على ترجمة لجانب من كتاب "الأمير" لمكيافيللي لعله يجد في فنون السياسة الأوروبية ما يعينه على التخلص من خصومه وإخلاء الساحة من معارضيه. لكن بعد أن قُرأ عليه فصلين أمر بوقف الترجمة لأنه يعرف من الحيل أكثر مما عرفه أمراء أوروبا.

ومع اختلاف عصر محمد علي عن عصر محمد مرسي إلا أن ثمة سمةً تكاد تكون ثابتة في السياسة المصرية هي ميل من يتولى أمرها إلى اعتبار الحكم عرشا أهدي إليه ولبطانته، وأن السياسة ميدان يتعين إخلاؤه باستثناء من ينتمي إلى البلاط ورجاله. وعبر التاريخ السياسي المصري الحديث والمعاصر لم يكن الحاكم يفاضل بين تفريغ الساحة السياسية من الجميع أو إتاحتها للجميع، وإنما كان يفاضل بين طرق التفريغ الممكنة.

حتى التاريخ القديم شهد ذلك، وكان الفرعون يطمس إنجازات غيره على المسلات وحوائط المعابد في تطبيق مبكر للهندسة السياسية التي استمرت في مصر حتى اليوم. ولم يكتف محمد علي بتشويه سيرة المماليك بل سعى لإبادتهم. أما ثورة 1952 فأبعدت وشوهت كفاءات العصر السابق وفرغت البلد حتى يحكمها العسكر. وبعد عامين من ثورة يناير، اتضح أن الشخصية السياسية المصرية ما زالت تنزع إلى الانفراد وليس المشاركة، وإلى تهميش المخالفين وليس تقاسم الساحة بين الجميع. ووضح كذلك أن القيادة الجديدة ورثت من زمن حسني مبارك ثلاثة أنواع من الفراغ: فراغ الشخصيات، وفراغ المؤسسات، وفراغ السياسات. ووجود هذه الفراغات يضر بإمكانية التحول الديمقراطي، خاصةً وأن الطريقة التي تملأ بها لا تكشف عن احترام عميق لقواعد الممارسة الديمقراطية.

أما فراغ الشخصيات فتمثل في غياب صف ثان من الكوادر المؤهلة القادرة على تحمل أعباء الولاية العامة. فراغ تعمق في فترة مبارك واتضح أكثر عندما حاول الرئيس مرسي شغله بكوادر إخوانية ثبت أنها لم تكن لا بالعدد ولا بالإعداد الكافيين. وقد جرى من جديد الاعتماد في سد فراغ الشخصيات على أهل الثقة من نفس التيار الحاكم وليس على أهل الكفاءة ولو جاءوا من تيارات منافسة. وهو ما يضرب فكرة المشاركة في إدارة جهاز الدولة في الصميم ويكشف عن حرص زائد على الانفراد بالسلطة وليس تدويرها أو تقاسم أعبائها.

وبالنسبة لفراغ المؤسسات فقد كشفته ثورة 25 يناير بالكامل وأظهرت أن البرلمان والأحزاب والقضاء والشرطة وأجهزة الإدارة كان وجودها مثل عدمه بعد أن استحوذ عليها تيار واحد ليفسدها جميعاً. وبدلاً من أن يجري تكوين المؤسسات بعد الثورة على أسس مهنية بعيداً عن التسييس، كثرت شكاوى المعارضة وملاحظات المراقبين المحايدين من أخونة الدولة واعتداء التيار الإسلامي على مؤسساتها لتعطيلها أو إجبارها على التصرف بما يرضي ثوابت هذا التيار. ومن الطبيعي لو استمر تفريغ مؤسسات الدولة لمصلحة تيار واحد أن تتكرر نفس أخطاء الماضي لتنشأ "ديمقراطية زينة" فيها مؤسسات لكنها شكلية بلا قدرات حقيقية، يلجمها الحاكم ولا تستطيع أن تلجمه.

وأخيرا فراغ السياسات، وهو مقياس لغياب فعالية نظام الحكم في عيون المواطنين وعدم رضائهم عن ما يقوم به. فالنظام الديمقراطي يتميز بسرعة استجابته لمطالب المجتمع. أما في مصر وخلال العامين الماضيين فلم يشعر المصريون بفراغ أكبر من فراغ السياسات. فقطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم والنقل والتوظيف والأمن والضرائب عانت من عدم امتلاك الحكومة لبرامج عمل واضحة، ومن عدم وصول فوائدها إلى القاعدة الجماهيرية العريضة. وأسوأ ما في فراغ السياسات أنه يدفع من جديد إلى الشعور بالإحباط الذي إما أن يؤجج الغضب أو يدفع البعض إلى الانسحاب من الفضاء العام معيدا قطاعا من الجمهور إلى السلبية.

وفي ظل هذه الفراغات والتحديات فإن فرصة الانتقال الديمقراطي في مصر وإن لم تكن مستبعدة على ضوء ما تحقق من مكتسبات إلا أنها ليست سهلة على خلفية ما تراكم من صعوبات.

تحديات المرحلة الانتقالية.

أن الصّحوة العربية مُرتبطة بالاستثناء العربي (بعيدة عن فكرة السياق السياسي والإجتماعي) وأن الثورة هي "ثورة فيسبوك"، والسؤال أين الواقع الفعلي، أين الناس العادية، وأن الثورات العربية أذهبت القديم (الرموز والنظام والآليات)، لكن كيف نتجاوز هذه الآليات؟"، مشيرا إلى أن "الكتاب يبحث عن صيغة توازُنية تُساعدنا على فهم أفضل لما يحدُث في عالمنا العربي".

وذكر أن هناك سبْع نقاط أساسية، تمثل إشكاليات وتحديات المرحلة الانتقالية في ثورات الربيع العربي، وهي: فقدان التبعية، الخروج من القُمقم، جدلية الشارع والمؤسسات الكلية، انفجار

المطالب الفئوية، وهل هي مطالب فئوية أم ثورية؟ مع الوضع في الحسبان إشكالية الموارد المحدودة، البحث عن الهوية وما تثيره من تساؤلات مثل: هل نحن دولة دينية أم مدنية؟ فهناك صمود في الرُّؤية المدنية وتنوّع في الرؤية الإسلامية، الأمن القومي بين التحديات وإرتباك الأولويات، وهل كان الجيش يحكم أم يُدير فقط، السياسة الخارجية بين الإرتباك وعمومية الرؤية".

حلم العودة إلى "المشروع التوافقي".

في سياق متّصل، أوضح د. خالد حنفي، أن "الجو التي تُدار فيه الندوة، هادئ وعقلاني، يعتمد على التحليل العِلمي، وأن هذه الندوات تُقلّل من الخصومة وتُساعد على تكوين التواصل العقلاني وإيجاد القواسِم المشتركة"، مشيرا إلى أن "الكلام في الكتاب، محلّ النقاش عن الإسلام السياسي جيد، حيث أوضح أن النظام قبل الثورة كان مستبدّاً".

وقال حنفي: "الوضع تغيّر كثيرا في مصر بعد الثورة. فالصوفيون أسّسوا حزباً سياسيًا والسلفيون الذين كانوا يُحرّمون الأحزاب، أنشأوا أحزاباً متعدّدة، كما أن مصطلح الإسلام السياسي قلّ بدرجة كبيرة"، مشيدا بعرض د. دينا شحاتة وإنصافها لشباب الإخوان وإشارتها إلى "مشاركتهم المبكّرة في الثورة"، موضحا أن "هناك إشكالية مُصطلح أكثر من كوْنها إشكالية محتوى".

وأضاف: "يحب أن ننظر للإسلام نظْرة أوسع، على أنه عدالة إجتماعية. فالعدالة الإجتماعية هي قلْب الشريعة. وأن نعي أن ما حدث، ليس ثورة دينية، لكن أهدافها في قلب الشريعة والدّين (التحرر من التبعية – الحصول على الحريات)"، مؤكدا على "أهمية العمل المشترك، خاصة وأننا في مرحلة انتقالية، لم تتبلور فيها الأوزان النّسبية للمجتمع المصري بعدُ".

وقال حنفي: "لدينا الآن في مصر: رئيس دولة منتخب، دستور وافَق عليه الشعب في استفتاء رسمي ومجلس نيابي (الشورى)". وأضاف: "العدالة، مطلب ثوري، لكن الإندِفاع فيه دون تنمية اقتصادية، خطر كبير، خاصة وأن هناك شخصنة في الأحزاب، في وقت يجِب أن يكون فيه نُضج سياسي"، وتابع: "أخشى من تزايُد دور الثورة المضادة أو النظام القديم. فالثورة كانت سِلمية، ومدّتها قصيرة، ومن ثمَّ، لم تعط فرصة لإفشالها".

واختتم بقوله: "رموز النظام السابق يسعون للتلوّن وإعادة تشكيل أنفسهم. فمَن كانوا يبكون بالأمس القريب على النظام السابق ومبارك، تلوَّنوا اليوم وأصبحوا يدّعون أنهم أنصار، بل صنّاع الثورة، وحلمي أن نعود للمشروع التوافقي ونعمل على بلورة مشروع قومي، ينهض بمصر ويحقق أهداف الثورة ومطالب الثوار".

الإسلاميون وهدم مؤسسات الدولة.

وأضاف ياسين: أن "بعض التيارات الإسلامية تُحاول هدْم مؤسسات الدولة"، وضرَب مثالاً على ذلك، بمحاصرة المحكمة الدستورية العليا ومحاصرة مدينة الإنتاج الإعلامي. وتساءل: لماذا لم يُعاقَب مَن فعل ذلك؟ مؤكدا على ضرورة إقامة حُكم القانون وإعمال سيادة القانون.

وتابع: "قلت للرئيس محمد مرسي في لقائه بالمثقّفين: مستقبل مصر يحتاج إلى رؤية إستراتيجية واضحة ومحدّدة، ورشّحت له كتاب الدكتور فتحي البرادعي، الذي قدم خلاله رؤية لمصر في الـ 50 سنة القادمة"، مختتما بقوله: علمت مؤخراً، أنه تم التواصل مع البرادعي وأنه جاري الاستفادة من رؤيته. وعليه، فإنني أقول: "إن الدولة المصرية بدأت تُدرِك الطريق الصحيح".

أكد أبو بكر الدسوقي أن "الدائرة العربية ما زالت محلّ اهتمام السياسة الخارجية المصرية، وأنه لا سبيل للخروج من مآزق المرحلة الإنتقالية، سوى بالبناء على القواسم المشتركة للنظام والمعارضة". فيما أكّد د. بهجت قرني، أن الندوة كشفت عن أن الباحثين ليسوا بعيدين عن الواقع السياسي، معلنا اتفاقه مع السيد ياسين في قوله "أحياناً، يكون طرح الأسئلة أهَم من تقديم الأجوبة".

المطلب الثاني : تونس من اسقاط نظام بن علي الى المجلس التأسيسي.

مثلت الثورة التونسية التي أدت إلى هروب الرئيس التونسي وعائلته إلى السعودية و الاطاحة بنظامه الذي استمر مدة 23 عاما علامة فارقة وبداية مرحلة تاريخية جديدة في العالم العربي كان ت انطلاقتها يوم 17 ديسمبر كرد فعل على انتحار البوعزيزي في ولاية سيدي بوزيد " كتعبير عن تراكم الاحتقانات الاجتماعية (مظاهرات، اضرابات ، غلق الدكاكين، مشادات مع قوات الأمن) ، ثم شملت جهات داخلية عديدة في الجنوب والمناطق الغربية للبلاد، ولم تتطور هذه الاحتجاجات الى تمرد عنيف ثم الى ثورة سياسية إلا بعد أحداث القصرين وكالة يومي 8 و9

جانفي 2011 (التي سقط فيها نحو 50 شهيدا وعشرات الجرحى) ثم المسيرات الشعبية التي بلغت أقصاها في قابس والساحل وصفاقص[1] التي عرفت يوم 12 جانفي 2011 مظاهرة ضخمة نظمها الاتحاد العام التونسي للشغل ضمت أكثر من 100 ألف متظاهر ، لتصل الاحتجاجات أخير الى الضواحي الشعبية للعاصمة تونس ليصب التيار يوم 14 جانفي وانطلاقا من ساحة محمد علي معقل النقابيين في مظاهرة ضخمة أكثر من 100 ألف متظاهر) كسرت حواجز الأمن واقتحمت شارع بورقيبة لتصل أمام بناية وزارة الداخلية و ليهتف المتظاهرين بصوت واحد ارحل -- ارحل --- ارحل .

واللافت أن هذه المظاهرات شاركت فيها كل الفئات العمرية من شباب وشيوخ وأطفال ومن كل الشرائح المهنية والاجتماعية ولم تقتصر مطالبها على الحقوق الوظيفية والتشغيل انما تطورت لتشمل المطالبة بالانفتاح السياسي والإعلامي ومحاربة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية ، ليرفع المتظاهرون سقف مطالبهم الى المطالبة بإسقاط النظام على الرغم من قيام الشرطة بإرهاجم عبر تعمد الفشل المباشر برصاص القناصة وباستخادام رجالس ذي رأس متفجر ، ونتج عن هذه المظاهرات التي شملت مدن عديدة في تونس سقوط العديد من القتلى والجرحى من المتظاهرين وأجرت الرئيس بن علي على اقالة عدد من الوزراء بينهم وزير الداخلية و تقدم وعود لمعالجة المشاكل التي نادى حلها المتظاهرون ، لكن الاحتجاجات توسعت وازدادت شدها .

و كان حديث المؤامرة جزءا من الخطابات السياسية السلطوية في تونس التفسير حركات الاحتجاج السياسي والاجتماعي و لتسويغ خطاب التخوين النمطي السلطوي ازاء القوى الدائرة ولتبرير القمع المفرط والوحشي الذي مارسته الأجهزة الأمنية للنظام ، حيث وصف بن علي في خطابه التاني تلك الاضطرابات بأنحا" أعمال قلة مأجورة و ارهابية تسيرها من الخارج أطراف يغيظها لحاح تونس الذي تشهد به مؤسسات دولية تزيهة "، و وتوعد " كل من يعمد للنيل من مصالح البلاد وتغرير أبنائها وشبابها ، بأن القانون سيكون هو الفيصل " ، كما أعلن عن جملة من القرارات تشمل مضاعفة طاقة التشغيل وتنويع ميادينها خلال عامي 2011 و2012 وخلق 300 ألف وظيفة جديدة ... الخ [2]، وفي 13 جانفي ظهر بن علي مجددا على شاشة التلفاز ليلقي خطابا غير مسبوق يعلن فيه أنه فيهم الشعب التونسي أخيرا و يعلن عن استجابته لمطالب الشعب ، و وعد بعدم الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة عام 2014، كما أعلن عن تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في الفساد ، و اعتبر أن الوضع في تونس " يفترض تغييرا شاملا و عميقا " و أن التغيير الذي أعلن عنه هو استجابة لمطالب الشعب التي تفاعل معها و تألم لما حدف شديد الأم ، ولم

1-كمال بن يونس ، والتهميش الشامل : عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس »، مرجع سابق ، ص ص 59-60.
2-عزمي بشارة ، الثورة التونسية المجيدة دينية نورة و صيرورتها من قد يوميتها ، مرجع سابق ، ص 277 .

يعر الشعب التونسي أهمية لتلك الوعود أو للخطابات الثلاثة التي ألقاها بن علي واستمر في ثورته والأكثر من ذلك فعلت هذه الخطابات فعلا عكسيا اذ أنتما أججت نار القورة لكوعا خطابات خالية من المصداقية و لم ترتق الى طموحات الناس ولم تحوي سوى التهديد الهذيان "حسب رئيسة الحزب التقدمي الاشتراكي "ميه الحربي.

استطاع المتظاهرون بعد 25 يوما ويفضل تلاحم وطول تقسيم أن يطيحوا بالرئيس بن علي مساء يوم الجمعة 14 جانفي 2011 والذي أجير على التنحي على السلطة ومغادرة البلاد بشكل مفاجئ بحماية أمنية ليبية إلى السعودية وذلك في تطور دراماتيكي لم تشهده منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط من قبل ، وفي نفس اليوم أعلن الوزير الأول محمد الغنوشي عن توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة وذلك بسبب تعثر أداء الرئيس الهامة وذلك حسب الفصل 56 من الدستور مع اعلان حالة الطوارئ و حضر التجول ، لكن قرر المجلس الدستوري اللجوء للفصل 37 من الدستور وإعلان شغور منصب الرئيس وبناءا على ذلك أعلن في يوم السبت 13 يناير عن تولي رئيس مجلس النواب فؤاد لمبزع منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت الى حين اجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال فترة من 45 إلى 60 يوما.

للإشارة تداخلت عوامل عديدة ساهمت في نجاح الثورة التونسية في اسقاط نظام بن علي من أبرزها :

– خصوصية المجتمع التونسي المتجانس في تركيبته الدينية والعرقية ساعد على نجاح الثورة التونسية حسب الدكتور صبحي غندور الذي أكد أنه لو حدثت التجربة التونسية في دول أخرى ذات تعددية دينية أو النية فلابد أن تكون النتائج مختلفة .[1]

– ارادة التغيير لدى الشباب التونسي الثائر أوجدت حالة من التحدي والصمود أمام آلة القمع الرهيبة التي مارسها نظام بن علي ، فقلد تشكلت حالة من التحدي المعلن بين شباب الثورة والنظام وعبر عنه النظام بتنازلات متتالية لم تلب مطالب المتظاهرين التي ارتفع سقفها شيئا فشيئا إلى أن رحل رأس النظام .

– انضمام الجهات النقابية والسياسية مبكرا إلى المتظاهرين وإسهامها اللافت في دعم التحركات اعلاميا وسياسيا شكل أحد عوامل نجاح الثورة ، وقد برز في هذا السياق رموز من النشطاء والكوادر في اتحادات نقابات العمال والحزب الديمقراطي التقدمي والتجديد والتكتل الوطني الديمقراطي وبعض المجموعات اليسارية مثل حزب العمال الشيوعي ، كما لعب التيار الاسلامي .

1-علي عبده محمود ، - الثورة التونسية: الأسباب - عوامل النجاح ..... النتائج " متحصل عليه من : (2014-05-06) http://stsee/Reser/34/hem.

–رغم ما تعرض له من قمع خلال العقادين اللاتين–ورا مميزا في محطات القصرين و جندوبة و الكاف وسيدي بوزيد.

– لعبت شخصيات سياسية رسمية من داخل القصر الرئاسي دورا هاما في دفع بن علي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نحو مغادرة البلاد وعطلت تعليمات اصدرتها بعض الجهات الرسمية مواصلة استخدام الرصاص ضد المتظاهرين بينهم محمد الغنوشي وفؤاد لمبتزع .

– أسهمت العائلات المقربة من بن علي في الإطاحة به من خلال دفع الأوجاع نحو التدهور وشل عمل الحكومة ومؤسسات الدولة عبر تدخلاتها المتناقضة وقوى الضغط المتضاربة المصاح والتوجيهات التي سلطوها عليها .

– الدور الايجابي للجيش التونسي الذي كان له شأن موكاد في مجريات الأحدات ، حيث التزم بالحياد وكان تدخله لحفظ الأمن والحفاظ على عدم انهيار الدولة التونسية ، وكان ذلك تابعا من أن الجيش التونسي عاق من سياسة التهميش والإضعاف المعتمدين له من قبل بن علي المصحلة الأجهزة الأمنية الأخرى التي كان يحتمي بها النظام التونسي ، و تردد أن قادة الجيش ساهموا في اقناع بن علي بضرورة الرحيل ومغادرة البلاد حتى لا تصل الأمور الى مرحلة القومي غير المسيطر عليها، وعقب رحيل بن علي الملفت القيادات العسكرية المحتجين يضمان تنفيذ المطالب التي ثاروا من أجلها من خلال تعهد قائد أركان الجيش الجنرال" رشيد عمار" بحماية الثورة الشعبية و عدم الخروج على الدستور في اشارة واضحة إلى التزام الجيش بالحياد وعدم الاستيلاء على السلطة.

– دور الاعلام الالكتروني الذي تحول بطبيعته التفاعلية إلى أحد أبرز محركات التورة فساهم بفعالية ملحوظة في تشكيل وعي جديد من خلال حركة التسييس السريعة والمكتفة ورط النشطاء بعضهم البعض وتنسيق تحركاتهم الميدانية ، كما ساهمت بعض القنوات في نشر حقيقة ما يجري على الأرض فيلا الفرق شاسعا مع ما بينه الاعلام الرسمي الذي مارس سياسة التعتيم وتشويه الحقائق ، مما أدى الى قناعة التونسيين بقضيتهم والى مواصلة الثورة.

– العامل الخارجي: عجل تخلي عديد العوادم الغربية عن تقطام بن علي في سقوطه بسبب تراكم أخطاءه في السنوات الأخيرة مع بعض العواصم المؤثرة في صنع القرار في تونس لاسيما باريس وواشنطن اللتين أكدت مواقفهما أن بن علي لم يعد حليفا مفيدا للغرب ويجب أن يذهب ، وهذا ما كشفته احدى الوثائق السرية الأمريكية التي سرحا موقع ويكليكس وتحمل عنوان " تونس المضطرية ... ماذا ينبغي أن تفعل وتعود ليوم 13 جويلية 2009 الصادرة من السفارة الأمريكية – والتي حملت تصريحا للسفير الأمريكي في تونس" روبرت جودي " يقول فيه أنه لا يتوقع أي تغير اصلاحي في تونس طلا بن علي موجود في السلطة... وأن التغيير الحقيقي سوف يحتاج الى

انتظار رحيل بن على- ..."، و ملت هذه الوثيقة حسب المفكر التونسي "أحميدة النتيفر" حكما مسبقا بسقوط بن علي قبل هروبه هذا وقد حققت الثورة التونسية جملة من المكتسبات في غاية الأهمية اذ:

1. نجحت في اسقاط الرئيس بن علي وإجباره على الحروب وعائلته الى السعودية واستحداث حالة من الحراك السياسي في الشارع التونسي .
2. حل أجهزة أمنه الخاص الرئاسي التي كانت تمثل دولة داخل الدولة
3. وضع اليد على الأملاك والأموال العامة المسروقة من الشعب باسم الرئيس وزوجته وصهره وقرابته.
4. تشكيل حكومة ائتلافية لإدارة الفترة الانتقالية
5. على ما في شأن الحكومة وتركيبتها من جدل
6. التحقيق في ملفات الفساد والاتفاق على محاكمة المسؤولين عن القمع في العهد الديكتاتوري والترويع وبث الفوضى
7. فلك الارتباط بين الحزب والدولة و الترخيص للأحزاب والصحف الحرة
8. التحضير لانتخابات نزيهة بإشراف هيئة مستقلة.
9. الاتفاق على اعلان عفو عام تشريعي على المعتقلين السياسيين والمغتربين ...اخ

.

و عند أعلن رحيل بن علي في 14 جانفي/يناير 2011 عن انطلاق أزمة سياسية كبرى في تونس، ميزها اضطراب سياسي ومؤسساتي أدى إلى تفجرّ مختلف أشكال التعبئة والمطالب في كافة أنحاء التراب ال تونسي، وعلى مستوى مختلف شرائح المجتمع التونسي. فهذه الفترة الانتقالية الممتدة من 15 جانفي/يناير إلى 23 أكتوبر 2011 ،تاريخ انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، شهدت تضاعف فضاءات المواجهة بين مختلف المجموعات السياسية والاجتماعية الفاعلة، مما أدى إلى قلب الأعراف والقواعد الجماعية التي تحكم العلاقات بين الحاكمين والمحكومين رأسا على عقب. ال بدا رهان بالغ الأهمية لأن الأمر يتعلق بإرساء ميزان قوى سياسي جديد في البلاد، و تتمثل المسألة الجوهرية التي حكمت النقاش أثناء هذه الفترة في كيفية قيادة "الانتقال الديمقراطي". لقد نجم عن غياب حكومة ديمقراطية ة توترات حادة بين أنصار الشرعية القانونية الذين يفضلون استمرارية المؤسسات من جهة، ومن جهة أخرى جموع المحتجين على أساس الشرعية الثورية بين المطالبين بقطيعة جذرية مع مؤسسات النظام السابق.كما المطالبة بمجلس وطنيٍ تأسيسي،مثلما تم التعبير عنها منذ الأيام الأولى من قبل المحتجين الذين احتلوا ساحة القصبة (مقر الحكومة) في جانفي/يناير 2011 ،تأكدت تدريجيا كحل مثالي لإسقاط النظام السابق وملء "الفراغ

المؤسساتي". لكن قرار إنشاء مجلس وطني تأسيسي، و إن كان يوحي بالقطيعة مقارنة بالمسار الانتقال الذي أطلقته النخب السياسية غداة 14 جانفي/يناير 2011 ، إلا أنه يستجيب جزئيا فقط لمطالب الحركة الاحتجاجية .حسم الجدل الذي دار بين أنصار استمرارية المؤسسات و يعتبرون نفسهم أصحاب الشرعية الثورية،لصالح توافق حل محل مختلف اللجان لصالحٍ توافق التي أنشأتها حكومتا الغنوشي بواسطة الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي. كان إنشاء هذه الهيئة يهدف إلى تجاوز الصراع بين المجلس الوطني لحماية الثورة[1] والحكومة. ورغم طابعهاّ الاستشاري المحض، إلا أنها لعبت، بفضل نظام التشاور المتبع على مستواها، دوراً سياسياً(مراقبة الحكومة وانتخاب الهيئة العليا المستقلة للانتخابات) ودورا تشريعيا(اقتراح القوانين الأساسية مثل القانون الانتخابي) بالغي الأهمية. ويرى كل من سناء ورافع بن عاشور أن هذه المرحلة الانتقالية الثانية قامت على شرعية "توافقية" لأنها بقيت خارج أي إطار دستوري [2] ، غير أن شرعية الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي كانت محل جدل عدة مرات، خاصة فيما يتعلق بتفاصيل تعيين أعضائها، لأن هذه التعيينات تمت بانتقاء نخبة قريبة من دوائر الحكم و . تعرضت الهيئة لياالع حينذاك لانتقادات الحركة الاحتجاجية،ونص ولاسيما فئة العاطلين عن العمل، لأنها صادرت المسار الثوري حسب رأيهم ونصت القوى الكلاسيكية لوحدها (الأحزاب السياسيةً والمنظمات الوطنية) للانفراد بقيادة "الانتقال"، على حساب القوى الاجتماعية الجديدة التي نشأت موازاة مع الثورة ولم تنظم نفسها بعد.[3]

وناقش اعضاء المجلس الوطني التاسيسي الـ217 مشروع القانون التاسيسي للتنظيم الموقت للسلطات المكون من 26 فصلا قبل التصويت على النص بمجمله عقب خمسة ايام من المناقشات الماراتونية التي اتسمت بالحدة في بعض الاحيان.

ويتيح الفراغ من هذا القانون التاسيسي وانتخاب رأسي السلطة التنفيذية استئناف عمل مؤسسات الدولة بشكل شرعي بعد شهر ونصف من انتخابات 23 تشرين الاول/اكتوبر وبعد 11 شهرا من الاطاحة بنظام زين العابدين بن علي.

وتم اقرار الدستور الموقت بمجمله بعيد منتصف الليل (23,00 تغ) بغالبية 141 صوتا مؤيدا مقابل 37 صوتا معارضا وامتناع 39 عضوا في المجلس.

1-اجتمعت 28 منظمة بمقر الهيئة الوطنية للمحامين في 11 فيفري/فبراير بتونس العاصمة، حيث وقعت هذه المنظمات على بيان تأسيس المجلس الوطني لحماية الثورة، وطالبت بالاعتراف بالمجلس عبر مرسوم صادر عن رئيس الجمهورية. كما طالب المجتمعون بسلطة تقريرية وليس سلطة استشارية فقط.

2-الانتقال الديمقراطي في تونس: بين الشرعية الدستورية والشرعية الثورية"، رافع بن عاشور وسناء بن عاشور. المجلة الفرنسية للقانون الدستوري،عدد 92 ،منشورات PUF ،ص. 715-732(لغة فرنسية).

3-المقتطفات المتضمنة في هذه المقالة مأخوذة من كتاب: "الاتحاد العام التونسي للشغل، قصة شغف تونسية، تحقيق حول النقابيين في الثورة (2011- 2014 ،)"هالة اليوسفي، منشورات كارتالا/معهد البحوث المغاربية المعاصرة (2015)(لغة فرنسية).

ووصف رئيس المجلس التاسيسي مصطفى بن جعفر اقرار الدستور الموقت بانه لحظة تاريخية وانطلاق لتونس الجديدة، في وقت انشد اعضاء المجلس التاسيسي النشيد الوطني وقان اعضاء الغالبية بتبادل التهاني.

واعرب بن جعفر عن فخره بقيادة المجلس الانتقالي الذي يجمع بحسب قوله خيرة ابناء تونس بفضل ثورة الشعب.

ويحدد الدستور شروط واجراءات ممارسة صلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية الى حين اجراء الانتخابات العامة واقرار دستور جديد نهائي لتونس في مرحلة ما بعد سقوط زين العابدين بن علي.

ومن المتوقع استمرار هذه المرحلة الانتقالية عاما واحدا في المبدأ الا ان اي مهلة زمنية لم يلحظها الدستور كما كانت ترغب المعارضة.

واعلن بن جعفر فتح باب الترشيح لرئاسة الجمهورية مشيرا الى ان انتخاب الرئيس سيحصل بعد ظهر الاثنين.

ويحدد القانون شروط الترشح الى الرئاسة التي من المتوقع ان تؤول الى منصف المرزوقي رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (29 نائبا) الذي سيعين حمادي الجبالي الرجل الثاني في حزب النهضة الاسلامي (98 نائبا) رئيسا للحكومة. ومن المفترض ان يخضع حكومته لامتحان تاييد المجلس التاسيسي في الايام المقبلة.

وهذا السيناريو موضع اتفاق يضم ائتلاف الاكثرية بين حزب النهضة وحزبين يساريين هما المؤتمر من اجل الجمهورية وحزب التكتل (20 نائبا) الذي يقوده مصطفى بن جعفر.

ونصت الشروط الواردة في الدستور بالخصوص على "تصريح على الشرف معرف بالامضاء يشهد من خلاله انه تونسي مسلم غير حامل لجنسية اخرى ومولود لابوين تونسيين ومتمتع بجميع حقوقه المدنية والسياسية".

وفي مناقشات حادة وصاخبة اقترح نواب بلا جدوى السماح بترشح شخصيات تحمل جنسيتين او التأكيد بشكل واضح على "حق كل تونسي وتونسية" في الترشح للرئاسة.

واثارت المادة العاشرة المتعلقة بصلاحيات الرئيس جدلا حادا في البرلمان. وقاطعت الاقلية المعارضة التصويت معتبرة ان الرئيس جرد من صلاحياته لمصلحة رئيس الوزراء.

وتقضي هذه المادة بان يعين رئيس الدولة رئيس الحكومة ويحدد "بالتشاور معه" السياسة الخارجية للبلاد وان رئيس الجمهورية هو القائد الاعلى للقوات المسلحة لكنه لا يعين و لا يقيل كبار الضباط الا "بالتشاور" مع رئيس الحكومة.[1]

1 -https://www.france24.com/ar/20111211-tunisian-assembly-adopts-provisional-constitution

وللرئيس حق اصدار مراسيم العفو الخاص واعلان الحرب وابرام السلام بعد موافقة ثلثي اعضاء المجلس.

وتم تعديل المادة السابعة التي تقضي بتكليف الرؤساء الثلاثاء (رؤساء المجلس التاسيسي والجمهورية والحكومة) الصلاحيات التنفيذية والتشريعية "في حال القوة القاهرة" وليس لرئيس الوزراء وحده.

وجرى نقاش حول الجمع بين عضوية البرلمان والحكومة وكذلك وضع حاكم المصرف المركزي الي سيعينه رئيس الحكومة مثل كبار الموظفين السابقين، بدلا من انتخابه كما ارادت المعارضة.

وبدا الانقسام جليا داخل المجلس الوطني التاسيسي خصوصا بين فريق اغلبي اقرب في رؤاه الى النظام البرلماني الذي يمنح سلطات اكبر في السلطة التنفيذية لرئيس الحكومة وفريق اقلي يتشبث بالنظام الرئاسي الذي يمنح صلاحيات اكبر في السلطة التنفيذية لرئيس الجمهورية.

وظلت تونس لاكثر من 50 عاما في ظل نظام رئاسي يصفه البعض بانه "رئاسوي" وسيحدد الدستور الجديد الذي سيتولى وضعه المجلس التاسيسي طبيعة النظام الجديد.

ومن المفارقة ان الاقلية المعارضة وضمنها بالخصوص الحزب التقدمي الديمقراطي وحزب التجديد (الشيوعي سابقا) دافعت بشراسة على صلاحيات الرئاسة في حين صوت حزب المؤتمر من اجل الجمهورية الذي رشح الائتلاف الاغلبي رئيسه المنصف المرزوقي لمنصب الرئاسة، لصالح الصلاحيات التي اعتبرتها المعارضة "محدودة بل وصورية".

وعلى الرغم من طول المناقشات التي نقلت على التلفزيون مباشرة، اثارت الجلسات اهتماما لا سابق له لدى التونسيين ووسائل الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي التي تتابع بدقة الجدل والتصويت والوقائع وتحركات النواب.

ويعبر البعض عن اعجابهم "بممارسة الديمقراطية" بينما يتهم آخرون "الاغلبية بالهيمنة" او يعبرون عن استغرابهم من استغراق النواب واطالتهم في النظر في "تفاصيل" سياسية او قضائية او لغوية بينما تواجه البلاد ازمة اجتماعية واقتصادية تحتاج ارساء سريعا للسلطات التنفيذية.

المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية و دورها في إدارة المرحلة الإنتقالية في مصر.

تمكن الجيش من بسط نفوذه على الساحة السياسية بعد نجاحه في الإطاحة بالملكية 1952 ، وتزايد نفوذه في مختلف مناحي الحياة خلال حكم جمال عبد الناصر منذ 1954 ، حيث تم

تعيين حوالي 1500 ضابط في رتب عليا خارج المؤسسة العسكرية في الفترة الممتدة ما بين 1954 و 1962[1].

حاول الرئيس السادات تقليص دور الجيش في الحياة السياسية من خلال تقليص التمثيل العسكري في مجلس الوزراء، ودفع الجيش نحو المساهمة في العملية الاقتصادية خاصة بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد 1978 ، حيث توجه الجيش إلى البحث عن موارد جديدة كبديل عن تراجع حصته من الإنفاق العام [2].

ومع مطلع سنة 2011 ، انحاز الجيش للقوى الثورية ضد النظام واستلم الحكم بعد تنحي مبارك [3] وفي الوقت الذي اعتبر الكثيرون أن ثورة 25 يناير فتحت الباب أمام قفزة ديمقراطية في مصر، أكدت التطورات المتعاقبة أنها فتحت الباب أيضا لترسيخ دور الجيش في الحياة السياسية نظرا لمساهمته المباشرة في تسيير المرحلة الانتقالية وتحديد ملامح النظام المستقبلي انطلاقا من مصالحه وتصوراته وخبراته السابقة.

ولا يحتاج الوضع في مصر في الفترة من جانفي 2011 إلى جوان 2012 إلى كثير عناء لإبراز انخراط الجيش في تسيير البلاد، حيث كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة يدير دفة الحكم بصفة مباشرة وسط اضطرابات شديدة.

ورغم الجدل حول تكييف هذه الأحداث التي يصفها البعض بالثورة، فيما يصورها آخرون على انقلاب عسكري مدعوم شعبيا، إلا أن تكييف الوضع ودور القوات المسلحة فيه ليس بالأمر الهين. هل تتوفر فيه عناصر تعريف الانقلاب العسكري بمفهومه التقليدي ، أم أنها ضرورة فرضتها الظروف التي مرت بها مصر، وما محل هذا كله في ظل الموقف الشعبي من نظام مبارك ودور القوات المسلحة.

وبغض النظر عن نتيجة هذا الجدل، يحاول بعض المختصين إيجاد قراءة أخرى لهذه الأحداث من خلال الاحتكام إلى موقف الشارع، حيث يعتبر يسرى محمد العصار أن "الإنقلاب، بمعنى إستيلاء جماعة مسلحة على الحكم، قد يتحول إلى ثورة إذا اتخذ قادة الإنقلاب إجراءات إصلاحية بهدف إحداث تغيير جوهري في المجتمع من النواحي السياسية والإقتصادية والإجتماعية

1-يزيد صايغ، فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر، أوراق كارنيغي، الشرق الأوسط: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أغسطس 2012
. ص 11 -12.

2-2إلياس حودميسة، الدور الاقتصادي للجيش المصري، أوراق الملتقى الدولي حول سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، 30 و 31 جانفي 2017 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقة، الجزائر، ص 99.

3-جمال عبد الجواد، موقع الجيش في الدستور بعد الثورة، تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة قضايا حركية رقم 27 ، سنة 2011 ، ص 57 و 5

وجدت أغلبية الشعب أنها تحقق مصالحها وتلبي إحتياجاتها وتتجاوب مع تطلعاتها فأيدتها وأسبغت المشروعية الإجتماعية عليها".

ويستدل على ذلك بأحداث جويلية 1952 ، حيث يعتبر أن مسارعة قادة الجيش إلى اتخاذ إجراءات إقتصادية وإجتماعية لقيت تأييد شرائح عديدة من الشعب، واستمرار الحكومة في إحداث تغييرات هيكلية في بنية مجتمع ونظامه السياسي والإقتصادي مما أدى إلى إتفاق فقهاء القانون الدستوري على "تكييف هذه الحركة بأنها ثورة على الرغم من أنها كانت في الأصل انقلابا عسكريا"[1]

ويستدرك العصار لاحقا بالقول أن "إسباغ وصف الثورة على حدث تاريخي معين لا يعني بالضرورة أن هذا التغيير يكون دائما تغييرا إيجابيا، فقد يتضمن التغيير جوانب إيجابية كما قد ينطوي على جوانب سلبية، مثل ثورة 1952 التي كانت لها، من ناحية، إنجازات حقيقية، ومن ناحية أخرى إخفاقات . وجوانب مظلمة، خاصة في مجال حقوق وحريات الأفراد".

إن ما يهم في هذه المرحلة ليس الحكم على طبيعة الأحداث إن كانت ثورة أو انقلابا، ولكن المهم في موضوع هو الدور المحوري الذي لعبه الجيش خلال التطورات السياسية التي شهدتها هذه الدول.

هذا الدور السياسي بامتياز الذي يتولى فيه الجيش السلطة بصفة مباشرة يحيل إلى الكثير من الأدبيات التي تعتبر هذا الظهور مجرد تأكيد للنفوذ الحقيقي الذي يمارسه الجيش في فترات الاستقرار العادية.

كما يفيد هذا الصعود بفقدان رئيس الجمهورية الممارس سيطر ته على الجيش أوت كونٌ قناعة لدى هذا الأخير بعدم قدرة الرئيس على مواصلة دور التحكيم بين مختلف أطراف النظام، بالتالي اضطر إلى التخلي عن الرئيس في مصر وتونس من أجل إنقاذ النظام، وقدم نفسه ليس كفاعل ثوري، ولكن كضامن لاستمرارية الدولة[2].

مع ذلك، فإن قراءة المشهد من زاوية أخرى لا يجعل الأمر مختلفا كثيرا عن فكرة الانقلاب إلا إذا سلمنا بحياد الجيش في تسيير دولة ما بعد الثورة، وهو ما يصعب تصديقه في الحالة المصرية، مقارنة بالحالة التونسية التي تم فيها تنصيب مؤسسات منتخبة لتسيير المرحلة الانتقالية مع اختفاء تام لأي تصريح علني أو موقف سياسي للمؤسسة العسكرية.

وقد واجهت طريقة تسيير المجلس معارضة كثير من القوى السياسية و الشباب الثوري ، في حين تحالفت معه قوى أخرى مختلف المحطات التي مر بها المسار الانتقالي ، وفتح الجيش قنوات الحوار مع مختلف القوى السياسية، قبل أن يدخل في صراع مفتوح مع الأغلبية الإسلامية

1- يسري محمد العصار، بعض القضايا الدستورية التى أثارتها ثورة 25 يناير 2011 .

2 -Bruno Aubert, Hamit Bozarslan, Simon Leplâtre et Marc-Olivier Padis, De la révolution aux restaurations?, Esprit, No. 374 (5), Mai 2011, P15.

إثر حل مجلس الشعب، تبعه إلغاء الرئيس المنتخب محمد مرسي للإعلان الدستوري الصادر عن المجلس العسكري وإقالته لوزير الدفاع المسير حسين طنطاوي ورئيس الأركان سامي عنان.
وخلال فترة حكم الرئيس مرسي، حاول الجيش عدة مرات التوسط بين الأغلبية الحاكمة وقوى المعارضة التي ما فتئت تنظم الحركات الاحتجاجية وتعبئ الشارع ، غير أن هذه المحاولات باءت بالفشل بسبب رفض الأغلبية توريط الجيش في الخلافات السياسية.

ولكن استمرار الاستقطاب الذي بلغ ذروته نهاية 2013 ، أعاد بشكل واضح الجيش لممارسة السلطة علنا، حيث نظمت ورعت القوات المسلحة اجتماع مختلف القوى السياسية والمرجعيات الدينية التي أصدرت بيان 3 جويلية الذي وضع حدا لحكم الإخوان المسلمين، وأدخل البلاد في مرحلة انتقالية ثانية بكل ما حملتها من اضطرابات وصراعات دامية أحيانا، تبعها انتخاب وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي رئيسا للجمهورية في جوان 2014 . ومنذ ذلك الحين، تعتمد السلطات المصرية مقاربة أمنية بحتة في مواجهة الإخوان المسلمين، بشكل أدى إلى إعادة رسم الخارطة السياسية، كما يعتمد النظام على المؤسسة العسكرية بشكل كبير في تسيير الشأن العام، سياسيا وأمنيا وحتى اقتصاديا وخدميا.

المطلب الرابع :المؤسسات الدستورية و دورها في بناء الديمقراطية في البلدين بعد الثورة.

أولا : المؤسسات الدستورية و دورها في بناء الديمقراطية في مصر.

المعايير التي تعكس في الحقيقة نظرة الفاعلين لصفة الدستور. إذ أن اكتساب الدستور لصفة العقد الاجتماعي الذي يمثل المرجع في حكم الدولة والمجتمع تتبع من المعيار التشاركي– التمثيلي الذي يحكم صنعه وليس فقط من معيار التوافق حول مضمونه. لذلك كان الأمل ضئيلاً في أن يتغلب مضمون الدستور المصري في 2012 على ثغرات آليات صنعه وألا تتحول صناعة الدستور إلى معركة سياسية. إذ لم يتم تحديد هذه الآليات وفقاً لمعايير واضحة ولم يتم اختيار آلية صنع تحقق مشاركة وتمثيل جميع الأطراف على قدم المساواة، وحيث أنه كان من الصعب على الأطراف التي لم تشترك في تشكيل المسار الدستوري أن تنضم إلى هذا المسار لاحقاً أو ألا يؤثر هذا المسار على تقييمها لمضمون الدستور. لذلك كان من المستحيل أن يكتسب الدستور صفة

المرجعية لجميع أطراف ومؤسسات العملية السياسية التي لحقته، بل على العكس، تحولت العملية السياسية في تلك اللحظة إلى المرجعية التي تم على أساسها صنع وتقييم الدستور المصري.[1]

لقد تمثل في الحالة المصرية الخلاف الدائر بين مدرستين في صنع الدستور: المدرسة الكلاسيكية التي ترى أن عملية صنع الدستور هي عملية سياسية بحد ذاتها تسمو فوق العملية السياسية اليومية المتغيرة، وبالتالي يجب على جميع الأطراف الحفاظ على هذا السمو من أجل الحفاظ على قيمة الدستور كمرجع للحاكم والمحكوم. هذه المدرسة كانت الأقرب لنظرة جموع الشعب المصري في تلك اللحظة الثورية. إذ تصورت الجموع غير المنظمة وباقي الأطراف من خارج مؤسسات السلطة السياسية أنه يمكن فصل الدستور عن الصراع السياسي القائم. أما المدرسة الثانية فهي المدرسة الأكثر واقعية التي ترى أن صنع الدستور لايمكن فصله عن التوازنات السياسية اليومية التي يتم في إطارها – خصوصاً في أوقات التحول الديمقراطي، ومن هنا يجب على الأطراف المختلفة التفكير في استراتيجية للتعامل مع الدستور في هذا الاطار بحيث يتحقق هدف تغيير النظام. في مصر، تمادت الأطراف السياسية التي سيطرت على عملية صنع الدستور في تبني وجهة نظر المدرسة الثانية، في حين تمادت الأطراف التي بقت خارج هذه العملية في النظرة المثالية للدستور وفصله عن الواقع السياسي الذي يصنع في إطاره. واتسعت الهوه بين الطرفين حتى فرض المجلس العسكري والقوى السياسية الأكثر تنظيماً –الإسلام السياسي– النظرة إلى العملية الدستورية كجزء من الصفقات السياسية قصيرة المدى على حساب النظر إليه كعقد اجتماعي طويل الأجل. وبذلك تم تبني نفس المعايير التي تحكم العملية السياسية اليومية لكي تكون المعيار الحاكم في عملية صنع الدستور. وبما أن معيار الأغلبية والقدرة على الحشد كان هو المعيار الحاكم للعملية السياسية، فقد تم تبني نفس هذا المعيار في عملية صنع الدستور.

لقد شهدت العملية الدستورية في مصر حتى كتابة هذه السطور موجات ثلاث: الإعلان الدستوري الصادر في شباط/فبراير 2011 والتي انتهت بأول استفتاء في آذار/مارس 2011، ثم الموجة الثانية التي امتدت من حزيران/يونيو وحتى كانون الأول/ديسمبر من العام 2012 والتي تخللتها إعلانات 17 حزيران/يونيو و 12 آب/أغسطس , 21 تشرين الثاني/نوفمبر ثم 9 كانون الأول/ديسمبر 2012، وصولاً إلى الموجة الثالثة والحالية التي بدأت بالإعلان الدستوري الصادر في 8 تموز/يوليو 2013. وفي كل موجة، تعاملت الأطراف السياسية المسيطرة مع الدستور على أنه جزء من آليات تمكينها السياسي في اللحظة الراهنة. كما ظل الإصرار على استبعاد المعيار التشاركي–التمثيلي في تحديد آليات صنع الدستور، حيث كانت المؤسسة العسكرية هي متخذ القرار

1 - https://constitutionnet.org/vl/item/wrqt-bhth-sn-dstwr-althwrt-almsryt-byn-alqd-alajtmay-waltaqd-alsyasy-yasmyn-farwq-2013

الرئيسي في تحديد هذه الآليات. ولعل المثير للقلق أن شركاء المجلس العسكري في 2011 اختلفوا عن 2013، ولكن قبل الجميع أن يحدد المجلس العسكري مع من يختارهم كيف سيتم صنع "دستور الثورة".

وأنه وبالرغم من المكاسب والنجاحات التي واكبت ثورة 25 يناير، فإن مسار الأحداث المصرية بعد عزل مرسي شهد أزمة حقيقية تعيشها البلاد، وبقي البلد خاضعاً للمؤسسة العسكرية، حيث رسّم قائد الانقلاب عبد الفتاح السيسي سيطرته على مقاليد الحكم من خلال انتخابه رئيساً، في انتخابات ذكّرت العالم بالمشهد المصري قبل ثورة 25 يناير.

كما تشير تطورات الأحداث إلى أن المشهد المصري بدا وكأنه قد عاد إلى ما كان عليه قبل تنحي مبارك؛ حيث عادت عملية كبت حرية الرأي والتعبير، وحرية الصحافة، والحريات العامة.

تم تسليط الضوء على تطور العمليتين الدستورية والانتخابية في مصر بعد ثورة 25 يناير. فقد تمّ تعديل الدستور والاستفتاء عليه في ثلاث مناسبات، وتمّ إجراء انتخابات تشريعية في مناسبتين، كما تمّ انتخاب رئيسين للبلاد خلال سنتين، تمّ بينهما تعيين رئيساً مؤقتاً.

وتشير الدراسة إلى أن الشعب المصري خاض، حتى تاريخ الانقلاب العسكري على الرئيس مرسي في تموز/ يوليو 2013، خمس عمليات ديموقراطية انتخابية، أظهرت جميع الاستحقاقات الانتخابية، التي تمّ معظمها في عهد المجلس العسكري، قوة التيار الإسلامي ومؤيديه، وعلى رأسهم الإخوان المسلمون.

وبالمقابل، فقد جاء في الدراسة أن الانتخابات التي أجريت بعد الانقلاب العسكري شهدت شبهات تزوير، وعدم مصداقية الأرقام والنتائج، كما شهدت اتّهامات عدّة بانتشار الرشوة الانتخابيّة خلال إجرائها، حيث انتشرت ظاهرة شراء الأصوات، و"المال السياسي".

وفي أجواء استبعاد وملاحقة الإسلاميين، وخصوصاً الإخوان، حسم السيسي نتيجة السباق الرئاسي بأغلبية ساحقة مع حمدين صباحي، وحصل على 96.9% من الأصوات مقابل 3.1% لصباحي. وكان لافتاً للنظر النسبة العالية لمقاطعة الانتخابات، حيث تحدثت تقارير صحفية عن ضعف كبير على الإقبال.

أن الحياة السياسية والدستورية لم تكن ممهدة بشكل جدي وميسَّر أمام الرئيس محمد مرسي عند تسلمه مقاليد الحكم؛ حيث واجه مرسي معارضين ومناهضين لحكمه، عارضوه انطلاقاً من دوافع سياسية، أو أيديولوجية، أو صراع نفوذ ومصالح، ولم تتح له فرصة معقولة ديموقراطياً لتنفيذ البرنامج الانتخابي الذي فاز على أساسه، وكان بعض هذه القوى المعارضة ظاهراً، وكان البعض الآخر مستتراً أو يحاول الاستتار كالمؤسسة العسكرية.

وتضيف الدراسة أن المصالح والاعتبارات الحزبية الضيقة لعبت دوراً كبيراً في تنظيم العلاقة وسبل التعاون بين أحزاب المعارضة ومرسي؛ كما أن التباينات الكبيرة التي ميزت أغلب البرامج والرؤى التي كانت تحملها الأحزاب في مصر في تلك الفترة، أسهمت في إضعاف أي إمكانية لإيجاد أرضية خصبة للتوافق؛ ما أدى إلى وقوع الصدام في نهاية المطاف.

وتتابع الدراسة أن البيئة الداخلية لم تكن مساعدة لتحقيق سياسات مرسي، على العكس من حكم السيسي. وأن الانقلاب مهد لاستنساخ معارضة شبيهة بمعارضة الرئيس المخلوع حسني مبارك، عبر إقرار تعديلات على قانون مجلس النواب الجديد الذي أصدره الرئيس المؤقت عدلي منصور قبل تسليمه السلطة للسيسي، وتمّ تعديله في قانون أصدره الرئيس عبد الفتاح السيسي في 2015/7/29. وتضيف الدراسة أن قانون الانتخابات التشريعية الذي وُضع في عهد السيسي، أدى إلى إضعاف الأحزاب، وتدهور الحياة السياسية، وعودة الأوضاع إلى ما هو أسوأ من أيام مبارك.

ثانيا : المؤسسات الدستورية و دورها في بناء الديمقراطية في تونس.

نجحت الثورة التونسية في القضاء على سنوات من القمع والاستبداد، فكسرت القيود وحررت التونسيين، ورغم طول مسار إعادة البناء الديمقراطي المحفوف بالهزات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإن تحصين الثورة والديمقراطية بقوانين ومؤسسات وهيئات، هاجس يتملك جميع التونسيين.

واعتبر رئيس البرلمان التونسي محمد الناصر في تصريح لـ"العربي الجديد" أن الحرية والديمقراطية هي أكبر مكسب للشعب التونسي وقيادة البلاد، وكل الأطراف مدعوة، كل من موقعه، إلى المساهمة في تثبيت المسار الديمقراطي الانتقالي.

وبيّن أن "تونس بصدد بناء الجمهورية الثانية جمهورية ما بعد ثورة الحرية والكرامة، والبناء ليس بالأمر الهين ولا السهل فالسنوات التي مضت لا تقدر في عمر الشعوب والحضارات، ولا تقارن بحجم البناء والتغيير الذي سيدخل على البلاد".

وأضاف الناصر أن جميع المسؤولين الأجانب الذين زاروا مقر البرلمان الذي يسمونه في الغرب "بيت الديمقراطية"، أعربوا عن إعجابهم بالتجربة التونسية ونجاحها، بما تمثله من نموذج يحتذى في المنطقة.

كما لفت إلى أن البرلمان بصدد وضع المؤسسات الدستورية، والهيئات الكفيلة بحماية المسار الديمقراطي وتأمينه، على غرار هيئة المحكمة الدستورية التي سيتم انتخابها قريبا. وأشار إلى أن المجلس التشريعي، يعمل على إتمام المصادقة على نصوص قانون هيئة حقوق الإنسان وهيئة الاتصال السمعي البصري. وأضاف أن هناك ترويا في مناقشة قانون الجماعات المحلية الذي سيدخل تغييراً عميقاً وجوهرياً على البلاد، بتكريسه نظام الحكم المحلي.

ونجحت تونس الثورة في كسب معركة الحريات وضمنت بدستورها وقوانينها حريات تمثل نموذجا في المنطقة. كما نالت عبر نقل السلطة بانتخابات نزيهة وشفافة، استحسان المتابعين رغم الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تثقل كاهل الشعب.

وفي السياق، قال أستاذ القانون الدستوري، قيس سعيد، لـ"العربي الجديد" "إن كان التونسيون يتطلعون إلى تحسن ظروف عيشهم، وتحقيق ثورة اقتصادية واجتماعية تضاهي تطور سقف الحريات، فإن المناخ الديمقراطي الجديد، الذي رفع من مكانة التونسي إلى المواطنة الحقيقية، يستحيل معه أي رغبة في العودة إلى مربع الاستبداد والظلم، الذي اكتوى منه البسطاء والمهمشون قبل الجميع".

كما شدد على أنّ "الشعب هو صمام أمان الثورة وحامي حمى الديمقراطية قبل النصوص والدستور، وسيبقى الشعب وبخاصة الشباب حارس ثورته وفاء لدماء الشهداء ودموع الثكالى، وصيحات المصابين الذين سقطوا من أجل تحرير البلاد، وتحرير الطبقة السياسية الحاكمة من ذل القيود".[1]

وأضاف "سيواصل الشعب التونسي ملحمته للقضاء على الفساد المستشري في البلاد ولتكريس قيم النزاهة والشفافية ومحاربة أشكال المحسوبية التي تغلغلت زمن حكم بن علي".

وحرص التونسيون منذ اندلاع ثورة الياسمين على إرساء القوانين والهيئات والمؤسسات الدستورية الحامية للحقوق والحريات والضامنة لاستكمال مسار الثورة والبناء الديمقراطي خشية العودة إلى مربع الاستبداد، فكان دستور 2014 قلعة حصينة أمام أي اختراق يعود بالبلاد إلى سنوات القمع والظلم الذي كان شيمة السنوات الأخيرة من الجمهورية الأولى.

وشرع برلمان الجمهورية الثانية في وضع ترسانة من القوانين وإحداث هيئات دستورية وأخرى تعديلية مثلت الفارق والتميز في المنطقة، فكانت تونس سباقة إلى وضع قانون وضع حد للعنف المسلط على المرأة وجرم جميع أشكاله، فحصدت شهادة اعتراف وتقدير من قبل منظمة الأمم المتحدة. كما انتخب البرلمان "الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب"، وعهد إليها رصد الانتهاكات ومراقبة السجون ومراكز الاعتقال وتتبع القضايا.

1 -https://www.alaraby.co.uk/

المطلب الخامس : مستقبل الحراك السياسي في تونس و مصر بعد قيام الثورتين في البلدين.

يؤكد حزب "حراك تونس الإرادة" في وثيقة مبادئه العامة أنه مشروع مواطني يتجاوز الإيدولوجيات السائدة، ويحمل رؤية جديدة تشمل العمل الثقافي والمدني والسياسي، مراعيا خصوصية المسارات، ويعمل على تأصيلها على أساس المواطنة كمبدأ وغاية.

وأكد في الوثيقة ذاتها أنه يعمل على بناء نظام ديمقراطي اجتماعي تشاركي، يتجاوب مع مطالب المجتمع التونسي وتحقيق أهداف الثورة التونسية.

وبشكل عام تقوم مبادئ الحزب على العناوين والمحاور التالية التي تلخص رؤيته ومشروعه السياسي: السيادة الوطنية واستقلال القرار الوطني، وترسيخ الوحدة الوطنية، وشرعية الدولة وواجب المواطن، وصيانة الحقوق والحريات، واللامركزية والديمقراطية المحلية، ومحورية دور الدولة في العملية التنموية، والانفتاح والتعاون.

اعلان

وتقول قيادات في الحزب إنه يضم شخصيات ذات توجهات وميول سياسية مختلفة. وللشخصيات اليسارية تحديدا حضور بارز في الحزب المعارض، كما أن رئيسه المنصف المرزوقي ذو توجه علماني حداثي معتدل.

المقر

يوجد مقر حزب "حراك تونس الإرادة" في العاصمة تونس.

الأهداف

حسب وثيقة ميثاق الحزب فإنه يسعى لتحقيق الأهداف التالية:

– الدفاع عن استقلالية القرار الوطني والوحدة الوطنية باعتبارهما مكسبين أساسيين لا حق لأحد في التفريط فيهما أو تهديدهما.

– التصدي لأي بوادر لعودة الاستبداد والدفاع عن الحقوق والحريات التي اكتسبناها بفضل الثورة، وعن الدستور الذي كان أكبر إنجازاتها، والعمل على ترسيخ ديمقراطية فعلية لا يفسدها المال السياسي وإعلام التضليل، وتحرير إرادة الناخب من الترغيب والترهيب، وبناء ديمقراطية قاعدية في المستوى المحلي والجهوي لإشراك أكبر عدد ممكن من المواطنين في تقرير مصيرهم.

– العمل على ابتداع منوال تنموي جديد يقوم على اقتصاد تضامني منتج يؤسس لتنمية محلية مستدامة وشاملة، قوامها الثقافة والحوكمة الرشيدة، هدفه الأول محاربة الفقر وتنمية الجهات المحرومة ومقاومة الفساد وفرض العدالة الجبائية والحفاظ على البيئة والثروة الوطنية.

– بلورة مشروع ثقافي وطني في مجالات التربية والتعليم يعيد للمدرسة دورها في بناء العقول المبدعة والمهارات المنتجة، وللقيم مكانتَها، وأساسا قيم المواطنة من قبول بالتعددية واحترام حقوق الآخرين والتسامح والاعتدال، ويوائم بين قيم الهوية العربية الإسلامية ومكتسبات الحداثة والقيم الكونية بعيدا عن الانغلاق والانبتات، وينتصر لقضايا التحرر وحقّ الشعوب في تقرير مصيرها وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني المقاوم.

وأكد المرزوقي بخطاب ألقاه عند تأسيس الحزب أنه سيبني برنامجه على أساس رؤية مستقبلية تحت اسم "تونس 2056" تحدد شكل مستقبل تونس خلال الأعوام الأربعين القادمة، وأن الحزب سيركز على قضايا العدالة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفقراء والمرأة، إضافة إلى الحفاظ على الدستور.

أما فيما يخص مستقبل الحراك في مصر

القيادات والكوادر القادرة على لعب دور تمثيلي تعد من أهم نقاط القوة التي يمكن الاستفادة بها للارتقاء بمعدلات المشاركة السياسية للشباب ، وقد كان ذلك واحد من أهم ثمرات ثورة الخامس والعشرين من يناير ، حيث أصبح المجتمع المصري يعرف بالاسم والشكل عشرات من القيادات الشابة المتداخلة بقوة في الشأن السياسي والتي تطرح رؤى وأفكار تنافس – وتفوق غالبا– ما كانت تطرحه الأجيال الأكبر .

لذا فإن الشباب المصري صانع الحراك يملك ميزة نسبية الآن كانت تأخذ عليه في السابق وهي توفر الكوادر القادرة على تحمل المسئولية السياسية، وقد بدأت بشائر الاستفادة من والتوظيف السياسي لهذه الكوادر في الانتخابات البرلمانية التي تجري خلال نهاية عام 2011 وبدايات عام 2012 حيث تقدم عدد من هذه القيادات الشابة إلى الترشح لشغل عضوية مقاعد البرلمان

اتساع قاعدة الشباب (ديموجرافيا)

من الناحية الديموغرافية، فقد عرفت السياسة القومية للسكان في مصر، وإستراتيجية الشباب المنبثقة عنها، وكذلك المركز الديموغرافى بالقاهرة على أنهم السكان في الفئة العمرية من 15– 29 سنة ، ووفقاً لهذا التعريف يمثل الشباب حوالي ثلث سكان مصر حيث بلغ عددهم 23.519 مليون نسمة وفقاً للنتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمنشآت لعام 2006 بنسبة تقترب من 30 % من إجمالي عدد سكان مصر بالداخل .

ومن المؤشرات التي تعتبر حساسة لزيادة نسبة تمثيل الشباب في هرم التوزيع العمري و يُستدل بها على مدى التغير في التركيب العمري للمجتمع ما يعرف بالهيكل العمري لقوة العمل، وقد شهد هذا الهيكل على مستوى جمهورية مصر العربية تغيُّراً خلال السنوات العشرين الماضية، وذلك لصالح الفئة العمرية للشباب (15 – أقل من 30 سنة) على حساب الفئات العمرية الأخرى، حيث ارتفعت نسبة الشباب (15 – أقل من 30 سنة) إلى إجمالي قوة العمل لتشكل 36.6 % عام 2008.

و تشكل تلك الحقيقة الديموجرافية نقطة قوة حقيقية لصالح مستقبل المشاركة السياسية للشباب المصري ، إذ أنهم يشكلون كتلة تصويتية لا يستهان بها يمكن أن تترجم بسهولة إلى مقاعد برلمانية مخصصة لهذه الفئة .

تمكنهم من توظيف تطبيقات الانترنت

يقف حاليًا النشطاء الإلكترونيون والمدونون، إلى جانب المشتركين في المواقع الاجتماعية و الإخبارية وراء العمل السياسي في كثير من أنحاء العالم. حيث تعتبر المدونات, موقع تويتر , موقع الفيس بوك , موقع اليوتيوب, من المواقع التي لها دور كبير في التحول السياسي والاجتماعي من حيث التوعية أو الدعوة وكسب التأييد , ويعد ذلك من أهم آليات تجميع الشباب و مشاركتهم و تفاعلهم حاليا وتعتبر هذه المواقع بوصفها أحد تطبيقات الانترنت من أهم أدوات ثورة 25 يناير 2011 ، ومن المتوقع ان تلعب دورا مؤثرا وحاسما في المشاركة السياسية في مرحلة ما بعد الثورة ، ونظرا لان الشباب المصري متمكن إلى حد بعيد من هذه التقنيات فإنه يمكن القول عن لديهم نقطة قوة ستخدم إستراتيجية حراكهم السياسي في المستقبل

وللتدليل على حقيقة التأثير المتوقع لتطبيقات الانترنت على العملية السياسية في المستقبل يمكن ان نذكر ما جاء فى نشرة مؤشرات الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات الصادرة عن وزارة الاتصالات المصرية في يونيو 2010 ، من أن إجمالي عدد مستخدمي الانترنت ارتفع إلى

19.66مليون مستخدم بنهاية الفترة (ابريل – يونيو) 2010 بزيادة سنوية 4.8 مليون مستخدم عن نفس الفترة في العام الماضي وبمعدل نمو سنوي 32.31 %.

خلاصة الفصل:

في سياق المقارنة بين هاتين التجربتين يلاحظ أيضاً المسارات المتشابهة والمختلفة في نفس الوقت بينهما؛ ففي هذين البلدين وصل تيار الإسلام السياسي إلى سدة الحكم، بواسطة صناديق الاقتراع، لكن العملية الديموقراطية في مصر لم تكتمل إذ تم عزل «الإخوان» عن الحكم بواسطة قاده الجيش، مع اعتبار التحركات الشعبية التي صاحبت ذلك. في حين أن هذه التجربة في تونس نجحت انتهاءً بالانتخابات، التي أسفرت عن تراجع مكانة حركة النهضة إلى المركز الثاني . وهناك ثلاثة أطراف لعبت أدواراً محورية في تطور التجربة واختلاف مآلاتها، في كل من البلدين المعنيين: تيارات الإسلام السياسي، الأحزاب والتيارات العلمانية، والجيش. فمنذ انطلاق مسار الثورة اتضح أن إدراك كل مكون من هذه المكونات لذاته، وللآخر في كل بلد يختلف عن البلد الثاني طبقاً لطبيعة المجتمع والثقافة والتجربة التاريخية.

هناك حقيقة تبطل وصم هذه المجتمعات بكونها حاضنة للتنظيمات الإسلامية المتطرفة والتكفيرية. فإذا كانت شعبية جماعة الاخوان المسلمين في مصر أو تونس ، وهي تنظيم وسطي وجماهيري، لاتتعدى 25 في المئة في المجتمع في وسط «سنّي»، فإن هذا يرمز لصعوبة الوضع، بالنسبة لها، في المجتمعات التي تضم تكوينات مختلفة، كما يدل على ضعف شرعية التنظيمات المتطرفة والتكفيرية في هذه المجتمعات، التي تستمد عناصر ظهورها واستمرارقوتها، في الغالب، من معطيات وتدخلات وتسهيلات خارجية.والتجربة في مصر وتونس دحضت الرأي عن ولاية التيارات الإسلامية على أهل «السنّة»، فإن أداء حركة النهضة في تونس دحض الرأي عن استثناء التنظيمات الإسلامية من النضج والتكيف مع متغيرات الواقع والمجتمع والعصر. وحقيقة كان لحركة النهضة دور هام في إنجاح مرحلة الانتقال الديمقراطي وصياغة دستور ينص على دنية الدولة وديمقراطيتها و كفالة حرية العقيدة وضمان حريات المواطنين.

الفصل السادس
دور الإعلام و مواقع التواصل الاجتماعي في قيام الثورتين و موقف الدولتين منهما

لعب الفيس بوك وتويتر دوراً هاماً في ثورات الربيع العربي، وبدأ هذا الدور في بدايات هذه الثورات مبشراً بأن ثمة أدوات جماهيرية جديدة آخذة في التشكُّل في مواجهة الاستبداد. ولكن بمرور الوقت وتراجع المأمول من ثورات الربيع العربي– في ظل واقع سياسي شديد التأزُّم والتعقيد– بدت هذه الأدوات أقل تأثيراً وقوةً. وفي هذا السياق، نشر موقع مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية تحليلا أعدّه كل من شيلون هيملفارب، وسين آدي مؤخرا حول دور وسائل الإعلام الجديدة في تحريك الجماهير، وبشكل أكثر تحديداً دور مواقع التواصل الاجتماعي، حيث جاء العنوان الرئيسي للتحليل "وسائل الإعلام التي تحرك الملايين". وطبيعة هذا الدور لوسائل التواصل الاجتماعي، وعن مدى إمكانية أن تُشكِّل السلاح الأفضل للمُحتجِّين والثوّار، دون أن يخفي التحليل أن ثمة أبحاثاً قد تمَّت على الثورة السورية توضح أن مقدار ضرر هذه المواقع الاجتماعية للثوّار يمكن أن يكون أكثر من نفعها لهم.وأهمية أن يتجنب المحللون والنشطاء وصناع القرار الإفراط في التعميم حول نقاط القوة، والقيود على وسائل الإعلام الجديدة، حيث إنه ليس لكل وسائل الإعلام الجديدة المهام نفسها، ولا التأثير نفسه، ولا توفر بالضرورة حالة واحدة تمنح دروسا وعِبرا لما هو مقبل، وما يمكن أن يكون في المستقبل. ولكن الحقيقة المهمة حول هذه الوسائط حديثة العهد نسبيًا أن دورها ونفوذها وأهميتها اليوم من الممكن ألا تكون هي نفسها غدًا[1].

1 -**https://voice-yemen.com/print.php?id=76238**

المبحث الاول : دور الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي فى قيام الثورة التونسية.

الدور المحورى لوسائل "الإعلام الجديدة" في الثورة التونسيّة أدى إلى انتشار المدوّنات السياسيّة والمواقع والمنتديات والفضائيات وصفحات الفيسبوك بشكل ملفت للانتباه في العقد الأخير، كما أنّ الإقبال على تداول الفيديوهات على اليوتوب وتبادل التغريدات والصور والمعلومات على تويتر ازداد في السنوات الأخيرة التي سبقت اندلاع الثورات. ودون شكّ أنّ سهولة استخدام وسائل التواصل هذه وقدرتها على الحشد والتعبئة والضغط وسرعة نقلها للمعلومة واختراقها للحدود الجغرافيّة والزمنيّة قد ساهمت باعتبارها المصدر الرئيسي لنشر الوعي بين المتعطّشين إلى الحرية والكرامة والعدالة والراغبين في الخروج من حالة التهميش أو الاستلاب أو العزلة.

بيّن هذا الاستخدام أنّ الشبّان قد استفادوا من هذه الخدمات ونجحوا في تنظيم المظاهرات والاحتجاجات والحملات وعقد شبكات تضامن ومناصرة واستغلوا شبكات التواصل لنشر المقالات النقدية والتعليق على الأحداث وتجميع التحركات في الشوارع لاستعادة ثقتهم في أنفسهم والتأكّد من قدرتهم على الفعل في الواقع عبر تغييره، ويعتبر الزعم بأنّ الوسائل التواصلية اضطلعت بالدور الرئيسي في إنجاح الثورة قول مبالغ فيه، وفيه إجحاف بالدور الذي نهضت به أجيال من المناضلين في سبيل نشر الوعي وحفز الهمم. كما أنّ هذا القول يتجنّى على النشاط الميداني ويرصد عاملا واحدا ويهمّش بقيّة العوامل، والحال أنّ دراسة الأسباب التي أدّت إلى الثورة أثبتت أنّها مركّبة ومتداخلة ومعقّدة، وبناء على ذلك لا يمكن الاكتفاء بالتركيز على دور وسائل التواصل في خلق رأي عامّ نوعيّ،[1] وبالعودة إلى مسار الحركة النضاليّة نتبيّن تنامي الوعي في صفوف التونسيين من خلال الاطلاع على مختلف التجارب النضاليّة للناشطين الحقوقيين والسياسيين، ولئن حاول النظام السابق التعتيم على هذه التجارب فإنّها تحوّلت على مرّ السنين، إلى نماذج تغرس الأمل في عموم التوّاقين إلى غد أفضل، يكفي التوقّف في هذا الصدد، عند ما خلّفته أحداث الحوض المنجمي في الجنوب التونسيّ من وقع في نفوس الناس بالرغم من حرص النظام على قمع الاحتجاجات وعزل هذه المنطقة عن سائر المدن التونسيّة[2].

فيجب مراجعة تقييمنا لدور وسائل "الإعلام الجديدة" وترتيبها لا في الصدارة، بل في مرتبة أخرى كونها ليست سوى عامل من بين عوامل أخرى، وهي أداة مكّنت الفاعلين من جعل

1 -**http://www.almayadeen.net/news/politics/**
2 -**https://search.yahoo.com/search/**

معاناتهم مرئية وفضحت النظام أمام العالم في لحظة تاريخيّة ما كان لها أن تحدث لولا ترسّخ الوعي المسبق بضرورة النضال[1].

المطلب الاول: دور الاعلام الداخلي فى قيام الثورة التونسية.

شهد الإعلام في تونس شهد تغييرات جذريّة منذ بدء ثورة البلاد في العام 2011، إذ أنه ابتعد عن المضمون السابق ذو النسق الواحد، والمقيَّد للغاية، ويحاكي خطّ الدولة، وأصبح يقدّم الآن إنتاجاً متنوّعاً. كما ظهرت سلسلة كبيرة من وسائل الإعلام الجديدة. والإطار القانوني ومؤسسات الدولة التي تنظّم شؤون هذه الصناعة، تشهد الآن عملية إصلاح على قدم وساق. و الصحافيين أصبحوا الآن قادرين على اختبار الصحافة السياسية مباشرة من المصدر.لكن، وعلى الرغم من توافر الأساس اللازم لظهور مشهد إعلامي حرّ وغير متحيز عموماً، يواصل الصحافيون العمل دون موارد وتدريب كافيين، وفي ظل معايير مهنية مثيرة للجدل، تتمثّل في أنماط تحريرية تظهر في منشورات على غرار صحف الإثارة (التابلويدTabloids)وقد وصفت إحدى مراسلات مجلة Réalitésالوضع ببراعة، بعد سقوط نظام الرئيس بن علي، حيث قالت: "أخيراً، أصبح بالإمكان أن نقول كل مانريد، وأن نجري مقابلات مع أي شخصية سياسية نريد، وأن ننتقد أي واحد منهم. لقد تحرّرنا". لكن هؤلاء الصحافيين الذين طالما مُنِعوا من ممارسة مهنتهم على نحو مجزٍ، كانوا غير قادرين في الوقت نفسه على ترجمة هذه الحرية المكتسبة إلى ممارسات إعلامية مهنيّة. ولايزال الإعلام التونسي يمارس الضغوط والتحيّز. وقد أصبحت وسائل الإعلام المسرح الرئيسى للمعركة السياسية والإيديولوجية الشرسة التي تدور رحاها بين المعسكرين الخصمين في البلاد: الإسلاميون المحافظون والنخب العلمانية. وقد أدرك حزب النهضة الإسلامي، الفائز في أول انتخابات حرّة في تاريخ هذا البلد العلماني، تدريجياً التأثير المطّرد للإعلام الوطني، واتّجه إلى تبنّي تكتيكات النظام السابق. وهكذا بدأ الحزبالإسلامي ومؤيّدوه برفع أصواتهم ضد "جماعات الضغط اليسارية" تحوّل الإعلام إلى سلاح ضدّ سياسات الحكومةعلى أي حال، سيكون التحرر الفعلي لقطاع الإعلام مستحيلاً، دون تدريب يؤسس لمعايير المهنية في هذه الصناعة، ويساعد الإعلاميين التونسيين على التغلّب على العادات الرّاسخة. ومن الأولويات أيضاً ضمان توفير درجة من الأمان الوظيفي للصحافيين. إذ طالما بقيت ظروف العمل تشكّل مصدر قلق للصحافيين، وظل هؤلاء غير قادرين على تأمين عقود عمل لائقة بدرجة معقولة من الاستقرار ومعدّلات الرواتب، لن تكون جودة المحتوى أولويّة بالنسبة إليهم[2].

1 - **https://ar.qantara.de/.../dwr-wsyl-ltwsl-ljtmy-fy-lthwl-ldymqrty-lrby-lthqf-lrqmytrsykh**
2 -https://www.alaraby.co.uk/medianews/b2bd70da-ea1f-4dec-b181-124870b3aa1c

فتحت وسائل الإعلام المطبوعة والإعلام المرئي والمسموع في تونس صفحة جديدة في مسيرتها غداة ثورة 2011 والإطاحة بنظام زين العابدين بن علي، فتحرّرت من القبضة الصارمة لحكّامها السابقين. ومع ذلك، زجّت الثورة وسائل الإعلام أيضاً في حقبة من التشويش والضياع حول كيفية ترجمة حريتها الجديدة. واليوم، لاتزال الصحافة التونسية، في أحسن الأحوال، منتوجاً قيد التحوّل لمّا يكتمل بعد و لم يتحرّر رجال الإعلام تماماً في تونس. صحيح أن حدود ماهو مسموح وماهو غير مسموح لم تَعُد ضيّقة كما كانت عليه من قبل، إلا أن هذه الحدود ليست واضحة أيضاً. إذ لاتزال البلاد تفتقر إلى وجود كادر من الصحافيين المحترفين، ولم يستوعب الكتّاب الذين تحرّروا مؤخّراً من الضوابط الصارمة، بالضرورة، الأخلاق والممارسات المهنية التي تضمن جودة عالية من التقارير الصحافية. وظروف العمل لاتزال سيئة أيضاً، حيث يعمل العديد من الصحافيين وفق عقود عمل مؤقّتة قد تُجدَّد لفترات طويلة، إلا أنها من دون أي أمان وظيفي. والأهمّ من ذلك أن وسائل الإعلام التقليدي أصبحت مظهراً مركزياً من مظاهر الصراع السياسي الدائر بين الحكومة الجديدة التي يقودها إسلاميون معتدلون وبين المعارضة العلمانية الجديدة.تؤكد صعوبة تبدّل الإعلام التونسي أن عملية الانتقال من الحكم السلطوي، في تونس وغيرها، لاتتطلّب تغيير رأس النظام وحسب، بل أيضاً إجراء تغييرات في جميع مؤسّسات هذا النظام. قد تحظى معارك الإصلاح هذه باهتمام أقلّ من المعارك التي تجري على أعلى مستويات الحكومة، لكنها مهمّة بالقدر نفسه بالنسبة إلى نتائج العملية الانتقالية[1].

المطلب الثانى: دور الاعلام الخارجى فى قيام الثورة التونسية.

في المؤتمرات حيث يتجمع القادة والمسئولين العرب بنظرائهم الأوروبيين تظهر دائماً علامات الارتياح علي الجانب العربي حتي بدون الخروج بنتائج مرضية من الاجتماعات وكأن الامر مجرد ارتياح نفسي لاشخاص أوربيو ناعتدنا عدم تقديم تنازلات كبيرة أمامهم علي عكس ما نفعل أمام المسئول الامريكي.لكن هل يستحق الشريك الأوروبي بموجب الشراكه الأورومتوسطية الذي يتعامل باحترافية عالية فيما يتعلق بمصالحه بعيداً عن العواطف الإنسانية أن نتعامل معه بنفس المنهج المتساهل في خضم ربيع الثورات العربية الذي هبت نسائمه علي دول جنوب المتوسط علي وجه الخصوص. رياح جديدة تحمل بذور الرغبة الجارفة في التغيير واقرار حقوق الإنسان وحرية الرأي وتكريس الحكم الديمقراطي عبر عنها مجموعة من الصحفيين والاعلاميين العرب خلال لقائهم بقيادات تنفيذية في الاتحاد الأوروبي وبنظرائهم الأوروبيين وبمشاركة إعلاميين من

1 -**http://carnegie-mec.org/2012/07/10/ar-pub-48923**

إسرائيل والقوقاز وشرق أوروبا في بروكسل التي استضافت مؤتمر إعلام المستقبل.. وثورات الربيع العربي تحت رعاية الاتحاد الأوروبي و لم يخل المؤتمر من الاثاره التي تتناسب مع حرارة أول لقاء عربي مع قادة الإعلام الغربي بعد هبوب ربيع الثورات, حيث حدثت مواجهات كلامية ومشادات بين الصحفيين العرب المشاركين من جانب والمتحدثين الأوروبيين علي المنصة الرئيسية من جانب آخر عن الدور الأوروبي في دعم الثورات العربية خاصة في مصر وتونس. وتحولت بعض الجلسات إلي نقاش حاد عقب اتهام الصحفيين المصريين المشاركين في المؤتمر للمتحدثين الرئيسيين بمحاولة تشويه الحقائق من خلال المبالغة في اظهار الدعم الأوروبي والغربي لمواقع التواصل الاجتماعي المصرية التي كانت تحشد لقيام ثورة يناير. واتهم بعض رموز الاعلام المصري المتحدثين الغربيين علي المنصة بمحاولة تصوير ثورات الربيع العربي علي أنها ربيع غربي بمبالغتهم في تصوير دورهم المساند لمواقع التواصل الاجتماعي مثل فيس بوك وتويتر التي كان يقودها نشطاء مصريون قبيل اندلاع الثورة وفي أثنائها. وأمام رد الفعل العربي الغاضب نحو[1] ما أثير في بعض كلمات المتحدثين الرئيسيين تراجعت المنصة عن إشاراتها إلي الدور الأوروبي في إنجاح الثورة المصرية, وأكدوا أن العالم بأسره يعرف أن هذه الثورة نابعة من الشعب المصري وإرادة أبنائه ونضال نشطائه السياسيين سواء خلال ميادين الثورة أو في مواقع التواصل الاجتماعي.ولم يسلم المؤتمر من محاولات بعض المتحدثين الغربيين وذوي الميول المهادنه لاسرائيل التهويل من دور الحركات الإسلاميه في كل من مصر وتونس بأنها المفجر الرئيسي للثورات وهو ما وجد رداً حاسماً من الصحفيين التونسيين بتأكيدهم أن أعضاء حركة النهضة الاسلاميه شاركوا في الثورة كأفراد وليس كتنظيم, وأن حركة النهضة في تونس إبان عهد بن علي كانت محظورة ولم يكن لها وجود علي الساحة السياسية. في حين اتفق بعض الاعلاميين الغربيين ومنهم جاك شينكر مراسل صحيفة الجارديان البريطانية في مصر مع وجهة النظر التي عبر عنها الصحفيون المصريون بأن الاخوان المسلمين في مصر ليسوا كتلة واحدة وأن هناك تجمعات عديدة وتيارات مختلفة تعبر عنهم حقيقة الدعم الأوروبي لثورات الربيع العربي لقد حملت بعض الاصوات الاوروبيه دعوات تبارك الثورات العربيه منذ انطلاق شعلتها في تونس, وعبر ستيفان فول المفوض الاوروبي لشئون توسيع العضوية وسياسة الجوار الاوروبي خلال مؤتمر بروكسل عن رغبة الاتحاد الاوروبي في تطبيق حقيقي للديمقراطيه في الوطن العربي ورؤية واقع جديد لحرية الرأي واستئصال الفساد وتكريس حكم القانون.لاتزال هذه الجملة تلخص رؤية الأوروبيين للوضع الذي يتمنون أن تؤول إليه الأوضاع في بلدان جنوب المتوسط, علي أمل الانتقال إلي المنزلة المتقدمة من الشراكة التي تنص عليها الإتفاقات الاورومتوسطية الثنائية باعتبارها سقف العلاقات بين الاتحاد الاوروبي وبلدان حوض

1 -https://www.google.com.eg/search?

البحر المتوسط, علي خلاف بلدان البلقان أو تركيا مثلا التي فتحت في وجهها أبواب العضوية الكاملة في الاتحاد. وربما دخل التغيير علي الخطاب الاوروبي مع امتداد الشرارة الثورية غرباً نحو مصر فليبيا ثم سوريا حيث باشر الأوروبيون مراجعة خطابهم السابق وإعداد رؤية تتكيف مع الخريطة الجديدة, مفادها التحفيز علي الإصلاحات السياسية والاقتصادية. لكن المعروض لم يتغير جوهريا فسقفه ظل دوما المنزلة المتقدمة من الشراكه وليس أكثر, وهذا ما تضمنه بشكل واضح بيان وزراء خارجية الاتحاد في أول اجتماع لهم بعد الثورة التونسية. وتحرص قيادة الاتحاد الاوروبي دوما علي تحديد سقف الطموحات العربيه في الحصول علي دعم حقيقي كي تستطيع ثوراتها ان تمضي في طريق اسعاد شعوبها, لكن تلك الطموحات كانت تصطدم عادة بمعوقات ترتبط بمشاكل واولويات داخل الكيان الاوروبي ذاته، وربما كان اكثر من عبر عنها وزير الخارجية الفنلندي الكسندر ستوب المسئول التنفيذي البارز داخل الاتحاد بقوله ان اوروبا غير قادرة علي مساعدة الثورات العربية, وقلل من حجم المساعدات المادية والسياسية التي يمكن أن تقدم إلي ربيع الثورات العربيه بسبب الأزمات الاقتصادية التي تعصف بمنطقة اليورو.

اذاً أوروبا تبدو منكفئة علي ذاتها و يكفيها حركات الاضرابات والاعتصامات العماليه وتداعيات أزمات البطالة والهجرة غير الشرعية. وعملياً يبدو أن الأوروبيين سيكونون مشغولين باستكمال ترتيبات انضمام كرواتيا إلي الاتحاد قبل نهاية العام الحالي، أكثر من اهتمامهم بتطوير العلاقات مع بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط.

ولم يخف الاوروبيون أيضاً خوفهم من الإكتواء بنار الثورات العربيه بدليل الإجراءات الاحترازية التي اتخذها الاتحاد مؤخراً بإعادة العمل بإجراءات ضبط الحدود مع الدول الأوروبية الأخري في حال التعرض لموجات هجرة قادمة من دول جنوب المتوسط يصعب التحكم بها. لامناص اذاً من اخفاء حقيقة الصداع الذي يمثله الجنوب المتوسطي لأوروبا، وإن حاول المسؤولون الأوروبيون اظهار دعم الشعوب العربيه الثائرة وخاصة بعد تبني المفوضية الأوروبية إعلاناً حول الميزانية الخاصة بدعم سياسة الجوار الأوروبي بين عامي2014 و2020 بقيمة16.1 مليار يورو. ويمكن القول إن السياسة الأوروبية تجاه البلدان المتوسطية المجاورة باتت تتشكل اليوم من عنصرين اولهما الثوابت الكبري التي تحكم العلاقة بين الجانبين وما تجمعهما من مصالح, والثاني المتغيرات التي فرضها اندلاع الثورات العربية. بهذا المعني سوف تستمر آلية الجوار الأوروبية المستقبلية في تقديم الجزء الأكبر من التمويل لدول الجوار, عن طريق برامج التعاون الثنائية والإقليمية العابرة للحدود. لكنها ستعطي ميزات أكبر للدول التي تنوى عمل إصلاحات سياسية واقتصادية مع وضع شروط أكثرشدةعلي الشركاء الذين سيتمتعون بتلك الإمتيازات.

فالوعود الاوروبية لم تعد تكفي لتطمين الشريك العربي وربما شجع الواقع الاوروبي الذي أصاب اقتصادياته بالشيخوخه ولاحقته الاتهامات بمعاداة المهاجرين والانحياز لليمين, في اعلاء الاصوات العربية التي تنادي بتحويل الإتجاه نحو الصين وأفريقيا وأمريكا الجنوبيه في السنوات القادمة, خاصة بعد أن لحق الاحباط بالحلم العربي بعد اندلاع الثورات بإطلاق خطة مارشال علي غرار تلك التي استفادت منها أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة البناء, إلا أن أوروبا تبدو عاجزة اليوم عن القيام بعملية بهذا الحجم.

المطلب الثالث: دور مواقع التواصل الاجتماعي فى قيام الثورة التونسية.

في غرب تونس؛ فى سيدي بوزيد أشعل البائع متجول "محمد البوعزيزي" (26 سنة) النار في نفسه يوم 17 ديسمبر 2011 أمام مقر الولاية؛ احتجاجا منه عن منعه من الوقوف في الشارع من قبل عون التراتيب، لم يدرك يومها هذا الشاب التونسي أنه أحرق نفسه فقط بل أنه أشعل فتيل الاحتجاجات المطالبة بحق العمل والكرامة، والعدالة الاجتماعية.منذ ذلك اليوم بدأت المظاهرات في بعض المناطق الداخلية إلى أن اتسعت الاحتجاجات وامتدت إلى مختلف مناطق البلاد التونسية رغم أهمية الأحداث، إلا أن الإعلام الرسمي التونسي قابل هذه الاحتجاجات بالتعتيم عما يحدث و ذلك بالتضييق على الصحافيين التونسيين والأجانب ومنعهم من تغطية ما يجري في البلاد في الفترة مابين17 ديسمبر وأول شهر يناير لقد حاولت السلطات حجب المعلومات وتحويرها من قبل الإعلام الرسمي التونسي إثر الأحداث التي اكتسحت البلاد بعد حادثة البوعزيزي وذلك بوصف تلك الأحداث بأعمال إرهاب وتخريب من قبل مجموعات "ملثمةفمع القمع والتضييق الإعلامي الذي كان يعيشه التونسيون كان البديل شبكة الإنترنت و بالتحديد موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك" الذي تمكن من خلاله التونسيون الالتفاف على الرقابة و على التعتيم الإعلاميفعلى إمتداد سنوات، لم تكن المعلومة متيسرة للتونسيين سوى عبر قنوات الإعلام الرسمية التي كانت بارعة فقط في تمجيد نظام الرئيس المخلوع و طمس الحقائق. هذه الأرضية جعلت من الشباب التونسي يبحث عن فضاء إعلامي آخر متحرر من قيود السلطة الحاكمة؛ ينقل الحقيقة كما هي دون زيف أو تزويقفهذا الشباب المتعلم سئم من الاستخفاف به و بوعيه من طرف الحكومة ليشكل من خلال موقع التواصل الاجتماعي "الفايسبوك" على وجه التحديد فضاء إعلاميا موازي للفضاء الإعلامي "التقليدي" متحررا بذلك من الحجب والتعتيم[1].

1 -**http://saoudelmawla.blogspot.com.eg/2011/**

فقد جعل الشباب التونسي من هذا الموقع الاجتماعي الذي سخر في البداية للتواصل مع الأصدقاء فضاء إعلاميا بامتياز، فهو يعتبره الوسيلة الأفضل لنشر المعلومة والتعبير عن أرائهم إزاء ما يحدث حولهم بكنف الحرية.

شكل موقع التواصل الاجتماعي 'فيسبوك" طيلة فترة الاحتجاجات الاجتماعية التي عرفتها تونس في منتصف شهر ديسمبروحتى سقوط نظام بن علي أداة للشباب التونسي و وقودهم للانتفاضة على قمع الحريات والقهر والكبت الاجتماعي وبديلا لوسائل الإعلام التونسية الرسمية التي حجبت حقيقة الأحداث و تميزت بتعتيم إعلامي غير مسبوق و تكذيب و تزيف الحقائق الميدانية.فقد عهدت أجهزة الحكومة في فترة حكم بن علي على سياسة الحجب على العديد من المواقع الانترنت (مثل الداليموتشا واليوتوب)، كما شملت هذه عملية موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك" لفترة وجيزة في شهر أكتوبر 2008 ليعود للعمل بقرار رئاسي بعد إحتجاجات "إفتراضية" عن منعه .فعملية الحجب الحكومي أو ما يعرف بالرقيب الشهير "عمار "404 تعد من أول الاحتجاجات "الافتراضية" عبر المدونات والمجموعات المناهضة لهذا الحجب الإلكتروني عبر الفايسبوك مثل : "نهار على عمار"، "صفحة للدعاء على عمار ليلا نهار"، تلي ذلك صفحات "سيب صالح يا عمار"،رغم عمليات الحجب الذى لحق صفحات المدونين و بعض المواقع الاجتماعية، إلا أن مستخدمي الانترنت في تونس شكلوا وجهات معارضة لهذه العمليات عبر اختراق وقرصنة بعض المواقع "المحظورة سياسياً"؛ التي كانت تبث حقائق متعلقة بأحداث الرديف 2008 أو ما يعرف بالحوض المنجمي وأحداث بنقردان 2010.كما تشكلت مجموعات من الشباب للضغط على الحكومة من أجل المزيد من حريات استخدام النت وذلك من خلال التظاهرات فى الميادين وعبر مختلف أساليب التعبير الفني من خلال الرسوم الكاريكاتورية، الموسيقى والغناء؛ نذكر على سبيل المثال المغني "بيندير مان، فمع هذا التضييق الإعلامي، وجد الشباب التونسي ملاذهم في موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك" لمتابعة التطورات الأمنية والميدانية للتحركات الشعبية عبر ما يرسله ويتناقله الأهالي من مقاطع فيديو حية وصور توثق لأحداث ميدانية وصراع مباشر بين أجهزة القمع البوليسي للنظام السابق والمتظاهرين العزل مما أشعل شرارة الانتفاضات وساهم في تأجيجها على نطاق أوسع، فالشارع التونسي فقد ثقته الكاملة بوسائل الإعلام الرسمية المكتوبة والمسموعة والمرئية وحول وجهته لموقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك" الذي أضحى يستقي منه المعلومة والأخبار الحينية في كامل تراب الجمهورية التونسية. وحتى من وسائل الإعلام العربية والأجنبية ومن أبرزها قناة الجزيرة وفرنسا 24التى استعانت في تغطية أحداث الانتفاضة التونسية بمقاطع فيديو من الفيسبوك التي استخدمها المراسلين الإخباريين الذين منعتهم السلطات التونسية في العهد البائد من تغطية الاحتجاجات وضيقت عليهم إعلاميا. ولم يتردد بن علي في

أول رد فعل له بعد أحداث سيدي بوزيد على انتقاد وسائل الإعلام العربية والأجنبية منها التي اعتمدت بشكل أساسي على نقل الوقائع مستندة للفيديوهات والصور التي استقتها من "الفيسبوك" واتهامها ببث الأكاذيب دون تحر بل تعمدت التهويل والتحريض والتجني الإعلامي العدائي لتونس.كما تعرضت بعض الصحف الإلكترونية، المجموعات على صفحات الفيسبوك وبعض المواقع الشخصية لبعض المدونين والناشطين على هذه الشبكة مثل المدون التونسي "حمدي كالاتوشة إلى anonymous القراصنة التونسيين للمواقع الإلكترونية و المدون "عزيز عمامي" و"صلاح الدين كشوك" و"سليم عمامو "ومغني الراب "حمدة بن عون" المعروف باسم "الجينيرال" الذي تم اعتقاله إثر أغنيته "رئيس البلاد."رغم كل هذه التضيقات الهادفة لتغطية الحقائق الميدانية فقد شكلت مجموعات و صفحات على الفيسبوك مثل صفحة "أخبار تونس"، "يوميات الأحداث في سيدي بوزيد"، "أحرار تونس"، "ابتسم أنت لست من سيدي بوزيد"، الخ. هذه الصفحات تحولت إلى وكالات أنباء تورد تقاريرها بالصوت والصورة اعتماداً على أجهزة ووسائل التكنولوجيا من تناقل الوقائع والأحداث دون تزيف أو تهويل.فأيام الانتفاضة التونسية كان الربط بين وسائل الإعلام "الجديد" "الفايسبوك" والإعلام الفضائي عبر القنوات التلفزيونية عاملاً حاسماً في الحفاظ على زخم النضال من أجل تحقيق الثورة. حيث لعبت شبكة التلفزيون "الجزيرة" و"فرنسا 24" دوراً هاماً في نقل المعلومات، الأحداث، الصور والفيديوهات إلى أكبر شريحة من المجتمع خصوصا الذي لا يتقن استعمال الأنترنت وإلى العالم على وجه الخصوص. كما أن مستخدمو الموقع الاجتماعي "فيسبوك" يتبادلون فيما بينهم تسجيلات لبرامج تلفزيونية و إذاعية. مما يوفر فضاءً إعلامياً حراً و ثرى بالمعلومات التي يمكن أن يحصل عليها مستعمل الفيسبوك بسهولة وبتكلفة أقل، وكنتيجة لذلك؛ تمكن الفرد من إيجاد فضاء إعلامي متحرر من القيود التي كانت مفروضة على الإعلام من قبل السلطة الحاكمة. كما أنه أصبح من الممكن اليوم إنتاج المعلومة ونشرها وكذلك التعليق عليها بحيث تصبح المعلومة المتوفرة في هذا الفضاء محل نقاش وتحليل من طرف مستخدمي هذه الشبكة.حين لعبت بعض الإذاعات المحلية والعربية سابقاً دوراً كبيراً في حركات التحرر من الاستعمار في القرن الماضي، تربع اليوم موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" على عرش وسائل الإعلام.فاليوم نحن نعيشزمن الصورة وآليات التواصل الحديثة فكان من الطبيعي أن يستثمر الشباب مختلف وسائل الاتصال الحديثة من المواقع الاجتماعية، هواتف محمولة و كاميرات في تنظيم الاحتجاجات مخترقة بذلك الأنظمة و الحدود التي يصعب على الحكومات التحكم فيها. لذلك اتجه الشباب إلى الفيسبوك كفضاء موازي يتيح لهم التواصل والتعبير ويعبر عن تأملاتهم وتطلعاتهم وجعلوا منهم منبراً إعلامياً و"سياسياً" تلقائيا.

كما تجدر الإشارة إلى أن الفيديوهات ذات الطابع السياسي التي تناقلها مستخدم الفايسبوك شكلت المحرك الرئيسي لانتفاضة الشعب التونسي نظرا لجرأتها الغير المعهودة. هذه الفيديوهات لعبت دوراً كبيراً قبل أحداث الثورة في إنارة الرأي العام و توضيحالحقائق التي حاولت جاهدةالحكومة سابقاً تغطيتها. فهذه الفيديوهات زادت من مستوى الوعي ورفعت مستوى المعرفة؛ فقد كشفت غطرسة وديكتاتورية بن علي وعائلته (أصهاره وعائلة الطرابلسي)، إضافة إلى فيديوهات تثبت الترهيب الأمني و القمع البوليسي الذي كانت تمارسه الحكومة في فترة حكم بن علي.و لعل لهذه الفيديوهات تأثير كبير على وعي الشعب التونسي لما تتميزت به من مصداقية و شفافية كونها تبث الحقائق بالصوت و الصورة خاصة ونحن في زمن الصورة التي أصبح وقعها على المتلقي أقوى بكثير من الكلمة أحياناً ، وساهم تناقل هذه الفيديوهات عبر صفحات الفايسبوكعلى التفاعل الكبير بين المنخرطين في هذه الشبكة مما شكل إعلام تفاعلي ساعد على تأجيج المظاهرات فيما بعد و إحداث التغير السياسي[1] .

فما يمكن ملاحظته أن: مستعملوا "الفيسبوك" في تونس تجاوزوا المليونين محتلة بذلك المرتبة الأولى إفريقياً ومغاربياً، وأن هذه النسبة في ارتفاع مستمر أمام تزايد شعبية هذا الموقع الإلكتروني في أوساط الشباب خاصة بالنسبة للشباب التي تتراوح أعمارهم بين 18 و 34 سنة.فقد اضطلع هدا الموقع بدور التعبئة الجماهيرية في الثورة التونسية؛ فهده الشبكة يسرت الالتحا والتواصل بين مختلف أفراد المجتمع التونسي داخل البلاد و خارجه. فقد ساهم بالتعريف بأحداث سيدي بوزيد وغيرها من المناطق لأكبر شريحة من المجتمع التونسي وذلك عبر تناقل الفيديوهات للمظاهرات الشعبية المنددة بقمع الحريات وبالفساد وخاصة ما يعرف "بالمافيا الطرابلسية."

المطلب الرابع: موقف السلطة التونسية من الأسرة الاعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي.

تسارعت الأحداث التي امتدت من حادثة إضرام الشاب محمد البوعزيزي النار بنفسه أمام مقر ولاية سيدي بوزيد احتجاجاً على مصادرة السلطات البلدية لعربة كان يبيع عليها الخضار والفواكه، حتى يوم رحيل الرئيس السابق زين العابدين بن علي عن طريق ليبيا إلى السعودية. والبعض ينسب إلى مواقع التواصل الإجتماعي والمدونات دوراً هاماً في تسريع المجريات. فهل تعتبر المدونات ومواقع التواصل الإجتماعي كتويتر وفيسبوك سبباً للثورة التونسية والاحتجاجات، أم أنه جرى تضخيم لدور هذه الوسائل في تحريك الثورة؟ خلال فترة تولي الرئيس زين العابدين بن

1 -**http://www.almayadeen.net/news/**

علي السلطة في تونس منذ 7 نوفمبر عام 1987 إلى 14 يناير عام 2011، شهدت البلاد قيوداً كبيرة على حرية التعبير عن الرأي عموماً خشيةً من انتشار انتقادات موجهة للسلطة. لذلك، عمدت السلطات التونسية إلى وضع قوانين وضوابط لاستخدام الشبكة العنكبوتية، تحسباً لأي حالة تحريض قد تحصل ضد السلطة عبرها. هكذا أصبحت تونس معروفة على النطاق العالمي بوصفها إحدى أكثر الدول ممارسةً للحجب والمصادرة في الانترنت بصفة متواترة ومنهجيّة، وذلك منذ انعقاد القمّة العالميّة لمجتمع المعلومات في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2005.كما جنّدت وزارة الاتصالات التونسية جيشاً لملاحقة مستعملي الانترنت ومراقبة نشاطاتهم واعتقال المدونين. وكان استخدام الانترنت عام 2006 قد وصل إلى نسبة 9% من الشعب التونسي، وتزايد إلى 33% عام 2010 .وشكّلت وسائل التواصل الاجتماعي والمدونا توسيلة لجأ إليها الشباب التونسي للتعبير عن مشاعر السخط لديه تجاه السلطة، خاصة بعد أن وصلت نسبة البطالة حينها إلى 33% وقد انتشر الفقر في أجزاء واسعة من البلاد، بالإضافة إلى انتهاك النظام التونسي لحقوق الإنسان في مختلف الميادين الحقوقية وعدم وجود الحريات السياسية .رغم ذلك، لم تكن وسائل التواصل الإجتماعي هى السبب الأساسي لقيام الثورة. تتساءل لينا بن مهني الناشطة الإجتماعية في تونس في حديث للميادين نت، وتضيف بن مهني "الانترنت لم يكن متاحاً للجميع لا قبل الثورة ولا بعدها ولا حتّى الآن ."[1] وترفض بن مهني تسمية الثورة بـ "ثورة تويتر"، قائلة " أنا أرى أن تسمية ثورة الكرامة بثورة تويتر فيه الكثير من المبالغة، فالمواجهات بدأت على الأرض وسقط فيها شهداء والكثير من الجرحى".و"لا ننكر الدور الكبير لمواقع التوصل الإجتماعي في كسر الصمت السائد وتخطّي الحواجز الإعلامية التي وضعها النظام التونسي، ودورها في دعوات لحش دالمواطنين من أجل الخروج إلى الشارع في وقت كانت فيه وسائل الإعلام خاضعة للنّظام."ولم تكتف بن مهني بالتعبير عن آرائها ضد النظام على وسائل التواصل الإجتماعي، بل أيضاً شاركت ميدانياً كمواطنة تحلم بالتغيير . وترى الشابة التونسية أن العمل الميداني والعمل على وسائل التواصل الاجتماعي عاملان متكاملان ويجب توافرهما معاً لتحقيق الهدف، فالكلام من وراء شاشة حاسوب أو هاتف ذكي وحده غير كافى ولا يعطي نتيجة.أمّا وليد الكسراوي فكان له موعد مع الرصاص الذي استعملته قوّات الأمن التابعة للرئيس السابق بن علي، مما أدى إلى بتر رجله. ويقول الكسراوي للميادين نت إن "الدافع الأساسي الذي دفعه للمشاركة في التظاهرات هو قرار بن علي بمنع التجوّل ليلاً والتضييق على حرية الأفراد، بالاضافة إل ىالأوضاع الإجتماعية والأمنية والسياسية التي تعيشها تونس. ويضيف "قررت المشاركة في التظاهرات لعلّه يتم تغيير النظام، وكان الدافع لدي هو القهر الذي

1 -**http://www.almayadeen.net/news/**

نعيشه، ولم تكن لوسائل التواصل أي تأثير لديّ لأنني لم أكن أتابعها وهناك مثلي الكثير ."الكسراوي قدّم سابقاً كل الأدلة والبراهين ضد من أطلق الرصاص عليه، لكن حتى الآن لم يتم محاسبة الفاعل.

شكيب درويش المتخصص في وسائل التواصل الإجتماعي ومنسق الإتصال في قناة الحوار التونسي أكد على أن "هناك دوراً هاماً لعبته مواقع التواصل الإجتماعي في فكّ الحصار عن حرية التعبير، كما ساهمت في إنجاح الثورة عبر إيصال الحقيقة لكل الشعب التونسي، فإن نشطاء الفيسبوك والمدوّنات وتويتر واكبوا الثورة عبر شاشاتهم لنقل كل ما يحصل بمصداقية. وهذا لا يقلّل من أهمية أحداث المواجهات والتضارب التي كانت تحدث على الأرض ."يعتبر درويش أنّ الدور الذي لعبته هذه الوسائل أفضى إلى أن "تحسب السلطة ألف حساب" للرأي الفيسبوكي. ويتابع "صار للعالم الإفتراضي مكان في جداول أعمال الحكومة، بحيث أنها تأخذ بعين الإعتبار الرأي العام المنتشر على مواقع التواصل الإجتماعي في أي موضوع سواء كان أمنياً أو اجتماعياً أو سياسياً ."ربيع الدستور التونسي أزهر بعد ثلاث سنوات من نجاح "ثورة الحرية والكرامة"، وكان لحرية التعبير وحرية الإعلام حيزاً هاماً من المواد بفعل دوره في تحريك المجريات في تونس. وهدف الفصل 31 من الدستور إلى ضمان حرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر، كما ضمن عدم ممارسة الرقابة المسبقة على هذه الحريات[1] .

المطلب الخامس: ردود الفعل الداخلية والخارجية من قطع الدولة لشبكة الانترنث.

1- قطع خدمة الإنترنت أثناء الثورة المصرية 2011.

قطع الإنترنت أثناء الثورة المصرية، بدأ ثاني أيام الثورة المصرية في 27 يناير 2011، وتزامن مع قطع خدمات الرسائل القصيرة والاتصالات على الهواتف المحمولة في جميع المدنالمصرية. استمر القطع لمدة يومين.

أ- أثناء الثورة المصرية.

1 -**https://www.google.com.eg/**

بدأت ثورة المصرية في 25 يناير 2011، وبدأت عملية قطع خدمات الهواتف المحمولة من اتصالات ورسائل قصيرة، وتزامنت مع قطع خدمة الإنترنت عن جميع المدن المصرية. استمر القطع لمدة يومين حيث عادت الخدمة في 29 يناير.

ب- ما بعد الثورة المصرية.

في 21 أكتوبر 2011، نشرت احدى الصحف القومية المصرية بيان صادر عن مهندس محمد أبو قريش نائب نقابة المهندسين المصريين، ورئيس النقابلة المستقلة للعاملية بالشركة المصرية للاتصالات عن الاتفاق بين جميع العاملين بالمصرية للاتصالات على قطع خدمة الإنترنت بداية من إذا استمرت الحكومة في تجاهل مطالبهم[1]. وكذب المهندس أبو قريش الخبر وأكد بأن هذا التصريح لم يحدث نهائيا ولم يدل به، وأن نشر هذا الخبر هو تشويه للحركات الاحتجاجية السلمية المشروعة التى يقوم بها العاملون بالمصرية للاتصالات لتطهير مؤسستهم من الفساد. وقال رئيس النقابة إن هذا الخبر غير صحيح جملة وتفصيلا بل على العكس إن النقابة تدعو عامليها إلى سلوك طريق الاعتصام السلمى بدون أى تعطيل للعمل او الاقدام على إجراءات من شأنها قطع أى خدمة تقدمها الشركة للجمهور ولقطاعات واسعة من المجتمع. وأشار إلى أن مثل هذا التصريح الكاذب من شأنه تكدير السلم العام وإثارة الفزع بين الناس والحاق الضرر بالمصلحة العامة والامن القومى المصرى. وطلب البلاغ النائب العام بسرعة التحقيق وإحالة المخالف لأحكام القانون.

المبحث الثاني: دور الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي فى قيام الثورة المصرية.

تجاوزت مواقع التواصل الاجتماعي جميع وسائل الإعلام التقليدية بما تحتويه من خطوط حمراء فأصبح أي مواطن عادي لديه حرية رأي غير مسبوقة في إبداء رأيه في أي موضوع، فليست لديه خطوط حمراء ويتم نقل صوته وأفكاره لكل الناس وهذا ماكان محروماً منه الشباب،فكان مثلا للفيس بوك دور مهم في تشكيل الرأي العام وتحريك الشعوب وقيام الثورات، واكتشف الشباب دوره الاجتماعي وحولوه لوسيلة للتواصل السياسي بدل من استخدامة في وسائل الترفية فأصبحت أداة سياسية للتغيير، وهذا دلالة واضحة على أن الذي يجري اليوم هو شيء يختلف تماماً عن المألوف؛ وفي الفترة المقبلة ستجعل التكنولوجيا الحديثة "مواقع التواصل الاجتماعي" مسؤولة عن صياغة

1-أبو قريش: قطع خدمة الإنترنت الأسبوع المقبل خبر كاذب وتقدمنا ببلاغ للنائب العام، بوابة الأهرام

عقول الشباب وافكارهم لانها تعتبر ساحة للتعبير عن كل مايدور حولهم من مشاكل وطموحات وأحلام من خلال أفكار متنوعة تجتمع على قضية واحدة، واصبح الشباب الآن قادر على التفكير والاختيار وفقاً للمعايير السليمة وبالتالي لن ينخدع بالأحاديث المفتعلة والوعود الخادعة وهذا يتضح من ردود أفعال الشباب إزاء أي موقف أو وضع سياسي جديد غير راضين عنه، وفي متابعة أخبار الناشطين الذين يثقون بهم، واهتمام الشباب بوسائله فى التواصل الاجتماعي تويتر،الفيس بوك هو النتيجة الطبيعية التي سوف تشهدها الحياة السياسية في مصر بوجه عام خلال المرحلة المقبلة بعد أن استطاعت مجموعات من الشباب الفاعل[1] والناشط إلكترونيا أن يحشدوا مئات الألاف من الشباب للنزول إلى الشارع للمشاركة في ثورة شعبية ناجحة فشلت كل التيارات السياسية على مدار اكثر من ثلاثة عقود في صنعها، والدليل على نجاح هؤلاء الشباب هو إدراك الحكومة خطورة مواقع التواصل الاجتماعي على مناصبهم فقاموا بقطع الانترنت الذي يعتمد علية الاقتصاد المصري اسبوعا كاملا لتخيل النظامأنه بذلك ستفشل الثورة ويعود الثوار إلى منازلهم لكن جات النتيجة عكسية تماماً وكان ذلك دافع قوي لنجاح هؤلاء الشباب. [2].

بعد نجاح ثورة 25 يناير، والتي كان نواتها المحرك في مواقع التواصل الاجتماعي خصوصاً الـ"فيس بوك" الذي كان الوسيلة الرئيسية للدعوة للثورة، وحشد الشباب المصري للنزول إلى الشارع والتحرك، حتى نجحوا في تحقيق الأهدافالرئيسية التي خرجوا إليها، فأثبتت تلك الوسيلة نجاحها في حشد المصريين حول الثورة وكان للدور الذي لعبته مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت "تويتر" و"الفيس بوك" و "اليوتيوب" اهمية كبيرة في احداث ثورة "25 يناير" وفي احداث الثورات العربية ايضا؛ إذ حولها من مجرد احتجاجات فردية ضيقة إلى تنظيم قوى قام بدور التعبئة الإيديولوجية للثورة فانقلبت من ثورة افتراضية على مواقع التواصل الاجتماعي إلى ثورة حقيقية على أرض ميدان التحرير، فالإنترنت الذي أسقط مبارك يعتبره الكثير من المتابعين للوضع أنه أصبح الآن سلاحاً في يد الشعب، فحركت مواقع التواصل الاجتماعي الشباب وكونت منهم جيشاً على الفيس بوك وتويتر؛ فمصر الدولة الاولى في الشرق الاوسط استخداما للفيس بوك، واشتهرت جملة تم تداولها على الانترنت وهي "الثورة بدأت علي الفيس بوك واعطاها تويتر دافعة وقادها موظف على جوجل في اشارة الي الناشط "وائل غنيم" الذي يشغل منصب مدير تسويق شركة جوجل في الشرق الاوسط وشمال افريقيا. وعلي الرغم من أن معظم مواقع التواصل الاجتماعي كانت لاتهتم بالسياسة ولا تتناولها إلا أن تنامي استخدامها بشكل عام جعل من الصعب

1 -www.bbc.com/arabic/multimedia/2012/01/120125_egypt
2 - http://aitmag.ahram.org.eg/News/24788.aspx

تماما الفصل بين السياسة والتواصل الاجتماعى والشخصى، واصبح هناك اختلافا في سلوكيات المستخدمين المصريين على الانترنت بعد 25 يناير إذ كانوا قبل هذا "أكثر اهتماما بالترفيه والتسلية أما بعد الثورة فقد أصبح المستخدمون أكثر دراية بكيفية استخدام أدوات الانترنت ولأول مرة تعلموا استخدام المواقع الاجتماعية والبحث عن الأخبار ذات المصداقية والتركيز على إيجاد مصادر للمتابعة الحية، فمنذ ظهور شبكة الانترنت على مسرح الاحداث في العالم اصبحت نافذه حقيقة يطل منها الشباب على كل جديد في السياسة، وقد ادركت السلطات المصرية التأثير القوي لمواقع التواصل الاجتماعي في الوقت الضائع وتعاملت مع هذا الأمر بطريقتها المعتادة "المنع والقطع"[1].

مواقع التواصل الاجتماعي تعتبر فاعلا في حياة الانسان المعاصر، إلى درجة أنه أصبح بمقدوره صناعة الثورات وقيادة التغيير، فهل سنشهد في السنوات المقبلة المزيد من التغيير، والمزيد من تعاظم دور هذه المواقع في حياتنا.

المطلب الأول: دور الاعلام الداخلي فى قيام الثورة المصرية.

لعب الإعلام المصري دوماً دوراً مهماً في مصر والشرق الأوسط، وطرأت عليه تغييرات مهمة خلال العقدين الماضيين، بلغت ذروتها في دخول شبكات التواصل الاجتماعي التي استخدمتها القوى الثورية بصورة استراتيجية لدعم قضيتها وإسقاط حسني مبارك، الدكتاتور الذي حكم مصر مدة ثلاثين عاماً.منذ اندلاع الثورة في العام 2011، كانت التغيّرات سريعة ومتكرّرة، حيث حاولت وسائل الإعلام الحكومية معرفة رؤسائها الجدد. أما وسائل الإعلام الخاصة، فهي تحاول عدم تنفير الناس في الوقت الذي تحافظ على مصالح أصحابها، الذين كان معظمهم متحالفين بشكل وثيق مع النظام القديم.في أعقاب سقوط مبارك، يبدو أن كل نظام جاء إلى السلطة، حتى وصول المشير عبد الفتاح السيسي إلى الحكم، كان أكثر قسوةً على وسائل الإعلام من سابقيه. لكن ظلت شبكات التواصل الاجتماعي قوة مستقلّة، على الرغم من أن الدولة حاولت تضييق الخناق على الأصوات المعارضة في وسائل الإعلام كافة . وهناك حاجة إلى حدوث تغييرات كبيرة في قوانين الإعلام وبنيته للمساعدة في انتقال مصر إلى الديمقراطية. ويبدو أن المشكلة كبيرة إلى حدٍّ أن هذه التغيرات تعتمد على الإرادة السياسية أكثر منها على أي شيء آخر، وقد لاتكون التغييرات في مصلحة النظام الحالي، الذي يستخدم الإعلام لترويج قضاياه. يبدو

1- المصدر: http://alhiwarmagazine.blogspot.com/2012/08/blog-post_7334.htm

والحالة هذه أن السبيل الوحيد للخروج من المأزق، باستثناء الإرادة السياسية، يكمن في الإصلاح عن طريق قلّة من الأصوات المعارضة داخل وسائل الإعلام، مدعومة بتأييد المجتمع المدني والجماهير[1].

تاريخياً حافظت مصر على سمعتها كبلد رائد في المجال الإعلامي، وهو سبب جعل اللهجة المصرية مفهومة على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم العربي. ومنذ أن حصلت البلاد على استقلالها عن بريطانيا في أوائل خمسينيات القرن العشرين، أدرك حكام مصر مدى أهمية الإعلام لمكانة البلاد باعتبارها تمثّل زعامة سياسية وثقافية، وأيضاً لقدرة أنظمتهم على السيطرة على الجماهير، وطالما استخدمت الحكومة الإعلام لخدمة أجندتها السياسية ونشر رسائلها. عندما تم إدخال الخدمة الإذاعية، بثّ جمال عبد الناصر رسائله القومية الاشتراكية إلى بقية العالم العربي من خلال محطات مثل صوت العرب وإذاعة الشرق الأوسط. وعندما وقّع أنور السادات اتفاقية السلام مع إسرائيل في عام 1979، تسبّب ذلك في مقاطعة الدول العربية لمصر، تم استخدام الإذاعة لمواجهة الهجمات المقبلة من هذه البلدان. وفي الوقت نفسه، ساهمت استثمارات الدولة في إنتاج المحتوى الإعلامي في جعل مصر أكبر منتج في العالم العربي لسنوات عديدة. فقد كان إنتاج البرامج والمسلسلات المصرية، ولايزال اليوم، يُصدَّر إلى معظم الدول العربية، ويشكّل في العموم العنصر الرئيس في المحتوى الذي يُبَثّ على قنوات الإعلام العربيسارت الصحف على المنوال نفسه في الغالب، على الرغم من أن معدّلات الأميّة في هذا المجتمع الشفوي تقليدياً لاتزال تتجاوز ثلث عدد السكان، حيث تعتبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة دائماً أكثر قوة. في عهد عبد الناصر، تم تأميم وسائل الإعلام المطبوعة، وأصبحت الصحف الكبرى في نهاية المطاف أبواقاً للحكومة. بدأت الصحف الحزبية والمستقلة بالظهور في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وتمكّنت من إحراز بعض التقدّم في مواجهة الصحف الحكومية الرئيسية، التي بقيت موالية للحكومة باطّراد ووضوح. وإلى أن جرى إدخال البثّ الفضائي وشبكة الإنترنت، كان المصريون يستمعون إلى محطات الإذاعة الأجنبية كمصدر بديل للأخبار، ولاسيّما في أوقات الأزمات.[2]

اتّخذت الأنظمة المصرية المتعاقبة بعد ثورة 25 يناير خطوات للحدّ من حريّة التعبير والسيطرة على المحتوى في التغطية الإعلامية المصرية.تحطّمت الآمال في ظهور قطاع إعلامي أكثر مهنية بسبب جهاز الإعلام الحكومي الذي دعم عملياً أي نظام يمسك بزمام السلطة، ووسائل الإعلام الخاصة التي تأثّرت بملاّكها من رجال الأعمال الذين يرتبطون بعلاقات مع

1 -www.alhiwartoday.net/node/10142
2 - http://carnegieendowment.org/sada/?fa=56329&lang=ar

نظام مبارك، والاستقطاب الحادّ بين وسائل الإعلام الإسلامية وغير الإسلامية.لعبت شبكات التواصل الاجتماعي دوراً رئيساً في ثورة 25 يناير. وقد وفّرت هذه الوسيلة طرقاً جديدة للتعبير عن الآراء الانتقادية، وتحدّت المؤسّسات الإعلامية القائمة، ونظّمت الأنشطة المناهضة للحكومة[1].

وتزداد صعوبة إيجاد مكان للأصوات الناقدة في وسائل الإعلام التقليدية .فقد دعمت الكثير من وسائل الإعلام في مصر بقوّة سردية النظام للأحداث منذ عزل الرئيس محمد مرسي، المدعوم من جماعة الإخوان المسلمين، في تموز/يوليو 2013. أما الأصوات المعارضة، فهي شبه غائبة من الصحف والبرامج التلفزيونية، حيث أغلقت الحكومة وسائل الإعلام التابعة للإسلاميين[2].

في حين ضمنت الدساتير المصرية حرية التعبير ظاهرياً، كان الواقع مختلفاً. فكثيراً ما اعتمدت الحكومة على القوانين التي تعيق حرية التعبير، بما فيها قوانين الطوارئ ومواد من قانون العقوبات، واستخدمتها لفرض رقابة على المحتوى، وترهيب الصحافيين والمدوّنين والمذيعين. وعلى مرّ السنين، دفع هذا الكثير من المنخرطين في الشأن الإعلامي إلى فرض رقابة ذاتية على أنفسهم، كما أدّى إلى الاعتراف بخطوط حمراء حول مواضيع يُعتبر التطرّق إليها أمراً في غاية الحساسية.يتم تنظيم البثّ في مصر أساساً من خلال الميثاق الإنشائي لاتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري. غير أن الميثاق الذي صيغ في العام 1979، وعُدِّل في العام 1989 كي يمنح وزير الإعلام سلطة مطلقة تقريباً، يبدو إشكالياً في أكثر من جانب، فهو لايتيح حق البثّ في مصر لأي كيان آخر سوى اتحاد الإذاعة والتلفزيون. فضلاً عن ذلك، ينصّ الميثاق على أن يبثّ اتحاد الإذاعة والتلفزيون أي شيء تطلب الحكومة منه بثّه رسمياً، وهو نصّ قانوني يعني أن على اتحاد الإذاعة والتلفزيون أن يقف في صفّ النظام. يُضاف إلى ذلك أنه لاتوجد مبادئ توجيهية في الميثاق بشأن تنوّع المحتوبينصّ الميثاق على أن اتحاد الإذاعة والتلفزيون هو هيئة البثّ الوحيدة في البلاد. وللالتفاف على هذه القاعدة، عندما قررت مصر السماح لمحطات البثّ الفضائي الخاصة بدخول السوق، كان على الدولة أن تُعلِن مدينة الإنتاج الإعلامي الخاصة بها منطقةً حرّةً حتى يمكن منح هيئات البثّ العاملة هناك تراخيص للبثّ. كانت التراخيص تصدر عن الهيئة العامة للاستثمار في البلاد، وهي كيان لاعلاقة له بالبثّ أصلاً، وكانت تعتمد في الواقع على تقارير جهاز أمن الدولة لمنح تراخيص البثّ الفضائي لرجال الأعمال المتحالفين بصورة وثيقة مع نظام مبارك. وبخلاف ذلك،

1- أبو الفتوح،عماد، أدوار محورية لعبها الاعلام الاجتماعى في الثورة المصرية،2013،ويوجد على الرابط أدناه:
http://www.arageek.com/2013/07/04/roles-of-social-media-inegyptian-revolution.html
2- محمد على طايع، تاثير وسائل الاعلام على الفرد والمجتمع بين التوجيه والتثقيف للتوعيه والتحليل، 2015 ويوجد على الرابط ادناه: https://mkleit.wordpress.com/

لاتوجد معايير معروفة لمنح تراخيص البثّ الفضائي في مصر. ويعتمد اتحاد الإذاعة والتلفزيون مالياً على الحكومة، وهو مايشكّل تهديداً خطيراً آخر لاستقلاليته. وتظهر ميزانية الاتحاد للعام 2012 ديناً بواقع 19 مليار جنيه مصري، وهو ماكان يبلغ نحو 3.2 مليار دولار وفقاً لسعر الصرف في ذلك الوقت، ويعتبر ذلك دلالة واضحة على فشل إدارة اتحاد الإذاعة والتلفزيون[1].

المطلب الثاني: دور الاعلام الخارجي فى قيام الثورة المصرية.

تعد وسائل الاعلام التقليدية كالصحافة أو التليفزيون أو الإذاعة أو الوسائل الحديثة كالصحافة الالكترونية ومواقع الأخبار والمعرفة المختلفة على شبكة الانترنت، وكذلك مواقع التواصل الاجتماعي كالفيس بوك وتويتر والتي تعد الآن أحد وسائل نقل الأخبار والأكثر شهرة فى العالم، وكل هذه الوسائل لها تأثير كبير على تشكيل البناء الإدراكى والمعرفى للفرد أو المجتمع ويساهم هذا البناء في تشكيل رؤية الفرد والمجتمع تجاه قضايا مجتمعة والقدرة على تحليلها واستيعابها لاتخاذ السلوك المناسب حول هذه القضايا، فوسائل الاعلام أيضا قادرة على تغير سلوك وأنماط المجتمع.

فى بعض الأحيان كانت قوية وقادرة على نشر نمط سلوكى وثقافي واجتماعى ينتهجه الفرد أو المجتمع، وفى أحيان أخرى يكون تأثير وسائل الاعلام أقل ويستطيع الفرد أو المجتمع الخروج من النمط الفكري والمجتمعى والسياسى الذي ترسمه وسائل الاعلام، ويتوقف ذلك على مدى رغبة الفرد أو المتلقى للتعرض للرسائل والمعلومات التى تبثها وسائل الاعلام المختلفة فكلما كان الفرد أو المتلقى لديه رغبات واشباعات حول معلومات أو قضايا معينة فانه يتجه إلى وسائل الاعلام لاشباع رغباته وتطلعاته بما يسمى نظرية التعرض الانتقائي بمعنى أن الفرد أو المتلقى يبحث دائماً فى وسائل الاعلام عما يناسب أفكاره واتجاهاته[2] فقبل إندلاع الثورة المصرية فى الخامس والعشرين من يناير 2011 – وأثناءها كذلك – كان الإعلام الرسمي فى مصر ،مقصراً بشدة فى نقل مايدور فى الشارع المصري ، ونقل الواقع المصري بصورته الحقيقية بدون تجميل أو رتوش. وكحل بديل جاءدور الاعلام الخاص مثلقناةالجزيرة وغيرها من القنوات الخاصة وأيضا الاعلام الاجتماعى ليمثل إعلاماً موزاياً بشكل كامل، يُشارك فيه جموع الشباب من الأفكار والأحداث والرؤى ، ويعرض الإستبداد والفساد الذي تمر به مصر تحت قيادة الرئيس المخلوع

1- حسن،محمد.إعادة هيكلة الاعلام الرسمي..ماسبيرو نموذجاً،مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، أبريل 2016،ويوجد على الرابط أدناه/http://pss.elbadil.com/2016

2- محمد على طايع، تاثير وسائل الاعلام على الفرد والمجتمع بين التوجيه والتثقيف للتوعيه والتحليل، 2015 ويوجد على الرابط ادناه: https://mkleit.wordpress.com/

مباركففى ظل التباطؤ واللامبالاة التى كان يعانى منها الاعلام المصرى الرسمي في أثناء ثورة الخامس والعشرين من يناير في نقل وتوعية المواطنين ومتابعتهم بأحدث الأخبار والنشرات عما يحدث في ميدان التحرير وغيرها من ميادين مصر ،كان للاعلام الخاص وللاعلام الاجتماعى دور هام واستراتيجى في نقل أحداث هذه الثورة،ومن هنا يمكن القول إن الاعلام الخاص مثل (قناة الجزيرة،البى بى سى،العربية،وغيرها) وأيضاً الاعلام الاجتماعى مثل مواقع السوشيال ميديا مثل (فيس بوك، توتير ،يوتيوب،جوجل،وغيرهما) لعبا أدواراً محورية وحيوية بشكل كبير في نقل الصورة الحقيقة لكافة أطياف الشعب المصرى عن طريق فحص الأحداث وقيام محللين سياسيين واستراتيجين بتحليل وقراءة الأحداث وتوعية المواطنين بما يحدث في الشارع المصرى.والتفاعل السريع عبر الفيسبوك وتويتر ، والأحداث المنقولةبالصوت والصورة عبر شبكة اليوتيوب، والتى تنقل كافة مظاهر الفساد والتعذيب والإستبداد والفقر والسرقة والنهب ، الذي كان هو الأساس فى السنوات الأخيرة من حكم الرئيس الأسبقفى ظل غياب دور واضح للإعلام المصرى الرسمي اثناء ثورة 25 يناير 2011 ،لعب الاعلام الخاص" **دوراً** فى توعية وتوثيق ونقل أحداث الثورة المصرية إلى كافة أطياف المجتمع المصرى،ولذلك كان لقناة الجزيرة هام أثناء وبعد ثورة 25 يناير.

لم تكن ثورة 25 يناير 2011 وليدة لحظتها، وإنما كانت نتيجة السنوات الثلاثين التي قضاها الرئيس المخلوع مبارك في الحكم، وشهدت السنوات الخمس الأخيرة ممارسات سياسية واقتصادية وأمنية، دفعت الشباب المصري للنزول للشوارع والميادين للمطالبة بالإصلاح، ثم ما لبثت المطالبة بالإصلاح أن أصبحت مطالبات برحيل النظام، بعد أن استخدم أقصى درجات العنف في التعامل مع المتظاهرين، خاصة أن ملايين المصريين قد انضموا لهذه التظاهرات.ففى شهر يونيو من العام 2010 – قبل إندلاع الثورة المصرية بستة أشهر تقريباً – ، استيقظ المُجتمع المصري بأكلمه على حادث تعذيب بشع ، لشاب سكندري بسيط يُدعىخالد سعيد.. وتناقلت مواقع الإعلام الإجتماعي صورته وتفاصيل تعذيبه بسرعة هائلة ، وسط تعتيم كامل من وسائل الإعلام التقليدية.حيث ساهمت هذه الصفحة فى خروج عشرات ومئات الصفحات التى تنادي بالحشد والتعبئة والأحداث التى تعترض على سياسات الحكومة المصرية والشرطة ، وتُنظم وقفات احتجاجية مُستمرة بشكل سلمي لتصحيح الاوضاع[1] وفى يناير 2011،اندلعت ثورة 25 يناير مطالبة بالتغيير السياسى والاقتصادي ،باستخدام وسائل الإعلام الاجتماعى وفى مقدمتها شبكات التواصل الاجتماعى مثل الفيس بوك وغيرها ، حيث شهد المجتمع المصرى حراكاً سياسياً جماهيرياً واسعاً شاركت فيه كل الفئات والطبقات والشرائح المجتمعية والسياسية ، يدعو إلى تغييرات

1- أبو الفتوح،عماد، أدوار محورية لعبها الاعلام الاجتماعى في الثورة المصرية،2013،ويوجد على الرابط أدناه:
http://www.arageek.com/2013/07/04/roles-of-social-media-inegyptian-revolution.html

جذرية سياسية واقتصادية، نظراً لتردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد، وانتشار الفساد المالي والإداري وغلاء الأسعار، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، بالإضافة إلى التناقضات السياسية التي سادت المشهد السياسي المصري _ خاصة – منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي ، والتي شهدت تنامياً ملحوظاً لصفوة القوة ، وحضوراً بارزاً للدور السياسي لرجال الأعمال ، وتحالفات مشبوهة بين القوى الاقتصادية والقوى السياسية والتي أفرزت ما يعرف بظاهرة المال السياسي والتي لعبت دوراً واضحاً في إفساد الحياة السياسية، مما دفع إلى تنامي مظاهر الاحتجاج والرفض السياسي لكل ممارسات النظام السياسي في هذه الفترة وذلك باستخدام وسائل الإعلام الجديد لا سيما شبكات التواصل الاجتماعي، التي اجتذبت الرأي العام، وشكلت وسيلة م نوسائل الحشد غير التقليدية والتي لاقت ذيوعاً وانتشاراً في المجتمع المصري لاسيما بين الشباب[1] ولذلك كانت مواقع التواصل الاجتماعي هي ساحة الثورة الأولى، ففيها تم التجهيز للنزول، وحدد موعده الذي تقرر أن يكون في يوم احتفال الشرطة المصرية بعيدها السنوي.

المطلب الثالث: دور مواقع التواصل الاجتماعي فى قيام الثورة المصرية الإعلامية.

وصفت مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت بأنها كانت العامل الأبرز وراء نجاح ثورة الخامس والعشرين من يناير ، ففى وقت ضاقت فيه حلقات وسائل الإعلام الحكومية والخاصة على المعارضين للنظام، صارت تلك المواقع منفذاً للتعبير عن رفض السياسات والدعوة إلى التظاهر والاحتجاج. وبعد قيام الثورة، اتسعت رقعة مستخدمي هذه المواقع من دائرة النشطاء السياسين لتشمل فئات وأعمار مختلفة.

الفيس بوك حشد 75 % من الثوار مستخدمو تويتر دعموا الثوار فى الميدان

– 66 % من المواطنين : «الفيس بوك» له الدور الأكبر فى تغطية أحداث الثورة

مع اندلاع أحداث ثورة 25 يناير وبعد انقضاء الثمانية عشر يوما في انتظار تحقيق حلم الثوار بخلع الرئيس الأسبق «مبارك»، خرجت نكتة شهيرة عن أسرار موت الرؤساء في مصر تقول «يدخل الرئيس المخلوع «مبارك « لتتم محاسبته، وأثناء إدباره يقابل كلا من الرئيسين الراحلين «جمال عبد الناصر» و «أنور السادات».. فيسألانه في صوت واحد ؟ سم و لا منصة؟ فيرد عليهم: فيس بوك.هكذا عبرت الدعابة الساخرة بإيجاز شديد عن روح ثورة يناير، وعن أهم رابط

1- حسن،محمد.إعادة هيكلة الاعلام الرسمي..ماسبيرو نموذجاً،مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، ابريل 2016،ويوجد على الرابط ادناه/http://pss.elbadil.com/2016::

جمع بين شباب الثورة ألا وهو الإعلام البديل، فهو إعلام بلا أسقف آثره شباب الثورة واعتمده كأحد أهم الوسائط الحرة للتعبير والتواصل. [1]

هذا ما عبرت رسالة الباحثة صفاء عبد العال، تناولت الدور الذي لعبته مواقع التواصل الاجتماعي «الفيس بوك، وتويتر» في تنمية الوعي الوطني أثناء ثورة 25 يناير ودوافع استخدام الشباب لها، وتقول الباحثة لـ «الأهرام العربي» عن أهمية دراستها : إنها تقيس مدي إتاحة هذه المواقع لحرية الرأي والتعبير وتبادل الأفكار بين مستخدميها، بالإضافة إلي قياس أهمية هذه المواقع أيضا لمستخدميها علي مستوي العالم بشكل عام، ومصر بشكل خاص، وما تعكسه تلك المواقع في تشكيل الوعي الوطني لديهم[2]. تستعرض الدراسة أهم الأبحاث والرسائل المحلية و الدولية التي تعرضت لقضية الإعلام البديل ونتائجها، مثل دراسة سوزان جينفر و بريناديدج عام 2008 بعنوان «موضوع الإنترنت والمحيط الشعبي» دراسة في علاقة إمكانية الوصول واجتياز المجتمع التقليدي وذهبت نتائج الدراسة أنَّ أغلب المدوَّنات تم إنشاؤها عام 2006، من أجل محاربة الفساد ونشر الوعي السياسي بين أفراد المجتمع في المرتبة الثانية، والدفاع عن حقوق الإنسان في المرتبة الثالثة ثم لإشباع الهوايات في المرتبة الرابعة.ويري نحو 84.2 % من المبحوثين أنهم يؤدون عملاً صحفياً من خلال عملية التدوين لعدة أسباب ياتي في مقدمتها إثارة قضايا تهم الرأي العام ومتابعة الأحداث الجارية، ومن خلال دراسة أجنبية للباحث» إنجنتو» عام 2010 أي قبل الثورة بعام وبعنوان:**الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين**:الإعلام الاجتماعي والسياسة.جاءت نتائج الدراسة لتؤكد أن الفيس بوك ييسر عملية الحوار الديمقراطي لكونه يفرد مساحات افتراضية واسعة لمناقشة موضوعات سياسية مختلفة، وأنه مرشح بقوة لأن يكون خطوة قادمة مهمة نحو الديمقراطية، وأن يجتذب الأجيال القادمة للخطاب السياسي فيه لكونه ملائما لهم.

وفي دراسة لـ"محمد أحمد هاشم"، و"حسن نيازي الصيفي"بعنوان: دور الإنترنت في تشكيل اتجاهات وسلوكيات الشباب الجامعي نحو مرشحي انتخابات الرئاسة المصرية عام 2012، ثبت أنه من أهم أدوار الإنترنت تقديم كم كبير من المعلومات مما جعل الشباب علي اطلاع كبير بما يدور حولهم، خصوصا الأمور السياسية.. وفي دراسة مشتركة "ناهد الطنطاوي" و"جولي ويست"، تبين أن الناشطين السياسيين استخدموا صفحات ومجموعات الفيس بوك وحسابات تويتر

1 - Abigail Hauslohner, “The Most Powerful Weapon of Egypt's Ruling Generals: State TV,” Time, February 29, 2012,
http://content.time.com/time/world/article/0,8599,2107910,00.html.

2 - Yousry El Badry, “Maikel Nabil Released From Tora Prison,” Egypt Independent, January 24, 2012, www.egyptindependent.com/news/maikel-nabil-released-tora-prison;
Rasha Abdulla, “Egypt: On Maikel Nabil, First Blogger to Be Jailed Since January 25,” Global Voices Advocacy, September 7, 2011, http://advocacy.globalvoicesonline.org/2011/09/07/egypt-on-maikel-nabil-first-blogger-to-be-jailed-since-january-25.

والمدونات، خلال عامين ليمهدوا للثورة، وأن المواقع الاجتماعية مكنت المحتجين من توحيد جهودهم وإمدادهم بالمعلومات الخاصة في أوقات الحظر، وأيضا استخدمت لنشر المعلومات من خلال صحافة المواطن،وبهذا تكون مواقع التواصل الاجتماعي، قد أسهمت بنجاح الثورة في التنظيم والتخطيط لأحداث الثورة وفي دعم الهوية عبر العالم، مما أعطي مثالاً للحركات المجتمعية في كيفية تحقيق أهدافها.كما كشفت نتائج بحث مهم لـ»مصعب حسام الدين» 2012 عن «دور مواقع التواصل الاجتماعي «الفيس بوك في عملية التغيير السياسي مصر نموذجا».

علي أن دور الفيس بوك في إنجاح ثورة 25 يناير كان كبيرا فمن خلال صفحة» كلنا خالد سعيد «خرجت المظاهرات وتم الإعلان عن أماكنها وأوقاتها، واستنهضت همم الشباب وانكسرت حواجز الخوف، كما أسهمت بتعرية الأجهزة الأمنية التي مارست العنف والقوة ضد المتظاهرين، وأيضا أثار الفيس بوك العديد من القضايا التي تهم المواطنين كالفساد والتعذيب، وتحولت إلي مصادر للمعلومات والأخبار التي كانت تستقيها وسائل الإعلام والقنوات الفضائية من خلالها، ويتضح من نتائج الدراسة أيضا أن الفيس بوك كان له الفضل بتعجيل اندلاع الثورات التي كانت ستندلع في أي وقت في المستقبل، وفي إنجاح هذه الثورات وبخاصة الثورة المصرية، وكذلك فإن مواقع التواصل الاجتماعي سيكون لها دور في المستقبل في التغيير السياسي في العالم العربي وسيكون عنصر ضغط علي الحكومات.دراسة «كات ستاربيرد» وليزا بالن بعنوان كيف ستعاد معلومات الانتفاضة المصرية 2011 تهدف الدراسة إلي دراسة نشاط موقع تويتر خلال الثورة من خلال خاصية إعادة العبارات، التي يتميز بها الموقع في الفترة من 2 فبراير إلي 15 فبراير 2011، حيث بحثت هذه الدراسة ما يقرب من 3380895 مشارك، أكدت نتائج الدراسة أن نحو 56.3 % من العبارات أو التويتات، التي تم بحثها أعيدت مرة أخري، وجاء الناشط المصري وائل غنيم، علي قمة المدونيين الذين تمت إعادة عباراته علي تويتر نحو خمسة وثلاثين ألف مرة، كما شارك الإعلاميون والمدونون في وضع عباراتهم علي تويتر، وكان أبرزهم محررين من قناتي الجزيرة والعربية، وخلال تلك الفترة جاء المدونون من خارج القاهرة بنسبة 27.6 % في مقابل 17.6 % من الموجودين بالقاهرة، وهو مايؤكد أن مشاركي تويتر أسهموا في دعم الثوار أثناء انشغالهم في الميدان[1].

مواقع التواصل والحرية:

الحرية والتعبير عبر الانترنت بلا أسقف، والمعلومة بدون رقابة تسمح بتوجيهها وتزييفها، ومن هنا أيضاً أصبح له مكانته الخاصة في مجتمع الشرق الأوسط بكل ما يعانيه من طمس للمعلومة

1- ممدوح شعبان ومها سالم، "استدعاء الإعلامية ريم ماجد للشهادة فى النيابة العسكرية"، الأهرام، 30 /مايو :http://bit.ly/Tek42z2011

وتزييف الواقع، فمع التطور الذي حدث في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، تزايد معه استخدام الشباب للإنترنت مما جعله، وسيلة جديدة لتنمية هذا الوعي، أو لهدم هذا الوعي من خلال المحتوي والمعلومات والوسائل الاتصالية المتاحة علي هذه الشبكة. وبالأرقام رصدت الدراسة من خلال إجراءات مسحية علي عينات من الشباب من مستخدمي فيس بوك وتويتر بمراعاة تنوع المستوي الاجتماعي ومستوي الأعمار ومستوي التعليم.أكدت نتائج الدراسة أن نسبة 74 % من عينة الدراسة تستخدم الفيس بوك لمناقشة الموضوعات السياسية كأهم الاهتمامات، في حين أن نسبة 38.9 % من عينة الدراسة تستخدمه لمناقشة الموضوعات الاجتماعية. كما أثبتت نتائج الدراسة أن نسبة 50,2 % من عينة الدراسة التي تتابع صفحات علي الفيس بوك أكدوا علي أنه يسهم في تعريفهم بما يدور حولهم من قضايا محلية وإقليمية ودولية في حين أن 28.8 % من عينة الدراسة هم من استفادوا من موقع تويتر في تعريفهم بما يدور حولهم من قضايا محلية وإقليمية ودولية[1]. وأن نسبة 75.1 % أكدوا علي أن للفيس بوك تأثير في الحشد لثورة 25 يناير، في حين أن نسبة 12.5 % من عينة الدراسة أكدوا أن موقع تويتر أسهم في قيام ثورة 25 يناير. وأن نسبة 66 % من عينة الدراسة أكدوا أن للفيس بوك دوراً فاعلاً في تغطية أحداث ثورة 25 يناير وأن نسبة 61.3 % أكدوا أن للفيس بوك دورا في مشاركتهم بثورة 25 يناير، في حين أن نسبة 29.8 % فقط من عينة الدراسة مستخدمي موقع تويتر هم من اعتبروا أن موقع تويتر له دور في مشاركتهم في ثورة 25 يناير[2]. وأن نسبة 66.4 % من عينة الدراسة شاركت في التصويت علي الانتخابات نتيجة لمتابعة الفيس بوك، في حين أن نسبة 58.2 % من عينة الدراسة من يمتلكون حساباً علي موقع تويتر شاركوا في التصويت علي الانتخابات نتيجة لمتابعة موقع تويتر بعد ثورة 25 يناير.

أما عن المصطلحات التي أصبح أفراد العينة يعرفوها أكثر نتيجة لمتابعته الفيس بوك، حيث جاءت «الحرية» في المقدمة بنسبة 63.1 % ، تليها في المرتبة الثانية «الديمقراطية» بنسبة 47.6 % ، تليها في المرتبة الثالثة «العدالة الاجتماعية « بنسبة 46.7 % ، تليها في المرتبة الرابعة «المساوة» بنسبة 34 % ، تليها في المرتبة الخامسة « الانتماء 24.2% ، ، وتأتي في المرتبة الأخيرة « الوطنية بنسبة 19.3%[3].

1 - Egyptian Authorities Crack Down on Satellite Channels," Egypt Independent, September 11, 2011, www.egyptindependent.com/news/egyptian-authorities-crack-down-satellite-channels.
2 - Maspero: A Massacre of Christians in Egypt," CBS 60 Minutes, December 15, 2013, www.cbsnews.com/news/maspero-a-massacre-of-christians-in-egypt.
3 -http://www.bbc.com/arabic/multimedia/

المطلب الرابع: موقف السلطة المصرية من الاسرة الإعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي.

لم يطرأ تغيير كبير على وسائل الإعلام الحكومية مع انطلاق الموجة الأولى للثورة. في عهد مبارك كان مجلس الشورى هو الذي يعيّن رؤساء تحرير الصحف الحكومية، الذين كانوا يرتبطون على الدوام بالنظام بصورة وثيقة. وعليه، أمّن هذا الترتيب تغطية مواتية للنظام في جميع الأوقات، وتغطية واسعة لكل خطوة يخطوها مبارك في إطار خطاب القائد الأعلى وشخصية الأب والحامي الحكيم للدولة والشعب. لذا، اعتاد قرّاء الصحف الحكومية على عناوين رئيسة من قبيل "مبارك أكثر زعيم يثق به شعبه بين شعوب العالم"،[1] أو على اكتشاف أن صورة مبارك في البيت الأبيض وهو يتقدّم الرئيس الأمريكي باراك أوباما وغيره من زعماء العالم، قد تم التلاعب بها لوضع مبارك في مقدّمة الصورة. [2]

حافظت الصحافة القومية على ولائها للنظام حتى قبل أيام قليلة من إطاحة مبارك يوم 11 شباط/فبراير 2011. ففي الثالث من شباط/فبراير، جاء العنوان الرئيسي في صحيفة الأهرام على النحو التالي: "الملايين يؤيدون مبارك في مسيرات بالمحافظات" في الوقت الذي كان الملايين في الشوارع يطالبونه بالتنحّي. وفي 12 فبراير، غيّرت الأهرام لهجتها تماماً، حيث كان العنوان الرئيسي فيها: "الشعب أسقط النظام."واستمرت الصحف المملوكة للدولة في خطابها السابق، مع استبدال مبارك بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة. فنفس الصحف التي مجّدت مبارك ، سرعان مابدأت تمجّد المجلس العسكري وزعيمه في ذلك الوقت، المشير حسين طنطاوي، [15]في حين بقيت العقلية الاستبدادية مكانها كما عكستها وسائل الإعلام. أصبح الجيش هو المنقذ، وأصبح كل مَن يتحدّث ضده أو يهاجمه مهدداً بالمحاكمات العسكرية.

التلفزيون الحكومي لم يختلف عن غيره من وسائل إعلامية مطبوعة. فخلال الأيام الثمانية عشر من الموجة الأولى للثورة، ركّزت محطات التلفزيون المملوكة للحكومة على تمجيد مبارك وعلى تشويه سمعة المتظاهرين، وتجاهلت الاحتجاجات المناهضة للنظام والتي تطالبه بالتنحّي. واعتبر مقدّمو البرامج الحوارية والضيوف على شاشة التلفزيون المملوكة للدولة خالد سعيد تاجرَ مخدرات واتّهموا المحتجّين بكل شيء من كونهم حفنة من الشباب الضائع الذي يقيم حفلات عربدة جنسية في ميدان التحرير إلى كونهم عملاء لحكومات أجنبية. وركّزت الكاميرات حول منطقة وسط

1- مبارك أكثر زعيم يثق به شعبه بين شعوب العالم"، الأهرام، 18 /يونيو 2008:

2 - Kam McGrath, "EGYPT: State Media Has New Bosses, Old Habits," Inter Press Service, August 7, 2011, www.ipsnews.net/2011/08/egypt-state-media-has-new-bosses-old-habits.

القاهرة على عرض منظر نهر النيل الهادئ من الجسور القريبة في حين كان المتظاهرون يتعرّضون إلى القتل على بعد بضع مئات من الأمتار. وعرضت القنوات الإخبارية أفلاماً عن أنواع الفيلة في أفريقيا بدلاً من أن تقدّم تغطية مستمرة لما يجري من تظاهرات في ميدان التحرير والتظاهرات الكبرى الأخرى في كل مدينة .[1] وقد حمل بعض المتظاهرين في أنحاء الجمهورية لافتات تتّهم وسائل الإعلام الحكومية بالكذب[2].

حاول بعض الصحافيين والمذيعين الأفراد داخل المؤسّسات الإعلامية الحكومية أن يقاوموا ذلك. واستقالت نائب رئيس قناة النيل احتجاجاً على تغطية القناة المتحيّزة لصالح النظام، وكشفت أنه لم يسمح لها أن تقول إن المتظاهرين طالبوا باستقالة مبارك. وهدّد عدد قليل من الصحافيين الشباب بالاستقالة إذا لم يسمح لهم بتغطية الاحتجاجات الواسعة المناهضة لمبارك. وقد ازداد هذا الضغط على رؤساء التحرير عندما قُتِل اثنان من صحافيي الأهرام، وأُلقي القبض على عشرات الصحافيين من جانب الحكومة[3] ، وعندما بدا أن مسار الأحداث بدأ بالتحوّل لصالح الثورة، مالَ رؤساء التحرير باتجاه الثوار بدرجات مختلفة حتى بعد ظهر يوم 11 فبراير عندما تنحّى مبارك. ثم بدأت وسائل الإعلام الحكومية بالثناء على الثوار على نطاق واسع كأنهم منهم .أما القنوات الفضائية الخاصة فقد اختلفت في مستوى تأييدها لمبارك أو المتظاهرين الذين تعهّدوا بإسقاطه. العديد من هذه القنوات يملكها رجال أعمال ممَّن كانوا يرتبطون بتحالف وثيق مع نظام مبارك، لذلك حاولت قدر الإمكان الدفاع عن النظام وتشويه سمعة المتظاهرين. فمثلاً أظهر أحد البرامج الحوارية المسائية الذي يقدّمه صحافيان حكوميان فتاة شابة حضرت لتقديم اعترافاتها أمام الشعب المصري. ادّعت الفتاة أنها ذهبت مع بعض النشطاء البارزين في رحلات إلى صربيا حصل كل منهم خلالها على مبلغ 50 ألف دولار وحضروا ورش عمل حول كيفية قلب نظام الحكم، أشرف عليها مدرّبون من إيران وإسرائيل. وانهارت الفتاة باكيةً وهي تتوسّل الجمهور أن يغفر لها ويقف إلى جانب مبارك ضد الخونة الذين يحاولون بيع بلادهم إلى عملاء أجانب. وبعد بضعة أيام تبيّن أن الفتاة الشابة زميلة لمقدّم البرنامج الحواري، واعترفت بأن الواقعة كلها كانت مفبركة[4].

وظهر هناك عدد من القنوات التلفزيونية الخاصة وبعض البرامج المحدّدة على القنوات التي وقفت إلى جانب الثورة خلال الأيام الثمانية عشر الأولى، وحاولت تغطية مايجري في الساحات

1 - Abdulla, Mapping Digital Media: Egypt.

2 - Leila Fadel and Ernesto Londoño, "Egypt's State-Run Media Starting to Shift From Pro-Mubarak Coverage," Washington Post, February 9, 2011, www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2011/02/09/AR2011020906234.html

3- المصدر السابق.

4- أحمد عدلي، "إيقاف صحافيَّة إدَّعت تلقيها تدريبات لقلب نظام الحكم"، موقع إيلاف، 7 شباط/فبراير 2011: www.elaph.com/Web/arts/2011/2/630169.html

المصرية بقدر المستطاع. وقد سَعَت إلى استضافة ضيوف متوازنين، بما في ذلك النشطاء والمثقّفين، بالإضافة إلى ممثّلين عن الحكومة والحزب الوطني الديمقراطي. حظيت هذه البرامج، فضلاً عن تغطية القنوات غير المصرية مثل قنوات الجزيرة والعربية و"سي إن إن"، بالشعبية لدى الجمهور الذي حاول معرفة مايجري في الساحات المصرية. وبالتالي واجهوا بعض المضايقات من جانب الحكومة، بما في ذلك قناة الجزيرة، التي أغلقت الحكومة مكاتبها خلال الأيام الثمانية عشر[1].ونظراً إلى أهمية الدور الذي لعبته شبكات التواصل الاجتماعي في الإعداد للثورة، لن تكون دراسة حال الإعلام خلال الأيام الثمانية عشر كاملة من دون مناقشة دور الإنترنت والهواتف النقالة. بدأت الحكومة جهودها الرقابية عبر حجب موقع تويتر يوم 25 يناير. وعندما توقّفت خدمة تويتر، بدأ النشطاء على الفور ترويج معلومات على موقع فيس بوك حول خوادم فرعية (بروكسي) وبرامج يمكن للمستخدمين تحميلها للإفلات من الرقابة. وعندما تم حجب موقع فيس بوك بعد بضع ساعات، كان العديد من المستخدمين قد حمّلوا بالفعل طرقاً بديلة للوصول إلى المواقع المحجوبة.

وبحلول يوم 28 يناير، أدركت الحكومة أن الطريقة الوحيدة لمنع الوصول إلى هذه المواقع تماماً، تتمثّل في قطع جميع وسائل الوصول إلى شبكة الإنترنت، لذا أُغلِقَت كل خدمات الهاتف المحمول والإنترنت في جميع أنحاء البلاد. وحُجِبَت خدمات الهاتف المحمول لمدة يوم ونصف اليوم. أما خدمة الإنترنت وخدمات الرسائل التلفونية، فبقيت معطَلَةً لأكثر من خمسة أيام.[2]

علق الكثير من المصريين علّق آمالاً كبيرة على إصلاح الإعلام في مصر بعد اندلاع الثورة. ومع سقوط مبارك بعد ثلاثين عاماً من الحكم الدكتاتوري، ظنّ الكثيرون أن كل أحلامهم لهذا البلد سوف تتحقّق مستقبلاً، بما في ذلك حلم وجود إعلام مستقل. في الأسابيع الأولى من حكم المجلس العسكري قالت السلطات أنه لم تَعُد هناك حاجة إلى الحصول على موافقات أمن الدولة للموافقة على تراخيص البثّ التلفزيوني. ازدادت الآمال بحرية التعبير وتعدّد الأصوات، حيث بدأت ست عشرة قناة تلفزيونية فضائية خاصة جديدة في البث. وفي فبراير 2011 تم إلغاء وزارة الإعلام، الأمر الذي أفرح دعاة حرية التعبير كثيراً. مع ذلك، لم يُقدَّر لهذه التوجّهات أن تستمر طويلاً.في أعقاب سقوط مبارك مباشرة، مجّد الإعلام الحكومي الثوار طالما لم يتعارض ذلك مع تمجيد المؤسسة العسكرية. وأصبح كل مايتعلق بالثورة حديث الساعة، حيث أصبح النشطاء ضيوفاً دائمين على البرامج الحوارية وأجروا مقابلات صحافية متكرّرة. وبدأت الخطوط التحريرية تشير إلى أن مبارك كان دائماً الخطر المطلق، وأن الثوار ملائكة مطلقة والجيش هو منقذ الثورة. وبعد فترة محدودة، بدأ تمجيد وسائل الإعلام الحكومية للنشطاء يتقلّص لصالح المجلس العسكري للقوات

1 - Ian Black, "Egypt Shuts Down Al-Jazeera Operations," Guardian, January 30, 2011, www.theguardian.com/world/2011/jan/30/egypt-shuts-down-al-jazeera-operations.
2 - Abdulla, Mapping Digital Media: Egypt.

المسلحة. في الوقت نفسه، بدأت أوجه قصور إدارة المجلس العسكري للفترة الانتقالية في الظهور. واتّضح أن أحلام الشعب الأولية بقيام نظام إعلامي حرّ لم تتحقّق. على عكس ذلك، بدأت حرية التعبير تواجه بعض التهديدات والتحدّيات الخطيرة عندما بدأ النظام بتضييق الخناق على الحريات الإعلامية.[1] .

الأشخاص الذين انتقدوا المؤسسة العسكرية تعرّضوا إلى الترهيب من جانب النظام بوسائل عديدة. ففي أوائل مارس 2011، بدأت المؤسسة إخضاع المدوّنين والصحافيين إلى محاكمات وتحقيقات عسكرية. وظهرت حالة مايكل نبيل سند من بين الحالات التي حظيت باهتمام معظم وسائل الإعلا.، فقد حكمت عليه محكمة عسكرية في مارس 2011 بالسجن ثلاث سنوات بتهمة "إهانة الجيش" بعد أن كتب مقالاً على مدوّنته بعنوان "الجيش والشعب عمرهم ماكانوا إيد واحدة". وقد أُفرِج عنه من خلال عفو عام في يناير 2012 بعد حملة واسعة قام بها ناشطو حقوق الإنسان[2].

هذه الانتهاكات كانت نتيجة الرقابة الذاتية من جانب أصحاب القنوات أو المديرين الذين لم يسمحوا بوجهات نظر قد تُعتبَر معارضة للمؤسسة العسكرية. على سبيل المثال، فَصَلَ صاحب قناة "دريم" رجل الأعمال، أحمد بهجت، مقدّمة البرامج الحوارية دينا عبد الرحمن في يوليو 2011، بعد أن عرضت مقال رأي معارض للمجلس العسكري كتبته الصحافية نجلاء بدير. وقد اتصل ضابط رفيع في الجيش بالبرنامج على الهواء للاعتراض على عرض المقال، وجرى فصل دينا عبد الرحمن بعد ذلك بوقت قصير[3]. الحملة لم تقتصر على الصحافيين والمدوّنين الأفراد وحسب، بل شملت المؤسّسات أيضاً. في مارس 2011 أصدر المجلس العسكري تحذيراً للصحافيين والمحرّرين يمنع نشر أو بثّ أي مواضيع وأخبار وبيانات تتعلق بالقوات المسلحة أو قادة القوات المسلحة بدون التشاور مع إدارة الشؤون المعنوية وإدارة المخابرات العسكرية وجمع المعلومات، باعتبارها السلطات المتخصصة في مراجعة مثل هذه الموضوعات. في ذلك الوقت، وصفت لجنة

1 - Abigail Hauslohner, "The Most Powerful Weapon of Egypt's Ruling Generals: State TV," Time, February 29, 2012, http://content.time.com/time/world/article/0,8599,2107910,00.html.

2 - Yousry El Badry, "Maikel Nabil Released From Tora Prison," Egypt Independent, January 24, 2012, www.egyptindependent.com/news/maikel-nabil-released-tora-prison;
Rasha Abdulla, "Egypt: On Maikel Nabil, First Blogger to Be Jailed Since January 25," Global Voices Advocacy, September 7, 2011, http://advocacy.globalvoicesonline.org/2011/09/07/egypt-on-maikel-nabil-first-blogger-to-be-jailed-since-january-25.

3- سارة نور الدين، "دريم تفصل دينا عبدالرحمن بعد عرضها مقالاً ينتقد الرويني""، المصري اليوم، 24 تموز/يوليو
www.almasryalyoum.com/news/details/1454622011

حماية الصحافيين هذا التطور بأنه "أسوأ نكسة تتعرّض إليها حرية الصحافة في مصر منذ سقوط الرئيس حسني مبارك."[1]

في سبتمبر 2011، وبعد بضعة أيام من تمديد الحكومة العمل بقانون الطوارئ ضد الكيانات المتّهمة بـ"نشر الشائعات"، داهمت قوات الأمن مرة أخرى مكاتب قناة "الجزيرة مباشر مصر"، التي بدأت البثّ من مصر بعد سقوط مبارك. مُنِعَت القناة من البثّ بحجّة أنها لاتمتلك تصريحاً. وفي سبتمبر 2011، قرّر المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء وقف منح تصاريح جديدة للقنوات الفضائية، و"مقاضاة القنوات الفضائية التي تُعتبَر تهديداً لاستقرار البلاد"، حسب مقال نُشِر في صحيفة Egypt Independent. [2]

وفي 9 أكتوبر 2011، تجاهل التلفزيون المصري الهجوم على مجموعة من المتظاهرين، معظمهم من الأقباط، خارج مبنى "ماسبيرو"، حيث سُحِق معظم القتلى تحت مدرّعات الجيش. خلال الأحداث، ادّعى التلفزيون الحكومي في البداية أن المتظاهرين الأقباط رشقوا أفراد القوات المسلحة بالحجارة وقنابل المولوتوف، وقتلوا ثلاثة من ضباط الجيش، وجرحوا 30 آخرين. بعد ذلك دعا التلفزيون الحكومي "المواطنين الشرفاء" إلى النزول إلى الشوارع و"دعم الجيش المصري ضد الأقباط". ولم يتم تحميل أحد المسؤولية عن هذا الأداء من جانب إعلام الدولة[3]

قامت جماعة "مُصِرّين" بتغطية أي أنشطة تتّصل بالثورة، وخصوصاً توثيق انتهاكات الشرطة والجيش ضد المتظاهرين المدنيين. أما "كاذبون" فهي مبادرة تهتمّ بتنظيم العروض العامة لأشرطة الفيديو الخاصة بجماعة "مُصِرّين" في شوارع مصر. وكلا الجماعتين مفتوحتان ولامركزيتان من حيث الهيكل والملكية. على سبيل المثال، كل اللقطات وأشرطة الفيديو الخاصة بجماعة "مُصِرّين" متاحة على الإنترنت لأي شخص. كما تتشاطر الجماعة معدّاتها ومكاتبها مع من يطلبونها، وتحاول تدريب وإشراك أكبر عدد ممكن من الصحافيين المواطنين في أنحاء مصر كافة.وأيضاً نشرت جماعة "كاذبون" إرشادات بسيطة على الإنترنت حول كيفية تنظيم عرض ما، وطلبت من الناس في جميع أنحاء مصر محاولة تنظيم عروض في أحيائهم. وتمثلت الفكرة في النزول إلى الشوارع بمعلومات لم تغطيها وسائل الإعلام. كل مطلوباً للحصول على عرض هو تحميل مقاطع الفيديو (أو الحصول على قرص مدمج مجاني من "مُصِرّين")، واستخدام شاشة (استخدم البعض ملاءة سرير بيضاء يتم فردها على الحائط أو بين شجرتين)، واستئجار جهاز

1 -"Substantial Setback for Press Freedom in Egypt," Committee to Protect Journalists, April 13, 2011, www.cpj.org/2011/04/substantial-setback-for-press-freedom-in-egypt.php.
2 - Egyptian Authorities Crack Down on Satellite Channels," Egypt Independent, September 11, 2011, www.egyptindependent.com/news/egyptian-authorities-crack-down-satellite-channels.
3 - Maspero: A Massacre of Christians in Egypt," CBS 60 Minutes, December 15, 2013, www.cbsnews.com/news/maspero-a-massacre-of-christians-in-egypt.

عرض ومكبّرات صوت لليلة العرض. أما عروض "كاذبون" التي كان يقدّمها أفراد في أنحاء مصر كافة، بما في ذلك على جدران مبنى "ماسبيرو" وجدران وزارة الدفاع، فقد كانت ناجحة تماماً وأجبرت وسائل الإعلام التقليدية الأخرى، حتى وسائل الإعلام الحكومية في بعض الأحيان، على تغطية الأحداث أو عرض مقاطع الفيديو الخاصة بها. كما خفّفت هذه الظاهرة بصورة غير مباشرة من الضغط الذي كانت تتعرّض إليه القنوات الفضائية الخاصة لتغطية مايجري، لأن النظام كان يعرف أن الصحافيين المواطنين لديهم تسجيل لما يحدث، وبالتالي من المرجّح أن يظهر على أي حال. بحلول يناير 2012، كانت "مُصرّين" القناة غير الربحية الأكثر مشاهدة على موقع يوتيوب في جميع أنحاء العالم، والأكثر مشاهدة في مصر[1] .وتعرّضت الناشطة سلمى سعيد، وهي من مؤسّسي جماعة "مصرّين"، إلى طلقات رشّ وخرطوش عدة قالت إنها من قِبَل قوات الأمن أثناء تغطيتها الاشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين في فبراير 2012.[2]

تعيين مرسي رئيسا للجمهورية :

عند تولّى محمد مرسي، الذي كان مدعوماً من جماعة الإخوان المسلمين، منصب الرئيس في 30 يونيو 2012، بدأت موجة جديدة من الهجمات على الحريات الإعلامية. خلال هذه الحقبة، رُفِع عددٌ غير مسبوق من القضايا أمام المحاكم ضد الصحافيين والإعلاميين بتهمة "إهانة الرئيس". وعلى الرغم من تعهّد مرسي بضمان حرية التعبير عندما تولّى منصبه، ذكرت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان أنه جرى رفع 24 من هذه القضايا في الأيام المئتين الأولى من حكم مرسي، مقابل 23 قضية في الأعوام المئة والستّة والعشرين السابقة[3]، أما التُّهم الأخرى التي استُخدِمَت عادة في الحالات التي تشتمل على وسائل الإعلام، فتضمّنت تشويه صورة الرئيس، والتشهير بالسلطة القضائية، والتشهير بالجيش، وتشويه صورة الإسلام ، إضافة إلى نشر أو بثّ أخبار كاذبة، والتحريض على الكراهية.

هوجم خلال هذه الفترة العديد من الصحافيين، وتعرّض البعض للاختطاف أو الضرب. أصيب الحسيني أبو ضيف، الذي كان يكتب منتقداً مرسي والإخوان المسلمين، بالرصاص المطاطي في الرأس خارج قصر الاتحادية الرئاسي خلال إحدى التظاهرات، وتوفّي متأثّراً بجراحه. وزُعِم أن أنصار مرسي هم الذين أطلقوا الأعيرة النارية بعد أن سلّط أحدهم ضوء ليزر أخضر على

1 - Edwin Lane, "Egypt's Activists Use Film to Move Beyond Tahrir Square," BBC News, March 8, 2012, www.bbc.com/news/world-middle-east-17277156.
2 - Mohamed Fadel Fahmy, "One Dead, Dozens Injured in Fifth Day of Egypt Clashes," CNN, February 6, 2012, http://edition.cnn.com/2012/02/06/world/africa/egypt-unrest/index.html.
3 - Rights Group: Morsy Files Record Number of Defamation Charges," Egypt Independent, January 21, 2013, www.egyptindependent.com/news/rights-group-morsy-files-record-number-defamation-charges?utm_source=dlvr.it&utm_medium=twitter.

أبو ضيف[1]. وتغيّر تصنيف مصر في تقرير حرية الصحافة للعام 2013 الصادر عن مؤسسة "فريدوم هاوس"، من "حرّة جزئياً" إلى "غير حرّة"، وذلك بسبب "الحملات التي تم السماح بها رسمياً لترهيب الصحافيين، وازدياد الجهود الرامية إلى مقاضاة المراسلين الصحافيين والمعلقين بتهمة إهانة القيادة السياسية أو التشهير بالدين، وتكثيف الاستقطاب في الصحافة الموالية والمعادية لجماعة الإخوان المسلمين، ماقلّل من توافر التغطية المتوازنة[2] تكثّفت عمليات ترهيب الصحافيين والمدوّنين خلال العام الذي أمضاه مرسي في السلطة. فقد تعرّض الصحافيون إلى الضرب والتحرّش والاحتجاز بواسطة النظام أو بلطجية تابعين له. في ديسمبر 2012، حُكِم على المدوّن ألبير صابر بالسجن لمدة ثلاث سنوات بسبب إهانة الدين والرئيس، بعد أن نشر رابطاً لدعاية الفيلم المُعادي للإسلام "براءة المسلمين The Innocence of Muslims "على حسابه على موقع فيس بوك .كما تم التحقيق مع مضيف البرامج الحوارية ذائع الصيت محمود سعد، في كانون الأول/ديسمبر 2012، بتهمة إهانة رئيس الجمهورية. واتُّهِم مقدّم البرامج السياسية الساخرة باسم يوسف، المعروف باسم "جون ستيوارت مصر"، في يناير 2013، بإهانة الرئيس وإضعاف موقفه. وقد جرى تسليط الضوء على قضيته بشكل بارز في وسائل الإعلام المحلية والدولية، وخصوصاً بعد أن عرضها جون ستيوارت واستضاف باسم يوسف نفسه مراراً وتكراراً في برنامجه. كما أُغلِقَت قناة "الفراعين" التلفزيونية الفضائية الخاصة في أغسطس 2012 بقرار إداري، وواجه صاحبها توفيق عكاشة أكثر من 30 قضية مختلفة في المحاكم حيث جرى اتهامه بالتشهير بمرسي، والتحريض على قتله، والتحريض على الكراهية ضد الإخوان. وقد حكمت إحدى محاكم الأقصر على عكاشة غيابياً بالسجن أربعة أشهر بتهمة إهانة رئيس الجمهورية، [3] غير أنه بُرِّئ في وقت لاحق من جانب محكمة أخرى[4] وتمت مصادرة عدد يوم 11 أغسطس، 2012 من جريدة "الدستور" بتهمة إهانة رئيس الجمهورية والتحريض على الفوضى والفتنة الطائفية. وقد وُجِّهت إلى رئيس تحرير الصحيفة، إسلام عفيفي، تهمة إهانة مرسي والتحريض على قلب نظام الحكم[5]. لم يتغيّر

1 - Mai Shams El-Din, "Egypt in Three Years: State vs Journalists," Mada Masr, February 20, 2014, www.madamasr.com/content/egypt-three-years-state-vs-journalists

2 - Freedom House, Freedom of the Press 2013: Egypt Report (2013), www.freedomhouse.org/report/freedom-press/2013/egypt#.U77gG_ldXms.

3 - Okasha Found Guilty of Defaming Morsy, Gets Four Months in Prison," Egypt Independent, October 22, 2012, www.egyptindependent.com/news/okasha-found-guilty-defaming-morsy-gets-four-months-prison;"Eyptian Court Sentences Journalist to Jail for Defamation," Committee to Protect Journalists, October 25, 2012, http://cpj.org/2012/10/egyptian-court-sentences-journalist-to-jail-for-de.php

4-"براءة توفيق عكاشة من تهمة سب مرسي"، محمد العراقي، مصراوي، 1 آذار/مارس 2014:
http://beta.masrawy.com/News/details/2014/3/1/184870/

5- شيماء القرنشاوي وفاروق الجمل، "حكم بتأييد مصادرة "الدستور" بسبب "إهانة الرئيس".. والأمن يجمع النسخ من الباعة "، المصري اليوم، 11 آب/أغسطس 2012:

الكثير في عهد مرسي من حيث كيفية تعامل الحكومة مع استقلالية أو عدم استقلالية وسائل الإعلام المملوكة للدولة. وتم تعيين وزير جديد للإعلام موالٍ لجماعة الإخوان المسلمين، كما عيّن مجلس الشورى الذي يُعَدّ كل أعضائه من الإسلاميين، رؤساء تحرير جدداً، مايعني أن وسائل الإعلام الحكومية أصبحت في معظمها في أيدي الإسلاميين. ومع ذلك، لم تكن الصورة واضحة كما كانت في عهد مبارك أو المجلس العسكري، لأن العديد من الشبكات المترابطة بصورة وثيقة داخل هذه المؤسّسات ظلت موالية لنظام مبارك. على الرغم من ذلك، كان الصراع صراع سلطة وولاء لنظام دون آخر، بدل أن يكون الولاء للمعايير الصحافية المهنية أو للشعب.ورفضت صحيفة الأخبار المملوكة للحكومة نشر مقالات رأي عدة كانت تحوي انتقادات لمرسي أو الإخوان بأقلام كُتّاب دائمين، بمَن فيهم إبراهيم عبد المجيد، وعبلة الرويني، وأحمد طه النقر، ومدحت العدل، ويوسف القعيد. وعلى المنوال نفسه، رفضت صحيفة الأهرام المملوكة للحكومة نشر مقال رأي لمدير تحريرها أحمد موسى، انتقد فيه الإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي. وكان مرسي قد أصدر إعلاناً في نوفمبر 2012، ومنح نفسه سُلطات غير مسبوقة كرئيس، كما لخّصها موقع جريدةEgypt Independent، "لاتخاذ أي إجراءات يراها مناسبة من أجل الحفاظ على، وحماية، الثورة أو الوحدة الوطنية أو الأمن القومي"،[1]وتسبّبت هذه الخطوة باضطرابات واسعة وتعرّضت إلى انتقادات حادّة من المعارضة. كما أوقفت صحيفة الأهرام عضو جماعة الإخوان السابق ثروت الخرباوي عن كتابة عموده[2] .وكان الخرباوي صريحاً وواضحاً في مناهضته جماعة الإخوان المسلمين، وهو ما لم تتحمّله الصحيفة المملوكة للحكومة .

فى تقرير صادر عن "مؤسسة حرية الفكر والتعبير" إلى تقارير صحافية قالت إنه كانت لدى التلفزيون الحكومي المصري توجيهات بأن يستضيف أحد الإسلاميين، ولاسيّما من حزب الحرية والعدالة – الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، في كل مقطع من كل برنامج، وإلا فسيتم إلغاء هذا المقطع. وذكر التقرير أيضاً أنه كانت لدى مقدّمي البرامج في التلفزيون الحكومي توجيهات محدّدة بشأن اختيار الضيوف، فضلاً عن الخطوط التحريرية للبرامج، وأنه كان يتم تهديد

www.almasryalyoum.com/news/details/156539#

1 - Morsy Issues New Constitutional Declaration," Egypt Independent, November 22, 2012, www.egyptindependent.com/news/morsy-issues-new-constitutional-declaration.

2 - Dahlia Kholaif, "Egyptian Journalists in Court Reminiscent of Mubarak Era," Bloomberg News, August 12, 2012, www.businessweek.com/news/2012-08-28/egyptian-journalists-in-court-reminiscent-of-mubarak-era#p1;

حرية التعبير في ظل الرئيس المدني المنتخب، بعد ثلاثة أشهر"، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، "

2012: www.anhri.net/?p=60153

Freedom of Thought and Expression in Egypt and the Arab World: 2012 Report (Arab Network for Human Rights Information, 2012), www.anhri.net/wp-content/uploads/2013/05/حرية-الرأي-والتعبير.pdf

مقدّمي البرامج بعدم دفع رواتبهم إن لم يطيعوا الأوامر. وأشار التقرير أيضاً إلى التدخّل السافر في النصوص المحدّدة لبعض البرامج والتوجيهات للتركيز على "إنجازات" الحكومة[1].

وكانت هناك بعض المحاولات من جانب وسائل الإعلام الخاصة للوقوف في وجه هذه التجاوزات على حرية الصحافة. في ديسمبر 2012، أضربت خمس قنوات تلفزيونية واثنتا عشرة صحيفة في اليوم نفسه احتجاجاً على الإعلان الدستوري لمرسي ومشروع الدستور، اللذين قلّصا الحريات الإعلامية. ولم يتضمّن مشروع الدستور مادة تحظّر إمكانية حبس الصحافيين في القضايا المتعلّقة بحرية التعبير.وعند محاولةبعض الأفراد داخل المؤسّسات الإعلامية الحكومية المقاومة عاقبهم النظام. على سبيل المثال، جرى التحقيق مع مذيعين ومُعِدّين في التلفزيون الحكومي بعد أن أظهروا ضيوفاً تحدّثوا ضد برنامج حزب الحرية والعدالة أو أداء النظام[2].وعموماً، ذكرتقرير صادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان 28 من هذه التحقيقات ضد مذيعي أو مُعِدّي التلفزيون الحكومي. وخلص التقرير إلى أن التلفزيون الحكومي ارتكب سلسلة من الانتهاكات المستمرة ضد حرية التعبير، ولم يظهر أي نية للإصلاح من جانب الحكومة[3].عانى الإعلام المصري حالةً من الاستقطاب خلال حكم مرسي، وبمرور الوقت ازداد هذا الاستقطاب حدّة. وحدث الاستقطاب أساساً بين القنوات الإسلامية الخاصة، وأبرزها "الحافظ" و"الناس" من جهة، ووسائل الإعلام "غير الإسلامية"، ولاسيما الخاصة منها، من جهة أخرى.

- عزل مرسي و الإنقلاب العسكري عليه :

في 30 يونيو 2013، وبعد سنة واحدة من أداء مرسي اليمين الدستورية، نزل ملايين المصريين مرة أخرى إلى الشوارع، حيث طالبوا هذه المرة باستقالة مرسي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة. وعلى مدى الشهرين السابقين، قيل إن أكثر من 22 مليون مصري وقّعوا استمارات تطلب إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، لكن مرسي رفض الاستجابة لذلك. وفي 3 يوليو، تدخّل الجيش المصري لإطاحة مرسي وتنصيب رئيس المحكمة الدستورية العليا، عدلي منصور، رئيساً لمصر لفترة انتقالية، على أن يتم بعد ذلك إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية جديدة. رحّب الكثير من المصريين بهذه الخطوة، التي نجمت عن استيائهم من سياسات مرسي وانحيازه لجماعة الإخوان

1- حصاد عشرة أشهر من الأزمات داخل ماسبيرو: ورقة كشف حساب لـ"صلاح عبد المقصود" وزير الإعلام"، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، 2013:
http://afteegypt.org/wp-content/uploads/2013/06/afte001-9-06-2013.pdf

2 - Freedom of Thought and Expression in Egypt and the Arab World: 2012 Report.

3- ماسبيرو في عهد أول رئيس منتخب: انتهاكات مستمرة ولا نية للإصلاح"، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، www.anhri.net/wp-content/uploads/2013/04/2013تقرير_ماسبيرو.pdf.

المسلمين، بيد أن البعض شعروا بالقلق بسبب تدخّل الجيش. وكان هناك جدال حول العالم بشأن ما إذا كان ماحدث موجة ثانية من الثورة أو انقلاباً عسكرياً. [1]

وفي حين أمل الكثيرون في أن تغيير النظام سيعني توقّف الهجوم على الحريات الإعلامية التي شهدته مصر في عهد مرسي، أصيب المدافعون عن حريات الإعلام بالقلق من حقيقة أن الجيش أغلق القنوات الإسلامية "مصر 25" و"الحافظ" و"الناس" في غضون ساعات من إطاحة مرسي، كما تمت مداهمة قناة "الجزيرة مباشر مصر" فيما كانت تبثّ على الهواء، واعتُقِل خمسة موظفين فيها[2] .وأُعلِنَت حالة الطوارئ في شهر أغسطس لمدة ثلاثة أشهر في أعقاب عملية الفضّ العنيفة لاعتصامين كبيرين للإخوان المسلمين، والتي خلّفت مئات القتلى وأكثر من ألف جريح. وفي سبتمبر، صدر حكم محكمة لقناة "الجزيرة مباشر مصر" وثلاث قنوات إسلامية أخرى، هي "أحرار 25" و"القدس" و"اليرموك"، بالتوقف عن البثّ. استشهدت المحكمة بعدم وجود تصاريح بثّ، مايجعل عمل القنوات غير قانوني، وهو الادعاء الذي جاء بعد أن اعتبر مسؤولون حكوميون أن الجزيرة تمثّل تهديداً قومياً وتشكّل خطراً على الأمن العام والمصالح القومية للبلاد. [3] وفي وقت لاحق من شهر أيلول/سبتمبر، أغلقت السلطات مكاتب صحيفة حزب جماعة الإخوان المسلمين، الحرية والعدالة.ومنذ 30 يونيو 2013، واجه الصحافيون درجات متفاوتة من المضايقات، لاسيّما من السلطات وكذلك من أنصار جماعة الإخوان المسلمين، الذين باتوا يشكّلون الآن المعارضة السرّية منذ أن تم اعتبار جماعة الإخوان منظمة إرهابية غير مشروعة أولاً من جانب الحكومة في ديسمبر 2013، ثم بموجب حكم قضائي في فبراير 2014. وقد أصدر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان تقريراً وثّق فيه 205 حالات لصحافيين محليين واجهوا انتهاكات، مابين يونيو و30 أغسطس 2013، بمَن فيهم ثمانية قتلى كان ستة منهم على الأقل يغطون الأحداث .[4]واتهم التقرير قوات الأمن بأنه مسؤول عن حالتين من هذه الوفيات على الأقل، إحداهما في المنطقة المجاورة لمقرّ الحرس الجمهوري يوم 3 يوليو، والأخرى عندما أطلق الجيش النار على صحافي من جريدة الأهرام بعدما زُعِم أنه فشل في إيقاف سيارته عند نقطة تفتيش بعد فرض حظر التجول في 20

1- للاطّلاع على رأي الكاتبة حول هذه المسألة، انظر:
Rasha Abdulla, "A Month Later, To Coup or Not to Coup Is Still the Question," Al Ahram Online, August 8, 2013, http://english.ahram.org.eg/News/78643.aspx.

2 - Sara Yassin, "Egyptian Army Shuts Down Media Outlets" (Index on Censorship,2013), www.indexoncensorship.org/2013/07/egyptian-army-shuts-down-media-outlets.

3 - Lisa O'Carroll, "Egyptian Court Orders Closure of Al-Jazeera Affiliate," Guardian, September 3, 2013, www.theguardian.com/media/2013/sep/03/egypt-shut-down-al-jazeera; Heather Saul, "Egypt Court Orders the Closure of Al-Jazeera and Three Other Television Channels," Independent, September 3, 2013, www.independent.co.uk/news/world/africa/egypt-court-orders-the-closure-of-aljazeera-and-three-other-television-channels-8795937.html.

4- كان اثنان من هؤلاء الصحافيين شاركا في اعتصام رابعة العدوية المؤيد لمرسي بصفتهما الشخصية، وليس أثناء قيامهما بواجباتهما الصحافية.

أغسطس. وبخلاف حالات الوفاة، شملت الانتهاكات مطاردة الصحافيين واعتقالهم وضربهم بشدّة أحياناً، والسطو المسلح، وإطلاق الخرطوش، وإتلاف الكاميرات والمعدات.

وقام التقرير أيضاً بتوثيق 39 انتهاكاً ضد الصحافيين والمراسلين الأجانب، وذكر أن هذا الرقم لايمثّل الحجم الحقيقي للمشكلة، فالعديد من الصحافيين الأجانب رفضوا الإدلاء بشهاداتهم أو تحديد وكالات الأنباء التي يعملون لصالحها. وأشار التقرير إلى حالات تم فيها احتجاز الصحافيين الأجانب أو تصويرهم أو تسجيل أشرطة فيديو لهم أو عرض صورهم على شاشات التلفزيون المصري باعتبارهم "إرهابيين" اعتقلتهم السلطات. وقد شملت الفئة التي تعرّضت إلى الإجراء الأخير فريقاً من مراسلي شبكة "سي إن إن"[1].

وذكر تقرير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أن ثمّة مزاعم بأن أنصار مرسي مسؤولون عن 41 في المئة من الحوادث (85 انتهاكاً)، في حين يُزعَم أن قوات أمن الدولة والجيش مسؤولة عن 20 في المئة (42 انتهاكاً). ويُزعَم أن الانتهاكات المتبقية ارتكبها "أهالي المنطقة" الساخطون على جماعة الإخوان المسلمين ومرسي، بمَن فيهم ماقالته وسائل الإعلام الإسلامية أنهم "بلطجية توظّفهم الأجهزة الأمنية". وقال التقرير إن "تفوّق الإخوان ومناصريهم من حيث الكم لايخفي أن الانتهاكات الأكثر جسامة قد وقعت من جانب السلطات الانتقالية وقوات الأمن والجيش". وعندما صدر التقرير في سبتمبر 2013، كان ثلاثة عشر صحافياً لايزالون محتجزين على ذمة التحقيق، في حين أُفرِج عن 29 آخرين[2].

وفي 3 يونيو 2014، ذكر مقال نشرته لجنة حماية الصحافيين أن هناك ستة عشر صحافياً لايزالون مسجونين في مصر، إضافة إلى مقتل ستة على الأقل واعتقال العشرات والإفراج عنهم منذ عزل مرسي من السلطة، الأمر الذي أرسى "مناخاً من الخوف والقمع قلّل من قدرة الصحافيين على تغطية التطورات السياسية". وذكر المقال أيضاً أنه في حين أن "الأمور لم تكن إيجابية أبداً بالنسبة إلى الصحافة في مصر... ساءت بشكل ملحوظ منذ إطاحة الرئيس السابق محمد مرسي[3] " وقد ظهرت مصر على "قائمة المخاطر" الصادرة عن لجنة حماية الصحافيين مما يشير إلى" تدهور كبير في المناخ الإعلامي خلال العام 2013[4]."

1- حصار الحقيقة: تقرير حول الاعتداءات والانتهاكات بحق الإعلاميين" (30 حزيران/يونيو – 30 آب/أغسطس) مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،(2013) www.cihrs.org/?p=7365

2- المصدر السابق.

3 - Courtney Radsch, “Press Freedom Is Now El-Sisi’s Choice,” Committee to Protect Journalists, June 3, 2014, http://cpj.org/blog/2014/06/egypts-newly-elected-leader-abdel-fattah.php

4 - Maya Taal, “CPJ Risk List: Where Press Freedom Suffered,” Committee to Protect Journalists, http://cpj.org/2014/02/attacks-on-the-press-cpj-risk-list-1.php

كان من بين الستة عشر صحافياً الذين سُجِنوا منذ 19 مايو 2014 ثلاثة من قناة الجزيرة الإنجليزية، الذين اتهموا في القضية المعروفة إعلامياً بقضية "خلية الماريوت"، لأن الثلاثة كانوا يعملون انطلاقاً من فندق ماريوت. وقد احتُجِز الثلاثة منذ 29 ديسمبر 2013، واتُّهموا بتشويه صورة مصر في الخارج وفبركة الأخبار لمساعدة الإخوان المسلمين. وثمة صحافي رابع من صحافيي الجزيرة مُحتَجَز منذ 14 أغسطس 2013 هو عبدالله الشامي. وقد بدأ الشامي إضراباً عن الطعام في 21 يناير 2014.

المطلب الخامس: ردود الفعل الداخلية والخارجية من قطع الدولة لشبكة الانترنت.

قامت السلطات المصرية بقطع خدمات الهاتف المحمول في البلاد في محاولة لإحباط محاولات التجمهر والتظاهر خلال الايام الأولى للثورة ، وذلك تلبية لدعوة القوى المعارضة للحكومة التي سعت إلى تصعيد حركتها فيما أطلق عليه اسم" جمعة الغضب ."قال متحدث باسم شركة فودافون[1]. البريطانية أن الحكومة طالبت الشركة بإيقاف خدماتها في أماكن معينة من مصر. وأضاف المتحدث أنه تبعاً للقانون المحلي فيُمكن للدولة طلب هذا الطلب وعلى الشركة أن تستجيب وتنفذه.هذا وقد نشرت في هذا اليوم (يوم الجمعة) عدة وثائق أمريكية على موقع ويكيليكس عن مصر تتحدث إحداها عن القمع والتعذيب ضد الشعب المصري[2] .

وفضلاً عن ذلك فقد عطلت شبكة الإنترنت في البلاد.وقد اعتدى أيضاً عناصر أمن بملابس مدنية على مراسل الجزيرة أحمد منصور[3] .كما اعتُديَ على مراسل قناة البي بي سي محمد الصاوي واختفى 4 مراسلون فرنسيون تابعون لوكالة الأنباء الفرنسية[4] لوحظت عودة محدودة للاتصالات مع مواصلة قطع شبكات الإنترنت في مصر مع حلول اليوم الخامس من الاحتجاجات[5].

قرر وزير الإعلام في الحكومة المصرية المقالة أنس الفقي إغلاق وإيقاف نشاط قناة الجزيرة في مصر وإلغاء التراخيص وسحب البطاقات الممنوحة لجميع العاملين بها في 30 يناير[6] كما منعت السلطات المصرية بث القناة على قمر نايل سات .وفي اليوم التالي اعتقلت السلطات المصرية 6 من الصحفيين العاملين لحساب قناة الجزيرة الإنجليزية من فندقهم بالقاهرة بعد أن

1 -http://wikileaks.ch/reldate/2011-01-28_0.html

2-تعطيل شبكة الانترنت في القاهرة القدس العربي 2011-01-28

3-القوات الخاصة ترابط في شوارع القاهرة

4-مواصلة قطع الإنترنت في مصر، الجزيرة نت - تاريخ الوُلوج 29 يناير 2011.

5-مصر تغلق مكتب الجزيرة وتلغي البث .قناة الجزيرة، 30-1-2011، وصل لهذا المسار في 31 يناير 2011.

6-مصر تطلق ستة من صحفيي الجزيرة، قناة الجزيرة - تاريخ الوُلوج 31 يناير 2011.

منعتهم السلطات من تغطية المظاهرات وقد أطلقت سراحهم في وقت لاحق[1] وفي المقابل قررت المذيعة "سها النقاش" في التلفزيون المصري الحكومي الامتناع عن الاستمرار في العمل في الجهاز الذي ظلت تعمل فيه منذ 20 عاما، مبررة خطوتها بـ"افتقاد الأخلاقيات المهنية" في تغطيته الاحتجاجات المتواصلة التي تطالب برحيل الرئيس حسني مبارك. وقالت المذيعة أنها قرأت خمس نشرت إخبارية في قناة النيل للأخبار في 26 يناير،[2] وهو ثاني أيام الغضب، وإنها استاءت لأن شوارع القاهرة صورت على أنها هادئة، بينما كانت تعج بآلاف المتظاهرين[3].

ردود الفعل الدولية .

قال المهندس عمرو بدوي، رئيس جهاز الإتصالات السابق، خلال شهادته في قضية القرن، حول واقعة قطع الإتصالات خلال أحداث ثورة 25 يناير 2011، أنه تواردت أنباء حول قيام احتجاجات وتحدد يوم 25 يناير لها وأنه في يوم 20 يناير إجتمعت لجنة وزارية بين رئيس الوزراء أحمد نظيف والعادلي والمشير حسين طنطاوي وعمر سليمان وأحمد أبو الغيط وسامي سعد زغلول، أمين مجلس الوزراء. وأضاف "إستعرضت كافة الإجراءات الوزارية بالتعامل مع الموقف في ضوء ما تم عرضه من تقارير أمنية طبقا لإجراءات التعامل وتم تشكيل غرفة عمليات والتي تشكل في حالات الطوارئ والإغاثة وتعمل 24 ساعة طوال مدة الأحداث و تكون في سنترال رمسيس وتشارك بها وزارة الدفاع والداخلية والمخابرات العامة والإعلام ووزارة الاتصالات والتي يمثلها الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات". وأكد بدوي أن وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي بصفته المسئول قرر أنه يجب قطع الإتصالات في منطقة ميدان التحرير من 25 يناير حتى اليوم التالي وأصدر تعليمات مشددة يوم 27 يناير حتى تقطع الاتصالات ليوم واحد – يوم 28 يناير – في محافظات القاهرة الكبري والإسكندريةوالسويس والغربية وقطع الإنترنت على مستوى الجمهورية من مساء 27 يناير لوجود خطورة على الأمن القومي وأضاف: "أخطرت غرفة العمليات ولم تعترض الجهات الأخرى من الدفاع والمخابرات على قرار العادلي لأنه المختص بتحديد الخطورة الأمنية وقامت الغرفة بتنفيذ الطلب عن طريق أخذ الأوامر من الداخلية وتوجهها إلى الشركات المختصة بتقديم خدمة المحمول و شركات الإنترنت وظلت الإنترنت مقطوعة حتى الأربعاء 2 فبراير 2011 والمحمول حتى السبت 29 يناير 2011 وقطع الخدمات لم يشمل التليفونات الأرضية والتي كانت تعمل بكفاءة في كل مكان". وأجاب الشاهد ردا على سؤال المحكمة أن الغرفة علمت بقرار وزير الداخلية عن طريق ممثليه من الداخلية في غرفه العمليات وهو مساعد الوزير، وجهاز تنظيم الاتصلات علم بالقرار لأن القانون يحدد تعويض الشركات عن قرار الدوله بقطع الخدمة

1-عن الاستمرار في العمل، قناة الجزيرة -تاريخ الوُلوج 1 فبراير 2011.
2-البرادعي يدعو مبارك للتنحي، الجزيرة نت - تاريخ الوُلوج 29 يناير 2011.
3-القرضاوي يدعو مبارك للتنحي، الجزيرة نت - تاريخ الوُلوج 29 يناير 2011.

مؤكد أأن وزير الداخليه هو المختص وحده دون غيرة بتحديد الحاله الأمنية. وقال الشاهد إن قطع الاتصالات لم يحدث في مصر فقط حيث تم قطعها في أمريكا وتحديداً في "سان فرانسيسكو" حيث تم قطع الإتصالات عند معرفتهم بمحاولة التظاهرات في محطات المترو وذلك بعد 25 يناير و لكنه لا يعلم سبب ذلك أمنياً. وأضاف الشاهد أنه بعد حالة قطع الإتصالات في 25 يناير لم يحدث قطع للاتصالات وقال إنه طرح تعديلاً– لمجلس الوزراء بعد ذلك بأن يكون بقرار مكتوب من رئيس الجمهورية ويُعرض على مجلس الشعب بعدها في مدة 30 يوم ولكنه لم يقر، وقال إن تفسير القرار أن وزير الداخلية له معطيات وتقييمات مختلفة عن جهاز الإتصالات الذي رأى أنه ليس له داع، و"قيمنا في الجهاز أن قطع الإنترنت سيؤدي إلى ردة فعل سلبية وأن خبر التظاهرات إنتشر بالفعل ولم نُريد قطعها، لكنه قطع الاتصالات كان بيد وزير الداخلية وقراره كان سليماً طبقا للقانون". وأضاف بدوي أنه إذا كان القرار صحيحا أم خطأ فإن التاريخ سيحكم في ذلك، حيث أنه قانونيا كان قراراً سليماً "لكني كمواطن مصري أرى أنه كان قراراً خاطئاً وكان له تأثير سلبي ولم يحقق الهدف المرجو منه". وعلل شهادة الكثير من الضباط من أن قطع الهواتف النقالة كان خطأ لأنها وسيلة تواصل هامة جداً لهم لتعاملهم عبر شبكات المحمول في تلقي الأوامر، بالرغم من أن لهم شبكات أخرى غير تابعة لجهاز تنظيم الإتصالات لا نراقبها وأنهم بقطع الإتصالات فقدوا كجهاز أمني وسيلة هامة للتواصل فيما بينهم. وقالت المحكمة أن اللواء أحمد جمال الدين، وزير الداخلية، قال إن استخدام الهواتف النقالة ليس وسيلة أمنية لتلقي الأوامر والتواصل بين أفراد الشرطة، وأن لهم أجهزة خاصة، فقال الشاهد أن التنصت على المحمول يكون لأجهزة خاصة مثل جهاز الأمن القومي و الداخلية بعد الحصول على أمر قضائي، والتنصت على الأجهزة المحمولة لغير تلك الأجهزة صعب جداً ويحتاج تقنيات عالية وبالتالي يكون آمن بنسبة كبيرة وإذا كان الحديث عالي السرية يتم استخدام الشبكات الخاصة. ورداً على أقوال الشهود في أن قطع الخدمة تسبب في تأخر إغاثة المرضى، قال بدوي أن الخطوط الأرضية كانت تعمل بكفاءة، وأنه يعتقد أن القطع لم يؤثر في ذلك الصدد. وأضاف الشاهد أنه لا يعلم أي شئ عن إن شركة "جوجل" قامت بتوفير أرقام تسمح للمصريين بإرسال الرسائل إلى "تويتر"، دون الحاجة إلى الإنترنت، رداً علي قرار قطع الإتصالات، مضيفا أن ذلك ممكن عن طريق الخطوط الأرضية لكن بسرعة بطيئة وتسمح لهم بإرسال الرسائل والإيميلات للخارج عن طريقها، وقال: "أنا متأكد أنها طُبقت خلال ثورة يناير وأكرر أن قرار قطع الإنترنت كان خطأ بنسبة 100% " . و أكد بدوي أنه لا يعلم أي شئ عما تم تداوله من توفير شركة "بيبسي" ومنظمة "مون بيتش دوت أورج" شفرات للدخول على مواقع التواصل الإجتماعي، ونفى علمه أيضاً برفض الرئيس الأسبق وضع أجهزة تنصت على الحدود المصرية – الإسرائيلية. وأوضح بدوي أمام المحكمة أن وزارة الداخلية لديها أجهزة تنصت طبقا للقانون وأن

تلك الأجهزة في فيلا بالزمالك ولكنه لا يعلم أي شئ آخر عنها وأن تلك المعلومة يعلمها من الإنترنت وأنه كجهاز لتنظيم الإتصالات لا علاقة له بها. و قدم بدوي صورة من محضر الإجتماع الذي عُقد برئاسه الوزارة وصورة مما قدم للمستشار عدنان فنجري النائب العام المساعد رئيس التفتيش القضائي. وتطرق الدفاع لمناقشة الشاهد حول قضية تمرير المكالمات الدولية لإسرائيل من خلال شبكة لشركة موبينيل بالقرب من الحدود، مؤكداً أن الشبكات موجودة بسبب تغطية الطريق من رفح إلي طابا وأن جهاز تنظيم الاتصالات هو من كشف تلك المحطة وكان بالمحطة أجهزة أكثر بكثير من حاجة المنطقة وأن تلك المحطة كانت منشأة لتمرير المكالمات الدولية وذكرنا ذلك في التقرير الذي قدم للمحاكمه الخاصة بهم والجهاز قام بدوره في دعم المؤسسات الأمنية، وأنه عند معرفة حركة تلك المحطة من المكالمات تم التحرك من الجهاز، مشدداً على أن تلك المكالمات التي مرت إلى إسرائيل "لا شك فيها خطر أمني وقومي وتم إتخاذ الإجراءات لأنه مما لا شك فيه أنه كان هناك إتفاق مع أحد من موبينيل لتمرير تلك المكالمات".

مصر تعتقل مستخدمين لفيسبوك لـ "تحريضهم على الأمن".

عن القاهرة (رويترز) قالت وزارة الداخلية المصرية يوم الخميس 27 فبراير 2014 أنها ألقت القبض على سبعة أشخاص يستخدمون موقع فيسبوك "للتحريض" ضد قوات الأمن وذلك في إطار حملة للتضييق على أنشطة مؤيدي الرئيس المعزول محمد مرسي على الإنترنت بعد تزايد الهجمات على قوات الأمن.وباتت شبكة الانترنت وسيلة إعلام رئيسية لجماعة الإخوان المسلمين بعد أن أغلقت السلطات قنوات وصحفاً تابعة ومؤيدة للجماعة في أعقاب عزل مرسي المنتمي لها في يوليو 2013 بعد احتجاجات شعبية حاشدة طالبت بتنحيته.ومنذ عزله قتل المئات من رجال الأمن في تفجيرات وهجمات مسلحة امتد نطاقها من سيناء إلى القاهرة ومدن أخرى في البلاد.وقالت الداخلية في بيان لهاإن الأفراد السبعة المقبوض عليهم كانوا يديرون صفحات "تقوم بالتحريض ضد رجال الشرطة والقوات المسلحة ونشر بيانات ضباط وأفراد الشرطة وأسرهم بغرض التعدي عليهم وكذا إرشادات تساعد على تصنيع الأسلحة."وتتراوح أعمار المقبوض عليهم من 43 الى20 سنة. ويقيم أربعة منهم في محافظة الأسكندرية الساحلية والباقون في العاصمة القاهرة ومحافظة الجيزة المجاورة ومحافظة المنيا بمنطقة الصعيد.وأضاف البيان أن أجهزة الأمن تمكنت من تتبع هؤلاء الأشخاص باستخدام "البصمة الإلكترونية". ورفض متحدث باسم وزارة الداخلية الإدلاء بمزيد من التفاصيل.

ومن بين الصفحات التي ذكر بيان الداخلية أنها كانت تستخدم للتحريض صفحة تدعى (نبض رابعة) في إشارة إلى اعتصام لمؤيدي مرسي في ميدان رابعة العدوية في شمال شرق القاهرة

فضته قوات الأمن بالقوة يوم 14 أغسطس 2013.وأعلنت وزارة الداخلية من قبل إلقاء القبض على عدد من الأشخاص بنفس التهمة من بينهم 14 أعلن عن اعتقالهم يوم 16 فبراير الجاري. [1]

المبحث الثالث : حرية الرأي والتعبير في التشريع المصري.

أكد الدستور المصري على أن «حرية الرأي والفكر مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول، أو بالكتابة، أو بالتصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر»[2]، وتنص المادة ٧٠ من الدستور على أن «حرية الصحافة والطباعة والنشر الورقي والمرئي والمسموع والإلكتروني مكفول، وللمصريين – من أشخاص طبيعية أو اعتبارية، عامة أو خاصة – حق ملكية وإصدار الصحف وإنشاء وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، ووسائط الإعلام الرقمي، وتصدر الصحف بمجرد الإخطار على النحو الذي ينظمه القانون، وينظم القانون إجراءات إنشاء وتملك محطات البث الإذاعي والمرئي والصحف الإلكترونية». كما نصت المادة 66 على أن «حرية البحث العلمي مكفولة، وتلتزم الدولة برعاية الباحثين والمخترعين، وحماية ابتكاراتهم والعمل على تطبيقها»[3].

كما تنص المادة 68 على أن المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية، وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها، وقواعد إيداعها وحفظها، والتظلم من رفض إعطائها، كما حد عقوبة حجب المعلومات أو إعطاء معلومات مغلوطة عمدا. وتلتزم مؤسسات الدولة بإيداع الوثائق الرسمية بعد الانتهاء من فترة العمل بها بدار الوثائق القومية، وحمايتها وتأمينها من الضياع أو التلف، وترميمها وترقيمها بجميع الوسائل والأدوات حديثة وفقا للقانون.

كما تنص المادة 61 على أن «يحظر بأي وجه فرض رقابة على الصحف ووسائل إعلام المصرية أو مصادرتها أو وقفها أو إغلاقها، ويجوز استثناء فرض رقابة محددة بها في زمن الحرب أو التعبئة العامة. ولا توقع عقوبة سالبة للحرية في الجرائم التي .تكب بطريق النشر أو العلانية، أما الجرائم المتعلقة بالتحريض على العنف أو بالتمييز من المواطنين أو بالطعن في أعراض الأفراد؛ فيحدد عقوبتها القانون".

1- المصدر: وكالة رويترز بتاريخ 27 فبراير 2014
2-المادة 65 من الدستور المصري الصادر عام 2014.
3-راجع بصفة عامة: الإعلام في الدول العربية، «الجزء الرابع - الإعلام في مصر»، إصدارات المركز العربي تصوير حكم القانون والنزاهة، بيروت، 2008، ص 451 - 516، حقوق الإنسان والإعلام، دراسات مناقشات الدورة التدريبية للسادة معدي البرامج للإذاعة والتليفزيون، وزارة الخارجية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنائي (UNDP)، مشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان، تحرير محسن رض، القاهرة - 2006.

كما نصت المادة 62 على أن تلتزم الدولة بضمان استقلال المؤسسات الصحفية ووسائل الإعلام المملوكة لها، بما يكفل حيادها، وتعبيرها عن كل الآراء والاتجاهات السياسية والفكرية والمصالح الاجتماعية، ويضمن المساواة وتكافؤ الفرص في مخاطبة الرأي العام .

المطلب الأول : حرية الرأي والتعبير في القانون المصري.

توسع قانون العقوبات المصري رقم 58 لسنة 1937 في الأفعال التي تعتبر من جرائم الرأي والتعبير، فقد حصر– من خلال التشريعات المتلاحقة خاصة في فترة تسعينيات من القرن المنصرم – جميع طرق ووسائل التعبير عن الرأي، ولم يكتف المشرع المصري بالجرائم الخاصة بالرأي والتعبير الواردة في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات تحت مسمى الجنح والجنايات التي تقع بواسطة الصحافة وغيرها؛ تعبير، بل إننا نجد أن هناك العديد من النصوص التجريمية وردت في غير هذا الباب على رغم من أنها تعتبر من قبيل جرائم الرأي والتعبير، كما توسعت القوانين في فرض سياج من السرية على المعلومات والوثائق عبر العديد من التشريعات والقرارات، ومنها قانون رقم 121 لسنة 1975 بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها. 14

ونتناول فيما يلي جرائم الرأي والتعبير، والجرائم التي تقع بواسطة الصحف، قانون الصحافة رقم 96 لسنة 1996، والقوانين المعنية بحماية الملكية الفكرية، وقانون الأحزاب السياسية.

1– جرائم الرأي والتعبير:

تضمن الباب الثاني من الكتاب الثاني لقانون العقوبات العديد من التشريعات المتعلقة بحرية الرأي والتعبير في الفصلين الأول والثاني، وتلك المواد هي: 86 مكرر، 98 (ب)، غراض 98 (و)، 102، 102 مكرر. ومن الملاحظ في تلك المواد أن البعض منها (76/ 3 مكرر عقوبات) جرم في مخالفة دستورية صريحة، الدعوة إلى تغيير الدستور بصورة سلمية؛ فقد عاقب المشرع بالسجن كل من روج أو حبذ بالقول أو الكتابة أو بأي طريقة أخرى للدعوى بأية وسيلة – حتى وإن كانت سلمية – إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين، أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أو الإعتداء على الحرية الشخصية للمواطن، أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التي كفلها الدستور أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي.

في حقيقة الأمر أن هذه المادة تقابل نص المادة 174 من قانون العقوبات والتي تعاقب على تحبيذ أو ترويج المذاهب التي ترمي إلى تغيير المبادئ الأساسية للدستور وينحصر وجه

الخلاف بينهما في أن نص المادة الأخيرة تعاقب على فعل التحبيذ أو الترويج متى كان مقترنا باستعمال القوة أو الإرهاب، ومما يدلل على هذا التطابق ما بين النصين أن نص المادة 86 مكرر قد شرع خصيصا للمعاقبة على الدعوة السلمية لتغيير: الدستور؛ بل إننا نجد أن المشرع في نص المادة 86 مكرر عقوبات لا يشترط ركن العلانية ،والتي هي أصل التجريم في أفعال الترويج – في تلك الجريمة بل تقع الجريمة حتى لو كان التحبيذ والترويج قد تم في غير علانية، مع الوضع في الاعتبار أن الترويج لا يقع إلا متى توافر شرط العلانية، كما أن التحبيذ – الاستحسان – قد يقع دون علانية، أي أن هذا النص يعاقب على النوايا.

أي أن مجرد الترويج لدعوي سلمية لتغيير الدستور أو تحبيذ طلب الامتناع عن تطبيق نصوص قانونية مخالفة للدستور أو حقوق الإنسان يقع بصاحبه تحت طائلة القانون، وهو أمر يعد مصادرة لحرية الرأي والتعبير السلمي تحت شعار من الشعارات المرنة الفضفاضة التي ليس لها تعبير محدد أو مفهوم دقيق، و على النهج ذاته وعلى الدرب ذاته سار المشرع في نص المادة 98/ب من قانون العقوبات عندما جرم الترويج إلى فكرة تغيير مبادئ الدستور بأية طريقة من الطرق، أو كل من حبذ بأي طريقة من الطرق الفكرة تغيير مبادئ الدستور أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية.

ولا يخفى أن نص تلك المادة يحرم المواطن المصري – سواء في السر أم العلن – من مجرد المطالبة أو التحبيذ لفكرة تغيير أو تعديل مبادئ الدستور أو غيره من القوانين، فإذا ما فعل ذلك فإنه يكون قد أوقع نفسه تحت طائلة قانون لا يعترف له بهذا الحق، ومن ثم يكون مصيره معلوما قدما، ولا يمكننا أثناء عرضنا هذا أن نغفل نصوص المادتين 102، 102 مكرر من قانون العقوبات؛ فالأولى قرت معاقبة كل من جهر بالصياح أو الغناء لإثارة الفتن – دون وضع تعريف محدد لماهية الفتن –؛ أما المادة 102 مكرر فقد عاقبت كل من أذاع أخبارا أو بيانات أو شائعات كاذبة مغرضة، وبث دعايات مثيرة من شأنها تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة

العامة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تلك المادة مستمدة من أحكام الأمر العسكري رقم 46 لسنة 52 الصادر في 20 سبتمبر 1952.

2 – الجرائم التي تقع من خلال النشر في الصحف:

يفرد قانون العقوبات المصري بابا خاضا بجرائم النشر في الصحف يتضمن العديد من النصوص العقابية، التي تعتبر في جوهرها تهديدا لكل من يتصدى للعمل بالصحافة والانشغال بالرأي، وتتضمن تلك النصوص تجريا لأي رأي قد يعتبر أو يعتقد أنه شكّل تحريا على كراهية نظام الحكم أو إهانة السلطات أو الجيش أو تشكل دعاية مثيرة للرأي العام، ولم يكتفي المشرع

المصري بهذا فحسب بل إنه قد قيد جميع الوسائل التي يمكن للمرء أن يعبر بها عن نفسه، ابتداء بالكتابة والتصوير مرورا بالرسم والغناء والصياح واختتمها بالإيماء (المواد 171، 172، 174، 177).

أي أن المشرع المصري قد منع جميع شبل انتقاد نظام الحكم أو القوانين المعمول بها أو داء نواب البرلمان؛ بل إنه قد ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك عندما جرم نشر أخبار كاذبة حتى وإن كانت منقولة عن صحف أو وكالات أنباء أجنبية. كذلك يجرم نشر الصور تي يمكن اعتبارها تضر بسمعة البلاد أو تبرز مظاهر غير لائقة فيها. أي أن المشرع مصري قد جرم – على خلاف كل التشريعات المقارنة – نشر الحقيقة حتى ولو كانت شورا برز مظاهر غير لائقة، وسنلاحظ هنا مدى اتساع عبارة المظاهر غير اللائقة، ينطبق القول ذاته على عبارة تضر بسمعة البلاد.

3- قانون الصحافة رقم 96 لسنة 1996:

الحديث عن صحافة حرة مستقلة تمارس دورها بحياد وشفافية يقتضي وجود إطار شيعي يسمح للعاملين بالصحافة ممارسة دورهم وحقهم في إصدار وتملك الصحف؛ . أن قانون الصحافة الحالي رقم 96 لسنة 1996 تضمن العديد من القيود؛ ولعل منها: حرمان الأشخاص الطبيعيين من حقهم في تملك وإصدار الصحف، واقتصرت المادة 52 ملكية الصحف على الأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية العامة خاصة، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد فقط بل اشترط القانون رقم 96 لسنة 1996 الصحف التي تصدرها الأشخاص الاعتبارية الخاصة – فيما عدا الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات – أن تتخذ شكل تعاونيات أو شركات مساهمة، على أن تكون الأسهم جميعها في الحالتين أسها إسمية مملوكة للمصريين وحدهم.

أما القيد الثاني فهو اشتراط القانون في الصحف التي تصدرها الأشخاص الاعتبارية الخاصة أن تتخذ شكل شركات مساهمة لا يقل رأسمالها المدفوع عن مليون جنيه إذا كانت الجريدة يومية، ومائتين وخمسين ألف جنيه إذا كانت أسبوعية، ومائة ألف جنيه إذا كانت شهرية، على أن يودع رأس المال بالكامل قبل إصدار الصحيفة، ويجوز للمجلس الأعلى للصحافة أن يستثني من بعض الشروط. وتأكيدا على حرمان الأشخاص الطبيعيين من الحق في إصدار وتملك الصحف حظرت المادة 52 من القانون ذاته أن تزيد ملكية الشخص وأفراد أسرته وأقاربه حتى الدرجة الثانية في رأسمال الشركة على 10٪.

ويتمثل القيد الثالث في أن قانون الصحافة رقم 16 لسنة 1999 على الرغم من أنه لم ينص صراحة على ضرورة الحصول على إذن مسبق لإصدار الصحف؛ فقد تحدثت المادة 46 من القانون ذاته على أنه يجب على كل من يصدر صحيفة أن يقدم إخطارا كتابيا إلى المجلس الأعلى للصحافة موقعا عليه من الممثل القانوني للصحيفة، ثم حددت المادة مشتملات هذا الإخطار

على سبيل الحصر. إلى هنا فالأمر يقتصر على الإخطار فقط؛ إلا أن المادة 47 من القانون ذاته قد حولت هذا الإخطار إلى طلب السماح بإصدار صحيفة؛ حيث نصت المادة 47 في فقرتها الأولى على حق المجلس الأعلى للصحافة في إصدار قراره في شأن الإخطار المقدم بالقبول أو الرفض خلال مدة أربعين يوما – وهو ما يتعارض مع فكرة الإخطار – ثم نجد الفقرة الثانية من المادة ذاتها تتحدث عن الترخيص، وتنص على أنه يجب أن يصدر قرار المجلس الأعلى للصحافة برفض الترخيص – يفترض أنه الإخطار – بإصدار جريدة مسببا؛ ومن ثم فقد بات الأمر واضحا أن المشرع قد اعتمد على فكرة الترخيص دون الإخطار، وهو ما يمثل قيدا على الحق في إصدار الصحف.

المطلب الثاني: حماية المحكمة الدستورية العليا لحرية الرأي والتعبير في مصر.

أشرنا من قبل إلى أن الدستور المصري قد كفل للإنسان حرية الرأي والتعبير، كما بينا أن هناك بعض القوانين التي حاولت سلب هذا الحق؛ لذا كان من الطبيعي أن ينتقل الأمر إلى ساحة المحكمة الدستورية العليا في إطار اختصاصها الأصيل في الرقابة على دستورية القوانين.

وفي الحكم الصادر من المحكمة الدستورية عام 1995، أشارت المحكمة إلى الأحكام الواردة في المادة 47 من الدستور حول حرية الرأي والتعبير وخلصت إلى أنها المدخل الرئيس لسائر الحقوق والحريات العامة للمواطنين[1]، وأكدت المحكمة ضرورة أن يكون انتقاد القائمين بالعمل العام من خلال الصحافة أو غيرها من وسائل التعبير وأدواته حقا مكفولا لكل مواطن، وأن يتم التمكين لعرض الآراء وتداولها بما يحول – كأصلي عام – دون اعتناقها أو فرض قيود مسبقة عليها، كا قررت المحكمة أن ذلك يعد من قبيل الحرية التي يقتضيها النظام الديمقراطي، وليس جائا بالتالي أن يكون القانون أداة تعوق حرية التعبير عن مظاهر الإخلال بأمانة الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة أو مواطن الخلل في أداء واجباتها، وأن ما يميز الوثيقة الدستورية ويحدد ملامحها الرئيسة هو أن الحكومة خاضعة لمواطنيها ولا يفرضها إلا الناخبون، وكلا نكل القائمون بالعمل العام – تخاذلا أو انحرافا – عن حقيقة واجباتهم مهددين الثقة العامة المودعة منهم، كان تقويم اعوجاجهم حقا وواجبا مرتبطا ارتباطا عميقا بالمباشرة الفعالة للحقوق التي ترتكز في أساسها على المفهوم الديمقراطي لنظام الحكم، ويندرج تحتها محاسبة الحكومة ومساءلتها وإلزامها مراعاة الحدود والخضوع للضوابط التي فرضها الدستور ومن ثم كان منطقيا، بل وأمرا محتوا أن ينحاز الدستور

1-حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم 82 لسنة 16 قضائية «دستورية»، الصادر في 20 مايو عام 1955 .

إلى حرية النقاش والحوار في كل أمر يتصل بالشئون العامة ولو تضمن انتقادا حادا للقائمين بالعمل العام، وعلى ضوء ما تقدم فإن انتقاد القائمين بالعمل العام، وإن كان مريرا يظل متمتعا بالحماية التي كفلها الدستور لحرية التعبير عن الآراء بما لا يخل بمضمون الحق لهذه الحرية، أو يجاوز الأغراض المقصودة من إرسائها.

وفي إطار ضبط المسئولية الجنائية لرؤساء تحرير الصحف، فقد قضت المحكمة الدستورية بعدم دستورية نص المادة 195 من قانون العقوبات التي كانت تنص على " مع عدم الإخلال بالمسئولية الجنائية بالنسبة لمؤلف الكتابة أو واضع الرسم أو غير ذلك من طرق التمثيل، يعاقب رئيس تحرير الجريدة أو المحرر المسئول عن قسمها الذي حصل فيه النشر إذا لم يكن ثمة رئيس تحرير بصفته فاعلا أصليا للجرائم التي ترتكب بواسطة صحيفته ...، وقد عدلت المادة 200 مكرر من القانون رقم 147 لسنة 2006 الخاص بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات بالفقرة الثانية منها، ونصت على أن "... وتكون مسئولية رئيس التحرير أو من يقوم مقامه في الإشراف على النشر مسئولية شخصية ويعاقب على أي من الجرائم المشار إليها في الفقرة السابقة بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز العشرة آلاف جنيه، وذلك إذا ثبت أن النشر كان نتيجة إخلاله بواجب الإشراف.

وفي تقديرنا أن هذا النص جاء موافقا لحكم المحكمة الدستورية العليا من ناحية وهادا لفكرة المسئولية الافتراضية من أساسها، فلابد وأن يثبت المدعي المدني أن رئيس التحرير قد أخل بواجبه في الإشراف، وعبء الإثبات هنا هو على المدعي المدني أو النيابة العامة بحسب الأحوال؛ فإن عجزا عن الإثبات فلا مسئولية رجوعا إلى الأصل العام، أن الأصل في الإنسان البراءة، وعلى من يدعي خلاف الأصل أن يثبته. ومن المقرر أنه يتطلب افتراض البراءة في المتهم عدم مطالبته بتقديم أي دليل على براءته، فله أن يتخذ موقفا سلبيا تجاه الدعوى المقامة ضده، وعلى النيابة العامة والمدعي المدني – بحسب الأحوال – تقديم الدليل على ثبوت التهمة المنسوبة إليه، وعليها تقديم الأدلة التي تكشف عن الحقيقة سواء ضد المتهم أم في صالحه»[1].

وفيما يتعلق بالتعديل التشريعي الذي ضبط بعضا من الصياغات التي كان يحتويها نون العقوبات، وتؤدي في كثير من الأحيان إلى تقييد حريات التعبير بطريق النشر، حذف كلمة المغرضة من نص المادة 80/ د، وكلمة تحبيذ من المادة 87 مكرر، والمادة 98/ب مكرر، والمادة 98/ و، وعبارة السلام الاجتماعي من المادة 98/ و، وكلمة مغرضة، وعبارة بث دعايات مثيرة من نص المادة 102 مكرر، وعبارة جنايات محلة من الحكومة من المادة 172 ، وعبارة أو على كراهيته أو الازدراء به الواردة في البند أولا من المادة 174، وعبارتي تحبيذ أو بأي وسيلة أخرى

1-د. أحمد فتحي سرور، زالوسيط في شرح قانون الإجراءات الجنائية - الجزء الأول»، 1979، ص383.

غير مشروعة الواردتين في البند ثانيا من المادة ذاتها، وعبارة أو حسن أمرا من الأمور التي تعد جناية أو جنحة بحسب قوانين الواردة في المادة 177، وعبارة في الدعاوى المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها و هذا الباب، أو في الباب السابع من الكتاب الثالث من هذا القانون الواردة في الفقرة أولى من المادة 189.

وعلى الرغم من أن حذف تلك العبارات قد لا يكون بحد ذاته مؤثرا بالإيجاب حرية التعبير؛ فإنه يتضمن ضبطا للنص القانوني ممايزيل عن النصوص العقابية سعوبتها، ويجعل فهمها أيسر على المخاطبين بها، وهو ما يجعلها متوافقة مع المبدأ الدستوري الخاص بشرعية الجرائم والعقوبات والذي لا يتضمن فقط ضرورة أن كون الجرائم والعقوبات مستندة إلى قانون بقدر ما يتعين معه أن تكون أركان الجرائم حددة بوضوح لا يسمح بتفسيرات مختلفة أو متضاربة في بعض الأحيان، وفي ذلك مول المحكمة الدستورية العليا في مصر: إن الأصل هو أن لكل جريمة عقوبة محددة – القانون عليها في صلبه أو تقرر – على الأقل – وفقا للحدود التي بينها، كذلك ان من القواعد المبدئية التي يتطلبها الدستور في القوانين الجزائية أن تكون درجة اليقين نى تنتظم أحكامها في أعلى مستوياتها وأظهر في هذه القوانين منها في أية تشريعات حرى، ذلك أن القوانين الجزائية تفرض على الحرية الشخصية أخطر القيود وأبلغها اثرا، ويتعين بالتالي ضمانا لهذه الحرية أن تكون الأفعال التي تؤثمها هذه القوانين محددة صورة قاطعة بما يحول دون التباسها بغيرها، وبمراعاة أن تكون دوما جلية واضحة في من الحدود الضيقة لنواهيها، ذلك أن التجهيل بها أو إبهامها في بعض جوانبها لا يجعل المخاطبين بها على بينة من حقيقة الأفعال التي يتعين عليهم تجنبها. كذلك، فإن غموض مضمون النص العقابي مؤداه أن يحال بين محكمة الموضوع وبين إعال قواعد منضبطة تعين لكل جريمة أركانها، وتقرر عقوباتها بما لا خفاء فيه، وهي قواعد لا ترخص فيها وتمثل إطارا لعملها لا يجوز تجاوزه[1].

وتقول المحكمة نفسها: إن الأصل في النصوص العقابية أن تصاغ في حدود ضيقة لضمان أن يكون تطبيقها محكما، فقد صار من الحتم أن يكون تميعها محظوا؛ ذلك أن عموم عباراتها واتساع قوالبها قد يصرفها إلى غير الأغراض المقصودة منها، وهي تحض دوما على عدم عرقلة حقوق كفلها الدستور أو تتخذ ذريعة للإخلال بها، وفي مقدمتها حرية التعبير وحرية التنقل والحق في أن يؤمن كل فرد ضد القبض أو الاعتقال غير المشروع. ولئن جاز القول أن تقدير العقوبة وتقرير أحوال فرضها هو ما يدخل في نطاق السلطة التقديرية التي يمارسها المشرع في مجال تنظيم الحقوق وفق الأسس الموضوعية التي يراها لصون مصالح الجماعة والحفاظ على

1-حكم المحكمة الدستورية العليا في مصر بجلسة 2 يناير 1993 في القضية رقم 3 لسنة 10 قضائية دستورية»، مجموعة أحكام المحكمة الدستورية العليا، الجزء الخامس - المجلد الثاني، ص 119.

قيمها، إلا أن هذه السلطة حددتها قواعد الدستور ويندرج تحتها ألا يكون أمر التجريم فرطا، وهو ما يتحقق في كل حال كلما كان النص العقابي محملا بأكثر من معنى، مرها بأغلال عدد تأويلاته، مرا مترامیا على ضوء الصيغة التي أفرغ فيها منغولا – من خلال انفلات عباراته – حقوقا أرساها الدستور مقتحا ضماناتها، عاصفا بها حائلا دون تنفسها بغير عائق، وبالتالي أن يكون النص العقابي حادا قاطعا، لا يؤذن بتداخل معانيه أو تشابكها كيلا تتداح دائرة التجريم وليظل دوما في إطار الدائرة التي يكفل الدستور في نطاقها قواعد الحرية المنظمة "[1].

ويتعلق عيب الانحراف التشريعي بالغاية من التشريع ومدى ملاءمته لروح الدستور، وتحقيقه للمصلحة العامة، ولا يتصور تحقق هذا العيب إلا حينا يمنح الدستور سلطة تقديرية للمشرع في مجال معين من التشريع؛ ذلك أن السلطة التقديرية هي التي تتيح للمشرع الخيار بين عدة حلول ووسائل، بهدف المشرع من ورائها المصلحة العامة دون سواها، فإن انحرف عنها واستهدف غيرها، مثل تحقيق مصلحة فردية أو مصلحة حزب من الأحزاب، فإن المشرع يكون قد انحرف بسلطته التشريعية، ويمكن اكتشاف ما إذا كان ثمة انحراف تشريعي من خلال المعايير الموضوعية التالية:

1 – الرجوع إلى طبيعة التشريع ذاتها باعتبارها معيارا موضوعا، ذلك أن التشريع يتضمن بطبيعته قواعد عامة مجدة، فإن أصدرت السلطة التشريعية تشريعا معينا لا يطبق إلا على حالة فردية فإن مثل هذا التشريع يعتبر معيبا بعيب الانحراف بالسلطة التشريعية.

2– مجاوزة التشريع للغرض المخصص له، إذا قرر المشرع الدستوري غرضا معينا التشريع قانون ما، فإن مجاوزة المشرع العادي لهذا الغرض عيب تشريعه بعيب الانحراف بالسلطة التشريعية.

3– كفالة الحريات والحقوق العامة في حدودها الموضوعية؛ حيث يمكن أن تقسم الحقوق والحريات العامة نوعين، الأول لا يقبل التقييد بطبيعته ومن أمثلة ذلك حق المساواة، وحظر إبعاد المواطن عن بلاده، وحظر المصادرة العامة للأموال، فإذا ما صدر تشريع يقيدها كان باطلا وذلك لمخالفة ذلك التشريع للدستور، أما النوع الثاني فإن المشرع يتدخل في تنظيمها وذلك بقصد تمكين الأفراد من التمتع بها دون اعتداء على الغير، ومن أمثلة هذه الحقوق والحريات، حرية الرأي وحق التملك، أو فرض قيود على حرية ممارسة الشعائر الدينية، فإن مثل هذا التشريع يكون قد تجاوز الغاية المرسومة له فيقع باطلا.

4 – احترام الحقوق المكتسبة وعدم المساس بها في غير ضرورة أو من غير تعويض، فالدساتير تحرص عادة على تقرير مبدأ عدم رجعية القوانين وذلك احتراما للحقوق المكتسبة، ومثال ذلك عدم

1-حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسة 12 فبراير 1994 القضية رقم 105 لسنة 12 قضائية «دستورية»، مجموعة أحكام المحكمة الدستورية العليا، الجزء السادس، ص 154.

رجعية قانون العقوبات، وعدم رجعية سائر القوانين إلا بن صريح في التشريع، فالدستور يحرص على احترام الحقوق المكتسبة بحيث لا يجوز المساس بها في غير ضرورة.

5- مخالفة التشريع المبادئ الدستور العليا والروح التي تهيمن على نصوصه، ويقوم هذا الفرض على أنه توجد مبادئ تسود الدستور وتهيمن على أحكامه، وهذه المبادئ هي روح الدستور ويتم استخلاصها موضوعا من نصوصه المدونة، ويقع على المشرع واجب مراعاتها وهو بصدد سن تشريع تفاديا للوقوع في الانحراف في استعمال سلطته الممنوحة له، وقد تصدى القضاء الدستوري المصري لهذا العيب في القضية الخاصة بانتخابات مجلس الشعب لعام 1984 التي حرم من حق الترشيح لها الأشخاص الذين حاكمتهم محكمة الثورة المصرية في القضية المعروفة بقضية مراكز القوى عام 1971، تطبيقا لماشي (قانون حماية الجبهة الداخلية) الذي صدر في مصر عام 1978، الذي حرم هؤلاء الأشخاص من ممارسة حقوقهم السياسية مدى الحياة، ولما تقدم بعضهم للترشيح للانتخابات قررت الجهة الإدارية المختصة رفض أوراق ترشيحهم، عندما طعنوا بقرارات الإدارة تلك أمام مجلس الدولة، وعند نظر القضية من قبل محكمة القضاء الإداري دفعوا بعدم دستورية المادة الرابعة من القانون رقم 33 لسنة 1978 المشار إليه، ورأت المحكمة أن الدفع جدي فقبلته وقالت في أسباب حكمها إن: من المبادئ المسلمة في خصوص الحريات والحقوق العامة التي نص الدستور على تنظيمها بقانون أنه إذا خول الدستور المشرع سلطة تقديرية لتنظيم تلك الحقوق فيجب على المشرع ألا ينحرف عن الغرض الذي قصد إليه الدستور، وهو كفالة ممارسة هذه الحقوق والحريات العامة في حدودها الموضوعية، فإذا نقضها المشرع أو انتقص منها وهو في صدد تنظيمها كان تشريعه مشوا بالانحراف. والقاعدة أن كل حق عام أوكل الدستور إلى المشرع تنظيمه بقانون، فقد رسم الدستور للقانون الذي ينظمه غايات مخصصة لا يجوز للمشرع الانحراف عنها، ومن صور الانحراف في استعمال السلطة التشريعية مخالفة التشريع المبادئ الدستور العليا، ومن ثم كان على المشرع أن يلتزم تلك المبادئ في تشريعاته وأن يتجنب الانحراف عنها فيما له من سلطة تقديرية، وبهذه المثابة فإنه إذا أصدر تشريعا يتعارض مع هذه المبادئ العليا كان هذا التشريع باطلا لما ينطوي عليه من انحراف في استعمال السلطة التشريعية".

وواضح مما تقدم أن محكمة القضاء الإداري قد اعتدت بعيب الانحراف في استعمال السلطة التشريعية، واعتبرت الطعن بنص المادة أعلاه جدا وحددت موعدا للطاعنين لرفع الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا، ولما عرضت الدعوى على هذه حكمة قضت بعدم دستورية نص المادة الرابعة من القانون رقم 33 لسنة 1978؛ حيث تبين للمحكمة الدستورية أن النص المطعون به يخالف صراحة مادتين من مواد الدستور، وعندها لم تجد مبررا للتعرض لعيب الانحراف في استعمال السلطة التشريعية امر الذي استند إليه قرار محكمة القضاء الإداري.

وجاء في قرار المحكمة الدستورية العليا: أنه وإن كان الأصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية وأن الرقابة على دستورية التشريعات لا تمتد إلى ملاءمة إصدارها؛ إلا أن هذا لا يعني إطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور، ومن ثم فإن تنظيم المشرع لحق المواطنين في الانتماء إلى الأحزاب السياسية ومباشرتهم لحقوقهم السياسية ينبغي ألا يعصف بهذه الحقوق أو يؤثر على بقائها على نحو ما سلكه النص المطعون عليه إذ تعرض لحقوق عامة كفلها الدستور وحرم فئة من المواطنين منها حرمانا مطلقا و مؤبدا على ما سلف بيانه مجاوزا بذلك دائرة تنظيم تلك الحقوق، الأمر الذي يحتم إخضاعه لما تتولاه هذه الذي حكمة من رقابة دستورية ...". واستطردت المحكمة قائلة: "... لما كان مقتضى نص مرة الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم 23 لسنة 1978 بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي حسبما يتبين من عبارتها المطلقة حرمان فئة من المواطنين من حقهم في الانتماء إلى الأحزاب السياسية ومن مباشرة الحقوق والأنشطة السياسية كافة حرمانا مطلقا ومؤيدا بما ينطوي على إهدار لأصل الحقوق ويشكل بالتالي اعتداء عليها بالمخالفة لحكم كل من المادتين 5، 62 من الدستور، وقضت المحكمة بعدم دستورية المادة الرابعة والفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم 33 لسنة 1978 بشأن حماية الجبهة الداخلية والمتعلقة بحرمان فئات من المواطنين من حقهم في إنتخاب أو الترشيح؛ لمخالفة ذلك للمادة 62 من الدستور والتي تنص على أن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء حق وواجب يتعين مساهمة المواطن فيه .

وقد أصدرت المحكمة الدستورية العليا بشأن قانون الأحزاب السياسية عددا من الأحكام، من أهمها ما قضت به المحكمة من عدم دستورية البند 7 من المادة 4 من القانون رقم 40 لسنة 1977، بشأن الأحزاب السياسية والمتعلقة بوضع شروط الحرمان فئة من الأشخاص من تكوين أحزاب سياسية حرمانا مطلقا استنادا لآرائهم؛ المخالفة ذلك للمادتين 5، 47 من الدستور والمتعلقة بالحق في حرية التعبير.

وملخص هذه القضية، التي اعتبرت قضية رأي عام في حينها، أن قانون الموافقة على معاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية قد نص فيه على عدم جواز معارضتها، وعندما تقدم عدد من المواطنين بطلب إلى الجهات الرسمية لتشكيل حزب سياسي بعد ذلك، وكان من بينهم ممن اشتهروا بمعارضة معاهدة الصلح، لم توافق السلطات على إعطاء الترخيص المطلوب لإقامة الحزب بسبب اشتهارهم بمعارضة معاهدة الصلح مع إسرائيل؛ مستندة في ذلك إلى أحكام البند 7 من المادة 4 من القانون رقم 40 لسنة 1977، وعلى أثر ذلك تقدموا بطعن ضد قرار عدم الموافقة على إعطاء الترخيص أمام المحكمة الدستورية العليا المصرية.

وقد أصدرت المحكمة الدستورية العليا بشأن قانون الأحزاب السياسية عددا من الأحكام، من أهمها ما قضت به المحكمة من عدم دستورية البند 7 من المادة 4 من القانون رقم 40 لسنة 1977، بشأن الأحزاب السياسية والمتعلقة بوضع شروط الحرمان فئة من الأشخاص من تكوين أحزاب سياسية حرمانا مطلقا استنادا لآرائهم؛ المخالفة ذلك للمادتين 5، 47 من الدستور والمتعلقة بالحق في حرية التعبير.

وملخص هذه القضية، التي اعتبرت قضية رأي عام في حينها، أن قانون الموافقة على معاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية قد نص فيه على عدم جواز معارضتها، وعندما تقدم عدد من المواطنين بطلب إلى الجهات الرسمية لتشكيل حزب سياسي بعد ذلك، وكان من بينهم ممن اشتهروا بمعارضة معاهدة الصلح، لم توافق السلطات على إعطاء الترخيص المطلوب لإقامة الحزب بسبب اشتهارهم بمعارضة معاهدة الصلح مع إسرائيل؛ مستندة في ذلك إلى أحكام البند 7 من المادة 4 من القانون رقم 40 لسنة 1977، وعلى أثر ذلك تقدموا بطعن ضد قرار عدم الموافقة على إعطاء الترخيص أمام المحكمة الدستورية العليا المصرية.

وقد استندت المحكمة الدستورية العليا في حكمها بعدم دستورية هذا الشرط إلى الأسباب التالية:

1- أن حرية الرأي ضرورة لازمة لمباشرة الحقوق السياسية، وفي مقدمتها حق تكوين الأحزاب والانضمام إليها وحق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء.

2- أن حرية الرأي تعد من الدعامات الأساسية التي تقوم عليها النظم الديمقراطية الحرة، ومن ثم فقد حرصت الدساتير المصرية على تأكيدها، وقد شمل الدستور حرية الآراء السياسية برعايته من خلال الضمانات التي قررها بشأن حرية الصحافة واستقلالها في أداء رسالتها وحظر الرقابة عليها أو إنذارها أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإداري.

2- إذا كانت قواعد القانون الدولي العام تملي على الدول احترام التزاماتها بموجب المعاهدات الدولية التي تصدق عليها؛ فإن ذلك لا يضفي على المعاهدة حصانة تمنع المواطنين من مناقشتها ونقدها، ولا يجوز أن يكون استعمال المواطن لحرية عامة كفلها الدستور كحق إبداء الرأي في استفتاء سببا في حرمانه من حق أو حرية عامة أخرى قررها.

المطلب الثالث : قوانين حماية الملكية الفكرية:

في إطار ما تقدم أصدر المشرع المصري في الثاني من يونيه عام 2002 القانون رقم 82 السنة 2002، وجمع فيه القوانين المعنية بالملكية الفكرية، ونظم لأول مرة حماية لصور مستحدثة منها، وهي المعلومات غير المفصح عنها والأصناف النباتية. ونؤكد أن الملكية الفكرية قد استجد عليها وافد جديد وهو اسم الدومين ولم يظفر هذا الوافد الجديد بأي تنظيم تشريعي في مصر حتى الآن، وإن كان المنتظر هو تنظيمه في إطار التشريعات المعنية بالمعاملات الإلكترونية.

وتعتبر جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية والتي انضمت إليها مصر وصدق عليها رئيس الجمهورية ونشرت في الجريدة الرسمية – طبقا للدستور المصري الصادر عام 2014 – جزءا من التشريع المصري، ويحكم التعارض المحتمل بين أي حكم ورد في القانون رقم ٨٢ لسنة 2002 وأي من هذه الاتفاقيات قاعدة: التشريع اللاحق ينسخ السابق.

ولم يعترف بالمقابل بحماية المؤلف تشريعيا في مصر؛ إلا بصدور القانون رقم 354 الصادر في 24 من يونيه سنة 1954، وقد كان القضاء – وطنيا و مختلطا – قبل ذلك يقيم هذه الحالية على مبادئ العدالة والقانون الطبيعي: المصدرين التقليديين للقضاء في حالة عدم وجود نص تشريعي، طبقا للمادة 11 من التقنين المدني المختلط. وقد انضمت مصر إلى وثيقة باريس عام 1971 من الاتفاقية الدولية الموقعة في برن لحماية حقوق المؤلف في 7 من شهر يونيه عام 1977. [1]

المطلب الرابع : الجرائم الالكترونية و مكافحتها في التشريع المصري.

علي الرغم من أن المادة 31 من الدستور المصري الصادر عام 2014 جاءت نصا دستوريا صريحا يشير إلى وجوب الحفاظ على المعلومات والبيانات الالكترونية ؛ إذ جرى نصها علي أن" أمن الفضاء المعلوماتي جزء أساسي من منظومة الاقتصاد والأمن القومي، وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليه، على النحو الذي ينظمه القانون"؛ إلا أنه حتى الآن لا يوجد بمصر تشريع عقابي متكامل خاص بالجرائم الالكترونية.

كل ما هناك أنه توجد بعض النصوص القانونية المتناثرة في قوانين مختلفة تتحدث عن بعض العقوبات المرتبطة ببعض الجرائم الالكترونية منها قانون الاحوال المدنية المصري رقم 143

1-في حماية حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية، انظر: د. محمود متولي، «حقوق الإنسان - الأهداف والآمال»، المركز المصري للأبحاث والدراسات، الطبعة الأولى، 2005، ص431 وما بعدها.

لسنة 1994 والذي نظم في عدد من مواده تجريم تعديل بيانات الأحوال الشخصية للمواطنين المسجلة على الحاسب الآلي أو الوسائط الالكترونية الموجودة بمصلحة الأحوال المدنية التابعة لوزارة الداخلية بالتزوير أو الاتلاف أو الاطلاع عليها دون وجه حق ، وذلك في عدد من المواد منها المادة 72 من القانون والتي جاءت تنص على أن" في تطبيق أحكام هذا القانون وقانون العقوبات تعتبر البيانات المسجلة بالحاسبات الآلية وملحقاتها بمراكز معلومات الأحوال المدنية ومحطات الإصدار الخاصة بها المستخدمة في إصدار الوثائق وبطاقات تحقيق الشخصية بيانات واردة في محررات رسمية .فإذا وقع تزوير في المحررات السابقة أو في غيرها من المحررات الرسمية ، تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات"، والمادة 74 من القانون والتي جاء في نصها" مع عدم الإخلال بأية عقوبة شديدة منصوص عليها في قانون العقوبات أو في غيره من القوانين.

كأن يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد عن خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من اطلع أو شرع في الاطلاع أو حصل أو شرع في الحصول على البيانات أو المعلومات التي تحتويها السجلات أو الحاسبات الآلية أو وسائط التخزين الملحقة بها أو قام بتغييرها بالإضافة أو بالحذف أو بالإلغاء أو بالتدمير أو بالمساس بها بأي صورة من الصور أو أذاعها أو أفشاها في غير الأحوال التي نص عليها القانون ووفقا للإجراءات المنصوص عليها فيه ، فإذا وقعت الجريمة على البيانات أو المعلومات أو الإحصاءات المجمعة تكون العقوبة السجن"، و المادة 75 من القانون التي تنص على أنه" يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من عطل أو أتلف الشبكة الناقلة لمعلومات الأحوال المدنية، أو جزءا منها وكان ذلك ناشئا عن إهماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين واللوائح والأنظمة .فإذا وقع الفعل عمدا تكون العقوبة السجن مع عدم الإخلال بحق التعويض في الحالتين"، اما المادة 76 من القانون فتصرح بأنه " يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من اخترق أو حاول اختراق سرية البيانات أو المعلومات أو الإحصاءات المجمعة بأية صورة من الصور وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤيدة إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب".

وقد قرر قانون حماية الملكية الفكرية رقم 82 لسنة 2002 في بعض مواده حماية السرقات الأدبية عبر شبكة الإنترنت فجاء نص المادة 140 منه للحديث عن نوعية من جرائم الإنترنت فنص على أنه" تتمتع بحماية هذا القانون حقوق المؤلفين على مصنفاتهم الأدبية والفنية، وبوجه خاص المصنفات الآتية: الكتب والكتيبات والمقالات والنشرات من الحاسب الآلي أو من غيره. من برامج الحاسب الآلي وقواعد البيانات سواء أكانت مقروءة من الحاسب الآلي أو من غيره من

المحاضرات، والخطب، والمواعظ، وأية مصنفات شفوية أخرى إذا كانت مسجلة.....”، وجاء نص المادة 181 من القانون ناصا على العقوبة وجرى على أن” مع عدم الإخلال في أية عقوبة أشد في أي قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، وكل من أرتكب أحد الأفعال الآتية:

1- نشر مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي أو أداء محمي طبقاً لأحكام هذا القانون عبر أجهزة الحاسب الآلي أو شبكات الإنترنت أو شبكات المعلومات أو شبكات الاتصال أو غيرها من الوسائل دون إذن كتابي مسبق من المؤلف أو صاحب لحق المجاور.

2- الإزالة أو التعطيل أو التعييب بسوء نية بأية حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور كالتشفير أو غيره.

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين آلف جنيه. وفي جميع الأحوال تقضي لمحكمة بمصادرة النسخ محل الجريمة أو المتحصلة منها وكذلك المعدات والأدوات المستخدمة في ارتكابها. ويجوز للمحكمة عند الحكم بالإدانة أن تقضي بغلق المنشأة التي استغلها المحكوم عليه في ارتكاب الجريمة مدة لا تزيد عن ستة أشهر، ويكون الغلق وجوبيا في حالة العود في الجرائم المنصوص عليها في البندين ثانياً وثالثاً من هذه لمادة. وتقضي المنشأة بنشر ملخص الحكم بالإدانة في جريدة يومية أو أكثر على نفقة المحكوم عليه”.

كما نظم قانون تنظيم الاتصالات 10 لسنة 2003 بعض جرائم الإنترنت فنص في المادة 73 منه على أن” يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من قام أثناء تأدية وظيفته في مجال الاتصالات أو بسببها بأحد الأفعال الآتية:

1-إذاعة أو نشر أو تسجيل لمضمون رسالة اتصالات أو لجزء منها دون أن يكون له سند قانونى في ذلك.

2- إخفاء أو تغيير أو إعاقة أو تحوير أية رسالة اتصالات أو لجزء منها تكون قد وصلت إليه.

3- الامتناع عمداً عن إرسال رسالة اتصالات بعد تكليفه بإرسالها.4-إفشاء أية معلومات خاصة بمستخدمي شبكات الاتصال أو عما يجرونه أو ما يتلقونه من اتصالات وذلك دون وجه حق” ، كما نص المادة 75 منه علي أن” يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائه ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من قام بإفشاء أو نشر أو إذاعة أية معلومات حصل عليها بحكم وظيفته أو بسببها عن منشأة عاملة في مجال الاتصالات متى كان من شأن ذلك أن يؤدى إلى قيام منافسة غير مشروعة بين المنشآت العاملة في هذا المجال”.

وقد جاء قانون التوقيع الالكتروني15 لسنة 2004 لينظم بعض صور الجرائم الالكترونية فنص في المادة 23 منه على أنه " مع عدم الإخلال بأية عقوبة اشد منصوص عليها في قانون العقوبات أو في أي قانون آخر ، يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من :

(أ) أصدر شهادة تصديق الكتروني دون الحصول على ترخيص بمزاولة النشاط من الهيئة.

(ب) أتلف أو عيّب توقيعا أو وسيطا أو محررا الكترونيا ، أو زوّر شيئا من ذلك بطريق الاصطناع أو التعديل أو التحوير أو بأي طريق آخر .

(ج) استعمل توقيعا أو وسيطا أو محررا الكترونيا معيبا أو مزورا مع علمه بذلك.

(د) خالف أيّا من أحكام المادتين (19) ، (21) من هذا القانون[1].

(هـ) توصّل بأية وسيلة إلى الحصول بغير حق على توقيع أو وسيط أو محرر الكتروني او اخترق هذا الوسيط أو اعترضه أو عطله عن أداء وظيفته ،وتكون العقوبة على مخالفة المادة(13) من هذا القانون ، الغرامة التي لا تقل عن خمسة ألاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه[2].

وفي حالة العود تزاد بمقدار المثل المقررة ، العقوبة المقررة لهذه الجرائم في حديها الأدنى والأقصى . وفي جميع الأحوال يحكم نشر حكم الإدانة في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار ، وعلى شبكات المعلومات الالكترونية المفتوحة على نفقة المحكوم عليه".

كما تناول قانون الطفل المعدل بالقانون رقم 126 لسنة 2008 في المادة 116 مكرر أ منه الاستغلال الجنسي للأطفال عبر شبكة الإنترنت والذي جاء نصها" يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه، ولا تجاوز خمسين ألف جنيه كل من استورد أو صدر أو أنتج أو أعد أو عرض أو طبع أو روج أو حاز أو بث أي أعمال إباحية يشارك فيها أطفال أو تتعلق بالاستغلال الجنسي للطفل، ويحكم بمصادرة الأدوات والآلات المستخدمة في ارتكاب الجريمة والأموال المتحصلة منها، وغلق الأماكن محل ارتكابها مدة لا تقل عن ستة أشهر، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية.

1-وتنص المادة 19 من القانون علي أن" لا تجوز مزاولة نشاط إصدار شهادات التصديق الالكتروني الا بترخيص من الهيئة ، وذلك نظير مقابل يحدده مجلس إدارتها وفقا للإجراءات والقواعد والضمانات التي تقررها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ودون التقيد بأحكام القانون رقم 129 لسنة 1947 بالتزامات المرافق العامة، مع مراعاة ما يأتي :

(أ) أن يتم اختيار المرخص له في إطار من المنافسة و العلانية.

(ب) أن يحدد مجلس إدارة الهيئة مدة الترخيص بحيث لا تزيد على تسعة وتسعين عاما.

(ج) أن تحدد وسائل الإشراف والمتابعة الفنية والمالية التي تكفل حسن سير المرفق بانتظام واطّراد. و لا يجوز التوقف عن مزاولة النشاط المرخص به أو الاندماج في جهة أخرى أو التنازل عن الترخيص للغير إلا بعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الهيئة"، وتنص المادة 21 من القانون علي أن" بيانات التوقيع الالكتروني والوسائط الالكترونية والمعلومات التي تقدم إلى الجهة المرخص لها بإصدار شهادات التصديق الالكتروني سرية ، ولا يجوز لمن قدمت إليه أو اتصل بها بحكم عمله إفشاؤها للغير أو استخدامها في غير الغرض الذي قدمت من أجله".

2-وتنص المادة 13 من القانون علي أن" تلتزم جميع الجهات والشركات العاملة في مجال المعاملات الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات بموافاة الهيئة بما تطلبه من تقارير أو إحصاءات أو معلومات تتصل بنشاط الهيئة".

ومع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها في قانون آخر، يعاقب بذات العقوبة كل من:

استخدم الحاسب الآلي أو الإنترنت أو شبكات المعلومات أو الرسوم المتحركة لإعداد أو لحفظ أو لمعالجة أو لعرض أو لطابعة أو لنشر أو لترويج أنشطة أو أعمال إباحية تتعلق بتحريض الأطفال أو استغلالهم في الدعارة والأعمال الإباحية أو التشهير بهم أو بيعهم.

استخدام الحاسب الآلي أو الإنترنت أو شبكات المعلومات أو الرسوم المتحركة لتحريض الأطفال على الانحراف أو لتسخيرهم في ارتكاب جريمة أو على القيام بأنشطة أو أعمال غير مشروعة أو منافية للآداب، ولو لم تقع الجريمة فعلاً.

ويتضح من العرض السابق أنه لا يوجد في مصر حتى الأن قانون خاص بالجرائم الالكترونية فيما عدا ما سبق توضيحه.

وبعض النصوص الواردة في قانون العقوبات خاصة بالجرائم التقليدية يمكن تطويعها بعيدا عن التفسير الضيق لتشمل بعض جرائم الحاسب الآلي، إلا أن هذه النصوص لا زالت قاصرة عن إيجاد التأمين الكافي للمجتمع ضد الأشكال المختلفة للجريمة الالكترونية[1].

وأمام هذه المشكلة التي تواجه مصر الآن نجد أن الدول المشابهة لها في الوضع القانوني سلكت إحدى ثلاث طرق لمواجهة الجريمة الالكترونية **الطريق الأول:** وضع نصوص تشريعية لمواجهة هذه الجرائم الحديثة بشكل شامل وتفصيلي،أو **الطريق الثاني:** التوسع في تفسير النصوص القانونية القائمة في محاولة لمواجهة مثل هذه الجرائم الحديثة، أما **الطريق الثالث:** تطبيق النصوص القائمة على هذه الجرائم الحديثة، والطريقان الثاني والثالث تعامل معهما فقهاء القانون بشيء من الحذر لأنهما يمسان مبدأ الشرعية الجنائية؛ فما الحل إذاً في الدول التي لا تمتلك تشريعا عقابيا يعاقب على الجرائم الالكترونية فهل تترك الجاني بلا عقاب.

1-أ. هلال بن محمد بن محارب البوسعيدي: الحماية القانونية والفنية لقواعد المعلومات المحوسبة " دراسة قانونية فنية مقارنة" دار النهضة العربية، 2009، ص136.

المطلب الخامس : حق التظاهر في التشريع المصري.

يتضمن النظام القانوني المصري العديد من جرائم التي تعتبر انتهاكا صريحا للحق في التعبير واعتناق الآراء، وهي تنتظم في مجموعة من القوانين المختلفة والمتباينة، يرجع بعضها إلى ثلاثينيات القرن الماضي، وقد قامت حكومة المصرية بإجراء تعديلات دستورية وتشريعية مهمة على تلك النصوص بغرض جعلها أكثر اتفاقا مع نصوص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية[1].

وينص الدستور المصري الصادر في 2014 في المادة 3 منه على أن للمواطنين حق تنظيم الاجتماعات العامة، والمواكب والتضهرت، وجميع أشكال الاحتجاجات السلمية، غير حاملين سلاحا من أي نوع، با خطر على النحو الذي ينظمه القانون. وحق الاجتماع الخاص سلما مكفول، دون الحاجة إلى خطر سابق، ولا يجوز لرجال الأمن حضوره أو مراقبته أو التنصت عليه.

ونتناول فيما يلي التشريعات المصرية التي صدرت لتنظيم حق التظاهر والاعتصام.

أولا: قانون بشأن التجمهر رقم 10 لسنة 1914 : [2]

نص هذا القانون على أن التجمهر المؤلف من 5 أشخاص على الأقل من شأنه أن يجعل السلم العام في خطر، وأمر رجال الشرطة المتجمهرين بالتفرق، فكل من بلغه الأمر منهم ورفض طاعته أو لم يعمل به يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا[3]. وإذا كان الغرض من التجمهر المؤلف من : أشخاص على الأقل ارتكاب جريمة ما أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح، أو إذا كان الغرض منه التأثير أو الحرمان باستعمال القوة أو بالتهديد باستعمالها فكل شخص من المتجمهرين اشترك في التجمهر، وهو عالم بالغرض منه، أو علم بهذا الغرض ولم يبتعد عنه، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر، أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا، وتكون العقوبة بالحبس الذي لا تزيد مدته على سنتين أو الغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيها مصرنيا، لمن يكون حاملا سلاحا أو آلات من شأنها إحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة[4].

وإذا استعمل المتجمهرون المنصوص عليهم في المادة السابقة أو استعمل أحدهم القوة أو العنف، جاز إبلاغ مدة الحبس المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة المذكورة إلى سنتين لكل شخص من الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر، وجاز إبلاغ المدة الحبس المنصوص عليه

1-على عكس ذلك، انظر : موقف القانون المصري من حرية الرأي والتعبير في ضوء المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، د. نجاد البرعي، حقوق الإنسان في القانون والممارسة، تحرير د. علي الصاوي، وزارة الخارجية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان، القاهرة - 2006، الطبعة الرابعة، ص 309.

2-الوقائع المصرية، 17 أكتوبر 1914، ص 3303.

3-المادة الأولى من القانون 10 لسنة 1914.

4-المادة الثانية من القانون 10 لسنة 1914.

في الفقرة الثانية منها إلى ثلاث سنوات لحاملي الأسلحة أو الآلات المشابهة لها، وإذا وقعت الجريمة بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجمهر، فجميع الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر وقت ارتكاب هذه الجريمة يتحملون مسئوليتها بصفتهم شركاء إذا ثبت عليهم بالغرض المذكور[1].

ويعاقب مدبروا التجمهر الذي يقع تحت حكم المادة الثانية من هذا القانون بالعقوبات نفسها التي يعاقب بها الأشخاص الداخلون في التجمهر، ويكونون مسئولين جنائيا عن كل فعل يرتكبه أي شخص من هؤلاء الأشخاص في سبيل الغرض المقصود من التجمهر، ولم يكونوا حاضرين في التجمهر أو ابتعدوا عنه قبل ارتكاب الفعل"[2].

ثانيا: القانون رقم 14 لعام 1923 بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة وبالمظاهرات في الطرق العمومية[3]:

جاء في هذا القانون: أنه لما كان حق الاجتماع العام لم تعترف به ولم تنظمه القوانين المصرية بعد، وبما أنه من الضروري ومن الملائم الاعتراف بهذا الحق وتقرير حدوده وأحكامه لكي يتسنى للآهلين الاشتراك في الحياة العامة للبلاد على وجه هادئ ومنتظم، فإن الاجتماعات العامة حرة على الوجه المقرر في هذا القانون[4]، ويجب على من يريد تنظيم اجتماع عام أن يخطر بذلك المحافظة أو المديرية، فإذا كان من يريد عقد الاجتماع خارج مقر المحافظة أو المديرية أخطر سلطة البوليس في المركز ويكون الإخطار قبل عقد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل، وتنتقص هذه المدة إلى أربع وعشرين ساعة إذا كان الاجتماع انتخابا[5].

وقد نصت المادة الرابعة على أنه يجوز للمحافظ أو المدير أو لسلطة البوليس في المركز منع الاجتماع إذا رأوا أن من شأنه أن يترتب عليه اضطراب في النظام أو الأمن العام، بسبب الغاية منه أو بسبب ظروف الزمان والمكان الملابسة له، أو بأي سبب خطير غير ذلك. ويبلغ إعلان المنع إلى منظمي الاجتماع أو إلى أحدهم بأسرع ما يستطاع وقبل موعد الاجتماع بست ساعات على الأقل، ويعلق هذا الإعلان على باب المحافظة أو المديرية أو المركز وينشر في الصحف المحلية إذا تيسر ذلك، ويجوز لمنظمي الاجتماع أن يتظلموا من أمر المنع إلى وزير الداخلية، فإذا كان الأمر صادرا من سلطة بوليس المركز فيقدم التظلم إلى المدير، أما الاجتماعات الانتخابية فلا يجوز منعها باتا.

ولا يجوز عقد الاجتماعات في أماكن العبادة أو في المدارس أو في غيرها من تحال الحكومة، إلا إذا كانت المحاضرة أو المناقشة التي يعقد الاجتماع لأجلها تتعلق بغاية أو غرض

1-المادة الثالثة من القانون 10 لسنة 1914.
2-المادة الرابعة من القانون 10 لسنة 1914.
3-وقائع المصرية، العدد 57 في 4 يونيه 1923، ص 2 - 4.
4-المادة الأولى من القانون 14 لسنة 1923.
5-المادة الثانية من القانون 14 لسنة 1923.

ما خصصت له تلك الأماكن والمحال، ولا يجوز على أي حال أن تمتد هذه الاجتماعات إلى ما بعد الساعة الحادية عشرة ليلا إلا بإذن خاص من البوليس [1].

وقد أعطت المادة السابعة للبوليس حقا في حضور الاجتماع لحفظ النظام والأمن ولمنع كل انتهاك لحرمة القانون، ويكون من حقه أن يختار المكان الذي يستقر فيه، كما يجوز له حل الاجتماع في الأحوال الآتية:

1- إذا لم تؤلف لجنة للاجتماع أو إذا لم تقم اللجنة بوظيفتها.

2- إذا خرج الاجتماع عن الصفة المعنية له في الإخطار.

3- إذا ألقيت في الاجتماع خطب، أو حدث صياح، أو أنشدت أناشيد ما يتضمن الدعوة إلى الفتنة، أو وقعت فيه أعمال أخرى من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو في غيره من القوانين.

4- إذا وقعت جرائم أخرى أثناء الاجتماع.

5- إذا وقع اضطراب شديد.

وفي جميع الأحوال، لا يترتب على أي نص من نصوص هذا القانون تقييد ما للبوليس من الحق في تفريق كل احتشاد أو تجمهر من شأنه أن يجعل الأمن العام في خطر، أو تقييد حقه في تأمين حرية المرور في الطرق والميادين العامة[2].

وفيما يتعلق بالعقوبات والأحكام العامة نصت المادة 11 على أن الاجتماعات أو المواكب أو المظاهرات التي تقام أو تسير بغير إخطار عنها، أو على الرغم من الأمر الصادر بمنعها يعاقب الداعون إليها والمنظمون لها، وكذلك أعضاء لجان الاجتماعات بالحبس لمدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري، أو بإحدى هاتين العقوبتين. أما المخالفات الأخرى لهذا القانون فيعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على سبعة أيام، وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ولا يحول تطبيق أحكام الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة دون توقيع عقوبة أشد من الأعمال ذاتها؛ مما يكون منصوصا عليه في قانون العقوبات، أو في القانون نمرة 10 السنة 1914 الخاص بالتجمهر، أو في أي قانون آخر من القوانين المعمول بها.

ثالثا: مرسوم بقانون رقم 28 لسنة 1929 بإضافة أحكام تكميلية إلى القانون رقم 14 لسنة 1923 بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة وبالمظاهرات في الطرق العمومية:

1- المادة الخامسة من القانون 14 لسنة 1923.

2-المادة العاشرة من القانون 14 لسنة 1923 .

في عام 1929، تمت إضافة أحكام تكميلية إلى القانون رقم 14 لسنة 1923 بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة وبالمظاهرات في الطرق العمومية؛ فتم تعديل المادتين (118) من القانون رقم 14 لسنة 129 وتن المادة 8 من هذا التعديل على أن يعتبر من الاجتماعات العامة فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع في مكان أو محل عام خاص يدخله[1]، أو يستطيع دخوله أشخاص ليس بيدهم دعوة شخصية فردية على أن الاجتماع يعتبر عاما؛ إذا رأى المحافظ أو المدير أو سلطة البوليس في المركز أن الاجتماع بسبب موضوعه أو عدد الدعوات أو طريقة توزيعها أو بسبب أي ظرف آخر، ليس له الصفة الحقيقية الصحيحة لاجتماع خاص، وفي هذه الحالة يجب عليه أن يخطر الداعي إلى الاجتماع أو المنظم له أن يقوم بالواجبات التي فرضها هذا القانون.

ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون، كل اجتماع تتوافر فيه الشروط الآتية:

1- أن يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة،أو سماع أقوالهم.

2- أن يكون مقصورا على الناخبين وعلى المرشحين أو وكلائهم.

3- أن يقام الاجتماع في الفترة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين وبين اليوم المحدد الإجراء الانتخاب.

أما المادة 11 فقد علت لقرر أن الاجتماعات أو المواكب أو المظاهرات التي تقام أو تسير بغير إخطار عنها أو رغم الأمر الصادر بمنعها، يعاقب الداعون إليها والمنظمون خا، وكذلك أعضاء لجان الاجتماعات بالحبس لمدة لا تزيد على ستة شهور، وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ويحكم بهذه العقوبة أيضا إذا كان الداعون أو المنظمون لاجتماع أو الموكب و لمظاهرة – سواء أأخطر عنها أم لم يخطر – قد استمروا في الدعوة لها أو في تنظيمها، على الرغم من منعها. كل شخص يشترك على الرغم من تحذير البوليس في اجتماع أو موكب أو مظاهرة لم يخطر عنها أو صدر أمر الأمر بمنعها أو يعصي الأمر الصادر إلى المجتمعين بالتفق، يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصريا، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وفي الحالة المشار إليها في الفقرة الثانية من هذه المادة، يحكم بالعقوبات المذكورة في الفقرة السابقة على الأشخاص الذين يشرعون في الاشتراك في تلك الاجتماعات أو المواكب أو المظاهرات.

1- الوقائع المصرية ، العدد 26 في 21 مارس 1929 .

أما المخالفات الأخرى لهذا القانون فيعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على سبعة أيام، وبغرامة لا تزيد على مائة قرش، أو بإحدى العقوبتين.

ولا يحول تطبيق أحكام هذه المادة دون توقيع عقوبة أشد من الأعمال ذاتها؛ مما يكون منصوصا عليه في قانون العقوبات، أو في القانون رقم 10 لسنة 1914 الخاص بالتجمهر، أو في أي قانون آخر من القوانين المعمول بها[1].

رابعا: قانون التظاهر رقم 107 لعام 2013:

في عام 2013، أصدر المستشار عدلي منصور رئيس الجمهورية المؤقت القانون رقم 107 لسنة 2013، لتنظيم التظاهر السلمي. وقد أثار صدور هذا القانون حالة من الجدل على الأصعدة كافة؛ حيث اعتبره البعض مقيدا للحريات، في حين اعتبره آخرون ضروريا لتنظيم التظاهرات السلمية وحماية المنشآت. [2]

وقد أجاز القانون الجديد للمواطنين حق تنظيم الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية والانضمام إليها، كما أجاز لوزارة الداخلية إلغاء المظاهرة مع إمكانية التظلم من ذلك أمام القضاء، مع توفير مناطق كافية داخل المحافظة يباح فيها التظاهر دون التقيد بالإخطار.

كما حدد القانون الهراوات كأقصى أساليب فض المظاهرة إلا في حالة الدفاع عن النفس والممتلكات العامة. وأقر القانون الحبس وغرامة 30 ألف جنيه لمخالفي قواعد الإخطار والمنتفعين ماليا من تنظيم المظاهرات.

والقانون يأتي في 22 المادة غير مواد الإصدار تحت مسمى تنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية، وقد أعدته وزارة العدل.

وأهم ملامح هذا القانون ما يلي:

1- تنظيم التظاهرات السلمية:

نصت المادة الأولى من القانون على أنه للمواطنين حق في تنظيم الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية والانضمام إليها، وذلك وفقا للأحكام والضوابط المنصوص عليها في هذا القانون. وقد عرف القانون الاجتماع العام بأنه كل تجمع يقام في مكان و محل عام يدخله أو

1-في إطار تفعيل التشريعات القانونية المنظمة لحق التظاهر والاعتصام، صدرت عدة قرارات في هذا الشأن من أهمها:
- قرار وزير الداخلية رقم 139 لسنة 1955 بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية. (الوقائع المصرية - العدد 44 بتاريخ 6 يونيه سنة 1955).
- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 109 لسنة 1971 في شأن هيئة الشرطة. (الجريدة الرسمية - العدد 45 تابع (ب) في 11 نوفمبر 1971).
- قرار وزير العدل رقم 127لسنة 1972 باختصاصات نيابة أمن الدولة العليا. (الوقائع المصرية العدد 262- 16 نوفمبر 1972).
2-قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم 107 لسنة 2013، بتنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والمظاهرات السلمية. (الجريدة الرسمية - العدد 47 مكرر نوفمبر 2013،ص 2).

يستطيع دخوله أشخاص دون دعوة شخصية[1]. أما الموكب فهو: كل مسيرة لأشخاص في مكان أو طريق عام أو ميدان عام يزيد عددهم على عشرة للتعبير سلميا عن آراء أو أغراض غير سياسية"[2]. فيما عرفت المادة المظاهرة بأنها "كل تجمع ثابت لأشخاص يقام في مكان عام أو يسير في الطرق والميادين العامة يزيد عددهم على عشرة للتعبير سلميا عن آرائهم، أو مطالبهم أو احتجاجاتهم السياسية [3].

2 – أماكن العبادة:

حظرت المادة الخامسة من القانون الاجتماع العام لأغراض سياسية في أماكن العبادة، أو في ساحتها أو في ملحقاتها، كما يحظر تسيير المواكب منها أو إليها أو التظاهر فيها. كما حظرت على المشاركين فيها حمل أي أسلحة أو ذخائر، أو مفرقعات أو ألعاب نارية، أو مواد حارقة أو ارتداء الأقنعة أو الأغطية التي تخفي ملامح الوجه؛ بقصد ارتكاب أي من هذه الأعمال[4].

كما حظر القانون على المشاركين في الاجتماعات العامة أو المواكب أو التظاهرات الإخلال بالأمن العام، أو تعطيل الإنتاج أو الدعوة إليه أو تعطيل مصالح المواطنين أو إيذائهم أو تعريضهم للخطر أو الحيلولة دون ممارستهم لحقوقهم وأعمالهم، أو التأثير على سير العدالة أو المرافق العامة أو قطع الطرق أو المواصلات أو النقل البري أو المائي أو الجوي، أو تعطيل حركة المرور أو الاعتداء على الأرواح أو الممتلكات العامة أو الخاصة أو تعريضها للخطر "[5].

3– إخطار الداخلية:

نظمت المادة الثامنة من القانون الإجراءات الواجب اتباعها على كل من يريد تنظيم اجتماع عام، أو موكب أو مظاهرة بأن يخطر قسم أو مركز الشرطة الذي يقع بدائرته المكان المستهدف بأنه يريد ذلك، وبصورة كتابية وأن يتم الإخطار قبل البدء في المظاهرة بثلاثة أيام على الأقل.

ويتضمن الإخطار عدة بيانات؛ هي: مكان المظاهرة"، "موعد بدئها وانتهائها بيانا بموضوعها والغرض منها، والمطالب التي يرفعها المشاركون فيها، وبيانا بأسماء الأفراد أو الجهة المنظمة للاجتماع العام، ووسيلة التواصل معهم.

ويصدر وزير الداخلية قرارا بتشكيل لجنة في كل محافظة برئاسة مدير الأمن بها، تكون مهمتها وضع الإجراءات والتدابير الكفيلة بتأمين الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات المخطر عنها، وطرق التعامل معها في حالة خروجها عن إطار السلمية وفقا لأحكام القانون[6].

1-المادة الثانية من القانون 107 لسنة ، 2013
2-لمادة الثالثة من القانون 107 لسنة 2013.
3-المادة الرابعة من القانون 107 لسنة ، 2013
4-المادة السادسة من القانون 107 لسنة ، 2013
5-لمادة السابعة من القانون 107 لسنة ، 2013
6-المادة التاسعة من القانون 107 لسنة ، 2013

4- إلغاء التظاهرة:

يجوز لوزير الداخلية أو مدير الأمن المختص اتخاذ قرار بإلغاء الاجتماع العام و المظاهرة أو إرجائها أو نقلها لمكان أو خط سير آخر، في حالة حصول الأمن على أدلة معلومات كافية بأن إحدى المخالفات المنصوص عليها في المادة السابقة، قد توافرت مدى المنظمين، مع منح المنظمين حق التقدم بطلب إلى قاضي الأمور الوقتية لإلغاء قرار الداخلية، على أن يصدر القاضي قراره مسببا على وجه السرعة[1] .

5- فض التظاهرة:

ألزم القانون قوات الأمن باتخاذ ما يلزم من إجراءات وتدابير لتأمين المظاهرات خطر عنها، وفي حالة مخالفة المتظاهرين للنظام العام بما يشكل جريمة يعاقب عليها قانون، يجوز لقوات الأمن فض المظاهرة والقبض على مرتكبي الجرائم، ويجوز أيضا سير الأمن المختص أن يطلب من قاضي الأمور الوقتية بالمحكمة الابتدائية المختصة ب من يراه لإثبات حالة الجريمة، وخروج المظاهرة عن السلمية[2]. وتضمنت المادة " إجراءات فض المظاهرات؛ حيث تبدأ بتوجيه إنذارات شفهية من القائد الميداني .سطة مكبرات الصوت، ثم استخدام المياه المندفعة، ثم استخدام الغازات المسيلة سموع، وأخيرا الهراوات، وحظرت المادة 13 على قوات الأمن استعال قوة أكثر من ذلك إلا في حالات الدفاع الشرعي عن النفس والمال، وطبقا للقواعد المنصوص فيها في قانون الشرطة.

6- تحديد أماكن التظاهر:

أوجب القانون على المحافظين إصدار قرارات بتحديد أماكن كم آمن يحظر على المتظاهرين تجاوزه بأي حال أمام كل من المقار الرئاسية، ومقار المجالس التشريعية، عمار مجلس الوزراء والوزارات والمحافظات، ومقار المحاكم والنيابات والمنظمات دولية والبعثات الدبلوماسية الأجنبية، ومقار أقسام ومراكز الشرطة ومديريات الأمن والسجون والأجهزة والجهات الأمنية والرقابية والأماكن الأثرية، مع حظر تجاوز أي فرد لحرم المواقع المشار إليها[3].

كما نصت المادة 15 على أن يصدر المحافظ المختص قرارا بتحديد منطقة كافية داخل المحافظة باح فيها الاجتماعات العامة أو المواكب أو التظاهرات السلمية؛ للتعبير السلمي فيها عن الرأي دون التقيد بالإخطار.

7- العقوبات:

يعاقب بالشجن المشدد مدة لا تقل عن سبع سنين وبالغرامة التي لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثمائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من حاز أو أحرز سلاحا أو

1-المادة العاشرة من القانون 107 لسنة ، 2013
2-المادة 11 من القانون 107 لسنة ، 2013
3-المادة 14 من القانون 107 لسنة ، 2013

مفرقعات أو ذخائر أو مواد حارقة أو مواد نارية أثناء مشاركته في الاجتماع العام أو الموكب أو التظاهر [1].

ويعاقب بالسجن والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز مائتي ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من عرض أو حصل على مبالغ نقدية أو أي منفعة لتنظيم اجتماعات عامة أو مواكب أو تظاهرات بقصد ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في المادة السابعة من هذا القانون، أو توسط في ذلك، ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من حرض على ارتكاب الجريمة حتى ولو لم تقع"[2].

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة والغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من ارتدي أقنعة أو أغطية الإخفاء ملامح الوجه بقصد ارتكاب جريمة أثناء الاجتماع العام أو الموكب أو التظاهرة، أو كل من خالف الحظر المنصوص عليه في المادتين الخامسة، والرابعة عشرة من هذا القانون[3].

ويعاقب بالغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز ثلاثين ألف جنيه، كل من قام بتنظيم اجتماع عام أو موكب أو تظاهرة دون الإخطار المنصوص عليه في المادة الثامنة من هذا القانون[4].

وبمقارنة قانون تنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية المصري بغيره من القوانين الأخرى في العالم، نجد أن هذا القانون قد تضمن العديد من الجوانب الإيجابية عن غيره من القوانين التي تم استعراضها في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، تتلخص فيما يلي:

1- بينا تفترض قوانين تنظيم التظاهر في أوروبا أن يتم الإخطار عن تنظيم التظاهرة قبل 6 أيام على الأقل من موعدها، نجد أن القانون المصري يحدد 3 أيام فقط قبل موعد التظاهرة.

2-تشترط القوانين الأوروبية الحصول على تصريح كتابي مسبق من السلطات بالموافقة على تنظيم التظاهرة؛ بينما اكتفى القانون المصري في المادة 8 بمجرد إخطار السلطات دون اشتراط الحصول على تصريح كتابي بذلك من الجهات المختصة.

3 – منح القانون المصري في مادته العاشرة ميزة لم تمنحها القوانين الأخرى؛ حيث سمح الطالبي تنظيم المظاهرة – في حالة إلغائها أو تأجيلها من قبل سلطات الأمن – حق التقدم بطلب إلى

1- المادة 17 من القانون 107 لسنة ، 2013
2-المادة 18 من القانون 107 لسنة ، 2013
3-المادة 20 من القانون 107 لسنة ، 2013
4-المادة 21 من القانون 107 لسنة ، 2013

قاضي الأمور الوقتية لإلغاء قرار الداخلية، على أن يصدر القاضي قراره مسببا على وجه السرعة، بما في ذلك إمكانية إلغاء قرار الداخلية والسماح بتنظيم المظاهرة.

4-حدد القانون المصري في المادة 12"الهراوات كأقصى أساليب فض المظاهرة؛ حيث نصت المادة 25 من القانون على أن إجراءات فض المظاهرات، إذا خرجت عن حدود السلمية، تبدأ بتوجيه إنذارات شفهية من القائد الميداني بواسطة مكبرات الصوت، ثم استخدام المياه، ثم الغازات المسيلة للدموع، وأخيرا الهراوات. كما تمت المادة 11 من القانون على أنه يجوز لمدير الأمن المختص أن يطلب من قاضي الأمور الوقتية بالمحكمة الابتدائية المختصة ندب من يراه لإثبات حالة الجريمة و خروج المظاهرة عن السلمية.

5-نصت المادة 15 من القانون المصري على التزام المحافظين، كل في نطاق محافظته ، بتحديد منطقة كافية داخل كل محافظة، تباح فيها الاجتماعات العامة أو المواكب أو التظاهرات السلمية للتعبير السلمي فيها عن الرأي دون التقيد بالإخطار.

وأخيرا فإن الحق في التجمع السلمي أصبح أحد أهم أدوات الضغط على صناع القرار، والتأثير في السياسات العامة، وهو سلاح حيوي لمختلف مكونات المجتمع السياسية والاجتماعية والثقافية؛ للدفاع عن مصالحها والتأثير المشروع في الرأي العام، وعليه فإن الحق في التجمع السلمي يشكل قيمة بحد ذاته، كما يشكّل ضامنا و حاميا وأحد أهم وسائل الدفاع عن جملة حقوق الإنسان الأخرى، الأمر الذي يتطلب في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير النظر بعين الاعتبار إلى تشريع منظم لهذا الحق، وأن يكون في مصر قانون مدني ينظم التظاهر والاعتصام ويحدد الحقوق والواجبات، وأماكن التظاهر والاعتصام في المحافظات كافة، مع التأكيد على دور الشرطة في تأمين التظاهر، وحقوق المتظاهر في أن يستمع حكام البلاد من رئيس وحكومة لمطالب المتظاهرين ودراسة مطالبهم واتخاذ قرار فيها بالتنفيذ أو الرفض، بالإضافة إلى تحديد الأماكن غير المسموح فيها ممارسة حق التظاهر والاعتصام، والإجراءات والعقوبات التي يمكن اتخاذها في حالة مخالفة القانون؛ حتى يكون حق التظاهر والاعتصام "حق" يارسه الشعب، وليس منحة من الحاكم.

المبحث الرابع : حرية الرأي و التعبير في الدستور التونسي.

المطلب الأول : حرية الاعلام في الدستور التونسي.

يعتبر دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014 من بين أهم الدساتير التي كفلت ممارسة حرية الاعلام من خلال تقديم مجموعة من الضمانات لممارسة حرية التعبير سنتعرض إليها كعنصر أول، كما أنه خلافا للدستور الجزائري لسنة 2016 والدستور المغربي لسنة 2011 ،نص في صلبه على الهياكل المؤسساتية لممارسة حرية الاعلام .

تحفل التقارير الوطنية والدولية رغم التحسن الملموس لواقع الاعلام في تونس بعد الثورة بمئات من نماذج الملاحقات القضائية والاعتداءات على الصحفيين والإعلاميين والمفكرين ، وعلى سبيل المقال لا اختر تشير الى اعتقال " سامي الفهري مدير قناة التونسية التي تبث برناما سياسيا شهير يتميز بالنقاد اللاذع والتهكم لتصدر المكمة العليا بالبلاد "محكمة النقض العليا في 28 نوفمبر 2012 أمرا بإخلاء سبيله ولكن وزير العدل أوقف أمر اطلاق سراحه ، وقد سجلت وحدة الرصد بمركز تونس لحرية الصحافة في الفترة المعتادة من أكتوبر 2012 الى سبتمبر 2013 "306" انتهاكا اعلاميا طال 325 عاملا في القطاع وشمل 237 ذكرا و 88 أنتي مثلما طال 2 مؤسسة اعلامية، هذا و شهد شهر ديسمبر 2013 محاكمة رئيس تحرير صحيفة " المساء" استعجاليا وغيابيا ب 17 شهرا نافذة على خلفية شكايتين تعلقتا ب "جرائم نشر" وقد عزز هذا الحكم القاهرة تحاوز مسلوق للرسوم 115 الذي يتمتع الحكم بالحبس في القضايا المتعلقة بالطباعة والصحافة والنشر ، و عرف شهر فيفري 2014 تصاعدا جليا للاعتداءات الأمنية على الاعلاميين اذ سجلت وحدة رصد وتوثيق الانتهاكات بمركز تونس لحرية الصحافة 31 اعتداءا على العاملين في المجال الاعلامي كان أبرزه الاعتداء الفج الذي استهدف عددا من الاعلاميين أثناء تغطيتهم لوقفة احتجاجية بالقصبة يوم 28 جانفي 2014 ، وبررت السلطات هذه الاعتداءات بالاعتماد على الأمر عدد 50 لسنة 1978 المؤرخ في 26 جانفي 1978 والمتعلق بتقليم حالة الطوارئ ، على اعتبار أن الإعلاميين كانوا يغطون تحركا غير قانوني من شأنه تعكير صفو النظام العام في تحد لحرية تغطية الأحداث ولحق المواطنين في الحصول على المعلومة ، ولقد قدم وزير الداخلية والناطق الرسمي باسم وزارته اعتذارا لعدد من مديري وسائل الأعلام على هذه الاعتداءات ووعلا بفتح تحقيق أداري فيها ومحاسبة المسؤولين عنها [1].

1-تقرير حول الانتهاكات الواقعة على الاعلام التونسي فيفري 2014 ، مرجع سابق ، ص 1

و على الرغم من الخطوات الكبيرة المتخذة باتجاه تنويع قطاع الاعلام في تونس بعد الثورة وتحريره من القيود السابقة لمة عدد من العوامل المترابطة التي تفرض تحديات على الصحافة التونسية من أهمها وعي الاعلاميين لدورهم الأساسي في مساءلة السلطة وليس إرضاءها و استقلالية الجسم الصحافي عن الدوائر السياسية ، اذ أصبحت وسائل الاعلام المسرح الرئيس للمعركة السياسية والأيديولوجية الشرسة الدائرة بين المعسكرين المتنافسين في البلاد الإسلاميون اغافلون والنخبة العلمانية ، وقد حول الأصطفاف الحزبي للصحافيين بين هذين المعسكرين وسائل الاعلام الى منير للدعاية لهذين الطرفين ، ومن هذا المطلق لا يزال التطور نحو صحافة مستقلة يشكل التحدي الرئيس للعاملين في وسائل الاعلام الذين لم يتمكنوا بعد من ممارسة دور مهني يتجاوز مرد خدمية أجندة سياسية ، و تؤكد هذه الصعوبات وغيرها أن عملية الانتقال من الحكم السلطوي لا تتطلب تغيير رأس النظام وحسب بل أيضا اجراء تغييرات في جميع مؤسسات هذا النظام تواكبها نهضة راسخة لوسائل الاعلام التونسية ووعيا لدورها كبارومتر الديمقراطية الجديدة في البلاد.

أ. ضمانات ممارسة حرية التعبير.

وردت في الدستور التونسي لسنة 2014 ثلاث احكام أساسية تتعلق بحرية التعبير. حيث تضمن الفصل 30 ضمانات جوهرية لحرية التعبير، كونه نص على ضمان حرية الرأي و الفكر والتعبير والاعلام والنشر.ولا يمكن الحد من حرية التعبير والاعلام والنشر إلا بموجب قانون يحمي حقوق الغير وسمعتهم وأمنهم وصحتهم، ومعدا ذلك فهذه الحريات لا يمكن ممارسة رقابة قبلية عليها كما يضمن الفصل 31 من الدستور التونسي لسنة 2014 الحق في الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها السلطات العمومية في حدود عدم المساس بالأمن الوطني وبالحقوق المضمونة في الدستور.[1]

وأخيرا يبين الفصل 48 من هذا الدستور القيود المفروضة على ممارسة هذه الحريات وهي احترام القانون ومقتضيات الامن أو الدفاع الوطني او الصحة العامة، كما تسهر الهيئات القضائية على حماية الحقوق الحريات من أي انتهاك.[2]

وتعتبر هذه الاحكام إيجابية، لكن هذا لا يمنع من وجود ثغرات هامة يجب إدخال بعض التعديلات عليها لتصبح أكثر توافقا مع المعايير الدولية.

ومن بين هذه الثغرات ان مصطلح حرية التعبير وفقا للمعايير الدولية يشمل جميع العناصر المشار إليها في الفصل 30 وهي حرية الرأي والتعبير والاعلام والنشر، ولكن المؤسس

1-أنظر الفصل 30-31 من التعديل الدستوري التونسي لسنة 2014

2- حرية التعبير في الدستور التونسي لسنة 2014 ،تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الصادر في جوان 2013 ،ص 4-3 .

التونسي ميز بين هذه الحريات والحق في النفاد إلى المعلومة في الفصل 31 ،كما ان المشرع أشار في ثلاث مناسبات متكررة إلى القيود (الفصل 30،31،48) مما يبرز أنه بطريقة غير مباشرة جعل من حرية التعبير حقا يحتاج إلى قيود شديدة حتى تمارس في اطار القانون وهو مالا يتوافق مع المعايير الدولية، كون ان المؤسس الدستوري نص بصفة مزدوجة على الحق والحد منه أي جعل الحق والقيد في نفس المرتبة وهو ما لا يتوافق مع المعايير الدولية التي تفترض أن تكون مكانة الحق هي المبدأ العام والقيد هو استثناء عليه.

وبالتالي يمكن القول أن المؤسس الدستوري التونسي بالرغم من أنه وفق في تكريس حرية الاعلام إلا ان تكرار المتعلق بالنص على التقييد في أكثر من مادة وغياب الإشارة في الفصل 48 من الدستور إلى الضرورة وديموقراطية جعل ممارسة هذه الحرية لا ترقى إلى مستوى المعايير الدولية.

ب. الهياكل المؤسساتية لممارسة حرية الاعلام.

لقد نص الباب السادس من الدستور التونسي لسنة 2014 على انشاء عدد من التي تتميز بالاستقلالية وتتولي تسيير وتنظيم ممارسة حرية الاعلام [1]الهيئات الدستورية وتطويره، كما يحدد الفصل 124 صلاحيات هيئة الاعلام التي تسهر على ضمان حرية التعبير والاعلام وحق نفاذ المعلومة، وعلى ضمان اعلام تعددي نزيه.

وتستشار الهيئة وجوبا في مشاريع القوانين المتصلة بمجال اختصاصها، والملاحظ أن هذه الهيئة تجمع بين وظيفتي تعديل الاعلام ومراقبة نفاد المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات العمومية، غير أنه بالرجوع إلى وجهة نظر المعايير الدولية فهاتين الوظيفتين تؤمنان من قبل هيئتين مختلفتين لأسباب مبدئية وعملية.خاصة فيما يتعلق بالبث التلفزيوني الذي يختلف عن الصحافة المكتوبة، وبالتالي يحتاج إلى هيئة خاصة لتنظيمه وهذا لان البث التلفزيوني مرتبط باستعمال موارد عمومية محدودة وهي الذبذبات تحتاج لمنح تراخيص لمن يستعمل هذه الذبذبات، على عكس الصحافة المكتوبة والالكترونية فهي تختلف تماما خاصة وأنها تعتمد على استغلال الموارد العمومية المحدودة، وهو ما يعني بالتالي أنه ليس هناك أي أساس لشرعية وجود هيئات ترخيص لهذه القطاعات.

كما ان هناك مشكلا أخر يتعلق بضرورة أن تكون لجنة الاعلام مستقلة خاصة فيما يتعلق بمنح التراخيص التي لها تأثير كبير على حرية التعبير، وعليه فيجب أن تكون هذه اللجنة مستقلة عن الحكومة بالرغم من أن الفصل 122 يخول هذه الصلاحية صراحة للبرلمان الذي بالرغم من أنه ممثل للشعب والمصلحة العامة إلا أنه قد يخفي مصالح خاصة بأعضائه.

1-الفصل 122 من الدستور التونسي لسنة 2014.

ولعل أنجع حل هو منح المجتمع المدني صلاحية انتخاب لجنة الاعلام إلى جانب البرلمان وهذا ما قد يكسب الهيئة المزيد من الاستقلالية.

إن الثورة الديمقراطية الحقيقية لا تقتصر على تحقيق التغيرات في البنية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في البلد الذي تنجزفيه، بل إن أهم إنجاز تقوم به هو تأسيس لثورة ثقافية جديدة ، تحتضن ديمقراطية حقيقية ، وحرية تعبير، و تجسد قطيعة فعلية مع إرث النظام الثقافي القديم الذي كان سائدا، لا سيما لجهة الاستعمال الكامل للّغة الوطنيّة على المستويين الشّفهي والكتابي،والحال هذه في تونس اللغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية حسب ما ينص عليها دستور البلاد، التي يجب احترامها والاعتزاز بها والغيرة عليها والدّفاع عنها.

المطلب الثاني : دور القضاء التونسي في تأمين الحماية لحرية الرأي و التعبير.

والقضاء المستقل والنزيه يعتبر ركنا متينا من أركان قيام الدول الديمقراطية وضمان ديمومتها واستمرارها، باعتباره الجهاز المكلف ضمان الحقوق والحريات والمكلف ضمان تحقيق التوازن بين الحاكم والمحكوم وترتيب التعايش السليم بين الناس، وفض النزاعات بينهم بكل حياد واستقلالية حفاظا على السلم الاجتماعي وتكريس الشعور بالاطمئنان والمواطنة.

وقد أولى دستور 2014 أهمية بالغة للسلطة القضائية وخصها بالباب الخامس. وقد نص الفصل 102 منه على أن "القضاء سلطة مستقلة تضمن إقامة العدل وعلوية الدستور وسيادة القانون وحماية الحقوق والحريات. والقاضي مستقل ولا سلطان عليه في قضائه لغير القانون".

ويضيف محدثنا: "حيث يتضح من خلال الفصل المذكور تأكيد المشرع على الدور الأساسي للسلطة القضائية في إرساء أركان الدولة العادلة. وقد تدعم هذا الفصل بالفصل 109 من الدستور الذي منع التدخل في القضاء وعدم المس باستقلاليته حيث جاء فيه "يحجر كل تدخل في سير القضاء."

الهياكل المختصة لاستقلالية القضاء.

ويشير الخليفي إلى أن تطبيق مقتضيات الدستور اعترضته صعوبات عديدة لعل أهمها عدم التسريع في إنشاء الهياكل الداعمة لاستقلالية القضاء، وميل بعض الأطراف إلى إخضاع هذه السلطة إلى السلطة التنفيذية، فقد كان من المفترض، حسب ما نصّ عليه الدستور، أن تبادر السلطة السياسية، في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ إجراء الانتخابات التشريعية (تشرين الأول/أكتوبر 2014) إلى إرساء المجلس الأعلى للقضاء، وأن تقوم، في ظرف سنة من التاريخ

نفسه، بإحداث المحكمة الدستورية. وهما هيكلان أساسيان في تأمين استقلالية القضاء، وضمان دستورية القوانين، تأخر ظهور الأول ولم يكتب للثاني الظهور والفاعلية إلى اللحظة. ويضيف: "فقد تم تجاوز المدة المنصوص عليها في خرق واضح للدستور، وقد أثر غياب النواب، وعدم التزامهم بالتوافقات، والتجاذب السياسي في تعطيل تفعيل دورهما في إقامة دولة القانون والمؤسسات ونحن في الأسابيع الأخيرة من الدورة النيابية الحالية ولم تر المحكمة الدستورية النور ويبدو أنها لن تراه إلا بعد الانتخابات التشريعية المزمع انعقادها في 6 تشرين الأول/أكتوبر المقبل إن توفرت الإرادة السياسية".

ويلاحظ المتابع للشأن العام بصفة عامة وللشأن القضائي بصفة خاصة تعرض القضاة والسلطة القضائية إلى عديد الضغوطات من الإعلام والإعلاميين والنقابات والهيئات وحتى من الشارع ما يؤثر سلبا على استقلال القضاء. وهو أمر يمكن تفسيره بالوضع العام الذي أصبحت تعيشه تونس بعد الثورة وبعض الانفلاتات التي نشهدها أحيانا هنا وهناك. ويردف بالقول: "بصفة عامة أن حال القضاء من حيث الاستقلالية أفضل بكثير بعد الثورة مما كان عليه قبلها رغم الضغوط التي تسلط عليه أحيانا سواء من الإعلام أو النقابات والهيئات أو السلطة التنفيذية".

ويشدد الناشط الحقوقي على أهمية أن تدعم هذه الاستقلالية بتوفير التجهيزات الضرورية لعمل القضاة وتدعيم المحاكم وتطويرها والتكوين المستمر للقضاة وإخضاع انتدابهم إلى مقاييس صارمة لا من حيث التكوين العلمي والأكاديمي فحسب بل من حيث شخصية القاضي وأخلاقه واستقامته وقدرته على مجابهة الوضعيات الصعبة التي قد تعترضه في عمله كقاض لأن الضعيف لا يستطيع أن يوصل الحقوق إلى أصحابها".

ظروف صعبة

ويعتبر الخليفي أن القاضي التونسي ومرفق العدالة بصفة عامة يعمل حاليا في ظروف مادية صعبة للغاية يزيدها تعقيدا كثرة الملفات فضلا عن الضغوط التي قد يتعرض لها، وأكبر مثال على ذلك ما يحدث هذه الأيام من تفاعلات في المجتمع التونسي على خلفية إصدار دائرة الاتهام بطاقة إيداع بالسجن ضد المترشح للرئاسية نبيل القروي وشقيقه غازي القروي على خلفية تهم موجهة ضدهما، فقد انقسم الرأي العام في تونس، فأنصار القروي يعتبرون أن السلطة التنفيذية مارست ضغوطا على القضاء لاتخاذ هذا القرار. وفي المقابل تنفي السلطة التنفيذية ذلك وتؤكد على استقلالية القضاء.

ويرى محدثنا أن القضاء تعرض لهجمة شرسة عبر وسائل الإعلام ساهم فيها إعلاميون وسياسيون وغيرهم ما أثر سلبا على صورة القضاء والقضاة لدى الرأي العام التونسي وهو ما لا يخدم مطلقا فكرة القضاء المستقل والنزيه. ويضيف أن أغلب شروط ومعايير ضمان استقلال

القضاء قد توفرت في تونس اليوم وما على القاضي إلا أن يختار بين الاستقلالية والتبعية، فمن أراد أن يكون مستقلا فعليه أن يتجرد من أهوائه الشخصية ولا يرضخ للضغوط من أي جهة كانت وأن يحكم طبقا لما يمليه عليه ضميره والقانون وأن لا يخشى في الحق لومة لائم. حسب قوله.

تأسيس المجلس الأعلى للقضاء.

ويعد المجلس الأعلى للقضاء أعلى سلطة قضائية تسهر على حسن سير القضاء واستقلاليته طبقا لأحكام الدستور والمعاهدات الدولية المصادق عليها. وقد جاء انتخاب أعضائه بعد عراقيل عديدة في خضم مسار تونس الانتقالي وما رافقه من تجاذبات سياسية عديدة أخرت عملية الانتخاب لمرات عديدة. ولكن جاء انتخاب أعضائه ليشكل خطوة هامة على مسار تركيز استقلالية القضاء وحماية هذا السلك الرئيسي بعد الثورة. وقد نص دستور تونس الصادر سنة 2014 وخاصة ضمن الفصول بين 112 و117 على مهام المجلس وصلاحياته ومكوناته وطرق انتخابها وتعيينها. وأبرز صلاحياته: "يتداول كل مجلس قضائي في جميع المسائل الراجعة إليه بالنظر بمقتضى الدستور والقانون وفي كلّ ما يخص سير العمل القضائي في نطاق اختصاصه، كما يتولى ضبط حاجياته في إطار إعداد مشروع ميزانية المجلس الأعلى للقضاء. ويبتّ كل مجلس قضائي في المسار المهني للقضاة الراجعين إليه بالنظر من تسمية وترقية ونقلة، كما يبتّ في مطالب رفع الحصانة ومطالب الاستقالة والإلحاق والإحالة على التقاعد المبكّر والإحالة على عدم المباشرة وفق أحكام الأنظمة الأساسية للقضاة. وحسب الدستور فإن المجلس القضائي يعتمد عند النظر في المسار المهني للقضاة على مبادئ تكافؤ الفرص والشفافية والكفاءة والحياد والاستقلالية. ويراعي لهذه الغاية المقتضيات والمبادئ الواردة في الدستور والمعاهدات الدولية والمعايير والشروط المنصوص عليها بالأنظمة الأساسية للقضاة. وتحدّد المجالس القضائية الثلاثة كل فيما يخصه احتياجات المحاكم من القضاة والشغور الحاصلة في الخطط والوظائف القضائية وتنظر في مطالب النقل والترقيات، ويعلن المجلس الأعلى للقضاء عن الحركة القضائية مرة واحدة في السنة في أجل أقصاه تموز/يوليو من كل سنة ويمكن للمجلس عند الاقتضاء إجراء حركة استثنائية خلال السنة القضائية".[1]

غياب الاستقلالية.

ويقول المحامي والناشط الحقوقي التونسي باديس الكوباكجي لـ"القدس العربي" أنه لا يمكن التشكيك في نزاهة القضاة التونسيين لكن استقلالية القضاء في تونس ما زالت حلما يبدو أنه بعيد المنال وهو ما تثبته– حسب محدثنا الاعتقالات التي تطال النشطاء السياسيين والإعلاميين في تونس من قبل حكومة تودع في السجون من يعارضها أو ينافس مرشحيها في الانتخابات. ويكمن

1 - https://www.alquds.co.uk/

الخلل حسب الكوباكجي في وجود عصا غليظة للسلطة التنفيذية مسلطة على القضاة ويخشونها هي التفقدية التابعة لوزارة العدل التي على رأسها وزير معين من قبل رئيس الحكومة وهذا الوزير أيضا يرأس النيابة العمومية.

ويضيف قائلا: "لم يحقق المجلس الأعلى للقضاء الذي انتخب أعضاؤه بالكامل استقلالية القضاء رغم أن رئيس الجمهورية لم يعد رئيسه كما كان الحال في السابق، فهناك أشياء أخرى لا دخل له فيها تحول دون تحقق استقلالية القضاء. فبعض الساسة في تونس استولوا بطرق غير مشروعة وهم في الحكم على بعض الملفات وسلطوها على رقاب بعض القضاة للهيمنة على بعض مفاصل القضاء خدمة لمصالحهم وضربا لخصومهم.

وفي هذا الإطار فإن نبيل القروي ليس الأول ولن يكون الأخير على قائمة من يسلط عليهم القضاء لإرهابهم، فقد سبقه على سبيل المثال الإعلامي برهان بسيس الذي كان ينشط يومها في حركة نداء تونس وفي حياة الرئيس الراحل الباجي قايد السبسي. ولن أدخل في مسألة إدانة المرشح الرئاسي نبيل القروي من عدمها فهو أمر ينظره القضاء لكن سأنتقد بشدة الخلل في الإجراءات الذي حصل في عملية اعتقاله وإيداعه السجن حيث حصل فيه خرق فادح للقانون. فلو فرضنا جدلا أنه مجرم فمن حقه أن يتمتع بمحاكمة عادلة وهو ما لا يتوفر في حالته نتيجة لذلك الخلل الفادح في الإجراءات وفي عدم احترام القانون".

المطلب الثالث: الحماية الملكية والشخصية في التشريع التونسي.

لا يمكن أن يخلو دستور حديث من تكريس لحق الملكية. وقد كان هذا شأن دستور تونس لسنة 1959 وهو كذلك الشأن لدستور جانفي 2014، غير أن دستور ما بعد الثورة لم يغفل عن التنصيص صراحة على أن "الملكية الفكرية مضمونة". فماذا يضيف هذا التصريح، هل هو إقرار ضمني بأن الملكية الفكرية ليست ملكية بالمعنى المطلق للعبارة أم هو اعتراف بمكانة خاصة واستدراك لتأخر رهيب في مجال حماية الملكية الفكرية.

في مطلق الأحوال، لا يمكن أن يكون للتكريس الدستوري لحق من الحقوق إلا فائدة في إرساء أركانه التشريعية وتيسير لتحصينه على أرض الواقع. ولكن "الدسترة" ليست مرهما سحريا شافيا من العلل والأوجاع إن ظلت مستتبة في الحاضر والمستقبل نفس الأسباب التي جعلت من المنظومة القانونية للملكية الفكرية – في معظم الأحوال ولاعتبارات متنوعة – مجرد إعلانات نوايا.

لا تشكو الملكية الفكرية في تونس من فراغ تشريعي، فهي بفرعيها الرئيسين :الملكية الأدبية والفنية من جهة، والملكية الصناعية من جهة أخرى محمية بقوانين تتماشى في مجملها مع

الالتزامات الدولية المنجرة عن المصادقة عن اتفاقيات ذات علاقة بهذا المجال، وبالخصوص اتفاقية جوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

كما أن الجانب الهيكلي لحماية الملكية الفكرية معزز بمؤسستين عريقتين هما المؤسسة التونسية لحماية حقوق المؤلف والمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية. وقد برزت مؤخرا عدة جمعيات نشيطة تعمل على نشر ثقافة احترام الملكية الفكرية. وكان لجهودها دورٌ هامّ في إدراج حماية الملكية الفكرية صمن الفصل 41 من دستور2014. (إضافة إلى مشروع الاكاديمية الوطنية للملكية الفكرية والذي نرجو أن يرى النور قريبا).

ما تشكو منه الملكية الفكرية في تونس هو كثرة الانتهاكات التي لا تلاقي تصديا تلقائيا من الأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون. فالبضائع المقلدة والحاملات الرقمية المستنسخة لا تلقى رواجها في الأركان المظلمة من السوق التونسية فقط، بل تغزو دونما حرج الفضاءات التجارية الكبرى والمحلات المحترمة أو على الأقل التي يفترض فيها ذلك.

وكما تشكو الملكية الفكرية في تونس، فإن تونس – مثل معظم الدول النامية– تشكو أيضا من الملكية الفكرية. فمن أول الحقائق التي يجب أن نواجهها هو أن الحماية القانونية للملكية الفكرية لم تكن وليدة اقتناع تشريعي مبني على مصلحة وطنية ثابتة بل وفاءً اضطراريا لالتزامات دولية يجوز دون مبالغة أن نشبهها بعقود الإذعان. هذه هي الحقيقة التاريخية لحزمة القوانين الأولى التي فرضتها علينا آنذاك سلطات الاحتلال الفرنسي وهي أيضا الحقيقة المعاصرة التي فرضتها العولمة ونظام المصادقة بالجملة على الاتفاقيات. أما ما يجمع الحقيقتين في نسق واحد، فهو أن المشرع التونسي اكتفى في الحقبتين بترجمة النصوص الفرنسية وإكسائها بالصيغة التنفيذية على التراب التونسي.

إن التعامل مع الملكية الفكرية على أساس أنها "شر لا بد منه" هو السبب الرئيسي لفشل المنظومة القانونية واستحالة حصول الفائدة العامة. وتغيير هذا الواقع لا يمكن أن يتحقق بالدسترة فقط بل لا بد من البحث عن حل وسط بين الإمعان النظري في الحماية والتغاضي الواقعي عن الانتهاكات وهو ما يتطلب تغييرا جذريا يضمن حماية متوازنة للملكية الفكرية لكي يكون بالإمكان توظيفها لتحقيق المصلحة العامة.

إن الخاصية المشتركة لكل قوانين الملكية الفكرية في تونس هي أنها تكاد تكون مجرد ترجمة حرفية للنصوص الفرنسية. صحيح أن القانون الفرنسي متطور ورائد في مجال حماية الملكية الفكرية وأنه ينهل أحكامه وقواعده من عدة مصادر ثرية أهمها الفقه وفقه القضاء. ولكن هذا لا يعني أن من الحكمة اعتماد النصوص الفرنسية بحذافيرها. فهي في نهاية المطاف وليدة واقع

مختلف وتطبيقات مختلفة ولا تمثل بالضرورة إطارا ملائما يحقق في بلادنا حماية متوازنة للملكية الفكرية تحفظ حقوق المبدع وتخدم المصلحة العامة في آن واحد.

ليس المطلوب من المشرع التونسي أن "يعيد اختراع العجلات" ولكن كان عليه على الأقل أن يجعلها أكثر ملاءمة لطرقاته المحلية. فالنظرية العامة لحقوق الملكية الفكرية تقوم على فكرة التوازن الدقيق بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة، وفقط عند تحقق هذا التوازن يكون الحق الاستئثاري في الاستغلال وسيلة لحفز الابداع والابتكار. ولا شك أن المناخ الابتكاري والعلمي السائد في دولة متطورة مثل فرنسا يختلف شديد الاختلاف عن الوضع في تونس ولا يمكن بالتالي اعتماد نفس الحلول لتحقيق النتائج المرجوة.

صحيح، مرة أخرى أن الطريقة التي صيغت بها أحكام اتفاقية جوانب الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة لم تترك للمشرعين الوطنيين بصفة عامة هامشا كبيرا للتحرك. وقد حدا هذا الأمر بأغلب الدول النامية لتكريس نصوص تشريعية شديدة التشابه مع ما هو معتمد في الدول المتقدمة علميا وتكنولوجيا. إلا أن الاتفاقية المذكورة ليست في جوهرها إلا أداة لتحقيق قدر أدنى من الحماية لحقوق الملكية الفكرية. وهو ما يمكن أيضا من تحقيق قدر من التقارب بين التشريعات الوطنية المختلفة. ويمكن لكل دولة أن تلتزم بهذا الهدف دون أن تسن قوانين مخالفة لمصلحتها الوطنية أو تتجاوز القدر اللازم لخدمة هذه المصلحة.

فالدولة التي لا تنتج الابتكار العلمي أو الإبداع الادبي والفني تصبح مجرد دولة مستهلكة تحمي مصالح الدول المنتجة. وهذا الوضع يزداد خطورة عندما تكتفي بسن قوانين حمائية للملكية الفكرية لأنها لن تستفيد من هذه الحماية شيئا وستمسي مجرد سوق مفتوحة يستغلها مالكو الحقوق اسوأ الاستغلال.

إن الاستلهام من التجارب التشريعية المقارنة ليس في حد ذاته نقيصة ولا خللا. وقد كان على المشرع التونسي أن يكون أكثر اجتهادا في صياغة قوانين الملكية الفكرية وأن يعمق البحث في تجارب دول تكافح من أجل اكتساب مكانة عالمية في ميادين الابداع والابتكار مثل البرازيل والهند وجنوب افريقيا والتي تعد قوانينها وفقه قضائها في هذا المجال أمثلة يحتذى بها لكل الدول النامية، رغم أن حرص هذه الدول على مصالحها الوطنية غالبا ما تسبب لها في خلافات مع الدول الصناعية المتقدمة.

من الضروري إذن إجراء مراجعة جذرية وشاملة لكافة القوانين المنظمة لحقوق الملكية الفكرية. وهو ما سيسمح بتفادي عديد النقائص التي شابت المنظومة الحالية والتي يمكن أن يعزى بعضها إلى مجرد أخطاء في الترجمة أو سوء فهم للنص القانوني المقتبس.

من النقائص القانونية التي يتعين أيضا درؤها مسألة الحماية القانونية للمعلومات السرية مناط المادة 39 من اتفاقية جوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. إذ تقتصر الحماية في التشريع التونسي حاليا على أسرار الصنع ولا يشمل التجريم إلا مدير المصنع او النائب أو الأجير وذلك وفق الفصل 138 من المجلة الجزائية.

ولا يخفى على أحد أن أوجه انتهاك حقوق الملكية الفكرية قد تطورت بتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وهو ما يستدعي الحرص على تطوير وتعزيز المنظومة القانونية لمواجهة الجرائم السيبرنية من الناحية الموضوعية (التجريم والعقاب) ومن الناحية الاجرائية (الرقابة، الضبط، التتبع، وسائل الاثبات).

أما في ما يتعلق بفض النزاعات فإنه من الضروري إيجاد حلول عملية ناجعة لإشكالية تشتت الاختصاص الحكمي في نزاعات الملكية الفكرية، فهذه النزاعات التي تصنف عادة كنزاعات تجارية يمكن أن تطرح أمام مختلف أصناف المحاكم وهو ما يخالف التوجه الذي اعتمدته عدة دول متقدمة والذي يتمثل في إرساء محاكم متخصصة في نزاعات الملكية الفكرية وذلك بالنظر لخصوصية هذه النزاعات وطبيعتها التقنية والمعقدة التي تستوجب تكوينا خاصا ومعمقا.

ولا تغني دسترة الملكية الفكرية أيضا عن الاصلاحات الهيكلية وأبرزها تدريس الملكية الفكرية في الكليات والمعاهد العليا لكي يكون لمختلف المتداخلين في هذا المجال تكوين نظري سليم ومتوازن وإدراك للأسس العلمية والعملية لحقوق الملكية الفكرية.[1]

كما ينبغي أيضا دعم الهياكل المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية. وفضلا عن توفير الإمكانيات المادية وتعزيز العنصر البشري ورفع الكفاءة والتكوين المتواصل، فإنه يقتضي وضع أطر قانونية واضحة وناجعة لعمل هذه الهياكل. ومن أبرز المتطلبات العملية في هذا الصدد تمكين المؤسسة التونسية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة من إمكانية إبرام الصلح مع مرتكبي الاعتداءات بطريقة تضمن وقف الاعتداء والتعويض للمتضرر مقابل انقضاء الدعوى العمومية. وليس في هذا بدعة: فمعظم الإدارات التي يسند لها المشرع صفة الضابطة العدلية في مجال معين يخول لها في الآن ذاته صلاحية إبرام الصلح مع المخالف.

دسترة حقوق الملكية الفكرية خطوة إيجابية نحو تحقيق حماية فعلية وناجعة ولكن يجب أن تستغل هذه الفرصة أيضا للتأكيد على أن لحماية الملكية الفكرية أبعادا مختلفة لا بد من تحقيق التوازن بينها وأن منح الحقوق الاستئثارية يجب أن يخدم المصلحة العامة بالتشجيع على الإبداع وبدفع التطور التقني والازدهار الصناعي ونقل التكنولوجيا.

1-المفكرة القانونية ،الموقع الالكتروني :https://legal-agenda.com/

كما أن حماية حق الملكية لا يجب أن تحجب حقوقا أهم مثل الحق في الحياة والصحة والحق في التعليم والحق في المعلومة وحرية الإبداع والتعبير.

المطلب الرابع : الجرائم الإلكترونية في تونس:

منذ أكثر من عقد دخلت تونس في نشاط إلكتروني كبير. ومع انتشار مواقع التواصل، بدا واضحاً أن النظام التونسي المخلوع فقد سيطرته على ما يدور على الشبكة رغم محاولاته المستمرة للقمع. إلا أن الشباب في البلاد عرفوا جيداً كيف يخترقون جدار الرقابة، وهو ما بدت نتائجه واضحة مع انطلاق شرارة الثورة ثم انتصارها على الرقيب ـ الرئيس زين العابدين بن علي.

أولا : بداية الرقابة.

نهاية عام 2005 شهدت تونس عملية إرهابية عرفت حينها باسم "عملية سليمان"؛ نسبة إلى مدينة سليمان فى الشمال الشرقي التونسي. أما المتّهمون فيها فكانوا شباباً تواصلوا عبر الإنترنت واجتمعوا حول هدف واحد هو ضرب النظام. نهاية عام 2006 صدرت أحكام قضائية تراوحت بين الإعدام والسجن خمس سنوات للمشاركين في أحداث سليمان. إلى جانب ذلك انطلقت رقابة حديدية على الإنترنت، كان من نتائجها سجن الصحافي الاستقصائي العامل في موقع "نواة" رمزي بالطيبي وغيره من الناشطين الإلكترونيين، وحجب كل المواقع المعارضة للنظام.

منذ ذلك الوقت، بدأت مرحلة القمع العنيف للحريات، تحديداً بين العامين 2006 و2010. واشتدّت الرقابة رغم المحاولات التي كان يقوم بها ناشطون إلكترونيون، بهدف كسر جدار الصمت حول انتفاضة الحوض المنجمي عام 2008. وبعد ذلك الثورة التونسية 17 ديسمبر/كانون الأول 2010 وصولاً إلى انتصار الثورة وهروب زين العابدين بن علي. يومها فقط

اكتشف التونسيون الدور المحوري الذي لعبته الشبكات الاجتماعية والمدونون في نقل ثورتهم إلى كل العالم، رغم التعتيم الإعلامي الرسمي.

عام 2015 أوقف خمسة أشخاص في محافظة قبلي في الجنوب الشرقي التونسي بتهمة مبايعة تنظيم إرهابي على شبكة الإنترنت. كذلك تم إيقاف ستة أفراد من مجموعة "الفلاقة" بتهمة قرصنة مواقع حكومية. وفي الوقت نفسه، أطلت كتيبة "عقبة بن نافع" المتمركزة في جبال الشعانبي على الحدود التونسية الجزائرية، تطلب من أنصارها عدم استعمال "فيسبوك" والاكتفاء باستعمال "تويتر" والدخول إليه عبر نظام " تور".

تواريخ تلخص باختصار أهم الأحداث التي عاشتها تونس ما قبل الثورة وما بعدها، والرابط بينها جميعها التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها، فهل تعيش تونس حرباً إلكترونية.

غياب الإطار القانوني في "المجال الإلكتروني في تونس وخاصة المتعلق منه بالنشر لا يزال غير منظّم قانونياً، وهو ما جعله يعيش حالة من الانفلات والفوضى"، هذا ما صرّح به لـ "العربي الجديد" الإعلامي والناشط الإلكتروني، النوري الصّل، الذي يرى أن "تنظيم القطاع مطلب ملح، فبعض المواقع تساهم في تغذية مناخ التوتر وتدفع إلى الجرائم الإرهابية من دون رادع قانوني، فجلّها مواقع بلا هوية قانونية؛ وهو ما يجعل من الصعب حصرها أو محاسبتها في حالة الاعتداء على الأشخاص بالثلب أو على الأمن الوطني".

السجين السياسي السابق والإعلامي، أحمد نظيف، يشارك النوري الصّل نفس الرأي ويرى في تصريح لـ "العربي الجديد" عندما سجنت سنة 2007 تعرفت إلى من شاركوني السجن بتهم تتعلق بنشاطهم الإلكتروني، وقد تمت محاكمتهم وفقاً لقانون الإرهاب، بل عرفت البعض ممن تمّ تجنيده من خلال الشبكات الاجتماعية وأصبح مقاتلاً في صفوف بعض التنظيمات". ويذهب أحمد نظيف إلى أن "تجربة السجن جعلته يتعرف إلى من زج بهم في سجون بن علي، لا لشيء إلا لولوجهم مواقع جهادية حتى عن حسن نية".

غياب الإطار القانوني دفع مكتب منظمة "المادة 19" في تونس إلى الدعوة في تقريرها حول حرية التعبير على الإنترنت إلى "إدخال التعديلات اللازمة على المنظومة القانونية بشكل يجعل السلطة القضائية (أو الهيئات التعديلية المستقلة) هي الجهة الوحيدة المخول لها الإذن بحجب أو سحب المواقع أو الصفحات كلياً أو جزئياً، مع ضرورة التقيد بمبدأي الضرورة والتناسب".

الإطار القانوني الغائب في عهد الرئيس المخلوع جعله يوظف القوانين في جرائم الإنترنت مثلما شاء ويزج في السجن كل من يدخل موقعاً أو ينشر رأياً على الصفحات الاجتماعية؛ وهو ما يترجم صرامة الرقابة المضروبة على الشبكة العنكبوتية، فكيف كانت تتم هذه الرقابة؟

ثانيا :الرقابة تعود من جديد.

وفقاً لتصريح مسؤول أمني رفض ذكر اسمه لـ "العربي الجديد": "الرقابة كانت تتم زمن بن علي عن طريق مختصين في الهندسة الإعلامية، تمّ جلبهم من الوكالة التونسية للإنترنت المسؤولة عن قطاع الإنترنت في تونس إلى المصالح المختصة في وزارة الداخلية التونسية، ويتولون عملية المراقبة والحجب". وأضاف "هذا الأسلوب تمّ التخلي عنه بعد الثورة، لكن أمام تزايد الهجمات الإرهابية وتوظيفها للشبكات الاجتماعية، فقد تمّت إعادة تفعيل هذا النشاط حتى تتمكن وزارة الداخلية ومصالحها المختصة من اختراق الشبكات الإرهابية، عن طريق حسابات مجهولة الهوية لمراقبة النشاط الإرهابي على الإنترنت والتدخل كلما اقتضت الضرورة". وقد عبّر المسؤول الأمني عن النجاح إلى حدّ الآن في اختراق بعض المواقع والصفحات والإطاحة بأصحابها.

وتحدث معز شقشوق رئيس "الشركة التونسية للإنترنت" الذي يرى أن "عدد الجرائم الإلكترونية في تونس ضعيف جداً، ولا يتجاوز السبع جرائم سنوياً". ويبيّن شقشوق أن ضمانات السلامة الإلكترونية متوفرة في تونس، وقلل من خطر استغلال الجماعات الإرهابية بيانات المؤسسات التونسية. لكن يظل السؤال مطروحاً لماذا نجحت الجماعات الإرهابية رغم كل ذلك في توظيف الشبكات الاجتماعية والإنترنت لتحقيق غايتها.

التبني المبكر للتكنولوجيات الحديثة.

يرى الدكتور صلاح الدين الدريدي في تصريح لـ "العربي الجديد" أن "التبني المبكر للتكنولوجيات الحديثة من قبل المجموعات الإرهابية ساعدها على حسن توظيفها، فعلى عكس التعامل من قبل المحافظين مع وسائل الاتصال في القرن 19حيث تم رفض المطابع والصحف لأسباب دينية، فإن الجماعات الإرهابية تعاملت مع ما يوفره الإنترنت من خدمات بشكل براغماتي، حتى توظفه لخدمة أهدافها من خلال ما أسمته الجهاد الإلكتروني". وأضاف "كما أن النجاح في هذا التوظيف يعود في تونس إلى أسباب عدّة، لعل أهمها ضعف الدولة التونسية بعد الثورة، وغياب آليات الرقابة الناجعة لا بالمعنى البوليسي لكلمة الرقابة، بل الرقابة بما يضمن استقرار المجتمع ويحافظ على السلم به؛ وهو دور موكول إلى عديد الأطراف منها المجتمع المدني والهيئات الدستورية والنقابية"[1].

حروب "الهاكرز".

إذا كان النظام يركّز بشكل أساسي على حربه مع "الجماعات الإرهابية" على المواقع الإلكترونية، فهناك نوع آخر من الحرب التونسية تدور رحاها في العالم الافتراضي، وهي حروب داخلية بين القراصنة أنفسهم. وهو ما برز أخيراً في الحرب بين مجموعة "الفلاقة" ومجموعة "انونيموس" (المجهولون)، حيث تتهم هذه الأخيرة "الفلاقة" بأنهم يعبرون عن توجهات لمجموعات دينية جهادية، وما قرصنتهم لبعض المواقع ووضع راية العقاب عليها إلا خير دليل على ذلك. اتهام ترفضه مجموعة "الفلاقة" التي ترى نفسها مجموعة إلكترونية تناضل من أجل تونس ولا علاقة لها بالإرهاب. كما أن تسمية عملياتها بـ"ثعلب الصحراء"، و"غزوة أبابيل" تنخرط في قناعاتها بالانتماء إلى الأرض التونسية. أما عن استعمالها راية العقاب، فقد تمّ ذلك وفقاً لتعبيرها عندما قامت بقرصنة مواقع إسرائيلية فقط. وأضافت مجموعة "الفلاقة" أنها لا تقوم بقرصنة مواقع من أجل الاستيلاء على حسابات بنكية أو أموال، بل يقرصنون المواقع الحكومية التونسية فقط لمدة خمس دقائق، من أجل التعريف بمطالبهم العادلة في الحرية. الجرائم الإلكترونية فى تونس موضوع

1- السبسي على خطى بورقيبة في التعاطي مع الإعلام، https://www.alaraby.co.uk/%

يصعب حسمه الآن، لكن يبدو أنه سيشهد تطورات أخرى خلال الأيام المقبلة، خاصة بعد انتشار ظاهرة القمار الإلكتروني بين الشباب.

المطلب الخامس : حق التظاهر في التشريع التونسي.

حرية الاجتماع و التظاهر السلميين مضمونة.

الفصل 37 من الدستور.

هذا ما اقره الدستور من حرية للاجتماع و التظاهر. ويتضمن ذلك ان حرية التظاهر– التي تقترن بحرية الاجتماع وتتجسم في الخروج الى الشوارع و الساحات والتجمع السلمي بقصد المطالبة بحق او التعبير عن راي او دفع انتهاك – هي من صنف الحقوق و الحريات الاساسية التي يجب ضمانها من قبل الدولة وهو ما يقتضي اتخاذ الدولة لجميع التدابير اللازمة التي تكفل لكل شخص حماية السلطات المختصة له بمفرده وبالاشتراك مع غيره ، من أي عنف او تهديد او انتقام او تمييز ضار فعلا او قانونا او ضغط او أي اجراء تعسفي آخر نتيجة لممارسته لهذا الحق المشروع(إعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان – الفصل12).

وفي ضوء ذلك يتضح دون أي شك ان ما حصل بالعاصمة يوم السبت 6 جوان 2015 بمناسبة تفريق مسيرة "وينو البترول" وذلك بحق عدد من المتظاهرين والمارة والصحفيين – الذين لم يحملوا سلاحا او يعتدوا على الممتلكات الخاصة او العامة اويبادروا بمهاجمة قوات الامن – هومن قبيل الغاء حرية التظاهر وتخلي الدولة عن ضمان ذلك الحق فضلا عن الاعتداءات التي صدرت عن اعوان الدولة بحق المواطنين. فقد اتضح من معلومات متظافرة وتسجيلات صحفية وشهادات مستقلة وبيانات من بعض الجهات السياسية ومكونات المجتمع المدني ان السلطات التي من المفترض ان تتولى حماية المسيرة التي لم تعلن عن منعها –قد تسببت في قمعها والاعتداء على المشاركين فيها او المتابعين لها وذلك سواء بالتجاوزات التي صدرت عن بعض اعوان الامن كضرب المتظاهرين و اهانتهم واجلاء الشارع بالهراوات والاعتداء على بعض الصحفيين و المصورين اثناء اداء مهامهم رغم حملهم لصدريات تشير الى صفتهم الصحفية الخ...

وبعيدا عن الاستغراق في تفاصيل كثيرة فمن الثابت ان هؤلاء الذين منعوا الناس من التظاهر – واعتدوا عليهم بالمناسبة – ومن ضمنهم اساسا الحكومة – قد اكدوا بوعي او بغير وعي:

اولا – انهم ضد الثورة لان التظاهر السلمي والاحتجاج السياسي كان من مظاهر التحركات الشعبية التي اقترنت بالثورة.

ثانيا– انهم ضد اشكال التعبيرعن اراء الشارع ومطالبه وضد ثقافة الاحتجاج الشعبي.
ثالثا– انهم ضد الممارسة الديمقراطية وحماية حقوق الانسان التي يجب العمل على دعمها بكل الوسائل القانونية و السلمية.
رابعا– انهم ضد حق الافراد و الجماعات في التظاهر سلميا بقصد خدمة القضايا المشتركة ومناهضة كل انتهاك لحقوق الانسان و الحريات الاساسية.
خامسا – انهم ضد أي تقبل لتغيير سياساتهم بالنظر الى ان التظاهر هو استفتاء مستمر على سياسة الحكومة ومصدر ضغط عليها لتغيير توجهاتها فكلما كانت اكثر تبرما من ذلك كانت اسرع لقمع المظاهرات.[1]

وليس بعيدا عن الواقع ان تجد النظم الديمقراطية اكثر انفتاحا على مطالب المتظاهرين وتحركاتهم وان تجد غيرها من النظم الاستبدادية اكثر انغلاقا في وجوه المتظاهرين ولذلك فان من يمنع حرية التظاهر يلغي حق المواطن في المشاركة الديمقراطية وتقرير مصيره السياسي.

خلاصة الفصل:

وبشكل عام يمكن القول إن وسائل الإعلام الجديدة قد خلقت بيئة أكثر ثراءً للمعلومات عن تلك التي قدمتها وسائل الإعلام التقليدية في أوقات سابقة مضت، وأنه بدا واضحًا أن وسائل الإعلام الجديدة ليست فقط بمثابة تصحيح لمحدودية وسائل الإعلام التقليدية، ولكن أيضًا لها مهام وأدوار وتأثيرات واضحة على نحو متزايد، وأن وسائل الإعلام، أيًا كان نوعها، وإن لم يكن من المُرجَّح أن تكون لديها القوة الحاسمة التي يأملها البعض، ويدّعيها البعض الآخر، فإنه ليس هناك أدنى شك فى أننا نعيش بها في عالم أكثر ارتباطًا من أي وقت مضى من تاريخ البشرية، وهي حقيقة متمثلة في التأثيرات الهائلة لوسائل الإعلام الجديدة على تعبئة الحركات الجماهيرية.

وبنظرة أكثر واقعية، يمكن القول إن وسائل الإعلام الجديدة تملك من الأدوات التي تجعل من الصعب على النظم القمعية أن تخفي انتهاكاتها، سواء باستخدام تلك الأدوات لإعلام الرأي العام المحلي، أو إعلام الرأي العام العالمي. وتبدو بعض تلك الوسائل– خاصة "الفيس بوك"– لها أثر فعّال، وبشكل خاص في التنظيم، وجمع الأموال، وربط شتات الاجتماعات المهمة، والإعلان عن الاحتجاجات المستقبلية، وربما حتى بتوليد الإحساس بالانتماء للمجتمع، وخلق مساحات

1 -https://nawaat.org/2015

إبداعية مختلفة ومتزايدة للناشطين من أجل استخدام قدراتهم في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في مواجهة الأنظمة المستبدة.

الفصل السابع
معيقات التحول الديمقراطي في تونس ومصربعد الثورتين

بعد موجة الثورات والانتفاضات التي اجتاحت العالم العربي منذ أواخر 2010، والتي كان من أبرز تجلياتها إطاحة نظم تسلطية عتيدة، استمرت في سدة السلطة لعقود، كما هو الحال في تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، على أثر ذلك راح البعض يؤكد على أن هذه التحولات الكبرى تدحض مقولة «الاستثنائية العربية» في مجال الديمقراطية، حيث أنها تشكل انطلاقة لما بات يُعرف بـ»الربيع العربي». وبغض النظر عن الجدل حول مفهوم «الربيع العربي» من حيث حجيته العلمية، والدول التي يشملها، وأنماط التغيير السياسي التي تندرج في إطاره، فإن هذه الدراسة سوف تركز على الدول التي تم تغيير الأنظمة الحاكمة فيها، حيث أنه بعد مضى أكثر من ثلاث سنوات على التغيير السياسي فيها، فإنها لم تشهد حتى الآن تطورات حقيقية وجادة تضعها على الطريق الصحيح للتحول الديمقراطي، وذلك باستثناء تونس، حيث نجح الفاعلون السياسيون بدرجة ما في احتواء تداعيات سلسلة من الأزمات السياسية والأمنية الحادة التي كادت أن تعصف بالمسار الانتقالي برمته، وحققوا توافقاً على خارطة طريق واضحة، تم في إطارها إصدار دستور حداثي ديمقراطي، ويجرى حالياً التحضير للاستحقاقات التالية، خاصة في الانتخابات التشريعية والرئاسية.

المبحث الأول: معيقات التحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة المصرية.

رغم إنقضاء سنوات على الثورة الشعبية الكبرى (يناير) 2011، النخبة المصرية لتتمكن من بناء نظام سياسي بدلاً عن النظام الذي نجحت الثورة في إسقاط رأسه. فالشعب المصري وجد نفسه في لحظة ما مضطراً إلى تفجير ثورة ثانية تمكنه من استعادة ثورته الأصلية من براثن جماعة كانت قد تمكنت من سرقتها في غفلة من الزمن. وعلى رغم عدم تردد قطاعات شعبية واسعة في التعبير عن تأييدها غير المشروط لخريطة الطريق التي أعلنها القائد العام للقوات المسلحة في 3 يوليو الماضي، وتضمنت عزل الرئيس السابق محمد مرسي وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية جديدة، إلا أن الخطوات التي تستهدف بناءً سياسياً قابلاً للدوام والاستقرار لا تزال متعثرة. وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على تعثر عملية التحول الديموقراطي في مصر بسبب التحديات الهائلة التي تواجهها. [1]

1 -http://www.ahram.org.eg/NewsQ/370681.aspx

المطلب الاول: طبيعة القيادة السياسية وأزمة شرعية النظام السياسي.

تواجه النظم السياسية العديد من المشاكل التي تحول دون تحقيق أمن واستقرار أنظمتها، والانظمة السياسية العربية على وجه الخصوص، إذ تواجه هي الأخرى العديد من الأزمات التي تشكل تحديات أمام استمرار واستقرار نظامها السياسي ،حيث شهدت الانظمة السياسية العربية العديد من الازمات متعددة الابعاد والزوايا كالازمات الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية ومن بين أهم و أبرز الازمات السياسية ، التي تعترض سير النظام السياسي هي أزمة الشرعية التي تعتبر مشكلة الحكم المركزية في األنظمة السياسية العربية .إذ يرجع أغلب الباحثين العرب أن سببها راجع إلى ضعف العالقة بين المجتمع والنظام السياسي القائم، وهذا الاخير والمجتمع المدني، وما يترتب عنه طغيان السلطة ونظامها، وتوغلها في ممارسة القهر والعنف حفاظا على بقاءها في الحكم، وكذلك المصادر التي تستمد منها السلطة شرعيتها في الأنظمة السياسية العربية، هي مصادر تقليدية ال تعكس حقيقة الدولة الديمقراطية، التي تبنى على أسس قانونية دستورية، وربما هذا ما أدى في النهاية إلى هشاشة وعدم ثبات تلك المصادر .وفي ظل ما تشهده المنطقة العربية من تغيرات وتطورات أو بما يعرف بموجة الربيع العربي، تجعل الانظمة السياسية العربية تعيد النظر في العديد من المسائل السياسية ، ومن أهمها كيفية اكتساب شرعية السلطة، وفي هذه الحالة نجد أن مصر و ما شهدته عقب ثورةّ 25 يناير و خلقت أنماط أخرى تستمد منها الشرعية نوع من انجذابات حول من يحكم، ومن أين تستمد السلطة شرعيتها، في ظل كل الخلافات المجتمعية[1].

تتمثل أسباب هذا التعثر وطبيعة التحديات التي تواجه عملية التحول الديموقراطي في مصر في :

أولاً: طبيعة الثورة المصرية نفسها.

فهذه الثورة فجرها شباب ينتمون للشرائح العليا من الطبقة المتوسطة، لكنهم لم يكونوا منخرطين في حزب سياسي معين وبالتالي لم تجمعهم بالضرورة رؤية أيديولوجية واحدة، على رغم اتفاقهم على مطالب موحدة تركزت حول «العيش والحرية والكرامة الإنسانية». ولأن الشعب المصري، على اختلاف طبقاته الاجتماعية وانتماءاته الفكرية والأيديولوجية، التف حول مطالب رأى فيها تعبيراً صحيحاً عن تطلعاته في تلك المرحلة، فقد كان من الطبيعي أن يتوحد هذا الشعب على قلب رجل واحد لإسقاط رأس النظام الذي حرمه لسنوات طويلة من حقه في «العيش والحرية

1 -https://www.google.com.eg/search

والكرامة الإنسانية». غير أن التوحد حول مطالب من هذا النوع لم يكن كافياً وحده لضمان إدارة رشيدة في مرحلة ما بعد سقوط رأس النظام. فقد افتقدت الثورة المصرية منذ البداية زعامة سياسية قادرة على قيادتها، كما افتقدت بوصلة فكرية قادرة على توجيه حركتها خلال مرحلة انتقالية تعين خلالها إزاحة بقايا النظام القديم والتأسيس لنظام جديد يمكنه تحقيق الأهداف التي من أجلها قامت الثورة[1].

ثانياً: حالة التجريف السياسي التي كانت عليها مصر عقب ثورة يناير.

فقد شهدت مصر على مدى عقود طويلة، خصوصاً خلال العقود الثلاثة التي سبقت الثورة، حالة من التجريف السياسي والفكري أفقدتها معظم الأدوات التي تمكنها من بناء نظام سياسي متوازن، يحل محل النظام الذي أسقطت الثورة رأسه ويعبر عن مختلف الطبقات والتيارات صاحبة المصلحة في التغيير. فقد غابت الأحزاب السياسية القادرة على التعبير عن آلام الشعب وتضحياته في المرحلة التي سبقت الثورة وعن آماله وأحلامه في مستقبل أفضل بعدها. ولأن جماعة «الإخوان» بدت، في ظل حالة التجريف هذه، وكأنها القوة الأكثر تنظيماً وفاعلية على الأرض، فقد كان من الطبيعي أن تكون هي صاحبة الفرصة الأكبر في الفوز في أي انتخابات حرة نزيهة تجري في تلك اللحظة التاريخية الاستثنائية.

ثالثاً: النزعة الإصلاحية لدى المؤسسة العسكرية.

لم يكن لدى المؤسسة العسكرية ما يكفي من الخبرة التي تؤهلها للتعرف بدقة على حقائق الوضع السياسي واتخاذ ما يلزم من القرارات في مرحلة ما بعد مبارك. ولأن هذه المؤسسة، وهي محافظة بطبيعتها وبحكم قيادتها المنتقاة بعناية من العناصر الأكثر موالاة لمبارك، لم تتحمس يوماً لمشروع نقل السلطة إلى ابن لم يكلف حتى بأداء الخدمة العسكرية ومحاط بمجموعة فاسدة من رجال الأعمال، فقد كان من الطبيعي أن تسلك منحى براغماتياً في التعامل مع حقائق الوضع السياسي الجديد. ولا جدال في أن هذا المنحى قادها إلى استنتاج مفاده أن اقتسام السلطة مع الجماعة الأكثر تنظيماً وقدرة هو الخيار الوحيد المتاح. وفي تقديري أن التصريح الذي أدلى به أحد قادة الجماعة في بداية تلك المرحلة مؤكداً عدم رغبتها في التقدم بمرشح للانتخابات الرئاسية، جاء في سياق تفاهم ضمني يقوم على اقتسام السلطة بين المؤسسة العسكرية والجماعة بحيث تحصل الجماعة على ما تستطيع من مقاعد البرلمان في مقابل ترك الموقع الرئاسي لشخصية يتم

1- ثناء فؤاد عبد الله ,الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1, بيروت, حزيران ، 2001، ص292 .

اختيارها بالتوافق. غير أن النتائج غير المتوقعة للانتخابات البرلمانية، والتي حصلت فيها الجماعة وحدها على ما يقرب من نصف مقاعد البرلمان أغرتها بالتحلل من هذا الالتزام، مما مهد للصدام بين الطرفين[1].

رابعاً: تعجل الجماعة في وضع مشروعها السياسي موضع التطبيق قبل أن تنضج الظروف الموضوعية.

ذهبت الجماعة بمجرد فوز مرشحها بالمقعد الرئاسي، تسعى بكل السبل المشروعة وغير المشروعة إلى تأكيد هيمنتها المنفردة على كل مفاتيح السلطة، وقامت بتهميش كل القوى التي شاركت في الثورة، متجاهلة بذلك حقيقة على جانب كبير من الأهمية وهي أن مرشحها فاز بنسبة 51.7 في المئة، وبفضل أصوات محسوبة على قوى الثورة من خارج تيار الإسلام السياسي كانت تخشى من وصول أحد رموز النظام السابق إلى المقعد الرئاسي. وحين اشتدت المعارضة الشعبية لمشروع الهيمنة «الإخوانية» قررت الجماعة توثيق تحالفها مع بقية فصائل الإسلام السياسي واستبعاد الفصائل الأخرى، مسهمة بذلك في تعميق حالة من الاستقطاب بدأت تعرض البلاد لمخاطر حرب أهلية. وقد عكس مؤتمر «نصرة سورية»، والذي حضره الدكتور مرسي بنفسه وأعلن فيه قطع العلاقات مع سورية وتطوع فيه آخرون لإعلان الجهاد ضد النظام السوري وفتح باب التطوع وإمداد المقاتلين بالسلاح، دون تشاور مسبق مع وزارة الخارجية المصرية أو مع المؤسسات المسؤولة عن الأمن الوطني في مصر، هذه الحالة الاستقطابية الحادة. ولا جدال في أن هذا المؤتمر كان بمثابة نقطة تحول في مسار الأحداث، حيث بدت مصر في تلك اللحظة بلداً مخطوفاً يواجه مصيراً مجهولاً في سياق ما تقدم، لم يكن غريباً أن تمر مرحلة التحول الديموقراطي في مصر بثلاث مراحل انتقالية مختلفة:

المرحلة الأولى:

أدارها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وبدأت عقب تنحي حسني مبارك في 11 شباط (فبراير) 2011، وامتدت حتى انتخاب مرسي في 20 حزيران (يونيو) 2012. وقد ارتكبت خلالها أخطاء هائلة، ربما كان أهمها رضوخ المجلس العسكري لمطالب الجماعة بإدخال تعديلات دستورية تتيح إجراء انتخابات برلمانية قبل صياغة دستور جديد للبلاد، مع تكليف البرلمان المنتخب باختيار أعضاء الجمعية التأسيسية التي ستتولى صياغة الدستور. وقد ترتب على هذا الخطأ الفادح ليس فقط تمكين جماعة «الإخوان» من الهيمنة على سلطة التشريع ولكن فتح الطريق أمامها أيضاً

1 -https://elthawry.wordpress.com/2013/09/14/140913-3/

للهيمنة على السلطة التنفيذية ومن خلالها على كل مفاتيح السلطة في مصر، وتسبب في إرباك عملية التحول الديموقراطي برمتها. [1]

المرحلة الثانية:

أدارتها جماعة «الإخوان» وبدأت عقب فوز مرشحها بالمقعد الرئاسي في 30 حزيران 2012، وامتدت حتى 30 حزيران من العام التالي. وارتكبت الجماعة خلالها أخطاء فادحة، ربما كان أهمها إقدام مرسي على إصدار «إعلان دستوري» يمكنه من تحصين جمعية تأسيسية ومجلس شورى تسيطر عليهما الجماعة ومعرضين للحل بحكم قضائي، ومن ثم تمكين الجمعية التأسيسية بعد تحصينها من صياغة دستور مطعون في شرعيته، وتمكين مجلس الشورى بعد تحصينه من أداء وظيفة تشريعية لم يكن مؤهلاً لها ولم ينتخب أصلاً للقيام بها.

المرحلة الثالثة:

وتديرها حالياً سلطة موقتة يتولاها رئيس المحكمة الدستورية العليا بحكم منصبه. وبدأت هذه المرحلة عقب إعلان وزير الدفاع «خريطة طريق جديدة» في 3 تموز (يوليو) 2013 ولا تزال مستمرة حتى الآن. وعلى رغم نجاحها في صياغة دستور جديد وافق عليه الشعب بغالبية أكبر من تلك التي حصل عليها دستور 2012، إلا أن الطريق نحو استكمال بناء مؤسسات النظام الجديد ما زال طويلاً ومحفوفاً بالمخاطر. ويثير بروز «ظاهرة السيسي»، والتي تعكس حاجة الشعب المصري في هذه المرحلة إلى «بطل منقذ»، عدداً من الإشكاليات التي يصعب تجاهلها.

المطلب الثانى: إقصاء المعارضة.

شغلت المفاهيم السياسية اهتمام المفكرين وخلقت جدلاً واسعاً بين أوساط المنظرين عموماً, وذلك لأن المفاهيم السياسية هي التي تشكل البنية الأساسية في تحديد شكل وطبيعة النظام السياسي في اي دولة، وكون مفهوم المعارضة واحداً من المفاهيم التي لا يكاد يخلو منها أي نظام سياسي مهما بلغت درجة مثاليته، فهذا المفهوم شكل واحداً من المفاهيم المتلازمة والمترابطة مع السلطة، أي أن السلطة دائماً يواكبها ويلازمها مفهوم المعارضة، لكونها الاداة التي من خلالها يتم كبح جماح اي سلطة ماوللمعارضة السياسية علاقة وثيقة بالديمقراطية فهي تُعد جزء أساسي وشرعي من النظام السياسي الديمقراطي، حتى قيل " لا معارضة بدون ديمقراطية، ولا ديمقراطية بدون معارضة فعالة, ولا سياسة أصلا دون تعددية ومن التعددية تظهر المعارضة والتنافس،

1- http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/705736

فحيوية المجتمعات تعود من بعض الجوانب إلى التعددية السياسية وإلى المعارضة النشطة حيث تكون نداً للحكومة ومعارضاً لها، وبديلاً عنها ," ولما كان تداول السلطة هو إحدى آليات الديمقراطية فلا يمكن أن يكون هناك تداول سلمي للسلطة ما لم تكن هناك تعددية سياسية حرة تؤمن بوجود المعارضة في إطار المجتمع والنظام السياسي الديمقراطي والعكس صحيح. و الديمقراطية كبنية وآليات لن تنضج وترسخ على مستوى الممارسة السياسية، إلا في ظل بنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات[1].

1-مفهوم المعارضة السياسية وطبيعتها:

ترتبط نشأة المعارضة في المعنى العام للكلمة بنشأة السلطة في المجتمعات الإنسانية، منذ أن انقسم الناس إلى حكّامٍ ومحكومين، إلا أن المعارضة السياسية بمعناها الحديث ترتبط على نحوٍ محدّد بتطور النظام الحزبي التنافسي الليبرالي (البرلماني)، الذي تحولّت فيه الكتل والأجنحة التمثيلية إلى أحزاب. ولقد تشكّل هذا النظام من ناحية تاريخية صرفة أولّ ما تشكّل في المجتمعات المدنية الأوروبية الغربية، أي في المجتمعات البرجوازية حسب فهم الفلسفة السياسية الحديثة للمجتمع المدني بوصفه المجتمع البورجوازي[2].

ويختلف مفهوم المعارضة باختلاف الزمان والمكان,لأنها ترتبط ارتباطا وثيقاً بوجود السلطة فضلاً عن الحريات العامة في الانظمة الديمقراطية. وعلى الرغم من أقتران ظهور المعارضة كتعبير وكقوة سياسية بظهور الديمقراطية غير المباشرة في أوروبا منذ العام 1826, وعلى الخصوص في المملكة المتحدة،[3] إلا أن مفهوم المعارضة يُعد من المفاهيم الحديثة في علم السياسة فمنذ القدم والى مدة قريبة لم يكن مفهوم المعارضة موضوعاً للتعريف بالعناصر والفئات التي تختلف مع السلطة الحاكمة، كما لم تكن أيضاً المعارضة متناولة في البحث الدقيق والتحليل الشامل من قبل العلماء والمفكرين السياسيين .أما اليوم فيلاحظ أن المفكرين السياسيين يتناولون بالتحليل المعارضة وأثرها في الحياة السياسية[4].والمعارضة هي قضية فطرية لا يمكن الأستغناء عنها، ولذلك يمكن للمعارضة أن تنشأ داخل كل جماعة بشرية (العائلة، التجمعات المهنية) [5]، وما يهمنا هنا

1- وصال نجيب العزاوي وأحمد عدنان كاظم, العلاقة بين الحكومة والمعارضة في الدول العربية, المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية ,2009, ص33 وما بعدها.

2- محمد جمال باروت, أزمة المعارضة السياسية في الوطن العربي, مجلة الحوار المتمدن, العدد (163) بحث منشورة بتاريخ 2002/6/17, وعلى الرابط الأتي :http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=1757

3- عادل غفوري خليل, أحزاب المعارضة العلنية في العراق (1946 -1954)، المكتبة العالمية, ط1, بغداد ،1984, ص97.

4- عصام سليمان, مدخل إلى علم السياسة، دار النضال للطباعة, ط2، بيروت، 1989، ص 257.

5- أحمد الموصللي, الديمقراطية وحقوق الإنسان في الفكر الإسلامي: جدليات الشورى والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1, بيروت ، 2007، ص 111.

هو المعارضة السياسية أي تلك التي تقوم بوجه السلطةالحاكمة، وفي إطار النظام السياسي. وعلى أساس ذلك سنتناول في هذا المبحث ما ينبغي أن ينطوي عليه مفهوم المعارضة السياسية وما يحمل في مدلوله الفلسفي من أهمية, ومن ثم تسقيط المعطى على طبيعتها والمهام والأدوار التي تقوم عليها.

2-تحديد مفهوم المعارضة السياسية :

لمعرفة المراد بمفهوم المعارضة مجال البحث في هذه الدراسة علينا الوقوف على معناها في اللغة والاصطلاح، فلفظ (معارضة) مشتق من الأصل اللغوي للفعل "عَارَضَ " بمعنى نتلمس فيه عارض الشيء أي قابله، وفلان يعارضني أي يباريني أو ينافسني، والمعارض: الذي يعارض شيئاً آخر يخالفه (تأكيد معارض آخر)، مضاد، متناقض تأثيرات معارضة، " الذي يناقض الآخرين ويخالفهم", (معارض صديقه)، الذي لايقبل عملاً أو تدبيراً ولا يسلم برأي أو حكم : معارض كل تغيير معارض تقييد الحرية، منتمي إلى المعارضة، من حزب المعارضة : المعارضون والموالون، الذي يعترض على حكم على قرار (طرف معارض) معارضة : فئة غير موالية للحكومة ، "أحزاب المعارضة "[1] .ويروى أن جبريل "عليه السلام" كان يعارض الرسول القرآن الكريم، بمعنى يدارسه في القرآن ويقال عارض الرجل بمثل صنيعه إذا فعل فعله أي أنها تعني الإتيان بالمقابل أو التقليد أحياناً[2] ، وأعترض الشيء في حلقه وقف فيه بالعرض ، وأعترض الفرس في مشيه أي اعترض في مشيه من الصعوبة ، وحقيقة المعارضة أن يكون كل منها في عرض صاحبه[3] ، فالدلالة لمعنى المعارضة هي المقابلة أو المدارسة والمتابعة وفيها يظهر أيضاً روح المغالبة أو التحدي [4].

والمعارضة لها عدة معانٍ كالمجادلة و المناقشة أو المحاورة وأحياناً تعني التضارب فى الآراء وتناقض الأفكار واختلافها، وقد تعني بها تارةً أخرى بالمغايرة في السلوك والتصرف أو حتى التشدد في الموقف والرأي, وتتخذ المعارضة أحياناً شيئاً من الوضوح في الفكرة عند مواجهة الآخرين بُغية تبسيط وتوضيح الرؤى المتباينة، أي تحديد نقاط التشابه والاختلاف في الرأي والموقف معاً[5].

1- أشرف مصطفى توفيق, المعارضة، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ،1989 ، ص20.

2- شمران العجلي, الخريطة السياسية للمعارضة العراقية, دار الحكمة، ط1، لندن،2000، ص63.

3- نيفين عبد الخالق مصطفى, المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي ، مكتبة الملك فيصل الإسلامية، ط1، القاهرة ، 1985 ، ص22 .

4- عبد الحكيم عبد الجليل محمد قايد المغيشي, المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي والوضعي، مفهومها، أهميتها ، واقعها: دراسة مقارنة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2006 ، ص23.

5- ناظم عبد الواحد الجاسور, موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 2008، ص581

ويمكن تعريف المعارضة السياسية؛ بأنها مظهر من مظاهر الحكم الذي ينقسم بين طرفين أحدهما يكون في الحكومة والآخر فى المعارضة. أي أن المعارضة تعبر عن القوى غير المساندة للحكومة والتي تقف موقف الضد أو الرفض منها[1]، وهذا المعنى جاء من الثقافة الغربية متأثراً بنظم الحكم السياسية لتصبح كلمة المعارضة ومصدرها يعارض أسم مصدر للفعل المتعدي، ومن معانيه (يقابل، يقارن، يقاوم، أو يعارض) ومنه أشتق لفظ كلمة بمعنى الضد، العكس، النقيض، أو المواجهة .ومن ثم اكتسبت كلمة معارضة معناً أوروبيا غربياً جاءنا على هذا الأساس، لذا جرى ربط المعارضة بالديمقراطية الغربية [2].والمعارضة هي قدرة جماعة أو شخص على فرض إرادتها على جماعة أو شخص، وإن كانت الأخيرة تعارض هذا الفرض . وتوجد حالات يحدث فيها التعارض بين عمل مؤسسة سياسية ترغب في إقامة نوع من التوازن المستمر ، ومؤسسات سياسية أخرى، بل قوى سياسية عديدة تعارض هذا التوجه وتقابله بالضد بُغية إيقافه بمجرد العمل على تحقيق التغيير والتوازن المستقر في إطار العمل السياسي. والمعارضة هي ذلك النشاط أو الفعل المضاد لسياسة الحكومة من قبل قوى موجودة في المجتمع السياسي[3].

وفى الاصطلاح، من غير السهل أو اليسير تعريف المعارضة السياسية أو تحديد هويتها بشكل دقيق وواضح، والسبب في ذلك يعود إلى اختلاف هذا المفهوم بين طرف وآخر تبعاً لإطاره السياسي ، أو للمرجعية الأيديولوجية التي يستمد منها منظومته المعرفية مما فسح المجال أمام تعدد وتنوع تعريف المعارضة ,أن مصطلح المعارضة تبلور تبعاً لتطور أنظمة الحكم وتتابعها، و خرج من معناه الأعم (التعبير عن الرأي الآخر) إلى أن وصل هذا المصطلح إلى طابعه الحالي فلم يكن هناك دستور يحكم وينظم طبيعة العلاقة بين مؤسسات الدولة بعضها مع بعض[4] ، وفي نفس الوقت لم يكن هناك ترسيخ وتنظير لمفاهيم عدة كالديمقراطية والحرية وحقوق الأقليات، التي بدورها تعطي مجالاً لمفهوم "المشاركة السياسية" والتي من خلالها يكون الشعب شريكاً للحكومة أما عن طريق الانخراط في مؤسساتها أو بوصفه المراقب لأداء الحكومة (السلطة)، وحاول العديد من الباحثين تعريف المعارضة وفقاً لمنظور الفريقين (السلطة والمعارضة) "التعبير عن حرية الأقلية السياسية في أن تعارض في مواجهة حق الأغلبية السياسية في أن تحكم.

ويلاحظ أن مفهوم المعارضة يتعلق تعلق كلي بما يواجه من نظام حاكم (سلطة) ، يتعاطى وفق طبيعة وواقع هذا النظام، وهذا ما يعطي شكل وملامح هذه المعارضة التي تكون في ظل

1- شعبان الطاهر الأسود, علم الاجتماع السياسي ،الدار المصرية اللبنانية، ط1, القاهرة، آب 1999 ، ص21.
2- جابر قميحة, المعارضة في الاسلام بين النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، ط1،القاهرة ، 1998، ص51.
3- أحمد العوطي، حكم المعارضة وإقامة الأحزاب السياسية في الإسلام، دار النفائس، ط1, عمان،1992, ص5.
4- شعبان الطاهر الأسود, علم الاجتماع السياسي ،الدار المصرية اللبنانية، ط1, القاهرة، آب 1999 ، ص21.

نظام سياسي معين، ومن خلال هذا يذهب أحد الكتاب إلى أن للمعارضة معنيان أحدهما عضوي (شكلي) والآخر مادي (موضوعي). [1]

أولاً: المعارضة في معناها العضوي أو الشكلي هي الهيئات التي تراقب الحكومة وتنتقدها وتستعد للحلول محلها, فيقال بهذا المعنى تولت المعارضة السلطة في أعقاب انتخابات جديدة.

ثانياً:المعارضة في معناها المادي أو الموضوعي هي النشاط المتمثل في رقابة الحكومة وانتقادها والاستعداد للحلول محلها, فيقال لكل مواطن حق معارضة سياسةالحكومة, ويمارس المواطن هذه المعارضة بوسائل متعددة, أهمها, الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة.

يؤخذ على هذين المعنيين في توضيح معنى ومفهوم المعارضة، أن الهيئات التي تراقب عمل الحكومة في المعنى العضوي، هي تؤدي النشاط نفسه الذي يشير له الكاتب في المعنى المادي، وكذلك أن المواطن الذي يعارض سياسة الحكومة في المعنى العضوي لا يمكن أن تكون لمعارضته جدوى، إذا لم تكن ممثلة في هيئات أو تنظيمات تؤدي عمل المعارضة في أطار مؤسسات الدولة ، وإلا يكون هذا مندرج بالمعنى الأعم وهو المخالفة أو الرأي الآخر.وفي ضوء ما تقدم ذهب أغلب الكتاب إلى ربط مفهوم (المعارضة) بعامل التنافس للوصول إلى السلطة، وبالرغم من أن الصياغة في التعريفات لمعنى المعارضة أختلفت من كاتب إلى آخر. إلا أنها بقيت محصورة في هذا الإطار، وهذه نماذج من التعاريف:

3- **المعارضة السياسية كمصطلح يقترن بالأحزاب السياسية،** وقد تتمثل المعارضة بحزب واحد، أو مجموعة أحزاب وهي ترتدي أشكالا متنوعة من النضال، فقد يكون نضالها مشروعا بقانون تشرّعه مؤسسات الدولة المعنية، وهذا ما تعترف به الدول التي تعتمد النظام الديمقراطي في إدارة الدولة ومثل هذه النظم ضمنا تؤسس لمبدأ تداول السلطة، أذاً فالمعارضة) هي القوة والمجموعات والأحزاب التي تعارض النظام السياسي العام في أطار عملية التداول السلمي للسلطة.

أ. **أن المعارضة تعني:** الممارسة الطبيعية لثنائية الحياة عموماً[2]فالمعارضة تفترض أنقسام الحياة السياسية بين فريقين متنافسين أحدهما الأغلبية وهو يمثل السلطة والآخر ألأقلية التي تمثل المعارضة.

1- أحمد العوطي, حكم المعارضة وإقامة الأحزاب السياسية في الإسلام, دار النفائس, ط1, عمان,1992, ص5.
2- ناظم عبد الواحد الجاسور, موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 2008، ص581 .

ب. **المعارضة تعني:** العمل والكفاح المتواصل في مراقبة أجهزة الدولة ومتابعة مواقفها ومخططاتها ، ومحاولة توعية وإثارة الرأي العام دائماً من أجل اليقظة على أموره والتنبيه لما يمر به من أحداث، وما يجب عليه من مواقف ، أي أن المعارضة تعني حماية الحرية وحقوق الشعب من خطر الاستبداد والعدوان السلطوي الذي قد تسببه له سياسة الحكومة في غفلة من الشعب[1].

ج. **أنها تعني:** قوة توازنية في المجال السياسي بوصفه مجالاً عمومياً .كذلك فان مصطلح المعارضة[2] الأكثر استعمالاً يعني" أية جماعة أو مجموعة أفراد يختلفون مع الحكومة على أساس ثابت يخص القضايا المتعلقة في إطار تشريع أو اقتراح سياسي، ويطبق المصطلح على نحو أكثر تحديداً على الأحزاب التي تختلف مع الحكومة وترغب في الحلول محلها. [3]

د. المعارضة السياسية عادة تحمل معنى المضمون التنافسي بين جماعات سياسية لها تصورها الخاص في كيفية سياسة المجتمع وإدارته للوصول إلى السلطة، وهي تعني بالأساس مخالفة الرأي السائد سلطويا ومعارضة سياسة النظام [4].

هـ. **والمعارضة السياسية تعني:** التمثيل السياسي للقوى الاجتماعية ومن خلالـه تحقق مشاركـة هذه القوى في الحياة السياسيـة وفي صنـع القـرار السياسي،[5] إذ أن المعارضة السياسية تتمثل في دور القوى السياسية الاجتماعية المختلفةالمعارضة لمن هو في حكومة السلطة تارة, ومعارضة للنهج والتوجه السياسي وأسلوب ممارسة الحكم تارة أخرى[6].

المعارضة تتعدد وتتنوع صورها بحسب التوجهات والأساليب التي تقوم عليها، وتتخذ مناهج عدة في رسم سلوكها، فيمكن أن تكون هناك معارضة داخل النظام السياسي هدفها السعي لتقييم البرامج التي تسعى الحكومة لتنفيذها ومتابعتها, أما إذا كانت المعارضة خارج النظام السياسي فإن هدفها الأساسى هو السعي لإسقاط الحكومة والحل محلها, بالشكل الذي يخدم توجهات القوى السياسية المعارضة وعلى أساس ذلك: نرى بأن المعارضة هي ·نشاط شرعي، تقوم به الأحزاب

1- فاضل الصفار, الحرية السياسية دراسة مقارنة في المعالم والضمانات, دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر، ط1, بيروت، 2008، ص244 .

2- منير شفيق (مناقشة)، في عبد الإله بلقزيز (تحرير " ,(المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية ," مركز دراسات الوحدة العربية, ط1, بيروت, كانون الأول/ ديسمبر2001، ص75.

3- جفري روبرت ووليستر ادوارد, القاموس الحديث في التحليل السياسي، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت، 1999، ص290.

4- شعبان الطاهر الأسود, علم الاجتماع السياسي, مصدر سبق ذكرة , ص21.

5- عبد الإله بلقزيز (تحرير), المعارضة والسلطة في الوطن العربي ,مصدر سبق ذكره، ص11

6- فاضل الصفار, الحرية السياسية دراسة مقارنة في المعالم والضمانات, دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر، ط1, بيروت، 2008، ص244 .

والحركات الاجتماعية والروابط المجتمعية الرسمية وغير الرسمية، ضمن التركيبة المؤسسية للنظام السياسي ·أمر ضروري لمنع أحتكار السلطة وتركيزها في يد فئة اجتماعية ونخبة سياسية ضيقة.

المطلب الثالث: ضعف المشاركة السياسية وتراجع دور الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

تعددت أسباب ضعف المشاركة بينما العزوف واحد.. هكذا بدأ عصام شيحة حديثه القيادى بتيار إصلاح الوفد، مؤكداً أن هناك أسباباً عديدة لعزوف الناخبين عن التصويت فى انتخابات البرلمان بالمرحلة الأولى منها ارتباك البيئة السياسية والانتخابية وبالتالى أصابها الكثير من الخلل والعطب. حدث هذا الأمر منذ بداية عام 2015 فقد تحدد موعد إجراء الانتخابات ثم تم تأجيلها بسبب الطعن على قانونى مباشرة الحقوق السياسة وتوزيع الدوائر الانتخابية، واستجابة المحكمة الدستورية بتأجيل الانتخابات.أضف لذلك قانون الانتخابات نفسه، الذى أحدث من دون أن يدرى القائمون عليه كم ونوعية العقبات والصعوبات التى وضعها أمام الناخب منها على سبيل المثال جعل الدوائر الانتخابية مختلفة عن بعضها البعض، فهناك دوائر بها مقعد واحد وأخرى اثنان، وأخرى ثلاثة، وأخرى أربعة مما أربك الناخب، كما بدا فى معدلات الأصوات الباطلة.**وتابع شيحة قائلا:** إن السبب الثالث هو عزوف القيادات السياسية والنخبة الفاعلة فى المجتمع عن المشاركة فى الانتخابات وهذا الأمر يرجع إلى أن الإعلام وبعض الساسة وبعض المقربين من النظام قدموا البرلمان القادم على أنه معرقل للرئيس، والسبب الرابع يرجع إلى فشل الأحزاب السياسية فى تقديم مرشحين يكونون قادرين على تمثيل ثورتى 25 يناير و30 يونيو. وحسب رؤية القيادى بتيار إصلاح الوفد، فإن قطاعاً كبيراً من المجتمع عزف عن المشاركة لاعتقاده أن المنقذ « السيسي» سيتدخل فى أى وقت ويحل اى أزمة تواجه الشعب، مضيفا أن مشاركة الشباب كانت غير فاعلة فى المرحلة الأولى من الانتخابات على الرغم من أن الشباب يمثل نسبة 65% من المجتمع[1] .

ووضع شيحة حلولاً لاستقطاب الناخبين فى المرحلة الثانية، منها أولاً تصحيح الصورة الذهنية لدور البرلمان فى التشريع والرقابة، ثانيا أن الإعلام عليه دور هام فى تحفيز المواطنين على أهمية البرلمان، ثالثا لابد للحكومة أن تحدد بوصلة للانتخابات.وأشار شيحة إلى أن السلبية وعدم المشاركة لا تبنى الأوطان، وان الأوطان تبنى بالمشاركة والفاعلية، مضيفاً أن نسب التصويت فى المرحلة الأولى تعادل معدلات التصويت بالانتخابات البرلمانية قبل 25 يناير، مؤكداً أنها نسب متوقعة لكثرة وجود وجوه جديدة على الساحة البرلمانية، موضحاً أن المواطنين أرهقتهم كثرة الاستحقاقات

1 -http://www.ahram.org.eg/News/

السياسية.من جانبه يرى نبيل زكى المتحدث الرسمى باسم حزب التجمع، أن أسباب ضعف نسبة الإقبال ترجع إلى أن عدداً كبيراً من المحللين والخبراء تحدثوا تكراراً عن أن المجلس النيابى سيتم حله، كما أن كثرة الأقاويل بأن البرلمان سيعيق خطط ومشاريع رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى أن النظام الانتخابى أعاق الناخبين حيث أن هذا النظام قائم على فكرة القوائم المطلقة، مضيفاً أن بعض الناخبين رفضوا التصويت لقائمة ما لرفضهم اثنين من المرشحين، وبالتالى قد تنجح القائمة بالكامل أو تسقط بالكامل.وأشار إلى أن عددا من الأشخاص تحدثوا على أن المجلس النيابى القادم سيعدل من الدستور لتقليص صلاحيات البرلمان، وليس من المعقول أن ينتخب مرشحين لمجلس قد يحاولون تقليص سلطاته، بالإضافة إلى أن كثرة عمليات التصويت المتوالية أرهقت المواطنين حيث انه منذ مارس 2011 حتى مايو 2014 توجه الناخبون 6 مرات إلى صناديق الاقتراع،كما أن هناك مرشحين كثيرين بلا مواقف معروفة وبلا تاريخ وبلا انجاز يرتبط بأسمائهم وهذا ما جعل العديد من الناخبين يسألون لمن نعطى أصواتنا؟!، وبخاصة مع الافتقار إلى وجود قيادات سياسية شعبية، مضيفا أن من أسباب العزوف أيضا النظام الانتخابى حيث إن لجنة تعديل النظام الانتخابى رفضت العديد من مقترحات الأحزاب ومنها أن عدد القوائم 6 بدلا من 4 حتى يمكن تضييق المساحة الجغرافية الشاسعة التى تجعل الناخب فى أسوان يضطر لانتخاب مرشح فى الجيزة لا يعرفه، ثم ان البعض فهم خطأ فلسفة وجود الفئات المهمشة فى القوائم ووضعوا عددا من السيدات وعددا من الأقباط وقد تصوروا من جانبهم أن الناخب سيختار مرشحه بمجرد أنها امرأة وليس لكونها تمارس نشاطاً ثقافياً أو اجتماعياً أو سياسياً أو خدمياً، ونفس الأمر على الأقباط.

وأوضح زكى أنه ما لم تحدث أى توعية سياسية بأهمية البرلمان القادم وكيف أن الناخب هو صاحب القرار فى نجاح أو سقوط أى مرشح، مطالباً الناخبين بالمشاركة بالمرحلة الثانية بالنزول بكثافة، لكون مشاركته تمنحه الحق فى محاسبة النائب عما يفعله من أجل تحسين أحوال المواطنينوضع زكى روشتة لعلاج حالة عزوف الناخبين مطالبا جميع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى أن تشرح للمواطنين منذ هذه اللحظة أن رفع مستوى المعيشة ومكافحة الفقر والبطالة وتحسين الخدمات مرتبط بتركيبة البرلمان القادم، وهل سيختارونه من ممثلى الشعب الذين يكرسون طاقتهم لضبط الأسعار للسلع الضرورية ورفع مستوى المعيشة أم العكس ؟ مؤكدا أن مستقبل الحالة المعيشية للمواطن مرتبط بالدور الذى سيلعبه هذا البرلمان ومن هنا تأتى أهمية التصويت.وحسب رؤية زكى فإن انتخابات 2015 أنزه انتخابات فى تاريخ مصر،وأن نسب التصويت تعد ضئيلة وترجع للأسباب السابقة وأيضاً إلى أن الأحزاب شغلت نفسها على مدى شهور طويلة بالقوائم وكيفية وضعها وتغاضت عن توعية المواطن بحقيقة أن البرلمان القادم هو الترجمة العملية للثورة وأهدافها.

وأرجع يحيى عزوف الناخبين عن التصويت إلى الأسباب الآتية:

قصر فترة الدعاية الانتخابية.وغياب دور الأحزاب عن الساحة السياسية وهواجس وشواغل الناس المعيشية. بجانب الصراعات السياسية بين أصحاب القوائموعدم حل المشكلات المعلقة بين الإدارة السياسية والشباب . مع ضعف دور الإعلام فى تحسين وتعبئة المواطنين نحو المشاركة، ولا ننسى حالة الإحباط العام نتيجة الأوضاع الاقتصادية المتردية وتدنى مستوى المعيشة[1].

المطلب الرابع: الثورة المضادة.

الثورة المضادة هي معارضة ثورة، بالذات أولئك الذين يحاولون بعد ثورة الانقلاب عليها أو عكسها بالكامل أو جزءيا. تلك ما و يكون من شأنها إذا نجحت إبطال ما أحدثته الثورة الأولى من أعمال. يرتبط المصطلح بالأفراد والحركات التي تحاول استعادة الأوضاع أو المبادئ التي سادت في فترة "ما قبل الثورة".

والثورة المضادة قد تكون إيجابية أو سلبية في نتائجها؛ إعتمادا –بشكل جزئي– على الشخصية المستفيدة أو المتطفلة على الثورة التي يتم عكسها. [2] تعيش تونس خلال هذه الفترة الصعبة من تاريخها ملامح ثورة مضادة والتي تعرف على أنها إجراء مضاد لإجهاض الثورة الحقيقية والهاء الشعب والمجتمع عن البحث في المطالب والأهداف التي قامت من أجلها الثورة ومدى تحقيقها .فبعد أكثر من عام على اندلاع ثورة 14 جانفي لم يتم تنفيذ خطوات جريئة نحو تحقيق أهداف الثورة وفي مقدمتها الشغل والحرية والكرامة الاجتماعية. وظلت تونس تعيش في دائرة مظلمة لم تتمكن من الخروج منها حتى بعد إجراء انتخابات المجلس التأسيسي التي طالتها العديد من الشوائب ونقاط الضعف في التنظيم والتجاوزات المسجلة من قبل عدد من الأحزاب السياسية التي تحتل مقاعد حاليا في المجلس التأسيسسي مما أفرز حالة من التشنج وتبادل للاتهامات وسط المشهد السياسي.وأصبحت الاتهامات توجه صراحة إلى السياسيين الذين أعلنوا في في حملاتهم الانتخابية في المدن والجهات وفي الشوارع والأحياء التزامهم بتحقيق أهداف الثورة غير أنهم اليوم وبمجرد جلوسهم على كراسيهم الفخمة بالمجلس الوطني التأسيسي أو بالوزارات لم يعودوا يتحدثوا عن التزام عن تلك المطالب التي وعدوا بتحقيقها بل وأصبحوا يتهمون لكل من يرفع شعر المطالب الاجتماعية بالتآمر ويشككون حتى في وطنية المحتجين والمعتصمين الذين نفد صبرهم من المماطلة.ولم تكن الاتهامات المتبادلة بين الحكومة المؤقتة وأحزاب المعارضة والاتحاد

1- نظر الرابط :http://www.ahram.org.eg/News/131701/145/448362/

2- مريم التايب نشر في المصدر يوم 12 - 03 – 2012.. من يحرك الثورة المضادة في تونس: https://www.turess.com/almasdar/9052 ؟

العام التونسي للشغل سوى محاولة من محاولات الهاء الشعب التونسي على المطالب التي نادى بها خلال الثورة خاصة بعد أن أثبتت عديد الإحصائيات تدني الواقع الاقتصادي والاجتماعي في تونس وتفشي ظاهرة البطالة وعودة الفساد من الباب الكبير إلى جانب بروز مظاهر غريبة عن المجتمع التونسي على غرار تهريب السلاح والإمارات الإسلامية وانتشار حركات إسلامية متشددة من شأنها أن تهدد مدنية الدولة التونسية.ويعد التيار السلفي الذي اكتسح الساحة الوطنية اليوم بمحاولته إثارة الانتباه بشتى الوسائل غير القانونية وسط ذهول التونسيين وصمت مطبق من الحكومة التي تتهم بأنها حليفة لهذا التيار الذي أصبح يشكل تهديدا حقيقيا لمصير الثورة التونسية ويعتبر المحرك الواجهة للثورة المضادة.

كما أن صمت قوات الأمن والجيش في ظل تواصل حالة الطوارئ على تجاوزات السلفيين والتعتيم الإعلامي حول من يقف وراء هذا التيار ومن يموله وكيف يتحرك يثير عديد من التساؤلات حول مدى تورط ما كان يعرف بالبوليس السياسي أو رموز الفساد في النظام السابق في تهييج الشارع التونسي وخلق الفتن الإيديولجية التي إن لم يتم وضع حد لها فإنها قد تتحول إلى أعمال عنف لا تحمد عقباهاكما أن الكم الهائل من الشائعات وحملات التشويه ومظاهر الفوضى والبلبلة، تثير القلق والشكوك، عن حقيقة الإجراءات التي تتم لتطهير البلاد من مظاهر الفساد التي كانت متغلغلة خلال النظام السابق بل على العكس فان تلك المظاهر التي كانت سائدة زمن المخلوع من محسوبيّة ورشوة تفاقمت أكثر في غياب المحاسبة الفعليّة. كما استمرّ نزول مستوى الخدمات الإجتماعيّة في مستويات مختلفة.أضف إلى هذا استمرار التعتيم الإعلامي حول أهم القضايا الكبرى في تونس وملفات الفساد علاوة على الحملة التي حاكتها الحكومة وأنصار النهضة والسلفيين ضد الإعلام منذ أشهر في محاولة لإخضاعه مرة أخرى إلى السلطة الحاكمة ولكي تكون بوقا لتمجيد الانجازات الوهمية للحكام الجدد ولاستخدامها للتعتيم على أهم مطالب الشعب التونسي من خلال عدم تغطية الإعتصامات والإحتجاجات المهنية والاجتماعيةأما المعارضة فهي تعمل بشعارها "أنا أعارض إذن أنا موجود" وهي مازالت إلى الآن تتخبط في زعامات واهمة أمام المصلحة العليا للوطن اذ لم تتمكن من خلق بديل قويا يكون منافسا لحركة النهضة الإسلامية مما ينذر بحدوث انتكاسة في الثورة والعود إلى نظام الحزب الواحد والمعارضة الكرتونيةكما أنها لم تقدم حلولاً عملية للواقع المتأزم الذي تعيشه البلاد فهي لا تختص إلا في البيانات والمسيرات والشعارات الرنانة ولم تقدم سوى خطباً نخبوية موجهة إلى فئة معينة وهي تمثل الأقلية دون أن تتعلم من دروس الانتخابات الماضية.

ثم إن مسألة تعدد الأحزاب في تونس بعد الثورة شابتها كذلك بعض الشبهات فقد شكك السياسي المخضرم أحمد المستيرى زعيم المعارضة في تونس في مقاصد الترخيص السريع بين عشية وضحاها لأحزاب سياسية يتم بعثها وقال إن ذلك يهدف إلى تشويه تعدد الأحزاب والمس بصورة النظام الديمقراطي عند المواطنين.

كما أن هذا التعدد ساهم في بروز ما يعرف بالمال السياسي الذي فشلت الدولة في تعقبه وفي مراقبة مصادر تمويل الأحزاب والجمعيات في ظل تعليق العمل بالدستور القديم وعدم تفعيل القوانين مما يفتح المجال إلى استخدام المال السياسي لأغراض ليست بريئة قد تكون منها تمويل الثورة المضادةولا يمكن أن ننسى التقاعس في محاكمة رموز النظام السابق وفي مقدمتهم زين العابدين بن علي الذي فر بلا رجعة إلى السعودية وقد قضت الحكومة على أي أمل في استرجاعه وذلك بربط علاقات اقتصادية مع السعودية علاوة على المحاكمات الصورية التي تشهدها المحاكم العسكرية في ما يعرف بقضية شهداء الثورة.

المطلب الخامس: تدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي.

لا جدال فى أن الوضع الذى يتعين أن تكون عليه القوات المسلحة فى النظام السياسى لمصر الجديدة يثير إشكاليات عديدة بالنظر إلى وضعها السابق، الذى أصبح من المستحيل الاستمرار فيه، لكن هذه الإشكاليات قابلة للحل إذا سلمت جميع الأطراف المعنية بعدد من الحقائق الأساسية، فى مقدمتها:

1- أن أى نظام وطنى لا بد أن يكون شديد الحرص على توفير جميع الاحتياجات الأساسية للقوات المسلحة المصرية، التى تمكنها من مواجهة تحديات إقليمية ودولية من المتوقع أن تزداد كثيراً فى مرحلة القادمة لاتزال فيها رياح التغيير تهب بشدة على العالم العربى وعلى المنطقة كلها.

2- أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بتشكيله الحالى، ليس هو بالضرورة المعبر الحقيقى عن المؤسسة العسكرية الوطنية كما يتمناها الشعب المصرى، ولأن هذه المؤسسة قد يكون طالها ما طال النظام السابق من أمراض، شأنها فى ذلك شأن بقية مؤسسات الدولة، فيتعين أن تخضع لإعادة هيكلة، وبمعايير وطنية، ولكن بمعرفة القوات المسلحة نفسها للقيام بوظائفها الأساسية فى الدفاع عن التراب الوطنى وحماية الأمن القومى، بعيداً عن أى تأثيرات أيديولوجية أو عقائدية.

3- أن قرار الحرب والسلام أخطر من أن يُترك للقيادات العسكرية وحدها. ولأنه قرار سياسى قبل أن يكون قراراً عسكرياً، تبدو الحاجة ماسة لتشكيل «مجلس أمن قومى» يرأسه رئيس الجمهورية

تكون مهمته الإشراف على تنظيم وتسليح القوات المسلحة ومراقبة ميزانيتها، ويضم فى عضويته: رئيس الوزراء، ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية، ورئيس الأركان، ورئيس البرلمان ورئيس لجنة الأمن القومى به، ورؤساء الأجهزة الأمنية[1].

4-خضوع المؤسسة العسكرية خضوعاً تاماً للقرار السياسى وعدم تدخلها فى الشأن السياسى بأى صورة من الصور وعلى أى وجه من الوجوه، وخضوعها أيضاً للرقابة المالية، مع اتخاذ كل الإجراءات والاحتياطيات اللأزمة للمحافظة على السرية المطلوبة فى كل ما يتعلق بالقوات المسلحة إنفاقاً وتسليحاً وتدريباً.وفى هذا السياق تبدو الحاجة ماسة إلى ضرورة التمييز بين البنود العسكرية بميزانية القوات المسلحة، التى يتعين مناقشتها والرقابة عليها فى جلسات مغلقة للجنة الأمن القومى، وبين البنود غير العسكرية التى يتعين أن تسرى عليها جميع إجراءات الرقابة التى يمارسها البرلمان بالنسبة لمختلف بنود الميزانية العادية.نجاح الشعب المصرى فى صياغة دستور توافقى، وفى اختيار رئيس للجمهورية فى انتخابات حرة نزيهة، هو الضمان الحقيقى لعودة المؤسسة العسكرية المصرية إلى ثكناتها بالطريقة التى تحفظ للمؤسسة كرامتها ولشعب مصر حقه فى اختيار نظام ديمقراطى دون وصاية من أحد. ولن ينجح الشعب فى تحقيق هذه الهدف إلا إذا استعادت القوى التى صنعت الثورة وحدتها وعملت معاً بروح الفريق، أما حديث الصفقات فلن يؤدى إلا إلى قطع الطريق أمام عملية التحول الديمقراطى وإسقاط حلم الثورة. [2]

المبحث الثانى : معيقات التحول الديمقراطى في تونس بعد الثورة التونسية.

تمثل تونس تجربة هامة في أدبيات التحول الديمقراطي، ويلتفت إليها باعتبارها جمعت الكثير من العناصر والمحددات في تجربة تحول ديمقراطي غير فاشلة بعد ثورة مفاجئة في المنطقة. ويمكن حصر عوامل النجاح النسبي في محددات خمسة:

– أولاً: الوفاق أو التوافق، التي كانت كلمة السر في فهم الطارئ السياسي برمته، وطبيعة المرحلة في تجربة مهمة بين العلمانيين والاسلاميين بعد سقوط نظام بن علي وتهاويه.

– **ثانيا:** هو الفاعلون السياسيون والنخب السياسية التي توفرت لهم ارادة النجاح في إحداث عملية التحول العسيرة .

1 - http://www.watan.ps/ar/?Action=Details&ID=953

2 (والمواقع الداخلية على شبكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) -: GroupGovernance States Arab Role s'UNDP Changes Transformational Egypt Change for Quest - Wave Tidal States Arab transitions democratic to pathways on forum International سوق المعرفة العربي Souq Knowledge States A

– **ثالثا** التحول الى نظام برلماني بعد نظام رئاسوي.

– **الرابعا:** هو البحث عن المواءمة بين ما هو انجاز اقتصادي وسياسي رغم تعثر التنمية بسبب المعارك الايديولوجية، إذ لابد للانجاز السياسي من إنجاز اقتصادي، والديمقراطية السياسية لا معنى لها دون ديقراطية اجتماعية تعبر عنها وتترجمها.

–**خامسا:** هو المساعدات الخارجية الدولية لانجاح التجربة، فالدور الخارجي والاقليمي لم يكن– في عمومه– معادياً للثورة التونسية، لاسيما من دول الجوار،إذ أن الجانب الجزائري قد دعم التجربة الديمقراطية في تونس بحكم رصانة نظام الحكم ورغبته في أن تظل تونس عنصر استقرار في المغرب العربي مانعاً لفوضى الجماعات الجهادية التي تربك المنطقة، وبحكم وشائج التاريخ بين الشعبين التونسي والجزائر، وكان ذكاء الثورة التونسية متمثلا ايضا في خلو خطابها من رغبة التصدير وتهديد الجوار، بل تناولت واقعها الداخلي وبقيت تغير فيه ما امكن سياسة وتشريعا، وكان نسق الاحداث في الداخل التونسي لا يسمح بالحديث عن وقائع اقليمية اخرى، بل تعامل معها بحذر شديد متوجسا من الخطر الارهابي[1] .

المطلب الاول: بنية النظام السياسي.

يعرف الدستور بأنه (نسق أو جسد المبادئ الأساسية طبقاً له تتشكل وتحكم أمة أو دولة أو نظام سياسي) [2] ، وهو أيضا يشير إلى (مجموعة قواعد متفق عليها تصف تنظيم حكومة بلد ما) [3].وتعتبر مجموعة القواعد تلك، القواعد الأساسية التي تحكم طريقة اتخاذ القرار، وتضع أدوار صنع السياسة وتقسمها إقليميا ووظيفيا وما شابه ذلك... ويضع (الدستور) شروط السباق السياسي، حيث يسعى الأفراد والجماعات للتأثير في السياسات بالعمل ضمن إطار تلك الأحكام . ففي غياب مجموعة شرعيه من الترتيبات لبلورة القضايا، ودراستها، ومناقشتها، ثم اتخاذ قرار من بين عدد من وجهات النظر، فان الحكومة قد تنهار، وقد تتخذ القرارات بالقوة[4] . ويعد وجود الدستور علامة بارزه على حداثة ألا نظمه السياسية واستقرارية مؤسساتها، لأن وجود الدستور يمثل الخطوة الأولى نحو بناء المؤسسات الديمقراطية فالدستور له أهميه كبيره كونه يحدد مجموعة من المسائل الرئيسية، مثل العلاقة بين السلطات، وحقوق المواطنين وواجباتهم، وضوابط تعديل الدستور وإجراءاته..

1- تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس ومصر : رؤية مقارنةمجلة الإستراتيجي – العدد2، متاح علي الرابط: http://www.csds-center.com/archives/9431
2- كمال المنوفي: السياسة العامة .....، مصدر سابق، ص16.
3- كمال المنوفي: أصول النظم السياسية، الكويت، شركة الربيعان،(1987)، ص211.
4- غابرييل الموند،جي بنجهام باول، مصدر سابق، ص160.

ويعتبر احترام أحكام الدستور شرطا ضروريا لإسباغ المشروعية على القوانين والأحكام القضائية[1]. ووجود الدستور له دور كبير في مراقبه أعمال الحكومة وآلية صنع السياسة العامة (فالمنهج المعتاد في وصف الحكومة هو بالرجوع إلى دستورها... فالدستور الأمريكي، على سبيل المثال، يعطي المحكمة العليا السلطة النهائية في تقرير ما يمكن للحكومة أن تفعله أو لا تفعله).

ويطرح (جورج بيردو) فهمه للدستور، بالإشارة إلى أن للدستور مضمون مزدوج فهو يحدد :

أولا: الأشخاص أو الهيئات الحاكمة التي يكون لها القدرة على التصرف واتخاذ القرارات باسم الدولة ويحدد لهم اختصاصاتهم وكذلك كيفيه ممارستها [2].

ثانيا: يحدد مذهب التنظيم الاجتماعي والسياسي الذي تمثله السلطات الحاكمة وكذلك الاتجاه الفلسفي والأيديولوجي الذي ينبغي أن تعمل في إطاره منظمات أو سلطات الدولة .ويعمل الدستور في أي نظام سياسي وفقاً لأيديولوجية سياسية تعكس المبادئ والقيم التي يتبناها النظام السياسي وانعكاس تلك الإيديولوجية في صنع السياسات العامة من خلال علاقتها مع المجتمع ونوعية الثقافات السياسية التي يتبناها ذلك المجتمع وآلية عمل المؤسسات الرسمية وتطبيقها لأيديولوجية النظام السياسي . [3] ويشير مصطلح الأيديولوجية إلى (نسق من المعتقدات والمفاهيم والأفكار الواقعية والمعيارية على حد سواء، ويسعى في عمومة إلى تفسير الظواهر الاجتماعية المركبة من خلال منظور يوجه ويبسط الاختيارات السياسية والاجتماعية للأفراد والجماعات) [4].والأيديولوجية لها دور مهم في حركة الأنظمة السياسية وفاعليتها وقدرتها التأثيرية (فلا توجد دولة دون أن يكون لها إطار أيديولوجي واضح وصريح، فالنظم السياسية لا تعمل بشكل عشوائي، وإنما تعمل في إطار من المعتقدات والتوجيهات السياسية التي تعرب عنها صراحة كان يقال أن النظام اشتراكي، أو ليبرالي، أو ديمقراطي...، أو تتركها ضمنيا يكشف عنها شكل الفعل الاجتماعي الذي يصدر عن الدولة، وينسحب هذا القول إلى النظم السياسية كافه بصرف النظر عن بساطتها وتعقيدها) [5]. وكون الأيديولوجية نظام للقيم والمعتقدات والأفكار والتوجيهات الخاصة بالنظام السياسي فان نجاحها في القدرة على نقلها إلى واقع التطبيق وبالتالي فان نجاح السياسة العامة للدولة يكمن بدوره في مقدار تكامل العلاقة ونجاحها بين الأيديولوجية وثقافة المجتمع، حيث كلما كان هناك قدر من التفاهم والاتفاق بين النظام السياسي وأيديولوجيته وبين المجتمع مما يحتوي من ثقافات متعددة

1- علي الدين هلال ونيفين عبد المنعم مسعد: النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، ط1، بيروت، مركز الدراسات العربية،(2000)، ص132.
2- غابرييل الموند ...، مصدر سابق، ص245.
3- وصال العزاوي: السياسة العامة، دراسة نظرية، مصدر سابق، ص35.
4- غابرييل الموند ...، مصدر سابق، ص(245).
5- وصال العزاوي: السياسة العامة،دراسة نظرية، مصدر سابق، ص(35).

وكيفيه التعبير عنها والاستجابة لها، كلما كانت السياسة العامة اقدر على النجاح، ويتوقف ذلك على صفات معينه تجعل من الايديولوجية أكثر قدرة وفاعلية في تحقيق أهدافها[1].

1) البساطة والعفوية في المبادئ.

2) الاتفاق النسبي مع الثقافة السياسية، والثقافة السياسية لمجتمع ما، إنما تعكس تاريخ ذلك المجتمع وخبرات أفراده وطبقاته وفئاته السياسية عبر الزمان.

3) الاتفاق مع مصالح الجماعات المكونة للمجتمع.. فعلى الأيديولوجية أن تكون ذات مضمون تجد فيه مختلف طبقات وفئات المجتمع الرئيسة ما يعكس أهدافها ويعبر عن أمالها ويحقق مصالحها، وليس معنى هذا القول، أن تكون الأيديولوجية توفيقية أو تلفيقية، بل على العكس من ذلك، أن تكون ذات صيغه تعبر عن مجمل أهداف الأمة. [2].

وترتبط بالأيديولوجية مسالة هامة هي الثقافة العامة للمجتمع وطبيعة العلاقة بينهما فيما إذا كانت قائمة على التلاحم والجذب أو التنافر والتباعد وتأثيرات ذلك في السياسات العامة التي تتبعها الدولة ونجاح تلك السياسات في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .وتتبع أهمية الأيديولوجية.. من قدرتها على تحقيق التعبئة والتماسك الاجتماعي، فهي أداة للتميز بين الذات والغير أو بين الأنصار والخصوم، وهي تصوغ خطابها تبعاً لذلك بحسب نوعية متلقيه، ونجاح الأيديولوجية يتحدد بقدرتها على الجمع بين الاستدلال العقلي والشحن الوجداني، وكذلك بما تقدمة من حلول ممكنة لأهم مشكلات المجتمع.

على ضوء طبيعة الوسائل المستخدمة ونوعيه العلاقة مع المجتمع تتعدد الثقافات السياسية بين مشاركة أو خاضعة أو ثورية أو لا مبالية وهي تعكس بالمحصلة طبيعة النظرة والتعامل مع السياسات العامة للدولة. ففي ظل (الثقافة السياسة المشاركة) يكون المواطن على درجة من الوعي السياسي ويكون لديه ميول للاهتمام بالعملية السياسية بالإضافة إلى قدرته في التأثير فيها، حيث تعد هذه الثقافة (إحدى الأدوات الأساسية في بناء المجتمع السياسي، الذي أساسه اتفاق أبناء المجتمع على شكل العملية السياسية بالتزام النخب الحاكمة بعدم تجاوزها لحدود السلطة السياسية

1- محمد علي محمد: أصول علم الاجتماع السياسي، السياسة والمجتمع في العالم الثالث،ج(3)، القاهرة، المعرفة الجامعية، (1989)، ص175.

2- احمد زايد: الدولة في العالم الثالث، ط1، القاهرة، دار الثقافة، 1985، ص157.

الشرعية، مع التزام أفراد المجتمع بالمقابل، بقرارات هذه السلطة، لتحقيق أهداف عامة تتجاوز المصالح الفرعية للقاعدة الاجتماعية التعددية) [1] .

أما الثقافة السياسية فيكون فيها المواطن أكثر وعياً على نحو قوي بالنظام السياسي وما يصدر عنه من أعمال مرغوبة أو مكروهة ، ولكن ليس له إلا شعور ضئيل التطور بالمؤسسات التي تأخذ على عاتقها تحقيق المطالب الاجتماعية، وكذلك شعور مجرد بفعاليته السياسية شخصيا، والواقع أن المؤسسات في مثل هذه الثقافة ضئيلة الاستجابة إزاء حاجات الأفراد[2]. والفرد في إطار هذا النوع من الثقافة يشك في قدرته على التأثير في السياسة العامة حتى لو حاول أو سعى جاهداً في ذلك، وهذا ما يجعله سلبيا ومؤمنا بكل ما تصدره الحكومة من السياسات[3]. وهذا النوع من الثقافة يبرز في الدول النامية.. حيث تبقى حالة السلطوية الفردية قائمة والتي تتمثل في احتكار السلطة، والنظام السياسي يستمد شرعيته من هذا الاحتكار، وقد تسمح بعض الأنظمة بقدر محدود من التعددية أحيانا، لكنها لا تسمح بالمعارضة المكشوفة، ولا بقيام منافسة سياسية منظمة من خارج إطار الحزب الحاكم[4] .

في الدول النامية فان مظاهر اللامبالاة والتبلد السياسي تبرز من حيث كون (توجهات المواطن نحو المواضيع السياسية ضعيفة للغاية، فهو لا يربط نفسه بأي طريقة إيجابيه بالمؤسسات السياسية الوطنية ولا القضايا السياسية الوطنية، إذ يشعر انه غير مؤثر فيها) [5] ، وهنا يكون رد فعل المواطن على المشاركة في السياسة العامة سلبي وضعيف لقناعته بعدم القدرة على التأثير فيها من جهة وان النظام السياسي لا يبيح تلك المشاركة من جهة أخرى، ولعل هذا يعود إلى طبيعة الإطار السياسي الذي تعيش فيه غالبية البلدان النامية، من حيث (انعدام المناخ الديمقراطي السليم، وضعف العمل الدستوري وسيادة نمط الحكم الفردي... فضلاً عن أن البنية السياسية تتصف بغياب أو ضعف مؤسسات المشاركة، كالمجالس النيابية والأحزاب والمنظمات الجماهيرية) [6]وفي هذه الأوضاع نادراً ما تنجح السياسات العامة في تحقيق الأهداف المطلوبة لأنها لا تنبع من المصلحة العامة بقدر ما تنبع من مصالح النخبة الحاكمة وتوجهاتها فلا دور يذكر للمواطن في رسم أو صنع السياسات العامة والقاعدة المجتمعية همشت إلى حد كبير لصالح احتكار السلطة والإنفراد بها . وتبرز العلاقة بين الدستور والسياسة العامة من خلال طبيعة العلاقة بين مؤسسات

1- مها عبد اللطيف: معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث، مجلة دراسات إستراتيجية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، عدد4، 1998، ص183.
2- صادق الاسود: علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص345.
3- جيمس اندرسون، مصدر سابق، ص49.
4- كراوفورد يونغ، مصدر سابق، ص894.
5- صادق الأسود : علم الاجتماع السياسي،مصدر سابق، ص344.
6- كمال المنوفي: الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي،مجلة المستقبل العربي، عدد1985،135، ص75.

النظام السياسي الرسمية واستقلالية كل منها وحدود صلاحياتها واختصاصاتها، أي من خلال طبيعة العملية السياسة وأداء النظام السياسي وإمكانات تطبيق المبادئ الدستورية والتي على ضوءها يتحدد نجاح أو فشل السياسة العامة للدولة.فكلما كانت السياسة العامة مستندة في صنعها إلى القواعد الدستورية ولا تتجاوز أي مؤسسة من مؤسسات النظام السياسي على الدستور كلما كانت السياسة العامة اقرب إلى النجاح واقرب إلى تحقيق متطلبات ومصالح المجتمع .ويكون واقع عمل المؤسسات الرسمية وعلاقتها فيما بينها ودورها في السياسة العامة من خلال الخطوات الأساسية لأعداد السياسة العامة التي تقوم على الرسم والتنفيذ ومراقبه التنفيذ وتقييم أثار السياسة العامة. فكل مؤسسه من تلك المؤسسات تهتم بمفصل من مفاصل السياسة العامة وتعمل على تحقيقه، والأداء السياسي السليم والمتكامل لتلك الخطوات في الرسم والصنع والتنفيذ والتقييم للسياسات العامة على نحو مرن ومتوازن .

المطلب الثانى:عدم تعود الشعب على حرية الرأي.

الحق في حرية الرأي والتعبير حق أساسي يظهر في عدد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية. وتعتبر المادة 19 في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الإطار الدولي الأساسي الذي يقنن هذا الحق. وتنص المادة 19 على ما يلي:

1. لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة،

2. لكل إنسان حق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

3. تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة، وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

ويعتبر الحق في حرية الرأي والتعبير عموما بأنه الحق الأساسي الذي يشكل إحدى الدعائم الجوهرية للمجتمع الديمقراطي. والأحداث التي شهدتها تونس ومصر مؤخرا هي الدليل القطعي على ذلك. فالاحتجاجات الجماهيرية الواسعة التي شهدتها تونس والتي أدت إلى الإطاحة بالرئيس بدأت بسبب عدد من المطالب المتعلقة بالانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان وكان من بينها وقد

يكون من مقدمتها القمع المستمر والمنهجي لحرية الرأي والتعبير والتجمع وقمع المجتمع المدني وحركة حقوق الإنسان بشكل خاص. ولقد اتخذ التطلع إلى الديمقراطية أولا شكل التوجه إلى التعبير عن الآراء والمواقف. وفي مصر التي شهدت قمع المدونين ونشطاء حقوق الإنسان، خرج المطالبين بالديمقراطية إلى الشوارع والميادين باحتجاجات واسعة. وجاء رد الأجهزة الأمنية على ذلك بحملات اعتقالات واسعة طالت الصحافيين والمدافعين عن حقوق الإنسان بالإضافة إلى تكبيل الأفواه وقمع حرية التعبير والرأي وتداول المعلومات من خلال إغلاق شبكات الهاتف والانترنت في محاولة لعزل مصر عن العالم.

قد يكون من المستحيل الإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بهذا الحق لاتساعه وعلاقته باحترام وحماية حقوق الإنسان عامة. لذلك سأسلط الضوء على بعض الجوانب المختارة.

من المؤكد أن الحق في حرية اعتناق الآراء هو حق مطلق لا يسمح تقييده في أي ظرف من الظروف كما يشمل الحق في تغيير الآراء. ولا يسمح بالتمييز ضد أي شخص أو تقييد أو انتقاص أي من الحقوق الأخرى بسبب آراؤه او آراؤها الحقيقية أو المزعومة. وهذا الجانب من الحق يشمل الحماية لكل ضروب الآراء، بما فيها الآراء السياسية والدينية وغيرها التي قد تكون مخالفة لتلك التي تتبناها الأغلبية في البلاد أو التي تغاير أو تنقد أو تناقض تلك التي تتبناها أجهزة الدولة أو الحزب الحاكم. أما ما يسمح تقييده فهو الحق في حرية التعبير عن الرأي. **إلا** أنه عندما تفرض دولة القيود على ممارسة حرية التعبير، لا يجوز أن تعرض هذه القيود الحق نفسه للخطر. وتضع الفقرة 19(3) شروطا،لا يجوز فرض القيود إلا بمراعاتهابحيث يجب أن "ينص القانون" على هذه القيود وأن يكون النص في القانون في غاية الوضوح والدقة بحيث يسمح لأي فرد أن يعلم متى تكون أفعالا معينة مخالفة للقانون. ولا يجوز أن تفرض القيود إلا لأحد الأهداف المبينة في الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) من الفقرة (3)؛ ويجب أن تكون "ضرورية" لتأمين أحد تلك الأهداف. ومن الضروري حماية حق الشخص في التعبير عن رأيه / رأيها أو عدم الإفصاح عن هذه الآراء. أي أنه من غير المسموح أن يجري إكراه شخص ما على الإفصاح عن آراءه/آراءها. [1]

جاء الميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام 2004، مخالفاً لهذا المبدأ الأساسي في القانون الدولي حيث أنه سمح بتقييد حرية الرأي والتعبير.

1 -https://int.search.tb.ask.com/search/

ونصت المادة 32 من الميثاق العربي على أن:

1- يضمن هذا الميثاق الحق في الإعلام وحرية الرأي والتعبير وكذلك الحق في استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأي وسيلة ودونما اعتبار للحدود الجغرافية.

2- تمارس هذه الحقوق والحريات في إطار المقومات الأساسية للمجتمع ولا تخضع إلا للقيود التي يفرضها احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم أو حماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

وتلجأ الكثير من الدول إلى ذلك البند لتبرير تدخل لاداعي له في حرية التعبير بهدف منع فضح ما ترتكبه الحكومات أو الكيانات الخاصة ذات النفوذ من فساد وسوء سلوك. وكثيرا ما يتم الإبقاء على قوانين عفا عليها الزمن، مثل القوانين المتعلقة بإثارة الفتن، والقواعد التي تمنع نشر أنباء كاذبة والتي يُعاَقب بموجبها من ينتقد الحكومة، وكذا ممارسة النفوذ السياسي أو السيطرة السياسية على وسائل الإعلام العامة، وفرض شروط التسجيل على وسائل الإعلام أو شروط استخدام شبكة الإنترنت أو النفاذ إليها، وسيطرة الحكومة المباشرة على الترخيص لهيئات البث أو تنظيم عملها، وإساءة استخدام الدعاية الحكومية أو غيرها من سلطات الدولة، وملكية وسائل الإعلام أو السيطرة عليها سيطرَة ذات شأن من جانب الزعماء السياسيين أو الأحزاب السياسية، الدعاوى القضائية ذات الدوافع السياسية التي ترفع ضد وسائل الإعلام المستقلة.

وتستخدم كثيراً القوانين التي تُجرِّم التشهير والسب والقذف الذي يمسّ الأشخاص والتي لا تزال سارية في معظم البلدان والتي تمثل تهديدا تقليديا لحرية التعبير. إن عدم اشتراط العديد من القوانين عل إثبات المدعي العناصر الأساسية للجريمة، مثل الزيف والخبث، يجعل إساءة استخدام هذه القوانين أمرا غاية في السهولة. كما وأن استخدام القوانين التي تعاقب على نشر بيانات أو حماية سمعة الهيئات الحكومية، ورموز الدولة أو أعلامها، أو سمعة الدولة ذاتها، وحماية المعتقدات أو المدارس الفكرية أو الإيديولوجيات أو الديانات أو الرموز الدينية أو الأفكار، واستخدام مفهوم التشهير الجماعي لتجريم التعبير خارج النطاق الضيق للتحريض على الكراهية، وفرض عقوبات قاسية غير مبررة مثل عقوبة السجن، والأحكام مع وقف التنفيذ، وفقدان الحقوق المدنية بما في ذلك حق ممارسة مهنة الصحافة، وفرض الغرامات المفرطة ما زالت من التهديدات الأساسية لحرية

الرأي والتعبير. ولقد شددت هيئات الأمم والمتحدة مرارا على ضرورة قيام المسؤولين الحكوميين والشخصيات العامة بالسماح بالنقد بدرجة أكبر مما هو مطلوب من المواطن العادي[1].

وفي كثير من الأحيان، تستخدم قوانين الطوارئ أو قوانين الأمن الوطني لتبرير القيودالم فروضة على قيام المواطنين الصحفيين بالتعبيرعن وجهات نظر أو نشر معلوماتعن طريقشبكة ا لإنترنت.وغالباً ما يكون ذلك التبرير علي اساس حماية مصالح وطنية، لا يجري تحديدها بوضوح، أو الحفاظ علي النظام العام، وفي حالات أخري، جري اعتماد قوانين أو مراسيم تنظم بشكل واضح التعبير عن الرأي علي الإنترنت واستخدمت لتقييد التعبير السلمي عن الرأي والأفكار. وأحد الجوانب الهامة من حرية الرأي والتعبير هو الحق في الوصول إلى ونشر المعلومات. وتم الاعتراف على نطاق واسع، في السنوات العشر الأخيرة، بالحق في المعلومات بصفته حقا أساسيا من حقوق الإنسان . ويجب أن يشمل هذا الحق الوصول إلى معلومات من مصادر حكومية وقضائية. ولهذا علاقة وطيدة بدور المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية الذين كثيراً ما يتعرضون للمضايقة بسبب نشرهم معلومات تود جهات حكومية الإبقاء عليها طي الكتمان. لذلك، ينص الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا (والمعروف بإعلان المدافعين عن حقوق الإنسان) **على أنه:**

للشخص الحق، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، في:

(أ) معرفة المعلومات المتعلقة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وطلبها، والحصول عليها، وتلقيها، والاحتفاظ بها، بما في ذلك الإطلاع على المعلومات المتعلقة بكيفية إعمال هذه الحقوق والحريات في النظم التشريعية أو القضائية أو الإدارية المحلية؛

(ب) حرية نشر الآراء والمعلومات والمعارف المتعلقة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية أو نقلها إلى الآخرين أو إشاعتها بينهم، وفق ما تنص عليه الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك الدولية المنطبقة؛

1 -http://www.vetogate.com

(ج) دراسة ومناقشة وتكوين واعتناق الآراء بشأن مراعاة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية في مجال القانون وفي التطبيق على السواء، وتوجيه انتباه الجمهور إلى هذه الأمور بهذه الوسائل وبغيرها من الوسائل المناسبة.

– الشخص، بمفرده أوبالاشتراك مع غيره، له الحق في استنباط ومناقشة أفكار ومبادئ جديدة بصدد حقوق الإنسان وفي الدعوة إلى قبولها."

كثيرا ما يتعرض الصحفيين الذين يقومون بنقل الأخبار المتعلقة بالمشاكل الاجتماعية للخطر، بما في ذلك الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، أو يقومون بانتقاد الحكومات وذوي النفوذ، أو يبلغون عن انتهاكات حقوق الإنسان أو عن الفساد. وقد يكون أحد أكبر العوامل التي تفاقم التهديدات وأعمال العنف ضد الصحفيين هو الإفلات من العقاب، أو عدم التحقيق في الأفعال المرتكبة ومقاضاة الأشخاص المسؤولين[1]. لقد نظر المقرر الخاص للأمم المتحدة حول حرية الرأي والتعبير في مسألة حماية الصحفيين وغيرهم من الإعلاميين، والاحتياجات الخاصة لحماية الصحفيين حيث يؤكد على الدور الهام الذي يضطلع الصحفيون به في إطار الضوابط والموازين في المجتمع، ويساهمون بالتالي في تطور الديمقراطية وتعزيزها من خلال ممارسة حقهم في حرية التعبير، أو جمع المعلومات وتحليلها ونشرها، وضمان حق الجمهور في الحصول على المعلومات. ويقوم الصحفيون بدور رقابي أساسي في ضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة وغيرها من مسائل الاهتمام العام عن طريق إطلاع الجمهور على ما يجري. غير أن دورهم الرقابي وقدرتهم على التأثير في الرأي العام هما ما يؤديان في كثير من الأحيان إلى جعلهم أهدافا لمختلف انتهاكات حقوق الإنسان. كما ويشدد المقرر الخاص أن هذه الانتهاكات تشكل أولاً وقبل أي شيء، انتهاكا لحق الصحفيين في حرية التعبير وحرية الصحافة، كما وتشكل الاعتداءات على الصحفيين أيضاً انتهاكاً لحق الجمهور في الحصول على المعلومات.

يتضح أن عدد من الانتهاكات التي تواجه نشطاء حقوق الإنسان، الصحافة، المدونين، والنشطاء السياسيين لها علاقة وثيقة بالحق في التعبير عن الرأي. كما أن لحرية الرأي والتعبير دور هام لعمل المنظمات غير الحكومية التي لها دور مفصلي في حماية حقوق الإنسان وصيانة الديمقراطية وحكم القانون. إن عدم تمكين الصحافة من ممارسة الحق في حرية تبني الآراء،

1 -https://int.search.tb.ask.com/search/

والتحاور حولها وممارسة حرية التعبير، بعيدا عن خطر التقييد المخالف للقانون الدولي، سوف يمنع المنظمات والصحافة من القيام بعملها بشكل فاعل مما يشكل عائقا أمام تقدم المجتمع. [1]

المطلب الثالث: الرقابة المفروضة على الحركات النقابية وملاحقة بعض النقابيين البارزين.

انتقد كمال عباس رئيس الاتحاد القومي للنقابات المستقلة، مشروع قانون المنظمات النقابية العمالية وحماية حق التنظيم النقابي الذي يناقش في لجنة القوى العاملة بمجلس النواب، معتبراً أنه سيتسبب في حالة فوضى في علاقات العمل، في وقت تحتاج فيه الدولة إلى الاستقرار المجتمعي .وقال "عباس" خلال كلمة أمام جلسة الاستماع التي تعقدها لجنة القوى العاملة بالبرلمان حول مشروع قانون المنظمات النقابية العمالية وحماية حق التنظيم النقابي اليوم السبت، إن مشروع القانون الحكومي لا يحقق التوازن في التفاوض بين العمال جهات العمل، بسبب تجاهل القانون لكل المتغيرات التي شهدتها الحركة العمالية خلال السنوات الأخيرة، بظهور النقابات المستقلة، وتجاهل فئات عمالية كثيرة ظهرت نتيجة التوجه للرأسمالية، مشيراً إلى أن عدم تكافؤ فرص التفاوض للعمال مع جهات العمل سيتسبب في لجوء العمال للإضراب مباشرة .فيما رفضت رحمة رفعت منسق برنامج برامج دار الخدمات، المادة الثانية من مشروع القانون والخاصة بتقنين أوضاع النقابات، وقالت إن المادة تهدر مبدأ المساواة بين النقابات والنقابات المستقلة في موقفها القانون، حيث يعطى القانون المطروح للنقابات العامة الشرعية دون إعادة تقنين، فيما سحب هذه الشرعية من النقابات المستقلة، رغم أن هذه النقابات قد اكتسبت شخصيتها الاعتبارية. [2]

كما انتقدت رحمة رفعت المادة 12 والخاصة بإنشاء لجان نقابية بالمؤسسات، حيث نص مشروع القانون المطروح على السماح بإنشاء لجنة نقابية واحدة في المنشأة، مطالبة بالسماح بإنشاء لجان نقابية متعددة .

من جانبه، قال صالح الأنصاري، مدرب منظمة العمل الدولية، إن مشروع القانون، بدلاً من أن يساعد في تسوعة قاعدة النقابات تنوع الأعمال والمنشآت، فإن القانون يحجم النقابات ويقلل عددها، وسيهدر حق ملايين العاملين في التنظيم النقابي، بعد أن تغير سوق العمل، زادت

1-المجلة الالكترونية ، العدد 16 ، الحق في حرية الرأي والتعبير
Http://www.amnestymena.org/ar/Magazine/Issue16/righttofreedom.aspx

2- جدل-حول-رقابة-المركزي-للمحاسبات-على-النقابات-العمالية
http://www.youm7.com/story/2017/11/4/

أعداد العمالة غير المنتظمة والمؤسسات والشركات التي يقل عدد العاملين فيها عن 50 عامل، مطالباً بتعديل شرط الـ50 عامل لتشكيل لجنة نقابية، وقال إن عدد المؤسسات التي يعمل بها أقل من 50 أصبحت بالملايين ومحرومين جميعاً من تشكيل لجان نقابية بسبب هذا الشرط .فيما دافع النائب محمد وهب الله وكيل اللجنة، عن المادة الخاصة برقابة الجهاز المركزي للمحاسبات، على المعاملات المالية للنقابات، وأكدت اللجنة أن الجهاز ليس جهة حكومية بل جهة مستقلة تتبع رئيس الجمهورية مباشرة وتقدم تقاريرها للرئيس والبرلمان .وأضاف "وهب الله"، أن رقابة الجهاز المركزي سيكون من باب الشفافية المالية التي تتعامل بها النقابات، بجانب أن قانون الجهاز يعطيه الحق في الرقابة المالية على جميع النقابات.

المطلب الرابع: الفساد الاداري والسياسي وانتشارهما فى أجهزة الدولة.

يتميز الفساد الإداري بعدد من الخصائص الآتية:

1. **السرية:** إذ تعد السرية من أهم خصائص الفساد الإداري، بسبب ما يتضمنه من ممارسات غير مشروعة من وجهة النظر القانونية أو المجتمعية أو ربما الاثنين معاً، وهي سمة مرافقة للفساد الإداري في أغلب الأحيان إلا أنه من الممكن أن تصبح ممارسة الفساد مألوفة في حالة استشراء بعض مظاهر الفساد الإداري في المجتمع وتعايشه معها حتى تصبح شيئاً عادياً غير مستهجن وهذه المرحلة تعد من أخطر المراحل على المجتمع.
2. **يتضمن أكثر من شخص واحد:** إن الفساد الإداري في الغالب يتضمن أكثر من شخص واحد، كما تكون هناك علاقة تبادلية للمنافع والالتزامات بين أطراف العملية.
3. **سريع الانتشار:** يتميز الفساد الإداري بهذه الخاصية فهو كالسرطان ينخر أعضاء الجهاز الإداري تدريجياً إذا وجد البيئة الملائمة، حيث يزداد نفوذ الفاسدين وسلطتهم مما يعطيهم القوة للضغط على سائر الجهاز الإداري، كما أن هذه الخاصية لا تقتصر على حدود الجهاز الإداري بل لها سمة عالمية أي انه قابل للانتقال من دولة إلى أخرى خصوصاً في ظل العولمة. [1]
4. **مرتبط بمظاهر التخلف الإداري:** يترافق وجوده بأحيان كثيرة ببعض مظاهر التخلف الإداري مثل تأخير المعاملات، وسوء استغلال الوقت وغيرها من المشاكل التي تشكل أرضية خصبة للفساد الإداري، مما يؤدي إلى ظهور شعور عام لدى العناصر الصالحة في الجهاز الإداري

1- نشرة دورية ، دائرة التعليم والعلاقات العامة ، العدد الثالث 2007 ، هيئة النزاهة العامة

بعدم الراحة وفقدان الحافز للعمل الجاد وخوفهم من أذى العناصر الفاسدة خاصة إذا كانوا من أصحاب القرار، وهذا ما يؤدي إلى حماية المنحرفين وعدم كشف انحرافاتهم أو

5. التقليل من خطورتها والآثار الخطيرة التي يمكن أن تترتب من جراء ممارساتهم الفاسدة،
6. التي يمكن أن تمتد إلى خارج الجهاز الإداري لتؤثر على المجتمع ككل.

وتتمثل أسباب الفسادالإداري والمالي في الأسباب التالية:

أ. أجتماعية
ب. ثقافية
ج. شخصية
د. تنظيمية
هـ. إدارية
و. قانونية
ز. سياسية
ح. اقتصاد

لابد من الإشارة هنا إلى صعوبة حصر أسباب الفساد وتحديدها بشكل دقيق نظراً لما يمثله من ظاهرة اجتماعية في غاية التشابك[1] وما يرافقها من تباين واختلاف في النفس البشرية والبيئات المحيطة بها لذا فقد تراوحت الآراء حول الفساد الإداري بين الضيق والاتساع وبين الاتفاق والتناقض، فبعضهم يقول أن أسباب الفساد في الدول النامية تختلف عنه في الدول المتقدمة إذ تساعد قلة المساءلة واتساع حرية التصرف للمسؤولين الحكوميين في الدول النامية على نمو الفساد إلى حد كبير كما أن انتشار الفقر والمشاكل الاجتماعية كالبطالة، فضلا عن شدة العلاقات الشخصية زاد من حدة الميل نحو ممارسة الفساد في هذه الدول بخلاف الدول المتقدمة التي تتمتع بخلوها نسبياً من هذه الأمراض إضافة إلى ارتفاع سقف الحريات وصرامة المساءلة الأمر الذي ساهم في تخفيض الممارسات الفاسدة[2].

حدد كثير من العلماء والباحثين عدة آثار للفساد. فقد رأى (Kibwana [3]) أن الفساد يميل الى تركيز الثروة، وليس فقط زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء ولكن توفير الأثرياء مع وسائل غير مشروعة من المواقف والمصالح لحمايتهم كما يمكن أن تساهم الظروف الاجتماعية في تعزيز

1- الخفاجي، عباس خضير، (الاداره ألاستراتيجيه): المدخل والمفاهيم والعمليات، ط1 مكتبه دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

2- الخطيب، سمير كامل، (*قياس دور المقارنة المرجعية في تحسين الأداء المنظمي- دراسة حالة مع نموذج مقترح*) أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2002.

3- زويلف،مهدي حسن، واللوزي، سليمان احمد،(1993)،التنمية الإدارية والدول النامية، ط1، دارمجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.

أشكال أخرى من الجريمة، وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وحتى الإرهاب. كما أن الفساد يمكن العثور عليه في جميع مناحي الحياة. وقد يعيق التنمية الاقتصادية ويحول الاستثمارات في البنية التحتية والمؤسسات والخدمات الاجتماعية، وكذلك يقوض الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف محددة .

وفي كثير من الأحيان قد يحدث مشاكل في القطاع الخاص، وآثارا على المجتمع بشكل عام ولهذا يجب أن تشكل الأساس لمحاربة مرتكبي الفساد، كما أنَ هناك تكاليف يتحملها المجتمع، وبالتالي فأنَ الفساد يضر المجتمع والاقتصاد من خلال تحويل الموارد نحو أقل الناس استحقاقا. ويمكن تخصيص الموارد دون اعتبارات الأولوية .

وتتمثل آثار الفساد في:

1. أثر الفساد على النواحي الاقتصادية.

إن للفساد الإداري والمالي آثار اقتصادية وخيمة فإلى جانب أنه يقوض سمعة البلد في معاملاته الاقتصادية الإقليمية والدولية فأنه يتسبب بخسائر للعالم النامي تصل إلى بلايين الدولارات كذلك يؤدي أيضاً وفي الوقت نفسه إلى:-

أ. تقليص معدلات التنمية، والحد من الاستثمارات المباشرة.
ب. انكماش موارد الدولة وإساءة استخدامها.
ج. ينتقص من الفاعلية الاقتصادية ومن عدالة توزيع الثروة والدخل القومي.
د. يساهم في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة.
هـ. زيادة حجم المديونية الخارجية وعدم إمكانية سداد الدين وذلك لتوجيه الموارد إلى غير وظائفها الأساسية.
و. ارتفاع كلفة الخدمات بحدود 10% نتيجة التكاليف الإضافية وارتفاع تكاليف التكوين الرأسمالي نتيجة العمولات التي تتراوح في العالم الثالث بين 20%إلى 50%.
ز. يعمل على تراجع مؤشرات التنمية البشرية وخاصة فيما يتعلق بمجالي الصحة والتعليم إذ بينت الدراسات على انه يقلل الموارد الموجهة لأهداف التنمية البشرية كما يضعف كفاءة الموارد المخصصة لها.

2. أثر الفساد على النواحي الاجتماعية والقيمية.

يسهم الفساد الإداري فى إعادة تشكيل المشهد الاجتماعي ببعديه الإنساني والقيمي إذ أن ظهور الفساد الإداري والمالي في المجتمع واستشرائه واتساع نطاق مجال العناصر الفاسدة

وكسبها للمنافع من جراء الممارسات المنحرفة يعمل على تشجيع العناصر الغير المتورطة بالفساد إلى الميل ازاء هذه الظاهرة في ضوء ما يرونه من المكاسب والمغانم التي تتحقق للمفسدين دون رقيب أو حسيب، مما يؤدي إلى انتشار القيم غير الأخلاقية والانحلال الخلقي، وتقديم المنفعة الشخصية على شرعية الوسيلة،وهذه هي نقطة الخطر في الفساد وهي النقطة التي يصاب عندها الجهاز القيمي لمجتمع ما بالخلل نتيجة الفساد ويصيب عندها أخلاقيات العمل وقيمه، مما يؤدي إلى شيوع حالة ذهنية لدى الأفراد تبرر الفساد وتجد له من الذرائع ما يبرر استمراره، ويساعد في نطاق مفعوله في الحياة اليومية [1] وبالتالي فأنه يؤدي إلى الآثار الآتية:

أ. إشاعة روح اليأس بين أبناء المجتمع، إذ يتفق علماء الاجتماع على أنه كلما ضعف الأمل انخفضت المبادرة، وعندما تنخفض المبادرة يقل الجهد وعندما يقل الجهد يقل الإنجاز وبدون إنجاز يتوارث الناس الإحباط واليأس جيلاً بعد جيل.

ب. تراجع المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي وتراجع الاهتمام بالحق العام.

ج. شعور الأغلبية بالظلم وعدم العدالة مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع.

د. ينتهك حقوق الإنسان فعندما يسود الفساد تصبح حقوق وحريات الإنسان الأساسية مهددة، ويصبح من غير الممكن التنبؤ بالعقود الاجتماعية.

هـ. يشوه صور النزاهة العامة وذلك عندما يفقد القانون هيبته ويفلت الفاسدون من العقاب وهذا ما يخلق الشك وعدم القدرة على التنبؤ بالتطورات المستقبلية بالنسبة لأولئك الذين يلتمسون الوصول إلى العدالة، لا سيما الفقراء والمحرومين.

و. يعظم انتشار الفساد من هجرة الكفاءات العلمية بسبب آليات المحاباة والمحسوبية وغيرها، مما يدع المجال فسيحاً لتهميش القدرات والإمكانيات ذات التأهيل العلمي من المشاركة في بناء البلد.

3. أثر الفساد على النواحي السياسية.

يؤثر الفساد بشكل خطير على الجانب السياسي إذ تؤدي أثاره إلى تشويه دور الحكومة في العدالة والمساواة في توزيع الحقوق والمكتسبات بين المواطنين، وهذا يؤدي بدوره إلى خلق

1- زكي، نور الهدى، (2005)، الديمقراطية والرأي العام لمواجهة الفساد، الإصلاح الاقتصادي، العدد13.

شعور لدى الفئات المظلومة من المجتمع بالإحباط وضعف الولاء للوطن مما قد يسبب تقويض الشرعية العامة للدولة[1] علاوة على ذلك فأنه يؤدي إلى الآثار الآتية: [2].

أ. إضعاف شرعية نظام الحكم.
ب. ضعف الاستقرار السياسي وترديه، وهو ما يميز الدول التي ينتشر فيها الفساد أكثر من غيرها.
ج. الأثر الخطير في افتقاد عقلانية وفاعلية القرارات السياسية.
د. الانكشاف أمام القوى الخارجية.

4. أثر الفساد على النواحي الإدارية والتنظيمية.

يعد الجهاز الإداري أول المتأثرين من الفساد الإداري على اعتبار أنه مسرح الجريمة، إذ تقوم مظاهر الفساد بالضغط على الجهاز الإداري للخروج بقرارات غير رشيدة وليست في مصلحة الهدف العام للجهاز الإداري وبالتالي إضعاف كفاءة وفعالية المنظمة [3]. كما يؤدي الفساد الإداري إلى أضعاف قواعد العمل الرسمية ونظمه المعتمدة في الجهاز الإداري المعني والحيلولة دون تحقيقه لأهدافه الرسمية كلياً أو جزئياً وحرف إمكاناته المادية وطاقاته البشرية عن هذه الأهداف وخلق التشويش بدل الانتظام في عمليات اتخاذ القرارات فيه. كذلك من شأن الفساد الإداري أن يضعف دور القيادات وفاعليتها داخل الأجهزة الإدارية[4].

وفي ضوء ذلك يتم التجاوز على الهياكل التنظيمية فليس هناك تحديداً للمسؤولية إذ يستهان في تقييم العمل، ويعم التهرب من المسؤولية والتجاوز على الاختصاصات كما يفقد القرار الإداري استقلاليته ويصبح عرضه للتأثير غير الرسمي. وتعم الارتجالية في اتخاذ القرارات. الأمر الذي يؤدي إلى ضعف كفاءة المنظمة نظراً لصرف الطاقات نحو المصالح والأغراض الذاتية، كل ذلك يوجد نوعاً من فقدان الحماس والدافعية للعمل وانتشار روح الملل وعدم الانتماء للمنظمة، فضلا عن انتشار الأنانية وعلاقة عدم الثقة بين الموظفين.

1- سعيد، محمد السيد، ومرعي، إيمان، (2004)، الفساد في مصـــر: دراسة حالة مصـــر،1952-2004 .
2- عايش، حسني،(1997)، الفساد: عوامله وعلاته وسبل التصدي له، دراسات عربية، المجلد 33، العدد11.
3- فريد،مي عصرمن الفساد،من فساد السفح إلى فساد السلطة – مجلة الكتب وجهات نظر،العدد 21 ، السنةالثانية، 2001 م
4 -https://kitabat.com/2015/

المطلب الخامس: عدم احترام حرية الافراد وحقوق الانسان.

1-حقوق الإنسان والحريات الشخصية.

1-1 حقوق الإنسان كإنسان:

يعتبر الفرد العنصر الأساسي في الدولة والمجتمع وله **حقوق طبيعيه** مثل: الحق في الحياة والأمن، الحق في المساواة، الحق في الحرية، الحق في التملك، الحقفي الإجراءات القانونية المنصفة، الكرامة ومن واجب الدولة حماية وتوفيرهذه الحقوق.

1-2 حقوق الإنسان كمواطن:

بالإضافة للحقوق الطبيعية للمواطن فله **حقوق إضافية** مثل: الحق في الانتخابات، الحق في الترشيح، حريةالتعبير.

1-3 واجبات الإنسان كإنسان:

1) الاعتراف بحقوق باقي الأفراد وعدم المس في حريتهم وحقوقهم.

2) إبداء التسامح تجاه باقي الأفراد واحترام حقوقهم في التعبير عن آرائهم ومواقفهم حتى لو كانت متناقضة مع رأيه الشخصي.

3) الاحتجاج في حين مشاهدة مستوى انتهاك في حقوق الإنسان[1].

1-4 واجبات الإنسان كمواطن:

1) احترام والتزام نظام الدولة وقوانينها.

2) دفع الضرائب والديون المستحقة للدولة.

4) الاشتراك في الحياة السياسية عن طريق الانتخابات

5) توجيه الانتقادات ضد السلطة في حال قيامها بأعمال غير قانونيه أو مشينة.

1 -https://www.google.com.eg/search?

2- الحقوق الطبيعية:

هي الحقوق التي تخلق مع الأنسان مثل: حق الحياة، الحرية ،الأمن، الرفاهيه والتملك.

2-1 الحق في الحياة: يحق لكل انسان العيش دون المسّ به أو تهديده بالقتل. هو أن لا ننزع من الإنسانحياته بشكل مقصود أو معتمد مع سبق الأصرار لأن الحياه هي شرط مسبق يضمن أن لكل إنسان يستطيع أن يجسد حقوقه.

2-2 الحق في الحرية: الحرية عكس العبودية وهي أيضا مجموعه من الحقوق يتمتع بها الإنسان.يحق لكل إنسان أن يعيش حياته حراً ولا يكون مستعبداً، لا يسجن دون محاكمة، يتنقل في بلاده وخارجها حسب رغبته. يعبر عن ارائه بشكل حرّ، يعمل بمهنة حسب اختياره ويعيش حسب عقيدته. [1]

3-الحرّيات:

3-1 حرية التفكير والرأي: تعتبر هذه الحرية أحد حقوق الإنسان الأكثر أساسيه فحرية الرأي تعني أن يبلور الإنسان رأياً له حول قضية معينه وله الحق أن يتبنى أي رأي حتى وأن لم يكن مقبولا أو حتى لو كان خطيرا لأنه نافذ المفعول ما دام في نطاق الاعتقال (لم ينفذ بعد). هذا الحق مطلق، مبدأ مهم جدا.

3-2 حرية الضمير: الضمير هو القيم الأخلاقية – الايجابية المستمدة من مصادر مختلفة منها، مصادر دينية، علمانية، شخصية واجتماعية. حرية الضمير تعني أن لكل إنسان الحق في اعتناق آراء محدده في المجال الأخلاقي وتبني هذه القيم وتعني أيضا حق التنفيذ لهذه الآراء أي أن يتصرف كما يحلو له. طبعاً وفق القيم الإيجابية التي تبناها. وله الحق أيضا في رفض القيام بأعمال تتناقض مع الآراء أو القيم التي تبناها. مثال: مجموعة من الطيارين الإسرائيليين رفضت الخدمة العسكرية في مواقع مدنية في الأراضي الفلسطينية حسب رأيهم الحل يجب أن يكون سلمي وليس بواسطة الطائرات. هذا الحق يعتبر حقاً مقيداً وليس مطلقاً.

1 -https://eipr.org/press/2017/10/

3-3 حرية التعبير عن الرأي والمعرفة: هذه الحرية تعني تحقيق حرية التفكير والضمير الفرد لا يكون مستقلا إذا لم يتمكن من التعبير عن رأيه. طرق التعبير مختلفة: المحادثة بواسطة الكلام، الكتابة، مظاهرات، لباس، بكاء ..

3-4 حرية الانتظام: حرية الانتظام هي انتماء الفرد إلى مجموعة معينة على سبيل المثال الانتماء للعائلة، لديانة أو غير ذلك.وكذلك انتماء الفرد إلى مجموعة معينه وذلك لتحقيق هدف معين مثال الانتماء لأحد الأحزاب إذا الانتماء يكون على الصعيد الشخصي وعلى الصعيد الاجتماعي.هذا الحق غير مطلق لأن الفرد بمقدوره الانتماء إلى مجموعة عنصرية على سبيل المثال إلى أحد الأحزاب الفاشية، النازية أو ما شابه ذلك[1].

3-5 حرية الديانة: تقسم الحرية إلى قسمين: حرية الديانة وحرية الدين.

حرية الديانة تعني أن لكل إنسان الحق في اعتناق أي ديانة تحلو له. الأيمان بها الانتماء إليها أو ممارسة شعائرها ولكن بشرط ألا تمس شخصا آخر أو المجتمع.**أما حرية الدين** فهي حرية الإنسان بالإيمان بالله سبحانه وتعالى أو لا، أي التشكيك في الدين وعدم الانتماء لأي طائفة دينيه بمعنى آخر التحرر من الدين بالكامل .

3-6 حرية التنقل: وهي تعني أن لكل إنسان الحق في التنقل من مكان لآخر من مكان سكن لآخر من دوله لأخرى.

- لا يمكن تقييد تنقل الإنسان إلا بواسطة أمر من المحكمة.

مثال: السجن، الاعتقال الإداري، حظر مغادرة البلاد، منع الدخول لأماكن مختلفة مثل مناطق عسكرية أو غير ذلك.

3-7 حرية العمل : تعني حق الإنسان في اختيار مهنته ومكان عمله. هنالك قيود فرضت على هذا الحق. مثلا: منع العمل في التجارة بالمخدرات، الأسلحة وغيرها ...

3-8 الحق في الكرامة: هي أساس كل الحقوق التي يحصل عليها الإنسان. لا يوجد حد معين اذا لم نحافظ على كرامة الإنسان فقد الإنسان كل حقوقه اذا هي منبع مصدر جميع حقوق الإنسان، الحرية، المساواة وغيرها .... ليس المقصود بكرامة الإنسان من حيث أنها مبدأ أساسي يستمد منه

1 - https://annabaa.org/arabic/rights/4417

الحقوق الأخرى إنما الحق في الكرامة هنا مرتبط بالشعور بالاحترام الشخصي مثلاً: السمعة الحسنه والحق في الخصوصية.

3-9 الحق في الأمن: حرية الأمن (سلامة الجسد). يجب عدم المس بأي انسان آخر بأي شكل من الأشكال. على الإنسان أن يعيش بدون خوف.من واجب الدولة أن تحافظ على حياة أفرادها وعلى أمنهم يتمثل هذا بالقوانين التي تمنع القتل وتمنع أشكال العنف وتؤمن– تقدم العلاج الطبي للمواطنين رغما عنهم وتفعل ذلك بواسطة قوات الأمن من جيش وشرطة.

3-10 الحق في التملك: يحق لكل انسان أن يكون صاحب ملك، لا يمكن المس بأملاكه أو أخذها منه دون مصادقة أو دون محاكمة. حق الإنسان في المحافظة على الممتلكات الخاصة به بدون خوف من أن تسلب منه. والتملك هو كل شي له قيمة اقتصاديه.**الأملاك قسمان**: المادية والروحية (المعنوية). المادية هي الملموسة أما الروحية فتشمل الاختراعات، الكتابات.

3-11 الحق في المساواة: المساواة تعني ان جميع البشر متساوون في القيمة والحقوق. المواطن يولد حراً ويجب التعامل معه بالتساوي مع أي أنسان آخر بغض النظر عن دينه ، لغته ، عرقه ، جنسيته ، شكله ، نظرته الفلسفيه ، معتقداته ، أراءه ...الحق في المساواة يظهر في القوانين في مضمون القانون أي عدم التمييز في الحقوق والواجبات وكذلك في فرض القانون أي يجب تطبيق القانون على جميع الأفراد بالتساوي وكل مخالف يعاقب.

بتاريخ 2 مايس/آيار 2017، قدّم السيد مهدي بن غربيّة، وزير العلاقات مع المؤسّسات الدستوريّة والمجتمع المدني وحقوق الإنسان في تونس، التقرير الوطني الثالث لتونس ضمن آليّة الإستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان وذلك خلال الدورة 27 التي تقام في جنيف في تالفترة من 1 ولغاية 12 مايس/آيار 2017[1].

أشار التقرير الى ان الدستور التونسي يضمن احترام حقوق الانسان والحريات العامة التي تتكفل الهيئات القضائية بحمايتها من كل انتهاك ونص الدستور بان الدولة تكفل حرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية، وضمن حق الانتخاب والاقتلاع والترشيح وتمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة، وضمن حرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات، ونص على ان أي تعديل لا يجوز ان ينال من مكتسبات حقوق الانسان والحريات المضمونة فيه. وفيما يخص المصادقة

1-**مراجعة حقوق الإنسان في تونس** ، مجلس حقوق الانسان ، http://www.gicj.org/ar/2017-01-13-21-26-14

على الصكوك الدولية والتعاون مع الاليات الأممية فقد نص الدستور التونسي على ان المعاهدات الموافق عليها من مجلس نواب الشعب والمصادق عليها اعلى من القوانين وأدان من الدستور.

وفيما يتعلق بالتقارير الأممية وعدم التأخير في تقديمها فقد أشار التقرير بانه تم استحداث اللجنة الوطنية للتنسيق وإعداد وتقديم التقارير ومتابعة التوصيات، كما وسمحت تونس أيضا للعديد من المنظمات الدولية غير الحكومية بفتح مكاتب لها في البلاد، وفِي الإطار التشريعي تعمل تونس على ملائمة التشريعات الوطنية ذات الصِّلة بحقوق الانسان مع الدستور والتزاماتها الدولية. كما وضمن الدستور التونسي إستقلالية القضاء والقضاة.

وفيما يخص الهيئات الدستورية المستقلة فقد افرد الدستور بابا خاصا بها وأوجب على كافة مؤسسات الدولة تسيير عملها، ومن هذه الهيئات المستقلة (الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وهيئة الاتصال السمعي والبصري، وهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، وهيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة، وهيئة حقوق الانسان كمؤسسة وطنية لحماية وتعزيز حقوق الانسان، والهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب، وهيئة الحقيقة والكرامة، وهيئة النفاذ الى المعلومة .

3-12 حماية وتعزيز حقوق الانسان على أرض الواقع: في باب تدابير إصلاح المنظومة القضائية فقد اقرت وزارة العدل الخطة الاستراتيجية (2012-2016) لاصلاح لمنظومة القضائية والتي ترمي الى تدعيم استقلال القضاء، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تم إطلاق خطة عمل لاصلاح المنظومة القضائية والسجنية تمتد للسنوات 2015-2019. وتنفيذا لهذه الخطة انخرطت وزارة العدل في العديد من البرامج مع التحاد الأوربي ومجلس أوربا لدعم مسار إصلاح القضاء على المستويين لهيكلية والبشري وإقامة نظام قضائي مستقل.

3-13 تطوير وبناء القدرات في مجال حقوق الانسان: يضمن الدستور التونسي في الفصل ٣٩ نشر ثقافة حقوق الانسان، حيث تم تكوين 964 ملحق قضائي في مادة حقوق الانسان وم تنظيم دورات للقضاة بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الانسان .

تواصل وزارة الداخلية تعزيز بناء قدرات منتسبي قوات الامن الداخلي من خلال الدورات التدريبية وفقا للمعايير الدولية والاسس الدستورية المتعلقة بحقوق الانسان والحريات الأساسية من خلال التعاون الدولي مع مجلس أوربا والمفوضية لسامية لحقوق الانسان واليونسكو واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة وغيرها.

في باب مناهضة التعذيب : نص الدستور التونسي في الفصل 23 على ان الدولة تحمي كرامة الذات البشرية وحرمة الجسد وتمنع التعذيب المعنوي والمادي، بالإضافة الى حق كل سجين

في معاملة إنسانية تحفظ كرامته وعلى ان تراعي الدولة في تنفيذ لعقوبات مصلحة الاسرة وتعمل على إعادة تأهيل السجين وإدماجه في المجتمع.وعلى المستوى العملي بالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية والوطنية مثل جمعية الوقاية من التعذيب السويسرية والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب والمفوضية السامية لحقوق الانسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر عدد من الدورات وورش العمل لزيادة وعي قوات الأمن الداخلي بخصوص مكافحة سوء المعاملة والتعذيب وبناء القدرات وفقا للمعايير الدولية لحقوق الانسان.

كما أصدرت وزارة العدل بالتعاون مع المعهد الدنماركي لمناهضة تعذيب دليل للتصدي للتعذيب اعتمد لتدريب 140 قاضيا موزعين على محاكم الاستادات والمحاكم الابتدائية. وكذلك نظّمت وزارة العدل بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الانسان دورة تدريبية حول حقوق الانسان وزيارة أماكن الاحتجاز، ونظمت بالتعاون مع مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة دورات تدريبية توجت بإصدار دليل لزيارة أماكن الاحتجاز.

وعلى مستوى زيارة أماكن الاحتجاز فقد أبرمت وزارة العدل 9 مذكرات تفاهم مع جمعيات ومنظمات للدفاع عن حقوق الانسان تخولها زيارة السجون وقد قامت تلك المنظمات حتى ديسمبر 2016 ب664 زيارة، وقد انتهى العمل بتلك المذكرات بعد استلام الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب مهامّها. وأبرمت الوزارة أيضا اتفاقية مع وزارة المرأة والاسرة والطفولة تسمح لمندوبي حماية الطفولة المختصين بزيارة مراكز اصلاح الأطفال بهدف الاطلاع على ظروف الإقامة والعيش داخلها ومدى احترام حقوق الأطفال وحسن معاملتهم.

المبحث الثالث : الوضع الإقتصادي و الإجتماعي و أثره على العملية الديمقراطية في تونس.

برز الوضع الاقتصادية والاجتماعية من خلال حراك الحوض المنجمي بداية من 2008 برعاية الاتحاد العام التونسي للشغل. وكانت هذه الانتفاضة في منطقة على هامش السلطة والثروة في تونس محاولة لإعادة التوازن في توزيع ثروات تونس الطبيعية ولكنها حققت نجاحًا سياسيًّا أكثر منه اقتصاديًّا واجتماعيّاً. وبعد ثورة 2011 أعادت احتجاجات الكافور ومسألة إدارة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى صميم النضال العام، مع تغيير في الاستراتيجية المتمثلة في إدارة الصراع دون غطاء من منظمات حقوقية مثلما حدث بدرجات متفاوتة في حراك الحوض المنجمي. وأصبح اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل علامة فارقة في النضال من أجل الحق في العمل أمام تفاقم ظاهرة البطالة قبل ثورة 2011 وبعدها.

المطلب الأول : البطالة.

مثلت البطالة وتفاقمها في نهاية 2010 محركا أساسيا لثورة 17 ديسمبر، خاصة أنها ارتبطت بتفشي الفقر والتهميش والقمع والاستبداد، مما لا شك فيه أن البطالة بمدلول الثورة التونسية كانت هي التكثيف العملي لقيم الكرامة والعدالة الاجتماعية، بإعتبار أن الشغل فاعلا اجتماعيا أساسيا، وعليه يمكن تغيير خلفية الاحتجاجات في تونس بمطالب الفئات المهمشة وخصوصا الشباب الحاصلين على شهادات جامعية، إن البطالة في تونس فضلا عن ارتفاع معدلاتها فإن خصائصها تتمثل في كونها بطالة هيكلية تتوفر على خمسة معايير وهي:

1. أن معظم المعطلين هم من فئة الشباب.
2. أن جانبا هاما منهم من حاملي الشهادات العليا في مختلف الاختصاصات.
3. أن مشاركة الإناث في العمل ضعيفة إلى حد بعيد.
4. أن التفاوت كبير بين الجهات في تصية المتعطلين.
5. أن الكفاءات العالية العامة في النسيج الاقتصادي تبقى نسبتهم ضعيفة ومتدنية.[1]

تشير تقديرات البطالة إلى ارتفاع عدد العاطلين عن العمل من 429.7 ألفا في ماي 2006 إلى 691.7 ألف ماي 2012، أما فيما يخص نسبة البطالة، فقد ارتفعت من 12.5 % إلى 17.6 % خلال شهر ماي 2012 غير أنم نسبة البطالة لدى الإناث 6, 25% وهي أكبر من نسبة البطالة لدى الذكور 14.6 % خلال شهر ماي 2012[2].

قامت الحكومة التونسية بتنفيذ عدد من المشروعات التخفيف من حدة البطالة تمثلت في مشروع الخارطة الصناعية الجديدة لدعم تنمية المناطق الداخلية ، وكذا مشروع تنمية مناطق الوسط العربي والشمال العربي حيث أن البطالة تعد من أخطر مهددات الأرض ، فهي مرتبطة بعناصر الأمن الإنساني ، وهي بيئة خصبة الإرهاب [3].

وعلى الرغم من تواصل نضال اللجان والتنسيقيات ومع تزايد عدد المعطلين عن العمل من حاملي الشهادات العليا وعجز الدولة على توفير الحلول الناجعة، فإن عمل اللجان لم يحقق اختراقاً مهماً. وساهم في إضعاف اللجان وجود مشكلات داخلية نجمت عن الولاءات السياسية المختلفة

1- الاستراتيجية الوطنية للشغل، الجمهورية التونسية، وزارة التكوين المهني والتشغيل، 2017 ، ص 4

2- المعهد الوطني للإحصاء، نسبة البطالة في تونس، 2012

3- عاشة النائب ، الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية للثورة التونسية ، ملف الثورات والاصلاح الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية الماي 2011 من الموقع الالكتروني تم تصفح الموقع في : 22-02-2017، 23:04

. 091839 Realease /http://www.dohardtitute.org

للأعضاء وتحول النضال من اجتماعي/اقتصادي إلى سياسي على خلفية انتهاز الفرصة من جانب أحزاب سياسية معارضة لنظام بن علي التسلطي.

وظهرت ضرورة للتنظيم على المستوى الوطني لتنظيم اتخاذ القرار وتأطير الحراك، وبناء جبهة مطلبية تكون قادرة على تحقيق بعض مطالبها، أو في أدنى حد، التعريف بقضية البطالة التي أضحت تؤرق الشباب التونسي المتخرج من الجامعة. وفي 2006، أعلنت اللجان والتنسيقيات عن تكوين اتحاد وطني غرضه الأساسي مواجهة عجز النظام عن توفير الحلول لمشكلة البطالة التي تسبب فيها.17 وشبك الاتحاد علاقاته وعمله مع منظمات تعنى بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومنها الاتحاد العام لطلبة تونس، والاتحاد العام التونسي للشغل، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان.

المطلب الثاني : الفقر.

شهدت تونس خلال السنوات الماضية أي نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تدني الطبقة الوسطى في المجتمع ، بسبب غلاء المعيشة وصعوبة العيش في المدن الكبرى لذوي الدخل المحدود، وتطور البعد أنذاك ليصل إلى أصعب مرحلة من تدني الوضع الإقتصادي أصبحت الفئات الفقيرة، وفي الوسطى عاجزة عن تحصيل المواد اللازمة [1] ، وتطور الوضع في السنوات الأخيرة شهدت مدينة المكناسي من محافظة سيدي بوزيد وسط تونس حالة من تواصل الاحتجاجات لفترة زمنية منذ اندلاع ثورة 2010 ، وهنا نتيجة لعدم تلبية المطالب الإجتماعية للمواطن من قبل السلطة ، فالشباب المحتج وصل إلى حالة من العجز واليأس ، خاصة بعد العديد من الاعتصامات ولإضرابات ، والمواجهات مع القوات الأمنية .

حيث قامت الاحتجاجات بهدف لفت انتباه السلطات التونسية حيال تدهور الأوضاع في المكناسي، وتتمثل بتوجيه رسالة إلى الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل وطلب منه اللجوء إلى هذه المنطقة التي طالما كانت رمزا للدفاع عن المطالب الاجتماعية للمواطن.

وهذا ما برز في منطقة سيدي بوزيد حيث أنها لم تقل شيئا من مطالبها ما يعني الاستمرار في المطالبة بحاجاتهم الاجتماعية تأتي في مقدمة الشعارات في الاحتجاجات. فنزايد المطلب الاجتماعي لتونس كان فاعلا محفزا لإحداث عملية تحول ديمقراطي في تونس ولتهدئة الأوضاع

1- محاذ صالح الهرمعاشي، تونس، الحركة العمالية في نظام التعبئة والحزب الواحد، (لبنان: دار الغراني التشر، الطبعة الأولى ، 1990)، ص 352

والاحتجاجات القائمة من طرف الشباب وقيام السلطات الحاكمة بعملية إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي. [1]

المطلب الثالث : ارتفاع الأسعار.

واجه سعر صرف العملة المحلية في تونس تراجعًا كبيرًا أمام الدولار الأمريكي منذ عام 2011، حيث تراجع الدينار التونسي أمام الدولار بنسبة 107% خلال السنوات التسع التي أعقبت الثورة، نتيجة العجز الكبير في الميزان التجاري، وتراجع الاحتياطي من العملة الصعبة وانخفاض معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد.

وذلك على عكس ما كانت عليه الأوضاع قبل الثورة، عندما كان سعر صرف الدولار الأمريكي يعادل نحو 1.43 دينار تونسي، ليسجل بعد ذلك تراجعًا طفيفًا، حيث بلغ سعر صرف الدولار في بعض الأحيان 1.5 دينار تونسي. استمرت حالة التذبذب لفترة طويلة إلى أن شهدت العملة انحدارًا كبيرًا عام 2015. في السنة التالية، استمر الدينار في انهياره إلى مستويات جديدة مع ارتفاع التخوفات الاقتصادية والأمنية، وسجل أدنى سعر للدينار التونسي مقابل الدولار في 2016، إلا أن بداية الهبوط الحاد للدينار كانت سنة 2017.

وبطبيعة الحال، أثرت هذه التطورات على الاقتصاد التونسي، وعلى القدرة الشرائية في السوق التونسي، بسبب ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية والخدمات، وارتفاع نسبة التضخم إلى 7.4%، بحسب بيانات معهد الإحصاء الحكومي.

في هذا المسار الزمني الذي أعددناه في "نون بوست"، نستعرض حالة التذبذب التي مرّت بها العملة المحلية التونسية منذ ثورة يناير 2011، وحتى الآن، مع الإشارة إلى أسباب هذا الانهيار المتواصل.

زيادات عشوائية.

أن الأوضاع المعيشية في تونس أصبحت "لا تطاق" بعد مرور سبع سنوات على الثورة، فرغم اكتساب هامش من الحريات بقيت مطامح الشباب في التشغيل والتنمية معطلة، في حين زاد الغلاء في تدهور القوة الشرائية وتلاشي الطبقة الوسطى وارتفاع نسبة الفقر.

زامن الأزمات السياسية مع تفاقم الصعوبات الاقتصادية في البلاد، رغم تحسن مؤشر النمو، يزيد الوضع تعقيدا فالرهان الاقتصادي هو من أصعب الاختبارات التي تواجه الحكومة. العجز التجاري تعمق وقيمة الدينار تدنت ونسبة التضخم ارتفعت، وهو ما تسبب في ارتفاع الأسعار ونقص العديد من المواد الأساسية في الأسواق.

1- محمد صالح اليرمانى، مرجع نفسه، ص 52

فسجل النمو الاقتصادي في تونس ارتفاعا بنسبة 2.6% خلال الأشهر التسعة الأولى من 2018، مقابل 1.9% خلال الفترة نفسها من العام الماضي حسب المعهد الوطني التونسي للإحصاء. لكن نفس المعهد قال الخميس إن العجز التجاري لتونس زاد إلى مستوى قياسي عند نحو 19 مليار دينار (6.33 مليار دولار) في 2018 من 15.6 مليار في 2017. وارتفعت الواردات 20 بالمئة إلى 60 مليار دينار.

ورغم مساحة الحرية التي توسعت ممارسة وتشريعيا والتقدم الذي سجل في المسار السياسي مع تنظيم الانتخابات البلدية الحرة الأولى منذ ثورة 2011 في مايو/أيار 2018 لترسيخ المسار الديمقراطي في البلد الوحيد الناجي من تداعيات الربيع العربي، فإن الصعوبات الاقتصادية التي تعرفها تونس منذ 2011 وتداعياتها الاجتماعية ما زالت تلقي بظلالها على تقييمات مسار الثورة.

والحال أيضا بالنسبة لسكان المناطق المهمشة لا سيما الداخلية منها حيث يشعرون بأنهم مستبعدون وتم التخلي عنهم وأن السلطة الاقتصادية بين أيدي أقلية.

وتقول الخبيرة في علم الاجتماع ألفة لملوم التي ترأس منظمة غير حكومية تهتم بالمناطق المهمشة في البلاد " قامت الثورة على ثلاثة شعارات (عمل وكرامة وحرية) لكن العمل والكرامة لم يتحققا".

وأشارت إلى بعض التقدم مع تخصيص حصة إجبارية للشباب دون 36 عاما بين مرشحي الانتخابات البلدية "ما سمح بدخول عدد كبير منهم الى المجالس البلدية" .

لكن لملوم تضيف "لا شيء تم لتحسين مستوى العيش" اليومي للشباب الذين تعرض وضعهم إلى "تدهور حقيقي".

في الضواحي الفقيرة ومدن الداخل تفوق نسبة البطالة بضعفين أو ثلاثة أضعاف النسبة الوطنية للبطالة البالغة 15.5 بالمئة، وتطال خصوصا خريجي الجامعات.

وكان فتيل "ثورة الشباب" قد اندلع بعد أن أحرق بائع متجول شاب عمره 26 عاما نفسه في سيدي بوزيد، وأعطاها مدونون شبان دفعا قويا. لكن فئة واسعة من شباب تونس تواجه اليوم تردي الظروف المعيشية وسوء المعاملة مع تفشي الفساد الإداري ما يدفع العديد إلى الهجرة عندما تضيق الآفاق.

المطلب الرابع : إنخفاض المستوى التعليمي.

إن الوضع المزري الذي أثر على إنخفاض المستوى التعليمي في عملية الديمقراطية في الثورة التونسية ، تبدو المفارقة واضحة ، حيث أن هذه الثورة الثقافية تبدو غائبة تماما، حسب رأي الدكتور محمود الذوادي ، الذي يقول، أنّ أغلبيّة التونسيّين تلوذ بصمت شبه كامل بشأن الإرث

اللّغوي الثقافي الاستعماري الذي عمل على تجذيره نظاما بورقيبة وبن علي في شخصيهما وفي مؤسّساتهما وفي ثقافة المجتمع التونسي بصفة عامّة، بحيث أصبح معظم التونسيّين عن وعي ودون وعي يفتخرون بذلك الإرث وينادون بالإبقاء عليه وبصيانته. ويتمثّل هذا الصمت في سكوتهم عمّا أسمّيه التخلّف الآخر متمثّلاً في الإرث اللغوي الثقافي الاستعماري الفرنسي الذي نجح بورقيبة وبن علي في المحافظة عليه على حساب الاستقلال اللغوي الثّقافي من المستعمر الفرنسي. إنّ مناداة بورقيبة وبن علي بصيانة الإرث اللغوي الثقافي الفرنسي على حساب لغة البلاد وثقافتها تعدّ شهادةَ على ضعف رؤيتهما للوطنية الحقيقية وقصورها. ويعلن الدستور التونسي في بنوده الأولى أنّ اللغة العربية هي اللّغة الوطنية للمجتمع التونسي المستقلّ، فكيف يجوز وصف نظاميْ بورقيبة وبن علي والنّخب السياسية والفكرية والمتعلّمة بالوطنية الحقيقية وهم قد عملوا ويعملون على تهميش اللّغة العربية وثقافتها.

و كذلك من أهم الأسباب و هي الصرعات السياسية والفكرية والتراكمات السابقة والأخطاء المرتكبة ،المتلثة في ضرب الدين واللغة العربية وإقصائها وتقزيمها ،وعدم إعطائها المكانة اللائقة والمرموقة في المجتمع التونسي ،هذا لا ينفي ضرورة تعلم وإتقان اللغات الأجنبية ،كالانكليزية والفرنسية والروسية والصينية وغيرها ،ولابد من التمكن منهم وتدريسها في المدارس والمعاهد والجامعات، لكي نستطيع هضم العلوم والتكنولوجيا ونقلها الى اللغة العربية ، والمطلوب المصالحة ورد الاعتبار إلى الدين واللغة العربية ،واعتبار اللغة العربية موروث ثقافي وحضاري ساهمت فيه كل الشعوب العربية والإسلامية، وهي مكسب حضاري وانساني ،والهوية التونسية لابد ان تقوم على ثلاث أبعاد، هي الامازيغية والعربية والإفريقية ،ولها العمق المغاربي والعربي والإفريقي. وفي هذا المجال لابد من الحديث النقطة الرابعة ،والمتمثلة في الإصلاح ديني، بعد الجمود والتصحر الديني الذي عرفته البلاد التونسية من(1956–2011)، ولكن في هذا الاطار لابد من تساؤل عن وأي إصلاح ديني نريده تطبيقه ،لتحصين الشباب والناشئة التونسية من التطرف والغلو، ومن التيارات الهدامة ،مثل عبادة الشيطان وغيرها ،وبإعادة المكانة والإشعاع إلى الجامعة الزيتونة ،وبإصلاح برامجها ومناهجها ،لتخريج العلماء والمفكرين والمصلحين المعتدلين والمتفتحين،ومهمتهم توعية وتحصين الشباب، وإبعاده من التطرف والإرهاب والهجرة السرية . و في هذا الإطار لابد من إصلاح الناشئة ،من خلال إعادة الاعتبار لكل من المدرسة والأسرة والعائلة التونسية والتي استقالت من مهامها، وعزفت عن القيام بدورها في المتابعه والتربية والصقل الناشئة ،والوصول الى خلق بناءه جيل جديد معتدل ومتسامح ومتفتح ومتأصل في هويته وإنسانيته، وما نلاحظه اليوم من خلال الدراسات والابحاث والإحصاءات الصادرة ،التي تبرز تصدر تونس واحتلالها المراتب الأولى، في الطلاق والتفكك الأسري والعنف المدرسي والإجرام ،كل هذا بسب غياب الاسرة وتفكك العائلة التونسية ،وتونس اليوم إلى جانب كل مما سبق ذكره ،مهددة بالشيخوخة،بسبب ضعف نسبة

الولادات والعزوف عن الزواج والإنجاب ، بالاضافة الى سياسة تحديد النسل ، وهي في حاجة إلى المراجعة والتعديل ، وعلى الدولة التونسية أن تقوم بواجباتها اتجاه النشء،وتقرر عدة اجراءات متمثلة في منح المرأة و العائلة التونسية والتي لها أبناء، امتيازات ومنح، وكالتفرغ على العمل براتب أو العمل بنصف وقت، والتفرغ للتربية وتخريج جيل جديد متوازن ،يحب العمل ويقدس الوقت ويثمنه ومعتدل ،بعيد عن التطرف والمغالات ،ولابد من التشجيع وتحفيز على الزواج وانجاب الاطفال . [1]

وبناءا على ما سبق ،لابد من إصلاح المدرسة والجامعة التونسية والتعليم بكافة مستوياته والتكوين المهني،ومعالجة ظاهرة الانقطاع والتسرب والعنف المدرسي ،ورفض كل المشاريع التربوية المستودة والمسقطة ،وبضرورة الاستئناس والتفتح على التجارب الانسانية، كالانقلوسكسونية واليابانية والاسكندنافية وغيرها من التجارب الناجحة والتي احتلت المراتب الأولى في التصنيفات العالمية .

وفي هذا الاطار لابد من الاهتمام بالثقافة وإصلاحها ، واعتبارها قاطرة للنهضة والتقدم ،ورصد لها ميزانية معتبرة، والاهتمام وتشجيع على التأليف والترجمة والإبداع والابتكار ،ورصد جوائز سنوية للكتاب والمفكرين والعلماء.

المطلب الخامس : العزوف الانتخابي.

كان تراجع نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية التونسية السمة الأبرز فيها، ويرى محللون أنها جاءت "عقابا لعدم الاهتمام بمشاكل البطالة والفساد". مفاجآت كبيرة أظهرتها نتائج استطلاعات الرأي تفيد بتصدر شخصيتين من خارج المشهد.

انتهت ثاني انتخابات رئاسية في تونس وسط منافسة غير مسبوقة بسبب كثرة المرشحين، إذ بلغ عددهم 26 مرشحاً من مختلف الأطياف، لكن الملفت للنظر في هذه الانتخابات هو ضعف إقبال الناخبين بعد أن دُعي إليها أكثر من سبعة ملايين ناخب مسجل.

ونقلت تقارير إعلامية عن ضعف الإقبال هذا سُجل بشكل خاص لدى الشباب، إذ لم تبلغ نسبة المشاركة بعد انتصاف النهار بساعة سوى 16.3 بالمائة، لتزداد قبل ثلاث ساعات من إغلاق مراكز الاقتراع إلى 27.8 بالمائة.

وكانت هناك الكثير من الدعوات للناخبين بالمشاركة في الاقتراع حتى أن الرئيس التونسي المؤقت محمد الناصر حث اليوم الأحد (15 سبتمبر/ أيلول 2019) مواطنيه إلى المشاركة بكثافة

1- حبيب حسن اللولب: في الذكرى العاشرة للثورة التونسية: الانتقال والتحول الديمقراطي بتونس بين النجاح والإخفاق ،الموقع الالكتروني: https://www.raialyoum.com/index.php/

في الاقتراع وأداء واجبهم، مضيفاً أن "هذا سيعزز وحدة الوطن والثقة في المستقبل، الرأي العام الدولي منصب على تونس والانتخابات يجب أن تبرز صورة البلاد حتى تبقى موضع احترام".[1]

وكانت هناك دعوى مشابهة من رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات نبيل بفون، الذي حث الشباب بشكل خاص على الاقتراع بكثافة قبل ساعة من إغلاق المراكز، معتبراً أن هذا "حق قامت من أجله ثورة عام 2011". وحتى إن صحت توقعات هيئة الانتخابات بأن نسبة المشاركة بلغت مع انتهاء مدة الاقتراع في الساعة السادسة مساء بالتوقيت المحلي نحو 50 بالمائة، إلا أنها تبقى أقل من مثيلتها في الانتخابات الرئاسية الأولى عام 2014، إذ بلغت آنذاك نحو 64 بالمائة.

لكن يبدو أن الشباب المنشغل بمشاكل البطالة وتفشي الفساد كان له رأي آخر كما أوضحت الكاتبة والمدونة التونسية وفاء بن حسين في تغريدة لها تويتر قالت فيها: "لا يظهر انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية التونسية إلا مدى عدم رضا التونسيين عن الطبقة السياسية بأكملها. يا لها من صفعة كبيرة".

المبحث الرابع: المواقف الاقليمية والدولية من الانقلاب العسكري في مصر.

تباينت ردود الأفعال الدولية والإقليمية والعربية إزاء خارطة المستقبل التي تم الإعلان عنها من قبل وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي في 3 يوليو 2013، بين مؤيد ومعارض. حيث كان هناك تردد من قبل بعض الدول حول توصيف ما حدث في 30 يونيو، هل هو "ثورة شعبية جديدة"، أم "انقلاب عسكري ناعم" على الرئيس المنتخب. وبعدما تأكد للجميع في الداخل والخارج بأنها انتفاضة وموجة شعبية ثانية لثورة 25 يناير ضد نظام تسلطي جديد، سارعت الكثير من هذه الدول بالاعتراف بما حدث، وأكدت على أهمية سرعة الانتقال الديمقراطي في مصر، وضرورة تسليم السلطة إلى رئيس منتخب.

إلا أن هناك بعض الدول ما زال موقفها مساندًا لجماعة الإخوان المسلمين؛ وذلك نتيجة طبيعة لخصوصية العلاقة بالجماعة، مثل تركيا، أو أن الجماعة قدمت إليها خدمات سياسية جليلة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا الإطار نتناول في هذا التقرير، بالرصد والتحليل، المواقف الدولية المختلفة من الموجة الثانية لثورة 25 يناير.[2]

1- رئاسيات تونس: مشاركة ضعيفة ومفاجآت في نتائج استطلاعات الرأي ، في الموقع : https://www.dw.com/ar/

2- الثورة المضادة في مصر بيم العوامل الداخلية و تأثير المواقف الدولية و الإقليمية ، مجلة العربية في العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، المجلة 12 العدد 3 .

المطلب الأول : الأمم المتحدة.

الأمين العام بان كي مون: "في هذه اللحظة من استمرار التوتر الشديد وعدم اليقين في البلاد، يكرر الأمين العام نداءاته من أجل الهدوء وعدم العنف والحوار وضبط النفس. ومن الضروري اتباع نهج شامل لتلبية احتياجات وشواغل جميع المصريين. ولا يزال الحفاظ على الحقوق الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع، ذا أهمية حيوية. في احتجاجاتهم، أعرب العديد من المصريين عن إحباطات عميقة ومخاوف مشروعة. وفي الوقت نفسه، يثير التدخل العسكري في شؤون أي دولة القلق. لذلك، سيكون من الأهمية بمكان تعزيز الحكم المدني بسرعة وفقا لمبادئ الديمقراطية". كما دعا إلى "الاستئناف السريع للحكم المدني". وتحدث إلى وزير الخارجية المصري نبيل فهمي و"دعا إلى إنهاء كل العنف، وخاصة العنف الجنسي ضد المرأة". وحثت المفوضة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي جميع الأطراف على بذل جهود متضافرة لاستعادة الهدوء بضمان احترام وحماية حقوق الإنسان لجميع المواطنين، وترسيخها فيما بعد في القوانين والمؤسسات السليمة. وحثت مصر أيضا على وقف الاحتجاز التعسفي.

المطلب الثاني : موقف الاتحاد الأوروبي.

جاء رد فعل الاتحاد الأوروبي على الإطاحة بمرسي مؤيدًا لرحيله؛ حيث قالت كاثرين أشتون، منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، إنها تتابع الأحداث في مصر عن كثب، وأكدت على أنها على علم بالانقسامات العميقة في المجتمع والمطالبات الشعبية من أجل التغيير السياسي.

وحثت أشتون جميع الأطراف للعودة سريعًا إلى العملية الديمقراطية، بما في ذلك إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة، والموافقة على الدستور، على أن يتم ذلك بطريقة شاملة تمامًا، حتى يتسنى للبلاد استكمال عملية التحول الديمقراطي.

وأبدت أشتون تطلعاتها في الإدارة الجديدة آملة أن تكون شاملة للجميع، وأكدت على أهمية ضمان الاحترام الكامل للحقوق الأساسية والحريات، وسيادة القانون، وأضافت: "،"سنحمل السلطات مسئولية ذلك"،". كما أدانت أعمال العنف التي حدثت أثناء مظاهرات 30 يونيو، وقدمت تعازيها لأسر الضحايا. وحثت قوات الأمن على بذل ما بوسعهم لاستعادة الأمن، وطالبت جميع الأطراف بضبط النفس. وأكدت على دعم الاتحاد الأوروبي للشعب المصري في تطلعاته إلى الديمقراطية، والحكم الشامل.

وفيما يخص المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لمصر أكد مايكل مان، المتحدث باسم كاثرين أشتون، أنه ليس من المقرر التراجع عن أي مساعدات يتم تقديمها لمصر حتى الآن، مشيرًا إلى أن هذا وارد الحدوث، وقال: "حاليًا سنواصل تقديم المساعدة لإقامة الديمقراطية".[1]

ولوح "مان" بإمكانية وقف المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأورربي لمصر؛ حيث قال: "ندرس بشكل متواصل مساعدتنا لمصر، ويمكن أن نغير موقفنا تمشيًا مع تطورات الوضع الميداني". وأوضح أن الاتحاد الأوروبي لا يقدم مساعدات لميزانية الدولة المصرية بسبب عدم تطور الإصلاحات، لكنه يساعد المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

وتعليقًا على أحداث الحرس الجمهوري، التي راح ضحيتها أكثر من خمسين في اشتباكات بين متظاهري الإخوان والحرس الجمهوري، أعرب "مان" عن "القلق الكبير" لدى الاتحاد الأوروبي بعد أعمال العنف التي وصفها بالدامية، وقال: "ندين العنف ونأسف له، ونطالب بمتابعة العملية السياسية بشكل سلمي". مؤكدًا على أن الاتحاد الأوروبي سيواصل اتصالاته مع جميع الأطراف في مصر، بمن فيهم الإخوان المسلمون، من خلال بعثتهم في مصر، مشيرًا إلى استعداد الاتحاد الأوروبي لإرسال "بعثة سياسية" إلى القاهرة عندما يحين الوقت. وأبدت أشتون استياء الاتحاد الأوروبي، ودعت إلى وقف فوري لأعمال العنف .

وقد يكون السبب في دعم الاتحاد الأوروبي للإطاحة بمرسي هو تعنت مرسي ورفضه لتقديم أية تنازلات للمعارضة خلال الأزمات السياسية المتتالية في العام المنصرم. حيث إن فشل المجهودات التي بذلتها كاثرين أشتون، والمعارضة، أعطى صورة سيئة عن مرسي وجماعة الإخوان المسلمين؛ باعتبارهم يسعون للهيمنة على السلطة وليس لديهم أي نية في التوصل للتوافق مع المعارضة والأحزاب السياسية الأخرى.

في تقرير نشرته وكالة رويترز عن مباحثات قامت بها كاثرين أشتون، منسقة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في إبريل الماضي، مع أعضاء من المعارضة المصرية وممثلين عن جماعة الإخوان المسلمين، تقرر في هذا الاجتماع أن تشارك قوى المعارضة في الانتخابات البرلمانية، والتي كانوا قد قرروا مقاطعتها، في مقابل أن يقوم مرسي بتغيير رئيس الوزراء، هشام قنديل، وتغيير خمس وزارات أساسية، وعزل النائب العام.

ووفقًا لرويترز دعمت الولايات المتحدة هذه المبادرة التي قام بها الاتحاد الأوروبي، ودعمها الجيش أيضًا. وحضرت السفيرة الأمريكية الاجتماع، إلا أن مرسي لم ينفذ أيًّا من المطالب التي تم التوصل لها خلال الاجتماع، ولم يقدم أي تنازلات للمعارضة.

1- الإنقلاب العسكري في مصر تم الإطلاع عليه في الموقع الإلكتروني :
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/2/12/ على ساعة 00: 14

وبعد أن كشفت مصادر سياسية عن المفاوضات التي تولتها أشتون بين المعارضة والرئيس في إبريل الماضي، جاءت زيارة أشتون الأخيرة لمصر يوم الأربعاء، والتي لم يكن مخططًا لها.

وخلال هذه الزيارة التقت أشتون بالرئيس عدلي منصور ونائبه محمد البرادعي، ورئيس الحكومة حازم الببلاوي، ومختلف القوى السياسية بمصر، حيث التقت برموز من حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان المسلمين، منهم عمرو دراج ومحمد علي بشر ورئيس الوزراء المصري السابق هشام قنديل . كما التقت بعدد من أعضاء حركة تمرد، وأكدت على دعم الاتحاد الأوروبي لمصر في عملية التحول الديمقراطي.

وخلال الزيارة التقت أشتون بالفريق عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع، وعدد من قادة القوات المسلحة. وتجدر الإشارة إلى أنه في معرض التقاء أشتون بمختلف القوى السياسية لم تلتق بأيٍّ من ممثلي الأحزاب السلفية.

وفي نهاية زيارتها لمصر أكدت أشتون على دعم الاتحاد الأوروبي للشعب المصري والعملية الديمقراطية في البلاد. وأعربت عن أملها في أن يتم إجراء انتخابات في الأشهر القريبة القادمة، وأكدت أشتون أنها قد اطمأنت على أن مرسي بخير.

وزيارة أشتون تبرهن على أن الاتحاد الأوروبي يحاول أن يستكشف طبيعة الوضع السياسي الجديد في مصر بعد 30 يونيو، والتواصل مع جميع الأطراف، وتعتبر زيارة أشتون المفاجئة مؤشرًا على رغبة الاتحاد الأوروبي في التعاون مع الحكومة الجديدة، وتأكيد على دعم الاتحاد الأوروبي لعملية التحول الديمقراطي في مصر.

أما بريطانيا، فقد حذرت وزارة الخارجية البريطانية، في 8 يوليو، مواطنيها من السفر إلى مصر عدا المنتجعات السياحية في جنوب سيناء ومحافظة البحر الأحمر؛ بسبب التوتر السياسي الذي تشهده البلاد. وأشارت الخارجية إلى أنها لا تطالب البريطانيين المتواجدين في مصر الآن بالمغادرة، ولكنها تنصح بعدم التحرك من الأماكن المتواجد فيها البريطانيين، وأن عليهم أن يعيدوا النظر في البقاء بمصر. فيما انتقدت معظم القنوات والصحافة البريطانية موقف بريطانيا من الأحداث في مصر، مشيرة إلى أن "وليام هيج" لم يكن شجاعًا كما ينبغي له كوزير خارجية، ولم يُبدِ هو ولا رئيس الوزراء أدنى ميل في تحدي المعايير الأساسية للسياسة الخارجية، كما رسخها رئيس الوزراء الأسبق توني بلير، وأضافت أن بريطانيا لن تفعل أي شيء يغضب أو حتي يضايق الولايات المتحدة . فموقف هيج لم يحرجه هو فقط، بل أضر بسمعة بريطانيا أيضًا .

ويرى الخبراء أن سبب عجز هيج كان واضحًا، فالولايات المتحدة لم تتخذ موقفًا علنيًّا بشأن خلع الرئيس مرسي، ومن ثم فليس لدى بريطانيا شيء تقوله هي الأخرى، ويجب عليها أن تنتظر ما تقرره الولايات المتحدة، وإلى أن تبدي واشنطن موافقتها فلن يجرؤ "هيج" حتى على وصف الاستيلاء العسكري بأنه انقلاب .

وحذرت الصحيفة البريطانية من إغلاق القنوات الفضائية واعتقال عدد من المعارضين ، وأشارت إلى أهمية أن تنخرط جماعة الإخوان المسلمين في العملية السياسية وعدم تهميشهم . كما انتقدت أيضًا الدعم الذي كان يحظى به الرئيس المعزول محمد مرسي من واشنطن، بغض النظر عن توجهاته وسياساته، وأوضحت أن دعم الحكومة الأمريكية سيستمر لأي رئيس مصري آخر؛ لأن واشنطن تريد أن تضمن أمن إسرائيل . وأرجعوا فشل الإخوان المسلمين في خلط الدين بالسياسة، وأكدت أن التاريخ أثبت فشل الحكم باسم الدين، وقالت إنه لا يؤدي إلى دولة ديمقراطية على الإطلاق.

أما عن روسيا، فقد قال وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" أنه يجب على مصر أن تسعى إلى انتقال سلمي للسلطة من خلال إجراء انتخابات نزيهة، فيما يؤكد قلق موسكو بشأن مخاطر وقوع مزيد من الاضطرابات بعد الإطاحة بالرئيس محمد مرسي . وقال "لافروف" عندما سئل بشأن مصر في مؤتمر صحفي: "نحن ندعم أي جهود تهدف إلى إنهاء أي مظاهر للعنف والمواجهة، وتهدف إلى إشاعة استقرار الأوضاع ." بينما قال الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في مطلع الأسبوع، إنه يخشي أن تنزلق مصر نحو حرب أهلية .

الجدير بالذكر أن المحكمة العليا في روسيا كانت قد حظرت، في عام 2003، جماعة الإخوان المسلمين، ووصفتها بأنها منظمة إرهابية، واتهمت موسكو في الماضي الجماعة بدعم متمردين يريدون إنشاء دولة إسلامية في شمال القوقاز الروسي، الذي يغلب على سكانه المسلمون . وأكد "لافروف" أن الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي يتوقف إلى حد بعيد على تطور الوضع في مصر، وأكد أن موسكو مهتمة بالحفاظ على الأمن والاستقرار في مصر والمنطقة بأكملها، وأكد أن المصريين يجب أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم على أساس الحوار الداخلي الشامل. وشدد الوزير الروسي على أهمية التعاون مع مصر، مشيرًا إلى أن التعاون الروسي – المصري لا يتوقف على وجود هذه الحكومة أو تلك.

وأوضح أن موسكو تأمل في أن السطات المصرية الجديدة ستعتمد على مصالح مصر الوطنية فيما يتعلق بمشروعات التعاون الطويل المدى مع روسيا؛ لأن تنفيذ هذه المشروعات سيعود بالمنفعة لكلا البلدين والشعبين. فيما أعلنت السلطات الروسية أنها على استعداد للنظر في منح قرض لمصر، إذا طلبت حكومتها ذلك، حسب تقارير صحيفة "كومرسانت". ووفقًا للخبراء، فمن الممكن أن تتسبب الأزمة، التي طال أمدها، في انعدام الأمن الغذائي في البلاد. وتحدث المسئولون في الأمم المتحدة بالفعل عن تهديد الأمن الغذائي لمصر، وجاء ذلك في تقرير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة. [1]

1- الإنقلاب العسكري في مصر ، نفس المرجع ، تم الإطلاع عليه في الموقع الإلكتروني :
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/2/12/ على ساعة 00: 14

ولا يستبعد الخبراء أن الحكومة الجديدة في مصر قد تتوجه إلى موسكو للحصول على مساعدة. وفي إبريل الماضي، طلب الرئيس المعزول محمد مرسي قرضًا من روسيا بقيمة 3 مليارات دولار. وأعلن وزير المالية الروسي، يوم الجمعة، أن موسكو مستعدة للنظر في منح قرض للقاهرة، على الرغم من عدم وجود مثل هذه المصاريف في الميزانية. ويعتقد خبير جامعة موسكو الحكومية، كيريل كوكتيش، أن روسيا بإمكانها أن توفر –بدلاً من الائتمان النقدي– واردات الحبوب لمصر. وفي هذا الصدد قال إيليا شيستاكوف، نائب وزير الزراعة الروسي، إنه ينبغي لبلاده، وهي من أكبر الدول المصدرة للقمح في العالم، وغيرها من الدول، مناقشة تقديم مساعدات إنسانية من القمح لمصر: "،"ينبغي أن نناقش مع المجتمع الدولي مسألة تقديم مساعدات إنسانية لمصر.. لم تتقدم (مصر) بطلبات بعد"،". وقال وزير التموين في حكومة الرئيس المعزول محمد مرسي: إن مخزون القمح المستورد يكفي لمدة تقل عن شهرين؛ ليكشف عن عجز أشد حدة عما أعلن عنه من قبل .

وفي فرنسا، أبرزت الصحف الفرنسية أن الثورة المصرية الثانية هزت الشرق الأوسط أكثر من سقوط الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك عام 2011؛ حيث حطم السقوط السريع لمحمد مرسي ولحكومة الإخوان المسلمين نموذجًا كان يستخدم لقراءة وتحليل الموقف الإقليمي برمته، سواء لدى المؤيدين أو المعارضين للربيع العربي . وأكدت على أنه لن يكون هناك سوى الحل السياسي ومواصلة عملية الانتقال الديمقراطي في مصر، موضحةً أن هذا ما تحدث عنه "،"لوران فابيوس"،" مع نظيره المصري مساء أمس، قائلاً: "،"من الضروري إيجاد حل وسط وإجراء عملية شاملة للجميع.. ويتعين تنظيم انتخابات شفافة ومفتوحة أمام الجميع في أقصر الآجال"،". وأكدت على أنه سجل في سجلاتنا القنصلية في مصر 6284 مواطنًا، وأن هذه التسجيلات تتم على أساس إرادي، من دون إكراه، "،"ونقدّر بأنه قد يكون هناك 500 فرنسي يعيشون في مصر لكنهم غير مسجلين لدينا، وثمة 95 شركة من شركاتنا موجودة في المكان، خصوصًا في قطاع الخدمات"،".

وفيما يتعلق بأحداث الحرس الجمهوري، أدانت وزارة الخارجية الفرنسية، في بيان لها، أعمال العنف بكل أشكالها في مصر، داعية جميع الأطراف للتحلي بضبط النفس ورفض التصعيد، كما دعت أيضًا إلى الحوار وإلى صون الوحدة الوطنية .

وقد وجهت الخارجية الفرنسية لرعاياها رسالتين: "،"أولاها تخص مواطنينا المتواجدين في مصر، والذين طلبنا منهم توخي الحذر واليقظة؛ حيث طلبنا منهم تفادي التجمهرات الصاخبة والمظاهرات، وتفادي الاقتراب منها على نحو يعرضهم للخطر؛ وثانيتهما تخص الفرنسيين الذين قد ينوون الذهاب إلى مصر.. ننصح، في الوقت الراهن، بالامتناع عن السفر إلا لسبب قاهر"،".

وفي ألمانيا، أعرب الرئيس الألماني "يواخيم جاوك" عن قلقه إزاء تطورات الأوضاع في مصر، وصرح أنه يود أن يوجد سيناريو انتقاليّ من أجل عودة حكومة تتناسب مع المعايير الديمقراطية، وفي الوقت نفسه أعرب جاوك عن تفهمه لاتخاذ "إجراءات استثنائية في موقف يهدد بنشوب حرب أهلية".

وكان وزير الخارجية الألماني، جيدو فيسترفيله، طالب القيادة الجديدة في مصر بالإفراج عن الرئيس المصري المعزول محمد مرسي. وأعلنت الخارجية الألمانية أن فيسترفيله يطالب أيضًا بإنهاء "إجراءات تقييد الإقامة" التي فرضها الجيش المصري على مرسي، بالإضافة إلى السماح "الفوري" لمنظمة دولية مستقلة، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بالوصول إلى مرسي. وردد نائب المتحدث باسم الخارجية الألمانية، مارتن شيفر، كلمات فيسترفيله قائلاً إنه يحذر من "أي شكل من أشكال الملاحقة السياسية". وشدد المتحدث باسم وزارة الخارجية الألمانية على أن بلاده تريد السماح لمنظمة دولية محايدة بلقاء مرسي، الذي يقول مسئولون إنه محتجز في دار ضباط الحرس الجمهوري بالقاهرة.

وبالنسبة لرعاياها، طالبت ألمانيا رعاياها المتواجدين في مصر بأخذ الحيطة والحذر بسبب الأحداث الدائرة هناك. كما طالبت الألمان الذين يريدون السفر إلى مصر باتخاذ الحيطة، خاصة في مناطق سيناء والأقصر وأسوان والقاهرة، والابتعاد عن مناطق التجمعات. وأعربت الحكومة الألمانية عن قلقها إزاء تدهور الأوضاع في مصر، وطالب وزير الخارجية الألماني، جويدو فيسترفيليه، بالعودة إلى الدستور والحفاظ على الديمقراطية. وكانت ألمانيا أدانت العنف الذي وقع أمام مقر الحرس الجمهوري، وأسفر عن سقوط عشرات القتلى ومئات الجرحى. وانضم الموقف الألماني لمواقف العديد من الدول الغربية، التي طالبت الأطراف المصرية بضبط النفس عقب هذه الأحداث.

المطلب الثالث : الجامعة العربية.

أولاً: المواقف الإقليمية.

يمكن تقسيم المواقف الإقليمية إلى ثلاثة مواقف: ما بين مؤيد لما حدث في مصر من عزل الرئيس "محمد مرسي"، وما بين رافض له، وموقف ثالث، وهو الذي يقف على مسافة متساوية بين الموقفين.[1]

1) الموقف المؤيد لعزل الرئيس"محمد مرسي".

1- إنقلاب 2013 في مصر ، https://ar.wikipedia.org/wiki/ تم الإطلاع عليه على ساعة 17:52 .

يمكن رصد المواقف المؤيدة لما حدث؛ من خلال التصريحات، وبرقيات التهنئة، والمساعدات التي أرسلتها العديد من الدول لمصر، عقب الخطوة التي قام بها الفريق "،"عبد الفتاح السيسي"،" من عزل الرئيس "،"محمد مرسي"،"؛ حفاظًا على الوطن.

وكانت معظم الدول الخليجية من مؤيدي عزل الرئيس "،"محمد مرسي"،"، وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والكويت، فضلاً عن المملكة الأردنية الهاشمية وسوريا ممثلة في نظام بشار الأسد.

فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية، فقد بعث العاهل السعودي، الملك "،"عبد الله"،" برسالة تهنئة فورًا للمستشار "،"عدلي منصور"،" –رئيس المحكمة الدستورية العليا في مصر، الذي عين رئيسًا مؤقتًا للدولة. وقد أشاد في رسالته بقيادة القوات المسلحة المصرية؛ "،"لإخراجها مصر من نفق الله يعلم أبعاده وتداعياته"،". كما صرح وزير المالية السعودي –إبراهيم العساف– أن المملكة العربية السعودية وافقت على تقديم حزمة مساعدات لمصر قدرها خمسة مليارات دولار، تشمل ملياري دولار وديعة نقدية بالبنك المركزي، وملياري دولار أخرى منتجات نفطية وغاز، ومليار دولار نقدًا.

المطلب الرابع : الولايات المتحدة الأمريكية.

مثلت مظاهرات 30 يونيو بحشودها غير المسبوقة، وحجم الرفض الشعبي الواسع الذي عبرت عنه الجماهير لجماعة الإخوان المسلمين والرئيس محمد مرسي، مفاجأة للعديد من المحللين الغربيين، والأمريكيين تحديدًا، ودوائر صنع القرار هناك.

فلطالما اعتبر الغرب والمراكز البحثية الأمريكية أن الإسلام السياسي هو المعبر عن مزاج وتوجه الجماهير في المنطقة العربية؛ وهو ما دفع الإدارة الأمريكية إلى تبني إستراتيجية تدعم جماعات الإسلام السياسي "،"المعتدلة"،" –من وجهة نظر الغرب– بعد ثورات الربيع العربي؛ باعتبار أن هذه الجماعات هي مفتاح الاستقرار السياسي والمعبر عن توجه الجماهير، وأكبر قوة قادرة على الحشد والتأثير في الشارع؛ ولذلك كانت صدمة الإدارة الأمريكية كبيرة عندما ظهر حجم الرفض الشعبي لجماعة الإخوان ورئيسها، الذي لم يمض على انتخابه أكثر من عام فقط، وهذه المفاجأة هي ما أربكت الموقف الأمريكي، خصوصًا مع اعتقادهم أن الفصيل الوحيد القادر على الحشد بصورة ضخمة هو الإخوان المسلمين والإسلام السياسي عمومًا.[1]

وجاءت ردود الفعل الأمريكية على 30 يونيو مختلفة، سواء في قبولها لواقع التظاهرات أو في تعاملها معها، فالمؤسسات الأمريكية الرسمية (البيت الأبيض – الكونجرس – البنتاجون) أبدت

1 -https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/08/130816_us_credibility_egypt_analysis

تحفظها في اللحظات الأولى بعد بيان السيسي بمهلة الـ48 ساعة، وأبدت قلقًا عميقًا على عملية التحول الديمقراطي، ولكن في الثالث من يوليو، وعقب بيان السيسي بتعطيل الدستور وتولي عدلي منصور –رئيس المحكمة الدستورية– كرئيس مؤقت للبلاد، أصدر أوبابما بيانًا حول الأوضاع في مصر، أكد فيه أن الولايات المتحدة منذ ثورة 25 يناير تدعم مبادئ أساسية في مصر، مبادئ فقط، ولا تدعم أشخاصًا أو أحزابًا، وأبدى قلقه من قرار الجيش بعزل مرسي وتعطيل الدستور، وطالب الجيش المصري بالإسراع في إعادة السلطة لمدنيين منتخبين، وفي الوقت نفسه أعلن أوباما أنه أمر بمراجعة المعونة الأمريكية لمصر في ظل القوانين الأمريكية في ضوء ما استجد من أوضاع.

ولكن جاء موقف الكونجرس الأمريكي مختلفًا عن موقف البيت الأبيض، وأصدرت لجنة الشئون الخارجية بالكونجرس بيانًا في الخامس من يوليو حول الأوضاع في مصر، وصدر البيان باسم رئيس اللجنة النائب الجمهوري"،"إد رويس"،"، و"،"إليوت إنجل"،" العضو الديمقراطي باللجنة، بما يعني أن البيان يعبر عن وجهة نظر الحزبين، واعتبر البيان أن الإخوان المسلمين فشلوا في فهم الديمقراطية بشكل حقيقي، وطالب الجيش والحكومة الانتقالية بالبرهنة على نيتهم للتحول الديمقراطي، وإشراك قطاع عريض من الشعب في عملية كتابة الدستور، كما دعا البيان جميع الفصائل السياسية في مصر إلى نبذ العنف.

والبيان لم يعتبر ما حدث انقلابًا، واعتبره تطورًا إيجابيًّا باتجاه الديمقراطية، ولم يذكر البيان شيئًا عن وقف المعونة أو مراجعتها، وكانت هذه هي الإشارة الأولى للتغير في الموقف الأمريكي تجاه عزل الرئيس مرسي.

وخلال الأيام التالية بدأ يتزحزح موقف الإدارة الأمريكية تدريجيًّا، وظهر قبولها للوضع الجديد في مصر.

وفي بيان صادر عن البيت الأبيض حول لقاء الرئيس الأمريكي بمجلس الأمن القومي في السادس من يوليو، أكد البيان أن الولايات المتحدة ترفض الادعاءات بأنها تساند أي حزب أو شخص أو طرف من أطراف الأزمة في مصر، ولكنها تقف فقط مع الشعب المصري وأهدافه التي يحاول تحقيقها منذ ثورة 25 يناير، وطالب البيان القوى السياسية بالجلوس والتفاوض والبدء في عملية سياسية والابتعاد عن العنف، وهو الموقف نفسه الذي أكدت عليه "،"جين بساكي"،"، المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية، في مؤتمر صحفي عقد في الثامن من يوليو، والتي أعلنت فيه أن تقييم الوضع في مصر حول إذا ما كان انقلابًا أم لا، وتأثير ذلك على المعونة، سوف يأخذ وقتًا من الإدارة الأمريكية.

وفي الخامس عشر من يوليو وصل ويليام بيرنز، نائب وزير الخارجية الأمريكي، إلى مصر في أول زيارة لمسئول أمريكي كبير منذ عزل مرسي، وخلال زيارته أكد أنه لا يحمل حلولاً

أمريكية، ولم يأت لنصح أحد، أو ليفرض نموذجًا أمريكيًّا للديمقراطية على مصر، واستبعد أن تسير مصر على درب سوريا نحو حرب أهلية، وطالب بالإفراج عن القادة السياسيين المحتجزين من جماعة الإخوان المسلمين كي تستطيع الأطراف السياسية البدء في حوار حول المستقبل.

وكانت هذه الزيارة وتصريحات بيرنز نقطة تحول في تعامل أطراف العملية السياسية مع الولايات المتحدة، ومثلت لجماعة الإخوان ومؤيدي الرئيس المعزول صدمة في الموقف الأمريكي، الذي كانوا يعولون عليه بشكل كبير؛ باعتبار الولايات المتحدة هي اللاعب الدولي الوحيد الذي ظل مراهنًا على الجماعة حتى النفس الأخير.

وجاء تصريح "،"جون كيري"،" الأخير، والذي أصدره الخميس 18 يوليو في مؤتمر صحفي خلال زيارته للأردن، ليضع حدًا للجدل الدائر حول توصيف ما حدث في 30 يونيو، واعتباره انقلابًا أم لا، وفي المؤتمر أكد كيري أنه من الصعب وصف ما حدث بالانقلاب؛ حيث إن الجيش المصري جنب البلاد حربًا أهلية.

المطلب الخامس : الامارات العربية المتحدة.

أما الإمارات العربية المتحدة، فقد سارع الشيخ "،"خليفة بن زايد آل نهيان"،"، رئيس الإمارات، بإرسال برقية تهنئة إلى المستشار "،"عدلي منصور"،"، وذكر فيها: "،"لقد تابعنا بكل تقدير وارتياح الإجماع الوطني الذي تشهده بلادكم الشقيقة، والذي كان له الأثر البارز في خروج مصر من الأزمة التي واجهتها بصورة سلمية تحفظ مؤسساتها وتجسد حضارة مصر العريقة، وتعزز دورها العربي والدولي"،". كما قدمت الإمارات العربية المتحدة حزمة من المساعدات المالية والنفطية تقدر بمليار دولار، وقرضًا بقيمة 2 مليار دولار وديعة للبنك المركزي.

أما الكويت، فقد أشاد الشيخ "،"صباح الأحمد الصباح"،" –أمير دولة الكويت– بالقوات المسلحة المصرية على الدور الإيجابي والتاريخي الذي قامت به في الحفاظ على الاستقرار. كما عرضت دولة الكويت تقديم مساعدة تقدر بـ6 مليار دولار، سواء وديعة في البنك أو مساعدات نفطية.

كما قامت دولة قطر، في ظل ولاية أمير قطر الجديد، الشيخ "،"تميم بن حمد آل ثاني"،"، بإرسال برقيات تهنئة للمستشار "،"عدلي منصور"،". وقد كانت قطر ممولاً رئيسيًّا للجماعات الإسلامية على مستوى العالم العربي، وقدمت مساعدات بمليارات الدولارات لمصر منذ ثورة 25 يناير 2011 التي أنهت حكم مبارك.[1]

[1] -https://www.addustour.com/articles/

أما العراق، فقد أكدت الحكومة العراقية أنها تقف إلى جانب الشعب المصري ومستعدة لتطوير العلاقات بين البلدين لأعلى مستوى.

كما قامت المملكة الأردنية الهاشمية بالتعبير عن تأييدها لما حدث، من خلال تصريح وزير خارجيتها "،"ناصر جودة"،"، الذي أكد على احترام بلاده لإرادة الشعب المصري، وأن بلاده تكن احترامًا عميقًا للقوات المسلحة المصرية.

أما سوريا، ممثلة في نظام "،"بشار الأسد"،"، فقد قال: "،"إن الاضطرابات التي تشهدها مصر هزيمة للإسلام السياسي"،"، وأكد في حوار له مع صحيفة: "،"إن من يأتي بالدين ليستخدمه لصالح السياسة أو لصالح فئة دون أخرى سيسقط في أي مكان في العالم"،".

في حين قابلت فلسطين، والرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن، بما قام به الفريق عبد الفتاح السيسي، وسارع بإرسال برقية تهنئة إلى المستشار "،"عدلي منصور"،" بعد أدائه اليمين الدستورية كرئيس انتقالي لمصر، وقد أشاد بدور الجيش المصري وشعب مصر في الإطاحة بالرئيس محمد مرسي، التابع لجماعة الإخوان المسلمين، الذي تربطه علاقات وثيقة بحركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة.

أما إسرائيل، فقد عبر رئيس الوزراء الإسرائيلي "،"بنيامين نتنياهو"،" عن أمله في يؤدي تولي "،"عدلي منصور"،" الرئاسة إلى استئناف الاتصالات المجمدة بدرجة كبيرة مع الحكومة المصرية. كما قال عضو الكنيست "،"تساحي هنجبي"،"، المقرب من رئيس الوزراء الإسرائيلي: "،"إن عزل مرسي يقوي الشعور بأننا ربما تجاوزنا الفترة السيئة، وربما تكون هناك فرصة الآن لعلاقات دبلوماسية مع من سيتولى حكم مصر في المستقبل القريب أيًّا كان"،"، وذلك عبر تصريح له لراديو الجيش الإسرائيلي.

لقد سارعت الدول التي تم ذكرها أعلاه بتقديم مساعدات بمليارات الدولارات، سواء أكانت قروضًا أو ودائع أو مساعدات نفطية. فقد كانت هذه الدول قد وعدت عقب ثورة 25 يناير 2011 بتقديم مساعدات مالية، حيث وعدت المملكة العربية السعودية بتقديم مساعدات تقدر بحوالي 3.75 مليار دولار، إلا أنها قدمت منها فقط 1.75 مليار دولار، وتبقى 2 مليار دولار. في حين أن الإمارات قد وعدت بتقديم مساعدات 3 مليار دولار عام 2011، ولكنها علقتها لحين الوصول لاتفاق مع صندوق النقد، فضلاً عن العلاقات السيئة بين النظام السابق "،"محمد مرسي"،" ودولة الإمارات.

2) الموقف المعارض لعزل الرئيس "،"محمد مرسي".

على الرغم من أن هناك العديد من الدول الخليجية والدول المجاورة المؤيدة لقرار العزل، فإن هناك عددًا من الدول العربية ودول الجوار العربي الرافضة لهذه الخطوة؛ حيث وصول جماعة الإخوان المسلمين وتيار الإسلام السياسي للحكم في هذه الدول، والعلاقات الوثيقة التي كانت

تربطهم بنظام حكم الرئيس المعزول "،"محمد مرسي"،"؛ ومن ثم فإنهم وصفوا ما حدث في مصر بأنه انقلاب عسكري؛ مما يدعو إلى رفضهم هذه الخطوة التي تعرقل عملية التطور الديمقراطي. وتتمثل هذه الدول في كلٍ من: تونس وتركيا والاتحاد الإفريقي.

تعتبر تونس من أكثر الدول المعارضة لما حدث في مصر، وسرعان ما وصفته بالانقلاب العسكري ؛ حيث يحكم فيها الآن حركة النهضة الإسلامية والتي تمثل فصيل الإخوان المسلمين في تونس . فقد صرح الرئيس التونسي "،"منصف المرزوقي"،"، فور ما حدث أن "،"تدخل الجيش أمر مرفوض تمامًا، ونحن نطالب مصر بتأمين الحماية الجسدية لمرسي"،".

وفي ذات السياق قالت حركة النهضة الإسلامية، التي تقود الحكومة في تونس: إنها "،"ترفض ما حدث من انقلاب سافر، وتؤكد أن الشرعية في مصر هي واحدة ويمثلها الرئيس محمد مرسي دون سواه"،". كما استنكرت حركة النهضة، وشريكها في الحكم حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، ما وصفته بالانقلاب العسكري في مصر.

وفي هذا الشأن أكد الصبحي عتيق –رئيس الكتلة النيابية للحركة بالمجلس الوطني التأسيسي– أن "،"ما حدث في مصر يُعد انقلابًا عسكريًّا، وهو أمر خطير على الديمقراطية في العالم العربي"،"، وأضاف أن ما تم في مصر "،"انقلاب عسكري، وهو انقلاب على إرادة الجماهير وصناديق الاقتراع"،".

كما أدان حزب المؤتمر من أجل الجمهورية هذه الخطوة، واعتبر أن ما قامت به قيادة الجيش المصري هو "،"انتكاسة في مسار الثورة المصرية، ومحاولة لإعادة تثبيت النظام القديم"،". هذا وقد تم تنظيم مظاهرات حاشدة في تونس معارضة للانقلاب العسكري الذي حدث في مصر.

أما تركيا، فقد رفضت هذه الخطوة التي قامت بها قيادة الجيش المصري. وفي هذا السياق أكد وزير الخارجية التركي "،"أحمد داود أوغلو"،" "،"أنه من غير المقبول الإطاحة بحكومة جاءت إلى السلطة من خلال انتخابات ديمقراطية، عبر وسائل غير مشروعة بل وبانقلاب عسكري"،". ويعتبر هذا الموقف مختلف عن موقف شركاء تركيا المحتملين في الاتحاد الأوروبي، الذي لم يكن واضحًا في وصف ما حدث في مصر هل ثورة شعبية أم انقلاب عسكري، بل وتباينت مواقف الدول الأوروبية في هذا الشأن.

أما الاتحاد الإفريقي ، فقد كان موقفه واضحًا وصريحًا في أنه اعتبر ما حدث في مصر انقلاب عسكري ويستدعي تعليق عضوية مصر بالاتحاد، وبالفعل تم تعليق عضوية مصر بالاتحاد الإفريقي. والآن يتم شرح الأوضاع التي شهدتها مصر، وتأكيد أن ما حدث في مصر لم يكن انقلابًا عسكريًّا؛ ومن ثم لم يكن هذا أمر معارض للتطور الديمقراطي، لتفعيل عضوية مصر بالاتحاد مرة أخرى حفظًا على المصالح المصرية في القارة الإفريقية.

3) المواقف الحيادية من عزل الرئيس "","محمد مرسي".

كما كان هناك موقف مؤيد لما حدث في مصر وموقف معارض لعزل الرئيس "","محمد مرسي"","، فهناك دول وقفت على مسافة واحدة من جميع الأطراف، كما هو حال الخارجية السودانية، والتي أكدت على أن ما حدث في مصر يُعد شأن داخليًّا يخص شعبها ومؤسساتها القومية وقياداتها السياسية.

وكذلك إيران، فقد جاء موقفها محايدًا على الرغم من تحسن العلاقات بينها وبين نظام الرئيس "","محمد مرسي"","، حيث تبادل الزيارا بين البلدين. وفي هذا الشأن جاء رد الفعل الإيراني إزاء ما حدث في مصر حذرًا. فقد قال عباس عراقجي، المتحدث باسم الخارجية الإيرانية: "","بالتأكيد ستحمي الأمة المصرية الصامدة استقلالها وعظمتها من الانتهازية الخارجية وانتهازية العدو أثناء الظروف الصعبة التي تعقب ذلك"","."

مما سبق وعرض لمواقف الدول المؤيدة والمعارضة وتلك التي وقفت في موقف بين هذا وذاك، يمكن تفسير ذلك بأن هذه المواقف جاءت حسب موقف هذه الدول من الاسلام السياسي، وأيًّا كانت هذه المواقف فما يحدث في مصر بالطبع شأن داخلي لا يستوجب تدخل أطراف خارجية سواء كانت إقليمية أو دولية.[1]

خلاصة الفصل:

عرف التحول الديمقراطي في تونس ومصر مجموعة من العوائق منها ما هو عسكري وما هو مدني، ومنها ماهو داخلي وخارجي وهذا راجع لأهمية العملية وانعكاسها على شعوب الدولتين على مستوى جميع الأصعدة، كما ان لبنية الأنظمة السياسية في البدين تأثير مباشر على عملية التحول الديمقراطي وهذا من خلق منظمات وهياكل تعمل تحت سيطرتها وأوامرها المباشرة وغير المباشرة.

1 - https://www.albawabhnews.com/83494

خاتمة

تناولت دراستنا العديد من الموضوعات ذات العلاقة والتي تدرس الأوضاع السابقة ومجريات الأمور والأسباب والمسببات في العديد من الدول التي تأثرت بثورات الربيع العربي والتي يطلق عليها البعض من السياسيين الخريف العربي حيث كان تأثير هذه الثورات لا يسير علي هوي ورغبة الشعوب وما سببته من دمار وتشريد وموت وضياع .

فالبرغم من أن ظاهرة التغير الاجتماعي من الاهتمامات المعاصرة لعلم الاجتماع، الا أن الفلاسفة على مر العصور قد لاحظوا التغير الاجتماعي والسياسي وتأملوه وطوروا بشانه أفكارا ربما تكون قد شكلت الرصيد المعرفي الذي تطور من خلاله مفهوم التغير الاجتماعي الحديثن وليس هذا امرا غريبا، اذ أن التغير سمة لصيقة بحياة الانسان وافكاره والتجمعات البشرية التي أقامها، فمبدأ التغير هو أحادي المبادئ الأساسية التي ينهض عليها الوجود الاجتماعي بجوانبه الطبيعية وغير الطبيعية، فظواهر الكون الطبيعية تخضع للتغير كما أن الكائنات الحية التي تعيش داخل الاطار الطبيعي– الفيزيقي في هذا الكون تخضع في حركتها وتطورها لمبدأ التغير، وعندما أسس الانسان هذه المجتمعات التي أطلق عليها مجتمعات لم تكن أشبه بمجتمعاتنا المعاصرة الأشد تعقيدا، بل كانت تجمعات بسيطة أقل تعقيدا، ويعني ذلك انها خضعت لعملية تغير بعيدة المدى، بل أنها ما تزال تخبر تغيرا جديدا كل يوم.

حددنا فيما سبق أهم المفاهيم المرتبطة بمفهوم التغير الاجتماعي، ومن الواضح أن لكل مفهوم من هذه المفاهيم معنى خاص ويرتبط بظروف خاصة، لهذا فان مفهوم التغير الاجتماعي هو المفهوم الذي يمكن أن يحتويها جميعا دون أن يكون متحيزا أو منتميا الى تراث خاص، ولعل هذا هو السبب الذي دفع وليام اجبرن الى استخدام مفهوم التغير الاجتماعين فضل عن شمولية هذا المفهوم فانه مفهوم احادي، وهذا ما أكده روبرت ماكيفر، وشالزبيدج عندما أكد على ان تعبير التغير الاجتماعي تعبيرا محايدا تماما، ولا يتضمن شيئا سوى الاختلاف بمرور الوقت، في الموضوع الذي يشير اليه، وحين نتحدث عن تغير اجتماعي فاننا لا نعني الاشارة الى أي قانون أو أي نظرية أو أي اتجاه أو حتى أي استمرار.

يفكر علماء الاجتماع في رصدهم لظواهر التغير الاجتماعي في الساليب التي يحدث بها التغير، وفي الاطراد أو الانتظام الذي قد يبتدي في هذه الأساليب ومن هنا بدأت تظهر العديد من النظريات التي تفسر التغير الاجتماعي، ورغم أن نظريات التغير الاجتماعي التي ظهرت عبر التاريخ قد تطورت كثيرا وازدادت دقة واحكاما، وانتقلت من مرحلة التفكير التاملي والتالريخ الظني الى الاحتكام الى الواقع وحشد البراهين التاريخية الدالة على صحة النظرية، بالرغم من هذا فان أيا من هذه النظريات لم يتوصل الى كلمة نهائية في رصد ظواهر التغير وتفسيرها ويرجع السبب في

هذا الى أن الواقع الاجتماعي –التاريخ بمعناه الواسع– يكشف عن أدلة جديدة وبراهين جديدة اذا دعمت بعض النظريات فقد تؤدي الى زيف نظريات اخرى، بل انها قد تزيف كل النظريات القائمة ولهذا فان الحديث عن نظرية التغير الاجتماعي يجب أن يكون حديثا محاطا بالحذر، في ضوء الحقيقة التي مؤداها أن التاريخ يمكن أن يزيف أي نظرية.

فبدأت الدراسة بالتغير الإجتماعي وتأثيره علي التحول الديمقراطي وعوامل التغير الإجتماعي ومفهومه ونظرياته وحرية الرأي والتعبير والمواطنة ودورهما في المشاركة السياسية، كما تعرضت الدراسة للثورات عبر التاريخ والحركات المطالبة بالتغيير وأسباب قيام الثورات مع عرض نماذج من الثورات والحركات المطالبة بالتغيير ،كما تم إستعراض الربيع العربي والتعريف بالثورات والأسباب والنتائج وانعكاساتها داخلياً وخارجياً والمواقف الإقليمية والدولية تجاه هذه الثورات والاحتجاجات العربية العارمة في بعض البلدان .

فالمنطقة العربية عرفت تغيرا اجتماعيا أفضى الى تحول ديمقراطي حتمي نتيجة نم أنظمة تسلطية الى أنظمة ديمقراطية، خاصة في تونس ومصر، حيثت تمت الإطاحة بنظامي كل من بن علي وحسني مبارك، فاتسمت العملية الديمقراطية في البلدين بالتعقيد والتداخل والاختلاف بينهما، بالرغم من التشابه والتقارب بينهما في العوامل المؤدية الى اسقاطهما في فترات متباينة ومتقاربة من حيث الزمن، كما أهناك عوامل داخلية وخارجية لعبت دورا مهما في بلورة التغير الاجتماعي وانجاح عملية التحول الديمقراطي في البلدين ، ففي الدولتين كان يحكمهما نظام تسلطي أحادي التوجه ، حريص على تلميع صوره أمام الرأي المحلي والعالمي ، بغيت تجنب الضغوط الخارجية والداخلية.

واستعرضت الدراسة التعريف بالتحول الديمقراطي وأسبابه ومراحله ومؤشراته في كل من تونس ومصر حيث إنطلقت شرارة الربيع من تونس ومصر ومن أهم الموضوعات التي تناولتها الدراسة دور المؤسسات العسكرية والنخب في عملية التحول الديمقراطي في كل من تونس ومصر، اضافة الى دور وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي ودورها في قيام ثورات الربيع العربي ومواقف الدولتين منهما، حيث عمدت الدولتين الى سياسة قطع الانترنث وقمع المتظاهرين باستعمال وسائل مختلفة.

ومن الموضوعات الهامة التي تم تناولها هي أسباب وعوامل ونماذج التغير الإجتماعي وتأثيره علي بناء المجتمع في كل من تونس ومصر، وأيضاً تم تناول الإصلاحات السياسية والإجتماعية المصاحبة لعملية التحول الديمقراطي في تونس ومصر بعد الربيع العربي والتعديلات

الدستورية المصاحبة لعملية التحول الديمقراطي في تونس ومصر، كما تناولنا في دراستنا هذه دور الاحزاب السياسية والمجتمع المدني في تعبئة الجماهير وحشدها قصد الالتفاف حول الثورة وكذا نشر ثقافة المطالبة بالحقوق السياسية والمدنية، دون أن ننسى أهم الاخفاقات التي وقعت فيها هذه التنظيمات بمختلف توجهاتها.

أثبتت جميع الدراسات التي تناولت بنية النظامين السياسيين في تونس ومصر، أن هناك فجوة كبيرة في تعديلاتها الدستورية نظريا وتجسيدها ميدانيا ، وهذا نتيجة لهيمنة وسيطرة السلطة التنفيذية في البلدين على الأمور، ففي مصر ظل الحزب الحاكم – الحزب الوطني الديمقراطي– وفي تونس– حزب التجمع الدستوري الديمقراطي– فظلا يتحكمان في تسيير شؤون البلاد بصفة الشرعية الوطنية المخولة لهم دستوريا، في حين همشت وأقصيت الأحزاب الأخرى، خاصة المعارضة ذات التوجه الاسلامي في البلدين، فكل الاصلاحات التي قام بها النظامين في البلدين بهدف امتصاص الغضب الشعبي ومحاولة لكسب شرعية جديدة وضمان الاستمرارية في السلطة.

تعرضت الدراسة في جانب منها لعملية مقارنة بين التجربة الديمقراطية التونسية والمصرية بعد قيام الثورتين في تونس ومصر، وتم التعرض أيضاً للإنتخابات الرئاسية والبرلمانية وتعيين الحكومة والأحزاب السياسية وكذا خصائص التجربة الديمقراطية في كل من البلدين، اضافة الى عدم تجاهل دور المؤسسة العسكرية وتدخلها في الشأن السياسين اضافة الى طبيعة بنية النظام السياسي في البلدين وكذلك طبيعة الرقابة المفروضة على الحركات النقابية وملاحقة النقابيين البارزين، دون أن ننسى الفساد الاداري وتفشيه في أجهزة الدولة واثره على سير النظام العام في البلدين.

نتيجة للضغوط الداخلية والخارجية التي عرفها النظامين السياسين في البلدين أدى بشعوب البلدين الى النزول الى الشوارع والتجمهر في الميادين ليالي وأيام متوالية أدت في الأخير الى اسقاط النظامين في البلدين فهرب من هرب وتخلى من تخلى، مما أدى الى حدوث عملية تحول ديمقراطي وفق نمط التحول الديمقراطي من الأسفل، كما حددها صمويل هنتنجتون، مما أدى الى الضغط لارغام النخبة الحاكمة على التخلي عن السلطة وتميزت عملية التحول الديمقراطي بمجموعة من الخصائص:

فالثورة التونسية عرفة نوع من اللا استقرار في المرحلة الانتقالية وهذا نتيجة لتلاشي البنية السياسية للأحزاب السياسية وعدم وجود توافق بين التمثيل السياسي والمطلب الشعبي مما انعكس على الأداء الحكومي في البلد، لذا سرعان ما تم تفادي هذه الظاهرة التي أعاقت العمل الحكومين

بعد أن تم رسم خارطة طريق ترسم معالم العمل السياسي في البلد، فالثورة التونسية ساهمت في انتقال ديمقراطي مميز في الوطن العربي نتيجة لخصوصية المجتمع التونسي، فكان للثورة التونسة مجموعة من النتائج داخليا وخارجيا، فداخليا عملت على كسر هاجس الخوف لدى المواطن التونسي وكذلك اقتحامه المجال السياسي خاصة المراة أصبح لها وجود وتمثيل سياسي على مستوى جميع الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية والحقوقيةن اضافة اى اهتمام الاعلام المحلي والدولي بحقوق المرأة التونسية، أما خارجيا فالثورة التونسية كانت الشرارة الأولى لانطلاق ثورات الربيع العربي بداية بمصر وليبيا وهذا ما أشار اليه هنتنجتون من خلال عامل العدوى او المحاكاة، فمن عوامل العدوى هي أوجه التشابه في الوضع الاجتماعي والاقتصادي في البلدين –تونس ومصر– ومن أوج التشابه بين البدين نجد:

1–تسلط النظامين

السياسيين وتمركزهما في يد واحدة يعتمد على الهيمنة الأمنية في البدلين وتجسيد مبدأ الدولة البوليسية.

2–اعتماد النظامين على مداخيل مشتركة، خاصة السياحة والسينما والاستثمارات الأجنبية.

3–تردي الأوضاع الاجتماعية في البلدين، انتشار الفقر والبطالة والأمية.

4–قمع المعارضة السياسية، خاصة الاسلامية وحظرها واعتقال رموزها وحلهان حيث قام النظام المصري بحل حركة الاخوان واعتقال قياداتها وتصنيفها كمنظمة ارهابية، كما قام النظام التونسي بتشديد الرقابة على حركة النهضة.

5–مايميز الثورتين التونسية والمصرية انهما قامتا تلقائيا من طرف الشعب والشباب هو العنصر المحرك لها فالثورتين انطلقتا انطلاقة سلمية وبشعارات سلمية (ارحل، ديقاج، يسقط النظام).

أما أوجه الاختلاف بين الثورتين يمكن حصرها فيما يلي:

1–البعد الجيواستراتيجي للبلدين حدد دور العامل الخارجي في عملية التغير الاجتماعي والتحول الديمقراطي.

2-بعد هروب بن علي والاطاحة به، تم تسليم السلطة في تونس الى هيئة مدنية، في حين تم تسليمها في مصر الى المجلس الأعلى للقوات المسلحة وهذا بعد تخلي مبارك عن الحكم، ففي تونس نوع من الاستقرار أدى الى تاسيس نظام جديد قائم على الدستور الذي صادقت عليه كل الأطياف السياسية، في حين في مصر عرفت ما يسمى بالثورة المضادة، أين قامت القوات المسلحة بالانقلاب العسكري بقيادة وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي على الرئيس المنتخب محمد مرسي واعتقاله، فقام السيسي باعتقال وملاحقة كل كوادر حركة الاخوان وتنحيتهم من الحكم، ليتم بعد ذلك ترشح السيسي للانتخابات الرئاسية ليفوز بها في الأخير لتصبح مصر تحت نظام العسكر بوجه مدني، في حين ان حركة النهضة التونسية أعلنت عن حق المرأة في تقلدها لمناصب سياسية عليا في البلاد، على عكس حركة الاخوان في مصر التي اتسمت بنوع من التشدد في تقلد المرأة لهذه المناصب في البلد، وهذا ما أهل تونس لتكون أكثر استعدادا لانجاح عماية التحول الديمقراطي بتشكيل حكومة ائتلافية تمخضت عن حوار وطني الأمر الذي فشلت فيه مصر.

وتناولت الدراسة في طياتها الاستقرار السياسي وأثره علي الاستقرار الإجتماعي والاقتصادي في تونس ومصر ومواطن التداخل والاختلاف بين التجربتين الديمقراطيتين التونسية والمصرية .وكان هناك إظهار لدور الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في قيام الثورتين التونسية والمصرية وموقف الدولتين منهما (الإعلام الداخلي والإعلام الخارجي) وردود الفعل الداخلية والخارجية من قطع الدولة لشبكة الإنترنت في مصر واستعمال الجمال لتفرقة المتظاهرين في الميادينن خصوصا ميدان أو مجمع التحرير .

تناولت الدراسة في ختامها معوقات التحول الديمقراطي في تونس ومصر بعد قيام الثورتين التونسية والمصرية وطبيعة القيادة السياسية وشرعية النظام السياسي وتراجع دور الأحزاب السياسية والمجتمع المدني بالإضافة إلي الثورة المضادة والحركات النقابية وملاحقة النقابيين البارزين والتعسف الإداري وظاهرة الفساد الإداري في أجهزة الدولة وحرية الأفراد وحقوق الإنسان .

يلعب النظام السياسي في الدول النامية دورا أساسيا في عملية التغير الاجتماعي، ولا يقتصر دوره على رسم السياسات، أو التدخل في الجوانب الاقتصادية لتنظيمها وضبط مسارها، أو الاشراف على الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وتأمين، بل أن دوره يمتد لتطوير البناء السياسي ذاته، فعملية التنمية الاجتماعية ليست عملية ذات جوانب اجتماعية واقتصادية ونفسية فحسب بل أنها عملية تنمية سياسية أيضا، ولذلك فان البعض يرى أن عملية التنمية السياسية هي البوتقة التي تجمع كل التغيرات الأخرى لأن أحد أهدافها هو تحقيق المشاركة السياسية الواسعة النطاق

ومن ثم الاستقرار السياسي القائم على الشرعية، ورغم ذلك فان النظام السياسي قد يلعب دوراسلبيا في احداث التغير ويرتبط ذلك بظرفين:

1-أن يكون النظام السياسي تابعا لنظام سياسي آخر ينفذ سياساته دون مراعاة للمصالح الداخلية للمواطنين، أي أن هذا النظام يكون نظاما عميلا متواطئا على شعبه، ولقد سقطت بعض النظم السياسية في العالم الثالث لهذا السبب.

2-أن يكون النظام السياسي نظاما عدوانيا يمارس التهديد العسكري للدول الأخرى، كما هو الحال في النظام الفاشي والنازي، أو يبدد ثروات الشعب في حروب لا طائل من ورائها.

واخيرا يمكننا القول أن المنطقة العربية رغم ظاهرة التغير الاجتماعي والتحول الديمقراطي، الا أنها لازالت تعرف أزمة تحول ديمقراطي، بسبب تعنت وتسلط واستبداد أنظمتها السياسية.

التوصيات :

1) يجب أن يوضح الاختلاف بين المفهومين التقدم الاجتماعي والتغير الاجتماعي بوضوح وذلك لوجود فروق جوهرية بينهما .
2) ضرورة الآخذ بمبدأ التداول السلمي للسلطة وفقاً لقواعد قانونية وإجرائية معروفة ومحددة بما فيها حق الأغلبية في تسلم مسؤولية الحكم من خلال الانتخابات الحرة النزيهة والمباشرة ومنع إحتكار السلطة .
3) ضرورة تطبيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص أمام الجميع حتي لا يتم خلق جو من عدم الرضا وعدم الإرتياح مما يؤثر علي حالة الأمن والإستقرار ونشوء الفوضي التي قد تكون سبباً أحياناً للتوترات السياسية ولقيام الثورات .
4) تجنب العوامل والتصرفات التي تشعر الطبقات الوسطي والشعبية بالظلم الإجتماعي مثل الاستحواذ علي مقدرات البلاد الاقتصادية وهو ما يطلق عليه غياب العدالة الاجتماعية نتيجة لوجود الفوارق الطبقية .
5) ضرورة بناء مؤسسات سياسية واقتصادية قوية تكون بمثابة الركائز والأسس التي يقوم عليها المجتمع .
6) ضرورة ترسيخ فكرة المواطنة وذلك لتحقيق الاستقرار والتضامن الاجتماعي – السياسي والتأكيد علي قيمة المساواة في الحقوق والواجبات .

7) تجنب الوصول بالشعوب إلي حالة الكبت السياسي حتي لا تظهر بسببها الحركات الاحتجاجية وعدم التعرض للأقليات الدينية والعرقية ووجود حلول دائماً لمشاكل الطبقات الشعبية المهمشة وتجنب التمييز الديني والثقافي والاجتماعي .
8) ضرورة التمسك بالقومية العربية وتعاون الدول العربية بعضها مع بعض للخروج من حالات الفوضي التي تعم بعض البلاد مثل سوريا وليبيا واليمن وضرورة تغليب مصلحة البلاد عن أي مصالح حزبية أو قبلية أو مذهبية .
9) ضرورة قيام وسائل الإعلام بإثارة وعي الجماهير عن طريق الحملات الإعلامية التي تستهدف تكثيف المعرفة للتأثير علي القطاعات المستهدفة للحث علي التقدم والأزدهار.

النتائج:

1) الإجراءات اللازمة للإصلاح السياسي في الدول العربية يجب أن تنفذ تدريجياً لخدمة قوة بناء التحول الديمقراطي.
2) الإصلاحات التي يمكن أن يكتب لها النجاح والإستمرارية هي التي تستطيع أن تخلق مستفيدين منها يتمسكون بها .
3) رعاة وقادة الإصلاح دائماً يجدون صعوبة في التأييد الجماهيري الواسع .
4) معظم قادة أو دعاة الإصلاح لديهم أيديولوجية معينة ينطلقون منها في تبني الأفكار الإصلاحية.
5) الإصلاح لا يتم إلا في ظروف الأزمة سواءً كانت أزمة داخلية أو خارجية تهدد الكيان السياسي للدولة، أو نتيجة لظروف اقتصادية صعبة أو أو أوضاع سياسية مضطربة أو مزيج منهما .
6) الإيمان بإحترام الحقوق الفردية هو أمثل السبل لاحترام الكرامة الإنسانية والتعامل العادل مع كل أفراد المجتمع .
7) التحول الديمقراطي هو تغيير النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية إلي صيغة أخري أكثر ديمقراطية .
8) والعديد من النظم السياسية إتجهت إلي التحول الديمقراطي بفعل مجموعة من الدوافع الداخلية والخارجية مثل التدهور الاقتصادي وإدخال الإصلاحات الهيكلية علي المؤسسات الاقتصادية والسياسية .
9) الإنسان هو أهم عنصر من عناصر مكونات المجتمع ويستجيب لمؤثرات البيئة وتغيراتها .

10) الاهتمام بالأسرة يعني الاهتمام بكل المجتمع، فإذا نشأت الأسرة علي أسس وقواعد ثابتة راسخة من القيم والفضائل فإنها بذلك تبني مجتمعات قوية متماسكة.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المصادر

المعجم

- خليل أحمد خليل، **معجم المصطلحات الاجتماعية**، ط1، بيروت، دار الفكر اللبناني، 1995.

ثانيا : المراجع

باللغة العربية

1. علي حسن القريشي، **التغير الاجتماعي** ، ط 1، دار الزهراء للإعلام العربي القاهرة ، 1989.
2. حسين عبد الحميد، **التغير الاجتماعي** والتنمية السياسية، المكتب الجامعي، الإسكندرية، 1988.
3. مصطفى شلبي "**المنهجية في التحليل السياسي**" الطبعة الأولى 1997.
4. محمد الدقس، **التغير الإجتماعي بين النظرية والتطبيق**، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1987.
5. محمد عاطف غيث،**التغير الإجتماعي والتخطيط**، دارالمعارف ط–2 القاهرة، 1966 .
6. علي عبد الواحد وافي، **علم الاجتماع**، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،بدون سنة.
7. محمد عمر الطنوبي،**التغير الإجتماعي**،منشأة المعارف بالإسكندرية جلال حزي وشركاه، جامعة الإسكندرية، جامعة عمر المختار ليبيا،1996.
8. نورهان منير حسن، **القيم الاجتماعية والشباب**، ط 1، دار الفتح الإسكندرية، 2008.
9. السيد عبد العاطي السيد،**المجتمع والثقافة والشخصية** ، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، بدون سنة.
10. حسين عبد الحميد، **التغير الاجتماعي والتنمية السياسية**، المكتب الجامعي، الإسكندرية، 1988
11. عبد الله محمد عبد الرحمان،**علم الإجتماع النشأة والت**طور، دارالمعرفةالجامعية، ،الأسكندرية 1999.
12. عبد الهادي الجوهري وآخرون،**دراسات فيا لتنمية الإجتماعية**،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية، 1999.
13. عبدالله محمد عبدالرحمان: **علم الإجتماع النشأة والتطور**، دارالمعرفة الجامعية، ،الأسكندرية 1999.

14. بوتومور، **علم الاجتماع** ، ترجمة محمد الجوهري و آخرين ،الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، 1980.

15. محمد الدقس،**التغير الاجتماع يبين النظرية والتطبيق** دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،الأردن، 1991

16. محمد علي محمد وآخرون: **دراسات في التغير الإجتماعي**، دارالكتب الجامعيةالأسكندرية، 1974.

17. توفيق إبراهيم، حسنين، **النظم السياسية العربية : الإتجاهات الحديثة في دراستها**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

18. اسماعيل علي سعد، **علم الاجتماع السياسي بين السياسة والاجتماع**، الأسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999..

19. حسن حافظ ، **الثورة العرابية في الميزان** ، مطابع الدار القومية ، القاهرة ،1999.

20. أحمد حسن البرعي، **الثورة الصناعية واثارها الاجتماعية والقانونية**، دار الفكر العربى، القاهرة، 1982.

21. صلاح الامام،أشهر **الثورات في التاريخ**،مكتبة جزيرة الورد،القاهرة،2011.

22. مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**، ليبيا: دار الكتب الوطنية، 1119 ،ص33.

23. شعبان الطاهر الأسود، **علم االجتماع السياسي**: قضايا العنف السياسي والثورة،)القاهرة: الدار المصرية اللبنانية .1119 .

24. عبدالعزيز جراد، **العلاقات الدولية ،الجزائر**: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،1992.

25. حسن بكر أحمد، **إدارة الازمة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية** للأهرام، القاهرة، 2005

26. عبدالله بلقزيز– **أسئلة الفكر العربي المعاصر**، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الأيوبية 1998.

27. وحيد عبد المجيد,**"ثورة 25 يناير: قراءة أولى"**(القاهرة: مركز الاهرام للنشر والتوزيع،2011).

28. محمد عمارة، "ثورة 25 يناير **وكسر حاجز الخوف**" (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر,2011).

29. الخفاجي، عباس خضير، **(الاداره ألاستراتيجيه)**: المدخل والمفاهيم والعمليات، ط1 مكتبه دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

30. نزار شقرون. " **رواية الثورة التونسية** ". (دار محمد على الحامي، تونس،2011)
،
31. اسماعيل على سعد . **عولمة الديموقراطية بين المجتمع والسياسة** ،بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية ،2005 .
32. توفيق المديني,"**سقوط الدولة البوليسية في تونس**"(بيروت,الدرا العربية للعلوم ناشرون , 2011).
33. خالد السيد محمد،**"ثورة 25 يناير**" القاهرة، دار النهضة المصرية،2011.
34. نزارشقرون,**"رواية الثورة التونسية**" تونس: مؤسسة الدوسري للثقافة والإبداع,2011.
35. محاذ صالح الهرمعاشي، تونس، **الحركة العمالية في نظام التعبئة والحزب الواحد**، (لبنان: دار الغراني التشر، الطبعة الأولى ، 1990)
36. الاستراتيجية الوطنية للشغل، **الجمهورية التونسية، وزارة التكوين المهني والتشغيل**، 2017
37. سعيد، محمد السيد، ومرعي، إيمان، (2004)، **الفساد في مصـر**: دراسة حالة مصـر، 2004–1952.
38. زويلف،مهدي حسن، واللوزي، سليمان احمد،(1993)،**التنمية الإدارية والدول النامية**، ط1، دارمجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.
39. -احمد زايد: **الدولة في العالم الثالث**، ط1، القاهرة، دار الثقافة، 1985،
40. كمال المنوفي: **أصول النظم السياسية**، الكويت، شركة الربيعان،(1987)،
41. علي الدين هلال ونيفين عبد المنعم مسعد: **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، ط1، بيروت، مركز الدراسات العربية،(2000)،
42. محمد علي محمد: **أصول علم الاجتماع السياسي**، السياسة والمجتمع في العالم الثالث،ج(3)، القاهرة، المعرفة الجامعية، (1989)
43. فاضل الصفار, **الحرية السياسية دراسة مقارنة في المعالم والضمانات**, دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر، ط1, بيروت، 2008
44. جفري روبرت ووليستر ادوارد, **القاموس الحديث في التحليل السياسي**، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت، 1999،
45. فاضل الصفار, **الحرية السياسية دراسة مقارنة في المعالم والضمانات**, دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر، ط1, بيروت، 2008،

46. شعبان الطاهر الأسود, **علم الاجتماع السياسي** ،الدار المصرية اللبنانية، ط1, القاهرة، آب 1999 ،

47. أحمد العوطي, **حكم المعارضة وإقامة الأحزاب السياسية في الإسلام**, دار النفائس, ط1, عمان,1992,

48. ناظم عبد الواحد الجاسور, **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 2008،

49. أحمد العوطي، **حكم المعارضة وإقامة الأحزاب السياسية في الإسلام**، دار النفائس، ط1, عمان،1992,

50. جابر قميحة, **المعارضة في الاسلام بين النظرية والتطبيق**، الدار المصرية اللبنانية، ط1،القاهرة ، 1998

51. عادل غفوري خليل, **أحزاب المعارضة العلنية في العراق (1946 –1954)**، المكتبة العالمية, ط1, بغداد ،1984,

52. عصام سليمان, **مدخل إلى علم السياسة**، دار النضال للطباعة, ط2، بيروت، 1989،

53. أحمد الموصللي, **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الفكر الإسلامي**: جدليات الشورى والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1, بيروت ، 2007،

54. أشرف مصطفى توفيق, **المعارضة**، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ، 1989

55. شمران العجلي, **الخريطة السياسية للمعارضة العراقية**, دار الحكمة، ط1، لندن،2000،

56. نيفين عبد الخالق مصطفى, **المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي** ، مكتبة الملك فيصل الإسلامية، ط1، القاهرة ، 1985 ،

57. عبد الحكيم عبد الجليل محمد قايد المغيشي, **المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي والوضعي**، مفهومها، أهميتها ، واقعها: دراسة مقارنة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2006 ،

58. ناظم عبد الواحد الجاسور, **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 2008،

59. شعبان الطاهر الأسود, **علم الاجتماع السياسي** ،الدار المصرية اللبنانية، ط1, القاهرة، آب 1999 ،

60. د. نجاد البرعي، حقوق **الإنسان في القانون والممارسة**، تحرير

61. علي الصاوي، **وزارة الخارجية – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان**، القاهرة – 2006، الطبعة الرابعة،

62. محمود متولي، «**حقوق الإنسان – الأهداف والآمال**»، المركز المصري للأبحاث والدراسات، الطبعة الأولى، 2005،.

63. هلال بن محمد بن محارب البوسعيدي: **الحماية القانونية والفنية لقواعد المعلومات المحوسبة** " دراسة قانونية فنية مقارنة" دار النهضة العربية، 2009

64. أحمد فتحي سرور، **زالوسيط في شرح قانون الإجراءات الجنائية** – الجزء الأول»، 1979.

65. محمد الدقس، **التغير الإجتماعي بين النظرية والتطبيق**، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1987.

66. بشير الحامدي، **الحق في السلطة في الثروة والديمقراطية في مسار ثورة الحرية والكرامة**. تونس: دار اليمامة للنشر والتوزيع ، 2011.

67. محمد الدقس، **التغير الإجتماعي بين النظرية والتطبيق**، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1987

68. محمد عمر الطنوبي، **التغير الإجتماعي**، منشأة المعارف بالإسكندرية جلال حزي وشركاه، جامعة الإسكندرية ج.م.ع، جامعة عمر المختار ليبيا، 1996.

69. بهاء الدين محمد، **دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي**.مجلة الحوار المتمدن، العدد 3425 ،2011.

70. ماجد الزيود، **الشباب والقيم في عالم متغير**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2006.

71. عبد الله عبد الخالق، **العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها**، مجلة عالم الفك، مجلد 28، العدد 2، الكويت 1999.

72. علي مانع، **جنوح الأحداث والتغير الإجتماعي في الجزائر المعاصرة**، دراسة في علم الإجرام المقارن، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية الجدزائر، 2002.

73. أماني أبو الفضل، **عولمة القيم الأسرية**، تهديد أمن الأسرة والعدوان على خصوصيتها، ورقة مقدمة في مؤتمر السكان بالقاهرة، 1996.

74. احمد إبراهيم يوسف ،**علاقة التربية بالمجتمع وتحديد ملامحها النوعية مجلة عالم الفكر** ، المجلد 29،العدد 1، دار الكويت للنشر ،الكويت، 2000 .

75. محمد عمر الطنوبي، **التغير الإجتماعي**، منشأة المعارف بالأسكندرية جلال حزي وشركاه، جامعة الإسكندرية، جامعة عمر المختار ليبيا، 1996

76. محمد أحمد الزغبي، **التغير الإجتماعي**، دار الطليعة للنشر والطباعة، بيروت، 1978.

77. ماجد الزيود، **الشباب والقيم في عالم متغير**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن،.2006 .

78. حجازي، مصطفى..**التخلف الاجتماعي**، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور. المغرب، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط 9 ، 2010/2005 .

79. محمد عمر الطنوبي، **التغير الإجتماعي**، منشأة المعارف بالأسكندرية جلال حزي وشركاه، جامعة الأسكندرية ج.م.ع، جامعة عمر المختار ليبيا، 1996.

80. حسن سمير، **الثورة المعلوماتية عواقبها وآفاقها**، مجلة الجامعة دمشق، المجلد 18، العدد1، 2002

81. إكرام بدر الدين، "**مفهوم الديمقراطية الليبرالية**"، في: على الدين هلال (محرر)، التطور الديمقراطي في مصر. قضايا ومناقشات، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1986).

82. جمال علي زهران، **الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2005.

83. أحمد عطية الله، **القاموس السياسي**، ط3، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1968)

84. علي سعيد صميخ المري،**التحول الديمقراطي** في دولة قطر،1995–2004، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.

85. حسنين توفيق إبراهيم، "**التطور الديمقراطي في الوطن العربي (قضايا وإشكاليات)**"، السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000.

86. عبد المنعم سعيد، "**مدخل لدراسة قضية الديمقراطية في مصر**"، في: على الدين هلال (محرر)

87. بكرى مصطفي، **الفوضى الخلاقة أم المدمرة**، مصر في مرمي الهدف الأمريكي، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية، 2005.

88. مليل حسين **العلاقات الدولية، النظرية والواقع – الأشعات والقضايا**، لبنان منشورات اغلي الحقوقية، 2011.

89. فالح محمد الخيار وأحرون، **العلمية والتسامح والعدالة الإنتقالية**، من الفتنة إلى دولة القانون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013.

90. العليلي فتحي، **الحرب على الفوضى الخلاقة**: الترعة المركزية في القوات العربية المعيشة، دراسة في صناعة المستقبل، المستقبل العربي، ست 34، أغسطس 2011.

91. الحيب أسناني زين الدين، **الفعل الإجتماعي في المغرب**، وتروحية الحرمان في الحاجة إلى تنويع العقارات السورية، هلة عمران، (د.د.ن) ،2017

92. جوان ساخ على حرمل ، **ثورات الربيع العربي رؤية تحليلية في ضوء فريق نظرية الثورات**، الحوار المتمدن . العدد 4068،ص 2013.

93. أحمد منيسي وآخرون، **أبعاد التحول الديمقراطي في تونس**– مصر، دار القلم للنشر والتوزيع، 2010.

94. توفيق مديني ، **المعارضة التونسية : نشأتها وتطورها** ، (سورية – منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 2001)

95. الأحمر، المولدي، **الانتخابات التونسية:** خفايا فشل القوى الحداثية ومشاكل نجاح حزب النهضة الإسلامي، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011،بدون صفحة.

96. الأحمر، المولدي، **في الثورة من منظور علم الاجتماع السياسي**، تونس، مطبعة آربرانت، 2011.بدون صفحة.

97. برهومي، صلاح الدين، **في خضم الثورة التونسية**، الشمال الغربي نموذجا، تونس، سحر للمعرفة، 2012 .

98. يونان لبيب رزق: الأحزاب **المصرية عبر مائة عام**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006

99. مجموعة من المؤلفين، **من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين**، الإسلام السياسي في تونس، دبي، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011.

100. الأحمر، المولدي، **الانتخابات التونسية:** خفايا فشل القوى الحداثية ومشاكل نجاح حزب النهضة الإسلامي، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

101. الأحمر، المولدي، **في الثورة من منظور علم الاجتماع السياسي**، تونس، مطبعة آربرانت، 2011.بدون صفحة.

102. برهومي، صلاح الدين، **في خضم الثورة التونسية**، الشمال الغربي نموذجا، تونس، سحر للمعرفة، 2012.

103. مجموعة من المؤلفين، **من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين**، الإسلام السياسي في تونس، دبي، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011.

104. شاهر اسماعيل الشاهر، **الدولة في التحليل السياسي المقارن**، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، عام 2015.

105. مصطفى صفوان، «**الكلام أو الموت**»، ترجمة مصطفى حجازي، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008

106. علي الجارم ومصطفى صفوان «**البلاغة الواضحة**»، دار المعارف للطباعة والنّشر، تونس، 2006،

107. محمود درويش، ديوان محمود درويش، المجلّد الثاني، دار العودة، بيروت،

108. الصمد، رياض، **المؤسسات الاجتماعية والسياسية في الدولة الحديثة**، النموذج اللبناني، المؤسسة الجامعية، لبنان

109. حسن شحاتة سعفان، **اسس علم الاجتماع** ،دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط 9 ،1974.

110. محمد طلعت عيسى . **دراسات في التخطيط الإجتماعي** ، 1962 .

111. محمد عاطف غيث . **التغير الاجتماعي والتخطيط** ،مصر ، دار المعارف ،ط3 ، 1974.

الاطروحات و الرسائل

1. عبد القادر بدر الدين(إكرام)،"**ظاهرة الاستقرار السياسي في** مصر".أطروحة دكتوراه. جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،1981
2. مصطفى بلعور ،**التحول الديمقراطي في التنظيم السياسة العربية** ، دراسة حالة النظام االسياسي الجزائري (1998–2008)، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية دورة علام 2008–2009.
3. نور الجلماوي، **الأستون في تونس وتحديات البناء المباني و التي قراءة في تجربة حركة النهضة**"، في: أحمد جبرون و آخرون، الأسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجارب : لبنان : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياست و 2013،
4. فيصل سعيد قاسم المخلافي, **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجمهورية اليمنية 1990–2006** , رسالة دكتوراة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة ,2010.
5. بلقيس أحمد منصور أبو إصبع، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن.** 1991–2001، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003
6. الخطيب، سمير كامل، **(قياس دور المقارنة المرجعية في تحسين الأداء المنظمي**– دراسة حالة مع نموذج مقترح) أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2002.

7. توفيق المديني,"**سقوط الدولة البوليسية في تونس**" بيروت,الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2011.
8. وائل جمال ، **سياسات الدعم قبل وبعد ثورة 25 يناير2011**، منتدى البدائل العربي للدراسات. القاهرة، 2011.
9. خليل، أحمد مرعي هاشم على. 2014 .**العدالة التنظيمية وعلاقتها بفاعلية أجهزة تنظيم المجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية**. أطروحة دكتوراة مقدمة إلى جامعة الفيوم: كلية الخدمة الاجتماعية.، بدون سنة ، بدون صفحة.
10. مركز كارتر، **"مركز كارتر يهنئ اللجنة التأسيسية في تونس على إنهاء مسودة الدستور ويحث صيانة حقوق الإنسان"**، 12 يونيو 2013.
11. محمد علي محمد وآخرون، **دراسات في التغير الإجتماعي**، دار الكتب الجامعية الإسكندرية، 1974.
12. فدوى مرابط، **السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي**، دراسة قانونية مقارنة، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010 ،بيروت
13. سيدي محمد ولد سيد آب، **الوظيفة التشريعية في دول المغرب العربي**، مؤلفات وأعمال جامعية 25(الدار البيضاء: منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية، 2001).
14. عبد الرحمن يوسف سلامة، **التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الأول 2016**، أطروحة مقدمة قبل شهادة الماجستير تخصص: التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية نابلس، قسطين، 04_05_2015

المجلات والجرائد

1. شيماء حمدي، " **"الحرية للجدعان" تبدأ حملة "ادعموهم " للإفراج عن المعتقلين السياسيين**"، البديل، 25 شباط/فبراير 2014،
2. بسيكري، السنوسي، **انتخابات المؤتمر الوطني الليبي وخيارات الكتل السياسية الفائزة**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، جويلية 2012 .
3. -خالد حنفي، «**دور المجتمع المدني الليبي في التحول الديمقراطي في ظل النظام الجماهيري**»، أفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة – 2005
4. محمد المالكي وآخرون، **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012)، 271–296
5. رجب بودبوس، **محاضرات في علم الثورة**، القاهرة، المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، 2011.

6. حسن كريم وآخرون، **الربيع العربي**، ثورات الخلاص من الاستبداد – دراسة حالات – بيروت، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية،2013.
7. خشانة، رشيد، **خارطة سياسية في تونس تمهد لأخرى في غضون سنة**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.
8. القبي، مرشد، **قراءة في قراءات الثورة التونسية**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2011.
9. إلياس حودميسة، **الدور الاقتصادي للجيش المصري**، أوراق الملتقى الدولي حول سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية
10. جمال عبد الجواد، **موقع الجيش في الدستور بعد الثورة**، تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة قضايا حركية رقم 27 ، سنة 2011 ،
11. يسري محمد العصار، **بعض القضايا الدستورية التى أثارتها ثورة 25 يناير 2011**.
12. أبو قريش: **قطع خدمة الإنترنت الأسبوع المقبل خبر كاذب وتقدمنا ببلاغ للنائب العام**، بوابة الأهرام
13. عبد الفتاح، معتز بالله، "الدستور صندوق مفتوح"، في:موقع صحيفة اخبارالشروق، 5يناير/كانون ثاني 2012م
14. مباشر مع أيمن نور، **تعليقه على موقف الأحزاب من التحالف الديمقراطي**،التحرير مباشر،3يناير/كانون ثاني 2011م، فضائية التحرير ،القاهرة ، **بالأسماء التشكيل الكامل للجنة وضع دستور مصر الجديد**،24مارس/اذار2012م
15. حاج سليمان، رائد نايف (2009)، **الاستقرار السياسي ومؤشراته**، الحوار المتمدن، 2009/3/21.
16. محمد محفوظ، **في معنى الاستقرار السياسي**، صحيفة الرياض، العدد 13819، 25 أبريل 2006
17. مجموعة مؤلفين، **ثورة تونس**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012
18. المقتطفات المتضمنة في هذه المقالة مأخوذة من كتاب: "**الاتحاد العام التونسي للشغل، قصة شغف تونسية، تحقيق حول النقابيين في الثورة2011- 2014)** ،"(هالة اليوسفي، منشورات كارتالا/معهد البحوث المغاربية المعاصرة (2015)(لغة فرنسية).
19. يزيد صايغ، فوق الدولة: **جمهورية الضباط في مصر**، أوراق كارنيغي، الشرق الأوسط: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أغسطس 2012

20. امين مشاقبة ، **معوقات اصلاح السياسي في الوطن العربي**، ورقة غير منشورة مقدمة إلى ورشة عمل ٱصلاح السياسي ، مركز الرأي للدراسات، عمان ، سبتمبر 2005،

21. سلمان ميخائيل، **ثورة ودولة الربيع العربي**، فلسفة الثورات العربية واسئلة الدولة والمجتمع والأمة، بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013

22. عدنان السيد حسين، **الحراك العربي والوحدة الوطنية**، بيروت: المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 34، 2012.

23. يوسف الصواني و ريكاردو لاريمونت، **الربيع العربي الانتفاضة و الإصلاح و الثورة**، (منتدى المعارف، بيروت، 2013

24. سلام حلاب، **بعض ملامح التغير الإجتماعي الثقافي في الوطن العربي**، مجلة الحداثة العدد 3، و4، السنة الأولى، بيروت، 1994.

25. سليمان عدنان، **مقاربة أولية لتداعيات العولمة على المجتمع العربي**، مجلة الفكر العربي، العدد 9، بيروت، 1998.

26. بهاء الدين محمد، **دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3425 ،2011 .

27. منير السنوسي، **القابلية القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس**: الواقع والآفاق، 2013_12_90 منشور على الرابط الإلكتروني: www.icn.org/programs/mena/docs/noumin

28. عبد الباسط بن حسن، **مورنيس المعهد الوطني العربي لحقوق الإنسان**، ورئيس الجنة الوطنية التونسية لدعم اللاجئين، درس في جامعة تونس، وقد كانت له محادثة مع فاتح بن عزام حول دور المجتمع المدني في الثورة التونسية، 15 جون 2015.

29. أحمد مختار الجمال،**الموسوعة السياسية المعاصرة**– الحلقة16مجلة شؤون عربية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: العدد،451 ربيع 2011 .

30. مارى جوزى الطياح، **كيفية صياغة "الحق من معرفة الحقيقة"**، فى تونس ومصر، استخلاص العبر من هيئة الإنصاف والمصالحة المغربية، ورقة علمية مقدمة إلى مؤتمر "الربيع العربى: منظور حقوق الإنسان"، الشبكة الأكاديمية العربية لحقوق الإنسان، الأردن، 2011

31. عبد الفتاح عمر، **الوجيز في القانون الدستوري**، تونس، مركز الدراسات والبحوث والنشر، 1987،

32. عائشة التائب, **ملف الثورات والإصلاح والتحول** الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية, تاريخ النشر 3-5-2011, متاح على. www.dohainstitute.org

33. عبد الله كبار, **النخبة الجامعية والمجتمع المدني في الجزائر** (قراءة سوسيولوجية في جادلية الواقع والممارسة)،مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية،العدد11،2013

34. عايش، حسني،(1997)، **الفساد: عوامله وعلاته وسبل التصدي له**، دراسات عربية، المجلد 33، العدد11.

35. عز الدين عبد المولى، **أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي.** مركز الجريدة للدراسات، تم الإطلاع 13/3/2015 ، علي الموقع :http://Studies.aljazeera.net

36. سعد سوسه الحوار المتمدن–العدد5350: المحور: **مواضيع وأبحاث سياسية** تمت رؤيته بتاريخ 2016 /11/ 23 – الساعه 09:27

37. محمد جمال باروت, **أزمة المعارضة السياسية في الوطن العربي, مجلة الحوار المتمدن**, العدد (163) بحث منشورة بتاريخ 2002/6/17, وعلى الرابطا لأتي :http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=1757

38. وصال نجيب العزاوي وأحمد عدنان كاظم, **العلاقة بين الحكومة والمعارضة في الدول العربية**, المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية ,2009

39. ثناء فؤاد عبد الله, **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1, بيروت, حزيران ، 2001

40. هشام بو نصيف,**"عوده اى صهوة الجواد، النخبه العسكريه وحيابات السلطه فى مصر**",مركز الجزيره لدراسات,نوفمبر 2013.

41. عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة.** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011م.

42. زكي، نور الهدى، (2005)، **الديمقراطية والرأي العام لمواجهة الفساد**، الإصلاح الاقتصادي، العدد13

43. عبد الله كبار, **النخبة الجامعية والمجتمع المدني في الجزائر** (قراءة سوسيولوجية في جادلية الواقع والممارسة)، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد11 ،2013

44. كمال المنوفي: **الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي**،مجلة المستقبل العربي، عدد1985،135،

45. مها عبد اللطيف: **معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث**، مجلة دراسات إستراتيجية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، عدد4، 1998،

46. تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس ومصر : **رؤية مقارنةمجلة الإستراتيجي** – العدد2، متاح علي الرابط:

47. منير شفيق (مناقشة)، **في عبد الإله بلقزيز (تحرير)**, " المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية ", مركز دراسات الوحدة العربية, ط1, بيروت, كانون الأول/ ديسمبر 2001،

48. احمد زايد،"**اركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطى الديمقرلطية**",السياسة الدولية,مؤسسة الأهرام,العدد 42, أبريل 2011.

49. فريد،مي **عصرمن الفساد،من فساد السفح إلى فساد السلطة** – مجلة الكتب وجهات نظر،العدد 21 ، السنةالثانية، 2001 م.

50. حوار مع المستشار ماهر سامي يوسف عضو **لجنة تعديلات الدستور والدكتور جمال عبد الجواد مدير مركز الأهرام للدراسات**، نقاش حول التعديلات الدستورية، برنامج بلدنا المصري، 16مارس، اذار2011م،.

51. إيمان أحمد رجب، **المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية"**،السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام، العدد184، أبريل2011.

52. وحيد عبد المجيد,"**نهاية الاهانة ثورة 25 يناير ضد النظام الهش فى مصر**",السياسة الدولية,مؤسسة الأهرام,العدد 184,إبريل2011.

53. تراجع نمو تدفق الحوالات لبلدان «**الربيع العربي**» إلى 2.6 بالمائة، جريدة اليوم، 10 ربيع الأول 2013.

54. عبد اللطيف،حلمي، **اقتصاديات دول"الربيع العربي"**. الواقع والآفاق،المجلة 29 ديسمبر، 2012.

55. الربيع العربي، **طموحات تجسدت أم أحلام لم تتحقق**، موقع العرب اونلاين، 2012م.

56. جاسم الصغير، **الأنظمة العربية والإصلاح السياسي**، الحوار المتمدن ، العدد 1221 بتاريخ 7 يونيو 2005.

57. حسن سلامة،**الشباب وحركات التمرد ،مجلة الديمقراطية** ،العدد السادس ،القاهرة ،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،2002

58. حسنين توفيق إبراهيم، **الانتقال الديمقراطي**، مركز الجزيرة للدراسات، بدون سنة

59. هايل ودعان الدعجة، **مفهوم التحول الديقراطي**،جريدة الرأي، بدون سنة .

60. نزار أيوب،**حرية الرأي والتعبير في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية**،دراسة في ضوء المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والتشريعات الفلسطينية رام الله: مؤسسة الحق، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، سلسلة الدراسات رقم1،2001.

61. إيمان أحمد رجب (محرر)، "**المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية**"،اتجاهات نظرية فيتحليل السياسة الدولية،ملحق مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،العدد: 184أبريل2011.

62. خليل العناني،**الثورة المصرية...التداعيات الإقليمية والدولية**، مجلة شئون عربية، جامعة الدول العربية، العدد 145ربيع2011.

63. العربي صديقي، تونس، **ثورة المواطنة** . ثورة تونس بلا رأس"، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011.

64. محمد الحداد وأخرون، **من قبضة بن علي إلي ثورة الياسمين**. الإسلام السياسي في تونس، ط3، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011.

65. -محمد مالكي وآخرون، **ثورة تونس**، الأسباب والسياقات والتحديات، ط1، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

66. مسلم بابا عربي ، محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي ، مجلة الدفاتر السياسية والقانون ، ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ورقلة ، العدد 09 ،جوان 2013 .

67. عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة، بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، ط1، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

68. عبد اللطيف الحناشي، **انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي**، الإطار، المسار، والنتائج، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، آذار / مارس 2012

69. أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس**، الدرب الطويل نحو التوافق، العدد6، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

70. عز الدين عبد المولى، **" دور الإعلام في ثورة الشعب "** ، ملفات الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية، مركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة .

71. ناجي عبد النور ،" **الحركات الإحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياس** " ، مجلة المستقبل العربي ،ع : 387 ، 2011 .

72. روضة بن عثمان،" **تستطيع أن تثور لكنك لا تستطيع أن تحكم** " ، تقرير مقدم لمؤتمر الإتحاد الإفريقي ، بريتوريا : مركز معهد الدراسات الأمنية.

73. خليل العناني، "التيارات الإسلامية في عصر الثورات العربية"، مجلة السياسة الدولية ،العدد 158، 2013 .

القوانين

01– قانون أساسي رقم 50 لسنة 2015 مؤرخ في 3 ديسمبر 2015 يتعلق بالمحكمة الدستوريةوبعد مصادقة مجلس نواب الشعب

02 - قانون 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلطات العمومية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 23–20 ،97 ديسمبر 2011 ، صفحات 3111–3115

03 - مرسوم عدد 115 لسنة 2011، مؤرخ في 2 نوفمبر 2011 والمتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر. توفيق المدني، إتحاد المغرب العربي بين الإحياء وا ، (تنق: إتحاد المغرب العربي للنشر، 2006)، ص .350

الاحكام القضائية

01- حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم 82 لسنة 16 قضائية «دستورية»، الصادر في 20 مايو عام 1955.

02- حكم المحكمة الدستورية العليا في مصر بجلسة 2 يناير 1993 في القضية رقم 3 لسنة 10 قضائية دستورية»، مجموعة أحكام المحكمة الدستورية العليا، الجزء الخامس – المجلد الثاني، ص 119.

03- حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسة 12 فبراير 1994 القضية رقم 105 لسنة 12 قضائية «دستورية»، مجموعة أحكام المحكمة الدستورية العليا، الجزء السادس، ص 154.

البرامج

01 - عزمي بشارة ،" أسباب إندلاع الثورة التونسية " ، برنامج في العمق ، الجزيرة ، بث يوم الإثنين 2011/01/17 على الساعة 19:05 بتوقيت غرينتش.

02- عزمي بشارة,"وجهات نظر بصدد ثورة تونس الشعبية المجيدة"،متاح على http://www.aljazeera.net

03-عزمي بشارة، ، الثورة التونسية المجيدة، بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.بدون صفحة.

04- بيير باكتي، فرديناند ميلان سوكرامانيان، القانون الدستوري، باريس، منشورات دالوز، 2013 .

المواقع الالكترونية و التقارير

اولا – التقارير

01– تقرير المنتدى شبه الإقليمي حول مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية بعد الثورة: **الخبرات المقارنة لمصر**، ليبيا وتونس، القاهرة من 09_10 ديسمبر 2012

02– تقرير المنتدى شبه الإقليمي حول مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية بعد الثورة: **الخبرات المقارنة لمصر**، ليبيا وتونس، القاهرة من 09_10 ديسمبر 2012

03– تقرير الإجتماع التشاوري الثالث لمجلس الممثلين ، كوبنهاغن : المؤسسة الأورو–متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان ، 2012، تم الإطلاع عليه في يوم 2014/04/10 – الساعة 14:40 .ومتاح علي الرابط التالي www.emhrf.org :

04- حرية التعبير في الدستور التونسي لسنة 2014 ،تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الصادر في جوان 2013 ،ص 3–4.

05- قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم 107 لسنة 2013، بتنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والمظاهرات السلمية. (الجريدة الرسمية – العدد 47 مكرر نوفمبر 2013

06– قرار وزير العدل رقم 127لسنة 1972 باختصاصات نيابة أمن الدولة العليا. (الوقائع المصرية العدد 262– 16 نوفمبر 1972).

07-قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 109 لسنة 1971 في شأن هيئة الشرطة. (الجريدة الرسمية – العدد 45 تابع (ب) في 11 نوفمبر 1971) .

08–قرار وزير الداخلية رقم 139 لسنة 1955 بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات .

09– تقرير حول الاعتداءات والانتهاكات بحق الإعلاميين" (30 حزيران/يونيو – 30 آب/أغسطس) مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،(2013)www.cihrs.org/?p=7365

،الطرق العمومية. الوقائع المصرية – العدد 44 بتاريخ 6 يونيه سنة 1955.

المواقع الالكترونية:

01- سوسن زغلول السيد علي مصطفي نور التخية في إدارة التحول الديمقراطي في تونس 2011، المركز الديمقراطي العربي، منشور على الموقع الإلكتروني http://damarticac.de :

02 - دنيا الوطن،2014. " الإتحاد العام التونسي للشغل مرشح لجائزة نوبل للسلام ". من الموقع الإلكتروني

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/05/21/540839.html

03- حقوق المرأة التونسية ثمنتها التشريعات و كبلها الواقع و تم الإطلاع عليه من الموقع : https://alarab.co.uk

04- منير السنوسي، قبيلة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق، 2013_12_90 منشور على الرابط الإلكتروني : www.icn.org/programs/mena/docs/noumin

05–المركز الديمقراطي العربي لدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية متاح على الموقع الإلكتروني:
http://deemocraticac.de/2p/14389

06-الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ""الحرية للجدعان" تطلق حملة "لا للحبس الانفرادي""، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 9 حزيران/يونيو 2016، http://anhri.net/?p=166611 .

07- محمد المهدي شين، التحول في تونس...أسباب .... معوقاته....وتداعياته. من الموقع http://www.REGIONALSTUDIES.tk

08- عبد الوهاب يوسفي، تونس بعد الاستقلال. (2009.2.10) من الموقع http://www.ALmadina.com

09- يوسف البمراوي: التحول الديمقراطي في العالم العربي (2011.02.1) من الموقع: http://www.ALNAD.NET/35032/BOOK

10- محمد علي، النظام السياسي التونسي نظرة متجددة، من الموقع www.Politic/PDF/data.Livres/tn.mu.uvT

11- يوسف مأمون، من الثورة التونسية إلى تغيير النظام. من الموقع: http://www.magharebia.Zawayazawaya/az/com

هشام إبراهيم، آليات وعوامل التحول الديمقراطي، من الموقعhttp://www.NAHAR.com

12- الأنباري شاكر، نحو مزيد من الديمقراطية. من الموقعhttp://www.To.elghad :

13 - عائشة التائب, ملف الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية, , متاح على.www.dohainstitute.org

14– مقاربات مفاهيم، التحول الديمقراطي ،انظر الموقعwww.ALGAJIR.com

تونس طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. علي الموقع التالي :
http://www.startimes.com

15 - بدرة قعلول, الجيش سيعود إلى ثكنه، دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية, المركز الكارنيغي ، متاح علىcarnegieendowment.org :

16- عائشة التائب, ملف الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية, متاح على.www.dohainstitute.org

17 - صلاح سالم زرنوقة، "دائرية انتقال السلطة"، مجلة الديمقراطية، العدد 18، أبريل 2005.

18- محمد الشيوخ، "ثورات الربيع العربي والتحول الديمقراطي"، في الموقع http://www.alnoor.se/article.asp?id=

19- حسن نافعة،"إشكاليات التحول الديمقراطي في مصر، في الموقع:
http://alhayat.com/Opinion/Writers/
الاتحاد العام التونسي للشغل،2011. " مشروع أرضية عمل إقتصادية و إجتماعية " . من الموقع الإلكتروني http://www.ugtt.org.tn/ :
20 - صلاح الدين الحورجي، الحوار الوطني في تونس، دروس الصراع والتوافق، سرسي إتفو، 2013/12/19 ، تم تصفح الموقع في 2017/04/17 منشور على الموقع الإلكتروني التالية
http://swissinfo.ch/ara
21- السبسي يرفض اقتراحا إمارتيا، لتكرار السيناريو والمصري في تونس، المركز الديمقراطي العربي لدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية و نشر في الموقع الإلكتروني :
http://deemocraticac.de/2p/14389
22- قوري بوحشية، وهل تؤدي الانتخابات الى الديمقراطية : حالة تونس ، ص 14 ، متحصل عليه من:

http://arabnet/attachments/article/1010987%D9%20%DA4%D9%8A%D8%A9
23–محمود حسونة، ""الحرية للجدعان": 163 حالة اختفاء قسري واحتجاز دون تحقيق منذ أبريل"، الوطن، 8 حزيران/يونيو 2015،
http://www.elwatannews.com/news/details/746597.
-24 بلال، احمد، " الإعلان الدستوري: للمجلس العسكري الاعتراض على الدستور"، في: المصري اليوم، 18يونيو/2012م،
http://.www.almasryalyoum.com/node/928331
25- مباشر مع أيمن نور، تعليقه على موقف الأحزاب من التحالف الديمقراطي،التحرير مباشر،3يناير/كانون ثاني 2011م، فضائية التحرير
- www.darelkotob.gov.eg/manuscript_dep.aspx
26- صلاح غراب: المخطوطات والوثائق القومية 2013م2
http://.www.ahram.org.eg/NewsPrint/246262.aspx
27- المخطوطات–والوثائق–القومية–ذاكرة–مصر–بين–محاولات
http://www.ahram.org.eg/
28- حوار مع عصام العريان، وأمين اسكندر، مصر في أسبوع، 13مارس/اذار2011م
http://www.youtube.com/watch?v=w6bIOxYYBOcTV.ontv
29- بيان التحالف الديمقراطي، إخوان اون لاين تواصل،19ديسمبر/كانون اول2011م،إخوان اون لاين http://www.youtube.com/watch?v=NTpY3ndo7S0

30- عاشة النائب ، الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية للثورة التونسية ، ملف الثورات والاصلاح الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية الماي 2011 من الموقع الالكتروني تم تصفح الموقع في :. 091839 http://www.dohardtitute.org/Realease

31- لطفى حجى,"تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان في تونس",متاح على : http://www.aljazeera.net/humanrights/pages

32 – علي عبده محمود : الثورة التونسية ، http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/8.html– رئاسيات تونس: مشاركة ضعيفة ومفاجآت في نتائج استطلاعات الرأي ، في الموقع : - https://www.albawabhnews.com/83494

33- حبيب حسن اللولب: في الذكرى العاشرة للثورة التونسية: الانتقال والتحول الديمقراطي بتونس بين النجاح والإخفاق ،الموقع الالكتروني : https://www.raialyoum.com/index.php/

34– حاتم محمد حسن،"الاسباب العشرة لقيام ثورة 25يناير"، متاح على http://zero10.net:

35- أسباب ثورة الغضب في مصر، متاح على http://misrstars.com/vb/showthread.php?t

36- احمد خميس كامل,"المؤثرات الثقافية:" ندوة " قراءة في مسارات ثورة يناير وخرائطها المعرفية بعد عام ونصف عام",متاح على http://www.siyassa.org.eg/NewsContent

37- الأسباب الاقتصادية لثورة 25 يناير ما زالت قائمة"،متاح على: https://www.arabfinance.com/News/newsdetails.aspx?Id

38- السيد النجار,"الاقتصاد المصرى ومعضلة الفقر فى عهد مبارك http://25janaer.blogspot.com

34- حسنى ثابت,"ثورات شعبية غيّرت مجرى التاريخ وأسقطت نظم الفساد",متاح على: http://www.egynews.net/wps/portal/profiles?params

35- أحمد مجدى حجازى،"الثورة المصرية علامة حضارية فارقة"، متاح على: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial&eid

36– عدنان الأسمر,"مراحل تطور الثورة",متاح على : - http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

37- عبد الله الفقيه,"أسباب الثورات في تونس ومصر واحتمالات انتقالها الى اليمن",متاح على: http://www.al-tagheer.com/arts.html

38– أسباب ثورة 25 يناير",متاح على: http://www.sis.gov.eg/VR/reveulotion/html/2.html

39عبد الغنى سلامه، عصر الثورات العربية الأسباب والتداعيات، متاح على:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid
40- أحمد بن عبدالرحمن الصويان، زمان الفرد يا فرعون ولى، متاح على:
http://albayan.co.uk/article.aspx?id
41محمد سيد بركة 2012: الثورات مفهومها وأسبابها،
.http://magazine.islamtoday.net/art.aspx?ID=59
42 - عبد العظيم محمود حنفي, استراتيجيات الانتقال الديمقراطي, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات, تاريخ النشر 12–3– 2013, متاح على. www.dohainstitute.org
43-عبد الله خليل، الحماية القانونية للصحفيين وأخلاقيات العمل الصحفي، منشور على الصفحة الالكترونية www.cdfj.org :، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان– سلسلة الدراسات رقم 1،
44– محمد عز العرب, "المتغيرات الوسيطة" للعلاقة بين التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي, مجلة الديمقراطية, العدد 55, تاريخ النشر 31–8–2014, متاح على : democracy.ahram.org.eg
45- يوسف البمراوي, التحول الديمقراطي في العالم العربي, متاح علىwww.alnad.net
46 - عبد هلا محمد الفوزان، دستور مدني، المواطنة والتحديات المعاصرة صحيفة عكاظ، مارس،العدد 2111، على الرابط .http://www.okaz.com.sa/okaz/osf//C
47 - محمد تركي بني سلامة– الإصلاح السياسي دراسة نظرية، متاح علي الرابط التالي : www.dash.com
48- مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، السيرورة التاريخية لربيع الثورات العربية أطلع على الموقع : https://www.harmoon.org/reports/
49– كمال بن يونس,"التهميش الشامل :عوامل إندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس",متاح على :http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/12/116/166
50– على عبده محمود,"الثورة التونسية:الأسباب وعوامل النجاح والنتائج",متاح على : http://www.sis.gov.eg/VR/34/8.htm
51– لطفى حجى,"تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان في تونس",متاح على:
http://www.aljazeera.net/humanrights/pages/1ebf5416-16bf-47f0-a3b5-95feaa0a3d25
52– خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،أعد الباحث هذه الورقة قبل نحو شهرين من اندلاع الاحتجاجات الشعبية التي فجرها شباب قوى الحراك السياسي الجديد في مصر يوم 25 يناير 2011 في الموقع:
https://studies.aljazeera.net/ar/files/2011/08/20118711541114510.htm
www.theguardian.com/media/2013/sep/03/egypt-shut-down-al-jazeera;www.independent.co.uk/news/world/africa/egypt-court-orders-the-closure-of-aljazeera-and-three-other-television-channels-8795937.html.

والمواقع الداخلية على شبكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
GroupGovernance States Arab Role s'UNDP Changes Transformational Egypt Change for Quest - Wave Tidal States Arab transitions democratic to pathways on forum International سوق المعرفة العربي Souq Knowledge States A
www.indexoncensorship.org/2013/07/egyptian-army-shuts-down-media-outlets.
Http://www.amnestymena.org/ar/Magazine/Issue16/righttofreedom.aspx
53- الحبيب، فهد إبراهيم،(1426هـ)، الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة. دراسة مقدمة للقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي – الباحة، المملكة العربية السعودية.
- https://www.facebook.com/aliabbas213/posts/755408407819702/
- توفيق ، المديني ، تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية ، الطوباوية الأصولية في السلطة ، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2013 .
54 - Fareed Zakaria, "The Rise of Illiberal Democracy", Foreign Affairs, November/ December 1997.
https://www.google.com.eg/search?dcr=0&ei=n2jEWoWfLcnYwALs06
55 - http://www.babnet.net.rttdetail-98676.asp
56 - https://www.turess.com/tap/119003
idUSBRE82P0E820120326
57 –http://www.tunisia/pr/news/org.cartercenter.html/061213
58 -https://www.arab-ency.com/ar/
59 -https://ww.raseef22.com/politics/2014/02/07/
60 -http://www.parlement.ma/ar/
61 - جنات، زهير،الفردانية في سوسيولوجيا ريمون بودون، العمق النظري والمرتكزات المنهجية، انظر www.uluminsania.ne
62– قاسم محمد الحساني، الأحزاب السياسية ودورها في النظام السياسي، 2013، منشور علي الرابط . التالي www.kitabat.com/ar.html
63-عباس المرشد، ائتلاف شباب 14 فبراير... المجتمع الثاني و الزمن الجديد، الحراك السياسي الجديد، مركز البحرين للدراسات في لندن، 2012، منشور علي الرابط التالي:
http//www.best.org.uk/ar/studies/coalitionfeb/14/1581
64-جبران صالح علي حرمل، ثورات الربيع العربي، رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات، الواقع وسيناريوهات المستقبلن الحوار المتمدن، العدد 4068، بدون سنة ، منشور علي الرابط التالي:
http//www.ahewar.org/debat/show.art?aid=355286

65- إيمان بن عزيزة، العدالة الانتقالية، كيف تتحقق وما هى آلياتها، متاح على الرابط الآتى : www.alchourok.com/Ar/pdf

66- حسن،محمد.إعادة هيكلة الاعلام الرسمي..ماسبيرو نموذجاً،مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، ابريل 2016،ويوجد على الرابط ادناه :http://pss.elbadil.com/2016/:

67 -سهيل ادريس، آفاق التحول نحو الديمقراطية في بلدان الربيع العربي، جريدة الأخبار ، 2014/ 09 /14 ، منشور علي الرابط التالي : com/node asabmag507/

68-http://mohamedberween.blogspot.com.eg/2011/11/2-2_7509.html

69 -http://kelaa.ibda3.org/t162-topic

70 -http://www.bna.bh/portal/news/550455

71–https://www.arabic.cnn.com/world/2017/09/06/tunisia-new-government

72 -https://vdocuments.site/documents/

73 - http://mominoun.com/word/mafahimmoltabassa.pdf

74 -https://nawaat.org/portail/2013/05/08/

75 -https://www.bsociology.com/2016/05/blog-post_95.html

76 -http://www.france24.com/ar/20110118-tunisia-political-parties-rcd-nahddha-tajdid

77 - https://www.turess.com/alchourouk/192080

78–http://www.sis.gov.eg/newvr/son2011/ar/1a.pdf

79http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/06/110623_egypt_partymap

80 - https://www.google.com.eg/search?

81 - https://constitutionnet.org/vl/item/wrqt-bhth-sn-dstwr-althwrt-almsryt-byn-alqd-alajtmay-waltaqd-alsyasy-yasmyn-farwq-2013

82 - https://ar.qantara.de/.../dwr-wsyl-ltwsl-ljtmy-fy-lthwl-ldymqrty-lrby-lthqf-lrqmytrsykh

83 -https://www.alaraby.co.uk/medianews/b2bd70da-ea1f-4dec-b181-124870b3aa1c

84www.bbc.com/arabic/multimedia/2012/01/120125_egypt

85 - http://alhiwarmagazine.blogspot.com/2012/08/blog-post_7334.htm

86 - http://carnegieendowment.org/sada/?fa=56329&lang=ar

87http://www.arageek.com/2013/07/04/roles-of-social-media-inegyptian-revolution.html

المراجع باللغة الاجنبية

01-Bruno Aubert, Hamit Bozarslan, Simon Leplâtre et Marc-Olivier Padis, De la révolution aux restaurations?, Esprit, No. 374 (5), Mai 2011, P15.

02-Mitchell G. Duncan: A dictionary of sociology, Lontdlege & Kegan paul.London 1968.

03- Robert A.Nisbet, Social change and history, oxford university press, London, 1969.

04 - Held, David. "Models of Democracy".Polity press Inc, Cambridge, 1998.

05 -Vago,S,Social Change, Holt, Rinehart and Winston,New york,1980.

06 -Moore,W.E. '' Social Change, Englwood Cliffs , Prentice –Hall ,.N.J, 1974 .

07-https://books.google.com.eg/books?

08- Rand Me Nally College Pnb. Appeibaum. R.P.:Theories of social change. Cpmp. U.S.A 1970 pp.121-122.

09- Revolution. Routledge, 1959.pp. Smelser,N.; Social chanae in the Ldastrial .

10- London. 1959. pp. 61-78 Hornell Hart, Social theory and social change.

11- London, Heinemann, Educational Percy. Cohen Modern Social Theory. Books. Ltd. 1968. pp. 216-219.

12- Nancy F.Partner , History and Histriograph , Encarta Reference Library ,2003

13- Baredine Arfi, "State Collapse in New Theoritical Framework :TheCase of Yugoslavia", International Journal of Sociology, vol.28, No.3,Fall 1998,pp16-17

14- Fadi Elhusseini, Post Arab Spring Thoughts: The Middle East between External and Internal Mechanisms (Political Economic & Social Forces, HEMISPHERES, Vol. 29. No . 2014 ,2).

15- Heather deegan, The Middle East and Problems of Democracy, (New york:, Lunne Rienner publisher,Inc.1994), pp 3-5

16 - Mary Fran T. Malone (ed.), Achieving Democracy: Democratization in Theory and Practice ,New York: The Continuum International Publishing Group, 2011.

17- Robert A.Nisbet, Social change and history, oxford university press, London, 1969, pp 15-20.

18- Diamond, Lavy. "Democracy in Developing Countries". RiennerPublishers Inc, Boulder, Colorado, 2000, P.118-127

19- Robert A.Nisbet, Social change and history, oxford university press, London, 1969, pp 15-20. 6 Ibid pp 20-29.

De tous les facteurs qui permettent de qualifier un régime, le choix de l'autorité révisionniste et le déroulement de la procédure doivent compter parmi les plus significatifs », G. BURDEAU, Traité de science politique, Tome IV, 1984.

20 - Douglas Boyd, Broadcasting in the Arab World: A Survey of the Electronic Media in the Middle East (3rd ed.) (Ames, Iowa: Iowa State University Press, 1999); Rasha Abdulla, "An Overview of Media Developments in Egypt: Does the Internet Make a Difference?" Global Media Journal—Mediterranean Edition 1 (2006): 88–100.

21- Malika Zeghal, "Competing Ways of Life: Islamism, Secularism, and Public Order in the Tunisian Transition," Constellations 20, issue 2, June 2013, 254–74.

22- Abigail Hauslohner, "The Most Powerful Weapon of Egypt's Ruling Generals: State TV," Time, February 29, 2012,

23- Yousry El Badry, "Maikel Nabil Released From Tora Prison," Egypt Independent, January 24, 2012, www.egyptindependent.com/news/maikel-nabil-released-tora-prison;

Rasha Abdulla, "Egypt: On Maikel Nabil, First Blogger to Be Jailed Since January 25," Global Voices Advocacy, September 7, 2011, http://advocacy.globalvoicesonline.org/2011/09/07/egypt-on-maikel-nabil-first-blogger-to-be-jailed-since-january-25.

24- Maspero: A Massacre of Christians in Egypt," CBS 60 Minutes, December 15, 2013, www.cbsnews.com/news/maspero-a-massacre-of-christians-in-egypt.

25- Egyptian Authorities Crack Down on Satellite Channels," Egypt Independent, September 11, 2011, www.egyptindependent.com/news/egyptian-authorities-crack-down-satellite-channels.

26 - Kam McGrath, "EGYPT: State Media Has New Bosses, Old Habits," Inter Press Service, August 7, 2011, www.ipsnews.net/2011/08/egypt-state-media-has-new-bosses-old-habits.

27 - Abdulla, Mapping Digital Media: Egypt.

28 - Leila Fadel and Ernesto Londoño, "Egypt's State-Run Media Starting to Shift From Pro-Mubarak Coverage," Washington Post, February 9, 2011,

29- Ian Black, "Egypt Shuts Down Al-Jazeera Operations," Guardian, January 30, 2011, www.theguardian.com/world/2011/jan/30/egypt-shuts-down-al-jazeera-operations.

30 - Abdulla, Mapping Digital Media: Egypt.

31 - Abigail Hauslohner, "The Most Powerful Weapon of Egypt's Ruling Generals: State TV," Time, February 29, 2012,

32-"Substantial Setback for Press Freedom in Egypt," Committee to Protect Journalists, April 13, 2011, www.cpj.org/2011/04/substantial-setback-for-press-freedom-in-egypt.php.

34 - Egyptian Authorities Crack Down on Satellite Channels," Egypt Independent, September 11, 2011, www.egyptindependent.com/news/egyptian-authorities-crack-down-satellite-channels.

35 - Maspero: A Massacre of Christians in Egypt," CBS 60 Minutes, December 15, 2013, www.cbsnews.com/news/maspero-a-massacre-of-christians-in-egypt.

36 - Edwin Lane, "Egypt's Activists Use Film to Move Beyond Tahrir Square," BBC News, March 8, 2012, www.bbc.com/news/world-middle-east-17277156.

37 - Mohamed Fadel Fahmy, "One Dead, Dozens Injured in Fifth Day of Egypt Clashes," CNN, February 6, 2012,

38Rights Group: Morsy Files Record Number of Defamation Charges," Egypt Independent, January 21, 2013,

charges?utm_source=dlvr.it&utm_medium=twitter.

39 - Mai Shams El-Din, "Egypt in Three Years: State vs Journalists," Mada Masr, February 20, 2014, www.madamasr.com/content/egypt-three-years-state-vs-journalists

40 - Freedom House, Freedom of the Press 2013: Egypt Report (2013), www.freedomhouse.org/report/freedom-press/2013/egypt#.U77gG_ldXms.

41 - Okasha Found Guilty of Defaming Morsy, Gets Four Months in Prison," Egypt Independent, October 22, 2012, www.egyptindependent.com/news/okasha-found-guilty-defaming-morsy-gets-four-months-prison;"Eyptian Court Sentences Journalist to Jail for Defamation," Committee to Protect Journalists, October 25, 2012,

http://cpj.org/2012/10/egyptian-court-sentences-journalist-to-jail-for-de.php

42 - Morsy Issues New Constitutional Declaration," Egypt Independent, November 22, 2012, www.egyptindependent.com/news/morsy-issues-new-constitutional-declaration.

43- Dahlia Kholaif, "Egyptian Journalists in Court Reminiscent of Mubarak Era," Bloomberg News, August 12, 2012, www.businessweek.com/news/2012-08-28/egyptian-journalists-in-court-reminiscent-of-mubarak-era#p1;

45Freedom of Thought and Expression in Egypt and the Arab World: 2012 Report (Arab Network for Human Rights Information, 2012),

46 - Freedom of Thought and Expression in Egypt and the Arab World: 2012 Report.

47Rasha Abdulla, "A Month Later, To Coup or Not to Coup Is Still the Question," Al Ahram Online, August 8, 2013,

48- Sara Yassin, "Egyptian Army Shuts Down Media Outlets" (Index on Censorship,2013),

49- Lisa O'Carroll, "Egyptian Court Orders Closure of Al-Jazeera Affiliate," Guardian, September 3, 2013,

50Heather Saul, "Egypt Court Orders the Closure of Al-Jazeera and Three Other Television Channels," Independent, September 3, 2013,

51Courtney Radsch, "Press Freedom Is Now El-Sisi's Choice," Committee to Protect Journalists, June 3, 2014,

52 - Gshabbir Cheema, «Building Democratic Institutions, Governance Reform in Developing Countries», Bloomfield in Developing Countries, Bloomfield: Kumarian, P. 38.

53- Sujay Ghosh, «NGOs, as Political Institutions", Journal of Asian and African Studies,Vol. 445, P.481.

54Clark Benner Lombardi, "Islamic Law as a Source of Constitutional Law in Egypt: The Constitutionalization of the Sharia in a Modern Arab State," Columbia Journal of Transnational Law, vol.37, 1998, p. 81.

55- Yousry El Badry, "Maikel Nabil Released From Tora Prison," Egypt Independent, January 24, 2012, www.egyptindependent.com/news/maikel-nabil-released-tora-prison;

56Rasha Abdulla, “Egypt: On Maikel Nabil, First Blogger to Be Jailed Since January 25,” Global Voices Advocacy, September 7, 2011,

57 - Philipp O. Amour "The End Of The Arab Spring: Alternatives Turkish Journal of International Relations, Vol. 12, No. 3, 2013, p7.

الفهرس

الفهرس

إهداء.	
كلمة شكر.	
مقدمة عامه .	أ
إشكالية الدراسة.	ر
تساؤلات الدراسة.	ر
فرضيات الدراسة.	ز
أهداف الدراسة.	س
أهمية الدراسة.	ش
مناهج الدراسة.	ش
اقترابات الدراسة.	ص
الدراسات السابقة.	ط
صعوبات الدراسة.	م
تقسيم الدراسة.	ن
الفصل الأول **الإطار النظري للتغير الإجتماعي والتحول الديمقراطي.**	27
المبحث الأول: التغير الاجتماعي.	28
المطلب الأول: الخلفية التاريخية للتغير الاجتماعي.	29
المطلب الثاني: مفهوم التغير الاجتماعي.	30
المطلب الثالث: عوامل التغير الاجتماعي.	31
المطلب الرابع: مراحل التغير الاجتماعي.	35
المطلب الخامس :المفاهيم المصاحبة للتغير الاجتماعي.	37
المبحث الثاني: نظريات التغير الاجتماعي.	40
المطلب الأول: النظريات الحتمية.	41
المطلب الثاني: النظريات التطورية.	43
المطلب الثالث: النظريات البنائية الوظيفية.	44
المطلب الرابع: النظريات المادية التاريخية.	45
المطلب الخامس: النظريات السيكواجتماعية.	47

المبحث الثالث: الإطار النظري للتحول الديمقراطي.	51
المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي.	51
المطلب الثاني: الإتجاهات النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي.	52
المطلب الثالث: المفاهيم المشابهة للتحول الديمقراطي.	54
المطلب الرابع:عوامل التحول الديمقراطي.	60
المطلب الخامس: آليات التحول الديمقراطي ومؤشراته.	64
المبحث الرابع: عمليات التحول الديمقراطي.	67
المطلب الأول: بناء المؤسسات السياسية في المجتمعات.	68
المطلب الثاني: حرية الرأي والتعبير في المواثيق الدولية والتشريعية.	74
المطلب الثالث: المواطنة ودورها في دعم المشاركة السياسية.	76
المطلب الرابع: أنماط التحول الديمقراطي.	78
المطلب الخامس: علاقة التحول الديموقراطي بالتحول الليبرالي.	80
الفصل الثاني **ثورات الربيع العربي والحركات المطالبة بالتغيير.**	83
المبحث الأول: مفهوم الثورة والحركات المطالبة بالتغيير.	84
المطلب الأول: التطور التاريخي لأهم الثورات والحركات المطالبة بالتغيير.	85
المطلب الثاني: تعريف الثورة والحركات المطالبة بالتغيير.	91
المطلب الثالث: أسباب قيام الثورات والحركات المطالبة بالتغيير.	94
المطلب الرابع: المفاهيم المشابهة للثورة والحركات المطالبة بالتغيير.	95
المطلب الخامس: نماذج عن الثورات والحركات المطالبة بالتغيير.	97
المبحث الثاني: ثورات الربيع العربي.	102
المطلب الأول: التعريف بثورات الربيع العربي.	103
المطلب الثاني : أسباب قيام ثورات الربيع العربي.	106
المطلب الثالث: نتائجها وانعكاساتها داخلياً وخارجياً.	122
المطلب الرابع: المواقف الإقليمية والدولية منها.	126
المطلب الخامس: الاحتجاجات العربية العارمة.	129
المبحث الثالث : الحراك الاجتماعي و الحركات الاجتماعية.	132
المطلب الأول : الحراك الاجتماعي.	132
المطلب الثاني : الحركات الاجتماعية.	133

المطلب الثالث : التنمية الاجتماعية.	134
المطلب الرابع : الاصلاح الاجتماعي.	135
المطلب الخامس : التخطيط الاجتماعي.	136
المبحث الرابع : الخلفية التاريخية للحراك السياسي العربي خلال 2010-2017	139
المطلب الأول : التطور التاريخي للحراك السياسي العربي.	139
المطلب الثاني : عوامل إنتشار ظاهرة الحراك السياسي في الوطن العربي.	143
المطلب الثالث : الاتجاهات النظرية المفسرة لطبيعة الحراك السياسي العربي.	144
المطلب الرابع: بيئة الحراك السياسي كل من تونس مصر 2010-2017	148
المطلب الخامس : القوى المؤثرة في إدارة الحراك السياسي في كل من تونس و مصر.	159
الفصل الثالث **عمليتا التحول الديمقراطي والتغير الإجتماعي فى تونس ومصر.**	164
المبحث الأول : التحول الديمقراطي في تونس بعد قيام الثورة التونسية.	165
المطلب الأول : التعريف بالتحول الديمقراطي في تونس.	165
المطلب الثاني: أسباب التحول الديمقراطي في تونس.	167
المطلب الثالث: مراحل التحول الديمقراطي في تونس.	168
المطلب الرابع: مؤشرات التحول الديمقراطي في تونس.	171
المطلب الخامس:المؤسسة العسكرية والنخب التونسية ودورها في عملية التحول الديمقراطي في تونس.	174
المبحث الثاني : التحول الديمقراطي في مصر بعد قيام الثورة المصرية.	176
المطلب الأول: التعريف بالتحول الديمقراطي في مصر.	176
المطلب الثاني: أسباب التحول الديمقراطي في مصر.	178
المطلب الثالث: مراحل التحول الديمقراطي في مصر.	183
المطلب الرابع: مؤشرات التحول الديمقراطي في مصر.	185
المطلب الخامس:المؤسسة العسكرية والنخب المصرية ودورها في عملية التحول الديمقراطي في مصر.	188

المبحث الثالث: التغير الاجتماعي في تونس.	190
المطلب الأول: قراءة سوسيولوجية للتغير الاجتماعي في تونس.	192
المطلب الثاني: أسباب التغير الاجتماعي في تونس.	194
المطلب الثالث: عوامل التغير الاجتماعي في تونس.	197
المطلب الرابع : نماذج التغير الاجتماعي في تونس.	199
المطلب الخامس: تأثير التغير الاجتماعي على بناء المجتمع.	202
المبحث الرابع : التغير الاجتماعي في مصر.	202
المطلب الأول: قراءة سوسيولوجية للتغير الاجتماعي في مصر.	205
المطلب الثاني: أسباب التغير الاجتماعي في مصر.	207
المطلب الثالث: عوامل التغير الاجتماعي في مصر.	209
المطلب الرابع : نماذج التغير الاجتماعي في مصر.	211
المطلب الخامس: تأثير التغير الاجتماعي علیى بناء المجتمع .	214
الفصل الرابع **الاصلاحات السياسية والاجتماعية المصاحبة لعملية التحول الديمقراطي فى تونس ومصر بعد الربيع العربي.**	217
المبحث الأول: التعديلات الدستورية المصاحبة لعملية التحول الديمقراطي في تونس بعد قيام الثورة التونسية.	218
المطلب الأول: الاستحقاق الدستوري لثورة 14 يناير 2011.	218
المطلب الثاني : الاتفاقيات الدستورية .	221
المطلب الثالث: التعديلات الدستورية .	228
المطلب الرابع: صياغة الدستور.	231
المطلب الخامس : الاستفتاء على الدستور.	232
المبحث الثاني : التعديلات الدستورية المصاحبة لعملية التحول الديمقراطي في مصر بعد قيام الثورة المصرية.	243
المطلب الأول: الوثائق المتعاقبة في الدولة المصرية .	248
المطلب الثاني:الوثائق الدستورية الصادرة بعد ثورة 25 يناير 2011 .	252
المطلب الثالث:الإعلان الدستوري الصادر في30مارس 2011.	255
المطلب الرابع : الدستور المصري لعام 2012 .	257
المطلب الخامس: الدستور المصري لعام 2014.	259

المبحث الثالث : مظاهرومؤشرات التحول الديمقراطي في تونس.	261
المطلب الأول :الحقوق السياسية.	261
المطلب الثاني : الحركة النقابية للعمال في تونس.	262
المطلب الثالث : الفصل بين السلطات.	267
المطلب الرابع : المجتمع المدني والأحزاب السياسية.	269
المطلب الخامس : المرأة و حرية التعبير.	276
المبحث الرابع : مظاهر و مؤشرات التحول الديمقراطي في مصر.	282
المطلب الأول : حرية و استقلال الاعلام .	282
المطلب الثاني : الحرية الدينية.	286
المطلب الثالث : المشاركة السياسية .	288
المطلب الرابع : المجتمع المدني.	290
المطلب الخامس : حقوق المرأة.	292
الفصل الخامس **مقارنة بين التجربة الديمقراطية التونسية والمصرية بعد قيام الثورتين التونسية والمصرية.**	305
المبحث الاول: خصائص التجربة الديمقراطية التونسية بعد قيام الثورة التونسية.	297
المطلب الأول: الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.	302
المطلب الثانى: تعيين الحكومة.	303
المطلب الثالث: الاحزاب السياسية.	307
المطلب الرابع: الاحزاب السياسية في تونس.	313
المطلب الخامس: الاحزاب السياسية فى مصر.	316
المبحث الثانى: خصائص التجربة الديمقراطية المصرية بعد قيام الثورة.	321
المطلب الأول: الاستقرار السياسى وأثره على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.	325
المطلب الثانى: الاستقرار السياسي فى تونس.	327
المطلب الثالث: الاستقرار السياسي فى مصر.	330
المطلب الرابع: الاستقرار الاجتماعي فى تونس.	331

المطلب الخامس: الاستقرار الاجتماعي فى مصر.	332
المبحث الثالث: مواطن التداخل والاختلاف بين التجربتين الديمقراطيتين التونسية والمصرية.	334
المطلب الأول:التوافق بين المعتدلين والعلمانيين و الاسلاميين المعتدلين في تونس.	335
المطلب الثاني:الخوف من تكرار سيناريو مصر.	336
المطلب الثالث: الفروق بين الجيشين المصري والتونسي.	337
المطلب الرابع : الشباب التونسي والشعارات التونسية.	337
المطلب الخامس : الشباب المصري و الميادين.	344
المبحث الرابع : إدارة العملية الديمقراطية في تونس و مصر.	350
المطلب الأول : إدارة المرحلة الانتقالية بعد الحراك السياسي في تونس و مصر.	350
المطلب الثاني : تونس من اسقاط نظام بن علي الى المجلس التأسيسي.	364
المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية و دورها في إدارة المرحلة الإنتقالية في مصر.	371
المطلب الرابع :المؤسسات الدستورية و دورها في بناء الديمقراطية في البلدين بعد الثورة .	374
المطلب الخامس : مستقبل الحراك السياسي في تونس و مصر بعد قيام الثوريين في البلدين.	379
الفصل السادس **تكنولوجيا الإعلام والاتصال ودورها فى قيام الثورتين التونسية والمصرية وموقف الدولتين منهما.**	383
المبحث الأول: دور الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي فى قيام الثورة التونسية.	385
المطلب الأول : دور الإعلام الداخلي في قيام الثورة .	386
المطلب الثاني: دور الإعلام الخارجي في قيام الثورة .	387
المطلب الثالث: دور مواقع التواصل الاجتماعي في قيام الثورة .	390

المطلب الرابع:موقف السلطة التونسية من الأسرة الإعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي.	393
المطلب الخامس: ردود الفعل الداخلية والخارجية من قطع الدولة لشبكة الإنترنت.	395
المبحث الثاني: دور الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في قيام الثورة المصرية.	396
المطلب الأول: دور الإعلام الداخلي في قيام الثورة .	398
المطلب الثاني: دور الإعلام الخارجي في قيام الثورة .	401
المطلب الثالث: دور مواقع التواصل الاجتماعي في قيام الثورة المصرية الإعلامية.	403
المطلب الرابع: موقف السلطة المصرية من الأسرة الإعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي.	407
المطلب الخامس: ردور الفعل الداخلية والخارجية من قطع الدولة لشبكة الإنترنت.	418
المبحث الثالث : حرية الرأي والتعبير في التشريع المصري.	422
المطلب الأول : حرية الرأي والتعبير في القانون المصري.	423
المطلب الثاني: حماية المحكمة الدستورية العليا لحرية الرأي والتعبير في مصر.	426
المطلب الثالث : قوانين حماية الملكية الفكرية.	433
المطلب الرابع : الجرائم الالكترونية و مكافحتها في التشريع المصري.	433
المطلب الخامس : حق التظاهر في التشريع المصري.	438
المبحث الرابع : حرية الرأي و التعبير في الدستور التونسي.	447
المطلب الأول : حرية الاعلام في الدستور التونسي.	447
المطلب الثاني : دور القضاء التونسي في تأمين الحماية لحرية الرأي و التعبير.	450
المطلب الثالث: الحماية الملكية والشخصية في التشريع التونسي.	453
المطلب الرابع : الجرائم الإلكترونية في تونس.	457
المطلب الخامس : حق التظاهر في التشريع التونسي.	460

الفصل السابع **معيقات التحول الديمقراطى فى تونس ومصر بعد قيام الثورتين.**	463
المبحث الاول : معيقات التحول الديمقراطى فى مصر بعد الثورة المصرية.	464
المطلب الاول: طبيعة القيادة السياسية وأزمة شرعية النظام السياسي.	465
المطلب الثانى: اقصاء المعارضة.	468
المطلب الثالث: ضعف المشاركة السياسية وتراجع دور الاحزاب السياسية والمجتمع المدني.	474
المطلب الرابع : الثورة المضادة.	476
المطلب الخامس : تدخل المؤسسة العسكرية فى الشأن السياسي.	478
المبحث الثانى : معيقات التحول الديمقراطي فى تونس بعد الثورة التونسية.	479
المطلب الاول : بنية النظام السياسى.	480
المطلب الثانى : عدم تعود الشعب على حرية الرأي.	484
المطلب الثالث: الرقابة المفروضة على الحركات النقابية وملاحقة بعض النقابيين البارزين.	489
المطلب الرابع: الفساد الإداري والسياسي وانتشارهما فى أجهزة الدولة.	490
المطلب الخامس : عدم احترام حرية الافراد وحقوق الانسان.	495
المبحث الثالث : الوضع الإقتصادي و الإجتماعي و أثره على العملية الديمقراطية في تونس .	500
المطلب الأول : البطالة.	501
المطلب الثاني : الفقر.	502
المطلب الثالث : ارتفاع الأسعار.	503
المطلب الرابع : إنخفاض المستوى التعليمي.	504
المطلب الخامس : العزوف الانتخابي.	506
المبحث الرابع: المواقف الاقليمية والدولية من الانقلاب العسكري في مصر.	507
المطلب الاول : الامم المتحدة.	508
المطلب الثاني : موقف الاتحاد الأوروبي.	508
المطلب الثالث : الجامعة العربية.	513
المطلب الرابع : الولايات المتحدة الأمريكية.	514

المطلب الخامس : الامارات العربية المتحدة.	516
خاتمة.	520
قائمة المراجع.	529
فهرس.	557

ملخص عربي

الربيع العربي والذي يعبر في حقيقته عن سلسلة الثورات العربية السياسية التي إجتاحت أقطاراً عديدة في الشرق الأوسط ضد ديكتاتورية الحكومات بهدف التخلص من الظلم الإجتماعي والفقر والجوع والبطالة، آملين أن تحدث المساواة وتحقيق العيش الكريم لكل مواطن وكان الشعار (عيش، حرية، كرامة، إنسانية)، وانطلقت هذه الثورات من تونس ثم مصر ثم ليبيا وأقطار عربية أخري أبرزها سوريا التي لا تزال تعاني ولا يعرف الكثير كيف ستنتهي هذه الثورة داخلياً ومنها انطلقت داعش وتوسعت إلي العراق لتحتل أراضي واسعة تمتد عبر حدود البلدين وتؤسس لكيان يعرف بإسم "الدولة الإسلامية" وأيقنت قوي التحالف الأمريكي الأوروبي إلي أن هذا الخطر يهدد الإنسانية جمعاء .

الكلمات المفتاحية : التغير الاجتماعي، التحول الديمقراطي، الثورة، الثورة المضادة.

Abstract :

The Arab Spring, which in fact reflects the series of Arab political revolutions that swept many Countries in the Middle East against the dictatorship of governments in order to get rid of social injustice and poverty and hunger and unemployment, hoping that equality and the achievement of decent living for each citizen and the slogan (life, freedom, dignity,) And these revolutions started from Tunisia, Egypt, Libya and other Arab countries, most notably Syria, which is still suffering. It is not known how this revolution will end internally, Daish spread and expanded to Iraq to occupy vast territories that extend across the borders of the two countries and establish an entity known as the Islamic State. The strong US-European alliance assured that this Danger threatens all humanity.

Key words: social change, democratization, revolution, counter−revolution.

Résume :

Le printemps arabe, qui exprime en réalité la série de révolutions politiques arabes qui ont balayé de nombreux pays du Moyen-Orient contre la dictature des gouvernements dans le but d'éliminer l'injustice sociale, la pauvreté, la faim et le chômage, dans l'espoir de l'égalité et de parvenir à une vie décente pour chaque citoyen et le slogan était (vivre, liberté, dignité, humanité) Et ces révolutions ont commencé depuis la Tunisie, l'Égypte, la Libye et d'autres pays arabes, notamment la Syrie, qui souffre encore et ne sait pas trop comment cette révolution va se terminer en interne , et à partir de laquelle l'Etat islamique s'est lancé et s'est étendu à l'Irak pour occuper de vastes terres qui s'étendent au-delà des frontières des deux pays et établir une entité connue sous le nom d '«État islamique». L'alliance américano-européenne a indiqué que ce danger menace toute l'humanité.

Mots clés: changement social, démocratisation, révolution, contre-révolution.